

مجموعه

مکاتیب ابن جریر


شیخ الاسلام ابن جریر

مؤلف

الطبعة الأولى



0098094

 Bibliotheca Alexandrina

الورقة العربية للتجليد الفني



٨ عطفة الجوانبة - الجمالية - ت: ٩٩٨٢٠٥

الورشة العربية للتجليد الفني



٨ - مطبعة الجوانية - الجبالية - ت: ٩١٨٢٤٥

مجموعة

فتاوى ابن تيمية

لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية الحاراني

المتوفى ٧٢٨ هـ

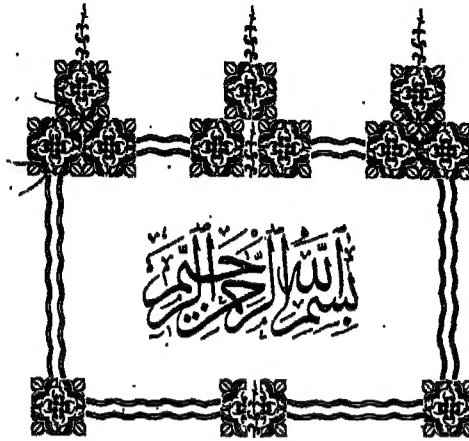
الجزء الرابع

طبعة منقحة مصححة

١٩٩٤ م

١٤١٥ هـ

دار المنار



﴿ باب الوقف ﴾

(١) ﴿مسئلة﴾ في رجل متول امامة مسجد وخطابته ونظر وقفه من سنين معدودة بمرسوم ولي الأمر له مستحق بحكم ولايته الشرعية فهل لنظار وقف آخر أن يضعوا أيديهم على هذا الوقف أو يتصرفوا فيه بدون هذا الناظر. وإن تصرفوا مال المسجد المذكور في غير جهته أو يمنعوا ما قدر له على ذلك ولو قدر أن هذا الوقف كان في ديوان أولئك من مدة ثم أخرجه ولي الأمر وجعله للإمام الخطيب فهل لهم ذلك والحالة هذه أن يتصرفوا فيه ويمنعوه التصرف مع بقاء ولايته وهل إذا تصرف فيه متمتع وصرف منه شيئاً إلى غيره مع حاجة الإمام وقيام المصالح وأصر على ذلك والحالة هذه يقدح في دينه وعدالته أم لا

(الجواب) ليس لناظر غير الناظر المتولي لهذا الوقف أن يضع يده عليه ولا يتصرف فيه بغير إذنه لأنظار وقف آخر ولا غيرهم سواء كانوا قبل ذلك متولين نظره أو لم يكونوا متولين نظره ولا لهم أن يتصرفوا مال المسجد في غير جهاته التي وقف عليها والحال ما ذكر بل يجب أن يعطى الإمام وغيره ما يستحقونه كاملاً ولا ينقصون من مستحقهم لأجل أن يتصرفوا الفاضل إلى وقف آخر فإن هذا لا نزاع في أنه لا يجوز أنما تنازع العلماء في جواز صرف الفاضل ومن جوزه فلم يجر لنظر الناظر المتولي أن يستقل بذلك ومن أصر على صرف مال لغير مستحقه ومنع المستحق قدح في دينه وعدالته

(٢) ﴿مسئلة﴾ وقف انسان على زيد ثم على أولاد زيد الثمانية شيئا فمات واحد من أولاد زيد الثمانية الميعين في حال حياة زيد وترك ولدا ثم مات زيد فهل ينتقل الى ولد زيد ما استحقه ولد زيد لو كان حيا أم يختص الجميع بأولاد زيد

﴿الجواب﴾ نعم يستحق ولد الولد ما كان يستحقه والده ولا ينتقل ذلك الى أهل طبقة الميت ما بقي من ولده وولد ولده أحد وذلك لان قول الواقف على زيد ثم على أولاده ثم أولاد أولاده فيه للفقه من أصحاب الامام أحمد وغيرهم عند الاطلاق قولان أحدهما أنه كترتيب الجملة على الجملة كالمشهور في قوله على زيد وعمرو ثم على المساكين والثاني أنه كترتيب الافراد على الافراد كما في قوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم أي لكل واحد نصف ما تركه زوجته وكذلك قوله حرمت عليكم امهاتكم أي حرمت على كل واحد امه اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله لبس الناس ثيابهم وركب الناس دوابهم وهذا المعنى هو المراد في صورة السؤال قطعا اذ قد صرح الواقف بأن من مات من هؤلاء عن ولد انتقل نصيبه الى ولده فصار المراد ترتيب الافراد على الافراد في هذه الصورة المقيدة بلا خلاف اذ الخلاف إنما هو مع الاطلاق واذا كان كذلك فاستحقاق المرتب في الشرع والشرط في الوصية والوقف وغير ذلك إنما يشترط في انتقاله الى الثاني عدم استحقاق الاول سواء كان قد وجد واستحق أو وجد ولم يستحق أو لم يوجد بحال كما في قول الفقهاء في ترتيب المصبات وأولياء النكاح والحضانة وغيرهم فيستحق ذلك الابن ثم ابنه وان سفل أو الاب ثم ابوه وان علا فان الاقرب اذا عدم أو كان ممنوعا لكفر أو رق انتقل الحق الى من يليه ولا يشترط في انتقال الحق الى من يليه أن يكون الاول قد استحق وكذلك لو قال النظر في هذا لفلان ثم لفلان أو لابنه فتي انتفى النظر عن الاول لعدمه أو جنونه أو كفره انتقل الى الثاني سواء كان ولدا أو غير ولد وكذلك ترتيب المصبة في الميراث وفي الارث بالولاء وفي الحضانة وغير ذلك وكذلك في الوقف لو وقف على أولاده طبقة بعد طبقة عصبتهم وشرط أن يكونوا غدولا أو فقراء أو غير ذلك وانتفى شرط الاستحقاق في واحد من الطبقة الأولى أو كلهم انتقل الحق عند عدم استحقاق الاول الى الطبقة الثانية اذا كانوا متصفين بالاستحقاق وسر ذلك أن الطبقة الثانية تلتقي الوقف من الواقف لامن الطبقة الاولى لكن

تقديم ذلك مشروط بعدم الاولى كما ان العصبه البعيده تتلقى الارث من الميت لامن العاصب
القريب لكن شرط استحقاقه عدم العاصب القريب وكذلك الولاء في القول المشهور عند
الائمة يرث به اقرب عصبه الميت يوم موت المعتقد لانه يورث كما يورث المال وانما ينلظ
ذهن بعض الناس في مثل هذا حيث يظن ان الولد ياخذ هذا الحق ارثا عن ابيه او كالارث
فيظن ان الانتقال الى الثانية مشروط باستحقاق الاولى كما ظن ذلك بعض الفقهاء فيقول اذا لم يكن
الاب قد ترك شيئا لم يرثه الابن وهذا غلط فان الابن لا ياخذ ما ياخذ الاب بحال ولا ياخذ
عن الاب شيئا اذ لو كان الاب موجودا لكان ياخذ الربع مدة حياته ثم ينتقل الى ابنه الربع
الحادث بعدم موت الاب لا الربع الذي يستحقه وأما رقبه الوقف فهي باقية على حالها حق الثاني
فيها في وقته نظير حق الاول في وقته لم ينتقل اليهم ارثا ولهذا اتفق المسلمون في طبقات
الوقف انه لو انتفت الشروط في الطبقة الاولى أو بعضهم لم يلزم حرمان الطبقة الثانية اذا كانت
الشروط موجودة فيهم وانما تازع بعضهم فيما اذا عدوا قبل زمن الاستحقاق ولا فرق بين
الصورتين وبين هذا انه لو قيل بانتقال نصيب الميت الى اخوته لكونه من الطبقة كان ذلك مستلزما
ترتيب جملة الطبقة على الطبقة أو أن بعض الطبقة الثانية أو كلهم لا يستحق الامع عدم جميع الطبقة
الاولى ونص الواف يبين انه اراد ترتيب الافراد على الافراد مع اننا نذكر في الاطلاق قولين
الافرى ترتيب الافراد مطلقا اذ هذا هو المقصود من هذه العبارة وهم يختارون تقديم ولد
الميت على اخيه فيما يرثه أبوه فانه يقدم الولد على الاخ وان قيل بان الوقف في هذا
منقطع فقد صرح هذا الواف بالالفاظ الدالة على الاتصال فتعين ان ينتقل نصيبه الى ولده وفي
الجملة فهذا مقطوع به لا يقبل نزاعا فقيوا وانما يقبل نزاعا غلطا وقول الواف فن مات من أولاد
زيد أو أولاد أولاده وترك ولدا أو ولد ولد وان سفل كان نصيبه الى ولد ولده أو ولد ولد ولده
يقال فيه اما أن يكون قوله نصيبه يم النصيب الذي يستحقه اذا كان متصفا بصفة الاستحقاق
سواء استحقه أو لم يستحقه او لا يتناول الا ما استحقه فان كان الاول فلا كلام وهو الارجح
لانه بعد موته ليس هو في هذه الحال مستحقا له ولانه لو كان الاب ممنوعا لانتفاء صفة
مشروطة فيه مثلا مثل أن يشترط فيهم الاسلام أو المدالة أو الفقر كان ينتقل مع وجود
المانع الى ولده كما ينتقل مع عدمه ولان الشيء يضاف الى الشيء بادنى ملاسة فيصدق ان

يقال نصيبه بهذا الاعتبار ولأن حمل اللفظ على ذلك يقتضى أن يكون كلام الواقف متناولا لجميع الصور الواقعة فهو أولى من حمله على الإخلال بذكر البعض ولأنه يكون مطابقا للترتيب الكلامي وليس ذلك هو المفهوم من ذلك عند العامة الشارطين مثل هذا وهذا أيضا موجب الاعتبار والقياس النظري عند الناس في شروطهم إلى استحقاق ولد الولد الذي يكون يتما لم يرث هو وأبوه من الجدة شيئا فيرى الواقف أن يجبره بالاستحقاق حينئذ فإنه يكون لاحقا فيما ورث أبوه من التركة وانتقل إليه الإرث وهذا الذي يقصد الناس موافق لمقصود الشارع أيضا ولهذا يوصون كثيرا بمثل هذا الولد وأن قيل أن هذا اللفظ لا يتناول إلا ما استحقه كان هذا مفهوم منطوق خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وإذا لم يكن له مفهوم كان مسكوتا عنه في هذا الموضع ولكن قد تناوله في قوله على زيد ثم على أولاده ثم على أولاد أولادهم فانا ذكرنا أن موجب هذا اللفظ مع ما ذكر بعده من أن الميت ينتقل نصيبه إلى ولده صريح في أن المراد ترتيب الأفراد على الأفراد والتقدير على زيد ثم على أولاده ثم على ولد كل واحد بعد والده وهذا اللفظ يوجب أن يستحق كل واحد ما كان أبوه مستحقه لو كان متصفا بصفة الاستحقاق كما يستحق ذلك أهل طبقاته وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين في أمثال ذلك شرعا وشرطا وإذا كان هذا موجب استحقاق الولد وذلك التفصيل أما أن يوجب استحقاق الولد أيضا وهو الأظهر أو لا يوجب حرمانه في غير العمل بالدليل السالم عن المعارض المتأولم أعلم (٣) ﴿مسئلة﴾ في وقف على أربعة أنفس عمرو وياقوتة وجهمة وعائشة يجري عليهم الذكر مثل حظ الانثيين فمن توفي منهم عن ولد أو ولد ولداً وعن نسل وعقب وأز سفل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه ثم من بعده وإن سفل بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولداً ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفا على أخوته الباقين ثم على أنسالم واعتابهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المتقدم ذكرها فإذا لم يبق لهؤلاء الأخوة الموقوف عليهم نسل ولا عقب أو توفوا بأجمعهم ولم يقبوا ولا واحد منهم عاد ذلك وقفا على الأسارى ثم على الفقراء ثم توفي عمرو عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن عيناى ابنة اسماعيل بن أبي يعلى ثم توفيت عيناى عن غير نسل ولا عقب ولم يبق من ذرية هؤلاء الأربعة إلا بنت اسماعيل بن أبي يعلى وكلاهما من ذرية جهة فها تان الجهتان اللتان

تليها عينائي بعد موت أبيها هل ينتقل الى اختها رقية أو اليها أو الى ابنة عمها صفية
 (الجواب) ان هذا النصيب الذي كان لسينائي من امها ينتقل الى ابنتي المذكرتين ولا يجوز ان
 يخص به اختها لانيها لان الواقف ذكر ان من توفي من هؤلاء الاخوة الموقوف عليهم عن
 غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفاً على اخوته ثم على السالم واعقابهم
 على الشرط والترتيب المقدم ذكرهما وهذه العبارة تم من انقطع نسله أولاً وآخراً فكل من
 انقطع نسله من هؤلاء الاخوة كان نصيبه لاختوته ثم لاولادهم لان الواقف لو لم يرد هذا
 لكان قد سكت عن بيان حكم من أعقب اولاً ثم انقطع عقبه ولم يبين مصرف نصيبه وذلك
 غير جائز لانه انما نقل الوقف الى الاسري والفقراء اذا لم يبق له ولا لموقوف عليهم نسل
 ولا عقب فتى أعقبوا ولو واحداً منهم لم ينتقل الى الاسري شيء ولا الى الفقراء وذلك
 يوجب أن ينتقل نصيب من انقطع نسله منهم الى الاخوة الباقيين وهو المطلوب وأيضا فانه
 قسم حال المتوفي من الاربعة الموقوف عليهم الى حالين اما ان يكون له ولد أو نسل وعقب أو
 لا يكون فان كان له انتقل نصيبه الى الولد ثم الى ولد الولد ثم الى النسل والعقب وان لم يكن
 انتقل الى الاخوة ثم الى اولادهم فينبغي أن يتم هذا القسم ما لم يدخل في القسم الاول ليم
 البيان جميع الاحوال لانه هو الظاهر من حال المتكلم ولانه لو لم يكن كذلك لزم الاهمال
 والالتفاء وابطال الوقف على قول ودلالة الحال تنفي هذا الاجمال واذا عم ما لم يدخل في
 القسم الاول دخل فيه من لولده ومن ولد لولده ومن لا عقب له واذا كان كذلك فاي
 هؤلاء الاربعة لم يكن له عقب كان نصيبه لاختوته ثم لعقبه وأيضا فان الواقف قد صرح بان
 من مات منهم عن غير عقب انتقل نصيبه الى اخوته ثم الى اولادهم وهذا المقصود لا يختلف بين
 أن لا يخلف ولداً أو يخلف ولداً ثم لا يخلف ولده ولداً فان العاقل لا يقصد الفرق بين هاتين
 الحالتين لان التفريق بين المتماثلين قد علم بمطرد المادة أن العاقل لا يقصده فيجب أن
 لا يحمل كلامه عليه بل يحمل كلامه على ما دل عليه دلالة الحال والعرف المطرد اذا لم يكن في
 اللفظ ما هو أولى منه واذا كان انقطاع النسل أولاً وآخراً سواء بالنسبة الى الانتقال الى
 الاخوة وجب حمل الكلام عليه «واعلم أن من أمعن النظر علم قطعاً ان الواقف انما قصد هذا
 بدلالة الحال واللفظ سائغ له وليس في الكلام وجه ممكن هو أولى منه فيجب الحمل عليه قطعاً

وأبضا فان الوقف يراد للتأييد فيجب بيان حال المتوفى في جميع الطبقات فيكون قوله ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب في قوة قوله ومن كان منهم ميتا ولا عقب له لان عدم نسله بعد موته بمنزلة كونهم معدومين حال موته فلا فرق في قوله هذا وقوله ومن مات منهم ولا ولده وقوله ومن مات منهم ولم يكن له ولد وهذه العبارة وان كان قد لا يفهم منها الا عدم الذرية حين الموت في بعض الاوقات لكن اللفظ سائغ لعدم الذرية مطلقا بحيث لو كان المتكلم قال قد اردت هذا لم يكن خارجا عن حد الافهام واذا كان اللفظ سائغا له ولم يتناول صورة الحادثة الا هذا اللفظ وجب ادراجها تحته لان الامر اذا دار بين صورة يحكم فيها بما يصلح له لفظ الواقف ودلالة حاله وعرف الناس كان الاول هو الواجب بلا تردد اذا تقرر هذا فمجد عينايشي هو الآن متوف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فيكون نصيبه لاختوته الثلاثة على السالم واعقابهم والحال التي انقطع فيها نسله لم يكن من ذريته الا هاتان المرأتان فيجب أن تستويا في نصيب عينايشي وهكذا القول في كل واحد انقطع نسله فان نصيبه ينتقل الى ذرية اختوته الا أن يبقى أحد من ذرية ابيهم الذي انتقل اليه الوقف منه أو من ذرية امه التي انتقل اليه الوقف منها فيكون باقي الذرية هم المستحقين لنصيب امهم أو ابيهم لدخولهم في قوله فن توفي منهم عن ولد أو ولد * واعلم أن الكلام ان لم يحمل على هذا كان نصيب هذا وقفا منقطع الانتهاء لانه قال فن توفي منهم عن ولد كان نصيبه لولده ثم لولد ولده ثم لنسله وعقبه ولم يبين بعد اقراض النسل الى من يصير لكن يبين في آخر الشرط انه لا ينتقل الى الاسرى والفقراء حتى تنقرض ذرية الاربعة فيكون مفهوم هذا الكلام صرفه الى الذرية وهاتان من الذرية وهما سواء في الدرجة ولم يبق غيرهما فيجب أن يشتركا فيه وليس بعد هذين الاحتمالين الا ان يكون قوله ومن توفي منهم عائدا الى الاربعة وذريتهم فيقال حينئذ عينايشي قد توفيت عن اخت من ايها وابنة عم فيكون نصيبها لاختها وهذا الحل باطل قطعا لا ينفذ حكم حاكم ان حكم بموجبه لان الضمير أولا في قوله فن توفي منهم عائدا الى الاربعة فالضمير في قوله ومن توفي منهم عائدا ثانيا الى هؤلاء الاربعة لان الرجل اذا قال هؤلاء الاربعة من فل منهم كذا فافل به كذا ومن فل منهم كذا فافل لولده كذا علم بالا بضرار أن الضمير الثاني هو الضمير الأول ولانه قال ومن توفي منهم عن غير ولد عاد نصيبه

الى اخوته الباقين وهذا لا يقال الا فيمن له اخوة تبقى بعد موته وانا نعلم هذا في هؤلاء الاربعة لان الواحد من ذريتهم قد لا يكون له اخوة باقون فلو اريد ذلك المنى لقل على اخوته ان كان له اخوة أو قيل ومن مات منهم عن اخوة كما قيل في الولد ومن مات منهم عن ولد وهذا ظاهر لا خفاء به وأيضا فلو فرض ان من مات من أهل الوقف عن اخوة كان نصيبه لـأخوته فانما ذلك في الاخوة الذين شركوه في نصيب ابيه أو امه لا في الاخوة الذين هم أجاب عن النصيب الذي خلفه على ما هو مقرر في موضعه من كتب الفقه على المذاهب المشهورة وهذا النصيب انما تفتت عائش من امها واختها رقية أجنبية من امها لانها اختها من ابيها فقط فنسبة اختها لا يربطها بها الى نصيب الام سواء وهذا بين لمن تأمله والله اعلم

(٤) ﴿مسئلة﴾ في واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف أن يصرف جميع ريعه الى ثلاثة والحالة هذه أم لا وان جاز له أن يصرف الى ثلاثة وكان من أقارب الواقف فقير ثبت فقره واستحقاقه للصرف اليه من ذلك فهل يجوز للصرف اليه عوضا عن أخذ الثلاثة الاجاب من الواقف واذا جاز الصرف اليه فهل هو أولى من الاجنبيين المصروف اليهما واذا كان أولى فهل يجوز لناظر أن يصرف الى قريب الواقف المذكور قدر كفايته من الوقف والحالة هذه واذا جاز له ذلك فهل يكون فعله ذلك أولى وأفضل من أن ينقص من كفايته ويصرف ذلك القدر الى الاجنبي والحالة هذه

﴿الجواب﴾ الحمد لله يجب على ناظر الوقف ان يجتهد في صرفه فيقدم الاحق فالاحق واذا قدر أن المصلحة الشرعية اقتضت صرفه الى ثلاثة مثل أن لا يكفيهم أقل من ذلك فلا يدخل غيرهم من الفقراء واذا كفاهم وغيرهم من الفقراء يدخل الفقراء معهم ويساويهم مما يحصل من ريعه * وهم أحق منه عند التزام ونحو ذلك واقارب الواقف الفقراء أولى من الفقراء الاجانب مع التساوي في الحاجة ويجوز أن يصرف اليه كفايته اذا لم يوجد من هو أحق منه واذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا واذا لم يندفع الابتغيص كفاية اولئك من هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تعيين ذلك والله أعلم

(٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له بها وظيفة أن لا يشتغل بوظيفة أخرى بغير مدرسته وشرط له فيها مرسيا معلوما وقال في كتاب الوقف واذا حصل في ريع هذه المدرسة

نقص بسبب محل أو غيره كان ما بقي من ريع هذا الوقف مصروفاً في أبواب الوظائف بها لكل منهم بالنسبة إلى مملوئه بالخاصة وقال في كتاب الوقف وإذا حصل في السعر غلاء فلانظر أن يرتب لهم زيادة على ما قرر لهم بحسب كفايتهم في ذلك الوقت ثم إذا حصل في ريع الوقف نقص من جهة نقص وقفها بحيث أنه إذا ألغى هذا الشرط من عدم الجمع بينهما وبين غيرها يؤدي إلى تعطيل المدرسة فهل يجوز لمن يكون بها أن يجمع بينها وبين غيرها ليحصل له قدر كفايته والحالة هذه حيث راعى الواجب الكفاية لمن يكون بها أو كما تقدم في فصل غلاء السمر أم لا (الجواب) الحمد لله هذه الشروط المشروطة على من فيها كعدم الجمع إنما يلزم الوفاء بها إذا لم يفرض ذلك إلى الإخلال بالمقصود الشرعي الذي هو إما واجب وإما مستحب فإما المحافظة على بعض الشروط مع فوات المقصود بالشروط فلا يجوز فاشترط عدم الجمع باطل مع ذهاب بعض أصل الوقف وعدم حصول الكفاية للرتب بها لا يجب التزامه ولا يجوز الإلزام به لوجهين (أحدهما) أن ذلك إنما شرط عليهم مع وجود ريع الموقوف عليهم سواء كان كاملاً أو ناقصاً فإذا ذهب بعض أصل الوقف لم تكن الشروط مشروطة في هذه الحال وفرق بين نقص ريع الوقف مع وجود أصله وبين ذهاب بعض أصله (الوجه الثاني) أن حصول الكفاية المرتب بها أمر لا بد منه حتى لو قدر أن الواقف صرح بخلاف ذلك كان شرطاً باطلاً مثل أن يقول أن المرتب بها لا يترزق من غيرها ولو لم تحصل له كفايته فلو صرح بهذا لم يصح لأن هذا شرط يخالف كتاب الله فإن حصول الكفاية لا بد منها وتحصيلها للمسلم واجب أما عليه وأما على المسلمين فلا يصح شرط يخالف ذلك وقد ظهر أن الواقف لم يقصد ذلك لأنه شرط لهم الكفاية ولكن ذهاب بعض أموال الوقف بتزلة تلف العين الموقوفة ونحو ذلك والوقف سواء شبه بالجعل أو بالأجرة أو بالرزق فإن ما على العامل أن يعمل إذا وُفِّق له بما شرط له والله أعلم (٦) (مسئلة) فيمن وقف وقفاً وشرط للناظر جارية وجامكية كما شرط للمعيد والفقهاء فهل يقدم الناظر بمملوئه أم لا

(الجواب) ليس في اللفظ المذكور ما يقتضي تقديمه بشئ من مملوئه بل هو المذكور بالوالتى مقتضاها الاشتراك والجمع المطلق فإن كان ثم دليل منفصل يقتضي جواز الاختصاص والتقدم غير الشرط المذكور مثل كونه حائزاً أجره عمله مع فقره كوصي اليتيم عمل بذلك الدليل المنفصل

الشرطي والاف شرط الوائف لا يقتضي التقديم ولا فرق بين الجامكية والعجارية فهو بمنزلة العمارة من مال الوقف لا من عمالة الناظر والله اعلم
(٧) {مسئلة} الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو من حين مكنه السلطان أو من حين المباشرة

{الجواب} الحمد لله المال المشروط للناظر مستحق على العمل المشروط عليه فمن عمل ما عليه يستحق ما له والله أعلم

(٨) {مسئلة} في رجل وائف وقف على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل بالمدرسة المذكورة الامن لم يكن له وظيفة بجامكية ولا مرتب وانه لا يصرف ريعها لمن له مرتب في جهة اخرى وشرط لكل طالب جامكية معلومة فهل يصح هذا الشرط والحالة هذه واذا صح فقص ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى الجامكية المقررة له فهل يجوز للطالب أن يتناول جامكية في مكان آخر واذا قص ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى تمام حقه فهل يجوز للناظر ان يبطل الشرط المذكور أم لا واذا حكم بصحة الوقف المذكور حكم هل يبطل الشرط والحالة هذه {الجواب} أصل هذه المسائل ان شرط الوائف ان كان قرابة وطاعة لله ورسوله كان صحيحا وان لم يكن لم يكن شرطا لازما وان كان مباحا كما لم يسوغ النبي صلى الله عليه وسلم السبق الا في خف أو حافر أو نصل وان كانت المسابقة بلا عوض قد جوزها بالاقدام وغيرها ولان الله تعالى قال في مال النفي كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم فلم أن الله يكره أن يكون المال دولة بين الاغنياء وان كان النفي وصفا مباحا فلا يجوز الوقف على الاغنياء وعلى قياسه سائر الصفات المباحة ولان العمل اذا لم يكن قرابة لم يكن الوائف مثابا على بذل المال فيه فيكون قد صرف المال فيما لا ينفعه لافي حياته ولا في مماته ثم اذا لم يكن للعامل فيه منفعة في الدنيا كان تمديبا له بلا فائدة تصل اليه ولا الى الوائف ويشبه ما كانت الجاهلية تفعله من الاحباس المنبه عليها في سورة الانعام والمائدة واذا خلا العمل المشروط في العقود كلها عن منفعة في الدين أو في الدنيا كان باطلا بالاتفاق في أصول كثيرة لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فيكون باطلا ولو كان مائة شرط مثال ذلك أن بشرط عليه التزام نوع من الطعام أو اللبس أو المسكن الذي لم تستحبه الشريعة أو ترك بعض الاعمال التي تستحب الشريعة عملها ونحو ذلك يبقى

الكلام في تحقيق هذا المناط في اعتبار المسائل فانه قد يكون متفقا عليه وقد يكون مختلفا فيه لا اختلاف الاجتهاد في بعض الاعمال فينظر في شرط ترك من جهة اخرى ان لم يكن فيه مقصود شرعي خالص أو راجع كان باطلا وان كان صحيحا ثم نقص الربيع عما شرطه الواقف جاز للطالب أن يرتزق تمام كفايته من جهة اخرى لأن رزق الكفاية لطلبة العلم من الواجبات الشرعية بل هو من المصالح الكلية التي لا قيام للخلق بدونها فليس لاحد ان يشترط ما ينافيها فكيف اذا لم يعلم انه قصد ذلك ويجوز للنظر مع هذه الحالة ان لم يوصل الى المرتزقة بالعلم ما جعل لهم أن لا يمنهم من تناول تمام كفايتهم من جهة اخرى يرتبون فيها وليس هذا ابطالا للشرط لكنه ترك للعدل به عند تميزه وشروط الله حكمها كذلك وحكم الحاكم لا يمنع ما ذكر لاسيما وهذه الارزق المأخوذة على الاعمال الدينية انما هي ارزاق ومعاون على الدين بمنزلة ما يرتزقه المقاتلة والعلماء من الفقه والواجبات الشرعية تسقط بالعذر وليست كالجملات على عمل ذنبوي ولا بمنزلة الاجارة عليها فهذه حقيقة حال هذه الاموال والله تعالى أعلم

(٩) «مسئلة» في مدرسة وقفت على الفقهاء والمتفقه الفلانية برسم سكانهم واشتغالهم فيها فهل تكون السكنى مختصة بالمرتزين وهل يجوز اخراج أحد من الساكنين مع كونه من الصنف الموقوف عليه

«الجواب» لا تختص السكنى والارزاق بشخص واحد ويجوز السكنى من غير ارتزاق من المال كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعى اذا كان الساكن مشتغلا سواء كان يحضر الدرس أم لا

(١٠) «مسئلة» في أوقاف ببلد على أماكن مختلفة من مدارس ومساجد وخوانك وجوامع ومارستانات وربط وصداقات وفكاك أسرى من أيدي الكفار وبمضاها له ناظر خاص وبمضاها له ناظر من جهة ولى الامر وقد أقام ولى الامر على كل صنف من هذه الاصناف ديوانا يحفظون أوقافه ويصرفون ريمه في مصارفه ورأى الناظر أن يفرز لهذه المعاملات مستوفيا يستوفى حساب هذه المعاملات يدنى الاوقاف كلها وينظر في تصرفات الناظر والمباشرين ويحقق عليهم ما يجب تحقيقه من الاموال المصروفة والباقي وضبط ذلك عنده ليحفظ اموال الاوقاف عند اختلاف الأيدي وتغيير المباشرين ويظهر بمباشرة محافظة بمض المال على فائدة فهل

لولى الأمر أن يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة أم لا واذا صار الآن يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة وقرر المذكور وقرر له معلوما يسيرا على كل من هذه لا يصل الى ربع معلوم أحد المباشرين لها ودون ذلك بكثير لما يظهر له من المصلحة فيه فهل يكون ذلك سائغا وهل يستحق المستوفي المذكور تناول ما قرر له أم لا اذا قام بوظيفته واذا كانت وظيفته استرجاع الحساب عن كل سنة على حكم أوضاع الكتاب ووجد ارتفاع حساب سنين أو أكثر فتصرف وعمل فيه وظيفته هل يستحق معلوم المدة التي استرجع حسابهم فيها وقام بوظيفته بذلك الحساب

﴿الجواب﴾ نعم لولى الأمر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب الاموال الموقوفة عند المصلحة كما له أن ينصب الدواوين مستوفيا لحساب الاموال السلطانية كالنبي وغيره وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بقدر ذلك المال واستيفاء الحساب وضبط مقبوض المال ومصروفه من العمل الذي له اصل لا قوله تعالى والما ملين عليها وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على الصدقة فلما رجع حاسبه وهذا أصل في محاسبة العمال المتفرقين والمستوفي الجامع نائب الامام في محاسبتهم ولا بد عند كثرة الاموال ومحاسبتهم من ديوان جامع ولهذا لما كثرت الاموال على عهد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع الدواوين ديوان الخراج وهو ديوان المستخدمين على الارتزاق واستعمل عليه عثمان بن حنيف وذيوان النفقات وهو ديوان المصروف على المقاتلة والذرية الذي يشبه في هذه الاوقات ديوان الحبس والتبوتات ونحو ذلك واستعمل عليه زيد بن ثابت وكذلك الاموال الموقوفة على ولاية الامر من الامام والحاكم ونحوه اجراؤها على الشروط الصحيحة الموافقة لكتاب الله واقامة المال على ما ليس عليه عامل من جهة الناظر والمعامل في عرف الشرع يدخل فيه الذي يسمي ناظرا ويدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه صرفه ودفعه الى من هو له قوله ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ونصب المستوفي الجامع للعمال المتفرقين بحسب الحاجة والمصلحة وقد يكون واجبا اذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه الا به فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وقد يستغنى عنه عند قلة العمل ومباشرة الامام للمحاسبة بنفسه كما في نصب الامام للحاكم عليه ان ينصب حاكما عند الحاجة والمصلحة اذا لم تصل الحقوق الى مستحقها أو لم يتم فعل الواجب وترك المحرم الا به وقد يستغنى عنه

الامام اذا أمكنه مباشرة الحكم بنفسه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشر الحكم واستيفاء الحساب بنفسه وفيما بعد عني بولي من يقوم بالامر ولما كثرت الرعية على عهد أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة ودونوا الدواوين في أمصارهم وغيرها فكان عمر يستنيب زيد بن ثابت بالمدينة على القضاء والديوان وكان بالكوفة قد استعمل عمار بن ياسر على الصلاة والحرب مثل نائب السلطان والخطيب فان السنة كانت انه يصلي بالناس أمير حربهم واستعمل عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال واستعمل عثمان بن حنيف على ديوان الخراج واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له والجعل الذي ساع له فرضه واذا عمل هذا ولم يعط جملة فله أن يطلب على العمل الخاص فان ما وجب بطريق المعاملة يجب (١١) ﴿مسئلة﴾ فيمن وقف وقفا على أولاده فلان وفلان وفلان وعلى ابن ابنة فلان على أنه من توفي منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه اليها ثم الى أعمامها ثم بني أعمامها الاقرب فالاقرب منهم فمات ابن ابن عن غير ولد وترك اخته من أبويه وأعمامهم فايهم أحق

﴿الجواب﴾ ينتقل نصيبه الى اخته لأبويه فانه قد ظهر من قصد الواقف تخصيص ما كان ينبغي أن يستحقه أصله وتخصيص نصيب الميت عن غير ولد بالاقرب اليه وانه أقام موسى ابن الابن مقام ابنه لان أباه كان ميتا وقت الوقف والله أعلم

(١٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن وقف وقفا مستغلا ثم مات فظهر عليه دين فهل يباع الوقف في دينه ﴿الجواب﴾ اذا أمكن وفاء الدين من ربح الوقف لم يجز بيعه وان لم يمكن وفاء الدين الا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت بيع باتفاق العلماء وان كان الوقف في الضحة فهل يباع او فاء الدين فيه خلاف بين العلماء في مذهب احمد وغيره ومنعه قول قوی

(١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر لرسم عمارة واصلاحه وان الساكن أخبر المباشر أن مسكنه يحترق يسقطه وهو يدافعه ثم ان المباشر صعد الى المسكن المذكور ورآه بمينه وركض برجله وقال ليس بهذا سقوط ولا عليك منه ضرر وتركه ونزل فبعد نزوله سقط المسكن المذكور على زوجة الساكن وأولاده فمات ثلاثة وعدم جميع ماله فهل يلزم المباشر من مات ويغرم المال الذي عدم أم لا

﴿الجواب﴾ على هذا المباشر المذكور الذي تقدم اليه وأخر الاستهدام ضمان ما تلف بسقوطه بل يضمن ولو كانت مالاك المكان اذا خيف السقوط واعلم بذلك وان لم يكن المعلم له مستأجرا منه عند جماهير العلماء كابي حنيفة ومالك واحمد في المشهور وطائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم لكن بعضهم يشترط الاشهاد عليه وأكثرم لا يشترط ذلك فانه مفرط بترك نقضه واصلاحه ولو ظن انه لا يسقط فانه كان عليه ان يري ذلك لارباب الخبرة بالبناء فاذا ترك ذلك كان مفرطا ضامنا لما تلف بتفريطه لا سيما مع قوله للمستأجر ان تمت فاسكن وان شئت فلا تسكن فان هذا عدوان منه فان المستأجر له مطالبة المؤجر بالعمارة التي يحتاج اليها المكان التي هي من موجب النقص وهذه العمارة واجبة من وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر والعلماء متفقون على انه ليس لناظر الوقف ان يفرط في العمارة التي استحدثها المستأجر فمذ ان التفريطان يجب عليه بتركها ضمان ما تلف بتفريطه فيضمن مال الوقف لاوقف ويدخل في ذلك المنافع التي استحقتها المستأجر بخلاف ما لو كانت الدين باقية فان له ان يضمه اياها وله ان يفسخ الاجارة وأما ما تلف بالتفريط من النفوس والاموال التي للمستأجر فيضمن من هذه الوجوه الثلاثة ويضمن ما تلف للجيران من الوجه الاول كما ذهب اليه جماهير العلماء

(١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل أقر قبل موته بعشرة أيام ان جميع الحانوت والاعيان التي بها وقف على وجوه البر والتربات وتصرف الاجرة والثواب من مدة تقدم على اقراره هذا بعشرين سنة فعمل بمقتضى شرط اقراره وعين الناظر الامام بعد موته ثم عين ناظرا آخر من غير عزل الامام الناظر الاول فصرف أحد الناظرين على ثبوت الوقف ماجرت به العادة بصرفه على ثبوت مثله من ريع الوقف من غير ان يصرف الي مستحق الربيع شيئا فهل تجب الاجرة من الربيع أم من تركه الميت المقر بالوقف المذكور واذا تمذر ايجار العين الموقوفة بسبب اشتغالها بمال الورثة فهل تجب الاجرة على الورثة تلك المدة وهل تفويت الاجرة السابقة في ذمة الميت بمقتضى اقراره بالمدة الاولى ويرجع بها في تركته وهل اذا عين ناظرا ثم عين ناظرا آخر يكون عزلا للاول من غير ان يتلفظ بعزله أم يشتركان في النظر وهل اذا علم الشهود ثبوت المال في تركه الميت يحل كتبه أم لا

﴿ الجواب ﴾ ليست أجرة اثبات الوقف والسعى في مصالحه من تركه الميت فان ما زاد على المقر به كله مستحق للورثة وانما عليهم رفع أيديهم عن ذلك وتمكين الناظر منه وليس عليه السعى ولا اجرة ذلك وأما الدين المقر بها اذا انتفع بها الورثة أو وضموها أيديهم عليها بحيث يمنع الانتفاع المستحق بها فعليهم أجرة المنفعة في مذهب الشافعي واحد وغيرهما ممن يقول بان منافع النصب مضبوطة والنزاع في المسئلة مشهور وقرار الميت بأنها وقف من المدة المتقدمة ليس به صريح في انه كان مستوليا عليها بطريق النصب والغمان لا يجب بالاحتمال وأما تعيين ناظر بعد آخر فيرجع في ذلك الى عرف مثل هذا الوقف وعادة أمثاله فان كان هذا في العادة رجوعا كان رجوعا وكذلك ان كان في لفظه ما يقتضى انفراد الثاني بالتصرف والا فقد عرفت المسئلة وهي ما اذا وصى بالدين لشخص ثم وصي بها لآخر هل يكون رجوعا أم لا وما عليه الشهود من حق مستحق يصل الحق الى مستحقه بشهادتهم لم يكتموها وان كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل الى من يستحقه فليس عليهم ان يمينوا واحدا منهما وان كان أخذه بتأويل واجتهاد لم يكن عليهم أيضا نزع من يده بل يعان المتأول المجتهد على من لا تأويل له ولا اجتهد

﴿ فصل ﴾ صورة كتاب الوقف * هذا ما وقفه عامر بن يوسف بن عامر على أولاده علي وطريف وزبيدة بينهم على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم من بعدهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على نساهم وعقبهم من بعدهم وان سفلوا كل ذلك على الفريضة الشرعية على انه من توفي من أولاده المذكورين واولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم من بعدهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب وان سفل كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه من بعده وان سفل كل ذلك على الفريضة الشرعية * ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب وان بعد كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى من هو في طبقته واهل درجته من اهل الوقف على الفريضة الشرعية ثم على جهات ذكرها في كتاب الوقف والمسؤل من السادة العلماء أن يتأملوا شرط الواف المذكور ثم توفي عن بنتين فتناولتا ما انتقل اليهما عنه ثم توفيت احدهما عن ابن وابنة ابن فهل يشتركان في نصيبها أم يختص به الابن دون ابنة الابن ثم ان الابن المذكور توفي عن ابن هل يختص بما كان جاريا على أبيه دون ابنة الابن وهل يقتضى شرط الواف المذكور ترتيب الجلة على الجلة أو الافراد على الافراد

(الجواب) هذه المسئلة فيها قولان عند الاطلاق معروفان للفقهاء في مذهب الامام احمد وغيره ولكن الاقوى أنها لترتيب الافراد على الافراد وان ولد الولد يقوم مقام أبيه لو كان الابن موجودا مستحقا قد عاش بعد موت الجد واستحق أو عاش ولم يستحق لما منع فيه أو اعدم قبله للوقف أو لغير ذلك أو لم يش بل مات في حياة الجد ويكون على هذا التقدير مقابلة الجمع بالجمع وهي يقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله ولكم نصف ما ترك ازواجكم أي لكل واحد نصف ما تركت زوجته وقوله حرمت عليكم أمهاتكم أي حرم على كل واحد أمه ونحو ذلك كذلك قوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم أي على كل واحد بعد موت أبيه وأما في هذه فقد صرح الواقف بأنه من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده وهذا صريح في انه لترتيب الافراد على الافراد فلم يبق في هذه المسئلة نزاع وإنما الشبهة في أن الولد اذا مات في حياة أبيه وله ولد ثم مات الاب عن ولد آخر وعن ولد الولد الاول هل يشتركان أو يفرد به الاول الاظهر في هذه المسئلة أنها يشتركان لأنه اذا كان المراد أن كل ولد مستحق بعد موت أبيه سواء كان معه حيا أو ميتا فمثل هذا الكلام اذا يشترط فيه عدم استحقاق الاب كما قال الفقهاء في ترتيب العصبة انهم الابن ثم ابنته ثم الاب ثم أبوه ثم العم ثم بنو العم ونحو ذلك فإنه لا يشترط في الطبقة الثانية الا عدم استحقاق الاولى فحتى كانت الثانية موجودة والاولى لاستحقاق لها استحققت الثانية سواء كانت الاولى استحققت أو لم تستحق ولا يشترط استحقاق الثانية استحقاق الاولى وذلك لان الطبقة الثانية تتلقى الوقف من الواقف لامن الثانية فليس هو كالميراث الذي يرثه الابن ثم ينتقل الى ابنته وإنما هو كالولاء الذي يورث به فاذا كان ابن الممتق قد مات في حياة الممتق ورث الولاء ابن ابنته وإنما يملط من يملط في مثل هذه المسئلة حين يظن ان الطبقة الثانية تتلقى من التي قبلها فان لم تستحق الاولى شيئا لم تستحق الثانية ثم يظنون أن الوالد اذا مات قبل الاستحقاق لم يستحق ابنته وليس كذلك بل هم يتلقون من الواقف حتى لو كانت الاولى محجوبة بمانع من الموانع مثل أن يشترط الواقف في المستحقين أن يكونوا فقراء أو علماء أو عدولا أو غير ذلك ويكون الاب مخالفا للشرط المذكور وابنته متصفا به فإنه يستحق الابن وان لم يستحق أبوه كذلك اذا مات الاب قبل الاستحقاق فإنه يستحق ابنته وهكذا جميع الترتيب في الحضنة وولاية

النكاح والمال وترتيب عصبة النسب والولاء في الميراث وسائر ما جعل المستحقون فيه طقات ودرجات فان الامر فيه على ما ذكر وهذا المعنى هو الذي يقصده الواقفون اذا سئلوا عن مرادهم ومن صرح منهم بمراده فانه يصرح بان ولد الولد ينتقل اليه ما ينتقل الى ولده لو كان حيا لاسيما والناس يرحون من مات والده ولم يرث حتى ان الجدة قد يوصى لولد ولده ومعلوم ان نسبة هذا الولد ونسبة ولد ذلك الولد الى الجدة سواء فكيف يحرم ولد ولده اليتيم وبمعاني ولد ولده الذي ليس بيتيم فان هذا لا يقصده عاقل ومتى لم نقل بالتشريك بقي انوقف في هذا الولد وولده دون ذرية الولد الذي مات في حياة ابيه والله أعلم

(١٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في مرضه اذا مت فداري وقف على المسجد الفلاني فتعاقى ثم حدثت عليه ديون فهل يصح هذا الوقف ويلزم أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز أن يبيعها في الدين الذي عليه وان كان التعليق صحيحا كما هو أحد قولي العلماء وليس هذا بأبلغ من التدبير وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه باع المدبر في الدين والله أعلم

(١٦) ﴿مسئلة﴾ في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع به امرأة عذرا وهي من أوسط النساء ولم يكن شرط الواقف لها مسكنا في تلك الزاوية ولم تكن من أقارب الواقف ولم يكن ساكن في المطلاع سوى المرأة المذكورة وباب المطلاع المذكور يعلق عليه باب الزاوية فهل يجوز لها السكنى بين هؤلاء الفقراء المقيمين أم لا أفوتونا

﴿الجواب﴾ ان كان شرط الواقف لا يسكنه الا الرجال سواء كانوا عذرا أو متأهلين منعت لمقتضى الشرط وكذلك سكنى المرأة بين الرجال والرجال بين النساء يمنع منه خلق الله تعالى والله أعلم

(١٧) ﴿مسئلة﴾ فيم استقر اطلاقه من الملوك المتقدمين والى الآن من وجوه البر والقربات على سبيل المرتب المرتزين من الفقراء والمساكين على اختلاف أحوالهم فمنهم الفقير الذي لا مال له ومنهم من له عائلة كثيرة يلزمه نفقتهم وكسبه لا يقوم بكفقتهم ومنهم المنقطع الى الله تعالى الذي ليس له سبب يتسبب به لا يحسن صنعة يصنعها ومنهم العاجز عن الحركة لكبر أو ضعف ومنهم الصغير دون البالغ والنساء الارامل وذو العاهات ومنهم

المشتغلون بالعلم الشريف وقراءة القرآن ومن للمسلمين بهم نفع عام وله في بيت المال نصيب ومنهم ارباب الروايا والربط المتجددون للعبادة وتلقي الوراثة من الفقهاء وأهل العلم وغيرهم من أبناء السبيل ومنهم أيتام المستشهدين في سبيل الله تعالى من اولاد الجند وغيرهم ممن لم يخف له ما يكفيه ومن يسأل أحياء أموات فاحياها أو استصلح أحراسا عالية لتكون له مستمرة بعد اصلاحها فاستخرجها في مدة سنين عديدة واستقرت عليه على جاري العوائد في مثل ذلك فهل تكون هذه الانساب التي انصفوا بها مسوغة لهم تناول ما نالوه من ذلك واطلاقه لهم ملوك الاسلام ونوابهم على وجه المصلحة واستقر بايديهم الى الآن ام لا وما حكم من ينزلهم بعدم الاستحقاق مع وجود هذه الصفات وتقرّب الى السلطان بالسعي بقطع ارزاقهم المؤدى الى تمطيل الروايا ومعظم الروايا والربط التي يرتفق بها أبناء السبيل وغيرهم من المجردين ويقوم بها شعار الاسلام هل يكون بذلك آنما عاصيا أم لا وهل يجب ان يكلف هؤلاء اثبات استحقاقهم مع كون ذلك مستقرا بايديهم من قبل اولى الامر ولو كفوا ذلك فهل يتعين عليهم اثباته عند ما لم يمينه غريب من بلادهم متظاهرا بغيرتهم مع وجود عدة من الحكم غيره في بلادهم أولا وما حكم من عجز منهم عن الاثبات لضعفه عن اقامة البيئة الشرعية لما غلب عليه الحال من ان شهود هذا الزمان لا يؤدون شهادة الابجرة ترضيهم وقد يمجز الفقير عن مثله وكذلك النسوة اللاتي لا يعلم الشهود احوالهن غالبا واذا سأل الامام حاكما عن استحقاق من ذكر فاجاب بانه لا يستحق من هؤلاء المذكورين ومن يجرى مجراهم الا لامى والبكسح والزمن لا غير واضرب عما سواهم من غير اطلاع على حقيقة احوالهم هل يكون بذلك آنما عاصيا أم لا وما الذى يجب عليه في ذلك واذا سأل الام عن الروايا والربط هل يستحق من هو بها ما هو مرتب لهم فاجاب بان هذه الروايا والربط دكاكين ولا شك ان فيهم الصلحاء والعلماء وحلة الكتاب العزيز والمنقطعين الى الله تعالى هل يكون مؤذيا لهم بذلك ام لا وما حكم هذا القول المطلق فيهم مع عدم المعرفة بجميعهم والاطلاع على حقيقة احوالهم بالسكينة اذا تبين سقوطه وبطلانه هل تسقط بذلك روايته وما عداها من اخباره أم لا وهل للمقذفين الدعوى عليه بهذا الطعن عليهم المؤدى عند الملوك الى قطع ارزاقهم وان يكافوه اثبات ذلك واذا عجز عن اثباته فهل لهم مطالبة بمقتضاه أم لا واذا عجز عن ثبوت ذلك هل يكون قادحا

في عدالته وجرحه ينزل بها عن المناصب الدينية أم لا ومن كانت هذه صفته لهذه الطائفة وهم له في غاية السكراهة هل يجوز أن يؤم بهم وقد جاء لا يؤم الرجل قوما أكثرهم لكارهون ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * هذه المسائل يحتاج إلى تقرير أصل جامع في أموال بيت المال مبني على الكتاب والسنة التي منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون كما قال عمر بن عبد العزيز سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولادة الأمر بعده أشياء الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستعمال طاعة الله وقوة على طاعة الله ليس لأحد تنييرها ولا النظر في رأي من خالفها من اهتدى بها فهو مهتد ومن استنصر بها فهو منصور ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولله ما تولى وأصله جهنم وساءت مصيرا وقد قال صلى الله عليه وسلم أوصيكم بالسمع والطاعة فإنه من بدش منكم بعدى فسيري اختلافا كثيرا فطيعكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة * والواجب على ولاية الأمور وغيرهم من المسلمين العمل من ذلك بما عليه كما قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه) * ونحن نذكر ذلك مختصرا فنقول الأموال التي لها أصل في كتاب الله التي يتولى قسمها ولاية الأمر ثلاثة (مال المغنم) وهذا لمن شهد الوقعة إلا الخمس فإن نصرته ما ذكره الله في (قوله واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله) والمغانم ما أخذ من الكفار بالقتال فهذه المغنم وخمسها (والثاني التي) وهو الذي ذكره الله تعالى في سورة الحشر حيث قال (وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) ومعنى قوله ما أوجفتم أي ما حررتم ولا أعنتهم ولا سقمتهم قال وجف البعير يجف وجوفا وأوجفته إذا سار نوعا من السير فهذا هو الفيء الذي أفاءه الله على رسوله وهو ما صار للمسلمين بنير يحاف خيل ولا ركاب وذلك عبارة عن القتال أي ما قاتلتم عليه فما قاتلوا عليه كان له قاتلة وما لم يقاتلوا عليه فهو في لأن الله أفاءه على المسلمين فإنه خلق الخلق لعبادته وأحل لهم الطيبات ليأكلوا طيبا ويعملوا صالحا والكفار عبدوا غيره فصاروا غير مستحقين للمال فأباح للمؤمنين أن يعبدوه وأن يسترخوا أنفسهم وأن يسترجموا الأموال منهم فإذا أعادها الله إلى

المؤمنين منهم فقد فاءت أي رجعت إلى مستحقها وهذا النبي يدخل فيه جزية الرأس التي
تؤخذ من أهل الذمة ويدخل فيه ما يؤخذ منهم من العشور وانصاف العشور وما يصالح
عليه الكفار من المال كالذي يحملونه وغير ذلك ويدخل فيه ما خلوا عنه وتركوه خوفاً من
المسلمين كما قال بنو النضير التي أنزل الله فيها سورة الحشر وقال (هو الذي أخرج الذين
كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم
حصونهم من الله فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم
بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الأبصار ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم
في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب النار) وهؤلاء أجلاهم النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا
يسكنون شرقي المدينة النبوية فاجلاهم بعد أن حاصرهم وكانت أموالهم مما آفأ الله على رسوله
وذكر مصارف النبي بقوله (ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله والرسول ولذي
القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا
من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون
والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما
أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون والذين
جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا
للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) فهؤلاء المهاجرون والانصار ومن جاء بعدهم إلى يوم
القيامة ولهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو حكيم النهرواني من أصحاب أحمد وغيرهم أن من سب
الصحاب لم يكن له في النبي نصيب * ومن النبي ما ضربه عمر رضي الله عنه على الأرض التي
فتحها عنوة ولم يقسمها كارض مصر وأرض العراق الا شيئاً يسيراً منها وبر الشام وغير ذلك
فهذا النبي لا خمس فيه عند جماهير الأئمة كابن حنيفة ومالك وأحمد وإنما يرى تخصيصه الشافعي
وبعض أصحاب أحمد وذكر ذلك رواية عنه قال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي أن
في النبي خمساً الخمس القيمة وهذا النبي لم يكن ملكاً للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته عند
أكثر العلماء وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد كان ملكاً له وإنما معزفه بعد موته فقد اتفق

العلماء على ان يصرف منه أرزاق الجند المقاتلين الذين يقاتلون الكفار فان تقويتهم نذل الكفار فيؤخذ منهم الفىء وتنازعوا هل يصرف في سائر مصالح المسلمين أم يختص به المقاتلة على قولين للشافعى ووجهين في مذهب الامام أحمد لكن المشهور في مذهبه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك انه لا يختص به المقاتلة بل يصرف في المصالح كلها وعلى القوانين يعطي من فيه منفعة عامة لاهل الفىء فان الشافعى قال ينبغي للامام ان يخص من في البلدان من المقاتلة وهو من بلغ ويحصى الذرية وهى من دون ذلك والنساء الى ان قال ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم ويعطى الذرية والنساء ما يكفيهم لسننهم قال والعطاء من الفىء لا يكون الا لبالغ يطبق القتال قال ولم يختلف أحد ممن لقيه في انه ليس للمماليك في العطاء حق ولا للاعراب الذين هم أهل الصدقة قال فان فضل من الفىء شئ وضعه الامام في أهل الحصون والازدياد في الكراع والسلاح وكل ما يقوى به المسلمون فان استغنوا عنه وحصلت كل مصلحة لهم فرق ما يبقى عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك المال قال ويعطى من الفىء رزق العمال والولادة وكل من قام بامر الفىء من وال وحاكم وقاتب وجندى ممن لا غنى لاهل الفىء عنه وهذا مشكل مع قوله انه لا يعطى من الفىء صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة ولا ضعيف لا يقدر على القتال لانه للمجاهدين وهذا اذا كان للمصالح فيصرف منه الى كل من للمسلمين به منفعة عامة كالمجاهدين وكولادة أمورهم من ولادة الحرب وولادة الديوان وولادة الحكم ومن يقرهم القرآن ويقتيهم ويحدثهم ويؤمهم في صلاتهم ويؤذن لهم * ويصرف منه في سداده ثورهم وعمارة طرقاتهم وحصونهم ويصرف منه الى ذوى الحاجات منهم أيضا ويبدأ فيه بالاعم فالاعم فيتقدم ذوو المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوى الحاجات الذين لا منفعة فيهم هكذا نص عليه عامة الفقهاء من أصحاب أحمد والشافعى وأبي حنيفة وغيرهم قال أصحاب أبي حنيفة يصرف في المصالح ما يسد بها الثغور من القناطر والجسور ويعطى قضاة المسلمين ما يكفيهم ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذووا الحاجات يعطون من الزكوات ونحوها وما فضل عن منافع المسلمين قسم بينهم لكن مذهب الشافعى وبعض أصحاب أحمد انه ليس للاغنياء الذين لا منفعة للمسلمين بهم فيه حق اذا فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما كثر المال أعطا منهم عامة المسلمين فكان لجميع أصناف المسلمين فرض في ديوان

عمر بن الخطاب غنيهم وفقيرهم لكن كان أهل الديوان نوعين مقاتلة وهم البانعون وذرية
 وهم الصغار والنساء الذين ليسوا من أهل القتال ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء
 الذين لا منفعة فيهم فلا يعطى غني شيئاً حتى يفضل عن الفقراء، هذا مذهب الجمهور كمالك وأحمد
 في الصحيح من الروايتين عنه ومذهب الشافعي كما تقدم تخصيص الفقراء بالفاضل (وأمّا المال
 الثالث) فهو الصدقات التي هي زكاة أموال المسلمين زكاة الحرث وهي العشور وانصاف
 العشور المأخوذة من الحبوب والثمار وزكاة الماشية وهي الإبل والبقر والزئف وزكاة التجارة
 وزكاة التقددين فهذا المال مصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله (نما الصدقات للفقراء
 والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
 السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) وفي السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم سأله
 رجل ان يعطيه شيئاً من الصدقات فقال ان الله لم يرز في الصدقات بقسمة نبي ولا غيره
 ولكن جزأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك وقد اتفق المسلمون على انه
 لا يجوز ان يخرج بالصدقات عن الاصناف الثمانية المذكورين في هذه الآية كما دل على ذلك
 القرآن * اذا تبين هذا الاصل فذكر أصلاً آخر وتقول اموال بيت المال في مثل هذه الازمنة
 هي اصناف صنف منها هو من ائى أو الصدقات أو الخس فهذا قد عرف حكمه وصنف صار
 الى بيت المال بحق من غير هذه مثل من مات من المسلمين ولا وارث له ومن ذلك ما فيه
 نزاع ومنه ما هو متفق عليه وصنف قبض بغير حق أو بتأويل يجب رده الى مستحقه اذا
 أمكن وقد تعدر ذلك مثل ما يؤخذ من مصادر المال وغيرهم الذين أخذوا من الهدايا
 واموال المسلمين ما لا يستحقونه فاسترجعوه الى الامر منهم أو من تركاتهم ولم يعرف مستحقه
 ومثل ما قبض من الوظائف المحدثه وتعدر رده الى اصحابه وامثال ذلك فهذه الاموال التي
 تعدر ردها الى أهلها لعدم العلم بهم مثلاً هي مما يصرف في مصالح المسلمين عند اكثير العلماء
 وكذلك من كان عنده مال لا يعرف صاحبه كالفاسب التائب والخائن التائب والمرائي التائب
 ونحوهم ممن صار بيده مال لا يملكه ولا يعرف صاحبه فانه يصرفه الى ذوى الحاجات ومصالح
 المسلمين * اذا تبين هذان الاصلان فنقول من كان من ذوى الحاجات كالفقراء والمساكين
 والغارمين وابن السبيل فبؤلا يجوز بل يجب ان يعطوا من الزكوات ومن الاموال المجهولة

باتفاق المسلمين وكذلك يعطوا من التي مما فضل عن المصالح العامة التي لا بد منها عند أكثر العلماء كما تقدم - واء كانوا مشتغلين بالعلم الواجب على الكفاية أو لم يكونوا وسواء كانوا في زوايا أو ربط أو لم يكونوا السكن من كان مميذا بلم أردن كان مقدما على غيره واحق هذا الصنف من ذكرهم الله بقوله (للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الارض يحسبهم الجاهل اغنياء من التسفف ترفهم بسياجهم لا يسألون الناس الخفا) فمن كان ماعوم مشغول به من العلم والدين الذي احصر به في سبيل الله قد منعه الكسب فهو أولى من غيره ويهطي قضاء المساءين وعلاؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه ارزاق المقاتلة وذراريهم لاسيما من بني هاشم الطالبين والمباسبين وغيرهم فان هؤلاء يتين اعطائهم من الخس والتي المصالح لكون الزكاة محرمة عليهم * والفقير الشرعى المذكور في الكتاب والسنة الذي يستحق من الزكاة والمصالح ونحوها ليس هو الفقير الاصطلاحي الذي يتعبد بلبسة معينة وطريقة معينة بل كل من ليس له كفاية تكفيه وتكفي عياله فهو من الفقراء والمساكين وقد تنازع العلماء هل الفقير اشد حاجة أو المسكين أو الفقير من يعفف والمسكين من يسأل على ثلاثة اقوال لهم واتفقوا على ان من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فانه يعطي ما يكفيه سواء كان لبسه ليس الفقير الاصطلاحي أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الاصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء مثل الصناع الذي لا تقوم صنعتهم بكفايتهم والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايتهم والجندى الذي لا تقوم اقطاعه بكفايتهم والفقير والصوفي الذي لا يقوم معلومه من الوقف بكفايتهم والشاهد والفقير الذي لا يقوم ما يحصل له بكفايتهم وكذلك من كان في رباط او زاوية وهو عاجز عن كفايتهم فكل هؤلاء مستحقون * ومن كان من هؤلاء كلهم مؤمنا تقيا كان لله وليا فان اولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون من أى صنف كانوا من اصناف القبلة ومن كان من هؤلاء منافقا أو مظهرا لبدعة تخالف الكتاب والسنة من بدع الاعتقادات والعبادات فانه مستحق للعقوبة ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب وأما من كان زنديقا كالحلولية والمباحية ومن يفضل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم ومن يعتقد انه لا يجب عليه في الباطن اتباع شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو انه اذا حصلت له المعرفة

والتحقيق سقط عنه الامر والتمنى أو انه العارف المحقق يجوز له التدبير بدین اليهود والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء فان هؤلاء مناقون زنادقة واذا ظهر على أحدهم فانه يجب قتله باتفاق المسلمين وهم كثيرون في هذه الازمنة وعلى ولاية الامور مع اعطاء الفقراء بل والاغنياء بأن يلزموا هؤلاء بتابع الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله ولا يمكنوا أحداً من الخروج من ذلك ولو ادعى من الدعاوي ما ادعاه ولو زعم انه يطير في الهواء أو يمشي على الماء ومن كان من الفقراء الذين لم تشاهم منفعة غاية للمسلمين عن السكسب قادراً عليه لم يجز أن يعطى من الزكاة عند الشافعي واحمد وجوز ذلك أبو حنيفة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لثني ولا لغوي مكتسب ولا يجوز أن يعطى من الزكاة من يصنع بها دعوة وضيافة للفقراء ولا يقيم بها سباط لا لوارد ولا غير وارد بل يجب أن يعطى ملكاً للفقير المحتاج بحيث ينفعها على نفسه وعياله في بيته ان شاء ويقضى منها ديونه ويصرفها في حاجاته وليس في المسلمين من ينكر صرف الصدقات وفاضل أموال المصالح الى الفقراء والمساكين ومن نقل عنه ذلك فاما أن يكون من أجهل الناس بالعلم وإما ان يكون من أعظم الناس كفراً بالدين بل بسائر الملل والشرائع أو يكون النقل عنه كذباً أو عروفاً فاما من هو متوسط في علم ودين فلا يخفى عليه ذلك ولا ينهى عن ذلك ولكن قد اختلط في هذه الاموال المرتبة السلطانية الحق والباطل فاقوام كثيرون من ذوي الحاجات والدين والعلم لا يعطى أحدهم كفايته ويتمزق جوعاً وهو لا يسأل ومن يعرفه فليس عنده ما يعطيه واقوام كثيرون يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله وقوم لهم رواتب اضاف حاجاتهم وقوم لهم رواتب مع غنائم وعدم حاجاتهم وقوم ينالون جهات كمساجد وغيرها فيأخذون معلومها ويستثنون من يعطون شيئاً يسيراً واقوام في الربط والزايا يأخذون مالا يستحقون ويأخذون فوق حقتهم ويمنعون من هو أحق منهم حقه أو تمام حقه وهذا موجود في مواضع كثيرة ولا يستريب مسلم أن السعي في تمييز المستحق من غيره واعطاء الولايات والارزاق من هو أحق بها والدل بين الناس في ذلك وفعله بحسب الامكان هو من افضل أعمال ولاية الامور بل ومن اوجبها عليهم فان الله يأمر بالعدل والاحسان والعدل واجب على كل أحد في كل شيء، وكما ان النظر في الجند المقاتلة والتعديل بينهم وزيادة من يستحق الزيادة ونقصان من

يستحق النقصان واعطاء العاجز عن الجهاد من جهة أخرى هو من أحسن افعال ولاية الامور
واوجبه فكذاك النظر في حال سائر المرتزقين من أموال الفئ والصدقات والمصالح والوقوف
والعدل بينهم في ذلك واعطاء المستحق تمام كفايته ومنع من دخل في المستحقين وليس منهم
من أن يزاحمهم في ارزاقهم واذا ادعى الفقر من لم يعرف به النفي وطلب الاخذ من الصدقات فانه
يجوز للامام أن يعطيه بلا بينة بعد ان يسلمه انه لاحظ فيها لنفي ولا لقوى مكتسب فان النبي
صلى الله عليه وسلم سأل رجلان من الصدقة فلما رأهما جليدين صعد فيهما النظر وصوره فقال
ان شئنا اعطيتكما ولا حظ فيها لنفي ولا لقوى مكتسب * وأما ان ذكر أن له عيالا فبل يفتر
الى بينة فيه قولان للعلماء مشهوران هما قولان في مذهب الشافعي واحد واذا رأى الامام
قول من يقول فيه يفتر الى بينة فلا نزاع بين العلماء انه لا يجب أن تكون البينة من الشهود
المعدلين بل يجب انهم لم يرتزقوا على اداء الشهادة فترد شهادتهم اذا أخذوا عليها رزقا لاسيما مع
العلم بكثرة من يشهد بالزور ولهذا كانت المادة أن الشهود في الشام المرتزقة بالشهادة لا
يشهدون في الاجتهاديات كالأعشار والرشد والمدالة والاهلية والاستحقاق ونحو ذلك بل يشهدون
بالحسينات كالذي سمعوه ورأوه فان الشهادة بالاجتهاديات يدخلها التأويل واتهم فالجمل يسهل
الشهادة فيها بغير تحري بخلاف الحسينات فان الزيادة فيها كذب صريح لا يقدم عليه الا من
يقدم على صريح الزور وهؤلاء أقل من غيرهم بل اذا اتى الواحد من هؤلاء بمن يعرف صدقه
من جيرانه ومعارفه وأهل الخبرة الباطنة به قبل ذلك منهم واطلاق القول بان جميع من بالربط
والزوايا غير مستحقين باطل ظاهر البطلان كما ان اطلاق القول بان كل من فيهم مستحق لما
يأخذه هو باطل أيضا فلا هذا ولا هذا بل فيهم المستحق الذي يأخذ حقه وفيهم من يأخذ
فوق حقه وفيهم من لا يعطى الا دون حقه وفيهم غير المستحق حتى انهم في الطعام الذي
يشتركون فيه يعطى أحدهم افضل مما يعطى الآخر وان كان اغنى منه خلاف ما جرت عادة
أهل العدل الذين يسوون في الطعام بالعدل كما يعمل في رباطات أهل العدل * وامر ولى الامر
بجميع هؤلاء بينهم هو من أفضل العبادات واعظم الواجبات وما ذكر عن بعض الحكماء من
انه لا يستحق من هؤلاء الا الاعمي والمكسح والزمن قول لم يعلمه أحد من المسلمين ولا
يتصور ان يقول هذا حاكم ممن جرت العادة بان يتولى الحكم اللهم الا أن يكون من أجهل

للناس او افجرهم فمعلوم ان ذلك يهدح في عدالته وانه يجب ان يستدل به على جرحه كما انه ان كان النافل لهذا عن حاكم قد كذب عليه فينبغي ان يعاقب على ذلك عقوبة مردعة وأمثاله من المفتريين على الناس وعقوبة الامام للكذاب المفتري على الناس والمتكلم فيهم وفي استحقاقهم لما يخاف دين الاسلام لا يحتاج الى دعواهم بل العقوبة في ذلك جائزة بدون دعوى أحد كعقوبته لمن يتكلم في الدين بلا علم فيحدث بلا علم ويفتى بلا علم وأمثال هؤلاء يعاقبون فعقوبة كل هؤلاء جائزة بدون دعوى فن الكذب على الناس والتكلم في الدين وفي الناس بغير حق كثير في كثير من الناس فن قال انه لا يستحق الا الاعمى والزمن والمكسح فقد اخطأ باتفاق المسلمين وكذلك من قال ان اموال بيت المال على اختلاف اصنافها مستحقة لاصناف منهم الفقراء وانه يجب على الامام اطلاق كفايتهم من بيت المال فقد اخطأ بل يستحقون من الزكوات بالارب وامامن النبي والمصالح فلا يستحقون الا ما فضل عن المصالح العامة ولو قدر انه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم واموال بيت المال مستغرة بالمصالح العامة كان اعطاء العاجز منهم عن الكسب فرضا على الكفاية فلي المسلمين جميعا ان يطعموا الجائع ويكسوا العارى ولا يدعوا بينهم محتاجا وعلي الامام ان يصرف ذلك من المال المشترك الفاضل عن المصالح العامة التي لا بد منها وأما من يأخذ بمصلحة عامة فانه يأخذ مع حاجته باتفاق المسلمين وهل له ان يأخذ مع النفي كالتعاضد والشاهد والمفتي والحاسب والمقرى والمحدث اذا كان غنيا فهل له ان يرتزق على ذلك من بيت المال مع غناه قولان مشهوران للعلماء وكذلك قول القائل ان عناية الامام باهل الحاجات يجب ان تكون فوق عنايته باهل المصالح العامة التي لا بد للناس منها في دينهم وديارهم كالجهاد والولاية والعلم ليس بمستقيم لوجوه — احدها ان العلماء قد نصوا على انه يجب في مال النبي والمصالح ان يقدم أهل المنفعة العامة واما مال الصدقات فيأخذ نوعان نوع يأخذ بحاجته كالفقراء والمساكين والفاقرين لمصلحة انفسهم وابن السبيل وقوم يأخذون لمنفعتهم كالعاملين والفاقرين في اصلاح ذات البين كمن فيه نفع عام كالمقاتلة وولاية امورهم وفي سبيل الله وليس أحد الصنفين أحق من الآخر بل لا بد من هذا وهذا — الثاني ان ما ذكره كثير من القائلين بالمصالح من الجهاد والولايات والعلم من فساد النية معارض بما يوجد في كثير من ذوي الحاجات من الفسق والزندقه وكما أن من ذوي الحاجات صالحين أولياء لله في الجاهدين والعلماء أولياء لله وأولياء

الله هم المؤمنون المتقون من أى صنف كانوا ومن كان من أولياء الله من أهل الجهاد والعلم كان أفضل ممن لم يكن من هؤلاء. فان سادات أولياء الله من المهاجرين والانصار كانوا كذلك وتول القاتل اليوم في زماننا كثير من المجاهدين والعلماء انما يتخذون الجهاد والقتال والاشتغال بالعلم مديشة دنيوية يحامون بها عن الجاه والمسال وانهم عصاة بقتالهم واشتغالهم مع انضمام معاص ومصائب اخرى لا يتسع الحال لها والمجاهد لتكون كلمة الله هي العليا والمعلم ليكون التعلم محض التقرب قليل الوجود أو مفقود بلا ريب ان الاخلاص واتباع السنة فيمن لا يأكل اموال الناس أكثر ممن يأكل الاموال بذلك بل والزندقة تعارضه بما هو أصدق منه وهو أن يقال كثير من أهل الربط والزوايا والمتظاهرين للناس بالفقر انما يتخذون ذلك مديشة دنيوية ههنا مع انضمام كفر وفسوق ومصائب لا يتسع الحال لقولها بمثل دعوى الحلول والاتحاد في العباد أكثر منها في أهل العلم والجهاد وكذلك التقرب الى الله بالعبادات البدعية ومعلوم انه في كل طائفة بار وفاجر وصديق وزنديق والواجب موالاته أولياء الله المتقين من جميع الاصناف وبغض الكفار والمنافقين من جميع الاصناف والفاسق الميلى يعطي من الموالاته بقدر ايمانه ويعطي من المعاداة بقدر فسقه فان مذهب أهل السنة والجماعة ان الفاسق الميلى له الثواب والمقاب اذا لم يعرف الله عنه وانه لا بد أن يدخل النار من الفاسق من شاء الله وان كان لا يخلد في النار أحد من أهل الايمان بل يخلد فيها لمنافقون كما يخلد فيها المتظاهرون بالكفر

(الوجه الثالث) أن يقال غالب الذين يأخذون لمنفعة المسلمين من الجند وأهل العلم ونحوهم محاييج أيضا بل غالبهم ليس له رزق الا العطاء ومن يأخذ لمنفعة والحاجة أولى ممن يأخذ بمجرد الحاجة

(الوجه الرابع) ان يقال العطاء اذا كان لمنفعة المسلمين لم ينظر الى الآخذ هل هو صالح النية أو فاسدها ولو أن الامام اعطى ذوى الحاجات المأجزين عن القتال وترك اعطاء المقاتلة حتى يصالحوا نياتهم لاهل الاسلام واستولى الكفار على بلاد لاسلام فان تعطى المطايا في القلوب متعذر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وباقوام لا خلاق لهم وقال اني لاعطى رجلا واحد رجلا والذين ادع احب الي من الذين اعطى اعطى رجلا لما في قلوبهم من الملح والجزع واكل رجلا لما في قلوبهم من الننى والخير وقال اني لاعطى أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا قالوا يا رسول الله فلم تعطهم قال يا بون الا أن يسألوني وبأبى الله لى البخل ولما

م حنين قسم غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم من أهل نجد والطلاقاء من قریش كعبينة ابن حصين والعباس بن مرداس والاقرع بن حابس وامثالهم وبين سبيل بن عمرو وصفوان ابن امية وعكرمة بن ابي جهل وابي سفيان بن حرب وابنه معاوية وامثالهم من الطلقاء الذين اطلقهم عام الفتح ولم يعط المهاجرين والانصار شيئا اعطاهم ليتألف بذلك قلوبهم على الاسلام وتأليفهم عليه مصلحة عامة للمسلمين والذين لم يعطهم هم افضل عنده وهم سادات اولياء الله المتقين وأفضل عباد الله الصالحين بعد النبيين المرسلين والذين اعطاهم منهم من ارتد عن الاسلام قبل موته وعامتهم اغنيا لا فقراء فلو كان العطاء لاحاجة مقدما على العطاء للمصلحة العامة لم يعط النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الاغنياء السادة المطاعين في عشايرهم وبدع عطاء من عنده من المهاجرين والانصار الذين هم احوج منهم وأفضل وبمثل هذا طعن الخوارج على النبي صلى الله عليه وسلم وقال له أولهم يا محمد اعدل فانك لم تعدل قال ان هذه لقسمة مما أريد بها وجه الله تعالى حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم وبحك ومن يعدل اذا لم اعدل لقد خبت وخسرت ان لم اعدل فقال له بعض الصحابة دعني أضرب عنق هذا فقال انه يخرج من ضنثي هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرآته مع قرآتهم يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية اينما لقيتموهم فانتلهم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي رواية لان أدركتهم لاقتلهم فقتل عاد وهؤلاء خرجوا على عهد أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه فقتل الذين قتلوه جميعهم مع كثرة صومهم وصلاتهم وقراءتهم فاخرجوا عن السنة والجماعة وهم قوم لهم عناء وورع وزهد لكن بنير علم فافتضى ذلك عندهم أن العطاء لا يكون الا لدوى الحاجات وان اعطاء السادة المطاعين الاغنياء لا يصلح لغير الله بزعمهم وهذا من جهلهم فانما العطاء انما هو بحسب مصلحة دين الله فكما كان لله اطوع ولدين الله انفع كان العطاء فيه أولى وعطاء محتاج اليه في إقامة الدين وقمع أعدائه واطهاره واعلاؤه اعظم من اعطاء من لا يكون كذلك وان كان الثاني أحوج وقول القائل ان هذه القيود على مذهب الشافعي دون مذهب مالك وما نقله من مذهب عمر فهذا يحتاج الى معرفة بذهاب الائمة في ذلك وسيرة الخلفاء في العطاء واصل ذلك ان الارض اذا فتحت عنوة فقيها للعلماء ثلاثة أقوال أحدها وهو مذهب الشافعي انه

يجب قسمها بين الثمانين الا ان تستطيب انفسهم فيقفها وذكر في الام انه لو حكم حاكم
 بوقفها من غير طيب انفسهم نقض حكمه لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بين الثمانين
 لكن جمهور الأئمة خالفوا الشافعي في ذلك ورأوا ان ما قبله عمر بن الخطاب من جعل الارض
 المفتوحة عنوة فينا حسن جائز وان عمر حبسها بدون استطابة انفس الثمانين ولا نزاع ان كل
 ارض فتحها عمر بالشام عنوة وال عراق ومصر وغيرها لم يقسمها عمر بين الثمانين وانما قسم
 المنقولات لكن قال مالك وطائفة وهو القول الثاني انها مخصصة باهل المدينة وقد صنف
 اسماعيل بن اسحق امام المالكية في ذلك بما نازع به الشافعي في هذه المسئلة وتكلم على حججه
 وعن الامام احمد كقولين لكن المشهور في مذهبه هو القول الثالث وهو مذهب الاكثرين
 ابي حنيفة واصحابه والثوري وأبي عبيد وهو ان الامام يفعل فيها ما هو اصلح للمسلمين من
 قسمها أو حبسها فان رأى قسمها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر فعل وان رأى ان يدعها
 فينا للمسلمين فعل كما فعل عمر وكما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل بنصف خيبر وانه
 قسم نصفها وحبس نصفها لنوابه وانه فتح مكة عنوة ولم يقسمها بين الثمانين فلم ان ارض
 العنوة يجوز قسمها ويجوز ترك قسمها وقد صنف في ذلك مصنف كبير اذا عرف ذلك فمصر
 هي مما فتح عنوة ولم يقسمها عمر بين الثمانين كما صرح بذلك ائمة المذاهب من الحنفية والمالكية
 والحنبلية والشافعية لكن تنقلت احوالها بعد ذلك كما تنقلت احوال العراق فان خلفاء بني
 العباس نقلوه الى المقاسمة بعد المحارصة وهذا جائز في أحد قولي العلماء وكذلك مصر رفع عنها
 الخراج من مدة لا أعلم ابتداءها وصارت الرقة للمسلمين وهذا جائز في احد قولي العلماء واما
 مذهب عمر في التي فانه يجعل لكل مسلم فيه حقا لكنه يقدم الفقراء واهل المنفعة كما قال عمر
 رضي الله عنه ليس أحد أحق بهذا المال من أحد انما هو الرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه
 والرجل وسابقته والرجل وحاجته فكان يقدم في العطاء بهذه الاسباب وكانت سيرته التفضيل
 في العطاء بالفضائل الدينية * واما ابو بكر الصديق رضي الله عنه فسوي بينهم في العطاء اذا
 استووا في الحاجة وان كان بعضهم افضل في دينه وقال انما اسلموا لله واجورهم على الله وانما
 هذه الدنيا بلاغ وروى عنه انه قال استوى فيهم ايمانهم يعني ان حاجتهم الى الدنيا واحدة
 فاعطاهم لذلك لا للسابقة والفضيلة في الدين فان أجرهم يبقى على الله فاذا استووا في الحاجة

الذرية سوى بينهم في العطاء. ويروي أن عمر في آخر عمره قال لان عشت الى قابل لاجعان الناس يانا واحدا أي مائة واحدة أي صنفا واحدا وتفضيله كان بالاسباب الاربعة التي ذكرها الرجل وبلاؤه وهو الذي يجتهد في قتال الاعداء والرجل وغناؤه وهو الذي ينفي عن المسلمين في مصالحهم لولاة امورهم ومعلمهم وامثال هؤلاء والرجل وسابقته وهو من كان من السابقين الاولين فانه كان يفضله في العطاء على غيرهم والرجل وفاقته فانه كان يقدم الفقراء على الاغنياء وهذا ظاهر فانه مع وجود المحتاجين كيف يحرم بعضهم ويعطى اثنى لاحاجة له ولا منفعة به لاسيما اذا ضاقت اموال بيت المال عن اعطاء كل المسلمين غنيهم وفقيرهم فكيف يجوز ان يعطى النفي الذي ليس فيه نفع عام ويحرم الفقير المحتاج بل الفقير النافع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أعطى من أموال بني النضير وكانت لله اجرين لفقيرهم ولم يعط الانصار منها شيئا لانهم لا انه اعطى بعض الانصار لفقيره وفي السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه مال أعطى الأهل قسمة والجزب قسما فيفضل المتأهل على المتعزب لانه محتاج الى نفقة نفسه ونفقة امرأته والحديث رواه ابو داود وابو حاتم في صحيحه والامام احمد في رواية ابي طالب وقال حديث حسن ولفظه عن عوف بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه النفي قسمة من يومه فاعطى الأهل حظين واعطى الجزب حظا وحديث عمر رواه احمد وابو داود ولفظ ابي داود عن مالك بن اوس بن الحداد قال ذكر عمر يوما النفي فقال ما انا باحق بهذا النفي منكم وما أحد منا باحق به من اجد الا انا على منازلنا من كتاب الله الرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه والرجل وحاجته ولفظ احمد قال كان عمر يحاف على ايمان ثلاث والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد وما أنا أحق به من أحد ووالله ما من المسلمين أحد الا وله في هذا المال نصيب الا عبدا مملوكا ولكننا على منازلنا من كتاب الله فالرجل وبلاؤه في الاسلام والرجل وقدمه والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل وحاجته والله اثن بقت لهم لأوتين الراعي يجبل صنمائه حظه في هذا المال وهو يرعى مكانه فهذا كلام عمر الذي يذكر فيه بان لكل مسلم حقا يذكر فيه تقديم اهل الحاجات ولا يختلف اثنان من المسلمين انه لا يجوز ان يعطى الاغنياء الذين لا منفعة لهم ويحرم الفقراء فان هذا مضاف لقوله تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم فاذا جعل النفي متداولا بين الاغنياء فهذا الذي حرمه

الله ورسوله وهذه الآية في نفس الامر وأما نقل النافل مذهب مالك بأن في المدونة وجزية
حاجم اهل الذمة وخراج الارضين ما كان منها عنوة أو صلحا فهو عند مالك جزية والجزية
عنده في قال ويعطى هذا التي اهل كل بلدة افتتحوها عنوة أو صلحوا عليها فيقسم عليهم
ويفضل بعض الناس على بعض من التي ويبدأ باهل الحاجة حتى يغنوا منه ولا يخرج الى غيرهم
الا ان ينزل بقوم حاجة فينقل اليهم بعد أن يعطى أهله منه ما ينفيهم عن الاجتهاد وقل أيضا
قال مالك وأما جزية الارض فما أدري كيف كان يصنع فيها الا ان عمر قد اقر الارض فلم
يقسمها بين الذين افتتحوها وارى لمن ينزل ذلك به ان يكشف عنه من يرضاه فان وجد عالما
يسنفته والا اجتهد هو ومن بحضرته رأسا وأما احياء الموات فثأر بدون اذن الامام في
مذهب الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد واشترط أبو حنيفة ان يكون باذن الامام وقال
مالك ان كان بميداعن العمران بحيث لا تباح الناس فيه لم يحتج الى اذنه وان كان مما قرب من
العمران ويباح الناس فيه افتقر الى اذنه لكن ان كان الاحياء في أرض الخراج فهل يملك
بالاحياء ولا خراج عليه أو يكون بيده وعليه الخراج على قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد
واما من قتل أو مات من المقاتلة فانه ترزق امرأته واولاده الصغار وفي مذهب احمد والشافعي
في أحد قوليه وغيرهما فينفق على امرأته حتى تزوج وعلى ابنته الصغيرة حتى تزوج وعلى
ابنه الصغير حتى يبلغ ثم يحمل من المقاتلة ان كان يصلح للقتال والا ان كان من أهل الحاجة
والذين يطون من الصدقة وفاضل التي والمصالح اعطى له من ذلك والا فلا

(١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد أو ولايته فاحيل
ببعض حقه على بعض المظالم فقلت له لا تستخرج انت هذا ولا تمن على استخراجك فان
ذلك ظلم لكن اطلب حقلك من المال المحصل عندهم وان كان مجموعا من هذه الجهة وغيرها
لان ما اجتمع في بيت المال ولم يرد الى اصحابه فصرفه في مصالح اصحابه والمسلمين اولى من
صرفه فيما لا ينفع اصحابه أو فيما يضره وقد كتبت نظير هذه المسئلة في غير هذا الموضع وأيضا
فانه يصير مختلطاً فلا يبقى محكوماً بتحريمه بعينه مع كون الصرف الى مثل هذا واجبا على
المسلمين فان الولاة يظلمون تارة في استخراج الاموال وتارة في صرفها فلا يحمل اعانهم على
الظلم في الاستخراج ولا أخذ الانسان ما لا يستحقه وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد من

الاستخراج والصرف فلمسائل الاجتهاد واما ما لا يسوغ فيه اجتهاد من الاخذ والاعطاء فلا يمانون لكن اذا كان المصروف اليه مستحقا بمقدار المأخوذ جاز اخذه من كل مال يجوز صرفه كالمال المجهول مالكم اذا وجب صرفه فان امتنعوا من اعادته الى مستحقه فهل الاولى اقراره بايدي الظلمة أو السعي في صرفه في مصالح اصحابه والمسلمين اذا كان الساعي في ذلك ممن يكره اصل اخذه ولم ين على اخذه بل سعى في منع اخذه فهذه مشكلة حسنة ينبغي التنظير لها والا دخل الانسان في فعل المحرمات أو في ترك الواجبات فان الاعانة على الظلم من فعل المحرمات واذا لم تمكن الواجبات الا بالصرف المذكور كان تركه من ترك الواجبات وذا لم يمكن الا اقراره بيد الظالم أو صرفه في المصالح كان النهي عن صرفه في المصالح اعانة على زيادة الظلم التي هي اقراره بيد الظالم فكما يجب ازالة الظلم يجب تقليله عند الجز عن ازالته بالكسبة فهذا أصا عظيم والله اعلم واصل آخر وهو أن الشبهات ينبغي صرفها في الابدع عن المنفعة فالابدع كما امر النبي صلى الله عليه وسلم في كسب الحجام بان يطعمه الرقيق والناضح فالاقرب ما دخل في الطعام والشراب ونحوه ثم ما ولى الظاهر من اللباس ثم ما ستر مع الانفصال من البناء ثم ما عرض من الركوب ونحوه فهكذا ترتيب الانتفاع بالرزق وكذلك اصحابنا يفعلون *

(١٩) ﴿مسئلة﴾ في قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم ويسطونهم نفقة فهل يحمل لهم أكل ذلك واستدانة تمام نفقتهم ومخالطتهم

﴿الجواب﴾ اذا اعطاهم الذين بهئوهم ما ينفقونه جاز ذلك وعليهم تمام نفقتهم ما داموا في حوائجهم ويجوز مخالطتهم *

باب اللقطة وغير ذلك

(٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس بينه وبينه سرا اياها ولها عنده مدة سنين فما الحكم فيها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحمل له مثل هذا التعريف بل عليه ان يعرفها تعريفها ظاهرا اسكن على وجه يحمل بان يقول من ضاع له نفقة او نحو ذلك والله اعلم

(٢١) ﴿مسئلة﴾ في حجاج التقوا مع عرب قد قطعوا الطريق على الناس واخذوا قماشهم

فهربوا وتركوا جواهرهم والتمش فهل يحل أخذ الجمل التي للحرامية والتمش الذي سرقوه أم لا
 {الجواب} الحمد لله ما أخذوه من مال الحجاج فانه يجب رده اليهم ان امكن فان هذا
 كاللحطة يعرف سنة فان جاء صاحبها فذاك والا فلا خذها ان ينقها بشرط ضمانها ولو ايس من
 وجود صاحبها فانه يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين وكذلك كل مال لا يعرف مالكة
 من المنصوب والعواري والودائع وما اخذ من الحرامية من اموال الناس او ما هو منبوذ
 من اموال الناس فان هذا كله يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين *

(٢٢) {مسئلة} في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت وهي معلومة الى بعض البلاد
 وقد كان فيها جرار زيت حار ثم ان اهل القرية تعاونوا على المركب حتى أخرجوها الى البر
 وقبواها فطنى الزيت على وجه الماء وبقي راتجامع الماء ثم ان اهل القرية جاؤا الى البحر فوجدوا
 الزيت على الماء فجمع كل واحد ما قدر عليه والمركب قرية منهم فهذا الزيت المجموع حلال
 ام حرام * ومركب رمان غرقت وجميع ما فيها انحدر في البحر فبقى كل أحد يجمع من ذلك ولم
 يعرف له صاحب فهل هو مما لا يعرف صاحبه حلال أم حرام

{الجواب} الذين جمعوا الزيت على وجه الماء قد خلصوا مال المعصوم من التلف ولهم
 اجرة المثل والزيت لصاحبه * واما كون الزيت لصاحبه فلا أعلم فيه نزاعا الا نزاعا قليلا فانه
 يروى عن الحسن بانه قال هو لمن خلصه وأما وجوب اجرة المثل لمن خلصه فهذا فيه قولان
 للعلماء اصحهما وجوب الاجرة وهو منصوص أحمد وغيره لان هذا المخلص متبرع واصحاب
 القول يقولون ان خلصوه لله تعالى فاجرهم على الله تعالى وان خلصوه لاجل العوض فلهم العوض
 لان ذلك لو لم يفعل لافضى الى هلاك الاموال لان الناس لا يخلصوها من المهالك اذا عرفوا
 انهم لا فائدة لهم في ذلك والصحابة قد قالوا فيمن اشترى اموال المسلمين من الكفار أنه ياخذ
 ممن اشترى بالثمن لانه هو الذي خلصه بذلك الثمن ولان هذا المال كان مستهلكا لو لا اخذ
 هذا وتخليصه عمل مباح ليس هو عاصيا فيه فيكون المال اذا حصل بعمل هذا والاصل لهذا
 فيكون مشتركا بينهما لكن لا تجب الشركة على المعين فيجب اجرة المثل ولان مثل هذا ماذون
 فيه من جهة العرف فان عادة الناس انهم يطلبون من يخلص لهم هذا بالاجرة والاجارة تثبت
 بالعرف والمادة كمن دخل الى حمام أو ركب في سفينة بغير مشاركة. وكن دفع طاماما الى طباح

(٣٠) {مسئلة} في نصراني توفي وخلف تركة وأوصى وصية وظهرت عليه ديون بمساطر وغير مساطر فهل للوصي ان يعطى أرباب الديون بغير ثبوت على يد حاكم {الجواب} اذا كان الميت ممن يكتب ما عليه للناس في دفتر ونحوه أوله كاتب يكتب بأذنه ما عليه ونحوه فانه يرجع في ذلك الى الكتاب الذي بخطه أو خط وكيله فما كان مكتوباً وليس عليه علامة الوفاء كان بمنزلة اقرار الميت به فالخط في مثل ذلك كاللفظ واقرار الوكيل فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعتبر مقبول ولكن على صاحب الدين اليقين بالاستحقاق أو نفى البراءة كما لو ثبت الدين باقرار لفظي وأما اعطاء المدعى ما يدعيه بمجرد قوله الذي لا فرق فيه بين دعواه ودعوى غيره فلا يجوز والله أعلم

(٣١) {مسئلة} في رجل له جارية وله منها أولاد خمسة وأودع عند انسان دراهم وقال له ان أنامت تعطها الدراهم ثم انه مات فاخذت من الوصي بعض الدراهم ثم ان أولادها طلبوها الى الحاكم وطلبوا منها الدراهم فاعطتهم اياها واعترفت انها أخذتها من الوصي ثم انهم طالبو الوصي بحملة المال واذعوا ان الذي اقرت به انه منه لم يكن منه الا كان بعد ان أكرهوها على ذلك فالقول قول المرأة انه من المبلغ أم لا

{الجواب} القول قول المستودع الموصى اليه في قدر المال مع يمينه والقول قوله انه دفع الي المرأة ما دفع اذا صدقته على ذلك والقول قول كل منهما مع يمينه انه ليس عنده أكثر من ذلك والوصية لام الولد وصية صحيحة اذا كانت تخرج من الثلث ولهذا المرأة ان تأخذ ما وصى لها به اذا كان دون الثلث فان أنكر الوارث الوصية فلها عليه اليمين وان شهد لها شاهد عدل وحلفت مع شاهدها حكم لها بذلك واذا خرج المال عن يد الوصي وشهد لها بآيات شهادته لها واذا كانت كتبت أولاً ما عند الوصي لتأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك عندها في الباطن وان لم يتم لها بذلك بينة فان ثبوت علم انه يستحق المال في باطن ذلك وأخذه كان متأولاً في ذلك مع اختلاف العلماء في مسائل هذا الباب والله أعلم

(٣٢) {مسئلة} في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ من ثمن مالها وتوفت الموصية وقبل للطفلة والبنت الوصية المذكورة بعد وفاتها وادعى لها عند الحاكم بما وصت الموصية وقامت البينة بوفاتها وعليها بما نسب اليها من الايصاء وعلى ولدها قبول الوصية

لابنته وتوقف الحاكم عن الحكم للطفلة بما ثبت لها عنده باليمنة لتمنذر حلقها لصغر سنها فهل يحلف والدها أو يوقف الحكم الى البلوغ ويحلفها أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يحلف والدها لانه غير مستحق ولا يوقف الحكم الى بلوغها وحلقها بل يحكم لها بذلك بلا نزاع بين العلماء ما لم يثبت معارض بل أبلغ من هذا لو ثبت لصبي أو المجنون حق على غائب عنه من دين ثمن مبيع أو بدل قرض أو ارش جناية أو غير ذلك مما لو كان مستحقا بالغا عاقلا يحلف على عدم البراء أو الاستيفاء في أحد قولي العلماء ويحكم به للصبي والمجنون ولا يحلف وليه كما قد نص عليه العلماء ولهذا لو ادعى مدع على صبي أو مجنون جناية أو حقا لم يحكم له ولا يحلف الصبي والمجنون وإن كان البالغ الناقل لا يقول إلا بيمين ولها نظائر هذا فيما يشرع فيه اليمين بالاتفاق أو على أحد قولي العلماء فكيف بالوصية التي لم يذكر العلماء تحليف الوصي له فيها وإنما أخذ به بعض الناس والوصية تكون للحمل باتفاق العلماء ويستحقها إذا ولد حيا ولم يقل مسلم أنها تؤخر الى حين بلوغه ولا يحلف والله أعلم

(٣٢) (مسئلة) في وصي على أيتام بوكالة شرعية وللأيتام دار فباعها وكيل الوصي من قبل أن ينظرها وقبض الثمن ثم زيد فيها فهل له أن يقبل الزيادة أم لا

﴿ الجواب ﴾ إن كان الوكيل باعها بشئ المثل وقد رؤيت له صبح البيع وإن لم تره ففيه نزاع وإن باعها بدون ثمن المثل فقد فرط في الوصية ويرجع عليه بما فرط فيه أو يفسخ البيع إذا لم يبذل له تمام المثل والله أعلم

(٣٣) (مسئلة) في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى في حال مرضه أن يباع فرسه الفلاني ويعطى ثمنه كله لمن يحج عنه حجة الاسلام ويبت بتسمائة درهم فاراد الحاكم أن يستأجر انسانا اجنبيا ليحج بهذا المقدار فجاء رجل غيره فقال أنا احج باربعائة فهل يجوز ذلك أو يمين ما أوصى به

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله بل يجب اخراج جميع ما أوصى به ان كان يخرج من ثلثه وإن كان لا يخرج من ثلثه لم يجب على الورثة اخراج ما زاد على الثلث الا ان يكون واجبا عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام والله أعلم

(٣٤) (مسئلة) في رجل مات وخلف ستة أولاد ذكور أو ابن ابن وبنت ابن ووصى

لابن ابنه بمثل نصيب اولاده وبلغت ابنه بثلاث مابقي من الثلث بعد ان كان يعطى ابن ابنه نصيبه فكيف يكون نصيب كل واحد من اولاده

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله ظاهر مذهب الشافعي واحمد وابي حنيفة ان هذه المسئلة تصح من ستين لكل ابن ثمانية والموصى له بمثل نصيب ابن ثمانية ولصاحب الوصية بثلاث مابقي بعد الثلث اربعة فاذا اخذت الثلاث وعشرون اعطيت صاحب النصف منه ثمانية ويكون الباقي بعد الثلث اثني عشر ثلث ذلك اربعة ولها طرق يعمل بها وجواب هذه المسئلة معروف في كتب العلم

(٣٥) ﴿ مسئلة ﴾ في وصي تحت يده مال لا يتام فهل يجوز ان يخرج من ماله حصة ومن ماله حصة وينفقه عليهم وعليه

﴿ الجواب ﴾ ينفق على اليتيم بالمعروف واذا كان خلط طعامه بطعام الرجل اصليح لليتيم فعل ذلك كما قال تعالى (ويستألفونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح) فان الصحابة كانوا لما تواعد الله على من يأكل مال اليتيم بالعذاب العظيم يميزون طعام اليتيم عن طعامهم فيفسد فسلوا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الاية (٣٦) ﴿ مسئلة ﴾ في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد اوصت بصدقة اكثر من الثلث فهل للوصي ان ينفذ ذلك ويعطى مابقي لابن اختها

﴿ الجواب ﴾ يعطى الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان اجاز له الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بتوريث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عند من وهو مذهب جمهور السلف وابي حنيفة واحمد وطوائف من اصحاب الشافعي وهو قول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله اعلم

(٣٧) ﴿ مسئلة ﴾ في رجل خلف اولادا واوصى لاخته كل يوم بدرهم فاعطيت ذلك حتى نفد المال ولم يبق من التركة الاعقار مع له كل سنة ستمائة درهم فهل تعطى ذلك او درهما كما اوصى لها

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اذا لم يكن مابقي متسما لان تعطى منه كل يوم درهما ويبقى للورثة درهم فلا تعطى الا ما يبقى منه للورثة الثنتان لايزاد على مقدار الثلث شئ الا باجازه الورثة المستحقين اذا كان احيى بالنا رشيدا اهلا للتبرع وان لم يكن احيى كذلك اولم يجوز لم يعط شيئا

ولو لم يخلف الميت الا العقار فانها تعطى من منزله اقل الامرين من الدرهم الموصى به أو ثلث المخل فان كان المخل اقل من ثلاثة دراهم كل يوم لم يسطر الا ثلث ذلك فلو كان درهما اعطي ثلث درهم فقط او اخذت زيادة على مقدار ثلث المخل استرجع منها ذلك وليس في ذلك نزاع بين العلماء والله اعلم

(٣٨) «مسئلة» في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم اتهمما اجتهدا في ثبوت الوصية فهل لهم ان ياخذوا من مال اليتيم ما غرموا على ثبوتها
 «الجواب» اذا كانا متبرعين بالوصية فإنفقاء على اثباتها بالمعروف فهو من مال اليتيم والله اعلم
 (٣٩) «مسئلة» في رجل أوصى لأولاده بسهام مختلفة واشهد عليه عند وفاته بذلك فهل تنفذ هذه الوصية أم لا

«الجواب» الحمد لله رب العالمين لا يجوز للمريض تخصيص بعض أولاده بعطية منجزة ولا وصية بعد الموت ولا ان يقر له بشي في ذمته واذا فعل ذلك لم يحز تنفيذه بدون اجازة بقية الورثة وهذا كله باتفاق المسلمين ولا يجوز لاحد من الشهود ان يشهد على ذلك شهادة يعين بها على الظلم وهذا التخصيص من الكبائر الموجبة للنار حتى قد روى اهل السنن ما يدل على الوعيد الشديد لمن فعل ذلك لانه كالتسبب في الشحنة وعدم الاتحاد بين ذريته لاسيما في حقه فانه يتسبب في عقوبه وعدم بره

(٤٠) «مسئلة» في رجل أوصى في مرضه لمتصل بموته بأن يباع شراب في حانوت المطار وقيمته مائة وخمسون درهما ويضاف ذلك الى ثلاثمائة درهم من ماله وان يشتري بذلك عقار ويجعل وقفاً على مصالح مسجد لإمامه ووزنه وزيته وكتب ذلك قبل مرضه
 «الجواب» الحمد لله رب العالمين اذا أوصى ان يباع شيء مدين من ماله من عقار أو منقول ويضم الى ثمنه شيء اخر قدره من ماله ويصرف ذلك في وقف شرعي جاز واذا كان ذلك يخرج من الثلث اخرج وان لم ترض الورثة وما أعطاه للورثة في مرض موته ان أعطى أحدا منهم زيادة على قدر ميراثه لم يحز الا باجازه الورثة وان أعطى كل انسان شيئا معيناً بقدر حقه أو بعض حقه قولان للعلماء في مذهب احمد وغيره أحدهما ذلك وهو مذهب الشافعي والثاني ليس له ذلك وهو مذهب أبي حنيفة واذا قيل ان له ذلك بحسب ميراث أحدهم فان عطية

المريض في مرض الموت المخوف بمنزلة وصيته بعد موته في مثل ذلك باتفاق الائمة والله أعلم
(٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لاولاده الذكور بتخصيص ملك دون الاناث وأثبتته
على يد الحاكم قبل وفاته فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يخص بعض اولاده دون بعض في وصيته ولا مرض موته
باتفاق العلماء ولا يجوز له على أصح قول العلماء ان يخص بعضهم بالمطية في صحته أيضا بل عليه
ان يعدل بينهم ويرد الفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بشير بن سعيد حيث قال له اردده
فردده وقال اني لا أشهد على جور وقال له على سبيل التهديد اشهد على هذا غيري ولا يجوز
للولد الذي فضل ان يأخذ الفضل بل عليه ان يرد ذلك في حياة الظالم الجائر وبعد موته كما يرد
في حياته في أصح قول العلماء

(٤٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن وصى أو وثق على جيرانه فما الحكم

﴿الجواب﴾ اذا لم يعرف مقصود الوائف والوصى لا بقرينة لفظية ولا عرفية ولا كان
له عرف في مسمى الجيران رجع في ذلك الى المسمى الشرعي وهو أربعمون دارا من كل جانب
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجيران أربعمون من هاهنا وهاهنا وهاهنا والذي
نفس يده لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه والله أعلم

(٤٣) ﴿مسئلة﴾ في الوصى ونحوه اذا كان بمض مال الوصى مشتركا بينه وبين الموصي
عليه وللموصي فيه نصيب وباع الشركاء أنصباهم أو اكثروه للموصي واحتاج الولي ان يبيع
نصيب اليتيم أو يكره مهمم فهل يجوز له الشراء

﴿الجواب﴾ يجوز له الشراء لان الشركاء غير متهمين في بيع نصيبهم ولان الشركاء اذا
عينوا الوصي تبين عن غيره في نصيب اليتيم دخل ضرورة ويشهد له المعنى قال الله تعالى (وان
تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح)

(٤٤) ﴿مسئلة﴾ في وصى نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال الى الحاكم وطلب منه
ان يأذن له في محضر ليسله فهل يجب ذلك على الحاكم

﴿الجواب﴾ اذا كان محتاجا الى ذلك لدفع الضرر عن نفسه فعلى الحاكم اجابته الى ذلك فان
المقصود بالحكم اصال الحقوق الى مستحقها ودفع البدوان وهو يعود الى الامر بالمعروف

واللهي عن المنكر والالزام بذلك والله أعلم

(٤٥) (مسئلة) في رجل جليل القدر له تعلقات كثيرة مع الناس واوصى بامور جاءه رجل الى وصيه في حياة الموصي وقال يا فلان جيتك في حياة فلان الموصى بمال في عنده كذا وكذا فذكر الوصى ذلك للموصى فقال الموصى من ادعى بعمدوتي على شئنا خلفه واعطه بلا بينة فهل يجوز أو يجب على الوصي فعل ذلك مع يمين المدعي

(الجواب) نعم يجب على الوصي تسليم ما ادعاه هذا المدعي اذا حلف عليه وسواء كان يخرج من الثالث او لا اما اذا كان يخرج من الثالث كان اسوأ الاحوال كما يكون هذا الموصي متبرعا بهذا الاعطاء ولو وصى لمعين اذا فعل فعلاً أو وصى لمطلق موصوف فكل من الوصيتين جائز باتفاق الاثمة فانهم لا ينازعون في جواز الوصية بالمجهول ولم يتنازعوا في جواز الاقرار بالمجهول ولهذا لا يقع شبهة لاحد في انه اذا خرج من الثالث وجب تسليمه وانما قد تقع شبهة فيما اذا لم يخرج من الثالث والصواب المقطوع به انه يجب تسليم ذلك من رأس المال لان الدين مقدم على الوصايا فان هذا الكلام مفهومة رد اليمين على المدعي والا امر بتسليم ما حلف عليه لكن رد اليمين هل هو كالاقرار أو كاليمين فيه للعلماء قولان فاذا قيل هو كالاقرار صار هذا اقراراً لهذا المدعي فايته انه اقر بموصوف أو بمجهول وكل من هذين اقرار يضح باتفاق العلماء مع أن هذا الشخص المدين ليس الاقرار له اقراراً بمجهول فانه هو سبب اللفظ العام وسبب اللفظ العام مراد فيه قطعاً كانه قال هذا الشخص المعين ان حلف على ما ادعاه فاعطوه اياه ومثل هذه الصفة جائزة باتفاق العلماء وأجب تنفيذها وان قيل ان الرد كاليمين صار حلف المدعي مع نكول المدعي عليه يينة وبصير المدعي قد اقام بينة على ما ادعاه ومثل هذا يجب تسليم ما ادعاه اليه بلا ريب هذا على أصل من لا يقضى برد اليمين على المدعي كمالك والشافعي واحد القولين في مذهب الامام احمد. واما عند من يقضى بالنكول كابي حنيفة واحمد في اشهر الروايتين عنه فالامر عنده اوكد فانه اذا رضي الخصمان لحلف المدعي كان جائزاً عندهم وكان من النكول أيضاً فالرجل الذي قد علم ان بينه وبين الناس معاملات متعددة منها ما هو بنير بينة وعليه حقوق قد لا يعلم اربابها ولا مقدارها لا تكون مثل هذه الصفة منه تبرعا بل تكون وصية يوجب والوصية يوجب لا أدى تكون من رأس المال باتفاق المسلمين وذلك

انه اذا علم ان عليه حقا وشك في ادائه لم يكن له ان يحلف بل اذا حلف المدعى عليه وأعطاه فقد فعل الواجب فاذا كان عليه حق لا يعلم عين صاحبه كان عليه أن يفعل ما تبرأ به ذمته فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها وكن عليه دين لاحد رجلين لا يعلم عين المستحق فاذا قال من حلف منكما فهو له ونحو ذلك فقد أدى الواجب وأيضا فانه اذا ادعى عليه بامر لا يعلم ثبوته ولا انتفاءه لم يكن له ان يحلف على نفيه يمين بت لان ذلك حلف على ما لا يعلم بل عليه أن يفعل ما يغلب على ظنه واذا اخبره من يصدقه بامر بنى عليه وذا رد اليمين على المدعى عند اشتباه الحال عليه فقد فعل ما يجب عليه فانه لو نهم عن اعطائه قد يكون ضالما مانعا المستحق وان أمرا باعطاء كل مدع أفضى الى ان يدعي الانسان بما لا يستحقه وذلك تبرع فاذا أمر بتحليفه واعطائه فقد فعل ما يجب عليه حيث بنى الأمر على ما يغلب على ظنه ان تبرأ ذمته منه فالز كان قد فعل الواجب اخرج ذلك من رأس المال

(٤٦) (مسئلة) في امرأة توفيت وخلفت اباها وعمها اخا أبيها شقيقه وجدتها وكان أبوها قد رشدها قبل ان يزوجهما ثم أوصت في مرض موتها لزوجهما بالنصف ولعمها بالنصف الآخر ولم توص لابيها وجدتها بشيء فهل تصح هذه الوصية

(الجواب) أما الوصية للعم صحيحة لكن لا ينفذ فيما زاد على الثلث الا بأجازة الورثة والوصية للزوج لا ينفذ شيء منها الا بأجازة الورثة واذا لم تجز الورثة بما زاد على الثلث كالزوج نصف الباقي بهذه الوصية التي هي الثلث وللجدة السدس وللأب الباقي وهو الثلث

(٤٧) (مسئلة) في وصي على أولاد أخيه وتوفى وخلف أولادا وضموأ أيديهم على موجود والدم فهل يلزم أولاد الوصي المتوفي الخروج عن ذلك والدعوي عليهم

(الجواب) اذا عرف ان مال اليتامى كان مختلطا بمال الرجل فانه ينظر كم خرج من مال اليتامى نفقة وغيرهما ويطلب الباقي وما أشبه ذلك رجوع به الى العرف المطرد

(٤٨) (مسئلة) في رجل توفى صاحب له في الجهاد فجمع تركته في مدة ثلاث سنين بعد تعب فهل يجب له على ذلك أجرة

(الجواب) ان كان وصيا فله أقل الامر من أجره مثله أو كفايته وان كان مكراها على هذا العمل فله أجره مثله وان عمل متبرعا فلا شيء له من الاجرة بل أجره على الله وان

عمل ما يجب غير متبرع في وجوب أجره نزاع والا ظهر الوجوب
(٤٩) (مسئلة) في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء من حج وقراءة وصداقة
فهل تنفذ الوصية

(الجواب) إذا أوصت بان يخرج من ثلث مالها ما يصرف في قربة لله وطاعته وجب
تنفيذ وصيتها وان كان في مرض الموت وأما إن كان الموصي به أكثر من الثلث كان الزائد
موقوفاً فإن أجازته الورثة جاز والا بطل وان وصت بشيء في غير طاعة الله لم تنفذ وصيتها
(٥٠) (مسئلة) في وصي تحت يده أيتام أطفال ووالدهم حامل فهل تعطى الاطفال
نفقة والذي يخدم الاطفال والوالدة اذا أخذت صداقتها فهل يجوز ان تأكل الاطفال
ووالدهم ومن يخدمهم جميع المال

(الجواب) أما الزوجة فتعطى قبل وضع الحمل وأما سائر الورثة فان أخرت تسمية التركة
الى حين الوضع فينفق على اليتامى بالمروء ولا بأس ان يختلط ما لهم بالام ويكون خبرهم
جميعاً وطبخهم جميعاً اذا كان ذلك مصلحة لليتامى فان الصحابة سألوا رسول الله صلى الله عليه
عن ذلك فانزل الله تعالى (وبسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فآخوانكم
والله يعلم المفسدين المصالح) وأما الحمل فان أخرت فلا كلام وان عجلت أخره نصيب ذكر احتياطاً
وهل تستحق الزوجة نفقة لاجل الحمل الذي في بطنها وسكنى على ثلاثة أقوال للعلماء أحدها
لا نفقة لها ولا سكنى وهو مذهب أبي حنيفة واحمد في احدي الروايتين والشافعي في قول
(والثاني) لها النفقة والسكنى وهو احدي الروايتين عن أحمد وقول طائفة (والثالث) لها السكنى
دون النفقة كما نقل عن مالك والشافعي في قول

(٥١) (مسئلة) في مسجد لرجل وعليه وقف ولوقف عليه حكر وأوصى قبل وفاته
ان يخرج من الثلث ويشترى الحكر الذي لاوقف فتمذر مشتراً لان الحكر وقف وله ورثة
وهم ضعفاء الحال وقد وافقهم الوصي على شيء من الثلث لعمارة المسجد فهل اذا تأخر من الثلث
شيء للأيتام يتماق في ذمة الوصي

(الجواب) بل على الوصي ان يخرج جميع الثلث كما أوصاه الميت ولا يدع الورثة شيئاً
ان أمكن شراء الارض التي عينها الموصى اشتراها ووقفها والا اشترى مكاناً آخر ووقف على الجهة

التي وصي بها الموصى كما ذكره العلماء فيما اذا قال يبيعوا غلامي من زيد وتصدقوا بشمته فامتنع فلان من شرائه فانه سباع من غيره ويتصدق بشمته فالوصية بشراء معين والتصدق به لوقف كالوصية ببيع معين والتصدق بشمته لان الموصى له هنا جهة الصدقة والوقف وهي باقية والتميين اذا فات قام بدله مقامه كما لو اتلف الوقف متلف او لو اتلف الموصى به متلف فان بدلها يقوم مقامها في ذلك فيفرق بين الموصى به والموقوف وبين بدل الموصى له والموقوف عليه فانه لو وصى لزيد لم يكن لغيره ولو وصى أن يعق عبده المعين أو أنذر عتق عبده معين فات المعين لم يتم غيره . مقامه وتنازع الفقهاء اذا وصى أن يبيع عنه فلان بكذا فامتنع ذلك المعين من الحج وكان الحج تطوعا فهل يبيع عنه أم لا على قولين هما وجهان في مذهب احمد وغيره لان الحج مقصود في نفسه ويقع الميعن مقصودا فمن الفقهاء من غلب جانب التميعن ومنهم من قال بل الحج مقصود أيضا كما ان الصدقة والوقف مقصود وتميين الحج كتميعن الموقوف والمتصدق به فاذا فات التميعن انيم بدله كما يقام في الصدقة والوقف

(٥٧) ﴿مسئلة﴾ في وصى قضي ديننا عن الموصي بنير ثبوت عند الحاكم وعوض عن النائب بدون قيمة المثل فهل للورثة فسخ ذلك

﴿الجواب﴾ ليس للوصي ان يقضي ما يدي من الدين الا بمسئند شرعى بل ولا بمجرد دعوى من المدعى فانه ضامن له ولا يجوز له التمويض الا بقيمة المثل وما عوضه بدون القيمة بما لا يتأبن الناس به فاما ان يضمن ما نقص من حق الورثة واما ان يفسخ التمويض ويوفى التزام حقه والمسئند الشرعى متعدد مثل اقرار الميت أو اقرار من يقبل اقراره عليه مثل وكيله اذا أقر بما وكله فيه ويدخل في ذلك ديوان الامير واستاذ داره مثل شاهد يحلف معه المدعى ومثل خط الميت الذي يعلم انه خطه وغير ذلك

(٥٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وصى على مال يتيم وقد قارض فيه مدة ثلاث سنين وقدرج فيه فائدة من وجه حل فهل يحل للوصي ان يأخذ من الفائدة شيئا أو هي لليتيم خاصة

﴿الجواب﴾ الربح كله لليتيم لكن ان كان الوصى قديرا وقد عمل في المال فله أن يأخذ اقل الاسرين من اجرة مثله أو كفايته فلا يأخذ فوق اجرة عمله وان كانت الاجرة اكثر من كفايته لم يأخذ أكثر منها

(٥٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته واجرته
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يولى على مال يتامى الا من كان قويا خيرا بما ولى عليه أمانة
 عليه والواجب اذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به من يصلح ولا يستحق الاجرة المسماة
 لكن اذا عمل لليتامى عملا يستحق اجرة مثله كالعامل في سائر العقود الفاسدة

(٥٥) ﴿مسئلة﴾ فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد رفع كلفة اليتيم عن ماله وينفق
 عليه من عنده فهل له ان يتصرف في ماله بتجارة او شراء عقار مما يزيد المال وينمي به فاذن الحاكم
 ﴿الجواب﴾ نعم يجوز له ذلك بل ينبغي له ولا يقتصر الى اذن الحاكم ان كان وصيا وان
 كان غير وصي وكان الناظر في اموال اليتامى الحاكم العالم العادل يحفظه ويأمر فيه بالمصلحة
 وجب استئذانه في ذلك وان كان في استئذانه اصابة المال مثل ان يكون الحاكم او نائبه فاسقا
 أو جاهلا أو عاجزا أو لا يحفظ مال اليتامى حفظه المستولي عليه وعمل فيه المصلحة من غير
 استئذان الحاكم

(٥٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن دفع مال يتيم الى عامل يشتري به ثمرة مضاربة ومعه آخر امينا عليه
 وله النصف ولكل منهما الربع نخسر المال وانفرد العامل بالعمل لتعذر الآخر وكانت الشركة
 بعد تاخير الثمرة وافق بعضهم بفسادها وان على العامل وولى اليتيم ضمان ما صرف من ماله
 ﴿الجواب﴾ هذه للشركة في صحتها خلاف والاظهر صحتها وسواء كانت صحيحة أو فاسدة
 فان كان ولى اليتيم فرط فيما فعله ضمن واما اذا فعل ما ظاهره المصلحة فلا ضمان عليه لجناية
 من عامله وأما العامل فان خان او فرط فعليه الضمان والا فلا ضمان عليه ولو كان العقد فاسدا
 كان ما يضمن بالعقد الصحيح يضمن بالفساد وما لا يضمن بالعقد الصحيح لا يضمن بالعقد
 الفاسد وعلى كل منهما اليمين في نفي الجناية والتفريط

(٥٧) مسئلة في ضمان بساتين بدمشق وان الجيش المنصور لما كسر العدو وقدم الى
 دمشق ونزل في البساتين رعى زرعهم وغلاهم فاستهلك الفلال بسبب ذلك فهل لهم
 الاجابة في ذلك

﴿الجواب﴾ اتلاف الجيش الذى لا يمكن تضديته هو من الآفات السماوية كالجراد واذا
 تلف الزرع بأفة سماوية قبل تمكن الآخر من حصاده فهل توضع فيه الجائحة كما توضع في

أكثر المشتري على قولين للعلماء أصحهما وأشبههما بالكتاب والسنة والعدل وضع الجائحة
(٥٨) (مسئلة) في ضمان بساتين وانهم لما سمعوا بقدوم العدو المخذول دخلوا الى المدينة
وغلقت أبواب المدينة ولم يبق لهم سبيل الى البساتين ونهب زرعهم وغلهم استلمت فهل
لهم الاجاحه في ذلك

(الجواب) الخوف العام الذي يمنع من الانتفاع هو من الآفات السماوية واذا تلفت
الزروع بأفة سماوية فهل توضع الجائحة فيه كما توضع في الثمرة كما نص النبي صلى الله عليه وسلم
في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعت أخاك ثمرة
فأصابتها جائحة فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً ثم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق
اختلفوا في الزرع اذا تلف قبل تمكن المستأجر من حصاده هل توضع فيه الجائحة على قولين
أشبهها بالمقصود والاصول انها توضع والله أعلم

(٥٩) (مسئلة) في مضارب رفعه صاحب المال الى الحاكم وطلب منه جميع المال وحكم
عليه الحاكم بذلك فدفعت اليه البض وطلب منه الا نظار بالباقي فالظرة وضمن على وجهه فسافر
المضارب عن البلد مدة فهل تبطل الشراكة برفعه الى الحاكم وحكم الحاكم عليه بدفع المبلغ
وانظاره وهل يضمن في ذمته

(الجواب) نعم تنسخ الشراكة بمطالبة المذكورة ويضمن المال في ذمته بالسفر المذكور
بتأخير التسليم مع الامكان عن وقت وجوبه

(٦٠) (مسئلة) في شراء الجفان للمصير الزيت أو لوقيدها

(الجواب) بيع الزيت جائز وان لم يعلم مقدار زيتة كما يجوز بيع حب القطن والزيتون
ونحوهما من المنصدرات والمبيعات بمجازفة وسواء اشتراه للمصير أو لالوقيد لكن لا يجوز
للماصر ان يفش صاحبه واذا كان قد اشترط ان تكون الجفنة اجرة لرب المصيرة بحيث قد
تواطأ عليه الماصر على أن يبق فيها زيتا له كان هذا غشاً حراماً وحرم شراءه الزيت



كتاب الفرائض وغير ذلك

(٦١) (مسئلة) في رجل له أولاد وكسب جارية وأولدها فولدت ذكرا فمتمها وتزوجت ورزقت أولادا فتوفي الشخص شخص ابنه الذي من الجارية دارا وقد توفي فهل يخص أخوته من أمه شيء مع أخوته الذين من أبيه

(الجواب) للام السدس ولا أخوته من الام الثلث والباقي لأخوته من أبيه المذكور مثل حظ الاثنين والله أعلم

(٦٢) (مسئلة) في رجلين أخوة لاب وكانت أم أحدهما أم ولد تزوجت بأسان ورزقت منه اثنين وكان ابن الأم المذكورة تزوج ورزق ولدا ومات وخلف ولده فورث أباه ثم مات الولد وكان قد مات أخوه من أبيه في حياته وخلف ابنا فلما مات الولد خلف أخوه اثنين وهم أخوة أبيه من أمه وخلف ابن عم من أبيه فما الذي يخص أخوة أبيه وما الذي يخص ابن عمه (الجواب) الحمد لله الميراث جميعه لابن عمه من الأب وأما أخوة أبيه من الأم فلا ميراث لهما وهذا باتفاق المسلمين لكن كان ينبغي للميت أن يوصي لقربائه الذين لا يرثونه فإذا لم يوص فينبغي إذا حضروا لقسمته أن يعطوا منه كما قال تعالى وإذا حضر القسمة أولي القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا

(٦٣) (مسئلة) في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا والدة وثلاث أخوة ورجال واختا

(الجواب) تقسم تركتها على ثلاثة عشر سهما للبنتين ثمانية أسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان ولا شيء للأخوة وإذا وصت لوارث لم يجز إلا بأجازة الورثة أن كانت وصت لغير وارث بالثلث فما دونه بعد ذلك والله أعلم

(٦٤) (مسئلة) في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها واختين أشقاء فهل ترث الأخوات

(الجواب) يفرض للزوج الربع وللأم السدس وللبنتين الثلثان أصلها من اثني عشر وتقول إلى ثلاثة عشر وأما الأخوات فلا شيء لهن مع البنات لأن الأخوات مع البنات عصبية

ولم يفضل للمصبة شيء هذا مذهب الائمة الاربعة

(٦٥) **مسئلة** في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم وترك بنتا ثم توفي ابن العم المذكور وترك ولدين فبقي الولدان وبنت بنت العم المتوفية ثم توفيت البنت وترك اولادهم فن يستحق الميراث اولاد ابن العم من الام أم اولادهمها

الجواب مذهب الامام أحمد وغيره ممن يقول بالتنزيل كما نقل نحو ذلك عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور فتنزىل كل واحد من ذوي الارحام منزلة من ادلى به قريبا كان أو بعيدا ولا يتغير القرب الى الوارث ثم اتحدت الجهة فان اولاد العم لهم ثلثا المال واولاد ابن عم الام ثلث المال فان أوائك ينتهي امرهم الى الام واذا وجد ام مع أب او مع جد كان للام الثلث والباقي له والله أعلم

(٦٦) **مسئلة** في امرأة توفيت وخلفت زوجا وبنتا واما واختا من ام **الجواب** هذه الفريضة تقسم على احد عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت فانها تسقط بالبنت باتفاق الائمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كقول أبي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقدم عندهم اثني عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال

(٦٧) **مسئلة** في رجل توفي وخلف ابنتين وبنتين وزوجة وابن أخ فتوفي الابنات واخذت الزوجة ما خصها وتزوجت باجنبي وبقي نصيب الذكرين ما قسم وان الزوجة حبات من الزوج الجديد فاراد بقية الورثة قسمة الموجود فنفع البقية الى حيث تلد الزوجة فهل يكون لها اذا ولدت مشاركة في الموجود

الجواب الحمد لله الميت الاول لزوجته الثمن والباقي لبنيه وبنايه المذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء لابن الاخ فيكون الزوجة ثلاثة قرايط ولكل ابن سبعة قرايط وللبنتين سبعة قرايط ثم الابن الاول لما مات خاف أخاه واختين وأمه والاخ الثاني خلف اختيه وامه وابن عمه والحمل ان كان موجودا عند موت أحدهما وورث منه لانه اخوه من امه ويلبني لزوج المرأة ان يكف عن وطئها من حين موت هذا وهذا كما أمر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه اذا لم يطئها وولده علم انه كان موجودا وقت الموت واذا لو طئها وتأخر الحمل

اشتبه لكن من أراد من الورثة أن يعطى حقه اعطى الثلثين ووقف للأهل نصيب وهو
الثالث والله أعلم

(٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وأعطاه المهر وكتب عليه صدقاً ألف دينار
وشرطوا عليه أنا ما نأخذ منك شيئاً إلا عندنا هذه عادة وسمعة والآل توفي الزوج وطلبت
المرأة كتابها من الورثة على التمام والسكالم

﴿الجواب﴾ إذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجز لها أن تطالب إلا ما اتفقا عليه وأما
ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به بل يجب لها ما اتفقا عليه

(٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث.

﴿الجواب﴾ للاخت النصف والباقي للعم وذلك باتفاق المسلمين

(٧٠) ﴿مسئلة﴾ ما بال قوم غدوا قدماء ميتهم فاصبحوا يقسمون المال والحللا
فقال امرأة من غير عترتهم إلا أخبركم أعجوبة مثلاً
في البطن منى جنين دام يشكرهم فأخروا القسم حتى تعرفوا الحلال
فإن يكن ذكر الم يعطى خردلة وإن يكن غيره أنى فقد فضلا
بالنصف حقاً يقينا ليس ينكره من كان يعرف فرض الله لا زلاً
أنى ذكرت لكم أمرى بلا كذب فلا أقول لكم جهلاً ولا مثلاً

﴿الجواب﴾ زوج وأم وأثنان من ولد الأم وحمل من الأب والمرأة الحامل ليست أم
الميت بل هي زوجة أبيها فللزوجة النصف وللأم السدس ولولد الأم الثلث فإن كان الحمل ذكراً
فهو أخ من أب فلا شيء له باتفاق العلماء وإن كان الحمل أنثى فهو أخت من أب فيفرض لها
النصف وهو فاضل عن السهام فاضلها من ستة وتقول إلى تسعة وأما أن كان الحمل من أم الميت
فهكذا الجواب في أحد قول العلماء من الصحابة ومن بعدهم وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد
في المشهور عنه وعلى القول الآخر أن كان الحمل ذكراً يشارك ولد الأم كواحد منهم ولا يسقط
وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية عنه

(٧١) ﴿مسئلة﴾ فيمن ترك ابنتين وعمه أخاً أبيه من أمه فما الحكم

﴿الجواب﴾ إذا مات الميت وترك بنتيه وأخاه من أمه فلا شيء لآلئيه لأمه باتفاق الآلئة.

بل للبنتين الثلثان والباقي للعصبة ان كان له عصبة والا فمردود على البنتين أو لبيت المال
(٧٢) (مسئلة) في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور وهو في مرض مزمن فطلب منها
شرا با فبطأت عليه فنفر منها وقال لها أنت طالق ثلاثة وهي مقبلة عنده تخدمه وبعد عشرين
يوما توفي الزوج فهل يقع الطلاق وهل اذا حلف على حكم هذه الصورة يحنث وهل للوارث
ان يمنها الارث

(الجواب) أما الطلاق فانه يقع ان كان عاقلا مختارا لكن ترثه عند جمهور أئمة الاسلام
وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في القول القديم كما قضى به عثمان ابن عفان في
امرأة عبد الرحمن بن عوف فانه طلقها في مرض موته فودعها منه عثمان وعليها ان تعتد أبعد
الاجلين من عدة الطلاق أو عدة الوفاة وأما ان كان عقلة قد زال فلا طلاق عليه
(٧٣) (مسئلة) في رجل مات وترك زوجة واختا لابويه وثلاث بنات أخ لابويه فهل
لبنات الاخ معهن شيء وما يخص كل واحد منهن

(الجواب) للزوجة الربع وللأخت للابوين النصف ولا شيء لبنات الاخ والربع الثاني
ان كانت هناك عصبة فهو للعصبة والا فهو مردود على الأخت على أحد قولي العلماء وعلى
الآخر هو لبيت المال

(٧٤) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء ذكر واحد وثلاث
بنات وولد واحد أخوهم من أمهم الجدة خمسة وزوج لم يكن له منها ولد وانها أقرت في مرضها
المتصل بالموت لأولادها الأشقاء بان لهم في ذمتها ألف درهم وقضت بذلك احرام ولدها
الذكر وزجها من الارث

(الجواب) اذا كانت كاذبة في هذا الاقرار فهي عاصية لله ورسوله باتفاق المسايين بل
هي من أهل الكبائر الداخلة في الوعيد فان الجور في الوصية من الكبائر ومن قطع ميراثا
قطع الله ميراثه من الجنة وقد قال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات
يجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويشذ حدوده
يدخله ناراً خالدا فيها وله عذاب مهين) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (ان العبد ليعمل ستين
سنة بطاعة الله ثم يجور في وصيته فيختم له بسوء فيدخل النار وان العبد ليعمل ستين سنة

بمعية الله ثم يحتم له بخير فيعدل في وصيته فيدخل الجنة) ثم قرأ هذه الآية تلك حدود الله ومن أعانها على هذا الكذب والظلم فهو شريكها فيه من كاتب ومشير وغير ذلك فكل هؤلاء مشاؤون على الأثم والمدوان ومن لقنها الاقرار الكذب من الشهود فهو فاسق مردود الشهادة وأما ان كانت صادقة فهي محسنة في ذلك مطيعة لله ولرسوله ومن أعانها على ذلك لاجل الله تعالى وأما في ظاهر الحكم فاكثر العلماء لا يقبلون هذا الاقرار كابي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم لان التهمة فيه ظاهرة ولان حقوق الوزنة تملقت بمال الميت بالمرض فصار محجورا عليه في حقهم ليس له ان يتبرع لاحدهم بالاجماع ومن العلماء من يقبل الاقرار كالشافعي بناء على حسن الظن بالمسلم وانه عند الموت لا يكذب ولا يظلم والواجب على من عرف حقيقة الامر في هذه القصة ونحوها ان يماونوا على البر والتقوي لا يماونون على الأثم والمدوان وينبئ التكشف عن مثل هذه القضية فان وجد شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به وان ظهر شواهد لديه أبطل فشواهد الصدق مثل أن يعرف انه كان لاب هؤلاء الاربعة مال نحو هذا المقربه وشواهد الكذب يثبت ان يعلم من بعضها أنها تريد حرمان ابنها وزوجها من الميراث فان ظهر شواهد أحد الجانبين يرجح ذلك الجانب والله أعلم

(٧٥) (مسئلة) في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه واختا شقيقين وابنتين وزوجة (الجواب) الزوجة الثمن وللبنتين الثلثان والباقي وهو خمس قراريط بين الاخ والاخت اثلاثا فيحصل الزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط وللأخ ثلاث قراريط وللاخت قراريط وثلثان

(٧٦) (مسئلة) في امرأة ماتت وخافت زوجها واما واختا شقيقة واختالأب وأخا واختالأثم (الجواب) المسئلة على عشرة أسهم أصلها من ستة وأموال الى عشرة وتسمى ذات الفروخ لكثرة عولها الزوج النصف ولأثم السدس سهم وللشقيقة ثلاثة والأخت من الاب السدس تكلة الثنتين ولولدى الام الثلث سهمان فالمجموع عشرة أسهم وهذا باتفاق الاثمة الاربعة

(٧٧) (مسئلة) في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد أوصت بصديقة أكثر من الثالث فهل للوصى ان ينفذ ذلك ويعطي ما بقي لابن اختها

﴿الجواب﴾ يعطى الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجازته الوارث جاز والا بطل وابن الأخت يرث المال كله عند من يقول بميراث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وأبى حنيفة وأحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وقول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله أعلم

(٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد أخ من أبيه وهم صغار وله ابن عم راجل وله بنت عم وله أخ من امه وليس هو من أولاد عمه فن يأخذ المال ومن يكون لولى البنث ﴿الجواب﴾ أما الميراث فنصفه للبنت ونصفه لابناء الاخ وأما حضانة الجارية فهي لبنت الم ذون الم من الام ودون ابن الم الذي ليس بمحرّم وله الولاية على المال الذي لليتيمة لوصي أو نوابه

(٧٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وابن اخت

﴿الجواب﴾ للزوج النصف وأما ابن الاخت ففي الاقوال له الباقي وهو قول أبى حنيفة وأصحابه وأحمد في المشهور عنه وطائفة من أصحاب الشافعي وفي القول الثاني الباقي لبيت المال وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد في إحدى الرواية وأصل هذه المسئلة تنازع العلماء في ذوي الارحام الذين لا فرض لهم ولا تمصيب فذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية ان من لا وارث له بفرض ولا تمصيب يكون ماله لبيت مال المسلمين ومذهب اكثر السلف وأبى حنيفة والثوري وإسحاق وأحمد في المشهور عنه يكون الباقي لذوي الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ولقول النبي صلى الله عليه وسلم الخال وارث من لا وارث له يرث ماله وبنتك عنانه

(٨٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه ان وارثي هذا لم يرثي تجبره فهل يجوز ذلك ولمن يكون الارث بعده

﴿الجواب﴾ هذه الشهادة لا تقبل بل ان كان وارثا في الشرع ورثه شاء أم أبى وان لم يكن وارثا في الشرع لم يرث وليس لاحد ان يمدى حدود الله ولا ينير دين الله ولو فعل ذلك كرها كان قاتلا من أهل الكبائر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة

(٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف اخاله اختا شقيقتين وبنتين وزوجة وخلف موجودا وكان الاخ المذكور غائبا فما تكون القسمة

﴿الجواب﴾ للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان وللأخوة خمس قراريط بين الاخ والاخت اثلاثا فتحصل للزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط وللأخ ثلاثة قراريط وللأخت قيراطان وثلثان

(٨٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته وكتب الصداق عليه ثم ان الزوج مرض بعد ذلك فحين قوي عليه المرض فقبل موته بثلاثة أيام طلق الزوجة لينمها من الميراث فهل يقع هذا الطلاق وما الذي يجب لها في تركته

﴿الجواب﴾ هذه المطلقة ان كانت مطلقة طلاقا رجعيا ومات زوجها وهي في العدة ورثته باتفاق المسلمين وان كان الطلاق بائنا كالمطلقة ثلاثا ورثته أيضا عند جماهير أئمة الاسلام وبه قضى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته بنت الاصبع الكلبيّة طلقها ثلاثا في مرض موته فشاور عثمان الصحابة فاشاروا على أنها ترث منه ولم يعرف من أحد من الصحابة في ذلك خلاف وإنما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير فإنه قال لو كنت أنا لم أورثها وابن الزبير قد انعقد الاجماع قبل ان يصير من أهل الاجتهاد الى ذلك ذهب أئمة التابعين ومن بعدهم وهو مذهب أهل العراق كالثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومذهب أهل المدينة كمالك وأصحابه ومذهب فقهاء الحديث كاحمد بن حنبل وأمثاله وهو القول القديم للشافعي وفي الجديد وافق ابن الزبير لان الطلاق واقع بحيث لو ماتت هي لم يرثها هو بالاتفاق فكذلك لا ترثه هي ولا أنها حرمت عليه بالطلاق فلا يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها فتكون أجنبية فلا ترث والجمهور قالوا ان المريض مرض الموت قد تعاق الورثة بما له من حين المرض وصار محجورا عليه بالنسبة اليهم فلا يتصرف في مرض موته من التبرعات الا ما يتصرفه بعد موته فليس له في مرض الموت ان يحرم بعض الورثة ميراثه ويخص بعضهم بالارث كما ليس له ذلك بعد الموت وليس له ان يبرع لاجنبي بما زاد على الثلث في مرض موته كما لا يملك ذلك بعد الموت وفي الحديث من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة واذا كان كذلك فليس له بعد المرض ان يقطع حقها من الارث لا بطلاق ولا غيره وان وقع الطلاق بالنسبة له اذله ان يقطع

ففسه منها ولا يقطع حقها منه وعلى هذا القول في وجوب العدة نزاع هل تمتد عدة الطلاق او عدة الرقة او اطولهما على ثلاثة اقوال اظهرها انها تمتد أبداً الاجلين وكذلك هل يكمل لها المهر قولان اظهرهما انه يكمل لها المهر أيضاً فانه من حقوقها التي تستقر كما تستحق الارث

(٨٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل نخص بعض الاولاد على بعض

﴿الجواب﴾ ليس له في حال مرضه أن يخصص أحدا منهم بأكثر من قدر ميراثه باتفاق المسلمين واذا فعل ذلك فلتناثر الورثة رده واخذ حقوقهم بل لو فعل ذلك في صحته لم يجوز ذلك في أصح قولي العلماء بل عليه أن يردده كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أن يردده حياً وميتاً ويرده المخصص بعد موته

(٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له خالة ماتت وخلفت موجوداً ولم يكن لها وارث فهل يرثها ابن اختها

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قولي العلماء هو الوارث وفي الآخر بيت المال الشرعي

(٨٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وصت وصايا في حال مرضها ولزوجها ولاخيهما بشي ثم

بعد مدة طويلة وضت ولداً ذكراً وبعد ذلك توفيت فهل يبطل حكم الوصية

﴿الجواب﴾ اما ما زاد على ثلث التركة فهو للوارث والولد اليتيم لا يتبرع بشي من ماله فاما

لزوج الوارث فالوصية له باطلة لانه وارث واما الاخ فالوصية له صحيحة لانه عند الولد ليس بوارث وان كان عند الوصية وارثاً فينظر ما وصت به للاخ والناس فان وسعه الثلث والا قسم بينهم على قدر وصاياها

(٨٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولها زوج وجدة واخوة اشقاء وابن فما يستحق لكل

واحد من الميراث

﴿الجواب﴾ للزوج الربع وللجدة السدس والابن الباقي ولاشي للاخوة باتفاق الاثمة

(٨٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج وهي رشيدة وقد أخذ أبوها القماش

ولم يبط الورثة شيئاً

﴿الجواب﴾ لا يقبل منه ذلك بل ما كان في يدها من المال فهو لها ينتقل الى ورثتها وان

كان هو اشتراه وجرزها به على الوجه المعتاد في الجهاز فهو تمليك لها فليس له الرجوع بعد موتها

(٨٨) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجاً وابوين وقد احتاط الاب على التركة وذكر

انها غير رشيدة فهل للزوج ميراث منها

﴿ الجواب ﴾ ما خلفته هذه المرأة فلزوجها نصفه ولا يها الثلث والباقي للام وهو السدس في مذهب الاثمة الاربعة سواء كانت رشيدة أو غير رشيدة

(٨٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل اعطى لزوجته من صداقها جارية فاعتقها ثم بعد مدة وطئ الجارية فولدت ابنا وولدت زوجته بنتا وتوفي فهل يرث الابن الذي من الجارية مع بنت زوجته

﴿ الجواب ﴾ اذا كان قد وطئ الجارية المعتقة بنير نكاح وهو يعلم ان الوطء حرام فولده ولدنا لا يرث هذا الواطي ولا يرثه الواطي في مذهب الاثمة الاربعة والله اعلم

(٩٠) ﴿ مسألة ﴾ في رجل خلف زوجة وثلاثة اولاد ذكور منها ثم مات أحدهم وخلف أمه واخويه ثم مات الآخر وخلف أمه واخاه ثم مات الثالث وخلف أمه وابنا له فما يحصل للام من تركته

﴿ الجواب ﴾ للزوجة من تركه الميت الاول الثمن والباقي للاخوة الذين هم اولاد الميت ثم الاخ الاول لأمه سدس تركته والباقي لاخويه والاخ الثاني لأمه ثلث تركته والباقي لاخيه والاخ الثالث لأمه سدس التركة والباقي لابنه

(٩١) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة اولاد ذكور وانثى فقال الزوج لجماعة شهود اشهدوا على ان نصيبى وهو ستة لاربوى زوجتى واولادها المذكورين بالفريضة الشرعية فما خص كل واحد منهم

﴿ الجواب ﴾ اذا كان قد ملكه نصيبه الذى هو ستة اسهم اسائر الورثة على الفريضة الشرعية والباقي ثمانية عشر سهما للأبوين ثمانية اسهم واولاده عشرة اسهم فتد تلك الستة على هذه الثمانية عشر سهما ويقسم الجميع بينهم على ثمانية عشر سهما كما يرد الفاضل عن ذوى السهام بينهم عند من يقول بالرد فان نصيب الوارث جملة لهم بمنزلة النصيب المردود بينهم

(٩٢) ﴿ مسألة ﴾ في رجل ماتت والدته وخلفته والدته وكريمته ثم ماتت كريمةته فاراد والده ان يزوجه فقال ما تزوجك حتى تملكنى ما ورثته عن والدتك فملكك ذلك وتصدق عليه بالربيع يشهود ثم بعد ذلك مرض والده مرضا غيب عقله فرجع فيما تصدق به على ولده واوقفها على زوجته وولده وابنته ولم يذكر ولده وانسخ كتاب الوقف مرتين فهل له ان يخص أولاده

ويخرج ولده من جميع ارث والدته

(الجواب) ان كان الاب قد أعطى ابنه شيئا عوضا عما أخذته له فليس له ان يرجع بذلك بلا نزاع بين العلماء وأما ان كان تصدق به عليه صدقة لله فني رجوعه عليه قولان للعلماء أحدهما لا يرجع والثاني يرجع عند مالك والشافعي وأحمد ومتي رجوع وعقله غائب أو أوقف وعقله غائب أو عقد عقدا لم يصح رجوعه ولا وقفه اذا كان مغيبا عقله بمرض بلا نزاع بين العلماء (٩٣) (مسئلة) في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم وولدين أنثى وذ كرت ثم بعد وفاتها توفى والدعا وترك أباه وأخته وجدته وجدته

(الجواب) الزوج الربع والابوين السدسان وهو الثلث والباقي للولدين اثلاثا ثم مازكة الاب فله حصة سدسه ولا يه الباقي ولا شيء لاخته ولا جده بل كلاهما يستقط بالاب (٩٤) (مسئلة) في امرأة توفى زوجها وخلف أولادا

(الجواب) للزوجة المصداق والباقي في ذمتها حكمها فيه حكم سائر الفراء وما بقي بعد الدين والوصية النافذة ان كان هناك وصية فلها ثمنه مع الاولاد

(٩٥) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا من أمها وابن عم فما يخص كل واحد

(الجواب) للبنات النصف ولابن الم الباقي ولا شيء للاخ من الام لكن اذا حضر القسمة فينبغي أن يرضخ له والبنات تسقط الاخ من الام في مذهب الأئمة الاربعة والله أعلم (٩٦) (مسئلة) في رجل خلف شيئا من الدنيا وقاسمه أولاده وأعطوا أمهم كتبها وثمنها وبعد قليل وجد الأولاد مع أمهم شيئا يحسب ثلث الورثة فقالوا من أين لك هذا لئال بقالت لما كان أبوك مريضا طلبت منه شيئا فأعطاني ثلث ماله فأخذوا المالك من أمهم وقالوا ما أعطاني أبونا شيئا فهل يجب رد المالك اليها

(الجواب) ما أعطى المريض في مرض الموت لوارثه فانه لا ينفذ الا بأجازة الورثة فما أعطاه المريض لامرأته فهو كنسائر ماله الا أن يجيز ذلك باقي الورثة وينبغي للأولاد أن يقرروا أمهم ويجزوا ذلك لما لكن لا يجيزون على ذلك بل تقسم جميع التركة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث

(٩٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنثا وأما وأختا من أم فما يستحق كل واحد منهم

﴿الجواب﴾ هذه الفريضة تقسم على احد عشر للبنث ستة اسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت من الأم فانها تسقط بلبنت باتفاق الأئمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كابي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم على اثني عشر سهما للبنث ستة والزوج ثلاثة والأم سهمان والسهم الثاني لبنت المال

كتاب النكاح وشروطه

(٩٨) ﴿مسئلة﴾ في شروط النكاح من شرط انه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ولا يخرجها من دارها أو من بلدها فاذا شرطت على الزوج قبل العقد وانقضا عليها وخلا العقد عن ذكرها هل تكون صحيحة لازمة يجب العمل بها كالمقارنة أولا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم تكون صحيحة لازمة اذا لم يطلأها حتى لو قارنت عقد العقد هذا ظاهر مذهب الامام ابي حنيفة والامام مالك وغيرهما في جميع العقود وهو وجه في مذهب الشافعي يخرج من مسئلة صدق السر والعلانية وهكذا بطرده مالك وأحمد في العبارات فان النية المتقدمة عندها كالمقارنة وفي مذهب أحمد قول ثان ان الشروط المتقدمة لا تؤثر فيه قول ثالث وهو الفرق بين الشرط الذي يجعل العقد غير مقصود كالتواطئ على ان البيع تلجئة لا حقيقة له وبين الشرط الذي لا يخرج عنه ان يكون مقصودا كاشتراط الخيار ونحوه وأما غاية نصوص احمد وقدماء أصحابه ومحقق المتأخرين على أن الشروط والمواطأة التي تجري بين المتعاقدين قبل العقد اذا لم يفسخاها حتى عقدا العقد فان العقد يقع مقيدا بها وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الحيل في البيع والأجارة والرهن والقرض وغير ذلك وهذا كثير موجود في كلامه وكلام أصحابه تضيق الفتوى عن تعديد اعيان المسائل وكثير فيها مشهور عند من له ادنى خبرة باصول أحمد ونصوصه لا يخفى عليه ذلك وقد قررنا دلائل ذلك من الكتاب والسنة واجماع السلف واصول الشريعة في مسئلة التحليل ومن تأمل العقود التي كانت تجري بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره مثل عقد البيعة التي كانت بينه وبين الانصار ليلة القبة وعقد

المدة الذي كان بينه وبين قریش عام الحديبية وغير ذلك علم انهم اتفقوا على الشروط ثم عقدوا العقد بلفظ مطلق وكذلك عامة نصوص الكتاب والسنة في الامر بالوفاء بالعقد والعهود والشروط والنهي عن النذر والثلاث تناول ذلك تناولاً واحداً فان اهل اللغة والعرف متفقون على التسمية والمعاني الشرعية توافق ذلك

(٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت ثم بان انه كان لها زوج ففرق الحاكم بينهما فهل لها مهر وهل هو المسمى أو مهر المثل

﴿الجواب﴾ اذا علمت انها من زوجة ولم تستشعر لاموته ولا طلاقه فهذه زانية مطاوعة لا مهر لها واذا اعتقدت موته أو طلاقه فهو وطؤ شبهة بنكاح فاسد فلها المهر وظاهر مذهب احمد ومالك ان لها المسمى وعن احمد رواية اخرى كقول الشافعي ان لها مهر المثل والله اعلم (١٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجوها في غيبة أبيها ولم يكن لها ولي وجعلوا ان اباه توفي وهو حي وشهدوا ان خالها أخوها فهل يصح العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا شهدوا ان خالها أخوها فهذه شهادة زور ولا يصير الخال ولياً بذلك بل هذه قد تزوجت بنير ولي فيكون نكاحها باطلاً عند أكثر العلماء والفقهاء كالشافعي وأحمد وغيرهم وللاب أن يحدده ومن شهد ان خالها أخوها وان اباه مات فهو شاهد زور يجب تعزيره ويمر الخال وان كان دخل بها فلها المهر ويجوز ان يزوجه الاب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء كابن حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه والله أعلم

(١٠١) ﴿مسئلة﴾ في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها فهل يجوز للحاكم ان يزوجه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان الخاطب لها كفواً جاز تزويجها في أصح قولي العلماء وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه ثم منهم من يقول تزوج بلا أمرها ولها الخيار اذا بلغت كذهب ابي حنيفة ورواية عن أحمد ومنهم من يقول اذا بلغت تسع سنين زوجت بأذن ولا خيار لها اذا بلغت وهو ظاهر مذهب احمد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن فان سكنت فقد أذنت وان أبت فلا جواز عليها رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وتزويج اليتيمة ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما

يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء الا اني لا توثقونهن ما كتب لهن وترغبون ان تنكحوهن
والمستضعفين من الولدان) وقد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها انها نزلت في اليتيمة
التي يرغب وليها ان ينكحها اذا كان لها مال ولا ينكحها اذا لم يكن لها مال فنهوا عن نكاحهن
حتى يقسطوا لهن في الصداق فقد اذن الله لولي ان ينكح اليتيمة اذا اصدقها صداق المثل والله اعلم
(١٠٢) ﴿مسئلة﴾ في يتيمة حضر من يرغب في تزويجها ولها املك فهل يجوز للوصي

ان يبيع من عقارها شيئا ويصرف ثمنه في جهاز وقاش لها وحلى يصلح لثلاث ام لا
﴿الجواب﴾ نعم للولي ان يبيع من عقارها ما يجزها به ويجهزها للجهاز المعروف والحلى المعروف
(١٠٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها ومات ثم خطبها من يصلح

فهل لاولاد سيدها ان يزوجهها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا خطبها من يصلح لها فليأولاد سيدها ان يزوجهها فان امتنعوا
من ذلك زوجهها الحاكم او عصبة المقتن ان كان له عصبة غير اولاده لكن من العلماء من يقدم
الحاكم اذا عضل الولي الاقرب وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية ومنهم من يقدم العصبة
كابي حنيفة في المشهور عنه فاذا لم يكن له عصبة زوج الحاكم باتفاق العلماء ولو امتنع العصبة
كلهم زوج الحاكم بالاتفاق واذا اذن العصبة للحاكم جاز باتفاق العلماء

(١٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بكرا فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها من بيت امها
وانهم غمروه فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غمروه بالصداق وهل يجب على امها وابيها
يمين اذا أنكروا أم لا وهل يكون له وطؤها ام لا

﴿الجواب﴾ هذا غيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجهين في مذهب أحمد وغيره
لوجهين أحدهما ان هذا مما لا يمكن الوطؤ منه الا بضرر يخافه واذي يحصل له والثاني ان
وطء المستحاضة عند أحمد في المشهور عنه لا يجوز الا لضرورة وما يمنع الوطء حسا كاستداد
الفرج أو طبعها كالجنون والجذام يثبت الفسخ عند مالك والشافعي وأحمد كما جاء عن عمر وأما
ما يمنع كمال الوطء كالنجاسة في الفرج ففيه نزاع مشهور والمستحاضة أشد من غيرها واذا
فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وان فسخ بعده قيل ان الصداق يستقر على هذه الخلوته وان كان
قد وطأها فانه يرجع بالمهر على من غمروه وقيل لا يستقر فلا شيء عليه وله أن يحلف من ادعى

الفرور عليه انه لم يقره ووطؤ المستحاضة فيه نزاع مشهور وقيل يجوز وطؤها كقول الشافعي وغيره وقيل لا يجوز الا لضرورة وهو مذهب احمد في المشهور عنه وله الخيارات ما لم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل فإن وطأها بعد ذلك فلا خيار له الا ان يدعى الجهل فقبل له الخيار فيه نزاع مشهور والاضمة ثبوت الفسخ والله أعلم

(١٠٥) **مسئلة** في رجل زوج ابنة اخيه من ابنة والزوج فاسق لا يصلي وخوفوها حتى أذنت في النكاح وقالوا ان لم تأذني والا زوجكي الشرع بغير اختيارك وهو الآن ياخذ مالها ويمنع من يدخل عليها لكشف حالها كامها وغيرها

الجواب الحمد لله ليس للهم ولا غيره من الاولياء ان يزوج موليته بغير كفء اذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الاثمة واذا فعل ذلك استحق العقوبة الشرعية التي تردعه وامثاله من مثل ذلك بل لو رضيت هي بغير كفء كان لولي آخر غير الزوج ان يفسخ النكاح وليس لهم ان يكره المرأة البالغة على النكاح بكفء فكيف اذا اكرهها على الزوج بغير كفء بل لا يزوجه الا بمن ترضاه باتفاق المسلمين واذا قال لها ان لم تأذني والا زوجك الشرع بغير اختيارك فأذنت بذلك لم يصح هذا الاذن ولا النكاح المرتب عليه فان الشرع لا يمكن غير الاب والجد من اجبار الكبيرة باتفاق الاثمة وانما تنازع العلماء في الاب والجد في الصغيرة وفي الصغيرة مطلقا واذا تزوجه بنكاح صحيح كان عليه ان يقوم بما يجب لها ولا يتعدى عليها في نفسها ولا مالها وما أخذ من ذلك ضمنه وليس له ان يمنع من يكشف حالها اذا اشتكت بل اما ان يمكن من يدخل عليها ويكشف كالألم وغيرها واما ان يسكن بمنع جيران من أهل الصدق والدين يكشفون حالها والله اعلم

(١٠٦) **مسئلة** في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة وزوج امها كاره في الوكيل فهل يجوز ان يزوجه امها واخوها بلا اذن منها ام لا

الجواب الحمد لله المرأة البالغة لا يزوجه غير الاب والجد بغير اذنها باتفاق الاثمة بل وكذلك لا يزوجه الاب الا باذنها في أحد مولى العلماء بل في أصحابها وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أحد الروايتين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا البنت حتى تستأمر قالوا يا رسول الله فان البكر تستحق قال اذنها صماتها وفي لفظ يستأذنها أبوها واذنها

صحتها وإنما العلم والأخ فلا تزوجونها بغير إذنهما باتفاق العلماء وإذا رضيت رجلاً وكان كفواً لها وجب على وليها كالأخ ثم العلم أن يزوجه به فإن عضلها وامتنع من تزويجها زوجها الولي الأبعد منه والحاكم بغير إذنهما باتفاق العلماء فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفواً باتفاق الأئمة وإنما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلم الذين يزجون نساءهم لمن يختارونه لفرض المصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو يعضلونها حتى تفعل ويعضلونها عن نكاح من يكون كفواً لها لعداوة أو غرض وهذا كله من صل الجاهلية والظلم والمدون وهو مما جرمه الله ورسوله واتفق المسلمون على تحريمه وأوجب الله على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحة المرأة لافي أهوائهم كسائر الأولياء والكلاء فمن تصرف لغيره فانه يقصد مصلحة من تصرف له لا يقصد هواه فان هذا من الإمارة التي أمر الله أن تؤدي إلى أهلها فقال إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل وهذا من النصيحة الواجبة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يارسل الله قال لله ولكتبائه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم والله أعلم

(١٠٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي ووليها في مسافة القصر معتقدا ان الاجنبي المذكور حاكم عليها ودخل بها واستولد لها ثم طلقها ثلاثاً ثم أراد ردها قبل ان تنكح زوجاً غيره فهل له ذلك لبطلان النكاح الاول بغير ولي ام لا وهل يترتب اسقاط الحلد ونجوب المهر ويناق النسب والاحصان

﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته وإذا ثبت ان المزوج ليس له ولاية بحال ففارقها الزوج حين علم ذلك فطلقها ثلاثاً لم يقع طلاق والحال هذه وله ان يزوجه من غير ان تنكح زوجاً غيره والله أعلم

(١٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي إلى رحمة الله وله ابن ابن وقد تزوج سرية جده المذكور فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز له تزويج سرية جده التي كان يطأها باتفاق المسلمين وإذا تزوجه

فرق بينهما ولا يحل إقامه معها وان استحل ذلك استتيب ثلاثا فان تاب والا قتل
(١٠٩) (مسئله) في رجل تزوج بتيمة وشهدت أمها ببلوغها فكثت في صحبتها أربع
سنين ثم بانت منه بالثلاث ثم شهدت اخواتها وبناته آخر أنها ما بلغت الا بسد دخول الزوج
بها بتسعة أيام وشهدت أمها بهذه الصورة والام ماتت والزوج يريد المراجعة

(الجواب) الحمد لله لا يحل للزوج ان يزوجهما اذا طلقها الا عند جمهور العلماء فان مذهب
أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه ان نكاح هذه صحيح وان كان قبل البلوغ ومذهب مالك
وأحمد في المشهور ان الطلاق يقع في النكاح الفاسد المختلف فيه ومثل هذه المسائل يقبح فأنها
من أهل البني فأنهم لا يتكلمون في صحة النكاح حين كان يطأها ويستمتع بها حتى اذا طلقت
ثلاثا أخذوا يسعون فيما يبطل النكاح حتى لا يقال ان الطلاق وقع وهذا من المضادة لله في
أمره فانه حين كان الوطؤ حراما لم يتجر ولم يسأل فلما حرمه الله أخذ يسأل عما يباح به الوطؤ
ومثل هذا يقع في الحرم باجماع المسلمين وهو فاسق لان مثل هذه المرأة إما ان يكون نكاحها
الاول صحيحا وإما ان لا يكون فان كان صحيحا فالطلاق الثلاث واقع والوطؤ قبل نكاح زوج
غيره حرام وان كان النكاح الاول باطلا كان الوطؤ فيه حراما وهذا الزوج لم يتب من ذلك
الوطؤ وإنما سأل حين طلق ثلاثا يقع به الطلاق فكان سؤا لهم عما به يحرم الوطؤ الاول
لاجل استئصال الوطؤ الثاني وهذه المضادة لله ورسوله والبي في الارض بالفساد فان كان
هذا الرجل طلقها ثلاثا فليتب الله وليجتنبها وليحفظ حدود الله فان من يتعد حدود الله فقد
ظلم نفسه والله أعلم

(١١٠) (مسئله) في امرأة لها أب واخ ووكيل ايها في النكاح وغيره حاضر فذهبت
الى اليهود وغيرت اسمها واسم ايها وادعت ان لها مطلقا يريد تجديد النكاح واحضرت
رجلا اجيبيا وذكرت انه اخوها فكثبت الشهود ككتابها على ذلك ثم ظهر ما فعلته وثبت ذلك
بمجلس الحكم فخل بعز على ذلك وهل يجب تميز المرفعين والذي ادعى انه اخوها والذي
عرف الشهود بما ذكر وهل يختص التميز بالحكم أو يميزهم ولي الامر من محتسب وغيره
(الجواب) الحمد لله يبرز تميزا بليغا لعزها ولي الامر مرات كان ذلك حسنا كما
كان عمر بن الخطاب يكرر التميز في القمل اذا اشتمل على انواع من المحرمات فكان يبرز

في اليوم الاول مائة وفي الثاني مائة وفي الثالث مائة يفرق التمييز لئلا يفضي الى فساد بعض الاعضاء وذلك ان هذه ادعت الى غير أبيها واستخافت اخاها وهذا من الكبار فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فمليه لعنة الله واللائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا بل ثبت في الصحيح عن سعد وأبي بكر انهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول من ادعى الى غير أبيه فالحاجة عليه حرام وثبت ما هو ابلغ من ذلك في الصحيح عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس منا من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم الا كفر ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتوبوا مقدمه من النار ومن رمى رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك الا جاز عليه وهذا تغليظ عظيم يقتضي أن يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة يستحق فيها مائة سوط ونحو ذلك وأيضا فانه لبست على الشهود وأوقعتهم في العقود الباطلة ونكحت نكاحا باطلا فان جمهور العلماء يقولون النكاح بغير ولي باطل يعزرون من يفل ذلك اذ جاء بممر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا مذهب الشافعي وغيره بل طائفة منهم يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره ومن جوز النكاح بلا ولي مطلقا أو في المدينة فلم يجوز على هذا الوجه من دعوي النسب الكاذب واقامة الولي الباطل فكان عقوبة هذه متفقة عليها بين المسلمين وتعاقب أيضا على كذبها وكذلك الدعوى انه كان زوجها وطلقتها ويعاقب الزوج أيضا وكذلك الذي ادعى انه أخوها يعاقب على هذين الربتين وأما المعروفون بهم يعاقبون على شهادة الزور بالنسب لها والتزويج والتطليق وعدم ولي حاضر وينبغي ان يبالغ في عقوبة هؤلاء فان الفقهاء قد نصوا على ان شاهد الزور يسود وجهه بما نقل عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه كان يسود وجهه اشارة الى سواد وجهه بالكذب وانه كان يركبه دابة مقلوبا لي خاف اشارة الى انه قلب الحديث ويطلق به حتى يشهره بين الناس انه شاهد زور وتذير هؤلاء ليس يختص بالحاكم بل يزوره الحاكم والمحاسب وغيرهما من ولاية الامور القادرين على ذلك ويتمين ذلك في مثل هذه الحال التي ظهر فيها فساد كثير في النساء وشهادة الزور كثيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه والله أعلم

(١١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقتها قبل الاصابة

فهل يجوز له ان يدخل بالام بعد طلاق البنت

﴿ الجواب ﴾ لا يجوز تزويج أم امرائه وان لم يدخل بها والله أعلم

(١١٢) ﴿ مسئله ﴾ في رجل تزوج بكرا بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد وكان قدم العقد عليها لزواج قبله وطقت قبل الدخول بغير اصابة ثم دخل بها الزوج الثاني فوجدها بنتا فكنتم ذلك وحملت الزوجة منه واستقر الحال بينهما فلما عم الزوج انها لم تستأذن العقد عليها سأل عن ذلك قيل له ان العقد مفسوخ لكونها بنتا ولم تستأذن فهل يكون العقد مفسوخا والوطؤ شبهة ويلزم تجديد العقد أم لا

﴿ الجواب ﴾ اما اذا كانت ثيبا من زوج وهي بالغ فهذه لا تنكح الا باذنها باتفاق الائمة ولكن اذا زوجت بغير اذنها ثم أجازت العقد جاز ذلك في مذهب أبي حنيفة ومالك والامام احمد في احدى الروايتين ولم يجز في مذهب الشافعي واحمد في رواية اخرى وان كانت ثيبا من زنا فهي كالثيب من النكاح في مذهب الشافعي واحمد وصاحب أبي حنيفة وفيه قول آخر انها كالبركر وهو مذهب أبي حنيفة نفسه ومالك وان كانت البكره زالت بوثبة أو باصبع أو نحو ذلك فهي كالبركر عند الائمة الاربعة واذا كانت بكرا فالبركر يجبرها ابوها على النكاح وان كانت بالنة في مذهب مالك والشافعي واحمد في احدى الروايتين وفي الاخرى وهي مذهب أبي حنيفة وغيره ان الاب لا يجبرها اذا كانت بالغاً وهذا أصح ما دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد الاصول فقد تبين في هذه المسئلة ان أكثر العلماء يقولون اذا اختارت هي العقد جاز والا يحتاج الى استئذان وقد يقال هو الاقوى هنا لاسيما والاب انما عقد متقدماً بها بكونه لا يحتاج الى استئذانها فاذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان مذكوراً فاذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولي ووقف العقد على الاجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء والظاهر فيه التفصيل بين بعضها وبعض كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

(١١٣) ﴿ مسئله ﴾ في امرأة خلاها اخوها في مكان لتوفي عدة زوجها فلما انقضت العدة هربت الى بلد مسيرة يوم وتزوجت بغير اذن أخيها ولم يكن لها ولي غيره فهل يصح العقد أم لا

﴿ الجواب ﴾ اذا لم يكن أخوها عاضلاً لها وكان أهلاً للولاية لم يصح نكاحها بدون اذنه والحال هذه والله أعلم

(١١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي ولم تدرك الا بعد العقد بشهرين فهل يجوز عقد نكاحها

﴿الجواب﴾ البنت التي لم تبلغ لا يجبرها على تزويجها غير الاب والجد والاخ والم والسلطان الذي هو الحاكم أو نواب الحاكم في المتعود للفتاء في ذلك ثلاثة اقوال احدها ان لا يجوز وهو قول الشافعي ومالك والامام احمد في رواية والثاني يجوز النكاح بلا اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد والثالث أنها تزوج باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو المشهور من مذهب احمد فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب أبي حنيفة واحد وغيرهما ولو زوجها حاكم يري ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن نقضه أو يفتقر الى حاكم يحكم بصحة ذلك على وجهين في مذهب الشافعي واحد وغيرهما اصحها الاول لكن الحاكم المزوج هنا شافعي فان قلد قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر شروطه وكان ممن له ذلك جاز وان كان قد أقدم على ما يمتنع تحريمه كان فعله غير جائز وان كان قد ظنها بالغاً فزوجها فكانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد زوجها ولا يكون النكاح صحيحاً والله اعلم

(١١٥) ﴿مسئلة﴾ جدتي امه وابي جده وانا عمه له وهو غالي

اقتنيت يا امام يرحمك الله ويكفيك حادثات اللبالي

﴿الجواب﴾ رجل زوج ابنة ام بنت واتي البنت بالنكاح الحلال

فانت منه بنت قالت الشعراء وقالت لابن هاتيك غالي

رجل تزوج امرأة وتزوج ابنة امها ولد له بنت ولابنة ابن فبنته هي المخاطبة بالشعر فبنتها ام امها هي ام ابن الابن زوجة الابن وابوها جد ابن ابنة وهي صبيته اخت ابيه من الاب وهو خالها أخو امها من الام والله أعلم

(١١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها ولا ينقلها من منزلها وان تكون عند امه فدخل على ذلك فهل يلزمه الوفاء واذا خالف هذه الشروط فهل للزوجة الفسخ أم لا

﴿الجواب﴾ نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام احمد وغيره من

الصحابة والتابعين كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص وشرح القاضي والاوزاعي واسحق
ومذهب مالك اذا شرط لها اذا تزوج عاها أو تسرى ان يكون أسرها يدها أو رأيا ونحو
ذلك صح هذا الشرط أيضا وملكت المرأة الفرقة به وهو في المعنى نحو مذهب احمد وذلك
لما اخرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان أحق الشروط ان توفوا به
ما استحلتم به الفروج وقال عمر بن الخطاب مقاطع الحقوق عند الشروط فحمل النبي الله عليه
وسلم ما استحل به الفروج التي هي من الشروط أحق بالوفاء من غيرها وهذا نص مثل هذه
الشروط لبس هناك شرط يوفي به بالانجاء غير الصداق والكلام في هذه الشروط معروف
وأما شرط مقام ولدها عندها وثقلته عليه فهذا مثل الزيادة في الصداق والصداق يحتمل من
الجهالة فيه من النصوص عن أحد ومذهب أبي حنيفة ومالك ما لا يحتمل في الثمن والاجرة
اذ يصبح مهر المثل فكل جهالة تنقص عن جهالة المثل تكون أحق بالجواز لاسيما ومثل هذا
يجوز في الاجارة ونحوها ومذهب احمد وغيره له ان يستأجر الاجير بظامه وكسوته ويرجع
في ذلك الى العرف وكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف بطريق الاولى
ومتى لم يقبل الشروط فتزوج او تسرى فلها فسخ النكاح لكن في توقف ذلك على الحاكم
نزاع لكونه صار مجتهدا فيه كخيار العنة والعيوب اذ فيه خلاف او يقال لا يحتاج الى اجتهاد
في ثبوته وان وقع نزاع في الفسخ به كخيار المتعة يثبت في مواضع الخلاف عند القائلين بالاحكام
حاكم مثل ان يفسخ على التراخي فان هذا فيه خلاف واصل ذلك ان يوقف الفسخ على الاجتهاد
في ثبوت الحكم أيضا والان الفروج محتاط لها فتناط بأسرها حكم بخلاف الفسوخ في البيع
والاقيوي ان الفسخ المختلف فيه لا يفتقر الى حكم لكن ان رفع الى حاكم يرى امضاء امضاء
وان رأى ابطاله ابطله والله اعلم

(١١٧) (مسئلة) في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له ورزق منها
اولاداً ثم وجد لها أخ بعد ذلك فهل هذا النكاح صحيح

(الجواب) اذا كان لها أخ غائب غيبة منقطعة ولم يكن يعرف حينئذ لها أخ لكونها
ضاعت من أهلها حين صغرها الى ما بعد النكاح لم يطل النكاح المذكور والله اعلم

(١١٨) (مسئلة) في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم أو نائبه ان

يزوجها ام لا وهل يثبت لها الخيار اذا بلغت ام لا

(الجواب) اذا بلغت تسع سنين فانه يزوجها الاولياء من المصبات والحاكم ونائبه في ظاهر مذهب احمد وهو مذهب ابي حنيفة وغيرهما كما دل على ذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا قوة لهن ما كتب لهن وترغبون ان تنكحوهن) واخرجنا في الصحيحين عن عروة ابن الزبير انه سأل عائشة عن قول الله عز وجل (وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) قالت يا ابن اختي هذه اليتيمة في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبها مالها وجمالها فيريد وليها ان يزوجها من غير ان يقسط في صداقتها فيعطيا مثل ما يعطيا غيره فنهوا ان ينكحوهن الا ان يقسطوا لهن ويبنوا بهن على سنتين في الصداق وأمرنا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن قال عروة قالت عائشة ان الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الآية فيهن فانزل الله عز وجل (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) الآية قالت عائشة والذي ذكر الله انه يتلى عليكم في الكتاب الآية الاولى التي قالها الله عز وجل وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء قالت عائشة وقول الله عز وجل في الآية الاخرى وترغبون ان تنكحوهن رغبة أحدكم عن يتيمة التي تكون في حجره حيث تكون قليلة المال والحال وفي لفظ آخر اذا كانت ذات مال وجمال رغبوا في نكاحها في اكمال الصداق واذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال رغبوا عنها وأخذوا غيرها من النساء قال فكم اتركونها حتى يرغبوا عنها فليس لهم ان ينكحوها اذا رغبوا فيها الا ان يقسطوا لها ويسطوها حقا من الصداق فهذا بين ان الله اذن لهم ان يزوجوا اليتامى من النساء اذا فرضوا لهن صداق مثلهن ولم يأذن لهم في تزويجهن بدون صداق المثل لانها ليست من أهل التبرع ودلائل ذلك متعددة ثم الجمهور الذين جوزوا انكاحها لهم قولان أحدهما وهو قول ابي حنيفة وللمعتمد في إحدى الروايتين انها تزوج بدون ائنها ولها الخيار اذا بلغت والثاني وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره انها لا تزوج الا بائنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة كما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو ائنها وان أبى فلا جواز عليها

رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فقد اذنت وإن ابت فلا جواز صحتها فهذه السنة نص في القول الثالث الذي هو اعدل الأقوال أنها تزوج خلافا لمن قال أنها لا تزوج حتى تبلغ فلا تصير يتيمة والكتاب والسنة صريح في دخول اليتيمة قبل البلوغ في ذلك اذ البالغة التي لها أمر في مالها يجوز لها أن ترضى بدون صداق المثل ولأن ذلك مدلول اللفظ وحيثيقته ولأن ما بعد البلوغ وإن سمي صاحبه يتيما مجازا فغاياته أن يكون داخل في العموم وأما أن يكون المراد باليتيمة البالغة دون التي لم تبلغ فهذا لا يسوغ حمل اللفظ عليه بحال والله أعلم

(١١٩) ﴿مسئلة﴾ في تزويج المالك بالجواري من غير عتق إذا كانوا للمالك واحد ومن يمتد طرفي النكاح في الطرفين لهما ولأولادهم وهل للسيد أن يتسرى بهن

﴿الجواب﴾ تزويج المالك بالإماء جائز سواء كانوا للمالك واحد أو لمالكين مع بقائهم على الرق وهذا مما اتفق عليه أئمة المسلمين والذي يزوج الأمة سيدها أو وكيله وأما المملوك فهو يقبل النكاح لنفسه إذا كان كبيرا أو يقبل له وكيله إن كان صغيرا فسيده يقبل له فإذا كان الزوجان له قال بمحضرة شاهدين زوجت مملوكي فلانا بامتي فلانة وينتقد النكاح بذلك وأما السيد البالغ فهل لسيدته أن تزوجه بنير أمره ويكرهه على ذلك فيه قولان للعلماء أحدهما لا يجوز وهو مذهب الشافعي وأحمد والثاني يجزئه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والأئمة والمملوك الصغير زوجهما بفترافهما بالاتفاق وأما الأولاد فهم تبع لأمهم في الحرية والرق وهم تبع لأبهم في النسب والولاء باتفاق المسلمين فمن كان سيد الأم كان أولادها له سواء ولدوا من زوج أو من زنا كما أن البهائم من الخيل والابل والحمر إذا نزا ذكرها على أنثاها كان الأولاد للمالك الأم ولو كانت الأم معتقة أو حرة الأصل والاب مملوكا كان الأولاد أحرارا وأما النسب فانهم ينسبون إلى أبيهم وإذا كان الاب عتيقا والأم عتيقة كانوا منتسبين إلى موالى الاب وإن كان الاب مملوكا انتسبوا إلى موالى الأم فإن عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الاب وهذا مذهب الأئمة الأربعة ومن كان مالكا للأم ملك أولادها وكان له أن يتسرى بالبنات من أولاد أمته إذا لم يكن يستمتع بالأم فإنه يستمتع ببناتها فإن استمتع بالأم فلا يجوز أن يستمتع ببناتها والله أعلم

(١٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل حنث من زوجته فنكحت غيره ليحلها للاول فهل هذا
النكاح صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعن الله المحلل والمحلل له وعنه
أنه قال لا أنبئكم بالنيس المستمار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له
واتفق على تحريم ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم بإحسان مثل
عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمر وغيرهم حتى قال بعضهم لا يزالان زانيين وإن مكثنا عشرين سنة إذا علم الله من
قلبه أنه يريد أن يحلها له وقال بعضهم لا نكاح إلا نكاح رغبة لا نكاح دلسة وقال بعضهم من
يخادع الله يخدعه وقال بعضهم كنا ندها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا وقد
اتفق أئمة الفتوى كلهم على أنه إذا شرط التحليل في العقد كان باطلا وبعضهم لم يجعل للشرط
المتقدم ولا الرفض المطرد تأثيرا وجعل المقدم مع ذلك كالنكاح المعروف نكاح الرغبة وأما
الصحابة والتابعون وأكثر أئمة الفتيا فلا فرق عندهم بين هذا الرفض واللفظ وهذا مذهب
أهل المدينة وأهل الحديث وغيرهما والله أعلم

(١٢١) ﴿مسئلة﴾ في العبد الصغير إذا استحل به النساء وهو دون البلوغ هل يكون
ذلك زواجا وهو لا يدري الجماع

﴿الجواب﴾ ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لعن آكل الربا وموكله
وشاهديه وكتابه ولعن الله المحلل والمحلل له قال الترمذي حديث صحيح وثبت إجماع الصحابة
على ذلك كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم حتى قال عمر لا أوتي بمحلل ولا
محلل له إلا رجتهما وقال عثمان لا نكاح إلا نكاح رغبة لا نكاح دلسة وسئل ابن عباس عن من
طلق امرأته مائة طلاق فقال بانت منه ثلاث وسائرهما اتخذها آيات الله هزوا فقال له السائل
أرايت أن تزوجتها وهو لا يعلم لأحلها ثم أطلقها فقال له ابن عباس من يخادع الله يخدعه وسئل
عن ذلك فقال لا يزالان زانيين وإن مكثنا عشرين سنة إذا علم الله من قلبه أنه يريد أن يحلها
له وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة في كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل وهذا لعمرى
إذا كان المحلل كبيرا يظأها ويذوق عسلها وتذوق عسلته فاما العبد الذي لا وطى فيه أوفيه ولا يهد

وطئه وطئا تكن لا ينتشر ذكره فهذا لا نزاع بين الأئمة في ان هذا لا يحلها ونكاح المحلل مما يبر به التصاري المسلمين حتى يقولوا ان المسلمين قال لهم نبيهم اذا طلق احدكم امرأته لم تحل له حتى تزني ونبينا صلى الله عليه وسلم بري من ذلك هو وأصحابه والتابعون لهم باحسان وجهور أئمة المسلمين والله اعلم

(١٧٢) ﴿مسئلة﴾ في امام عدل طلق امرأته وبقيت عنده في بيته حتى استحل تحليل اهل مصر وتزوجها

﴿الجواب﴾ اذا تزوجها الرجل بنية انه اذا وطئها طافها ليحلها زوجها الاول او توطأ على ذلك قبل العقد او شرطه في صلب العقد لفظاً او عرفاً فهذا ونحوه نكاح التحليل الذي اتفقت على بطلانه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له

(١٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها في منزل أبيه فكانت مدة السكنى منفردة وهو عاجز عن ذلك فهل يجب عليه ذلك وهل لها ان تفسخ النكاح اذا أراد ابطال الشرط وهل يجب عليه ان يمكن امها او أخها من الدخول عليها والميت عندها أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجب عليه ما هو عاجز عنه لا سيما اذا شرطت الرضا بذلك بل كان قادراً على مسكن آخر لم يكن لها عند كثير من أهل العلم كالك وأحد القولين في مذهب احمد وغيرهما غير ما شرط لها فكيف اذا كان عاجزاً وليس لها ان تفسخ النكاح عند هؤلاء وان كان قادراً فاما اذا كان ذلك للسكن وبصلاح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها ان تفسخ إلا نزاع بين الفقهاء وليس عليه ان يمكن من الدخول الى منزلها لا امها ولا أخها اذا كان معاشراً لها بالمعروف والله اعلم

(١٧٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل شريف زوج ابنته وهي بكر بالغ لرجل غير شريف مغربي معروف بين الناس بالصالح برضا ابنته واذنها ولم يشهد عليها الاب بالرضا فهل يكون ذلك قادحاً في العقد أم لا مع استمرار الزوجة بالرضا وذلك قبل الدخول وبعدة وقدر قادح فاشهدت الزوجة ان الرضا والاذن صدرتا منها فهل يحتاج في ذلك تجديد العقد

﴿الجواب﴾ لا يفتر صحة النكاح الى الاشهاد على اذن المرأة قبل النكاح في المذاهب

الاربعة الا وجهها ضعيفا في مذهب الشافعي واحمد بل قال اذا قال الولي اذنت لي جاز عقد النكاح والشهادة على الولي والزوج ثم المرأة بعد ذلك ان انكرت فالتكاح ثابت بهذا مذهب الشافعي واحمد في المشهور عنه وأما مذهب أبي حنيفة ومالك واحمد في راية عنه اذا لم تأذن حتى عقد النكاح جاز وتسمى مسئلة وقف المقود وكذلك المبدأ اذا تزوج بدون اذن منواله فهو على هذا النزاع وأما الكفاءة في النسب فالنسب معتبر عند مالك وأما عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في احدي الروايتين عنه فهي حق للزوجة والابوين فاذا رضوا بدون كفؤ جاز وعند أحمد هي حق لله فلا يصح النكاح مع فراقها والله اعلم

(١٢٥) ﴿مسئلة﴾ في المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج شرعا هل يشترط الاشهاد عليها باذنها لوليها ام لا واذا قال الولي انها اذنت لي في تزويجها من هذا الشخص فهل للعقد ان ان يمتد به مجرد قول الولي ام قولها وكيفية الحكم في هذه المسئلة بين العلماء.

﴿الجواب﴾ الحمد لله الاشهاد على اذنها ليس شرطا في صحة العقد عند جماهير العلماء وإنما فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعي واحمد فان ذلك شرط والمشهور في المذهبين كقول الجمهور ان ذلك لا يشترط فلو قال الولي اذنت لي في العقد فمقد العقد وشهد الشهود على العقد ثم صدقته الزوجة على الاذن كان النكاح ثابتا صحيحا باطنا وظاهرا وان أنكرت الاذن كان القول قولها مع يمينها ولم يثبت النكاح ودعواه الاذن عليها كما لو ادعي النكاح بعد موت الشهود ونحو ذلك والذي ينبغي اشهود النكاح ان يشهدوا على اذن الزوجة قبل العقد لوجوه ثلاثة (احدها) ان ذلك عقد متفق على صحته ومهما أبكى ان يكون العقد متفقا على صحته فلا ينبغي ان يعدل عنه الى ما فيه خلاف وان كان مرجوحا الا لمعارض راجح (الوجه الثاني) ان ذلك معونة على تحصيل مقصود العقد وأمان من جحوده لاسيما في مثل المكان والزمان الذي يكثر فيه جحد النساء وكذبهن فان ترك الاشهاد عليها كثيرا ما يفضى الى خلاف ذلك ثم انه يفضى الى ان تكون زوجة في الباطن دون الظاهر وفي ذلك مفسد متعدة (الوجه الثالث) ان الولي قد يكون كاذبا في دعوى الاستئذان وان يمتثل بذلك على ان يشهد انه قد زوجها وان يظن الجهال ان النكاح يصح بدون ذلك اذا كان عند العامة انها اذا زوجت عند الحاكم صارت زوجة فيفضى الى مبرها وجعلها زوجة بدون رضاها وأما الباقيد

الذي هو نائب الحاكم اذا كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها لا بطريق الوكالة للولى فلا يزوجه حتى يعلم انها قد اذنت وذلك بخلاف ما اذا كان شاهدا على العقد وان زوجها الولى بدون اذنها فهو نكاح الفضولى وهو موقوف على اذنها عند ابي حنيفة ومالك وهو باطل مردود عند الشافعى وأحمد فى المشهور عنه

(١٢٦) (مسئلة) فى مريض تزوج فى مرضه فهل يصح العقد

(الجواب) نكاح المريض صحيح ترث المرأة فى قول جماهير علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ولا تستحق الامهر المثل لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق

(١٢٧) (مسئلة) فى رجل خطب امرأة حرة لها ولى غير الحاكم فجاء بشهود وهو يعلم فسق الشهود لكن لو شهدوا عند الحاكم قبلهم فهل يصح نكاح المرأة بشهادتهم واذا صح هل يكره *

(الجواب) نعم يصح النكاح والحال هذه وان العدالة المشترطة فى شاهدى النكاح انما هى ان يكونا مستورين غير ظاهرى الفسق واذا كانا فى الباطن فاستقن وذلك غير ظاهر بل ظاهرها الستر انعقد النكاح بهما فى اصبح قولى العلماء فى مذهب أحمد والشافعى وغيرهما اذ لو اعتبر فى شاهدى النكاح ان يكونا معدين عند الحاكم لما صح نكاح اكثر الناس الا بذلك وقد علم ان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى كانوا بمعدون الا نكحة بمحضر من بعضهم وان لم يكن الحاضرون معدين عند أولى الامر ومن الفقهاء من قال يشترط ان يكونا مبرزى العدالة فهو لا شهود الحكم معدون عندهم وان كان فيهم من هو فاسق فى نفس الامر فعلى التقديرين ينعقد النكاح بشهادتهم وان كانوا فى الباطن فاسقا والله اعلم

(١٢٨) (مسئلة) فى رجل ركض يسير البلاد فى كل مدينة شهر او شهرين ويعزل عنها ويخاف ان يقع فى الفصية فهل له ان يتزوج فى مدة اقامته فى تلك البلدة واذا سافر طلقها واعطاها حقها أولا وهل يصح النكاح أولا

(الجواب) له ان يتزوج لكن ينكح نكاحا مطلقا لا يشترط فيه توقيتا بحيث يكون لئلا شاء امسكها وان شاء طلقها وان نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره فى مثل ذلك

وفي صحة النكاح نزاع ولو نوى انه اذا سافر وانعجته امسكها والاطلقها جاز ذلك فاما ان يشترط التوقيت فهذا نكاح المتعة الذي اتفق الائمة الاربعة وغيرهم على تحريمه وان كان طائفة يرخصون فيه اما مطلقا واما للضرر كما قد كان ذلك في صدر الاسلام فالصواب ان ذلك منسوخ كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان رخص لهم في المتعة عام الفتح قال ان الله قد حرم المتعة الى يوم القيامة والقرآن قد حرم ان يوطأ الرجل الا زوجة أو مملوكة بقوله (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم أو ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون) وهذه المستمتع بها ليست من الازواج ولا ما ملكت اليمين فان الله قد جعل للإزواج احكاما من الميراث والاعتداد بعد الوفاة بأربعة اشهر وعشر وعدة الطلاق ثلاثة قروء ونحو ذلك من الاحكام التي لا تثبت في حق المستمتع بها فلو كانت زوجة لثبت في حقها هذه الاحكام ولهذا قال من قال من السلف ان هذه الاحكام نسخت المتعة وبسط هذا طويل وليس هذا موضعه واذا اشترط الاجل قبل العقد فهو كالشرط المقارن في اصح قولي العلماء وكذلك في نكاح المحلل واما اذا نوى الزوج الاجل ولم يظهره للمرأة فهذا فيه نزاع يرخص فيه أبو حنيفة والشافعي ويكرهه مالك وأحمد وغيرهما كما انه لو نوى التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على النهي عنه وجعلوه من نكاح المحلل لكن نكاح المحلل شر من نكاح المتعة فان نكاح المحلل لم يبيع قط اذا ليس مقصود المحلل ان ينكح وانما مقصوده ان يميدها الى المطلق قبله فهو يثبت العقد ليزيله وهذا لا يكون مشروعاً بحال بخلاف المستمتع فان له غرضاً في الاستمتاع لكن التأجيل يحل بمقصود النكاح من المودة والرحمة والسكن ويجعل الزوجة بمنزلة المستأجرة فلهذا كان النية في نكاح المتعة اخف من النية في نكاح المحلل وهو يتردد بين كراهة التجريم وكراهة التزويج واما المنزل فقد حرمه طائفة من العلماء لكن مذهب الائمة الاربعة انه يجوز بأذن المرأة والله اعلم

(١٢٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة ورجل وابنة اخ له من الابوين فهل يجوز الجمع بينهما ام لا .

﴿الجواب﴾ الجمع بين هذه المرأة وبين الاخرى هو الجمع بين المرأة وبين خالة أبيها فان أباهما اذا كان اخاً لهذا الآخر من أمه أو امه وأبيه كانت خالة هذا خالة هذا بخلاف ما اذا كان

اخاه من ابيه فقط فانه لا تكون خالة احدهما خالة الآخر بل تكون عمته والجمع بين المرأة وخالة ابيها وخالة امها أو عمه أيتها أو عمه أميا كالجمع بين المرأة وعمتها وخالتها عند أئمة المسلمين وذلك حرام باتفاقهم واذا تزوج احدهما بعد الاخرى كان نكاح الثانية باطلا لا يحتاج الى طلاق ولا يجب بمقدّم مهر ولا ميراث ولا يحل له الدخول بها وان دخل بها فارتها كما تفارق الاجنبية فان اراد نكاح الثانية فارق الاولى فاذا انقضت عدتها تزوج الثانية فان تزوجها في عدة طلاق رجعي لم يصح العقد الثاني باتفاق الأئمة وان كان الطلاق بائنا لم يحز في مذهب ابي حنيفة واحمد وجاز في مذهب مالك والشافعي فاذا طلقها طلقا او طلقين بلا عوض كان الطلاق رجعيا ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة الاولى باتفاق الأئمة فان تزوجها لم يحز ان يدخل بها فان دخل بها في هذا النكاح الفاسد وجب عليه ان يهرقها فانها أجنبية ولا يعقد عليها حتى تنقضي عدة الاولى المطلقة باتفاق الأئمة وهل له ان يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه فيه قولان للعلماء احدهما يجوز وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي والثاني لا يجوز وهو مذهب مالك وفي مذهب احمد القولان

(١٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها
 ﴿الجواب﴾ اذا كانت تزني فليس له ان يطأها حتى تحيض ويستبرئها من الزنا فان الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة عقدا ووطئا ومنى وطئها مع كونها زانية كان ديوتا والله أعلم
 (١٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تائبة وتصل وتصوم فاي شيء يلزم سيدها اذا لم يجامعها
 ﴿الجواب﴾ اذا كانت محتاجة الى النكاح فليعقدها اما بان يطأها واما بان يتزوجها لمن يطأها ولا يجوز ان يطأها الا زوج او سيدها

(١٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية مستولة وقد طلبها منه رجل ليتزوجها خاف بالطلاق ما اعطيك ايها فهل يلزمه الطلاق اذا وكل رجلا في زواجها لذلك الرجل
 ﴿الجواب﴾ متى فعل المحلوف عليه بنفسه او وكيله حنث لكن اذا كان الخاطب كفوا فله ان يزوجهما الولي الا بعد مثل ابنه أو ابيه أو أخيه او يزوجهما الحاكم باذنها ودون اذن المعتق فانه عاضل ولا يحتاج الى اذنه ولا حنث عليه اذا زوجت على هذا الوجه
 (١٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ينكح زوجته في دبرها

﴿الجواب﴾ وطئ المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة وهو قول جماهير السلف والخلف بل هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن وقد قال تعالى نسائكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم والحرث هو موضع الولد فإن الحرث محل الفرس والزرع وكانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحول فانزل الله هذه الآية وأباح الرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها لكن في الفرج خاصة ومتى وطأها في الدبر وطأته عزرا جميعا لم يذنبها. وإلا فرق بينهما كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفجر به والله أعلم

(١٣٤) ﴿مسئلة﴾ في الاماء الكتابيات ما الدليل على وطئهن بملك اليمين من الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار وعلى تحريم الاماء المجوسيات اقتونا مأجورين

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين وطء الاماء الكتابيات بملك اليمين اقوى من وطئهن بملك النكاح عند عوام أهل العلم من الائمة الاربعة وغيرهم ولم يذكر عن أحد من السلف تحريم ذلك كما نقل عن بعضهم المنع من نكاح الكتابيات وان كان ابن المنذر قد قال لم يصح عن أحد من الاوائل انه حرم نكاحهن ولكن التحريم هو قول الشيعة ولكن في كراهة نكاحهن مع عدم الحاجة نزاع والكراهة معروفة في مذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك كراهة وطئ الاماء فيه نزاع روي عن الحسن انه كرهه والكراهة في ذلك مبنية على كراهة الزوج واما التحريم فلا يعرف عن أحد بل قد تنازع العلماء في جواز تزويج الامة الكتابية جوزه أبو حنيفة واصحابه وحرمة مالك والشافعي والليث والاوزاعي وعن أحمد روايتان أشهرهما كالثاني فان الله سبحانه انما اباح نكاح المحصنات من أهل الكتاب بقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) الآية فاباح المحصنات منهم وقال في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض) فانما أباح النساء المؤمنات وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة واما الامة المجوسية فالكلام فيها ينبغي على اصلين (أحدهما) ان نكاح المجوسيات لا يجوز كالأبجوز نكاح الوثنيات وهذا مذهب الائمة الاربعة وذكره الامام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذهابهم ونسائهم وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف أهل البدع والاصل (الثاني) ان من لا يجوز

نكاحهن لا يجوز وطئن بملك اليمين كالوثنيات وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم
وحكى عن أبي نورة قال يباح وطؤ الاماء بملك اليمين على أى دين كن. واطن هذا يذكر عن
بعض المتقدمين قدسرين ان في وطئ الاممة الوثنية نزاعاً وأما الامة الكتابية فليس في وطئها
مع اباحة الزوج بين نزاع بل في الزوج بها خلاف مشهور وهذا كله مما بين ان القول بجواز
الزوج بين مع المنع من التسري بين لم يقله احد ولا يقوله فقيه. وحينئذ فذقول الدليل على
انه لا يحرم التسري بين وجوه أحدها ان الاصل الحل ولم يقم على تحريم دليل من نص ولا
اجماع ولا قياس فبقى حل وطئن على الاصل وذلك ان ما يستدل به من ينازع في حل نكاحهن
كقوله ولا تنكحوا المشركات وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر انما يتناول النكاح لا يتناول
الوطء بملك اليمين ومعلوم انه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريم فيبقى الحل على
الاصل (الثاني) ان قوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت
أيماهم فانهم غير ملومين) يقتضي عموم جواز الوطئ بملك اليمين مطلقاً الا ما استثناء الدليل
حتى ان عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولاً للجمع بين الاختين حين
قالوا احلها آية وحرمتها آية فاذا كانوا قد جعلوا عاماً في صورة حرم فيها النكاح فلان يكون
عاماً في صورة لا يحرم فيها النكاح اولى واخرى الثالث ان يقال قد اجمع العلماء على حل ذلك
كما ذكرناه ولم يقل احد من المسلمين انه يجوز نكاحهن ويحرم التسري بين بل قد قيل يحل
الوطئ في ملك اليمين حيث يحرم الوطئ في النكاح وقيل يجوز الزوج بين فعلم ان الامة
يجمع على التسري بها ولم يكن أرجح من حل النكاح ولم يكن دونه فلو حرم التسري دون النكاح
كان خلاف الاجماع (الرابع) ان يقال ان حل نكاحهن يقتضي حل التسري بين من طريق الاولى
والاخرى وذلك ان كل من جاز وطؤها بالنكاح جاز وطؤها بملك اليمين بالانزاع وأما العكس
قد تنازع فيه وذلك لان ملك اليمين أوسع لا يقتصر فيه على عدد والنكاح يقتصر فيه على
عدد وما حرم فيه الجمع بالنكاح قد تنوزع في تحريم الجمع فيه بملك اليمين وله ان يستمتع بملك
اليمين مطلقاً من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ونحو ذلك مما حصر عليه في لحق الزوجة
وملك النكاح نوع رق وملك اليمين رق تام وأباح الله للمسلمين ان يتزوجوا اهل الكتاب
ولا يتزوج اهل الكتاب نساءهم لان النكاح نوع رق كما قال عمر النكاح رق فلينظر احدكم

عند من يرق كريمته وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والفقيا سيدها
 لدى الباب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم فجوز للمسلم
 ان يسترق هذه الكافرة ولم يجوز للكافر ان يسترق هذه المسلمة لان الاسلام يعلو ولا يعلو
 عليه كما يجوز للمسلم ان يملك الكافر ولم يجوز للكافر ان يملك المسلم فاذا جواز وطئ من ملك
 تام اولى واخرى يوضح ذلك ان المانع اما الكفر واما الرق وهذا الكفر ليس بمانع والرق
 ليس مانعا من الوطئ بالملك وانما يصح ان يكون مانعا من التزوج فاذا كان المقتضي للوطئ
 قائما والمانع منتفيا جاز الوطئ فهذا الوجه مشتعل على قياس التمثيل وعلى قياس الاولي ويخرج
 منه وجه رابع يجعل قياس التعليل فيقال الرق مقتضى لجواز وطئ المملوك كما به النص على
 هذه المعلقة كقوله أو ما ملكت أيمانكم وانما يتمتع الوطئ بسبب يوجب التحريم بان تكون محرمة
 بالرضاع أو بالصدر أو بالشرك ونحو ذلك وهذا ليس فيها ما يصحح للمنع الا كونها كتابية
 وهذا ليس بمانع فاذا كان المقتضى للحل قائما والمانع المذكور لا يصح ان يكون معارضا وجب
 العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم وهذه الوجوه بتمام تصورها توجب القطع بالحل
 (الوجه الخامس) ان من تدبر سير الصحابة والسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة
 وجد آثارا كثيرة تبين انهم لم يكونوا يجعلون ذلك مانعا بل هذه كانت سنة النبي صلى الله
 عليه وسلم وسنة خلفائه مثل الذي كانت له أم ولد وكانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم فقام
 يقتلها وقد روى حديثها أبو داود وغيره وهذه لم تكن مسامة لكن هذه القصة قد يقال انه
 لا حاجة فيها لانها كانت في أوائل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يكن حينئذ يحرم
 نكاح المشركات وانما ثبت التحريم بعد الحديبية لما انزل الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر
 وطلق عمر امرأته كانت بمكة وأما الآية التي في البقرة فلا يعلم تاريخ نزولها وفي البقرة ما
 نزل متاخرا كآيات الزنا وفيها ما نزل متقدما كآيات الصيام ومثل ما روى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم لما اراد غزوة تبوك قال للحبر بن قيس هل لك في نساء بني الاصفر فقال ائذن لي
 ولا تفتني ومثل فتحه خيبر وقسمة الرقيق ولم يبه المسلمين عن وطئهن حتى يسلمن كما أمرهم
 بالالاستبراء بل من يبيع وطأ الوثنيات بملك اليمين قد يستدل بما جرى يوم أوطاس من قوله
 لاوطأ جامل حتى تضع ولا غدير ذات حمل حتى تستبرأ بحبضة على جواز وطئ الوثنيات

بملك الجحيم وفي هذا كلام ليس هذا موضعه والصحابة لما فتحوا البلاد لم يكونوا يمتنعون عن وطني النصرانيات*

(فصل) وأما المجوسية فقد ذكرنا ان الكلام فيها مبني على أصلين احدهما ان المجوس لا يحمل ذنابهم ولا تنكح نسائهم والدليل على هذا وجوه احدها ان يقال ليسوا من أهل الكتاب ومن لم يكن من أهل الكتاب لم يحمل طعنه ولا لئائمه اما المقدمة الاولى ففيها نزاع شاذ فالدليل عليها انه سبحانه قال (وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كننا عن دراستهم لغافلين) فتبين انه انزل القرآن كراهة ان يقولوا ذلك ومننا لان يقولوا ذلك ودفعنا لان يقولوا ذلك فلو كان قد انزل على اكثر من طائفتين لكان هذا القول كذبا فلا يحتاج الى مانع من قوله وأيضا فانه قال (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة) فذكر الملل الست وذكر انه يفصل بينهم يوم القيامة ولما ذكر الملل التي فيها سميد قل (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا) في موضعين فلم يذكر المجوس ولا المشركين فلو كان في هاتين الملتين سميد في الآخرة كما في الصابئين واليهود والنصارى لذكرهم فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على هدى وكانوا يدخلون الجنة اذا عملوا بشريعتهم كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم انه ليس لهم كتاب بل ذكر الصابئين دونهم مع ان الصابئين ليس لهم كتاب الا ان يدخلوا في دين احد من أهل الكتابين وهو دليل على ان المجوس أبعد عن الكتاب منهم وأيضا في المسند والترمذي وغيرهما من كتب الحديث والتفسير والمازني الحديث المشهور لما اقتتلت فارس والروم وانصهرت الفرس ففرح بذلك المشركون لانهم من جنسهم ليس لهم كتاب واستبشر بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لكون النصارى أقرب اليهم لان لهم كتابا وانزل الله تعالى (الم آتت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين) الآية وهذا بين ان المجوس لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لهم كتاب وايضا في حديث الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره من التابعين ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجارية من المجوس وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب

غيرنا حتى نسايمهم ولا آكلهم ذبايحهم وهذا مرسل وعن خمسة من الصحابة توافقه ولم يعرف
 عنهم خلاف وأما حذيفة فذكر أحدانه نزوح يهودية وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم
 والمرسل في أجد قولي العلماء حجة كذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه
 وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور أهل العلم وظاهر القرآن أو أرسل من وجه آخر
 وهذا قول الشافعي فقل هذا المرسل حجة باتفاق العلماء وهذا المرسل نص في خصوص المسئلة
 غير محتاج إلى أن يبنى على المتقدمين فإن قيل روى عن علي أنه كان لم كتاب فرفع قيل
 هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره وإن صح فإنه إنما يدل على أنه كان لم كتاب فرفع لانه
 الآن بأيديهم كتاب وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظ أهل الكتاب إذ ليس بأيديهم كتاب
 لا مبدل ولا غير مبدل ولا منسوخ ولا غير منسوخ ولكن إذا كان لم كتاب ثم رفع بقي لم
 شبهة كتاب وهذا القدر يؤثر في حقن دمايمهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب وأما الفروج
 والذبايح خلفها مخصوص بأهل الكتاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل
 الكتاب دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أمر أن يسن بهم سنتهم في أخذ الجزية
 خاصة كما فعل ذلك الصحابة فأنهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم وقد روي مقيدا
 غيرنا حتى نسايمهم ولا آكلهم ذبايحهم فن جوز أخذ الجزية من أهل الاوثان قاس عليهم غيرهم
 في الجزية ومن خصهم بذلك قال أن لم شبهة كتاب بخلاف غيرهم والدماء تعصم بالشبهات
 ولا تحل الفروج والذبايح بالشبهات ولهذا لما تنازع علي وابن عباس في ذبايح بني تغلب قال علي
 أنهم لم يمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر وقرأ ابن عباس قوله تعالى ومن يتولم منهم فإنه
 منهم فعلي رضي الله عنه منع من ذبايحهم مع عصمة دمايمهم وهو الذي روي حديث كتاب
 الجوس فلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الامور يقتضي حقن الدماء دون الذبايح والنساء
 (١٣٥) (مسئلة) في رجل زني بأمرأة في حال شوبيته وقد رأى معها في هذه الايام بنتا

وهو يطلب التزوج بها ولم يعلم هل منه أو من غيره وهو متوقف في تزويجها

(الجواب) الحمد لله لا يحل له التزوج بها عند أكثر العلماء فإن بنت التي زني بها من غيره
 لا يحل التزوج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد الروايتين وأما بنته من الزنا فاعلظ
 من ذلك وإذا اشتبهت عليه بغيرها جرمتا عليه

(١٣٦) (مسئلة) في بنت بئله وقد خطبت لقراة لها فابت وقال اهلها للعاقدة اعقد وأبوها حاضر فهل يجوز تزويجها
(الجواب) اما ان كان الزوج ليس كفوا لها فلا تجبر على نكاحه بل ارب واما ان كان كفوا فلا ملأ فيها قولان مشهوران لكن الاظهر في الكتاب والسنة والاغتبار انها لا تجبر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى يستأذنها أبوها واذا نكحها صماتها والله اعلم
(١٣٧) (مسئلة) في رجل قرشى تزوج بمجارية مملوكة فاولدها ولدا هل يكون الولد حرا ام يكون عبدا مملوكا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اذا تزوج الرجل المرأة وعلم انها مملوكة فان ولده منها مملوك لسيدها باتفاق الأئمة فان الولد يتبع ابيه في النسب والولاء ويتبع امه في الحرية والرق فان كان الولد ممن يسترق جنسه بالاتفاق فهو رفيق بالاتفاق وان كان ممن تنازع الفقهاء في رقه وقع النزاع في رقه كالعرب والصحيح انه يجوز استرقاق العرب والعجم لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا ازال احب بنى تميم بعد ثلاث سمعتن من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها فيهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هم اشد امة على الدجال وجاءت صدقاتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قومنا قال وكانت سبية منهم عند عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها فانها من ولد اسماعيل وفي لفظ لمسلم ثلاث سمعتن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنى تميم لا ازال احبهم بعد ما كان على عائشة محررة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق من هؤلاء وجاءت صدقاتهم فقال هذه صدقات نومي وقال هم اشد الناس قتلا في الملاحم وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي ايوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر مرات كان كمن اعتق اربعة انفس من ولد اسماعيل ففي هذا الحديث ان بنى اسماعيل يعتقون فدل على ثبوت الرق عليهم كما امر عائشة ان تعتق من الحر الذي كان عليها من بنى اسماعيل وفيه من بنى تميم لانهم من ولد اسماعيل وفي صحيح البخاري عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاء وفد هوازن مسلمين فسألوه ان يود اليهم اموالهم وسيبهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ممى من ترون واحب الحديث

الى اصدقه فاختاروا احدي الطائفتين اما المال واما السبي وقد كنت استأذيت بهم وكان
انتظرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف فلما تبين لهم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدي الطائفتين قالوا فاما نختار سيدنا فقام
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين واثني على الله بما هو اهله ثم قال اما بعد فان اخوانكم
قد جاؤنا تأييبين واني رأيت ان ارد اليهم سبيهم فمن احب منكم ان يعطى بذلك فليقبل ومن
احب منكم ان يكون على حفظه حتى ندليه من أول ما ينيء الله علينا فليفعل فقال الناس طيننا
ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لا ندرى من اذن في ذلك ممن لم
يأذن فارجموا حتى يرفع الينا عرفاؤكم امركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا الي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم قد طيبوا واذنوا في هذا الحديث الصحيح انه سبي نساء
هوازن وهم عرب وقسمهم بين الغنائين فصاروا رقيقا لهم ثم بعد ذلك طلب اخذهم منهم اما
تبرعا وأما معاوضة وقد جاء في الحديث انه اعتقهم كما في حديث عمر لما اعتكف وبلغه ان النبي
صلى الله عليه وسلم اعتق السبي فاعتق جارية كانت عنده والمسلمون كانوا يطؤون ذلك السبي
بذلك اليمين كما في سبي أوطاس وهو من سبي هوازن فان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة وفي المسند للامام أحمد عن عائشة
رضي الله عنها قالت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق وقعت جويرية بنت
الحارث لثابت ابن قيس بن شماس أول ابن عم له كاتبته على نفسها وكانت امرأة حلوة ملاحه
فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله انا جويرية بنت الحرث بن أبي ضاراسيد
قومه وقد اصابني من البلاء ما لم يخف عليك وجنتك استعينك على كتابتي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك قالت وما هو يا رسول الله قال انفي كتابتك واتزوجك
قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قالت وخرج الخبر الى الناس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم تزوج جويرية بنت الحرث فارسلوا ما بأيديهم قالت فقد اعتق بنزوجه اياها ما اهل بيت
من بني المصطلق وما اعلم امرأة كانت اعظم بركة على قومها منها وهذه الاحاديث ونحوها
مشهور بل متواتر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبي العرب وكذلك خلفاؤه بعده كما
قال الائمة وغيرهم سبي النبي صلى الله عليه وسلم العرب وسبي ابو بكر بني ناحية وكان يطارد

العرب بذلك الاسترقاق وقد قال الله لهم (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايماكم كتاب الله عليكم) وفي حديث ابي سعيد وغيره انها نزلت في المسيبات اباح الله لهم وطأها بملك اليمين واذا سبيت واسترقت بدون زوجها جاز وطؤها بلارب وانما فيه خلاف شاذ في مذهب احمد وحكى الخلاف في مذهب مالك قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة اذا وقعت في ملك ولها زوج مقيم بدار الحرب ان نکاح زوجها قد انفسخ وحل لملكها وطؤها بعد الاستبراء وأما اذا سبيت مع زوجها ففيه نزاع بين أهل العلم ومعلوم ان عامة السبي لذي كان بسبه النبي صلى الله عليه وسلم كان في الحرب وقد قاتل أهل الكتاب فانه خرج لقتال النصارى عام تبوك ولم يجر بينهم قتال وقد بعث اليهم السرية التي امر عليها زبدهم جعفر اثم عبد الله ابن رواحة ومع هذا فكان في النصارى العرب والروم وكذلك قاتل اليهود بنحير والتضير وقينقاع وكان في يهود العرب وبني اسرائيل وكذلك يهود اليمن كان فيهم العرب وبنو اسرائيل وأيضاً فسبب الاسترقاق هو الكفر بشرط الحرب فالحر المسلم لا يسترق بحال والمعاهد لا يسترق والتكفر مع المحاربة موجود في كل كافر فجاز استرقاؤه كما يجوز قتاله فكل ما اباح قتل المفاتلة اباح سبي الذرية وهذا حكم عام في العرب والعجم وهذا مذهب مالك والشافعي في الجديد من قوله واحمد وأما ابو حنيفة فلا يجوز استرقاق العرب كما لا يجوز ضرب الجزية عليهم لان العرب اختصوا بشرف النسب لكون النبي صلى الله عليه وسلم منهم واختص كفارهم بفرط عداونه فصار ذلك مانعاً من قبول الجزية كما ان المرتد لا تؤخذ منه الجزية للتخليط ولما حصل له من الشرف بالاسلام السابق واحتج بما روي عن عمر انه قال ليس على عربي ملك والذين نازعوه لم قولان في جواز استرقاق من لا تقبل منه الجزية هما روايتان عن أحمد احدهما أن الاسترقاق كاخذ الجزية فن لم تؤخذ منه الجزية لا يسترق وهذا مذهب ابي حنيفة وغيره وهو اختيار الخرق والقاضى وغيرهما من أصحاب احمد وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافعي وعند ابي حنيفة تقبل الجزية من كل كافر الا من مشركي العرب وهو رواية عن أحمد فلي هذا لا يجوز استرقاق مشركي العرب لكون الجزية لا تؤخذ منهم ويجوز استرقاق مشركي العجم وهو قوله الشافعي بناء على قوله ان العرب لا يسترقون والرواية الاخرى عن احمد ان الجزية لا تقبل الا من أهل الكتاب والمجوس كذهب الشافعي فلي هذا القول في مذهب

احمد لا يجوز استرقاق احد من المشركين لا من العرب ولا من غيرهم كاختيار الخرق والقاضي وغيرهما وهذان القولان في مذهب احمد لا يمنع فيه الرق لاجل النسب لكن لاجل الدين فاذا سبي صربية فاسلمت استرقا وان لم تسلم اجبرها على الاسلام وعلى هذا يجهلون ما كان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يفعلونه من استرقاق العرب وأما الرقيق الوثني فلا يجوز اقراره عندهم برق كما يجوز بجزية وهذا كما ان الصحابة سبوا المزيات والوثنيات وطائهم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحضة ثم الائمة الاربعة متفقون على ان الرطأ انما كان بعد الاسلام وان وطأ الوثنية لا يجوز كما لا يجوز تزويجها (والقول الثاني) انه يجوز استرقاق من لا تؤخذ منهم الجزية من أهل الاوثان وهو مذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى بناء على ان الصحابة استرقوهم ولم نعلم انهم اجبروهم على الاسلام ولا نه لا يجوز قتلهم فلا بد من استرقاقهم والرق فيه من القل مالم يس في اخذ الجزية وقد تبين مما ذكرناه ان المحيح جواز استرقاق العرب وأما الاثر المذكور عن عمر اذا كان صحيحا صريحا في محل النزاع فقد خالفه ابو بكر وعلي فانهم سبوا العرب ويحتمل ان يكون قول عمر محمولا على ان العرب اسلموا قبل ان يسترق رجالهم فلا يضرب عليهم رق كما ان قريشا اسلموا كلهم فلم يضرب عليهم رق لاجل اسلامهم لا لاجل النسب ولم يتمكن الصحابة من سبي نساء قريش كما تمسكوا من سبي نساء طوائف من العرب ولهذا لم يسترق منهم أحد فلم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن سبيهم شيء وأما اذا تزوج العربي بمملوكة فنكاح الخبر للمملوكة لا يجوز الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول الى نكاح حرة في مذهب مالك والشافعي واحمد وعللوا ذلك بان تزوجه يفضي الى استرقاق ولده فلا يجوز للحر العربي ولا المجبي ان يتزوج بمملوكة الا للضرورة واذا تزوجها للضرورة كان ولده مملوكا وأما ابو حنيفة فالمانع عنده ان تكون تحت حرة وهو يفرق في الاسترقاق بين العربي وغيره. وأما اذا وطئ الامة زنا فان ولدها مملوك لسيدها بالاتفاق وان كان أبوه عربيا لان النسب غير لاحق وأما اذا وطئها بنكاح وهو يتقدها حرة او استبرأها فوطئها بمملوكة فنهنا ولده حر سواء كان عربيا أو عجميا وهذا يسمى المبرور فولد المبرور من النكاح أو البيع حر لا اعتقاده انه وطئ زوجة حرة أو بمملوكة وعليه الفداء لسيد الامة كما قضت بذلك الصحابة لانه فوت سيد الامة

ملكهم فكأن عليه الضمان وفي ذلك تفريع ونزاع ليس هذا موضعه والله اعلم
(١٣٨) ﴿مسئلة﴾ سيفي قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح العلماء التزويج
بالنصرانية واليهودية فهل هما من المشركين أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نكاح الكتانية جائز بالآية التي في المائدة قال تعالى (وطعام الذين أتوا
الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أتوا الكتاب
من قبلكم) وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الائمة الاربعة وغيرهم وقد روى عن ابن
عمر انه كره نكاح النصرانية وقال لا اعلم شركا اعظم ممن تقول ان ربه ايسى بن مريم وهو
اليوم مذهب طائفة من أهل البدع وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة وبقوله ولا تتمسكوا
بعض الكوافر والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه (أحدها) أن أهل الكتاب لم يدخلوا
في المشركين فجعل أهل الكتاب غير المشركين بدليل قوله (ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) فان قيل فقد وصفهم بالشرك بقوله (اتخذوا
أحبارهم وورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا إلهاً واحداً لا
إله الا هو سبحانه عما يشركون) قيل أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك فان الله انما بعت
الرسول بالتوحيد فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك ولكن النصارى
ابتدعوا الشرك كما قال (سبحانه وتعالى عما يشركون) بحيث وصفهم بأنهم أشركوا فاجل ما ابتدعوه
من الشرك الذي لم يامر الله به وجب تمييزهم عن المشركين لان أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة
التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك فاذا قيل أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين فان
الكتاب الذي اضيفوا اليه لا شرك فيه كما اذا قيل المسلمون وامة محمد لم يكن فيهم من هذه
الجهة لا إتحاد ولا رفض ولا تكذيب بالقدر ولا غير ذلك من البدع وان كان بعض الداخلين
في الامة قد ابتدع هذه البدع لكن امة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة فلا يزال
فيها من هو متبع لشريعة التوحيد بخلاف أهل الكتاب ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب
أنهم مشركون بالاسم بل قال عما يشركون بالفعل وآية البقرة قال فيها المشركين والمشركات
بالاسم والاسم أكد من الفعل (الوجه الثاني) ان يقال ان شهاب لفظ المشركين في
سورة البقرة كما وصفهم بالشرك فهذا متوجه بان يفرق بين دلالة اللفظ مفردا ومقرونا

فاذا افردوا دخل فيهم أهل الكتاب واذا قرنوا أهل الكتاب لم يدخلوا فيهم كما قيل مثل هذا في اسم الفقير والمسكين ونحو ذلك فعلى هذا يقال آية البقرة عامة وتلك خاصة والخاص يقدم على العام (الوجه الثالث) أن يقال آية المائدة ناسخة لآية البقرة لان المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء وقد جاء في الحديث المائدة من آخر القرآن نزولا فاحلوا حلالها وحرّموا حرامها والآية المتأخرة تنسخ الآية المتقدمة اذا تعارضتا وأما قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر فانها نزلت بعد صلح الحديبية لما هاجر من مكة الى المدينة وانزل الله سورة الممتحنة وأمر بامتحان المهاجرين وهو خطاب لمن كان في عصمته كافرة واللام لتعريف العهد والكوافر المهودات من المشركات مع أن الكفار قد يميزوا من أهل الكتاب أيضا في بعض المواضع لقوله (ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا) فان أصل دينهم هو الايمان ولكن هم كفروا مبتدعين للكفر كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مبينا)

باب من النكاح

(١٣٩) (مسئلة) في رجل تكلم بكلمة الكفر وسكّم بكفره ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته ثلاثا فاذا رجع الى الاسلام هل يجوز له ان يجدد النكاح من غير تحليل ام لا

(الجواب) الحمد لله اذا ارتد ولم يعد الى الاسلام حتى انقضت عدة امرأته فانها تبين منه عند الاثمة الاربعة واذا طلقها بعد ذلك فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق فاذا عاد الى الاسلام فله ان يتزوجها وان طلقها في زمن المدة قبل ان يعود الى الاسلام فهذا فيه قولان للعلماء احدهما ان البيئونة تحصل بنفس الردة وهو مذهب ابي حنيفة ومالك في المشهور عنه واحمد في احدى الروايتين عنه فعلى هذا يكون الطلاق بعد هذا طلاق الاجنبية فلا يقع (الثاني) ان النكاح لا يزول حتى تنقضي المدة فان أسلم قبل انقضاء المدة فعلى نكاحها وهذا مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى عنه فعلى هذا اذا كان الطلاق في المدة وعاد الى

(١٤٣) ﴿مسئلة﴾ هل تصح مسئلة العبد ايم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله تزويج المرأة المطلقة ببدا يطأها ثم تباح الزوجة هي من صور التحليل
 وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له
 (١٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة واهه ما يريد الزوجة فطلق الزوجة ثم قال كل امرأة
 اتزوجها من هذه المدينة التي داخل السور لامرأته ولا غيرها فان راجع امرأته أو تزوج
 غيرها من المدينة يكون العقد صحيحا

﴿الجواب﴾ بل يتزوج ان شاء من المدينة وان شاء من غيرها ويكون العقد صحيحا
 (١٤٥) ﴿مسئلة﴾ في قوم يتزوج هذا اخت هذا واخت هذا واخته وكلما انفق هذا
 انفق هذا واذا كسا هذا كسا هذا وكذلك في جميع الاشياء وفي الارضاء والنضب اذا رضى
 هذا رضى هذا واذا اغضبها هذا اغضبها الآخر فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ يجب على كل من الزوجين ان يمسك زوجته بمعروف أو يسرحها باحسان
 ولا يحل له ان يساق ذلك على فعل الزوج الآخر فان المرأة لما حق على زوجها وحققا لا يسقط
 يظلم أيها وأخيها قال الله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر اخرى﴾ فاذا كان احدهما يظلم زوجته
 وجب اقامة الحق عليه ولم يحل للآخر ان يظلم زوجته لكونها بنتا للاول واذا كان كل منهما
 يظلم زوجته لاجل ظلم الآخر فيستحق كل منهما العقوبة وكان لزوجة كل منهما أن تطالب
 حقها من زوجها ولو شرط هذا في النكاح لكان هذا شرطا باطلا من جنس نكاح الشغار
 وهو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على ان يزوجه الآخر بنته أو أخته فكيف اذا زوجه
 على انه ان أنصفها أنصف الآخر وان ظلمها ظلم الآخر زوجته فان هذا عرم باجماع المسلمين
 ومن فعل ذلك استحق العقوبة التي ترجره عن مثل ذلك

(١٤٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل وكل ذميا في قبول نكاح امرأة مسلمة هل يصح النكاح
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة فيها نزاع فان الوكيل في قبول النكاح لا بد
 ان يكون ممن يصح منه قبوله النكاح لنفسه في الجملة فلو وكل امرأة او مجنونا او صبيغا فيميز
 لم يميز ولكن اذا كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح باذن وليه ولا يصح منه القبول بدون
 اذن وليه فوكل في ذلك مثل ان يوكل عبدا في قبول النكاح بلا اذن سيده أو يوكل سفيها

مجبورا عليه بدون اذن وليه أو يوكل صبييا ميمزا بدون وليه فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب
 احمد وغيره وان كان يصح منه قبول النكاح بنير اذن الكن في الصورة الميمنة لا يجوز لما نفع فيه
 مثل ان يوكل في نكاح الاممة من لا يجوز له تزوجها صحت الوكالة وأما توكل الذي في قبول
 النكاح له فهو يشبه تزويج الذي ابنته الذمية من مسلم ولو زوجها من ذمي جاز ولاكن اذا زوجها
 من مسلم ففيها قولان في مذهب احمد وغيره قبل يجوز وقيل لا يجوز بل يوكل مسلما وقيل
 لا تزوجها الا الحاكم باذنه وكونه وليا في تزويج المسلم مثل كونه وكيل في تزويج المسلمة ومن
 قال ان ذلك كله جائز قال ان الملك في النكاح يحصل الزوج لا الوكيل باتفاق العلماء بخلاف
 الملك في غيره فان الفقهاء تنازعوا في ذلك فذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ان حقوق العقد
 تنلق بالموكل والملك يحصل له فلو وكل مسلم ذميا في شراء خر لم يجز وابو حنيفة يخالف في
 ذلك واذا كان الملك يحصل الزوج وهو الموكل للمسلم فتوكيل الذي بمنزلة توكله في تزويج
 المرأة بمضى محارمها كغالبها فانه يجوز توكله في قبول نكاحها للموكل وان كان لا يجوز له تزوجها
 كذلك الذي اذا توكل في نكاح مسلم وان كان لا يجوز له تزوج المسلمة لكن الاحوط ان لا
 يفعل ذلك لما فيه من النزاع ولان النكاح فيه شوب العبادات ويستحب عقده في المساجد وقد
 جاء في الآثار من شهد املاك مسلم فكانما شهد فتعا في سبيل الله ولهذا وجب في احمد
 القولين في مذهب احمد وغيره ان يقعد بالبرية كالاذكار المشروعة واذا كان كذلك لم يذبح
 ان يكون الكافر متوليا لنكاح مسلم ولكن لا يظهر مع ذلك ان المقعد باطل فانه ليس على
 بطلانه دليل شرعي والكافر يصح منه النكاح وليس هو من أهل العبادات والله اعلم

(١٤٧) (مسئلة) في امرأة تزوجت برجل فرب وتركها من مدة ست سنين ولم
 يترك عندها نفقة ثم بعد ذلك تزوجت رجلا ودخل بها فلما اطلع الحاكم عليها فسخ العقد بينهما
 فهل يلزم الزوج الصداق أم لا

(الجواب) ان كان نكاح الاول فسخ اتمذر النفقة من جهة الزوج وانقضت عدتها ثم
 تزوجت الثاني فنكاحه صحيح وان كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الاول فنكاحه باطل
 وان كان الزوج والزوجة علما ان نكاح الاول باق وانه يحرم عليهما النكاح فلهما يجب اقامة
 الحسد عليهما وان جهل الزوج نكاح الاول أو نفاه أو جهل محرم نكاحه قبل الفسخ فنكاحه

نكاح شبهة يجب عليه فيه العداق ويأحق فيه النسب ولا حد فيه وإن كانت غرته المرأة أو وليها
فاخبرناها خلية عن الأزواج فله أن يرجع بالعداق الذي أداه على من غره في أصح قولى العلماء
(١٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد أن كل امرأة يتزوج بها
تكون طالقا وكل جارية يتسرى بها تعتق عليه ثم أنه تزوج وتسرى فالحكم في المذهب الأربعة
﴿الجواب﴾ هذا الشرط غير لازم في مذهب الإمام الشافعى ولازم له في مذهب أبي
حنيفة متى تزوج وقع به الطلاق ومتى تسرى عتقت عليه الأمة وكذلك مذهب مالك وأما مذهب
أحمد فلا يقع به الطلاق ولا العتاق لكن إذا تزوج وتسرى كان الأمر بيدها أن شاءت أقامت
معه وإن شاءت فارقته لقوله صلى الله عليه وسلم إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به
الفروج ولأن رجلا تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج عليها فرفع ذلك إلى عمر فقال مقاطع
الحقوق عند الشروط فالأقوال في هذه المسئلة ثلاث (أحدها) يقع به الطلاق والعتاق (والثاني)
لا يقع به ولا تلك امرأة فراقه (والثالث) وهو أعدل الأقوال أنه لا يقع به طلاق ولا عتاق لكن
لأمراته ما شرط لها فإن شاءت أن تقيم معه وإن شاءت أن تفارقه وهذا أوسط الأقوال

(١٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بأمرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين
فهل يصح النكاح وهل يلزمه العداق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يأحق به الولد باتفاق المسلمين وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق
المسلمين لكن للعلماء في العقد قولان أصحهما أن العقد باطل كمذهب مالك وأحمد وغيرهما وحينئذ
فيجب التنزيق بينهما ولا مهر عليه ولا نصف مهر ولا متعة كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت
الفرقة فيها قبل الدخول لكن يذنب أن يفرق بينهما حاكم يرى فساد العقد لقطع النزاع
والقول الثاني أن العقد صحيح ثم لا يحل له الوطؤ حتى تضع كقول أبي حنيفة وقيل يجوز له
الوطؤ قبل الوضع كقول الشافعى فلي هذين القولين إذا طلقها قبل الدخول فعليه نصف
المهر لكن هذا النزاع إذا كانت حاملا من وطئ شبهة أو سيد أو زوج فإن النكاح باطل باتفاق
المسلمين ولا مهر عليه إذا فارق قبل الدخول وأما الحامل من الزنا فلا كلام في صحة نكاحها
والنزاع فيما إذا كان نكحها طائما وأما إذا نكحها مكرها فالنكاح باطل في مذهب الشافعى
وأحمد وغيرهما

(١٥٠) (مسئلة) في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

(الجواب) الحمد لله ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحمل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستلم على سوم أخيه ولهذا اتفق الأئمة الأربعة في النصوص عنهم وغيرهم من الأئمة على تحريم ذلك وإنما تنازعوا في صحة تكاح الثاني على قولين أحدهما انه باطل كقول مالك وأحمد في أحدي الروايتين والآخر انه صحيح كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى بناء على ان المحرم هو متقدم على العقد وهو الخطبة ومن أبطله قال ان ذلك تحريم للعقد بطريق الأولى ولا نزاع بينهم في ان فاعل ذلك حاص لله ورسوله وان نازع في ذلك بعض اصحابهم والاصرار على المصيبة مع العلم بها يقتدح في دين الرجل وعدالته وولايته على المسلمين

(١٥١) (مسئلة) في مملوك في الرق والعبودية تزوج باسرة من المساكين ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته وكان قد اعترف انه حر وان له خير في مضر وقد ادعوا عليه بالكتاب وحقوق الزوجية واقترض من زوجته شيئا فهل يلزمه شيء أولا

(الجواب) الحمد لله تزوج العبد بغير اذن سيده اذا لم يحجزه السيد باطل باتفاق المسلمين وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر لكن اذا اجاز له السيد بعد المقدح صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدي الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى واذا طلب التكاح فعلى السيد ان يزوجه لقول الله تعالى (وانكحوا الايما منكم والصالحين من عبادكم وامالكم ان يكونوا فقراء يفهم الله من فضله) واذا غر المرأة وذكر انه حر وتزوجها ودخل بها وجب المهر لها بلا نزاع لكن هل يجب النسي كقول مالك في رواية أو مهر المثل كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في رواية أو يجب الحسنان كاحد في رواية ثالثة هذا فيه نزاع بين العلماء وقد يتعلق هذا الواجب برقبته كقول أحمد في المشهور عنه والشافعي في قول وأظنه قول أبي حنيفة أو يتعلق ذلك بذمة السيد قد يتبع به اذا اتفق كقول الشافعي في الجديد وقول أبي يوسف ومحمد وغيرهما والأول اظهر فان قوله لهم انه تليس عليهم وكذب عليهم ثم دخوله عليها بهذا الكذب عدوان منه عليهم والأئمة متفقون على ان المملوك لو تمدى على احد فآلف ماله أو جرحه أو قتله كانت جنائمه متعلقة

برقبته لانتجب في ذمة السيد بل يقال للسيد ان شئت ان تفك مملوكك من هذه الجنابة وان شئت ان تسلمه حتى تستوفي هذه الجنابة من رقبته واذا أراد ان يقتله فليهد اقل الامرين من قدر الجنابة أو قبلة العبد في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما وعند مالك وأحمد في رواية يفديه بارش الجنابة بالغ ما بلغ فهذا العبد ظالم معتد جار على هؤلاء فتتعلق جنابته برقبته وكذلك ما اقترضه من مال الزوجة مع قوله انه حرفو عدوان عليهم فيتعلق برقبته في اصح قولى العلماء والله اعلم

(١٥٢) **مسئلة** في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه فاقام في صحبة الزوجة سنين فعمل الولي والزوجة ما الزوج عليه من النجس والفساد وشرب الخمر والكذب والايمان الخائنة فبانت الزوجة منه بالثلاث فهل يجوز للولي الانعدام على تزويجه ام لا ثم ان الولي استتوب الزوج سرارا عديدة ونكث ولم يرجع فهل يحل تزويجها له

الجواب اذا كان مصرا على الفسق فانه لا ينبغي للولي تزويجها له كما قال بعض السلف من زوج كريمته من فاجر فقد قطع رحمها لكن ان علم انه تاب فلتزوج به اذا كان كفوا لها وهي راضية به وأما نكاح التحليل فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن اقله المحلل والمحلل له ولا تجبر المرأة على نكاح التحليل باتفاق العلماء

(١٥٣) **مسئلة** في امرأة تزوجت برجل فلما دخل رأت بجسمه برصا فهل لها ان تفسخ عليه النكاح

الجواب اذا ظهر باحد الزوجين جنون أو جذام أو برص فلا يفسخ النكاح لكن اذا رضى بعد ظهور العيب فلا يفسخ له واذا فسخت فليس لها ان تأخذ شئاً من جهازها وان فسخت قبل الدخول سقط مهرها وان فسخت بعده لم يسقط

(١٥٤) **مسئلة** في رجل تزوج امرأة على انها بكر فبانت ثيبا فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غره أم لا

الجواب له فسخ النكاح وله ان يطالب بارش الصداق وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب فينقص بنسبته من المسمى واذا فسح قبل الدخول سقط عنه المهر والله اعلم

(١٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج باسرة وسافر عنها سنة كاملة ولم يترك عندها شيئا ولا لها شيء تنفق عليها وهلك من الجوع فحضر من يخطبها ودخل بها وحمل منها فلم الحاكم أن الزوج الاول موجود ففرق بينهما ووضعت الحمل من الزوج الثاني والزوج الثاني ينفق عليها الى ان صار عمر المولود اربع سنين لالم يحضر الزوج الاول ولا عرف له مكان فهل لها ان تراجع الزوج الثاني أو تنتظر الاول

﴿الجواب﴾ اذا تمذرت النفقة من جهته فلها فسخ النكاح فاذا انقضت عدتها تزوجت بغيره والفسخ للحاكم فاذا فسخت هي نفسها لتعذر فسخ الحاكم أو غيره. ففيه نزاع واما اذا لم يفسخ الحاكم بل شهد لها انه تمهات وتزوجت لاجل ذلك ولم يمت الزوج فالنكاح باطل لكن اذا اعتقد الزوج الثاني انه صحيح لظنه موت الزوج الاول وانفساخ النكاح أو نحو ذلك فانه يلحق به النسب وعليه المهر ولا حد عليه لكن تعدله حتى تنقضي عدتها منه ثم بعد ذلك يفسخ نكاح الاول ان أمكن وتزوج لمن شاءت

(١٥٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج باسرة ومعه بنت وتوفيت الزوجة وبقيت البنت عنده وبها وقد تمرض بعض الجند لاخذها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ ليس للجند عليها ولاية بمجرد ذلك فاذا لم يكن لها من يستحق الحضانة بالنسب فن كانت اصلح لها حضنها وزوج امها محرم لها وأما الجند فليس محرم لها فاذا كان يحضنها حضنة تصلحها لم تنقل من عنده الى اجنبي لا يحل له النظر اليها والخلوة بها

(١٥٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت باخر وطلقها ثم حضرت الى البلد الذي فيه الزوج الاول فارادها ولم يكن معها براءة تخاف ان يطلب منه براءة فحضره عند قاضي البلد وادعى انها جاريته واولدها وانه رد عنها ويكتب لها كتابا فهل يصح هذا العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا زوجها القاضي بحكم انه وليها وكانت خلية من الموانع الشرعية ولم يكن لها ولي اولى من الحاكم صح النكاح وان ظن القاضي انها عتيقة وكانت حرة الاصل فهذا الظن لا يقدح في صحة النكاح وهذا ظاهر على اصل الشافعي فان الزوج عنده لا يكون وليا وأما من قول ان المعتقة يكون زوجها المتيق وليها والقاضي نائبه فها اذا زوج الحاكم بهذه

النيابة ولم يكن فيولها من جهتها ولكن من كونها حرة الاصل فهذا فيه نظر والله اعلم

باب الولاء

(١٥٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خلف ولدا ذكرا وابنتين غير مرشدين وانه البنت الواحدة تزوجت بزواج ووكلت زوجها في قبض مائستحقه من ارض والدها والتصرف فيه فهل للاخ المذكور الولاء عليها وهل يطلب الزوج بما قبضه وما صرفه لمصلحة اليتيمة

﴿الجواب﴾ للاخ الولاية من جهة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعلت في مالا يحل لها نهاها عن ذلك ومنعها وأما الحجر عليها ان كانت سفية فلو صيها ان كان لها وصي الحجر عليها والا فالخاكم يحجر عليها ولاخيرها ان يرفع امرها الى الحاكم
(١٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اسلم هل يبق له ولاية على أولاده الكتائبين

﴿الجواب﴾ لا ولاية عليهم في النكاح كالا ولاية عليهم في الميراث فلا يزوج المسلم الكافرة سواء كانت بنته أو غيرها ولا يرث كافر مسلما ولا مسلم كافرا وهذا مذهب الائمة الاربعة وأصحابهم من السلف والخلف لكن المسلم اذا كان مالكا لامة زوجا يحكم الملك وكذلك اذا كان ولي امر زوجها يحكم الولاية وأما بالترابة والعنقة فلا يزوجها اذ ليس في ذلك الاخلاف شاذ عن بعض اصحاب مالك في التصرف في زوج ابنته كما نقل عن بعض السلف انه يرثها وهما قولان شاذان وقد اتفق المسلمون على ان الكافر لا يرث المسلم ولا يزوج الكافر المسلمة والله سبحانه قد قطع الولاية في كتابه بين المؤمنين والكافرين وأوجب البراءة بينهم من الطرفين وأثبت الولاية بين المؤمنين فقد قال تعالى ﴿قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا براء منكم وبما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء حتى تؤمنوا بالله وحده﴾ وقال تعالى ﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابناهم او اخوانهم او عشيرتهم اولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه﴾ وقال تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه من حزب ان الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ الى قوله انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الى قوله فان حزب الله هم الغالبون والله تعالى انما اثبت الولاية بين اولى الارحام بشرط الايمان كما قال تعالى وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين وقال تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فاؤثقتكم منهم) وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض

(١٦٠) (مسئلة) في رجل توفي وخلف مستولدة له ثم بعد ذلك توفيت المستولدة وخلفت ولدا ذكرا وبنتين فهل للبنات ولأولاد مع الذكر وهل يرثن معه شيئا
(الجواب) هذا فيه روايتان عن احمد احدهما وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الولاء يخص بالذكور والثانية ان الولاء مشترك بين البنين والبنات للذكر مثل حظ الانثيين والله أعلم

(١٦١) (مسئلة) في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقدة مالبى فطلب العاقدة الولد فتعذر حضوره وجيء بغيره وأجاب العاقدة في تزويجها فهل يصح العقد
(الجواب) لا يصح هذا العقد وذلك لان الولد وليها واذا كان حاضرا غير ممتنع لم تزوج الا بلفظه فأما ان غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية الى الابد او الحاكم ولو زوجها شافعي معتقدا ان الولد لا ولاية له كان من مسائل الاجتهاد لكن الذي زوجها مالبى يعتقده ان لا زوجها الا ولدها فاذا لبس عليه وزوجها من يعتقده ولدها ولم يكن هذا الحاكم قد زوجها بولايته ولا زوجت بولاية ولي من نسب أو ولاء فتكون منكوحة بدون إذن ولي اصله وهذا النسخ باطل عند الجمهور كما وردت به النصوص

(١٦٢) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر معتقدا ان الأجنبي حاكم ودخل بها واستولدها ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها قبل ان تنكح زوجها غيره فهل له ذلك لبطان النكاح الاول بغير إسقاط الحد وجوب المهر ويلحق بالنسب ويحصل به الاحصان
(الجواب) لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته واذا تبين ان المزوج ليس له ولاية بحال ففارقها الزوج حين علم فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه وله ان يتزوجها من غير ان تنكح زوجها غيره

(١٦٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ان يتزوج ام لا (الجواب) نعم له الزواج على اصل من يجبر السيد على تزويجه كذهب احمد والشافعي على احد قوليه فان تزويجه كالانفاق عليه اذا كان محتاجا الى ذلك وقد قال تعالى (وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم فامر بتزويج العبيد والاماء بما أمر بتزويج الايامي وتزويج الامة اذا طلبت النكاح من كفوء واجب باتفاق العلماء والذي يأذن له في النكاح مالك نصفه أو وكيله وناظر النصيب المحبس

(١٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عازب ونفسه تنوق الى الزواج غير انه يخاف ان يتكاف من المرأة مالا يقدر عليه وقد عاهد الله أن لا يسأل أحدا شيئا فيه منة لنفسه وهو كثير التطلع الى الزواج فهل يأثم بترك الزواج ام لا

(الجواب) قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء واستطاعة النكاح هو القدرة على المؤنة ليس هو القدرة على الوطىء فان الحديث انما هو خطاب للقادري فعل الوطىء ولهذا أمر من لم يستطع ان يصوم فانه وجاء ومن لا مال له هل يستحب ان يقترض ويتزوج فيه نزاع في مذهب الامام احمد وغيره وقد قال تعالى (وليستغفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يفتيمهم الله من فضله) وأما الرجل الصالح فهو القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده

(١٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياما وجاء أناس اذعوا انها في المملكة وأخذوها من بيته ونهبوه ولم يكن حاضرا فهل يجوز أخذها وهي حامل (الجواب) الحمد لله اذا لم يبين للزوج انها أمة بل تزوجها نكاحا مطلقا كما جرت به العادة ووطن انها حرة أو قيل له انها حرة فهو مفرور وولده منها حر لا رقيق وأما النكاح فباطل اذا لم يحزه السيد باتفاق المسلمين وان أجازاه السيد صبح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى بل يحتاج الى نكاح جديد واما ان ظهرت جاملا من غير الزوج فالنكاح باطل بلا ريب ولا صدق عليه اذا لم يدخل بها وليس لهم أن يأخذوا شيئا من ماله بل كل ما أخذ من ماله رد اليه

(١٦٦) ﴿مسألة﴾ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشكح الایم حتى تستأمر ولا تشكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله كيف اذنها قال ان تسكت متفق عليه وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الایم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صحتها وفي رواية البكر يستأذنها أبوها في نفسها وصحتها اقرارها رواء مسلم في صحيحه وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية يشكحها أهلها أتستأمر أم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر قالت عائشة فقلت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذنها اذا هي سكتت وعن خنساء ابنة حذاف ان أباه زوجها وهي بنت فكرمت ذلك فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه رواء البخاري قال شيخ الاسلام رحمه الله فالمرأة لا ينبغي لاحدان يزوجه الا باذنها كما امر النبي صلى الله عليه وسلم فان كرهت ذلك لم تجبر على النكاح الا الصغيرة البكر فان أباه يزوجه ولا اذن لها أو ما البالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بغير اذنها لالاب ولا لغيره باجماع المسلمين وكذلك البكر البالغ ليس لغير الاب والجد تزويجها بدون اذنها باجماع المسلمين فاما الاب والجد فينبغي لهما استئذانها واختلف العلماء في استئذانها هل هو واجب أو مستحب والصحيح انه واجب ويجب على ولي المرأة ان يتق الله فيمن يزوجه به وينظر في الزوج هل هو كفؤ أو غير كفؤ فانه انما يزوجه لمصلحتها لا لمصلحته وليس له ان يزوجه بزواج ناقص افرض له مثل ان يتزوج مولى ذلك الزوج بدلها فيكون من جنس الشنار الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم أو يزوجه بأقوام يحالفهم على اغراض له فاسدة أو يزوجه لرجل مال ببذله له وقد خطبها من هو اصالح لها من ذلك الزوج فيقدم الخاطب الذي برطه على الخاطب الكفو الذي لم يبرطه وأصل ذلك ان تصرف الولي في بضع وليته كتصرفه في مالها فكما لا يتصرف في مالها الا بما هو اصالح كذلك لا يتصرف في بضعها الا بما هو اصالح لها الا ان الاب له من التبسط في مال ولده ما ليس لغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يملك بخلاف غير الاب

(١٦٧) ﴿مسألة﴾ في رجل تزوج بالغة من جدها أبي ايها وما رشدها ولا ممة وصية من ايها فلما دنت وفاة جدها أوصى على البنت رجلا اجنبيا فهل لاجد المذكور على الزوجة

ولاية بعد ان اصابها الزوج وهل له ان يوصى عليها

﴿ الجواب ﴾ اما اذا كانت رشيدة فلا ولاية عليها لالاجد ولاغيره باتفاق الائمة وان كانت ممن يستحق الحجر عليها ففيه للعلماء قولان أحدهما ان الجدة له ولاية وهذا مذهب أبي حنيفة والثاني لا ولاية له وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه واذا تزوجت الجارية ومضت عليها سنة واولدها امكن ان تكون رشيدة باتفاق العلماء

(١٦٨) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بغير اذن والده وشهد المعروفون ان والده مات وهو حي فهل يصح العقد أم لا وهل يجب على الولد اذا تزوج بغير اذن والده حق أم لا

﴿ الجواب ﴾ ان كان سفها محجورا عليه لا يصح نكاحه بدون اذن أبيه ويفرق بينهما واذا فرق بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه وان كان رشيدا صح نكاحه وان لم يأذن له أبوه واذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو هو سفه فاقول قول مدعى صحة النكاح

(١٦٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل طاب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك بنتي حتى تزوج بنتك لاخى فهل يصح هذا التزويج

﴿ الجواب ﴾ ليس للولى ذلك قبل اذا طاب الكفو بنته وجب عليه تزويجها ولا يحل منها لحظ نفسه وعليه ان يزوجهما من يكون اصالح لها وينظر في مصلحتها لافي مصلحة نفسه كما ينظر ولى اليتيم في ماله واذا تشارطا انه لا يزوجه ابنته حتى يزوجه اخته كان هذا نكاحا فاسدا ولو سمي مع ذلك صداق آخر * هذا هو المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) ﴿ مسألة ﴾ فيمن برطلى ولى امرأة يزوجهما اياه فزوجهما ثم صالح صاحب المال عنه فهل على المرأة من ذلك درك

﴿ الجواب ﴾ آثم فيما فعل واما النكاح فصحیح ولا شيء على المرأة من ذلك

(١٧١) ﴿ مسألة ﴾ ما قولكم في العمل السريجية وهي أن يقول الرجل لامرأته اذا طلقته فانت طالق قبله ثلاثا وهذه المسئلة تسمى مسئلة ابن سريج

﴿ الجواب ﴾ هذه المسئلة السريجية لم يفت بها أحد من سلف الامة ولا اغتياها لامن الصبحابة ولا التابعين ولا ائمة المذاهب التبوعين كابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ولا اصحابهم الذين

أدر كوه كابي يوسف ومحمد والزني والبويطي وابن القاسم وابن وهب وإبراهيم الحربي وإبي بكر الأثرم وإبي داود وغيرهم لم يفت أحد منهم بهذه المسئلة وإنما افترى بها طائفة من الفقهاء بعد هؤلاء وأنكر ذلك عليهم جمهور الأمة كاصحاب إبي حنيفة ومالك وأحمد وكثير من اصحاب الشافعي وكان الغزالي يقول بها ثم رجع عنها وبين فسادها وقد علم من دين المسلمين أن نكاح المسلمين لا يكون كنكاح النصارى والدور الذي توهموه فيها باطل فانهم ظنوا أنه إذا وقع المنجز وقع الملق وهو إنما يقع لو كان التعليق صحيحا والتعليق باطل لأنه اشتمل على محال في الشريعة وهو وقوع طلاق مسبوقة بثلاث فإن ذلك محال في الشريعة والتسريح يتضمن لهذا المحال في الشريعة فيكون باطلا وإذا كان قد حلف بالطلاق معتقدا أنه لا يحنث ثم تبين له فيما بعد أنه لا يجوز فليس له أن يراجع ولا طلاق عليه فيما مضى ويتوب في المستقبل والحاصل أنه لو قال الرجل لامرأته ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على الرجوع ولا يقع معه الملق لأنه لو وقع الملق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لأنه زائد على عدد الطلاق وإذا لم يقع المنجز لم يقع الملق وقيل لا يقع شيء لأن وقوع المنجز يقتضى وقوع الملق ووقوع الملق يقتضى عدم وقوع المنجز وهذا القيل لا يجوز تقليده وابن سريج يرى مما نسب إليه فيها قاله الشيخ عز الدين

(١٧٢) (مسئلة) في رجل تجوز عتيقة بعض بنات الملوك الذين يشترون الرقيق من مالهم ومال المسلمين بغير إذن معتقها فهل يكون العقد صحيحا أم لا

(الجواب) أما إذا أعتقها من مالها عتقا شرعيا فالولاية لها باتفاق العلماء وهي التي ترثها ثم أقرب عصباتها من بعدها وأما تزويج هذه العتيقة بدون إذن المعتقة فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء فإن من لا يشترط إذن الولي كابي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين يقول بأن هذا النكاح يصح عنده لكن من يشترط إذن الولي كالشافعي وأحمد لم يولان في هذه المسئلة وهي روايتان عن أحمد اجداهما أنها لا تزوج إلا بإذن المعتقة فإنها عصبتها وعلى هذا فهل للمرأة نفسها ان تزوجها على قولين هما روايتان عن أحمد والثاني ان تزويجها لا يقتقر الى إذن المعتقة لأنها لا تكون ولية لنفسها فلا تكون ولية لغيرها ولأنه لا يجوز تزويجها عندهم فلا يقتقر الى إذنها فملى هذا يزوج هذه المعتقة من يزوج معتقها بإذن العتيقة مثل أخ المعتقة ونحوه ان كان من أهل ولاية

النكاح وان لم يكن اهلا وزوجها الحالكم جاز والا فلا وان كانوا اهلا عند ابي حنيفة فالولا، لهم والحالكم يزوجها

(١٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فانفقوا على النكاح من غير عقد وأعطى اباهما لاجل ذلك شيئا فانت قبل العقد هل له أن يرجع بما أعطى

﴿الجواب﴾ اذا كانوا قد وفوا له بما اتفقوا عليه ولم يمنعه من نكاحها حتى ماتت فلا شيء عليهم وليس له ان يسترجع ما أعطاهم كما أنه لو كان قد تزوجها أستحقت جميع المصدق وذلك لانه انما بذل لم ذلك ليكنوه من نكاحها وقد فعلوا ذلك وهذا غاية الممكن

(١٧٤) ﴿مسئلة﴾ في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع على هذا الوجه الذي يفعلونه من الاستحقاق والشهاد وغير ذلك من سائر الحيل المروفة هل هو صحيح أم لا واذا قلد من قال به هل يفرق بين اعتقاد واعتقاد وهل الاولى امسالك المرأة أم لا

﴿الجواب﴾ التحليل الذي يتواطئون فيه مع الزوج لفظاً أو عرفاً على أن يطلق المرأة أو ينوي الزوج ذلك محرم لمن النبي صلى الله عليه وسلم فاعله في احاديث متعددة وسماه التيس المستعار وقال لمن الله المحلل والمحل له وكذلك مثل عمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم لهم بذلك آثار مشهورة بصريحون فيها بأن من قصد التحليل بقلبه فهو محل وان لم يشترطه في العقد وسموه سفاحاً ولا يحل لمطلقها الاول بمثل هذا المقدول لا يحل للزوج المحلل امسالكها بهذا التحليل بل يجب عليه فراقها لكن اذا كان قد تبين باجتهاد او تقليد جواز ذلك فتحللت وتزوجها بعد ذلك ثم تبين له تحريم ذلك فالاقوى انه لا يجب عليه فراقها بل يمنع من ذلك في المستقبل وقد عفا الله في الماضي عما سلف

(١٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب ابنة رجل من العدول وانفق معه على المهر منه عاجل ومنه آجل واوصل الى والدها المجل من مدة اربع سنين وهو يواصلهم بالنفقة ولم يكن بينهم مكتابة ثم بعد هذا جاء رجل فخطبها وزاد عليه في المهر ومنع الزوج الاول

﴿الجواب﴾ لا يحل للرجل ان يخطف على خطبة اخيه اذا اجيب الى النكاح وركنوا اليه باتفاق الائمة كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل للرجل ان يخطف على خطبة اخيه وتجب عقوبة من فعل ذلك واعان عليه عقوبة تمنعهم وامثالهم عن ذلك وهل

يكون نكاح الثاني صحيحاً أو فاسداً فيه قولان للعلماء في مذهب مالك وأحمد وغيرهما
(١٧٦) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر فقامت في صحبتته
احدى عشر سنة ثم طلقها ولم يردّها وطالبته بحقوقها فقال انا مملوك يجب الحجر علي فهل يلزمه
القيام بحق الزوجة على حكم الشرع الشريف في المذاهب الاربعة

(الجواب) حق الزوجة ثابت لها المطالبة به لوجهين احدهما ان مجرد دعواه الرق لا
يسقط حقها والحال ما ذكر فان الاصل في الناس الحرية واذا ادعى انه مملوك بلا بينة ولم يعرف
خلاف ذلك ففي قبول قوله ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب احمد وغيره احدها يقبل فيها عليه
دون ماله على غيره كذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في قول لها (والثاني) لا يقبل بحال
كقول من قال ذلك من المالكية وهو احدى الروايتين عن احمد (والثالث) يقبل قوله مطلقاً
وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد فاذا كان مع دعوى المدعي لرقه لا يقبل اقراره بما يسقط
حقها عند جمهور ائمة الاسلام فكيف بمجرد دعواه الرق وكيف وله خير واقطاع وهو منتسب
وقد ادعى الحرية حتى زوج بها (الوجه الثاني) انه لو قدر انه كذب ولبس عليها وادعى الحرية
حتى تزوج بها ودخل فهذا قد جنى بكذبه وتليسه والرقى اذا جنى تعلقت جنائيه برقبته
فلهذا ان تطلب حقها من رقبته الان يختار سيده ان يفديه بآداء حقها فله ذلك

(١٧٧) (مسئلة) في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس هل يصح نكاحه
من الرجال والنساء فان تاب من الرفض ولزم الصلاة حينئذ عاد لما كان عليه هل يقر على ما
كان عليه من النكاح

(الجواب) لا يجوز لاحد ان ينكح موليته رافضياً ولا من يترك الصلاة ومتى زوجوه
على انه سني فصلي الخمس ثم ظهر انه رافضي لا يعلى او عاد الى الرفض وترك الصلاة فأنهم
يفسخون النكاح

(١٧٨) (مسئلة) في رجل مالكي المذهب حصل له تكدينه وبين والد زوجته خضرها
قدام القاضي فقال الزوج لوالد الزوجة ان أبرأتني ابنتك أوقمت عليها الطلاق فقال والدها انا
أبرأتك خضر الزوج ووالد الزوجة قدام بعض الفقهاء فأبرأه والدها بنفي حضورها وبغير
اذنها فهل يقع الطلاق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اصل هذه المسئلة فيه نزاع بين العلماء فذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في المنصوص المعروف عنهم انه ليس للاب ان يخالع على شيء من مال ابنته سواء كانت محجوراً عليها او لم تكن لان ذلك تبرع بما لها فلا يملكه كما لا يملك اسقاط سائر ديونها ومذهب مالك يجوز له ان يخالع عن ابنته الصغيرة بكر ا كانت أو ثيباً لكونه يلي مالها وروى عنه ان له ان يخالع عن ابنته البكر مطلقاً لكونه يجبرها على النكاح وروى عنه يخالع عن ابنته مطلقاً كما يجوز له ان يزوجه بدون مهر المثل للمصلحة وقد صرح بعض أصحاب الشافعي وجهافى مذهبه انه يجوز في حق البكر الصغيرة ان يخالها بالابراء من نصف مهرها اذا قلنا ان الذي بيده عقدة النكاح هو الولي وخطأه بمضهم لانه انما يملك الابراء بعد الطلاق لأنه اذا ملك اسقاط حقها بعد الطلاق لغير فائدة فجواز ذلك لمنعتها وهو يخالها من الزوج أولى ولهذا يجوز عندهم كلهم ان يخالها الزوج بشيء من ماله وكذلك لها ان تخالها بما لها اذا ضمن ذلك الزوج فاذا جاز له ان يخالها ولم يبق عليها ضرر الا اسقاط نصف صداقها ومذهب مالك يخرج على اصول احمد من وجوه منها ان للاب أن يطلق ويخالع امرأة ابنة الطفل في احدى الروايتين كما ذهب اليه طوائف من السلف ومالك يجوز الخلع دون الطلاق لان في الخلع معاوضة واحمد يقول له التطليق عليه لانه قد يكون ذلك مصالحة له لتخليصه من حقوق المرأة وضررها وكذلك لافرق في اسقاط حقوقه بين المال وغير المال وأيضاً فانه يجوز في احدى الروايتين للحكم في الشقاق ان يخالع المرأة بشيء من مالها بدون اذنها ويطلق على الزوج بدون اذنه كمذهب مالك وغيره وكذلك يجوز للاب ان يزوجه المرأة بدون مهر المثل وعندة في احدى الروايتين ان الاب بيده عقدة النكاح وله ان يسقط نصف الصداق ومذهبه ان للاب ان يملك لنفسه من مال ولده مالا يضر بالولد حتى لو زوجها واشترط لنفسه بمض الصداق جاز له ذلك واذا كان له من التصرف في المال والتملك هذا التصرف لم يبق الا طلبه لفرقتها وذلك يملكه باجماع المسلمين ويجوز عنده للاب ان يتيق بمض رقة المولى عليه للمصلحة فقد يقال الاظهر ان المرأة ان كانت تحت حجر الاب له ان يخالع بما لها فان الخلع معاوضة واقتداء لنفسها من الزوج فيملكه الاب كما يملك غيره من المعاوضات وكما يملك اقتداءها من الاسر وليس له ان يفعل ذلك الا اذا كان مصلحة لها وقد يقال قد لا يكون مصلحتها في الطلاق ولكن الزوج يملك ان يطلقها وهو لا يقدر

على منه فاذا بذل له العوض من غيرها لم يمكنها منه من البذل فاما اسقاط مهرها وحققها الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر والاب قد يكون غرضه باختلاعها حفظه لالمصلحة وهو لا يملك اسقاط حقها بمجرد حفظه بالاتفاق فعلى قول من به حجج الابرار يقع الابرار والطلاق وعلى قول من لا يجوز ابراءه ان ضمنه وقع الطلاق بلا نزاع وكان على الاب الزوج مثل الصداق عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في القديم وعنده في الجديد انما عليه مهر المثل واما ان لم يضمنه ان علق الطلاق بالاباء فقال له ان ابرأني فهي طالق فالمنصوص عن أحمد انه يقع الطلاق اذا اعتقد الزوج انه تبرأ وبرجع على الاب بقدر الصداق لانه غره وهو احدى الروايتين في مذهب أبي حنيفة وفي الاخرى لا يقع شيء وهو قول الشافعي وهو قول في مذهب أحمد لانه لم يبرأ في نفس الامر والاولون قالوا وجد الابرار وامكن ان يحمل الاب ضامنا بهذا الابرار وأما ان طاعتها طلاقا لم يطلقه على الابرار فانه يقع لكن عند أحمد يضمن للزوج الصداق لانه غره وعند الشافعي لا يضمن له شيئا لانه لم يلزم له شيئا والله أعلم

(١٧٩) في ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها الحاكم لعدم الاولياء ثم خالها الزوج وابرأته من الصداق بغير اذن الحاكم فهل تصح الخالعة والابرار
(الجواب) اذا كانت أهلا للبرع جاز خالها وابرأها بدون اذن الحاكم

(١٨٠) في رجل زوج ابنته لرجل واراد الزوج السفر الى بلاده فقال له وكيله
الاب في قبول النكاح لا تسافر اما ان تعطى الحال من الصداق وتنتقل بالزوجة أو ترضى الاب فسافر ولم يجب الى ذلك وهو غائب عن الزوجة المذكورة مدة سنة ولم يصل منه نفقة فهل لوالد الزوجة ان يطلب فسخ النكاح

(الجواب) نعم اذا عرضت المرأة عليه فبذل له تسليمها وهي ممن يوطؤ مثلها وجب عليه النفقة بذلك فاذا تمذرت النفقة من جهته كان للزوجة المطالبة بالفسخ اذا كانت محجورا عليها على وجهين

(١٨١) في رجل تزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها فجمع بين خالته وابنته فهل يصح

(الجواب) لا يجوز ان يتزوج خالة رجل وبنته بان يجمع بينهما فان النبي صلى الله

عليه وسلم نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة وهم متفقون على أن هذا الحديث يتناول خالة الأب وخالة الأم والجدة ويتناول عمه كل من الأبوين أيضا فليس له أن يجمع بين المرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها عند الأئمة الأربعة (١٨٢) (مسئلة) في امرأة لها أخوان أطفال دون البلوغ ولها خال جفاء رجل يتزوج

بها فادعى خالها أنه أخوها ووكّل في عقدتها على الزوج فهل يكون العقد باطلا أو صحيحا (الجواب) الخلال لا يكون شقيقا فإن كان كاذبا فيما ادعاه من الأخوة لم يصح نكاحه بل يزوجها وليها فإن لم يكن لها ولي من النسب زوجها الحاكم

(١٨٣) (مسئلة) في رجل اعتقد مسئلة الدور المستندة لابن سريج ثم حلف بالطلاق على شيء لا يفعله ثم فعله ثم رجع عن المسئلة وراجع زوجته ثم بعد ذلك حلف على شيء بالطلاق الثلاث أن لا يفعله ثم خالف وفعل ثم بعد ذلك قال لزوجته أنت طالق فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم يستعمل المسئلة الأولى المشار إليها

(الجواب) المسئلة السريجية باطلة في الاسلام محدثة لم يفت بها أحد من الصحابة والتابعين ولا تابعيهم وإنما ذكرها طائفة من الفقهاء بعد المائة الثالثة وانكر ذلك عليهم جمهور فقهاء المسلمين وهو الصواب فإن ما قاله أولئك يظهر فساد من وجوه منها أنه قد علم بالاضطرار من دين الاسلام أن الله أباح الطلاق كما أباح النكاح وإن دين المسلمين مخالف لدين النصارى الذين لا يبيحون الطلاق فلو كان في دين المسلمين ما يمنع منه الطلاق لصار دين المسلمين مثل دين النصارى وشبهة هؤلاء أنهم قالوا إذا قال لامرأته إذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبل ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك طلاقا منجزا لزم أن يقع المعلق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز فكان وقوعه يستلزم عدم وقوعه فلا يقع وهذا خطأ فإن قولهم لو وقع المنجز لوقع المعلق إنما يصح لو كان التعليق صحيحا فاما إذا كان التعليق باطلا لم يلزم وقوع التعليق والتعليق باطل لأن مضمونه وقوع طلاقه مسبوق بثلاث ووقوع طلاقه مسبوق بثلاث باطل في دين المسلمين وهو مضمونه أيضا إذا وقع عليك طلاق لم يقع عليك طلاق وهذا جمع بين النقيضين فإنه إذا لم يقع الشرط لم يقع الجزاء وإذا وقع الشرط لزم الوقوع فلو قيل لا يقع مع ذلك لزم أن يقع ولا يقع وهذا جمع بين النقيضين وأيضا فالطلاق إذا وقع لم يرتفع به وقوعه فلما كان كلام المطلق يتضمن محالا في الشريعة وهو وقوع طلاقه

مسبوبة بثلاث وعالا في المقدم وهو الجمع بين وقوع الطلاق وعدم وقوعه وكان القائل بالتسريح مخالفا للعقل والدين لكن اذا اعتقد الخائف صحة هذا اليمين باجتهاد أو تقليد وطاق بعد ذلك معتقدا أنه لا يقع به الطلاق لم يقع به الطلاق لانه لم يقصد التكلم بما يعتمده طلاقا فصار كما لو تكلم المعجبى بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه بل وكذلك لو خاطب من يظنها أجنبية بالطلاق فتبين أنها أمراؤه فانه لا يقع به على الصحيح ولو تبين له فساد التسريح بعد ذلك وأنه يقع المنجز لم يكن ظهور الحق له فيما بعد موجبا لوقوع الطلاق عليه وكذلك ان احتاط فراجع أمراؤه خوفا ان يكون الطلاق وقع به أو معتقدا وقوع الطلاق به لم يقع ولو أقر بعد ما تبين له فساد التسريح أن الطلاق وقع لم يقع بهذا الاقرار شيء ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع أمراؤه ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أنه قد حدث فيه مرة فلا يحث فيه مرة ثانية لم يقع به فهذا الفعل شيء واليمين التي حلف بها أنه لا يفعل ذلك الشيء باقية فان كان سبب اليمين باقيا فهي باقية وأن زال سبب اليمين فله فعل المحلوف عليه بناء على ذلك ولم يحث وكذلك لو تزوجها ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أن البيئونة حصلت واقطع حكم اليمين الاولى لم يحث لاعتقاده زوال اليمين كما لا يحث الجاهل بان ما فعله هو المحلوف عليه في أصح قول العلماء وأما قوله لزوجه بعد ذلك أنت طالق فانه تقع هذه الطلقة واذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد كملت ثلاثا وأقر أنه طلقها ثلاثا لم يقع بهذا الاعتقاد شيء ولا بهذا الاقرار

(١٨٤) ﴿مسئلة﴾ في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها عقد قط وطلبها من يتزوجها فذكر له ذلك فرفض فهل يصح العقد بما ذكر اذا شهدت المعروفون أنها بنت لتسهيل الامر في ذلك

﴿الجواب﴾ اذا شهدوا أنها ما زوجت كانوا صادقين ولم يكن في ذلك تلبيس على الزوج لعله بالحال وينبني استنطاقها بالادب فان العلماء متنازعون هل أذنها اذا زالت بكارتها بالزنا الصمت أو النطق والاول مذهب الشافعي وأحمد كصاحبي أبي حنيفة وعند أبي حنيفة ومالك أذنها الصمت كالتى لم تزل عذرتها .

(١٨٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل أملك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم وعزم على الدخول فوجد والدها قد تزوجها غيره

﴿ الجواب ﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم أخو المسلم لا يجل للمسلم أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولا يبيع على بيع أخيه فالرجل اذا خطب امرأة وركن اليه من اليه نكاحها كالأب المجر فانه لا يجل لغيره أن يخطبها فكيف اذا كانوا قد ركنوا اليه وأشهدوا بالاملاك المتقدم للعقد ونبضوا منه الهدايا وطالت المدة فان هؤلاء فعلوا محرماً يستحقون العقوبة عليه بلا ريب لكن العقد الثاني هل يقع صحيحاً أو باطلاً فيه قولان للعلماء أحدهما وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد أن عقد الثاني باطل فينزع منه ويرد الى الاول والثاني أن النكاح صحيح وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي فيعاقب من فعل المحرم ويرد الى الاول جميع ما أخذ منه والقول الاول أشبه بما في الكتاب والسنة

(١٨٦) ﴿ مسألة ﴾ في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل فقال ان جاءت زوجتي بينت فهي طالق ثم أنه قبل الولادة جرى بينهم كلام فنزل عن طلاقه ثم أنها بعد ذلك وضعت بنتاً فهل يقع على الزوج الطلاق أم لا

﴿ الجواب ﴾ ان كان قد أنبأها بالطلاق بان تكون الطلقة بموضع أو ودعها حتى تنفضي عدتها فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء وفيها قولان للشافعي أحدهما يقع وهو رواية مخرجة في مذهب أحمد وان كان لم يبينها بل راجع في المدة فان النكاح باق فان وجدت الصفة المعلق بها وقع الطلاق

(١٨٧) ﴿ مسألة ﴾ في بنت يتيمة ولها من العمر عشرين سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الى من يكفلها فهل يجوز لأحد أن يتزوجها باذنها أم لا

﴿ الجواب ﴾ هذه يجوز تزويجها بكفو لها عند أكثر السلف والفقهاء وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كقوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء) الآية وقد أخرجنا تفسير هذه الآية في الصحيحين عن عائشة وهو دليل في اليتيمة وزوجها من يبدل عليها في المهر لكن تنازع هؤلاء هل تزوج باذنها أولا فذهب أبو حنيفة أنها تزوج بغير اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهب أحمد أنها تزوج بغير اذنها اذا بلغت تسع سنين ولا خيار لها اذا بلغت لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اليتيمة تستأذن في

نفسها فان سكنت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها وفي لفظ لا تنكح اليتيمة حتي تستأذن
فان سكنت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها

باب النهي

﴿ عن مخالطة المجدوم وغيره ﴾

(١٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مبتلي سكن في دار بين قوم اصحاء فقال بعضهم لا يمكننا
مجاورتك ولا ينبغي ان تجاور الاصحاء فهل يجوز اخراجه
﴿الجواب﴾ نعم لهم ان يمنعه من السكن بين الاصحاء فان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يورد ممرض على مصح فنهى صاحب الابل المراض ان يوردها على صاحب الابل الصحاح
مع قوله لا عدوى ولا طيرة وكذلك روى انه لما قدم مجزوم ليبيابه أرسل اليه باليعة ولم
يأذن له في دخول المدينة

باب الايلاء

(١٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل حلف من زوجته بالطلاق انه ما يطأها لست شهور ولم يكن
بقي لها غير طاعة ونيته أن لا يطأها حتى تنقضي المدة فاذا انقضت المدة ماذا يفعل
﴿الجواب﴾ اذا انقضت المدة فله وطؤها ولا شيء عليه اذا لم تطالبه بالوطء عند انقضاء
اربعة أشهر هذا مذهب مالك واجمده والشافعي والجمهور وهو يسمى موليا

كتاب الطلاق وغير ذلك

(١٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طاق زوجته طلقة رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم
قل طلقها على درهم فقال ذلك فلما فعل قالوا له قد ملكت نفسها فلا ترجع اليك الا برضاها فاذا
وقع المنع هل يسقط حقها مع غرده بذلك أم لا
﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان قد طلقها طلقة رجعية ثم ان الشاهد قد لقنه ان يقول طلقها
على درهم فقال ذلك معتقدا انه يقر بذلك الطلاق الاول لا يذشى طلاقا آخر لم يقع به غير

الطلاق الاول ويكون رجعيا لاثباتنا واذا ادعى عليه انه قال ذلك (القول الثاني) انشاء لطلاق آخر ثان وقال انما قلته اقرارا بالطلاق الاول وليس ممن يعلم ان الطلاق بالموض يبينها فالقول قوله منع يمينه لاسيما وقربة الحال تصدقه فان العادة جارية بأنه اذا طلقها ثم حضر عند الشهود فانما حضر ليشهد عليه بما وقع من الطلاق

(١٩١) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق يأكل الحرام ويشرب الخمر والشهود أيضاً كذلك وقد وقع به الطلاق الثلاث فهل له بذلك الرخصة في رجعتها

﴿ الجواب ﴾ اذا طلقها ثلاثا وقع به الطلاق ومن أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة العقد ولم ينظر في صفته قبل ذلك فهو من المتسدين لحدود الله فانه يريد ان يستحل محارم الله قبل الطلاق وبعدة والطلاق في النكاح الفاسد المختلف فيه عند مالك واحمد وغيرهما من الائمة والنكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الائمة والله اعلم

(١٩٢) ﴿ مسألة ﴾ في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها وهي بكر فهل له سبيل في مراجعتها

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله الطلاق ثلاثا قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الائمة الاربعة

(١٩٣) ﴿ مسألة ﴾ في رجل نوى ان يطلق زوجته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق فلما أن حاضت علم فيها طلق بمجرد النية فقال للشهود أن طلاق زوجتي قالوا متى طلقها قال اول أمس بناء على ظنه فلما مضى حيضتان غير الحيضة التي ظن أنها طلق فيها زوجها الشهود برجل آخر ثم مكثت عنده وطلقها ثم وفدت عدها ثم أراد الزوج الاول ردها فهل هي حلال له بالنكاح الاول أم يجب عقد جديد

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله أما اذا نوى أنه سيطلقها اذا حاضت فان هذا لا يقع به طلاق باتفاق العلماء بل لا بد أن يطلقها بعد ذلك فاذا لم يطلقها بعد ذلك لم يقع طلاق واذا اعتقد أن تلك النية طلاق فآثر أنه طلقها بتلك النية لم يقع بهذا الاقرار في الباطن ولكن يؤخذ به في الحكم واذا لم يقع به شيء ففي باقية على زوجيته في الباطن والله أعلم

(١٩٤) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها وقال ما بقيت أعود اليها

أبدا فوجده صاحبه فقال ما أصدقك على هذا إلا إن قلت كلما تزوجت هذه كانت طالقاً على مذهب مالك ولم يري الأحكام الشرعية فهل له أن يردّها

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما إن قصد كلما تزوجتها برجمة أو عقد جديد وهو ظاهر كلامه ففى ارتجمها قبل انقضاء المدة طلقت ثانية ثم إن ارتجمها طلقت ثالثة وإن تركها حتى تنقضي عدتها بآنت منه فاذا تزوجها بعد ذلك فن قل ان تعليق الطلاق بالنكاح يقع في مثل هذا كإبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية قال إن هذه إذا تزوجها يقع بها الطلاق وأما من لم يقل بذلك كالشافعي وأحمد في المشهور عنه فهذه لما علق طلاقها كانت رجمية والرجمية كالزوجة في مثل هذا لكن تحلل البيئونة هل يقطع حكم الصفة ظاهر مذهب أحمد أنه لا يقع وقد نص على الفرق في تعليق الطلاق على النكاح بين أن يكون في عدة أو لا يكون فعلى مذهبه يقع الطلاق بها إذا تزوجها وهو أحد قولي الشافعي وعلى قوله الآخر الذي يقول فيه أن البيئونة تقطع حكم الصفة وهو رواية عن أحمد فإن قوله إذا تزوجها كقوله إذا دخلت الدار وإذا بآنت انحلت هذه اليمين فيجوز له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق وهو الذي يرجحه كثير من أصحاب (الشافعي) وأما قوله على مذهب مالك فانه التزام منه لمذهب يمينه وذلك لا يلزم بل له أن يقلد مذهب الشافعي وإن كان الطلاق بائناً بموضع والتعليق بعد هذا في العدة وغيره تعليق بأجنبية فلا يقع به شيء إذا تزوجها في مذهب الشافعي

(١٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها في مرضه الذي مات فيه فهل يكون ذلك طلاق الفار ويمامل بتقيض قصده وترث الزوجة وتستكمل جميع صداقها عليه أم لا ترث وتأخذ نصف الصداق والحالة هذه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة مبنية على مسئلة المطلق بعد الدخول في مرض الموت والذي عليه جمهور السلف والخلف تورثها كما قضي بذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه لامرأة عبد الرحمن بن عوف ماضر بنت الأصمغ وقد كان طاقها في مرضه وهذا مذهب مالك وأحمد وإبي حنيفة والشافعي في القديم ثم على هذا هل ترث بعد انقضاء العدة والمطابقة قبل الدخول على قولين للعلماء اصحهما أنها ترث أيضاً وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه وقول للشافعي لأنه قد روى أن عثمان ورثها بعد انقضاء العدة ولأن هذه إنما ورثت

تلتحق حقها بالتركة لما مرض مرض الموت وصار محجورا عليه في حقها وحق سائر الورثة بحيث لا يملك التبرع لو ارث ولا يملكه لغير وارث بزيادة على الثلث كما لا يملك ذلك بعد الموت فلما كان تصرفه في مرض موته بالنسبة الى الورثة كتصرفه بعد الموت لا يملك قطع ارثها فكذلك لا يملك بعد مرضه وهذا هو خلاق الفار المشهور بهذا الاسم عند العلماء وهو القول الصحيح الذي اُفتي به

(١٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة خلف أبوها أنه ما يجلبها معه وضربها وقال لها أبوها ابريه فأبرأته وطلقها طلاقا ثم ادعت انها لم تهره الا خوفا من أبيها فهل تقع على الزوجة الطلقة أم لا ﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كانت أبرأته مكرهة بغير حق لم يصح الابراء ولم يقع الطلاق المعاق به وان كانت تحت حجب الاب وقد رأى الاب ان ذلك مصلحة لها فان ذلك جائز في أحد قولي العلماء كما في مذهب مالك وقول في مذهب أحمد

(١٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وجاء منها ولد وأوصاه الشهود او غيرهم انه اذا دخل على زوجته أن يقول لها اذا طلقتك فابت طالق قبل طلاقك ثلاثا فهل يجوز ذلك العقد أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله النكاح صحيح لا يحتاج الى استئناف والتسريح الذي لا يتكلم به لا يفسد النكاح باتفاق العلماء لكنه ان طلقها بعد ذلك وقع به الطلاق عند جماهير أهل العلم من أصحاب مالك وأحمد وأبي حنيفة وكثير من اصحاب الشافعي او اكثرهم

(١٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل حنق من زوجته فقال أنت طالق ثلاثا قالت له زوجته قل الساعة قال الساعة ونوى الاستثناء

﴿الجواب﴾ اذا كان اعتقاده انه اذا قال الطلاق يلزمه ان شاء الله أنه لا يقع به الطلاق ومقصوده تخويفها بهذا الكلام لا يقع الطلاق لم يقع الطلاق فان كان قد قال في هذه الساعة ان شاء الله فان مذهب ابي حنيفة والشافعي ان الطلاق المعاق بالمشيئة لا يقع ومذهب مالك وأحمد يقع كما روى عن ابن عباس لكن هذا لما كان مقصوده واعتقاده انه لا يقع صار الكلام عنده كلاما لا يقع به طلاق فلم يقصد التكلم بالطلاق واذا قصد التكلم بكلام لا يمتد أنه يقع به الطلاق مثل ما لو تكلم العجبي بلفظ وهو لا يفهم معناه وطلاق المازل وقع لأن قصد

المتكلم الطلاق وان لم يقصد إيقاعه وهذا لم يقصد لا هذا ولا هذا وهو يشبه ما لوراي امرأة فقال انت طالق يظنها اجنبية فبانت امرأته فانه لا يقع به طلاق على الصحيح والله اعلم
(١٩٩) {مسئلة} في رجل اكره على الطلاق

{الجواب} اذا اكره بنير حق على الطلاق لم يقع به عند جماهير العلماء كمالك والشافعي واحمد وغيرهم وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمر بن الخطاب وغيره واذا كان حين الطلاق قد احاط به أقوام يعرفون بانهم يصادونه أو يضربونه ولا يمكنه اذ ذلك ان يدفعهم عن نفسه وادعى انهم اكرهوه على الطلاق قبل قوله فان كان الشهود بالطلاق يشهدون بذلك وادعى الاكراه قبل قوله وفي تحليفه نزاع

(٢٠٠) {مسئلة} في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كتيبة ثم قال احداكما طالق ومات قبل البيان فلن تكون التركة من بعده وأيهما تعتمد عدة الطلاق

{الجواب} هذه المسئلة فيها تفصيل ونزاع بين العلماء فمنهم من فرق بين ان يطلق بمعية وينسأها أو يجهل عنها وبين ان يطلق مبهم ويموت قبل تمييزها بتعيينه أو يعرفه ثم منهم من يقول يقع الطلاق بالجميع كقول مالك ومنهم من يقول لا يقع الا بواحدة كقول الثلاثة واذا قدر تعيينها ولم تعين فهل تقسم التركة بين المطلقة وغيرها كما يقوله ابو حنيفة أو يوقف الامر حتى يصطالحا كما يقول الشافعي أو يقرع بين المطلقة وغيرها كما يقوله احمد وغيره من فقهاء الحديث على ثلاثة اقوال والقرعة بعد الموت هي قرعة على المال فلانها قال بها من لم ير القرعة في المطلقات والصحيح في هذه المسئلة سواء كانت المطلقة مبهمه أو مجهولة ان يقرع بين الزوجتين فاذا خرجت القرعة على المسلمة لم ترث هي ولا الذمية شيئا اما هي فلائها مطلقة واما الذمية فان الكافر لا يرث المسلم وان خرجت القرعة على الذمية ورثت المسلمة ميراث زوجته كاملة هذا اذا كان الطلاق طلاقا محرما للميراث مثل ان يبينها في حال صحته فاما ان كان الطلاق رجعيا في الصحة والمرض ومات قبل انقضاء العدة فهذه زوجته ترث وعليها عدة الوفاة باتفاق الأئمة وتتقضى بذلك عدتها عند جمهورهم كمالك والشافعي وابي حنيفة وهو قول احمد في احدى الروايتين والمشهور عنه انها تمتد اطول الاجلين من مدة الوفاة والطلاق وان كان الطلاق باثنا في مرض الموت فان جمهور العلماء على ان البائنة في مرض الموت ترث اذا كان طلقها طلاقا فيه يقصد

حرمانها الميراث هذا قول مالك وهو يرثها وان انقضت عدتها وتزوجت وهو مذهب ابي حنيفة وهو يرثها ما دامت في العدة وهو المشهور عنه ما لم تزوج وللشافعي ثلاثة اقوال كذلك لكن قوله الجديد انها لا ترث واما اذا لم يتهم بقصد حرمانها فلا كثرون على انها لا ترث فعلى هذا لا ترث هذه المرأة لان مثل هذا الطلاق الذي لم يمين فيه لا يظهر فيه قصد الحرمان ومن ورثها مطلقا كاحمد في احدى الروايتين فالحكم عنده كذلك واذا ورثت المبتوتة فقيل تمتد ابعد الاجلين وهو ظاهر مذهب احمد وقول ابي حنيفة ومحمد وقيل تمتد عدة الطلاق فقط وهو قول مالك والشافعي المشهور عنه ورواية عن احمد وقول للشافعي واما صورة انها لم تيمين المطلقة فاحدهما وجبت عليها عدة الوفاة والاخرى عدة الطلاق وكل منهما وجبت عليه احدى العديتين فاشتبه الواجب بغيره فلماذا كان الاظهر هنا وجوب العديتين على كل منهما لان الذمة لا تبرأ من اداء الواجب الا بذلك

(٢٠١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال كل شيء امامك على حرام فهل تحرم امرأته وأمته عليه أم لا

﴿الجواب﴾ أما غير الزوجة فعليه كفارة يمين واما الزوجة فللعلماء فيها نزاع هل تطلق أو تنجب عليه كفارة ظاهر فذهب مالك هو طلاق ومذهب ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوله عليه كفارة يمين ومذهب أحمد عليه كفارة ظاهر الا ان ينوي غير ذلك ففيه نزاع والصحيح انه لا يقع به طلاق

(٢٠٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته فاراد ان يقول هي طالق طائفة واحدة فسبق لسانه فقال ثلاثة ولم يكن ذلك نيته فما الحكم

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وانما قصد واحدة لم يقع به الا واحدة بل لو اراد ان يقول طاهر فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله والله أعلم (٢٠٣) ﴿مسئلة﴾ اذا حلف الرجل بالطلاق فقال الطلاق يلزمي لافعلن كذا اولا فاعله او الطلاق لازم لي لافعلنه او ان لم افعله فالطلاق يلزمي أو لازم لي ونحو هذه العبارات التي تتضمن التزام الطلاق في يمينه ثم حنث في يمينه فهل يقع به الطلاق فيه قولان لعلماء المسلمين في المذاهب الاربعة وغيرها من مذاهب علماء المسلمين أحدهما انه لا يقع الطلاق وهذا منصوص

عن أبي حنيفة نفسه وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي كالقفال وأبي سعيد المتولي صاحب التتمة وبه يفتى ويقضى في هذه الازمنة المتأخرة طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وغيرهم من أهل السنة والشيعة في بلاد الشرق والجزيرة والراق وخراسان والحجاز ولين وغيرها وهو قول داود وأصحابه كابن حزم وغيره كانوا يفتون ويقضون في بلاد فارس والعراق والشام ومصر وبلاد المغرب إلى اليوم فإنهم خلق عظيم وفيهم قضاة ومفتون عدد كثير وهو قول طائفة من السلف كطاوس وغير طاوس وبه يفتى كثير من علماء المغرب في هذه الازمنة المتأخرة من المالكية وغيرهم وكان بعض شيوخ مصر يفتى بذلك وقد دل كلام الامام احمد بن حنبل المنصوص عنه واصول مذهبه في غير موضع ولو حلف بالثلاث فقال الطلاق يلزمي ثلاثا لافعان كذا فكان طائفة من السلف والخلف من أصحاب مالك واحمد بن حنبل وداود وغيرهم يفتون بأنه لا يقع به الثلاث لكن منهم من يوقع به واحدة وهذا منقول عن طائفة من الصحابة والتابعين وغيرهم في التنجيز فضلا عن التعليق واليمين وهذا قول من اتبعهم على ذلك من أصحاب مالك واحمد وداود في التنجيز والتعليق والحلف ومن السلف طائفة من اعيانهم فرقوا في ذلك بين المدخول بها وغير المدخول بها والذين لم يوقعوا اطلاقا بمن قال الطلاق يلزمي لافعان كذا منهم من لا يوقع به مطلقا ولا يأمره بكفارة ومنهم من يأمره بكفارة وبكل من القولين ائتمى كثير من العلماء وقد بسطت اقوال العلماء في هذه المسائل والفاظهم ومن نقل ذلك عنهم والكتب الموجودة ذلك فيها والادلة على هذه الاقوال في مواضع اخر تبين عدة مجلدات وهذا بخلاف الذي ذكرته في مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو فيما اذا حلف بصيغة الزوم مثل قوله الطلاق يلزمي ونحو ذلك وهذا النزاع في المذهبين سواء كان منجزا او معلقا بشرط او محلوقا به ففي المذهبين هل ذلك صريح او كناية او لا صريح ولا كناية فلا يقع به الطلاق وان نواه ثلاثة اقوال وفي مذهب احمد قولان هل ذلك صريح او كناية واما الحلف بالطلاق او التعليق الذي يقصد به الحلف فالنزاع فيه من غيرهم بغير هذه الصيغة فن قال ان من ائتمى بان الطلاق لا يقع في مثل هذه الصورة خالف الاجماع وخالف كل قول في المذاهب الاربعة فقد اخطأ واقتضى بالا علم له به وقد قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم هل اجمع الائمة الاربعة واتباعهم وسائر الائمة مثابهم على انه من قضى بأنه لا يقع الطلاق في مثل هذه الصورة

لم يجوز تقض حكمه ومن افق به ممن هو من اهل الفتيا ساغ له ذلك ولم يجوز الانكار عليه باتفاق الاثمة الاربعة وغيرهم من ائمة المسلمين ولا على من قلده ولو فقي او افق بقول سائغ يخرج عن افعال الاثمة الاربعة في مسائل الايمان والطلاق وغيرها مما ثبت فيه النزاع بين علماء المسلمين ولم يخالف كتابا ولا سنة ولا معنى ذلك بل كان القاضي به والمفتي به يستدل عليه بالدلة الشرعية كالاستدلال بالكتاب والسنة فان هذا يسوغ له ان يحكم به ويفق به ولا يجوز باتفاق الاثمة الاربعة تقض حكمه اذا حكم ولا منعه من الحكم به ولا من الفتيا به ولا منع احد من تقليده ومن قال انه يسوغ المنع من ذلك فقد خالف اجماع الاثمة الاربعة بل خالف اجماع المسلمين مع مخالفته لله والرسول فان الله تعالى يقول في كتابه (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر الله المؤمنين بالرد فيما تنازعوا فيه الى الله والرسول وهو الرد الى الكتاب والسنة فمن قال انه ليس لاحد ان يرد ما تنازعوا فيه الى الكتاب والسنة بل على المسلمين اتباع قولنا دون القول الآخر من غير ان يقيم دليلا شرعيا كالاستدلال بالكتاب والسنة على صحة قوله فقد خالف الكتاب والسنة واجماع المسلمين وتجب استتابة مثل هذا وعقوبته كما يعاقب أمثاله فاذا كانت المسئلة مما تنازع فيه علماء المسلمين وتمسك باحد القولين لم يحتج على قوله بالدلة الشرعية كالكتاب والسنة وليس مع صاحب القول الآخر من الادلة الشرعية ما يبطل به قوله لم يكن لهذا الذي ليس معه حجة تدل على صحة قوله أن يمنع ذلك الذي يحتج بالدلة الشرعية باجماع المسلمين بل جوز ان يمنع المسلمون من القول الموافق للكتاب والسنة وواجب على الناس اتباع القول الذي يتقاضه بلا حجة شرعية توجب عليهم اتباع هذا القول وتحرم عليهم اتباع ذلك القول فانه قد انساع من الدين تجب استتابة وعقوبته كامثاله وغايته أن يكون جاهلا فيمدر بالجهل اولا حتى يتبين له أقوال أهل العلم ودلائل الكتاب والسنة فان اصر بعد ذلك على مشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولا قتل وكل عمن من ايمان المسلمين غير اليمين بالله عز وجل مثل الحلف بالطلاق والعناق والظهار والحرام والحلف بالحج والمشى والصدقة والصيام وغير ذلك فللعلماء فيها نزاع معروف عند العلماء سواء

حلف بصيغة القسم فقال الحرام يلزمني أو العتق يلزمني لا فمان كذا أو حلف بصيغة العتق فقال ان فعلت كذا فعل الحرام ونسائي طوالق أو فعبيدي احرار او مالى صدقة وعلى المشى الى بيت الله تعالى وانفتت الأئمة الاربعة وسائر أئمة المسلمين على أنه يسوغ للقاضى أن يقضى في هذه المسائل جميعها بأنه اذا حث لا يلزمه ما حلف به بل إما أن لا يجب عليه شيء وإما أن تجزئه الكفارة ويسوغ للمفتي أن يقضى بذلك وما زال في المسلمين من يفتى بذلك من حين حدث الحلف بها والى هذه الازمنة منهم من يفتى بالكفارة فيها ومنهم يفتى بأنه لا كفارة فيها ولا لزوم المحلوف به كما أن منهم من يفتى بلزوم المحلوف به وهذه الاقوال الثلاثة في الامة من يفتى بها بالحلف بالطلاق والعتاق والحرام والنذر واما اذا حلف بالمخلوقات كالسكبة والملائكة فانه لا كفارة في هذا باتفاق المسلمين فالابان ثلاثة أقسام اما الحلف بالله ففيه الكفارة بالاتفاق واما الحلف بالمخلوقات فلا كفارة فيه بالاتفاق الا الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم قولان في مذهب احمد والجمهور انه لا كفارة فيه وقد عدي بعض اصحاب ذلك الى جميع النبيين وجاهير العلماء من اصحاب احمد وغيرهم على خلاف ذلك واماما عقد من الايمان بالله تعالى وهو هذه الايمان فللمسلمين فيها ثلاثة اقوال وان كان من الناس من ادعي الاجماع في بعضها فهذا كما ان كثيرا من مسائل النزاع يدعى فيها الاجماع من لم يعلم النزاع ومقصوده انى لا اعلم نزاعا فن علم النزاع واثبتته كان مثبتا علما وهو مقدم على النافي الذي لا يعلمه باتفاق المسلمين واذا كانت المسئلة مسئلة نزاع في السلف والخلف ولم يكن مع من اثم الحالف الطلاق او غيره نص كتاب ولا سنة ولا اجماع كان القول بنفى لزومه سائنا باتفاق الأئمة الاربعة وسائر أئمة المسلمين بل هم متفقون على انه ليس لاحد ان يمنع قاضيا يصلح للقضاء ان يقضى بذلك ولا يمنع مفتيا يصلح للفتيا ان يفتى بذلك بل هم يسرعون الفتيا والقضاء في اقوال ضعيفة لوجود الخلاف فيها فكيف يمنعون مثل هذا القول الذى دل عليه الكتاب والسنة والقياس الصحيح الشرعى والقول به ثابت عن السلف والخلف بل الصحابة الذين هم خير هذه الامة ثبت عنهم انهم اتقوا في الحلف بالعتق الذى هو احب الى الله تعالى من الطلاق انه لا يلزم الحالف به بل يجزئه كفارة يمين فكيف يكون قولهم في الطلاق الذى هو ابنض الحلال الى الله وهل يظن بالصحابة رضوان الله عليهم انهم يقولون فيمن حلف بما يحبه الله من الطاعات كالصلاة والصيام والصدقة والحج

انه لا يلزمه ان يفعل هذه الطاعات بل يجزيه كفارة يمين ويقولون فيما لا يحبه الله بل يبغضه
انه يلزم من حلف به وقد اتفق المسلمون على انه من حلف بالكفر والاسلام انه لا يلزمه كفر
ولا اسلام فلو قال المسلم ان فعلت كذا فانا يهودي وفعله لم يصير يهوديا بالاتفاق وهل يلزمه كفارة
يمين على قولين احدهما يلزمه وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه والثاني لا يلزمه وهو
قول مالك والشافعي ورواية عن احمد وذهب بعض اصحاب ابي حنيفة الى انه اذا اعتقد انه يصير
كافرا اذا حنت وحلف به فانه يكفر قالوا لانه مختار لا يكفر والجور قالوا لا يكفر لان قصده ان
لا يلزمه الكفر فابغضه له حلف به وهكذا كل من حلف بطلاق او غيره انما يقصد بيمينه انه
لا يلزمه لفرط بغضه له وبهذا فرق الجمهور بين نذر التبرر ونذر اللجاج والنضب قالوا لان الاول
قصده وجود الشرط والجزاء بخلاف الثاني فاذا قال ان شفي الله مريضي فملى عتق رقبة او فبدي
حر لزمه ذلك بالاتفاق واما اذا قال ان فعلت كذا فملى عتق رقبة او فبدي حر وقصده ان لا يفعله
فهذا موضع النزاع هل يلزمه المتق في الصورتين او لا يلزمه في الصورتين او يجزيه كفارة
يمين او يجزيه الكفارة في تمايق الوجوب دون تعلق الوقوع وهذه الاقوال الثلاثة في الطلاق
ولو قال اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم وفعله لم يصير مسلما بالاتفاق لان الحالف حلف بما يلزمه
وقوعه وهكذا اذا قال المسلم ان فعلت كذا ففسائي طواقي وعبيدي احرار وانا يهودي هو يكره
ان يطلق نسائه ويمتق عبيده ويفارق دينه مع ان المنصوص عن الائمة الاربعة وقوع العتق ومعلوم
ان سبمة من الصحابة مثل ابن عمر وابن عباس وابي هريرة وعائشة وام سلمة وحفصة وزينب
وبينة النبي صلى الله عليه وسلم اجل من اربعة من علماء المسلمين فاذا قالوا هم وائمة التابعين انه لا يلزمه
العتق المحلوف به بل يجزيه كفارة يمين كان هذا القول مع دلالة الكتاب والسنة انما يدل على هذا القول
فكيف يسوغ لمن هو من أهل العلم والايمان ان يلزم امة محمد صلى الله عليه وسلم بالقول المرجوح
في الكتاب والسنة والاقيسة الصحيحة الشرعية مع العلم من مصلحة دينهم وديارهم فان في ذلك
من صيانة انفسهم وحرهم واموالهم واعراضهم وصلاح ذات بينهم وصلة ارحامهم واجتماعهم على
طاعة الله ورسوله واستغنائهم عن ممصية الله ورسوله ما يوجب ترجيح لمن لا يكون عارفا بدلالة
الكتاب والسنة فكيف بمن كان عارفا بدلالة الكتاب والسنة فان القائل بوقوع الطلاق ليس معه
من الحجة ما يقاوم قول من نفي وقوع الطلاق واجتهاد من اجتهاد في اقامة دليل شرعي سالم

عن المعارض المقاوم على وقوع الطلاق على الخالف لعجز عن ذلك كما عجز عن تحديد ذلك فهل يسوغ لاحد ان يامر بما يخالف اجماع المسلمين ويخرج عن سبيل المؤمنين فان القول الذي ذهب اليه بعض العلماء وهو لم يمارض نصا ولا اجماعا ولا ما في معنى ذلك ويقدم عليه الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والقياس الصحيح ليس لاحد المنع من الفتيا به والقضاء به وان لم يظهر رجحانه فكيف اذا ظهر رجحانه بالكتاب والسنة وبين ما الله فيه من المنة فان الله تعالى يقول (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وقال في كتابه (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتهم) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكن عن يمينه وليأت الذي هو خير وهذا مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة وفي مسلم من حديث ابي هريرة وعدي بن حاتم وابي موسى الاشعري وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن ابن سمرة اذا حلقت على يمين فرايت غيرها خيرا منها الا آيت الذي هو خير وتحللها وفي الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يلج احدكم بيته في اهلته اتم له من أن يعطي الكفارة التي فرض الله وقال البخاري من استلج في اهلته فهو اعظم اثما ف قوله صلى الله عليه وسلم يلج من اللجاج ولهذا سميت هذه الايمان نذرا للجاج والغضب والفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة انواع صيغة التنجيز والارسال كقوله انت طالق أو مطلقه فهذا يقع به الطلاق باتفاق المسلمين (الثاني) صيغة قسم كقوله الطلاق يلزمني لافلن كذا او لا أفعل كذا فهذا يمين باتفاق أهل اللغة واتفاق طوائف الفقهاء واتفاق العامة واتفاق أهل الأرض (والثالث) صيغة تهليق كقوله ان فعلت كذا فامسراتي طالق فهذه ان كان قصد به اليمين وهو الذي يكره وقوع الطلاق مطلقا كما يكره الانتقال عن دينه اذا قال ان فعلت كذا فانا يهودي أو يقول اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم فهو يمين حكمه حكم الاول الذي هو بصيغة القسم باتفاق الفقهاء فان اليمين هي ما تضمنت حضا أو منعا أو تصديقا أو تكديبا بالتزام ما يكره الخالف وقوعه عند مخالفة الخالف لا يكون حالفالا اذا كره وقوع الجزاء عند الشرط فان كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفا سواء كان يريد الشرط وحده ولا يكره الجزاء عند وقوعه او كان يريد الجزاء عند وقوعه غير مرده أو كان يريد لهما فاما اذا كان كارها للشرط وكارها للجزاء مطلقا يكره وقوعه وانما التزمه عند وقوع الشرط لينع نفسه

اوغيره التزامه من الشرط أوليحض بذلك فهذا يمين وان قصد ايقاع الطلاق عند وجود الجزاء.
 كقوله ان اعطيتني النفا فانت طالق واذا طهرت فانت طالق واذا زينت فانت طالق وقصده
 ايقاع الطلاق عند الفاحشة لا مجرد الحلف عليها فهذا ليس بيمين ولا كفارة في هذا عند أحد
 من الفقهاء فيما علمناه بل يقع به الطلاق اذا وجد الشرط عند السلف وجمهور الفقهاء فاليمين
 التي يقصد بها الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب بالتزامه عند المخالفة مايكره وقوعه سواء
 كانت بصيغة القسم أو بصيغة الجزاء يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم فان كون الكلام
 يمينا مثل كونه أمراً ونهياً وخبراً وهذا المعنى ثابت عند جميع الناس العرب وغيرهم وانما تنوع
 اللغات في الالفاظ لا في المعاني بل ما كان معناه يمينا أو أمراً أو نهياً عند العجم فكذلك معناه
 يمين أو أمراً أو نهياً عند العرب وهذا أيضا يمين الصحابة رضوان الله عليهم وهو يمين في
 العرف العام ويمين عند الفقهاء كلهم واذا كان يمينا فليس في الكتاب والسنة لليمين الا حكامان اما
 ان تكون اليمين منمقدة محترمة ففيها الكفارة واما أن لا تكون منمقدة محترمة كالحلف بالخلوقات
 مثل الكعبة والملائكة وغير ذلك فهذا لا كفارة فيه بالاتفاق فاما يمين منمقدة محترمة غير
 مكفرة فهذا حكم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يقوم دليل
 شرعي سالم عن المعارض المقاوم فان كانت هذه اليمين من ايمان المسلمين فقد دخلت في قوله
 تعالى للمسلمين (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وان لم تكن من ايمانهم بل كانت من الحلف
 بالخلوقات فلا يجب بالحث لا كفارة ولا غيرها فتكون مهدرة فهذا ونحوه من دلالة الكتاب
 والسنة والاعتبار يبين ان الالتزام بوقوع الطلاق للحالف في يمينه حكم يخالف الكتاب والسنة
 وحسب القول الاخر ان يكون مما يسوغ الاجتهاد فاما ان يقال انه لم يجب على المسلمين كلهم
 العمل بهذا القول ويحرم عليهم العمل بذلك القول فهذا لا يقوله احد من علماء المسلمين بعد
 ان يعرف ما بين المسلمين من النزاع والدلة ومن قال بالقول المرجوح وخفي عليه القول
 الراجح كان حسبه ان يكون قوله سائما لا يمنع من الحكم به والفتيا به اما الزام المسلمين بهذا
 القول ومنعهم من القول الذي دل عليه الكتاب والسنة فهذا خلاف امر الله ورسوله وعباده
 المؤمنين من الائمة الاربعة وغيرهم فن منع الحكم والفتيا بعدم وقوع الطلاق او تقليد من نعى
 بذلك فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين ولا يفعل ذلك الا من لم يكن عنده

علم فهذا حسبه ان يندر لا يجب اتباعه وبمائد متبع لهواه لا يقبل الحق اذا ظهر له ولا يصني لمن يقوله ليعرف ما قال بل يتبع هواه بغير هدى من الله ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فانه اما مقلد واما مجتهد فالمقلد لا ينكر القول الذي يخالف متبوعه انكار من يقول هو باطل فانه لا يعلم انه باطل فضلا عن ان يحرم القول به ويوجب القول بقول سابقه والمجتهد ينظر وينظر وهو مع ظهور قوله له يسوغ قول منازعيه الذي ساغ فيه الاجتهاد وهو الم يظهر انه خالف نصا ولا اجماعا فن خرج عن حد التقليد الصانع والاجتهاد كان فيه شبه من الدين واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا وكان ممن اتبع هواه بغير هدى من الله والله اعلم *

(٢٠٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن طلق امرأته ثلاثا وافتاء مفت بأنه لم يقع الطلاق فقلده الزوج ووطئ زوجته بعد ذلك وأنت منه بولد فقيل أنه ولد زنا

﴿الجواب﴾ من قال ذلك فهو في غاية الجهل والضلالة والمشاقة لله ورسوله فان المسلمين متفقون على ان كل نكاح اعتقد الزوج انه نكاح سائغ اذا وطئ فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الامر باتفاق المسلمين سواء كان النكاح كافرا او مسالما واليهودى اذا تزوج بنت اخيه كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين وان كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين ومن استحله ككافرا يجب استتابته وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الاعراب ووطأها يستقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت النسب لا يعتمد على صحة النكاح في نفس الامر بل الولد للفراش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فن طلق امرأته ثلاثا ووطأها يستقدها لم يقع به الطلاق انا لجهله واما لقنوى مفتى مخطئ ولده الزوج واما لغير ذلك فانه يلحقه النسب ويتوارثان بالاتفاق بل ولا تحسب المدة الا من حين ترك وطأها فان كان يوطأها يستقدها زوجها ففي فراش له فلا تعتمد منه حتى تترك الفراش ومن نكح امرأة نكاحا فاسدا متفقا على فساد او مختلفا في فساد او ملكها ملكا فاسدا متفقا على فساد او مختلفا في فساد او وطأها يستقدها زوجها الحرة أو أمة المملوكة فان ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين والولد أيضا يكون حرا وان كانت الموطوءة مملوكة لاغير في نفس

الامر ووطئت بدون إذن سيدها لكن لما كان الواطي مغرورا بها وزوج بها وقيل هي حرة أو بيعت فاشتراها يعتمدها ملكا للبائع فانما وطئ من يعتمدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فوله منها حر لا يعتقاده وان كان اعتقاده مخطئا وبهذا قضى الخلفاء الراشدون واتفق عليه أئمة المسلمين فمؤلا الذين وطئوا وجاءهم اولاد كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فساده وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين وهم وصئوا يستقدون ان النكاح باق لا فناء من افتنام أو لغير ذلك كان نسب الاولاد بهم لاحقا ولم يكونوا اولاد زنا بل يتوارثون باتفاق المسلمين وهذا في المجمع على فساده فكيف في المختلف في فساده وان كان القول الذي وطئ به قولا ضعيفا كن وطئ في نكاح التمتع أو نكاح المرأة نفسها بلا ولي ولا شهود فان هذا اذا وطئ فيه يعتمد نكاحا لحقه فيه النسب فكيف نكاح مختلف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته بالكتاب والسنة والقياس وظاهر ضعف القول الذي يناقضه وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام لانتفاء الحجة اشرعية فن قال ان هذا النكاح أو مثله يكون فيه الولد لا يلحقه نسبه ولا يتوارثان هو وأبوه الواطي لانه مخاف لا جماع المسلمين منسوخ من رتبة الدين فان كان جاهلا عرف ويين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وسائر أئمة الدين الحقوا اولاد اهل الجاهلية بأبائهم وان كانت محرمة بالاجماع ولم يشترطوا في حقوق النسب اذ يكون النكاح جائزا في شرع المسلمين فان أصر على مشاة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولاقتل فقد ظهر ان من انكر الفتيا بانه لا يقع الطلاق وادعي الاجماع على وقوعه أو قال إن الولد ولد زنا هو المخالف لاجماع المسلمين مخالف لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وان المفتي بذلك أو القاضي بذلك لا يسوغ له باجماع المسلمين وليس لاحد المنع من الفتيا بقوله ولا القضاء بذلك ولا الحكم بالمنع من ذلك باتفاق المسلمين والاحكام باطلة باجماع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(٢٠٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل مسك وضرب وسجنوه وأغصبوه على طلاق زوجته فطلقها طلقه واحدة وراحت وهي حامله منه

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا الطلاق لا يقع وأما نكاحها وهي حامل من الزوج الاول فهو

نكاح باطل باجماع المسلمين ولو كان الطلاق قد وقع فكيف اذا لم يكن قد وقع وبزور من اكرهه على الطلاق ومن تولى هذا النكاح المحرم الباطل ويجب التفريق بينهما حتى تقضى المدة من الاول بالوضع والمدة من الثاني فيها خلاف ان كان يعلم ان النكاح محرم فالصحيح انه لا بد من ذلك واما ان كان يمتنع صحة النكاح فلا بد ان تمتد من وطئ الثاني

(٢٠٦) (مسئلة) في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير منزل سكنها ان قدمت عندهم فانت طالق وان سكنت عندهم فانت طالق ثم قال ايضا انت على حرام ثم انتقل بنفسه ومتاعه دون زوجته الى مكان آخر وعادت زوجته الى مكانها الاول فان عاذ وتمتد عند زوجته يقع عليه طلاق واحدة ام طلقان وهل السكن هو القعود او بينهما محرم وخصوص واذا لم ينو بالحرام الطلاق هل يقع عليه كما لو نوي وهل اذا كان مذهب تزول به هذه الصورة مخالفا لمذهبه هل يجوز له التقليد أم لا

(الجواب) الحمد لله اما قوله ان قدمت عندهم وانت سكنت عندهم فان كان نية الجالف بالقعود اذا انقضى سبب تلك الحال بمنزلة من دعى الى غداء خلف انه لا يمتدنى فان سبب اليمين انه اراد بذلك الغداء الممين ولهذا كان الصحيح انه لا يمحى بقاء غير ذلك وهكذا اذا كان قد زار هو وأمرأته فوما فرأى من الاحوال ما كره ان يقيم تلك المرأة عندهم خلف انه لا يقيم ولا يسكن وقصد على تلك الحال او كان سبب اليمين بدل على ذلك واما ان كان قد نوي العموم بحيث قصد انه لا يمتد عندهم ولا يسكنهم بحال فانه لا يمحى بالقعود وان اطلق اليمين فيه نزاع مشهور بين العلماء وحيث يمحى بالقعود فانه اذا كان القعود الذي قصده هو السكنى لم يمحى باكثر من طلاق الا ان يقصد أكثر من ذلك كما لو كرر اليمين بالله على فعل واحد لم يلزمه الا كفارة واحدة على الصحيح وان كان القعود داخلا في ضمن السكنى كما هو ظاهر اللفظ المطلق فهذه المسئلة تداخل الصفات كما لو قال ان أكلت تفاحة واحدة فقد قيل تقع طلقان لوجود الصفتين وقيل لا يقع الا طلاق واحدة وهو أقوى فان المفهوم من هذا الكلام انك طالق سواء أكلت تفاحة كاملة أو نصفها وكذلك اذا قال ان قدمت فاقعدوا لفظ مشترك يراد به السكنى مشتملا على القعود ويكون اولا حلف انه لا يمتد ثم حلف على ما عم من ذلك وهو السكنى فاذا سكن كان الاول بعض الثاني فلا يقع أكثر من طلاق اذ قيل

بوقوع الطلاق عليه على أقوى القولين وأما قوله أنت علي حرام فإن حلف أن لا يفعل شيئا ففعله فعليه كفارة يمين وأن لم يحلف بل حرما تحريما فهذا عليه كفارة ظاهر ولا يقع به طلاق في الصورتين وهذا قول جمهور أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمة المسلمين يقولون أنه الحرام لا يقع به طلاق إذا لم ينوه كما روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم وإن كان من متأخري أتباع بعض الأئمة من زعم أن هذا اللفظ قد صار بحكم العرف صريحا في الطلاق فهذا ليس من قول هؤلاء الأئمة المتبوعين وقد كانوا في أول الإسلام يرون لفظ الظهار صريحا في الطلاق وهو قوله أنت علي كظهر امي حتى تظاهر أوس بن الصامت من أمرائه المجادلة التي ثبت حكمها فيما أنزل الله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله) وأفتاها النبي صلى الله عليه وسلم أولا بالطلاق حتى نسخ الله ذلك وجعل الظهار موجبا للكفارة ولو نوى به الطلاق والحرام نظير الظهار لأن ذلك تشبيه لها بالحرمة وهذا نطق بالتحريم وكلاهما منكر من القول وزور فقد دل كتاب الله على أن تجريم الحلال يمين بقوله لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم مع أن هذا ليس موضع بسط ذلك وأما تقليد المستفتي للمفتي فالذي عليه الأئمة الأربعة وسائر أئمة العلم أنه ليس على أحد ولا شرع له التزام قول شخص معين في كل ما يوجبه ويحرمه ويبيحه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن منهم من يقول على المستفتي أن يقلد الأعمل الأروع ممن يمكنه استفتاءه ومنهم من يقول بل بخير بين المفتين إذا كان له نوع تمييز فقد قيل يتبع أي القولين أرجح عنده بحسب تمييزه فإن هذا أولى من التخيير المطلق وقيل لا يجتهد إلا إذا صار من أهل الاجتهاد والأول أشبه فاذا ترجع عند المستفتي أحد القولين أما لرجحان دليله بحسب تمييزه وأما لكون قائله أعلم وأورع فله ذلك وإن خالف قوله المذهب

(٢٠٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخامم هو وامرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزم مني منك ثلاثا إن قلت طلقني طلقتك فسكت ثم قالت لا ما أرى شيئا يقول قالت أمها يقول كذا قولي له طلقني ثم قالت المرأة طلقني فهل يقع عليه طلاق بواحدة أم بثلاث أو لا يقع

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا لم ينو بقوله إذا قلت طلقني طلقتك أنه يطلقها في المجلس بل يطلقها

عند الشهود واما اذا لم ينو شيئا لم يحث اذا اقترعا عن غير طلاق لكن يطلقها بعد ذلك الطلاق الذي قصد يمينه وأما اذا لم يقصدان يطلقها ثلاثا ولا اثنين اجزا ان يطلقها طلقة واحدة هذا ان كان مقصوده اجابة سؤاها مطلقا واما ان قصد اجابة سؤاها اذا كانت طالبة للطلاق فاذا رجعت وقالت لا اريد الطلاق لم يكن عليه شيء اذا لم يطلقها والله أعلم

(٢٠٨) {مسئلة} في رجل متزوج لامرأتين فاختارت احدها من الطلاق خفف بالطلاق من الاثنين أنه يطلقها ولا يוכל عنه في طلاقها ثم حدث عرس لها فنكحت عليه خفف بالطلاق لا تروحي فقالت نزلني طلقة فان نزلها طلقة يقع عليه الطلاق الثلاث

{الجواب} الحمد لله رب العالمين متى طلقها الطلاق الذي حلف انه لا يفعله وقع به الطلاق الذي حلف عليه وحث أيضا في الطلاق الذي حلف به والله أعلم

(٢٠٩) {مسئلة} في رجل متزوج وله أولاد ووالدته تكره الزوجة وتشير عليه بطلاقها هل يجوز له طلاقها

{الجواب} لا يحل له ان يطلقها لقول امه بل عليه أن يبرأه وليس تطليق امرأته من برها والله أعلم

(٢١٠) {مسئلة} في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتا فقالت فانه ابني ربيته فلما اشتكاه لايه قال للزوج ان ابرأتك امرأتك تطلقها قال نعم فأتى بها فقال لها الزوج ان ابرأتني من كتابك ومن الحجة التي لك علي فانت طالق قالت نعم وانفصلا وطلع الزوج الى بيت جيرانه فقال هي طالق ثلاثا ونزل الى الشهود فسألوه كم طلقت قال ثلاثا على ما صدر منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث

{الجواب} الحمد لله اذا كان ابرأؤها على ما دل عليه سياق الكلام ليس مطلقا بل بشرط ان يطلقها بانته منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق والشرط المتقدم على المقد كالشرط المقارن والشرط العرفي كاللفظي وقول هذا الذي من جهتها له ان جاءت زوجتك وابرأتك تطلقها وقوله اشتراط عليه انه يطلقها اذا ابرأته ويجيبه بها بعد ذلك وقوله أنت ان ابرأتيني قالت نعم منزلا على ذلك الا وهو انه اذا ابرأته يطلقها بحيث لو قالت ابرأته وامتنع لم يصح الابراء فان هذا ايجاب وقبول في العرف لما تقدم من الشروط ودلالة الحال والتقدير ابرأتك بشرط ان تطلقني

(٢١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي و ابرأتني منه فبنتك طالق ثلاثا فجاء له بكتاب غير كتابه فقطعه الزوج ولم يعلم هل هو كتابه ام لا فقال ابو الزوجة اشهدوا عليه ان بنتي تحت حجرى واشهدوا على اني ابرأته من كتابها ولم يدين مافي الكتاب ثم انه مكث ساعة وجاء ابو الزوجة بحضور الشهود وقال له اي شيء قلت يا زوج فقال الزوج اشهدوا على ان بنت هذا طالق ثلاثا ثم ان الزوج ادعى ان هذا الطلاق الصريح بناء على ان الابرأ الاول صحيح فهل يقع ام لا

﴿الجواب﴾ الجواب قوله الاول ملق على الابرأ فان لم يبرأ لم يقع الطلاق واما قوله الثاني فهو اقرار منه بناء على ان الاول قد وقع فان كان الاول لم يقع فانه لم يقع بالثاني شيء

(٢١٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة فقالت له طلقني فقال ان ابرأتني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما يدعى النساء على الرجال فقال لها انت طالق وظن انه تبرأ من الحقوق وهو شافعي المذهب

﴿الجواب﴾ نعم هو برىء مما تدعى النساء على الرجال اذا كانت رشيدة

(٢١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بعده بزواج اخر بعد اخبارها بانقضاء المدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ثم بعد مدة ست سنين جاءت بائنة وادعت انها من الزوج الاول فهل تصح دعواها وتلزم الزوج الاول والحالة هذه

﴿الجواب﴾ لا يلحق هذا الولد به بمجرد دعواها والحالة هذه باتفاق الائمة بل لو ادعت انها ولده في حال يلحق به نسبه اذا ولده وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولده لم يقبل قولها في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بينة بذلك ويكنى امرأة واحدة عند ابى حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى الى اربع نسوة ويكنى بيمينه انه لا يعلم انها ولده واما ان كان الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد يقبل قولها كذهب الشافعي والثاني لا يقبل قولها كذهب مالك واما اذا انقضت عدتها ومضي لها اكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج الاول فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت بانقضاء عدتها ثم اتت بولدت ستة اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم مذهب ابى حنيفة واحمد انه

يلحقه وهذا اختيار ابن سريج من اصحاب الشافعي لكن المشهور من مذهب الشافعي ومالك انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاذا تزوجت بعد اخبارها باقضاء عدتها ثم اتت بولد لستة اشهر فان هذا لا يلحق بنسبه بالاول قولاً واحداً فاذا عرفت مذهب الاثمة في هذين الاصلين فكيف يلحقه نسب بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدته من قبل ان يطلقني لا يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلد على فراشه ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل ان تزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله ايضا انها لم تضعه قبل تزوجها بالثاني لاسيما مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسيما على اصل مالك في تأخر الدعوى بغير عذر في هذه المسائل ونحوها.

باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغير ذلك

(٢١٤) (مسئلة) في امرأة مبغضة لزوجها طلبت الانحلال منه وقالت له ان لم تغارني والا قتلت نفسي فاكراهه الولي على الفرقة وتزوجت غيره وقد طلبها الاول وقال انه فارقتها مكرها وهي لا تريد الا الثاني

(الجواب) ان كان الزوج الاول اكراهه على الفرقة بحق مثل ان يكون مقصرا في واجباتها او مقصرا لها بغير حق من قول او فعل كانت الفرقة صحيحة والندكاح الثاني صحيحا وهي زوجة الثاني وان كان اكراهه بالضرب او الحبس وهو محسن لعشرتها حتى فارقتها لم تقع الفرقة بل اذا أبغضته وهو محسن اليها فانه يطلب منه الفرقة من غير ان يلزم بذلك فان فعل والا امرت للمرأة بالصبر عليه اذا لم يكن ما يبيح الفسخ

(٢١٥) (مسئلة) ماهو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة

(الجواب) الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة ان تكون المرأة كارهة للزوج تريد فراقه فتبطله الصداق او بعضه فداء نفسها كما يفتدى الاسير واما اذا كان كل منهما مريدا لعاجبه فهذا الخلع محدث في الاسلام

(٢١٦) (مسئلة) في رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم الليل وكلما دعاها الرجل الى فراشه تأتي عليه وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج فهل يجوز ذلك ام لا

﴿ الجواب ﴾ لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين بل يجب عليها ان تطيعه اذا طلبها الى الفراش وذلك فرض واجب عليها واما قيام الليل وصيام النهار فتطوع فكيف تقدم مؤمنة للناقلة على لفريضة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه ولا تاذن في بيته الا باذنه . رواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولفظهم لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا باذنه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المرأة ان تصوم تطوعا اذا كان زوجها شاهدا الا باذنه فتمنع بالصوم بعض ما يجب له عليها فكيف يكون حالها اذا طلبها فامتنعت وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل المرأة الى فراشه فابتلعته الملائكة حتى تصبح وفي لفظ الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح وقد قال الله تعالى (فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله) فالمرأة الصالحة هي التي تكون قانتة اى مداومة على طاعة زوجها ففى امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت عاصية ناشزة وكانت ذلك يبيح له ضربها كما قال تعالى (واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله اوجب من حق الزوج حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت اسرا لاحد ان يسجد لاحد لامرأت المرأة ان تسجد لزوجها لعظم حقه عليها وعنه صلى الله عليه وسلم ان النساء فان له ان الرجال يجاهدون ويتصدقون ويفعلون ونحن لا نفعل ذلك فقال حسن فعل احدا كن بعد ذلك اى ان المرأة اذا احسنت معاشرته بعلمها كان ذلك موجبا لرضاء الله واكرامه لها من غير ان تعمل ما يختص بالرجال والله اعلم

(٢١٧) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة احد عشر سنة واحسنت العشرة معه وفى هذا الزمان تابت العشرة معه وتناشزه فما يجب عليها

﴿ الجواب ﴾ لا يحل لها ان تنشر عليه ولا تمنعه نفسها فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من رجل يدع امرأته الى فراشه فتأتى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح فاذا اصرت على النشوز فله ان يضربها واذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه ان يطلقها ويعطيها الصداق بل هي التي تقتدى نفسها منه فتبذل صداقها ليفارقها كما امر

الذي صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس بن شماس ان تعطى صداقها ليفارقها واذا كان معسرا بالصداق لم تجز مطالبتها باجماع المسلمين

(٢١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خاصم زوجته وضربها فقات له طلقني فقال انت على حرام فهل تحرم عليه ام لا وما يجب عليه اذا منعه من نفسها اذا طلبها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل لها النشوز عنه ولا تمنع نفسها منه بل اذا لم تمنع منه واصررت على ذلك فله ان يضربها ضربا غير مبرح ولا تستحق نفقة ولا نسما واما قوله انت على حرام فقيه قولان للعلماء قبل عليه كفارة الظهار اذا امكنته من نفسها وقيل لا شيء عليه ولا خلاف بين العلماء انه يجب عليها ان تمكته والله اعلم

(٢١٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له امرأة كساها كسوة مشنة مثل مصاغ وحلى وقلائد وما اشبه ذلك خارجا عن كسوة القيمة وطلبت منه المخالعة وعليه مال كثير مستحق لها عليه وطلب راحله منها ليستعين به على حقها او على غير حقها فانكرته وادعى انها تخلف وتأخذ الذي ذكره عندها والثمن يلزمه ولم يكن له بد من اعطائها

﴿الجواب﴾ ان كان قد أعطاها ذلك الزائد عن الواجب على وجه التمليك لها فقد ملكته وليس له اذا طلقها هو ابتداء ان يطالبها بذلك لكن ان كانت هي الكارهة لصحبته وادارت الاختلاع منه فلتعطه ما أعطاها من ذلك ومن الصداق الذي ساقه اليه ولو الباقى في ذمته ليخلفها كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس بن شماس حيث امرها برد ما أعطاها وان كان قد أعطاها لتتجمل به كما يركبها دابته ويخدمها غلاما ونحو ذلك بلا على وجه التمليك للمين فهو باق على ملكه فله ان يرجع فيه متى شاء سواء طلقها أو لم يطلقها وان تنازعا هل أعطاها على وجه التمليك أو على وجه الاباحة ولم يكن هناك عرف يقضى به فالقول قوله مع يمينه انه لم يملكها ذلك وان تنازعا هل أعطاها شيئا أو لم يعطها ولم يكن حجة يقضى له بها لاشاهد واحد ولا اقرار ولا غير ذلك فالقول قوله مع يمينها انه لم يعطها

(٢٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من جميع حقوقي عليك وأخذ البنت بكفالتها ويكون لها عليه مائة درهم كل يوم سدس درهم وشهد العدول بذلك فطلقها على ذلك بحكم الابرأ أو الكفالة فهل لها ان تطالبه بفرض البنت بعد ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ إذا خالها على أن تبرئه من حقوقها وتأخذ الولد بكفالتة ولا تطالبه بنفقة صح ذلك عند جماهير العلماء كمالك وأحمد في المشرو من مذهبه وغيرهما فإنه عند الجمهور يصح الخلع بالمعدوم الذي ينتظر وجوده كما تحمل أمها وشجرها وأما نفقة حملها ورضاع ولها ونفقته فقد انعقد بسبب وجوده وجوازه وكذلك إذا قالت له طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي وأنا آخذ الولد بكفالتة وأنا أبرأتك من نفقته ونحو ذلك مما يدل على المقصود وإذا خالغ بينهما على ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع كالحاكم المالكي لم يجز لغيره أن ينقضه وإن رآه فاسدا ولا يجوز له أن يفرض له عليه بهد هذا نفقة للولد فإن فعل الحاكم الأول كذلك حكم في أصح قول العلماء والحاكم متى عقد عقدا ساغ فيه الاجتهاد أو نسخ فسخا جاز فيه الاجتهاد لم يكن لغيره نقضه

(٢٢١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها فأيها أفضل برها لوالديها أو مطاوعة زوجها

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملاك بها من أبيها ومطاعة زوجها عليها أوجب قال الله تعالى (فالصالحات قانتان حافظات للنيب بما حفظ الله) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الدنيا متاع وغير متاعها المرأة الصالحة إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك * وفي صحيح ابن أبي حاتم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحصنت فرجها وأطاعت بملها دخلت من أي أبواب الجنة شئت * وفي الترمذي عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمان امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة وقال الترمذي حديث حسن وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت امرأة لاحد أن يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها أخرجه الترمذي * وقال حديث حسن وأخرجه أبو داود ولفظه لامرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحقوق وفي المسند عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لامرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها والذي نفسى بيده لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه قرحة تجري بالقيح والصديد ثم استقبلته فاحسته

ما أدت حقه وفي المسند وسنن ابن ماجه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أمرت احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها ولو ان رجلا امر امرأته ان تنقل من جبل احمر الى جبل اسود ومن جبل اسود الى جبل احمر لكان لها ان تفعل اى لكان حقا ان تفعل وكذلك في المسند وسنن ابن ماجه وصحيح ابن حبان عن عبد الله بن ابي اوفى قال لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال آتيت الشام فوجدتهم يسجدون لاساتقهم وبطارقهم فوددت في نفسي ان تفعل ذلك بك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا ذلك فاني لو كنت امرا احدا ان يسجد لغير الله لامرت المرأة ان تسجد لزوجها والذي نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب لم تمنه وعن طلحة بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما رجل دعا زوجته لحاجته فلتاته ولو كانت على التنور رواء ابو حاتم في صحيحه والترمذي وقال حديث حسن وفي الصحيح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت ان تجي فبات غضبانا عليها لستها الملائكة حتى تصبح والاحاديث في ذلك كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والقياسيدها لدى الباب وقال عمر بن الخطاب النكاح رق فليظن احدكم عند من يرق كريمته وفي الترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان فالمرأة عند زوجها تشبه الرقيق والابير فليس لها ان تخرج من منزله الا باذنه سواء امرها ابوها او امها او غير ابوها باتفاق للأئمة واذا اراد الرجل ان ينتقل بها الى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه وحفظ حدود الله فيها ونهاها ابوها عن طاعته في ذلك فليعلم ان تطيع زوجها دون ابوها فان الابوين هما ظالمان ليس لهما ان ينهياها عن طاعة مثل هذا الزوج وليس لهما ان تطيع امها فيما تامرهما به من الاختلاع منه او مضاجرته حتى يطلعا مثل ان تطالعه من النفقة والكسوة والصداق بما تطلبه ليطلقها فلا يحل لها ان تطيع واحدا من ابويها في طلاقه اذا كان متقي الله فيها ففي السنن الاربعة وصحيح ابن ابي حاتم عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة سالت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة وفي حديث آخر المختلعات والتبرعات من المناقعات واما اذا امرها ابوها او احدهما بما فيه طاعة لله مثل المحافظة على

الصلوات وصدق الحديث واداء الامانة ونهوها عن تبذير مالها واضاعته ونحو ذلك مما امرها الله ورسوله او نهاها الله ورسوله عنه فعليها ان تطيعهما في ذلك ولو كان الامر من غير ابويها فكيف اذا كان من ابويها واذا نهاها الزوج عما امر الله أو أمرها بما نهى الله عنه لم يكن لها ان تطيعه في ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق بل المالك لو أمر بملوكه بما فيه معصية لله لم يجوز له أن يطيعه في معصيته فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو احد ابويها في معصية فان الخبير كله في طاعة الله ورسوله والشركه في معصية الله ورسوله

(٢٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بامرأتين واحدهما يحبها ويكسوها ويمطئها ويجمع بها أكثر من صاحبها

﴿الجواب﴾ الحمد لله يجب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين وفي السنن الاربعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان قال الى احدهما دون الاخرى جاء يوم القيامة وأحد شديقه مائل فعليه أن يعدل في القسم فاذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاثا بات عند الاخرى بقدر ذلك ولا يفضل احدهما في القسم لكن ان كان يحبها أكثر ويطأها أكثر فهذا لا حرج عليه فيه وفيه انزل الله تعالى (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) أى في الحب والجماع وفي السنن الاربعة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل فيقول هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك يعني القلب وأما العدل في النفقة والكسوة فهو السنة أيضا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يعدل بين أزواجه في النفقة كما كان يعدل في القسمة مع تنازع الناس في القسم هل كان واجبا عليه أو مستحبا له وتنازعوا في العدل في النفقة هل هو واجب أو مستحب ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة وهل العدل مأمور به مادامت زوجة فان أراد أن يطلق احدهما فله ذلك فان اصطلاح هو والتي يريد طلاقها على أن يقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك جاز كما قال تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وفي الصحيح عن عائشة قالت انزلت هذه الآية في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وأنت في حل من يومى فنزلت هذه الآية وقد كان النبي

صلى الله عليه وسلم أراد ان يطلق سودة فوهبت يومها المائشة فامسكها بلا قسمة وكذلك رافع
ابن خديج جرى له نحو ذاك ويقال أن الآية أنزلت فيه
(٢٢٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة وهي ناشز تمنه نفسها فهل تسقط نفقتها وكسوتها
وما يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله تسقط نفقتها وكسوتها اذا لم تمكنه من نفسها وله أن يضربها اذا
أصرت على الذنوز ولا يحل لها أن تمنع من ذلك اذا طالبها به بل هي عاصية لله ورسوله وفي
الصحيح اذا طلب الرجل المرأة الى فراشه غابت عليه كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح
(٢٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له امرأة وقد نذرت عنه في بيت أبيها من مدة ثمانية شهور
ولم ينتفع بها

﴿الجواب﴾ اذا نذرت عنه فلا نفقة لها وله أن يضربها اذا نذرت أو آذته واعتدت عليه
(٢٢٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال بكماله وبقي
المسقط من ذلك ولم تستحق عليه شيء وطالبها الدخول فامتنعت ولها حالة تمنعها فهل يجبر على
الدخول ويلزم خالتها المذكورة تسليمها اليه

﴿الجواب﴾ ليس لها أن تمنع من تسليم نفسها والحال هذه باتفاق الاثمة ولا لخالتها ولا غير
خالتها ان يمنعها بل تنذر الخالة على منعهما من فعل ما اوجب الله عليه وتجر المرأة على تسليم
نفسها للزوج

(٢٢٦) ﴿مسئلة﴾ في قوله تعالى (واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن في
المضاجع واضربوهن) وفي قوله تعالى (واذا قيل انشزوا فانشزوا) الى قوله تعالى واقه بما
تعملون خير بين لنا شيخنا هذا النشوز من ذاك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين النشوز في قوله تعالى (تخافون نشوزهن فمظوهن
واهجروهن في المضاجع) هو ان تنذر عن زوجها فتفر عنه بحيث لا تطيعه اذا دعاها للفراش
أو تخرج من منزله بغير اذنه ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته وأما النشوز
في قوله (اذا قيل انشزوا فانشزوا) فهو النهوض والقيام والارتفاع وأصل هذه المادة هو الارتفاع
والنظ ومنه النذر من الامراض وهو المكان المرتفع الغليظ ومنه قوله تعالى (وانظر الى

المظام كيف تنشرها أى ترفع بعضها الى بعض) ومن قرأ تنشرها أراد نجيبها فسمى المرأة العاصية ناشزا لما فيها من الغلظ والارتفاع عن طاعة زوجها وسمى النهوض نشوزا لان القاعد يرتفع من الارض والله أعلم.

(٢٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها انه يسكن عندهم ولا ينقلها عنهم ولا يدخل عليها الا بعد سنة فاخذها اليه واخلف ذلك ودخل عليها وذكر البدايات انه نقلها ثم سكن بها في مكان يضربها فيه الضرب المبرح ثم بعد ذلك سافر بها ثم حضر بها ومنع ان يدخلها أهلها عليها مع مداومته على ضربها فهل يحل ان تدوم معه على هذه الحال

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكر فلا يحل اقرارها معه على هذه الحال بل اذا تمذران يباشرها بالمعروف فرق بينهما وليس له ان يطأها وطأها يضرب بها بل اذا لم يتبع من المدوان عليها فرق بينهما والله أعلم

(٢٢٨) ﴿مسئلة﴾ في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له رجل يا رسول الله ان امرأتى لا ترد كف لاس فهل هو مارتد نفسها عن أحد أو مارتد يدها في المطاء عن أحد وهل هو الصحيح أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الحديث قد ضمه احمد وغيره وقد تأوله بعض الناس على أنها لا ترد طالب مال لكن ظاهر الحديث وسياقه يدل على خلاف ذلك ومن الناس من اعتقد ثبوته وان النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يسكنها مع كونها لا تمنع الرجال وهذا مما أنكره غير واحد من الأئمة فان الله قال في كتابه العزيز (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا كان له في الجاهلية قريبة من البذايا يقال لها عناق وانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تزوجها فأنزل الله هذه الآية وقد قال سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن اهلهن وآتوهن اجورهن بالمعروف محصنات غير مسأجات ولا متخذات اخدان) فانما أباح الله نكاح الاماء في حال كونهن غير مسأجات ولا متخذات اخدان

والمسافة التي تسافح مع كل أحد والمنخذات الخدن التي يكون لها صديق واحد فإذا كان من هذه حالها لا تنكح فكيف بمن لا ترد يد لاس بل تسافح مع من أنفق وإذا كان من هذه حالها في الإماء فكيف بالحرائر وقد قال تعالى (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا يتخذن أخدان) فاشترط هذه الشروط في الرجال هنا كما اشترطه في النساء هناك وهذا يوافق ما ذكره في سورة النور من قوله تعالى (الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) لانه من تزوج زانية بزنان مع غيره لم يكن مأثمه مصونا مخفوطا فكان مأثمه مختلطا بقاء غيره والفرج الذي يطأه مشتركا وهذا هو الزنا والمرأة إذا كان زوجها يزني بغيره لا يميز بين الحلال والحرام كان وطؤه له من جنس وطئ الزاني للمرأة التي يزني بها وإن لم يطأها غيره وإن من صور الزنى اتخاذ الأخدان والعلماء قد تنازعوا في جواز نكاح الزانية قبل توبتها على قولين مشهورين لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على أن ذلك لا يجوز ومن تأول آية النور بالمقد وجعل ذلك منسوخا فبطلان قوله ظاهر من وجوه ثم المسلمون متفقون على ذم الديانة ومن تزوج نيا كان ديوتا بالاتفاق وفي الحديث لا يدخل الجنة بخيل ولا كذاب ولا ديوث قال تعالى (الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات) أي الرجال الطيبون للنساء الطيبات والرجال الخبيثون للنساء الخبيثات وكذلك في النساء فإذا كانت المرأة خبيثة كان قرينها خبيثا وإذا كان قرينها خبيثا كانت خبيثة وبهذا عظم القول فيمن تذف عائشة ونحوها من أمهات المؤمنين ولولا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التخليط ولهذا قال السلف ما بنت امرأة نبي قط ولو كان تزوج النبي جائزا لوجب تنزيه الانبياء عما يباح كيف وفي نساء الانبياء من هي كافرة كما في أزواج المؤمنات من هو كافر كما قال تعالى (ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين) وأما البعايا فليس في الانبياء ولا الصالحين من تزوج نيا لأن البعايا يفسد فراشه ولهذا أبيح للمسلم أن يتزوج الكنازية اليهودية والنصرانية إذا كان محصنا غير

مسافح ولا متخذ خدن فعل ان تزوج الكافرة قد يجوز وتزوج البني لا يجوز لان ضرر دينه لا يتعمدي اليه وأما ضرر بناتها فيتمدي اليه والله أعلم

(٢٢٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة اسكنها بيت ناس مناجيس وهو يخرج بها الى الفرج والى أماكن الفساد ويماثر مفسدين فاذا قيل له انتقل من هذا المسكن اليس فيقول انا زوجها ولى الحكيم في امرائي ولى السكتي فهل له ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس له أن يسكنها حيث شاء ولا يخرجها الى حيث شاء بل يسكن بها في مسكن يصلح لملتها ولا يخرج بها عند أهل الفجور بل ليس له ان يماثر الفجار على فجورهم ومتى فعل ذلك وجب أن يعاقب عقوبة بيتن عقوبة على فجوره بحسب ما فعل وعقوبة على ترك صيانة زوجته واخراجها الى أماكن الفجور فيعاقب على ذلك عقوبة نردعه وأمثاله عن مثل ذلك والله أعلم

(٢٣٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة متزوجة برجل ولها أقارب كلما أرادت تزورهم أخذت الفراش وتقدم عندهم عشرة أيام وأكثر وقد قربت ولادتها ومتى ولدت عندهم لم يمكن أن تجيء الى بيتها الا بعد أيام ويبقى الزوج بردان فهل يجوز لهم ان يخلوها تلد عندهم

﴿الجواب﴾ لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها الا بأذنه ولا يحل لاحد أن يأخذها اليه ويحبسها عن زوجها سواء كان ذلك لكونها مرضعا أو لكونها قابلة أو غير ذلك من الصناعات واذا خرجت من بيت زوجها بنير اذنه كانت نائزة عاصية لله ورسوله مستحقة للعقوبة

(٢٣١) ﴿مسئلة﴾ فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلا أجنبيا فوفاها حتما وطلقها ثم رجع صالحا وسمع انها وجدت بحنب أجنبي

﴿الجواب﴾ في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه وتعالى لما خاق الجنة قال وعزني وجلالي لا يدخلك بخيل ولا كذاب ولا ديوث والديوث الذي لا غيرة له وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المؤمن يغار وان الله يغار وغيره الله ان يأتي العبد ما حرم عليه وقد قال تعالى (الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وخرم ذلك على المؤمنين) ولهذا كان الصحيح من قول العلماء ان الزانية لا يجوز تزوجها الا بعد التوبة وكذلك اذا كانت المرأة تزني لم يمكن له أن يسكنها على تلك الحال بل يغارها والا كان ديودنا

(٢٣٢) (مسئلة) في رجل ائهم زوجته بفاحشة بحيث انه لم ير عندها ما ينكره الشرع الشريف الا ادعى انه ارسلها الى عرس ثم انه تجسس عليها فلم يجدها في العرس فانكرت ذلك ثم انه اتي الى اولياؤها وذكر لهم الواقعة فاستدعوا بها لتقابل زوجها على ما ذكر فامتنعت خوفا من الضرب فخرجت الى بيت خالها ثم ان الزوج بعد ذلك حمل ذلك مستندا في ابطال حقها وادعى انها خرجت به يراذنه فهل يكون ذلك مبطلا لحقها والانكار الذي أنكرته عليه يستوجب انكارا في الشرع

(الجواب) قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يحمل لكم ابن برثوا النساء كرها ولا تضلوهن لانهن بعض ما آتيتوهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) فلا يحمل للرجل ان يضل المرأة بان يمنحها ويضيق عليها حتى تعطيه بمض الصدق ولا أن يضربها لاجل ذلك لكن اذا أتت بفاحشة مبينة كان له أن يضربها لثقتني منه وله أن يضربها هذا فيما بين الرجل وبين الله وأما أهل المرأة فيكشفون الحق مع من هو فيمينونه عليه فان بين لهم هي التي تعدت حدود الله وآذت الزوج في فراشه فهي ظالمة متمدية فتستد منه واذا قال انه ارسلها الى عرس ولم تذهب الى العرس فليسأل الى أين ذهبت فان ذكر أنها ذهبت الى قوم لاربية عندهم وصدقها او تلك القوم أو قولهم تأت الينا والى العرس لم تذهب كان هذا ربية وبهذا يقوى قول الزوج وأما الجهاز الذي جاءت به من بيت أبيها فعليه أن يرد عليها بكل حال وان اصطالحوا فالصالح خير ومضى ثابت المرأة جاز لزوجها ان يمسكها ولا حرج في ذلك فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له واذا لم يتقما على رجوعها اليه فاستبرئه من الصدق وليخلفها الزوج فان الخلع جائز بكتاب الله وسنة رسوله كما قال الله تعالى (فان خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) والله أعلم

(٢٣٣) (مسئلة) في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصدق ثم توفي عنها فطلب الحاكم ان يحسب المجل من الصدق المسمى في العقد ليكون المجل لم يذكر في الصدق

(الجواب) الحمد لله ان كانا قد اتفقا على المجل المقدم والآجل المؤخر كما جرت به العادة فلزوجة أن تطلب المؤخر كما ان لم يذكر المجل في العقد وكذلك ان كان قد اهدى

لها كما جرت به العادة وأما أن كان قبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة والله أعلم
(١٣٤) (مسئلة) في امرأة اعتاضت عن صداقها بمدة موت الزوج فباعت العوض
وقبضت الثمن ثم أقرت أنها قبضت الصداق من غير ثمن الملك فهل يبطل حق المشتري أو
يرجع عليها بالذي اعترفت أنها قبضته من غير الملك

(الجواب) لا يبطل حق بمجرد ذلك ولا ورثة أن يطلبوا منها ثمن الملك الذي اعتاضت
به إذا أقرت بأن قبض صداقها قبل ذلك وكان قد أفنى طائفة بأنه يرجع عليها بالذي اعترفت
بقبضه من التركة وليس بشيء لأن هذا الاقرار تضمن أنها استوفت صداقها وأنها بمدة هذا
الاستيفاء له أحدثت ملكا آخر قائما فوأت عليهم المقادير لا على المشتري

(٢٣٥) (مسئلة) في مصر هل يقسط عليه الصداق

(الجواب) إذا كان مصرأ قسط عليه الصداق على قدر حاله ولم يجوز حبسه لكن أكثر
العلماء يقبلون قوله في الأعسار مع يمينه وهو مذهب الشافعي وأحمد ومنهم من لا يقبل اليمين إلا
بمد الحبس كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة فإذا كانت الحكومة عنده من يحكم
بمذهب الشافعي وأحمد لم يحبس

كتاب الظهار وغير ذلك

(٢٣٦) (مسئلة) في رجل شافعي المذهب بآنت منه زوجته بالطلاق الثلاث ثم تزوجت
بعده وبآنت من الزوج الثاني ثم أرادت صلح زوجها الاول لأن لها منه أولادا فقال لها أنتي
لست قادرا على النفقة وعاجز عن الكسوة فآبت ذلك فقال لها كلما حلت لي حرمت علي فهل
تحرم عليه وهل يجوز ذلك

(الجواب) الحمد لله لا تحرم عليه بذلك لكن فيها قولان أحدهما أن له أن يتزوجها ولا
شيء عليه (والثاني) عليه كفارة أما كفارة ظهار في قول وأما كفارة يمين في قول آخر وكذلك
مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أن له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق لكن في التكفير نزاع وإنما
يقول بوقوع الطلاق بمنثل هذه من يجوز تعليق الطلاق على النكاح كآبي حنيفة رمالك بشرط
أن يرى الحرام طلاقا كقول مالك وإذا نواه كقول أبي حنيفة وأما الشافعي وأحمد فعندهما

لو قال كلما تزوجتك فانت طالق لم يقع به طلاق فكيف في الحرام لكن أحمد يجوز عليه في المشهور عنه تصحيح الطهار قبل الملك بخلاف الشافعي والله أعلم

(٢٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجلين قال احدهما لصاحبه يا اخي لا تفعل هذه الامور بين يدي امرأتك فيبيع عليك فقال ما هي الا مثل امي فقال لاي شيء قلت سمعت انها تحرم بهذا اللفظ ثم كرر على نفسه وقال اي والله هي عندي مثل امي هل تحرم على الزوج بهذا اللفظ

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان أراد بقوله انها مثل امي انها تستر علي ولا تهتكني ولا تلومني كما تفعل الام مع ولدها فانه يؤدب على هذا القول ولا تحرم عليه امرأته فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رجلا يقول لامرأته يا اختي فادبه وان كان جاهلا لم يؤدب على ذلك وان استحق العقوبة على ما فعله من المنكر وقال اختك هي فلا ينبغي ان يجعل الانسان امرأته كلمة وان اراد بها عندي مثل امي في الامتناع من وطئها والاستمتاع بها ونحو ذلك مما يحرم من الام فهي مثل امي التي ليست محلا للاستمتاع بها فهذا مظاهر يجب عليه ما يجب على المظاهر فلا يحل له أن يطأها حتى يكفر كفارة الظهار فيعتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا واذا فعل ذلك حل له ذلك باتفاق المسلمين الا ان ينوي انها محرمة على كافي فهذا يكون مظهرا في مذهب ابي حنيفة والشافعي وأحمد وحكي في مذهب مالك نزاع في ذلك هل يقع به الثلاث أم لا والصواب المقطوع انه لا يقع به طلاق ولا يحل له الوطؤ حتى يكفر باتفاقهم ولا يقع به الطلاق بذلك والله أعلم

(٢٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل حق من زوجته فقال ان بقيت أنكحك اذكع اي تحت سنور الكعبة هل يجوز أن يصالحها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا نكحها فعليه كفارة الظهار عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ولا يمسه حتى يكفر

(٢٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج واراد الدخول الليلة الفلانية والا كانت عندي مثل امي واختي ولم تترأ له ذلك الوقت الذي طلبها فيه فهل يقع عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا يقع عليه طلاق في المذاهب الاربعة لكن يكون مظهرا فاذا اراد الدخول فانه يكفر قبل ذلك والكفارة التي ذكرها الله في سورة المجادلة فيعتق رقبة مؤمنة فان لم يجد

فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في غيظه لزوجته أنت علي حرام مثل امي

﴿الجواب﴾ هذا مظاهر من امرأته داخل في قوله (الذين يظاهرون منكم من نساءهم ماهن امهاتهم ان ان امهاتهم الا اللائي ولذئهم وانهم ليقولون منكر من القول وزور وان الله لعفو غفور والذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يماسا ذلكم توعدون به والله بما تعملون خبير فن لم يحد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يماسا فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) فهذا اذا اراد امساك زوجته ووطئها فانه لا يقربها حتى يكفر هذه الكفارة التي ذكرها الله

(٢٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته أنت علي حرام مثل أبي وأخي وقال لها أنت علي حرام مثل امي واختي فهل يجب عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا طلاق بذلك ولكن ان استمر على النكاح فعلى كل منهما كفارة ظاهر قبل ان يجتمعا وهي عتق رقبة فان لم يجدا فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطيعا فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأة بائن عنه ان رددت تكوني مثل امي واختي هل يجوز ان يردھا وما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قول العلماء عليه كفارة ظاهر واذا ردها في الاخر لاشيء عليه والاول أحوط

(٢٤٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته أنت علي مثل امي واختي

﴿الجواب﴾ ان كان مقصوده أنت علي مثل امي واختي في الكرامة فلا شيء عليه وان كان مقصوده يشبهها بامه واخته في باب النكاح فهذا ظاهر عليه ما على المظاهر فاذا أمسكها فلا يقربها حتى يكفر كفارة ظاهر

باب العدة

(٢٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وذكرت أن

لما أربع سنين قبل زواجها لم تحض فحصل من زوجها الطلاق الثلاث فكيف يكون تزويجها
زوج آخر وكيف تكون المدة وعمرها خمسون سنة

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه تمتد عدة الآيسات ثلاثة أشهر في أظهر قول العلماء فانها قد عرفت أن
حيضها قد انقطع وقد عرفت انه قد انقطع انقطاعا مستمرا بخلاف المستبرية التي لا تدزى ما رفع
حيضها هل هو ارتفاع آيس او ارتفاع لما رضى ثم يعود كالمرض والرضاع فهذه ثلاثة انواع فالارتفاع
لما رضى كالمرض والرضاع فانها تنتظر زوال العارض بل اريب ومتى ارتفع لا تدزى ما رفعه فذهب
مالك وأحمد في المنصوص عنه وقول للشافعي انها تمتد عدة الآيسات بعد أن تمتد مدة الحمل كما
قضى بذلك عمرو ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد انها تمتد حتى تطعن في سن الإياس
فتمتد عدة الآيسات وفي ذلك ضرر عظيم عليها فانها تمتد عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة
لا تزوج ومثل هذا الحرج مدفوع عن الأمة وانما اللائي يثن من الحيض فانهن يمتددن ثلاثة
أشهر بنص القرآن واجماع الأمة لكن العلماء مختلفون هل للإياس سن لا يكون الدم بعده
الادم إياس وهل ذلك السن خمسون أو ستون أو فيه تفصيل ومتنازعون هل يعلم الإياس
بدون السن وهذه المرأة قد طمنت في سن الإياس على أحد القولين وهو الخمسون ولها مدة
طويلة لم تحض وقد ذكرت أنها شربت ما يقطع الدم والدم يأتي بدواء وينقطع بدواء فهذه
لا ترجو عود الدم اليها في من الآيسات تمتد عدة الآيسات والله أعلم

(٢٤٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة لما ثبت عنده من تضررها
باتقطاع نفقة زوجها وعدم تصرفه الشرعى عليها المدة التي يسوغ فيها فسخ النكاح لمثلها وبعد
ثلاثة شهور من فسخ النكاح رغب فيها من يتزوجها فهل يجوز أن تمتد بالشهور اذا كثرت النساء
لا يحضن مع الرضاة أو يستمر بها الضرر الى حيث ينقضى الرضاة ويعود اليها حيضها أم لا
﴿الجواب﴾ الحمد لله بل تبقي في المدة حتى تحيض ثلاث حيض وان تأخر ذلك الى
اقتضاء مدة الرضاة وهذا باتفاق الأئمة الاربعة وغيرهم وبذلك قضى عثمان بن عفان وعلي ابن
أبي طالب بين المهاجرين والانصار ولم يخالفهما أحد فان المرأة ان تسترضع لابنها من
برضعه لتحيض أو تشرب ما تحيض به فلها ذلك والله أعلم

(٢٤٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها وهو ينفق عليها فهل يجوز ذلك أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يجوز التصريح بخطبة الممتدة ولو كانت في عدة وفاة باتفاق المسلمين فكيف اذا كانت في عدة الطلاق ومن فعل ذلك يستحق العقوبة التي تردعه وامثاله عن ذلك فيما يقب الخاطب والمخطوبة جميعا ويحجر عن التزوج بها معاقبة له بنقيض قصده والله اعلم (٢٤٧) ﴿مسئلة ﴾ في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده فلبثت مطلقة ثمانية أشهر ثم تزوجت برجل آخر فلبثت منه دون شهر ثم طلقها فلبثت مطلقة ثلاثة أشهر ولم تحض لا في الثمانية الاولى ولا في مدة عصمتها مع الرجل الثاني ولا في الثلاثة اشهر الاخيرة ثم تزوج بها المطلق الاول ابو الولد فهل يصح هذان المقدان أو أحدهما

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يصح العقد الاول ولا الثاني بل عليها أن تكمل عدة الاول ثم تقضى عدة الثاني ثم بعد انقضاء العدتين تزوج من شاءت منهما والله أعلم (٢٤٨) ﴿مسئلة ﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بعده بزواج آخر بعد اخبارها بانقضاء العدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ست سنين وجاءت بابنة وادعت انها من الزوج الاول فهل يصح دعواها ويلزم الزوج الاول ولم يثبت انها ولدت البنت وهذا الزوج والمرأة مقيمان ببلد واحد وليس لهما مانع من دعوي النساء ولا طالبته بنفقة ولا فرض

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يلحق هذا الولد الذي هو البنت بمجرد دعواها والحال هذه باتفاق الاثمة بل كوادعت انها ولده في حال يلحق به نسبه اذا ولده وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولده لم تقبل في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بذلك بينة وبكفي امرأة واحدة عند أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى لا بد من امرأتين وأما الشافعي فيحتاج عنده الى اربع نسوة وبكفي بينة انه لا يعلم انها ولده وامان كانت الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد احدهما لا يقبل قولها كذهب الشافعي والثاني يقبل كذهب مالك وأما اذا انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج المطلق فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لسته اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم ومذهب أبي حنيفة واحمد انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاما اذا تزوجت بعد اخبارها بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لاكثر من

سنة اشهر فان هذا لا يلحق نسبة بالاول قولاً واحداً فاذا عرفت مذهب الاثمة في هذين الاصلين فيكف يلحقه نسبة بدعواها بعد سنتين ولو قالت ولدت ذلك الزمن قبل ان يطلقني لم يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلدها على فراشه ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل ان تزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله أيضا انها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني لاسباب مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسباب على أصل مالك في تأخر الدعوي الممكنة بغير عذر في مسائل الجور ونحوها

(٢٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل ادعت عليه مطلقة بعد سنتين بذنت وبعدة ان تزوجت بزواج آخر فالزمه بعض الحكماء باليمين فقال الرجل احلف ان هذه ما هي بنتي فقال الحاكم ما تخلف الا انها ما هي بنتها فامتنع ان يحلف الا انها ما هي بنتي وكان معه انسان فقال للحاكم هذا ما يحمل له ان يحلف انها ما هي بنت هذه المرأة فضربه الحاكم بالدرّة واحرق به ثغاف الرجل فكتب عليه فرض البنت فهل يصح هذا الفرض

﴿الجواب﴾ الحمد لله عليه اليمين انها لم تلدها في العدة أو انها لم تلدها على فراشه او انها لم تلدها في بيته بحيث امكن لحوق النسب به فاما اذا تزوجت بغيره وامكن انها ولدتها من الثاني فليس عليه اليمين انها لم تلدها واذا حلفت انها لم تلدها قبل نكاح الثاني آخرها واذا اكره على الافراد لم يصح اقراره

(٢٥٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة بانّت فتزوجت بعد شهر ونصف بحيضة واحدة

﴿الجواب﴾ تفارق هذا الثاني وتتم عدة الاول بحيضتين ثم بعد ذلك تمتد من وصى الثاني بثلاث حيضات ثم بعد ذلك يتزوجها بعقد جديد

(٢٥١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة متدة عدة وفاة ولم تعقد في بيتها بل تخرج في ضرورتها الشرعية فهل يجب عليها إعادة العدة وهل تأثم بذلك

﴿الجواب﴾ العدة انقضت بمضي أربعة اشهر وعشر من حين الموت ولا تقضى العدة فان كانت خرجت لاسر يحتاج اليه ولم تبث الا في منزلها فلا شيء عليها وان كانت قد خرجت لغير حاجة وباتت في غير منزلها لغير حاجة أو باتت في غير ضرورة أو تركت الاحداد فلتستفر الله وتوب اليه من ذلك ولا إعادة عليها

(٢٥٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادتھا ان تحيض فشربت دواء فانقطع عنها الدم واستمر انقطاعه ثم طلقها زوجها وهي على هذه الحالة فهل تكون عدتها من حين الطلاق بالشهور أو تربص حتى تبلغ سن الايسات

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كانت تعلم ان الدم يأتي فيما بعد فعدتها ثلاثة اشهر وان كان يمكن أن يعود الدم ويمكن أن لا يعود فانها تربص سنة ثم تزوج كما قضى به عمر بن الخطاب في المرأة يرتفع حيضها لا تدري ما رفعه فانها تربص سنة وهذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي ومن قال انها تدخل في سن الايسات فهذا قول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر الذي لا تأتي الشريعة بمثله أو تمنع من النكاح وقت حاجتها اليه ويؤذن لها فيه حين لا تحتاج اليه (٢٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اقر عند عدول انه طلق امراته من مدة تزيد على العدة الشرعية فهل يجوز لم تزويجها له الآن

﴿الجواب﴾ اما ان كان المقر فاسقا أو مجهولا لم يقبل قوله في اسقاط العدة التي فيها حق الله وليس هذا اقرارا محضا على نفسه حتى يقبل من الفاسق بل فيه حق لله اذ في العدة حق لله وحق الزوج واما اذا كان عدلا غير متهم مثل ان يكون غائبا فلما حضر اخبرها انه طلق من مدة كذا وكذا فهل تستد من حين بانها الخبر اذا لم تقم بذلك بينة أو من حين الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عن أحمد وغيره والمشهور عنه هو الثاني والله أعلم (٢٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع وقد الزموه بنفقة العدة فكيف تكون مدة العدة التي لا تحيض فيها لاجل الرضاعة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد فعندهم لا نفقة للمعدة البائن المطلقة ثلاثا وأما أبو حنيفة فيوجب لها النفقة ما دامت في العدة واذا كانت ممن تحيض فلا تزال في العدة حتى تحيض ثلاث حيض والمرضع يتأخر حيضها في الغالب وأما اجر الرضاع فلها ذلك باتفاق العلماء كما قال تعالى (فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن) ولا تجب النفقة الا على الموسر فاما المسرف فلا نفقة عليه

(٢٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل عقد المقد على انها تكون بالنفا ولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا ثم عقد عليها شخص آخر ولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا فهل يجوز للذي طلقها اولا ان يتزوج بها

﴿الجواب﴾ إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربعة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها فإذا طلقها قبل الدخول لم تحل للأول (٢٥٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان وهي مقيمة عند الزوج في بيته مدة سنين ويبصرها وتبصره فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من عنده أم لا وهل له عليها حكم ﴿الجواب﴾ المطلقة ثلاثا هي أجنبية من الرجل بمنزلة سائر الاجنبيات فليس الرجل ان يخلو بها كما ليس له ان يخلو بالاجنبية وليس له ان ينظر اليها الى ما لا ينظر اليه من الاجنبية وليس له عليها حكم اصلا ولا يجوز له ان يواطئها على ان تزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ولا يجوز ان يعطها ما تنفق في ذلك فانها لو تزوجت رجلا غيره بالنكاح المعروف الذي جرت به عادة المسلمين ثم مات زوجها او طلقها ثلاثا لم يحز لهذا الاول ان يخطبها في المدة صريحا باتفاق المسلمين كما قال تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله انكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا) ونهاه ان يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله أي حتى تضي المدة فإذا كان قد نهاه عن هذه المواعدة والعزم في المدة فكيف إذا كانت في عصبة زوجها فكيف إذا كان الرجل لم يتزوجها بعد تواعد على ان تزوجه ثم تطلقه ويتزوج بها المواعد فهذا حرام باتفاق المسلمين سواء قيل انه يصح نكاح المحلل أو قيل لا فلم يتنازعا في ان التصريح بخطبة ممتدة من غيره أو متزوجة بغيره أو بخطبة مطلقة ثلاثا انه لا يجوز ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأئمة (٢٥٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها هل هو صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ هذا قول باطل مخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم من ائمة المسلمين فان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمطلقة ثلاثا لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك وهذا نص في انه لا بد من المسيلة وهذا لا يكون بالدبر ولا يعرف في هذا خلاف وأما ما يذكر عن بعض المالكية وهم يطعنون في ان يكون هذا قولاً وما يذكر عن سميد بن المسيب من عدم اشتراط الوطئ فذلك لم يذكر فيه وطؤ الدبر وهو قول شاذ صحت السنة بخلافه وانقد الاجماع قبله وبعده

(٢٥٨) ﴿مسئلة﴾ في امرأة عزمتم على الحج هي وزوجها فمات زوجها في شعبان فهل يجوز لها أن تحج

﴿الجواب﴾ ليس لها أن تسافر في العدة عن الوفاة الى الحج في مذهب الائمة الاربعة
(٢٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وتعدت زوجته في عده اربعين يوما فاقدت تحالف مرسوم السلطان ثم سافرت وحضرت الى القاهرة ولم تتزين لابطيط ولا غيره فهل تجوز خطبتها أولا

﴿الجواب﴾ العدة تنقضي بعد اربعة اشهر وعشرة أيام فان كان قد بقي من هذه شيء فلتتمه في بيتها ولا تخرج ليلا ولا نهارا الا لامر ضروري وتجنب الزينة والطيب في بنيتها وبناتها ولتأكل ما شاءت من حلال وتشم الفاكهة وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة لكن ان خطبها انسان لا يجيبه صريحا والله أعلم

(٢٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين ورزق منها ولد له من العمر سنتان وذكرته انها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وصدقها الزوج وكان قد طلقها ثانيا على هذا المقدم المذكور فهل يجوز الطلاق على هذا المقدم المفسوخ

﴿الجواب﴾ ان صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل وعليه ان يفارقها وعليها ان تكمل عدة الاول ثم تمتد من وطئ الثاني فان كانت حاضت الثالثة قبل ان يطأها الثاني فقد انقضت عدة الاول ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ثم تزوج من شئت بنكاح جديد وولده ولد حلال يلحقه نسبه وان كان قد ولد بوطئ في عقد فاسد لا يعلم فساد

(٢٦١) ﴿مسئلة﴾ في مريض استطبأت الحيض فتداوت لمحي الحيض فحاضت ثلاث حيض وكانت مطلقة فهل تنقضي عدتها أم لا

﴿الجواب﴾ نعم اذا أتى الحيض المعروف لذلك اعتدت به كما انها لو شربت دواء قطع الحيض او باعد بينه كان ذلك طهرا وكما لو جاعت او تبت أو أتت غير ذلك من الاسباب التي تسخن طبعها وتثير الدم فحاضت بذلك والله أعلم

(٢٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوفاء العدة في مكانها فخرجت منه

قبل ان توفي المدة وطلبها الزوج ما وجدها فهل لها نفقة المدة
 ﴿الجواب﴾ لا نفقة لها وليس لها ان تطالب بنفقة الماضي في مثل هذه المدة في
 المذاهب الاربعة والله أعلم

(٢٦٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين من ربيع الاول وان دم
 الحيض جاءها مرة ثم تزوجت بعد ذلك في الثالث والعشرين من جمادى الآخر من السنة
 وادعت انها حاضت ثلاث حيض ولم تكن حاضت الا مرة فلما علم الزوج الثاني طلقها طلاقا
 واحدة ثانيا في العشر من شعبان من السنة ثم ارادت ان تزوج بالطلاق الثاني وادعت انها
 آيسة فهل يقبل قولها وهل يجوز تزويجها

﴿الجواب﴾ الايلاس لا يثبت بقول المرأة لكن هذه اذا قالت انه ارتفع لا تدري ما دفعه
 فانها تؤجل سنة فان لم تحض فيها زوجت واذا طمنت في سن الايلاس فلا محتاج الى تأجيل
 وان علم ان حيضها ارتفع بمرض أو رضاع كانت في عدة حتى يزول العارض فهذه المرأة كان
 عليها عدتان عدة للأول وعدة من وطئ الثاني ونكاحه فاسد لا يحتاج الى طلاق فاذا لم تحض
 الا مرة واستمر انقطاع الدم فانها تعتد المديتين بالشهور ستة اشهر بعد فراق الثاني اذا كانت
 آيسة واذا كانت مستربة كان سنة وثلاثة اشهر وهذا على قول من يقول ان المديتين
 لاتداخلان كالك والشافعي واحمد وعند ابي حنيفة تتداخل المديتان من رجاسين لكن عنده
 الايلاس حد بالسن وهذا الذي ذكرناه هو احسن قولي الفقهاء واسهلها وبه قضى عمر وغيره
 واما على القول الاخر فهذه المستربة تبقى في عدة حتى تطمن في سن الايلاس فتبقى على قولهم
 تمام خمسين أو ستين سنة لاتزوج ولكن في هذا عسر وحرج في الدين وتضييع مصالح المسلمين
 (٢٦٤) ﴿مسئلة﴾ في مطلقة ادعت وخلفت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني ثم

حضرت امرأة اخرى وزعمت انها حاضت حيضتين وصدها الزوج على ذلك

﴿الجواب﴾ اذا لم تحض الا حيضتين فالنكاح الثاني باطل باتفاق الاثمة واذا كان الزوج
 مصداقها وجب ان يفرق بينهما فتكمل عدة الاول بحيضة ثم تعتد من وطئ الثاني عدة كاملة
 ثم بعد ذلك ان شاء الثاني ان يتزوجها تزويجا

(٢٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج مصالحة وتعدت معه اياما فطلق لها زوج آخر فحمل

الزوج والروحة وزوجها الاول فقال لها تريدن الاول أو الثاني فقالت ما اريد الا الزوج الثاني فطلقها الاول ورسم للروحة ان توفي عدته وتم معها الزوج فهل يصح ذلك لها أم لا

﴿ الجواب ﴾ اذا تزوجت بالثاني قبل ان توفي عدة الاول وقصد فارقتها الاول اما لفساد نكاحه واما لتطلبه لها واما لتفريق الحاكم بينهما فنكاحها فاسد وتستحق العقوبة هي وهو ومن زوجها بل عليها ان تم عدة الاول ثم ان كان الثاني قد وطأها اعتدت له عدة اخرى فاذا انقضت العدتان تزوجت حينئذ بمن شاءت بالاول أو بالثاني أو غيرها

(٢٦٦) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة اولاد ولم تحض بعد ذلك ووقعت الفرقة من زوجها وهي مرضع واقامت عند اهلها نصف سنة ولم تحض وجاء رجل يتزوجها غير الزوج الاول فحضر واعند قاض من القضاة فسألها عن الحيض فقالت لي مدة سنين ما حضت فقال القاضي ما يحمل لك عندى زواج فزوجها حاكم آخر ولم يسألها عن الحيض فبلغ خبرها الي قاض آخر فاستنحضر الزوج والروحة فضرب الرجل مائة جلدة وقال زيت وطلق عليه ولم يذكر الزوج الطلاق فهل يقع به طلاق

﴿ الجواب ﴾ ان كان قد ارتفع حيضها بمرض أو رضاع فانها تبرص حتى يزول العارض وتحيض باتفاق العلماء وان كان ارتفع حيضها لا تدرى مارفعه فهذه في أصبح لولي الملاء على ما قال عمر تمكت سنة ثم تزوج وهو مذهب احمد المعروف في مذهبه وتقول للشافعي وان كانت في القسم الاول فنكاحها باطل والذي فرق بينهما أصاب في ذلك واصاب في تأديب من فعل ذلك وان كانت من القسم الثاني قد زوجها حاكم لم يكن لغيره من الحكم ان يفرق بينهما ولم يقع بها طلاق فان فعل الحاكم لمثل ذلك يجوز في أصح الوجهين

(٢٦٧) ﴿ مسألة ﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا وأوفت العدة عنده وخرجت بعد وفاة العدة تزوجت وطلقت سبعة يومها ولم يعلم مطلقها الاثاني يوم فهل يجوز له ان يتفق معها اذا أوفت عدتها ان يراجعها

﴿ الجواب ﴾ ليس له في زمن العدة من غيره ان يخطبها ولا يتفق عليها ليتزوجها واذا كان الطلاق رجعيا لم يحزله التعريض أيضا وان كان باثنا في جواز التعريض نزاع هذا اذا كانت قد تزوجت بنكاح رغبة واما ان كانت قد تزوجت بنكاح محلل فقد لعن رسول الله صلى

الله عليه وسلم المحلل والمحلل له
(٢٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصبها فهل يجوز
ان يعقد عليها عقدا ثانيا أم لا

﴿الجواب﴾ طلاق البكر ثلاثا كطلاق المدخول بها ثلاثا عند اكثر الاثمة
(٢٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنعما ان تزوج الا بمن
يختار هو ونوعدها على مخالفته فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ ليس له ذلك بل هو بذلك عاص آثم معتد ظالم والمرأة اذا تزوجت بكفو
لم يكن لولائها الاعتراض عليها بقول أو فعل بل يزوجها به فكيف مطلقها وان اعتدى عليها
بقول أو عمل عوقب على ذلك عقوبة تردعه وامثاله من المتعدين عن مثل هذا

(٢٧٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم أوفت العدة ثم تزوجت بزوجة ثان
وهو المستحل فهل الاستحلال يجوز بحكم ما جري لرفاعة مع زوجته في أيام النبي صلى الله
عليه وسلم أم لا ثم انبأ ان ليلى الزوج الاول طالبة لبعض حقها فقبلها على نفسها ثم انها
عمدت اياما وخافت فادعت انها حاضت لكي يردها الزوج الاول فراجعها الى عصمتها بمقد
شرعى واقام معها اياما فظهر عليها الحمل وعلم انها كانت كاذبة في الحيض فاعتزلها الى أن
تهتدى بحكم الشرع الشريف

﴿الجواب﴾ اما اذا تزوجها زوج ليحلها لزوجها المطلق فهذا المحلل وقد صح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحلل له واما حديث رفاعة فذاك كان قد تزوجها نكاحا
ثابتا لم يكن قد تزوجها ليحلها للمطلق واذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها فمليها العدة باتفاق العلماء
اذ غايتها ان تكون موطوءة في نكاح فاسد فعليها العدة منه وما كان يحل للاول وطؤها واذا
وطئها فهو زان عاهر ونكاحها بالاول قبل ان تحيض ثلاثا باطل باتفاق الاثمة وعليه ان يعتزلها
فاذا جاءت بولد ألحق بالمحلل فانه هو الذي وطئها في نكاح فاسد ولا يلحق اولد بالواطيء في
النكاح الاول لان عدته انقضت وتزوجت بعد ذلك لمن وطئها وهذا يقطع حكم الفراش بلا
نزاع بين الاثمة ولا يلحق بوطئها زنا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر
الحجر لكن ان علم المحلل ان الولد ليس منه بل من هذا العاهر فعليه ان ينفيه باللعان فيلاعنها

لأننا ينقطع فيه نسب الولد ويلحق بنسب الولد بأمه ولا يلحق بالماهر بحال
 (٢٧١) ﴿مسئلة﴾ في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها وشرط أن لها زوجا
 فقدمت عند الذي اشتراها إياها فادرکه الموت فاعتقها فتزوجت ولم يعلم أن لها زوجا فلما جاء زوجها
 الاول من السفر اعطى سيدها الذي باعها الكتاب لزوجها الذي جاء من السفر والكتاب بمقد
 صحيح شرعي فهل يصح العقد بكتاب الاول أو الثاني

﴿الجواب﴾ ان كان زوجها نكاحا شرعيا أما على قول اني حنيفة بصحة نكاح الحر
 بالإمة وأما على قول مالك والشافعي واحمد بان يكون عادما للطول خائفا من العنت فنكاحه
 لا يبطل بمنقها بل هي زوجته بعد العتق لكن عند أبي حنيفة في رواية لها الفسخ فلها ان تفسخ
 النكاح فاذا قضت عدته تزوجت بنسبه ان شئت وعند مالك والشافعي واحمد في المشهور
 عنه لا خيار لها بل هي زوجته متى تزوجت قبل ان يفسخ النكاح فنكاحها باطل باتفاق الاثمة
 وأما ان كان نكاحها الاول فاسدا فانه يفرق بينهما وتزوج من شئت بعد انقضاء العدة

باب الرضاع

(٢٧٢) ﴿مسئلة﴾ ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم وما دليل حديث عائشة رضي
 الله عنها انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولتبينوا جميع التحريم منه وهل للعلماء فيه
 اختلاف وان كان لم اختلاف فما هو الصواب والراجع فيه وهل حكم رضاع الصبي الكبير
 الذي دون البلوغ أو الذي يبلغ حكمه حكم الصغير الرضيع فان بعض النسوة برضعن اولادهن
 خمس سنين وأكثر وقل وهل يقع تحريم بين المرأة والرجل المتزوجين برضاع بعض قراباتهم
 لبعض وبينوه يانا شافيا

﴿الجواب﴾ الحمد لله حديث عائشة حديث صحيح متفق على صحته وهو متلق بالقبول فان
 الاثمة اتفقوا على العمل به ولفظه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والثاني يحرم من
 الرضاع ما يحرم من الولادة وقد استثنى بعض الفقهاء المستأخرين من هذا العموم صورتين
 وبعضهم أكثر من ذلك وهذا خطأ فانه لا يحتاج ان يستثنى من الحديث شيء ونحن نبين
 ذلك فنقول اذا ارتضع الرضيع من المرأة خمس رضعات في الحولين صارت المرأة امه وصار

زوجها الذي جاء اللبن بوطه اياه فصار ابنا لكل منهما من الرضاغة وحينئذ فيكون جميع اولاد المرأة من هذا الرجل ومن غيره وجميع اولاد الرجل منها ومن غيرها اخوة له سواء ولدوا قبل الرضاع أو بعده باتفاق الأئمة وإذا كان أولادها اخوته كان اولاد اولادها اولاد اخوته فلا يجوز للمرتضع أن يتزوج احدا من أولادها ولا أولاد أولادها فانهم أما اخوته وأما اولاد اخوته وذلك بحرم من الولادة واخوة المرأة واخواتها اخواله وخالاته من الرضاع وابوها وامها اجداده وجداته من الرضاع فلا يجوز له أن يتزوج احدا من اخواتها ولا من اخواتها واخوة الرجل اعمامه وعماته وابو الرجل وامهاته اجداده وجداته فلا يتزوج باصماته وعماته ولا باجداده وجداته لكن يتزوج باولاد الامم والممات فان جميع اقارب الرجل حرام عليه الا اولاد الامم والممات واولاد الخال والخالات كما ذكر الله في قوله (يا أيها النبي انا أحللت لك ازواجك اللاتي آتيت اجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن منك) فهؤلاء الاصناف الاربعة من المباحات من الاقارب فيصح من الرضاغة وإذا كان المرتضع ابنا للمرأة وزوجها فاولاده اولاد اولادها ويحرم على أولاده ما يحرم على الاولاد من النسب فهذه الجهات الثلاث منها تنشر حرمة الرضاع وأما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وأمه من النسب فهم أجناب ابيه وأمه واخوته من الرضاع ليس بين هؤلاء وهؤلاء صلة ولا نسب ولا رضاع لان الرجل يمكن أن يكون له أخ من أبيه وأخ من أمه ولا نسب بينهما بل يجوز لاخته من أبيه أن يتزوج اخاه من أمه فكيف إذا كانت أخ من النسب واخت من الرضاع فإنه يجوز لهذا أن يتزوج هذا ولهذا أن يتزوج بهذا وبهذا تزول الشبهة التي تعرض لبعض الناس فإنه يجوز للمرتضع أن يتزوج أخوه من الرضاغة بأمه من النسب كما يتزوج باخته من النسب ويجوز لاخته من النسب أن يتزوج اخته من الرضاغة وهذا لا نظير له في النسب فان أخ الرجل من النسب لا يتزوج بأمه من النسب واخته من الرضاع ليست بنت أبيه من النسب ولا ريبته فهذا جاز أن يتزوج به فيقول من لا يحقق بحرم في النسب على أخي أن يتزوج ابي ولا يحرم مثل هذا في الرضاع وهذا غلط منه فان نظير المحرم من النسب ان يتزوج اخته وأخوه من الرضاغة بان هذا الاخ أو بأمه من الرضاغة كما لو ارتضع هو وآخر من

امرأة والابن لفعل فانه يحرم على اخته من الرضاعة أن تزوج اخاه واخته من الرضاعة لكونهما أخوين للارتضاع ويحرم عليهما ان يتزوجا اباه وأمه من الرضاعة لكونهما وليهما من الرضاعة لا لكونهما اخوي وليهما فن تدبر هذا ونحوه زالت عنه الشبهة وأما رضاع كبير فانه لا يحرم في مذهب الاثمة الاربعة بل لا يحرم الارضاع الصغير كالذي رضع في الحولين وفيمن رضع قريبا من الحولين نزاع بين الاثمة لكن مذهب الشافعي واحد أنه لا يحرم فاما الرجل الكبير والمرأة الكبيرة فلا يحرم احدهما على الآخر برضاع القرايب مثل ان ترضع زوجته لاخته من النسب فهنا لا تحرم عليه زوجته لما تقدم من انه يجوز له أن يتزوج بالتي هي اخته من الرضاعة لاخته من النسب اذ ليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع وانما حرمت على اخيه لانها امه من الرضاع وليست ام نفسه من الرضاع وام المرتضع من الرضاع لا تكون اما لاخته من النسب لانها انما ارضعت الرضيع ولم ترضع غيره نعم لو كان للرجل نسوة يطأهن وارضعت كل واحدة طفلا لم يجوز ان يتزوج احدهما الآخر ولهذا لما سئل ابن عباس عن ذلك قال اللقاح واحد وهذا مذهب الاثمة الاربعة لحديث ابي القعيس الذي في الصحيحين عن عائشة وهو معروف وتحرم عليه ام اخيه من النسب لانها أمه أو امرأة أبيه وكلاهما حرام عليه وأما أم أخيه من الرضاعة فليست امه ولا امرأة ابيه لان زوجها صاحب اللبن ليس ابا لهذا الا من النسب ولا من الرضاعة فاذا قال القائل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وام اخيه من النسب حرام فكذلك من الرضاع فلنا هذا تليس وبديس فان الله لم يقل حرمت عليكم امهات اخواتكم وانما قال حرمت عليكم امهاتكم وقال تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) فحرم على الرجل امه ومنكوحة أبيه وان لم تكن امه وهذه تحرم من الرضاعة فلا يتزوج امه من الرضاعة واما منكوحة أبيه من الرضاع فالمشهور عند الاثمة انها تحرم لكن فيها نزاع لكونها من المحرمات بالصبر لا بالنسب والولادة وليس الكلام هنا في تحريمها فانه اذا قيل تحرم منكوحة ابيه من الرضاعة وقينا بعموم الحديث واما ام اخيه التي ليست اما ولا منكوحة أب فمذه لا توجد في النسب فلا يجوز ان يقال تحرم من النسب فلا يحرم نظيرها من الرضاعة فتبقى أم الأم من النسب لاخيه من الرضاعة أو الأم من الرضاعة لاخيه من النسب لانظير لها من الولادة فلا تحرم وهذا متفق عليه بين المسلمين والله أعلم

(٢٧٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اعطت لامرأة اخرى ولدا وهما في الحام فلم تشعر المرأة التي أخذت الولد الا وبئسها في فم الصبي فانزعته منه في ساعته وما علمت هل ارتضع أم لا فهل يحرم على الصبي المذكور ان يتزوج من بنات المرأة المذكورة أم لا
 ﴿الجواب﴾ لا يحرم على الصبي المذكور بذلك ان يتزوج واحدة من أولاد هذه المرأة فانها ليست امه والله أعلم ولا تحرم عليه بالشك عند احد من الأئمة الاربعة

(٢٧٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل رمد ففسل عينيه باذن زوجته فهل يحرم عليه اذا حصل لبناً في بطنه ورجل يحب زوجته فلب معها فوضع من لبنها فهل يحرم عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما غسل عينيه باذن امرأته يجوز ولا تحرم بذلك عليه امرأته لو جبرين احدهما انه كبير والكبير اذا ارتضع من امرأته أو من غير امرأته لم تنتشر بذلك حرمة الرضاع عند الأئمة الاربعة وجاهير العلماء لما دل على ذلك الكتاب والسنة وحديث عائشة في قصة سالم مولى ابي حذيفة مختص عندهم بذلك لاجل انهم تبنوه قبل تحريم التبنى الثاني ان حصول اللبن في العين لا ينشر الحرمة ولا أعلم في هذا نزاعا ولكن تنازع العلماء في السعوط وهو ما اذا ادخل في انفه بعد تنازعهم بالوجور وهو ما يطرح فيه من غير رضاع واكثر العلماء على ان الوجور يحرم وهو اشهر الروايتين عن أحمد وكذلك يحرم السعوط في احدي الروايتين عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي قولان والجواب عن المسئلة الثانية ان ارتضاعه لا يحرم امرأته في مذهب الأئمة الاربعة

(٢٧٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت وجاءت فقالت ارضعيتها فقالت لا وحلفت على ذلك ثم ان ولد أخيها كبر وكبرت بنتها الصغيرة واختها ارتضعت مع أخيه الذي يريد ان يتزوج بها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ اذا كانت البنت لم توضع أم الخاطب ولا الخاطب ارتضع من امها جاز أن يتزوج احدهما بالآخر وان كان آخرتها واخواتها من أم الخاطب فان هذا لا يؤثر باجماع المسلمين بل الطفل اذا ارتضع من امرأة صارت امه وزوجها صاحب اللبن اياه وصار أولادها اخوته واخواته ولما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وامه من النسب فهم أجناب يجوز لهم ان يتزوجوا اخواته كما يجوز من النسب ان يتزوج اخت الرجل من امه باخيه من

أبيه وكل هذا متفق عليه بين المسلمين بلا نزاع فيه والله أعلم

(٢٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنات خالة اختان الواحدة رضعت معه والاخرى لم ترضع معه فهل يجوز له ان يتزوج التي لم ترضع معه

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع منها خمس رضعات في الحولين صار ابناً لها وحرم عليه جميع بناتها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده لانهن اخواته باتفاق العلماء ومتى ارتضعت المخطوبة من ام لم يجوز لها ان تزوج واحدا من ابني الرضعة واما اذا كان الخاطب لم يرضع من ام المخطوبة ولا هي رضعت من امه فانه يجوز ان يتزوج احدهما بالآخر باتفاق العلماء وان كان اخوتها تراضعا والله اعلم

(٢٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب ثراثة فقال والده هي رضعت معك ونهاه عن التزويج فلما توفي ابوه تزوج بها وكان المدول شهدوا على والدتها انها ارضعت ثم بعد ذلك انكرت وقالت ماقلت هذا القول الا لنرض فهل يحل تزويجها

﴿الجواب﴾ ان كانت الام معروفة بالصدق وذكرت انها ارضعت خمس رضعات فانه يقبل قولها في ذلك فيفريق بينهما اذا تزوجها في اصبح مولى العلماء كما ثبت في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم امر عقبة بن الحرث ان يفارق امرأته لما ذكرت الامة السوداء انها ارضعتها واما اذا شك في صدقها أو في عدد الرضعات فانها تكون من الشبهات فاجتنابها اولى لا يحكم بالتفريق بينهما الا بجملة توجب ذلك واذا رجعت عن الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة لكن ان عرف انها كاذبة في رجوعها وانها رجعت لانه دخل عليها حتى كتبت الشهادة لم يحل التزويج والله أعلم

(٢٧٨) ﴿مسئلة﴾ فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوجة والقط والنمل الزوجة ترضع من لبس ولدها وتنكد عليه حاله وفراشه بذلك والقط ياكل الفراش والنمل يدب في الطعام فهل لهم حرق بيوتهم بالنار أم لا وهل يجوز لهم قتل القط وهل لهم منع الزوجة من ارضاعها

﴿الجواب﴾ ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها الا باذن الزوج والقط اذا صال على ماله فله دفعه عن الصول ولو بالقتل وله ان يرميه بمكان بعيد فان لم يمكن دفع ضرره الا بالقتل قتلا وأما النمل فيدفع ضرره بغير التحريق والله أعلم

(٢٧٩) (مسئلة) في اختين ولهما بنات وبنين فاذا أَرْضَع الاختان هذه بنات هذه وهذه بنات هذه فهل يحرم على البنين أم لا

(الجواب) اذا ارضعت المرأة الطفلة خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها وصار جميع أولاد الرضعة اخوة لهذه المرتضعة ذكورهم واناسهم من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده فلا يجوز لاحد من أولاد المرتضعة أن يتزوج المرتضعة بل يجوز لاخته المرتضعة أن يتزوجها بأولاد المرتضعة الذين لم يرتضوا من ابنه فالتحريم انما هو على المرتضعة لا على اخوتها الذين لم يرتضوا فيجوز أن يتزوج اخته اذا كان هو لم يرتض من امها وهي لم ترضع من امه واما هذه المرتضعة فلا يتزوج واحدا من أولاد من أَرْضَعَتْها وهذا باتفاق الاثمة واصل هذا ان المرتضعة تصير المرتضعة امها فيحرم عليها أولادها وتصير اخوتها واخواتها اخوالها وخالاتها ويصير الرجل الذي له الابن اباهما وأولاده من تلك المرأة وغيرها اخوتها واخوة الرجل أمهاتها وعماتها ويصير المرتضع وأولاده وأولاد أولاده المرتضعة والرجل الذي در اللبن بوطئه وأما اخوة المرتضع واخواته وابوه وامه من النسب فهم أجانب لا يحرم عليهم بهذا الرضاع شيء وهذا كله باتفاق الاثمة الاربعة وان كان لهم نزاع في غير ذلك

(٢٨٠) (مسئلة) في رجل له بنت ابن مم ووالد البنت المذكور قد رَضَعَ بام الرجل المذكور مع أحد اخواته وذكرت ام الرجل المذكورة انه لما رَضَعَهَا كان عمره أكثر من حولين فهل للرجل المذكور أن يتزوج بنت ممة

(الجواب) ان كان الرضاع بعد تمام الحولين لم يحرم شيئا

(٢٨١) (مسئلة) في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير على بنت لها ولها اخوات أصغر منها فهل يحرم منهن احد أم لا

(الجواب) اذا ارتضع من امرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لتلك المرأة لجميع الاولاد الذين ولدوا قبل الرضاع والذين ولدوا بعده هم اخوة لهذا المرتضع باتفاق المسلمين أيضا

(٢٨٢) (مسئلة) في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد آجرت لبنا ثم اتقبضت عدتها وتزوجت فهل للمستأجر ان يمنحها ان تدخل على زوجها خشية ان يحمل منه فيقل الابن على الولد

﴿الجواب﴾ اما مجرد الشك فلا يمنع الزوج ما يستحقه من الوطئ لاسيما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد هممت أن أنهى عن ذلك ثم ذكرت أن فارس والروم يفعلون ذلك فلا يضر أولادهم فقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنهم يفعلون ذلك فلا يضر الأولاد ولم ينه عنه وإذا كان كذلك لم يجوز منع الزوج حقه إذا لم يكن فيه منع الحق السابق المستحق بعقد الاجارة

(٢٨٣) ﴿مسئلة﴾ في الاب اذا كان عاجزا عن اجرة الرضاع فهل له اذا امتعت الام عن الاسترضاع الا باجرة ان يسترضع غيرها

﴿الجواب﴾ نعم لانه لا يجب عليه ما لا يقدر عليه

(٢٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل من الأولى وللأب من الثانية بنت فهل للمرتضع أن يتزوج هذه البنت وإذا تزوجها ودخل بها فهل يفرق بينهما وهل في ذلك خلاف بين الأئمة

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع الرضاع المحرم لم يجوز له ان يتزوج هذه البنت في مذاهب الأئمة الاربعية بلا خلاف بينهم لأن اللبن للزحل وقد سئل ابن عباس عن رجل له امرأتان ارضعت احدهما طفلا والاخرى طفلة فهل يتزوج أحدهما الآخر فقال لا القحاح واحد والاصل في ذلك حديث عائشة المتفق عليه قالت استأذن عليّ أفلح اخو ابي القعيس وكانت قد ارضعتني امرأة ابني القعيس فقلت لا آذن لك حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال انه عمك فليج عليك فقالت قلت يا رسول الله باني أنت وامى انما ارضعتني المرأة ولم يرضعني فقال انه عمك فليج عليك يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وإذا تزوجها ودخل بها فانه يفرق بينهما بلا خلاف بين الأئمة والله أعلم

(٢٨٥) ﴿مسئلة﴾ هل تقبل شهادة المرضعة أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان الشاهد ذاعل قبل قوله في ذلك لكن في تحليفه نزاع وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه يخاف فان كانت كاذبة لم يحل الحول حتى يبيض ثديها

(٢٨٦) ﴿مسئلة﴾ في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة أو بعض رضعة ثم تزوجت برجل آخر فرزقت منه ابنة فهل يحل للطفل المرتضع تزويج الابنة على هذه الصورة

أم لا وما دئيل مالك رحمه الله وأبي حنيفة في أن المصاة الواحدة أو الرضعة الواحدة تحرم مع ماورد من الاحاديث التي خرجها مسلم في صحيحه منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان ومنها أن رجلاً من بني عامر بن صعصعة قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا ومنها عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرر من القرآن وما حجتها مع هذه الاحاديث الصحيحة

﴿ الجواب ﴾ هذه المسئلة فيها نزاع مشهور في مذهب الشافعي واحمد في المشهور عنه لا يحرم الا خمس رضعات لحديث عائشة المذكور وحديث سالم مولى ابني حذيفة لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة ابني حذيفة بن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات وهو في الصحيح أيضاً فيكون ما دون ذلك لم يحرم فيحتاج الى خمس رضعات وقيل يحرم الثلاث فصاعداً وهو (قول طائفة) منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن أحمد واحتجوا بما في الصحيح لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان قالوا مفرومه أن الثلاث تحرم ولم يحتج هؤلاء بحديث عائشة قالوا لأنه لم يثبت أنه قرآن الا بالتواتر وليس هذا بمتواتر فقال لهم الاولون معنا حديثان صحيحان مثبتان أحدهما يتضمن شيئين حكما وكونه قرآنا فثبت من الحكم يثبت بالاخبار الصحيحة وأما ما فيه من كونه قرآنا فهذا لم يثبت به ولم يتصور أن ذلك قرآن انما نسخ رسمه وبقي حكمه فقال اولئك هذا تناقض وقراءة شاذة عند الشافعي فان عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها لأنها لم يثبت بالتواتر كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات واجابوا عن ذلك بجوابين أحدهما أن هذا فيه حديث آخر صحيح وايضا فلم يثبت أنه نفي قرآنا لكن بين حكمه والثاني أن هذا الاصل لا يقول به أكثر العلماء بل مذهب أبي حنيفة بل ذكر ابن عبد البر اجماع العلماء على أن القراءة الشاذة اذا صح النقل بها عن الصحابة فانه يجوز الاستدلال بها في الاحكام (والقول الثاني) في المسئلة انه يحرم قليله وكثيره كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وهي رواية ضعيفة عن أحمد وهؤلاء احتجوا بظاهر قوله (وامهاتكم اللاتي أرضعنكم واخوانكم من الرضاعة) وقال اسم الرضاعة في القرآن مطلق واما

الاحاديث فمنهم من لم يبلغه ومنهم من اعتقد أنها ضعيفة ومنهم من ظن أنها تخالف ظاهر القرآن واعتقد أنه لا يجوز تخصيص عموم القرآن وتقييد مطلقه بأخبار الآحاد فقال (الاولون) هذه أخبار صحيحة ثابتة عند أهل العلم بالحديث وكونها لم تبلغ بعض السلف لا يوجب ذلك ترك العمل بها عند من يعلم صحتها وأما القرآن فإنه يحتمل أن يقال فكما أنه قد علم بدليل آخر أن الرضاة مقيدة بسن مخصوص فكذلك يعلم أنها مقيدة بقدر مخصوص وهذا كما أنه علم بالسنة مقدار الفدية في قوله (فدية من صيام أو صدقة أو نسك) وإن كان الخبر المروى خبراً واحداً بل كما ثبت بالسنة أنه لا تنكح المرأة على عمتها ولا تنكح المرأة على خالتها وهو خبر واحد بظاهر القرآن واتفق الأئمة على العمل به وكذلك فسر بالسنة المتواترة وغير المتواترة بحمل قوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وفسر بالسنة المتواترة أمور من العبادات والكفارات والحدود ما هو مطلق من القرآن فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتبر عنه والتقييد بالخمس له أصول كثيرة في الشريعة فإن الإسلام بني على خمس والصلوات المفروصات خمس وليس فيما دون خمس صدقة والاوقاص بين النصب خمس أو عشر أو خمس عشرة وأنواع البر خمس كما قال تعالى (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين) وقال في الكفر فمن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأولو العزم وامثال ذلك بقدر الرضاع المحرم ليس بغريب في أصول الشريعة والرضاع إذا حرم لكونه ينبت اللحم وينشر العظم فيصير نباته به كنباته من الابوين وإنما يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة ولهذا لم يحرم رضاع الكبير لأنه بمنزلة الطعام والشراب والرضعة والرضعتان ليس لهما تأثير كما أنه قد يسقط اعتبارها كما يسقط اعتبار ما دون نصاب السرقة حتى لا تقطع الأيدي بشيء من التافه واعتباره في نصاب الزكاة فلا يجب فيها شيء إذا كان أقل ولا بد من حد فاصل فهذا هو التنبيه على مأخذ الآية في هذه المسئلة وبسط الكلام فيها يحتاج إلى ورقة أكبر من هذه وهي من أشهر مسائل النزاع والنزاع فيها من زمان الصحابة والعصاة رضي الله عنهم تنازعوا في هذه المسئلة والتابعون بعدهم وأما إذا شك هل دخل اللبن في جوف الصبي أو لم يحصل فهنا لانحكم بالتحريم بلا ريب وإن علم أنه حصل في فمه فإن حصول اللبن في الفم لا ينشر الحرمة باتفاق المسلمين

(٢٨٧) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة فلما كان في هذه المدة حضر من نازع الزوجة وذكر لزوجها ان هذه الزوجة التي في عصمتك شربت من لبن امك (الجواب) ان كان هذا الرجل معروفا بالصدق وهو خير بما ذكر واخبر انها وضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين رجع الى قوله في ذلك والا لم يجب الرجوع وان كان قد عابن الرضاع والله أعلم

(٢٨٨) (مسئلة) في رجل له قرينة لم يتراضع هو وابوها لكن لها اخوة صفار تراضعوا فهل يحل له ان يتزوج بها وان دخل بها وورق منها ولدافا حكمهم وما قول العلماء فيهم (الجواب) الحمد لله اذا لم يرتضع هو من امها ولم ترتضع هي من امه بل أخوته رضعوا من امها واخوتها رضعوا من امه كانت حلالا له باتفاق المسلمين بمنزلة اخت أخيه من أميه فان الرضاع ينشر الحرمة الى المرتضع وذريته الى المرضعة والى زوجها الذي وطئها حتى صار لها لبن فتصير المرضعة امها وولدها قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع وبصير الرجل أباه وولده قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع فلما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب فهم أجناب من أبويه من الرضاعة واخوته من الرضاع وهذا كله متفق عليه بين المسلمين الا انتشار الحرمة الى الرجل فان هذه تسمى مسئلة الفعل والذي ذكرناه هو مذهب الاثمة الاربعة وجهور الصحابة والتابعين وكان بعض السلف يقول لبن الفعل لا يحرم والنصوص الصحيحة هي تقرر مذهب الجماعة

(٢٨٩) (مسئلة) في اختين أشقاء لاحدهما بنتان والاخرى ذكر وقد ارتضعت واحدة من البنتين وهي الكبيرة مع الولد فهل يجوز له ان يتزوج بالتي لم ترضع معه (الجواب) اذا ارتضعت الواحدة من أم الصبي ولم يرتضع هو من امها جازله أن يتزوج اختها باتفاق المسلمين

(٢٩٠) (مسئلة) في امرأة ذات بل ولها لبن على غير ولد ولا حمل فارضعت طفلة لها دون الحولين خمس رضعات متفرقات وهي المرضعة عمه الرضيعة من النسب ثم اراد ابن بنت هذه المرضعة ان يتزوج بهذه الرضيعة فهل يحرم ذلك (الجواب) أما اذا وطئها زوج ثم بعد ذلك تاب لها لبن فهذا اللبن ينشر الحرمة فاذا

ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن أختها وهي خالته سواء كانت الارتضاع مع طفل أو لم يكن وأما اختها من النسب التي لم ترضع فيحل له ان يتزوج بها ولو قدر ان هذا اللبن ثاب لامرأة لم تتزوج قط فهذا ينشر الحرمة في مذهب ابى حنيفة ومالك والشافعي وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهبه انه لا ينشر الحرمة والله أعلم

(٢٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان يتزوج بالبنت

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع الطفل من المرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لها وصار جميع اولادها اخوته الذين ولدتهم قبل الرضاعة والذين ولدتهم بعد الرضاعة والرضاعة يحرم فيها ما يحرم من الولادة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الائمة فلا يجوز لاحد ان يتزوج بنت الآخر كما لا يجوز ان يتزوج بنت أخيه من النسب باتفاق الائمة

كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك

(٢٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام فادعوا عليه بكسوة سنة فآخذوها منه ثم ادعوا عليه بالنفقة وقالوا هي تحت الحبر وما اذا لك ان تنفق عليها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان الزوج تسلمها التسليم الشرعي وهو أو أبوه أو نحوها يطعمها كما جرت به العادة لم يكن للاب ولا لها ان تدعى بالنفقة فان هذا هو الاتفاق بالمعروف الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين في كل عصر ومصر وكذلك نص على ذلك ائمة العلماء بل من كلف الزوج ان يسلم الى ابيها دراهم ليشتري لها بهاءا يطعمها في كل يوم فقد خرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين وان هذا قد قاله بعض الناس فكيف اذا كان قد انفق عليها باقرار الاب لها بذلك وتسليمها اليهم مع انه لا بد لها من الأكل ثم اراد ان يطلب النفقة ولا يعتد بما انفقوا عليها فان هذا باطل في الشريعة لا يحتمله اصلا ومن توهم ذلك معتقدا ان النفقة حق لها كالدين فلا بد ان يقبضه الولي وهو لم ياذن فيه كان مخطئا من وجوه منها ان المقصود بالنفقة اطعامها لا حفظ المال لها

(الثاني) ان بعض الولي لها ليس فيه فائدة (الثالث) ان ذلك لا يحتاج الى اذنه فانه واجب لها بالشرع والشارع أوجب الانفاق عليها فلونهي الولي عن ذلك لم يلغى اليه (الرابع) افرادها مع حاجته الى النفقة اذن عرفى ولا يقال انه لم يامن الزوج على النفقة لوجوب أحدهما ان الاثمان بها حصل بالشرع كما أوتى الزوج على بذنها والقسم لها أو غير ذلك من حقوقها فان الرجال قوامون على النساء والنساء عوان عند الرجال كما دل على ذلك الكتاب والسنة الثاني ان الاثمان الرق كاللفظي والله اعلم

(٢٩٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستر النفقة وهي ناشز ثم ان والدها أخذها وسافر من غير اذن الزوج فاذا يجب عليها
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا سافر بها بغير اذن الزوج فانه يمز على ذلك وتمز الزوجة اذا كان التخلف يمكنها ولا نفقة لها من حين سافرت والله اعلم

(٢٩٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات فاعطاهم لحيه وحماته وقال روحوا بهم الى بلدكم حتى اجي اليهم فغاب عنهم ثلاث سنين فهل على والدهم نفقتهم وكسوتهم في هذه المدة ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ما أنفقوه عليهم بالمعروف بنية الرجوع به على والدهم فاهم الرجوع به عليه اذا كان ممن تزمه نفقتهم والله اعلم

(٢٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل حلف على زوجته وقال لا مخرج لك ان كنت ما تصلى فامتنعت من الصلاة ولم تصل وهجر الرجل فراشها قبل لها على الزوج نفقة ام لا وماذا يجب عليها اذا تركت الصلاة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا امتنعت من الصلاة فانها تستتاب فان تابت والاعتلت وهجر الرجل على ترك الصلاة من اعمال البر التي يحجبها الله ورسوله ولا نفقة لها اذا امتنعت من تمكينه الا مع ترك الصلاة والله اعلم

(٢٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلقة واحدة وكانت حاملا فسقطت فهل تسقط عنه النفقة ام لا

﴿الجواب﴾ نعم اذا التقت سقطت انقضت به المدة وسقطت به النفقة وسواء كان له نفق

فيه الروح ام لا اذا كان قد تين فيه خلق الانسان فان لم يبين فقيه نزاع
(٢٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء ولا زوجة واولاد فهل يجوز
لولده المور ان ينفق عليه وعلى زوجته واخوته الصغار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين نعم على الولد المور ان ينفق على أبيه وزوجته أبيه وعلى
اخوته الصغار وان لم يفعل ذلك كان عاقلا ييه قاطعا رحمه مستحقا لقوة الله تعالى في الدنيا
والآخرة والله اعلم

(٢٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة وقد أخذها بحكم
الشرع الشريف بحيث انه ليس لها كافل غيره وقد اختارت ام المذكورة ان تأخذها من
الرجل بكفالتها الى مدة معلومة وهو يخاف ان ترجع عليه فيما بعد بالكسوة والنفقة عند
بعض المذاهب وكيف نسخة ما يكتب بينهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ما دام الولد عندها وهي تنفق عليه وقد أخذته على ان
تنفق عليه من عندها ولا ترجع على الاب لانفقة لها باتفاق الأئمة أي لا ترجع عليه بما انفقت
هذه المدة لكن لو ارادت ان تطالب بالنفقة في المستقبل فلا لاب ان يأخذ الولد منها أيضا فانه
لا يجمع لها بين الحضانة في هذه الحال ومطالبة الاب بالنفقة مع ما ذكرنا بالانزع لكن
لوافقا على ذلك فهل يكون البعد بينهما لازما هذا فيه خلاف والشهو من مذهب أبي حنيفة
والشافعي وأحمد لا يكون لازما ومذهب مالك هو لازم واذا كان كذلك فلا ضرر للاب في
هذا الالتزام والله اعلم

(٢٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية
قبل عليها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك أم لا
﴿الجواب﴾ اذا كانت الامر كما ذكر لم تدخل نفقة الحمل في البراء وكان لها ان
تطلب نفقة الحمل ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم يدخل في ذلك نفقة
الحمل لانها تجب بعد زوال النكاح وهي واجبة للحمل في اظهر قول العلماء كاجرة الرضاع
وفي الآخرة هي للزوجة من أجل الحمل فتكون من جنس نفقة الزوجات والصحيح انها
من جنس نفقة الاقارب كاجرة الرضاع اللهم الا ان يكون البراء بمتنفي انه لا تبقي بينهما

مطالبة بمد النكاح ابداً اذا كان الامر كذلك ومقصودهما المباشرة بحيث لا يبقى للآخر مطالبة بوجه فهذا يدخل فيه الابراء من نفقة الحمل

(٣٠٠) (مسئلة) في رجل له ولد وطلب منه ما يعمونه

(الجواب) اذا كان موسراً وابوه محتاجاً فعليه ان يعطيه تمام كفايته وكذلك اخوته اذا كانوا عاجزين عن الكسب فعليه ان ينفق عليهم اذا كان قادراً على ذلك ولا يه ان يأخذ من ماله ما يحتاجه بنير اذن الابن وليس للابن منه

(٣٠١) (مسئلة) في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده وهو يتناول اجرته وله ملك زاد اجرة كثيرة وغيرها والكل معطل وله ولد معسر وله أهل واولاد فطلب ابنه بعض الاماكن ليدوله فلم يجبه فهل يجوز له ذلك وهل يجب على الاب ان يؤجره وينفق على ولده أو يجب عليه ان يسع منهم شيئاً يعطيه لولده يتكسب فيه وهل تجب عليه النفقة مع غنى الوالد واعسار الولد

(الجواب) نعم عليه نفقة ولده بالمعروف اذا كان الولد فقيراً عاجزاً عن الكسب والوالد موسراً واذا لم يمكن الاتفاق على الولد الا باجارة ما هو متمتع في عقاره وبعمارة ما يمكن عمارته منه أو يتمكن الولد من أن يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه فعلى الوالد ذلك بل من كان به عقار لا يسره ولا يؤجره فهو سفيه مبذر لماله فينبغي ان يحجر عليه الحاكم لمصلحة نفسه لئلا يضيع ماله فاما اذا كان له ولد يتعين ذلك لاجل مصلحته ومصلحة ولده والله أعلم

(٣٠٢) (مسئلة) في رجل له ولد كبير فسافر مع كرائم امواله في البحر المالح وله آخر مرافق من ام اخرى مطلقة منه ولها أب وام والولد عندهم مقيم فاراد والده اخذه وتسفيره صحة أخيه بنير رضا الوالدة وغير رضا الولد فهل له ذلك

(الجواب) يخير الولد بين أبويه فان اختار المقام عند امه وهي غير مزوجة كان عندها ولم يكن للاب تسفيره لكن يكون عند أبيه نهاراً ليطمه ويؤدبه وعند امه ليلا وان اختار ان يكون عند الاب كان عنده واذا كان عند الاب وورأي من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك ضرر على الولد فله ذلك والله أعلم

(٣٠٣) (مسئلة) في رجل له زوجة وله مسدة سبع سنين لم يتفمع بها لاجل مرضها

فهل تستحق عليه نفقة أم لا فإن لم تكن تستحق وحكم عليه حاكم فهل يجب عليه اعطاؤه أم لا
 ﴿الجواب﴾ نعم تستحق النفقة في مذهب الأئمة الاربعة

(٣٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل وطئ اجنبية وحملت منه ثم بعد ذلك تزوج بها فهل يجب
 عليه فرض الولد في تربيته أم لا

﴿الجواب﴾ الولد ولد زنا لا ياحقه نسبه عند الأئمة الاربعة ولكن لابد ان ينفق عليه
 المسلمون فانه يتيم من اليتامى ونفقة اليتامى على المسلمين مؤكدة والله أعلم
 (٣٠٥) ﴿مسئلة﴾ في مريض طلب من رجل ان يعطيه وينفق عليه فعمل فهل للمنفق
 ان يطالب المريض بالنفقة

﴿الجواب﴾ ان كان ينفق طالبا للمعوض لفظا أو عرفا فله المطالبة بالمعوض والله أعلم
 (٣٠٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها
 أو من صداقها

﴿الجواب﴾ المزوجة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة من غير صداقها وأما صداقها
 المؤخر فيجوز ان تطالب به فان اعطاها فحسن وان امتنع لم يجبر حتى يقع بينهما فرقة بموت أو
 طلاق، أو نحوه والله أعلم

(٣٠٧) ﴿مسئلة﴾ في الصدقة على المحتاجين من الاهل وغيرهم فان كان مال الانسان
 لا يتسع للأقارب، إلا بعد فان نفقة القريب واجبة عليه فلا يعطي البعيد ما يضر بالقريب وأما
 الزكاة والكفارة فيجوز ان يعطى منها القريب الذي لا ينفق عليه والقريب أولى اذا استوت الحاجة
 (٣٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت وكفلته ستة ثم سته
 تزوجت وكفلته خالته وسافروا به مدة سبع سنين وقد طلبوا فرض السنين الماضية

﴿الجواب﴾ اذا حكم له به الحاكم لم يكن لأمه ان تنفيه عنه واذا غيبته عنه والحالة هذه لم
 يكن لها ان تطالبه بالنفقة المفروضة ولا بما انفق عليه والحالة هذه

(٣٠٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائلة وزوجة غير والدة الولد
 الكبير فهل يجب على ولده نفقة والده ونفقة اخوته وزوجته أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان الاب عاجزا عن النفقة والابن قادرا على الانفاق عليهم فعليه الانفاق عليهم

(٣١٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غالبا وهي عند امها وجسدتها تنفق عليها مع انها موسرة وليس عليه فرض فهل لها ان ترجع بالنفقة المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها وهل القول قوله في اعساره اذا لم يعرف له مال أو قول المدعى واذا كان مقيما في بلد فيها خيره ويريد اخذ بنته معه وهو يسافر سفر نقلة فيستحق السفر بها أو تكون الحضانة لامها ﴿الجواب﴾ اما المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها فلا نفقة عليه ولا رجوع لمن انفق فيها بنير اذنه بنير نزاع بين العلماء وانما النزاع فيما اذا اتفق منفق بدون اذنه مع وجوب النفقة على الاب قبيل يرجع بما اتفق غير متبرع كما هو مذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في قول ولا يجوز حبسه على هذه النفقة ولا على الرجوع بها حتي يثبت الرجوع بيساره واذا اختلفا في اليسار ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه واذا كان مقيما في غير بلد الام فالحضانة له لا لام وان كانت الام أحق بالحضانة في البلد الواحد وهذا أيضا مذهب الاثمة والله أعلم

(٣١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض على ابيه يتناوله امه والزوج يقوم بالصبي بكلفته ومؤنته مدة سنين وحين تزوج الرجل كان من الصداق خمسة دنانير حالة فشارطته على انها لا تطالب بها اذا كان ينفق على الولد مادام الصبي عنده ولم تعين له كلفة ولا نفقة فهل له مطالبة أم الصبي بكلفة مدة مقامه عنده

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكر ولم يوف امرأته بما شرطت له فليس له ان يطالب بما انفق على الصبي اذا كان الاتفاق بمعروف فانه ليس متبرعا بذلك وسواء انفق باذن امه أم لا (٣١٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكرا وقد ادعى على ابيه بالصداق والكسوة فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها والابن محتاج

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكر فعلى الاب ان يوفيه ما يستحقه بل لو لم يكن للابن ميراث وكان محتاجا عاجزا عن الكسوة فعلى الاب اذا كان موسرا ان ينفق عليه وعلى زوجته واولاده الصغار المحتاجين والمعجزين عن الكسب

(٣١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وتوفي ولده وخلف ولدا عمره ثمان سنين والزوجة تطالب الجدة بالفرض وبعد ذلك تزوجت وطلقت ولم يعرف الجدة بها وقد أخذت الولد وسافرت ولا يعلم الجدة بها فهل يلزم الجدة فرض أم لا

﴿الجواب﴾ اذا تزوجت الام فلا حضانة لها واذا سافرت سفر ثقلة فالحضانة للجد دونها ومن حضنته ولم تكن الحضانة لها وطالبت بالنفقة لم يكن لها ذلك فاليها ظالمة بالحضانة فلا تستحق المطالبة بالنفقة وان كان الجد عاجزا عن نفقة ابن ابنه لم يجب عليه نفقته (٣١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر وتطلب منه نفقة وكسوة وقد ضيقت عليه أموره فهل تستحق عليه نفقة وكسوة

﴿الجواب﴾ اذا لم تمكنه من نفسها أوخرجت من داره بنير اذنه فلانفقة لها ولا كسوة وكذلك اذا طلب منها ان تسافر معه فلم تفعل فلانفقة لها ولا كسوة فحيث كانت ناشرا عاصية له فيما يجب له عليها طاعته لم يجب لها نفقة ولا كسوة

(٣١٥) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز للعامل في القراض ان ينفق على نفسه من ملك القارض حضرا وسفرا واذا جاز هل يجوز ان ينسب لذيد الأكل والتمتع منه أم يقتصر على كفايته المعتادة

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كان بينهما شرط في النفقة جاز ذلك وكذلك ان كان هناك عرف وعادة معروفة بينهما واطاق المقدم فانه يحمل على تلك العادة واما بدون ذلك فانه لا يجوز ومن العلماء من يقول له النفقة مطلقا وان لم يشترط كما يقوله أبو حنيفة ومالك والشافعي في قول والمشهور ان لانفقة بحال ولو شرطها وحيث كانت له النفقة فليس له النفقة الا بالمعروف وأما البسط الخارج عن المعروف فيكون محسوبا عليه

(٣١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فثقل عن نفقته فثقل له من الجهات السلطانية شيء فابى الولي تزويجها فذكر الخاطب ان فقهاء الحنفية جوزوا تناول ذلك فهل ذكر ذلك أحد في جواز تناوله من الجهات وهل للولي المذكور دفع الخاطب بهذا السبب مع رضاه المخطوبة ﴿الجواب﴾ أما الفقهاء الأئمة الذين يفتي بقولهم فلم يذكر أحد منهم جواز ذلك ولكن في أوائل الدولة السلجوقية أفتى طائفة من الحنفية والشافعية بجواز ذلك وحكى أبو محمد بن حزم في كتابه إجماع العلماء على تحريم ذلك وقد كان نور الدين محمود الشهيد التركي قد أبطل جميع الوظائف المحدثه بالثأم والجزيرة ومصر والحجاز وكان أعرف الناس بالجهاد وهو الذي أقام الاسلام بعد استيلاء الافرنج والفرامطة على أكثر من ذلك ومن فعل ما يستقده حكمه متأولا

تأويلا سائلا لاسيما مع حاجته لم يحمل فاسقا بمجرد ذلك لكن بكل حال فالولي له ان يمنع موليته من يتناول مثل هذا الرزق الذي يستقده حراماسيا وان زرقها منه فاذا كان الزوج يطعمها من غيره أو تأكل هي من غيره فله أن يزوجها اذا كان الزوج متاولا فيها يأكله

باب الهبة والصدقات والعطايا

﴿والهديات وغير ذلك ومسائل شتى﴾

(٣١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس فزرعه ثم مات الجندي قترك عليه غيره فنع من ذلك فآخذ توقيع السلطان المطلق له بان يجري على عادته فنع وقد زرعه فهل له اجرة الارض ام الزرع

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان المقطع اعطاه اياه من اقطاعه وخرج من ديوان الاقطاع الى ديوان الاحباس الذي لا يقطع وأمضى ذلك فليس للمقطع الثاني انزاعه واما ان كان المقطع الاول تبرع له به من اقطاعه وللمقطع الثاني ان يتبرع وان لا يتبرع فالامر موكرول للثاني والزرع لمن زرعه ولصاحب الارض اجرة المثل من حين اقطع الى حين كمال الانتفاع وأما قبل اقطاعه فالمنفعة كانت للاول المتبرع لا للثاني والله أعلم

(٣١٨) ﴿مسئلة﴾ في الرجل يهب الرجل شيئا اما ابتداء أو يكون ديناً عليه ثم يحصل بينهما شئآن فيرجع في هبته فهل له ذلك واذا أنكر الهبة وحاف الموهوب اليه انه لا يستحق الواهب في ذمته شيئا هل يبحث أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس لواهب ان يرجع في هبته غير الوالد الا ان تكون الهبة على جهة الماوضة لفظاً أو عرفاً فاذا كانت لاجل عوض ولم يحصل فللواهب الرجوع فيها والله أعلم

(٣١٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفت زوجته وخلفت أولاداً وموجوداً تحت يده وليس له قدرة ان يتزوج فهل له أن يشتري من موجود الاولاد جارية تخدمهم ويطأها أو يتزوج من مالم

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن ذلك مضراً بأولاده فله أن يملك من مالم ما يشتري به أمة يطأها وتخدمهم والله أعلم

(٣٢٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها أب سوى أخوة
فهل لهم أن يمنوها ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس لأخوتها عليها ولاية ولا حبر فإن كانت ممن
يجوز تبرعها في مالها صحت هبتها سواء رضوا أو لم يرضوا والله أعلم

(٣٢١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أعطي أولاده الكبلو شيناثم أعطي لأولاده الصغار نظيره
ثم أنه قال اشتروا بالربع ملكا وأوقفوه على الجميع بعد أن يرضوا ما أعطاهم فهل يكون هذا
رجوعاً أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يزول ملك الولدين المملكين بما ذكر اذ ليس ذلك رجوعاً في
المبة ولو كان رجوعاً في المبة لم يجز له الرجوع في مثل هذه المبة فإنه اذا أعطى الولدين
الآخرين ما عدل به بينهما وبين الباقيين فليس له أن يرجع عن العدل الذي أمره الله به ورسوله
كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله وأعدلوا في أولادكم وقال اني لأشهد على
الجور وقال في التفضيل اردده وقال على سبيل التهديد للمفضل أشهد على هذا غيري والله أعلم

(٣٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قدم لامير مملوكاً على سبيل التمييز المعروف بين الناس
من غير مباينة فكث الغلام عند الامير مدة سنة يخدمه ثم مات الامير فهل لصاحب المملوك
التعلق على ورثة الامير بوجه ثمن أو اجرة خدمة أو بحال من الاحوال

﴿الجواب﴾ نعم اذا وهبه بشرط الثواب لفظاً أو عرفاً فله أن يرجع في الموهوب ما لم
يحصل له الثواب الذي استحقه اذا كان الموهوب باقياً وان كان نالفاً فله قيمته أو الثواب والثواب
هنا هو عوض المشروط على الموهوب

(٤٢٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تملك زيادة عن نحو الف درهم ونوت أن تهب ثيابها لبنتها
فهل الافضل ان تبقى قاضراً لبنتها أو تحج بها

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم تحج بهذا المال وهو الف درهم ونحوها وتزوج البنت. بالباقي ان
شأت فإن الحج فريضة مفروضة عليها اذا كانت تستطيع اليه سبيلاً ومن لم لها هذا
المال تستطيع السبيل

(٣٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية فاذن لولده ان يستمتع بالجارية المذكورة ويوطأها

ولم يصدر منه تملك له بالجارية ولا هبة ولا غير ذلك وإن الجارية حصل لها ولد من ولد مالك الجارية المذكورة فهل يكون الاذن في الاستمتاع والوطئ تملكاً للولد وهل يكون الولد حراً وتكون الجارية أم ولد لولد مالك الجارية فيحرم بيعها للمالك والد الصبي الاذن لولده في استمتاعها ووطئها

(الجواب) الحمد لله هذه المسئلة تنبئ على أصليين أحدهما صفة العقود ومذهب مالك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما أن البيع والهبة والاجارة لا تقتصر الى صيغة بل يثبت ذلك بالمعاطاة فاعده الناس بيعاً أو هبة أو اجارة فهو كذلك ومذهب الشافعي المشهور اعتبار الصيغة الا في مواضع مستثناة وحيث كان ذلك بالصيغة فليس لذلك عند الجمهور صيغة محدودة في الشرع بل المرجع في الصيغة المفيدة لذلك الى عرف الخطاب وهذا مذهب الجمهور ولذلك صححو الهبة بمثل قوله امرتك هذه الدار واطعمتك هذا الطعام وملكك على هذه الدابة ونحو ذلك مما يفهم منه أهل الخطاب به الهبة وتجهيز المرأة بجهازها الى بيت زوجها تملك كما أفق به أصحاب أبي حنيفة واحمد وغيرهما وذلك ان الله ذكر البيع والاجارة والمطية مطلقاً في كتابه ليس اما حد في اللغة ولا الشرع فيرجع فيها الى العرف والمقصود بالخطاب افهام المعاني فاي لفظ دل عليه مقصود المقدمه وعلي هذا قاعدة الناس اذا اشترى أحدهم لابنه أمة وقال خذها لك استمتع بها ونحو ذلك كان هذا تملكاً عندهم وايضا فن كان يعلم ان الامه لا توطأ الا بملك اذا اذن لابنه في الاستمتاع بها لا يكون مقصوده الا تملكها فان كان قد حصل ما يدل على التملك على قول جمهور العلماء وهو أصح قولهم كان الابن واطأ في ملكه وولده حر لاحق بالنسب والامه أم ولد له لا تباع ولا توهب ولا تورث وأما ان قد وان الاب لم يصدر منه تملك بحال واعتقد الابن انه قد ملكها كان ولده ايضاً حراً ونسبه لاحق ولا حد عليه وان اعتقد الابن ايضاً انه لم يملكها ولكن ووطئها بالاذن فهذا ينبغي على الاصل الثاني فان العلماء اختلفوا فيمن وطئ أمة غيره باذنه قال مالك يملكها بالقيمة حبلت أو لم تحبل وقال الثلاثة لا يملكها بذلك فعلي قول مالك هي أيضاً ملك للولد وأم ولد له وولده حر وعلى قول الثلاثة الامه لا تصير أم ولد لكن الولد هل يصير حراً مثل ان يطأ جارية امرأته باذنها فيه عن أحمد روايتان احدهما لا يكون حراً وهذا مذهب أبي حنيفة وان ظن انها حلال له والثاني ان الولد يكون حراً وهذا

هو الصحيح اذا ظن الواطي انها حلال فهو المنصوص عن الشافعي واحمد في المرتين فإذا وطئ الأمة المرهونة بأذن الراهن وظن ان ذلك جائز فان ولده ينمق حراً لاجل الشبهة فان شبه الاعتقاد أو الملك يسقط الملك باتفاق الأئمة فكذلك يؤثر في حرية الولد ونسبه كما لو وطئها في نكاح فاسد أو ملك فاسد فان الولد يكون حراً باتفاق الأئمة وأبو حنيفة يخالفها في هذا ويقول الولد مملوك وأما مالك فمعه ان الواطي قد ملك الجارية بالوطء المأذون فيه وهل على هذا لواطيء بالأذن قيمة الولد فيه قولان للشافعي أحدهما وهو المنصوص عن أحمد انه لا تلزمه قيمته لأنه وطئ بأذن المالك فهو كما لو أتلف ماله بأذنه والثاني تلزمه قيمته وهو قول بعض أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي من زعم ان هذا مذهب قولاً واحداً وأما المهر فلا يلزمه في مذهب أحمد ومالك وغيرها وللشافعي فيه قولان أحدهما يلزمه كما هو مذهب أبي حنيفة وكل موضع لاتصير الأمة أم ولد فانه يجوز بيعها

(٣٢٥) (مسئلة) في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم فهل الافضل استرجاعهم منهم وعتقهم أو ابقاؤهم في يد الاولاد

(الجواب) الحمد لله ان كان اولاده محتاجين الى الممالك قدرهم لاولاده افضل من استرجاعهم وعتقهم بل صلة ذى الرحم المحتاج افضل من العتق كما ثبت في الصحيح ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت جارية لها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لو أعطيتها اخوالك كان خيراً لك فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد فضل اعطاء الخلال على العتق فكيف الاولاد المحتاجون واما ان كان الاولاد مستغنيين عن بعضهم فعتقه حسن وله ان يرجع في هذه المسئلة عند الشافعي واحمد وغيرها ولا يرجع فيها عند أبي حنيفة والله أعلم

(٣٢٦) (مسئلة) في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده وطئها (الجواب) الحمد لله لا يجوز لابن ان يطأها بعد وطئ ابيه والحال هذه باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل وفي السنن عن البراء بن عازب قال رأيت خالي بأبردة ومعه راية فقلت الي ابن فقال بعثي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابيه فامرني أن أضرب عنقه وأخمس ماله ولا نزاع بين الأئمة انه لا فرق بين وطئها بالنكاح وبين وطئها بملك العيين

(٣٢٧) {مسئلة} في رجل مات وخلف ولدين ذكرا وبنتا وزوجة وقسم عليهم الميراث ثم ان لم اختا بالمشرك فلما قدمت تطلب ميراثها فوجدت الولدين مائا والزوجة أيضا ووجدت للوجود عند اختها فلما ادعت عليها والزمته بذلك خافت من القطيعة بينهما فاشهدت على نفسها بأنها أبرأتها فلما حصل الابراء معها حلف زوجها بالطلاق ان اختها لا تجيء اليها ولا هي تروح لها والمذكورة لم تنهب المال الا لتحصيل الصلة والمودة بينهما ولم يحصل غرضها فهل لها الرجوع في الهبة وهل يمنع الابراء ان تدعى بذلك وتطلب أم لا

{الجواب} الحمد لله رب العالمين اذا كانت قد قالت عند الهبة انا أهب اختي لتعني على لموري وتعاون انا وهي في بلاد الغربة أو قالت لها اختها هبيني هذا الميراث قالت ما أهبك لاتخدميني في بلاد الغربة ثم أوهبتها أو جرى بينهما من الاتفاق ما يشبه ذلك بحيث وهبتها لاجل منفعة تحصل لها منها فاذا لم يحصل لها الفرض فلها ان تفسخ الهبة وترجع فيها فالعوض في مثل هذه الهبة فيه قولان في مذهب احمد وغيره قيل ان منفعته تكون بقدر قيمة ذلك والله أعلم (٣٢٨) {مسئلة} في رجل له أولاد وهب لهم ماله وهب أحدهم نصيبه لولده وقد رجع الوالد الاول فيما وهبه لأولاده فردوا عليه الا الذي وهبه لولده امتنع فهل يلزمه ان يتزعه من ولده ويسلمه لوالده

{الجواب} الحمد لله اذا كان قد وهب لولده شيئا ولم يتعلق به حق الغير مثل ان يكون قد صار عليه دين أو زوجوه لاجل ذلك فله ان يرجع في ذلك والله أعلم (٣٢٩) {مسئلة} في امرأة اعطتها زوجها حقها في حال حياته ولها منه اولاد واعطاها مبلغا عن صداقها لتتفع به نفسها واولادها فان ادعى عليها أحد واراد ان يحلفها فهل يجوز لها أن تحلف لنفي الظلم عنها

{الجواب} الحمد لله اذا وهب لاولاده منها ما وهبه وقبض ذلك ولم يكن فيه ظلم لاحد كان ذلك هبة صحيحة ولم يكن لاحد ان يتزعه منها واذا كان قد جعل نصيب الاولاد اليها حيا وميتا وهي أصل لم يكن لاحد تزعه منها واذا حلفت تحلف ان عندها للميت شيء والله أعلم (٣٣٠) {مسئلة} في دار لرجل وانه تصدق منها بالنصف والرابع على ولده لصلة والباقي وهو الرابع تصدق به على اخته شقيقته ثم بعد ذلك توفي ولده الذي كان تصدق عليه

بالنصف والرابع ثم ان المتصدق تصدق بجميع الدار على ابنته قبل تصحيح الصدقة الاخيرة
ويطل ما تصدق به أم لا

(الجواب) اذا كان قد ملك اخيه الربيع تملكاً مقبوضاً وملك ابنته الثلاثة اربع
فلك الاخت ينتقل الى ورثتها لا الى البنت وليس للمالك ان ينقله الى ابنته والله أعلم
(٣٣١) (مسئلة) في رجل أهدى الأمير هدية لطلب حاجة أو التقرب أو للاشتغال
بالخدمة عنده أو ما أشبه ذلك فهل يجوز أخذ هذه الهدية على هذه الصورة أم لا وان أخذ
الهدية انبعثت النفس الى قضاء الشغل وان لم يأخذ لم تنبعث النفس في قضاء الشغل فهل يجوز
أخذها وقضاء شغلها أو لا يأخذ ولا يقضى ورجل مسوع القول عند غدومه اذا أعطوه شيئاً
للاكل أو هدية لتغير قضاء حاجة فهل يجوز أخذها وان ردها على المهدي انكسر خاطره فهل يحمل
أخذ هذه أم لا

(الجواب) الحمد لله في سنن أبي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من
شفع لآخيه شفاعاً فاهدى له هدية فقبلها فقد اتى باباً عظيماً من أبواب الربا وسئل ابن
مسعود عن السحت فقال هو ان تشفع لآخيك شفاعاً فيهدي لك هدية فقبلها فقال له أرايت ان
كانت هدية في باطل فقال ذلك كفر ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون ولهذا
قال العلماء ان من أهدى هدية لولى أمر ليفعل معه ما لا يجوز كان حراماً على المهدي والمهدي اليه
وهذه من الرشوة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم لمن الله الراشئ والمرتشئ والرشوة
تسمى البرطيل والبرطيل في اللغة هو الحجر المستطيل فاه اذا أهدى له هدية ليكف
ظلمه عنه أو ليعطيه حقه الواجب كانت هذه الهدية حراماً على الآخذ وجاز للدافع ان يدفعها
اليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني لا اعطى أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها فإرا
قيل يا رسول الله فلم تعطهم قال يا بوني الا ان يسألوني وبأبي الله لي البخل ومثل ذلك اعطاء من
أعتق وكتف عتقه أو أسر خبراً أو كان ظالماً للناس فاعطاء هؤلاء جائز للمعطي حرام عليهم أخذها
وأما الهدية في الشفاعه مثل ان يشفع لرجل عند ولى أمر ليرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه حقه
أو يولي ولا به يستحقها أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال الموقوف
على الفقراء أو الفقهاء أو القراء أو النساك أو غيرهم وهؤلاء من أهل الاستحقاق ونحو هذه الشفاعه

التي فيها اعانة على فعل واجب أو ترك محرم فهذه أيضا لا يجوز فيها قبول الهدية ويجوز للمهدي ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الي أخذ حقه أو دفع الظلم عنه هذا هو المنقول عن السلف والائمة الا كابر وقد رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك وجعل هذامن باب الجمالة وهذا يخالف للسنة واقوال الصحابة والائمة فهو غلط لان مثل هذا العمل هو من المصالح العامة التي يكون القيام بها فرضا اما على الاعيان واما على الكفاية ومتى شرع اخذ الجمل على مثل هذا لزم ان تكون الولاية واعطاء اموال النبي والصدقات وغيرها لمن يبذل في ذلك ولزم ان يكون كف الظلم ممن يبذل في ذلك والذي لا يبذل لا يولي ولا يعطى ولا يكف عنه الظلم وان كان احق وانفع للمسلمين من هذا والمنفعة في هذا ليست لهذا الباذل حتى يؤخذ منه الجمل كالجمل على الابن والشارد وانما المنفعة لعوم الناس اعدى المسلمين فانه يجب ان يولي في كل مرتبة اصلح من يقدر عليها وان يرزق من رزق المقاتلة والائمة والمؤذنين وأهل العلم الذين هم احق الناس وانفعهم للمسلمين وهذا واجب على الامام وعلى الامة ان يماونوه على ذلك فأخذ جمل من شخص معين على ذلك يفضي الى ان تطلب هذه الامور بالموض ونفس طلب الولايات منهى عنه فكيف بالموض ولزم ان من كان ممكنا فيها يولي ويعطى وان كان غيره احق وأولى بل يلزم تولية الجاهل والفاسق والفاجر وترك العالم العادل القادر وان يرزق في ديوان المقاتلة الفاسق والجبان الماجز عن القتال وترك العدل الشجاع النافع للمسلمين وفساد مثل هذا كثير واذا أخذ وشفع لمن لا يستحق وغيره أولى فليس له ان يأخذ ولا يشفع وتركها خير واذا أخذ وشفع لمن هو الاحق الاولى وترك من لا يستحق فينشد ترك الشفاعة والاخذ اضر من الشفاعة لمن لا يستحق ويقال لهذا الشافع الذي له الحاجة التي تقبل بها الشفاعة يجب عليك ان تكون ناصحا لله ورسوله والائمة المسلمين وعامتهم ولو لم يكن لك هذا الجاه والمال فكيف اذا كان لك هذا الجاه والمال فانت عليك ان تنصح المشفوع اليه فتبين له من يستحق الولاية والاستخدام والمطاء ومن لا يستحق ذلك وتنصح للمسلمين بفعل مثل ذلك وتنصح لله ولرسوله بطاعته فان هذا من اعظم طاعته وتنفع هذه المستحق بمساوئته على ذلك كما عليك ان تصلي وتصوم وتجاهد في سبيل الله وأما الرجل المسموع الكلام فاذا أكل قبرا زائدا عن الضيافة الشرعية فلا بد له ان يكافئ المطعم بمثل ذلك أولا ياكل القدر الزائد ولا يقبوله الضيافة الزائدة مثل قبوله للهدية وهو من جنس الشاهد

والشافع اذا أدى الشهادة وأقام بالشفاعة لضيافة أو جعل فان هذا من أسباب الفساد والله أعلم
(٣٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تبرع وفرض لاه على نفسه وهى صحيحة عاقلة فى كل يوم
درهمين واذن لها أن تستدين وتنفق عليها وترجع عليه وبقيت مقيمة عنده مدة ولم تستدن
لها نفقة ثم توفيت ولم تترك عليها ديناً وخلفت من الورثة ابناً هذا وبنتين ثم توفى ابناً بعدها
فهل يصير ما فرض على نفسه ديناً فى ذمته يؤخذ من تركته ويقسم على ورثتها أم لا وهل اذا
حكم حاكم مع قولكم النفقة تسقط بمضى المدة هل ينفذ حكمه أم لا وهل يجب استرجاع ما
أخذ ورثتها من تركه ولها بهذا الوجه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس ذاك ديناً لها فى ذمته ولا يقضى من تركته
والمستحقة ورثتها وما علمت ان أحداً من العلماء قال ان نفقة القريب تثبت فى الذمة لما مضى
من الزمان الا اذا كان قد استدان عليه النفقة باذن حاكم أو انفق بنير اذن حاكم غير متبرع
وطلب الرجوع بما انفق فهذا فى رجوعه خلاف فلما استقرارها فى الذمة بمجرد الفرض اما
بإتفاق متبرع أو بكسبه كما يقال مثله فى نفقة الزوجة فما علمت له قالاً فاذا كان الحكم مخالفاً
للاجتماع لم يلزم بحكم حاكم ولمن أخذ منه المال بنير حق ان يرجع بما أخذه ومذهب أبى حنيفة
تسقط بمضى الزمان وان قضى بها القاضى الا أن ياذن القاضى فى الاستدانة لان للقاضى ولاية
عامة فصار كاذن النائب وذكر بعضهم فى قضاء القاضى هل يصير به ديناً روايتين لكن حملوا
رواية الوجوب على ما اذا أمر بالاستدانة والاتفاق عليهم ويرجع بذلك وكذا اذا كان الزوج
موسراً وتعدوا امتنع عن الاتفاق فطلبت المرأة ان يأمرها بالاستدانة فأمرها القاضى بذلك وترجع
عليه لان أمر القاضى كأمره ولو قضى القاضى لها بالنفقة فأمرها بالاستدانة على الزوج لا لا يطل
حقها فى النفقة بموت أحدهما لان النفقة تسقط بموت أحدهما فكانت فائدة الامر بالاستدانة
لنا كيد حقها فى النفقة لان القاضى مأمور بإيصال الحق الى المستحق وهذه طريقة لكن لو أمر
القريب بالاستدانة ولم يستدن بل استغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فقد فهم القاضى شمس
الدين ان النفقة تستقر فى الذمة بهذه الصورة لا مطلقاً الامر بالاستدانة من غير اشتراط وجود
الاستدانة وغيره انما فهم ان الاستدانة لاجل وجود الاستدانة واما الاذن فى الاستدانة من غير
وجودها لا يصير المأذون فيه ديناً حتى يستدان

(٣٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا حتى اُرى العبد ثم ظهر ان العبد كان حرا فهل يأخذ منه ما وهبه ظنا منه انه عبده

﴿الجواب﴾ نعم له أخذه

(٣٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها اموالها ولم تزل تحت يدها الى حال وفاتها أي السيدة المعتقة وخلفت ورثة فهل يصح تملكها للجارية ام للورثة انزعما أو بمضها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما مجرد التملك بدون القبض الشرعي فلا يلزم به عقد الهبة بل للوارث ان ينتزع ذلك وكذلك ان كانت هبة تلجئة بحيث توهب في الظاهر وتقبض مع اتفاق الواهب والموهوب له على انه ينتزعه منه اذا شاء ونحو ذلك من الحيل التي تجعل طريقا الى منع الوارث أو التبريم حقوقهم فاذا كان الامر كذلك كانت ايضا هبة باطلة والله اعلم

(٣٣٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لانسان فرسا ثم بعد ذلك بمدة طلب الواهب منه اجرتها فقال له ما أقدر على شيء الا فرسك خذها قال الواهب ما آخذها الا ان تعطيني اجرتها فهل يجوز ذلك وتجاوز له اجرة أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اعاد اليه العين الموهوبة فلا شيء له غير ذلك وليس له المطالبة بأجرتها ولا مطالبة بالضمان فانه كان ضامنا لها وكان يطعمها بانتفاعها بمقابلة لذلك

(٣٣٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته وقد ضعف حال الوالد وجفاه ولده فهل له الرجوع في هبته أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان قد اعطاه للمرأة في صداق زوجته لم يكن الانسان ان يرجع فيه باتفاق العلماء

(٣٣٧) ﴿مسئلة﴾ نفي رجل اعطاه أخ له شيئا من الدنيا اقبله أم يرده وقد ورد من جاءه شيء بنير سؤال فرده فكانا رده على الله هل هو صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعمر ما أتاك من هذا المال وانت غير سائل ولا مشرف فخذها وما لا فلا تتبعه نفسك وثبت ايضا في الصحيح ان حكيم

ابن حزام سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم قال يا حكيم ما أكثر مسئلتك ان هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه فكان كالذي ياكل ولا يشبع فقال له حكيم والذي بعثك بالحق لا أرزق بمدك من أحد شيئاً فكان أبو بكر وعمر يعطيانه فلا يأخذ فتين بهذين الحديثين ان الانسان اذا كان سائلاً بلسانه أو مشرفاً الى ما يعطاه فلا ينبغي أن يقبله الا حيث تباح له المسئلة والاستشراف وأما اذا أتاه من غير مسئلة ولا اشراف فله أخذه ان كان الذي أعطاه اعطاه حقه كما اعطى النبي صلى الله عليه وسلم عمر من بيت المال فانه قد كان عمل له فاعطاه عماله وله ان لا يقبله كما فعل حكيم بن حزام وقد تنازع العلماء في وجوب القبول والنزاع مشهور في مذهب احمد وغيره وان كان اعطاه مالا يستحقه عليه فان قبله وكان من غير اشراف له عليه فقد احسن وأما النني فينبني له ان يكافئ بالمال من أسداه اليه لخبر من أسدي اليكم معروف فكاثروه فان لم تجدوا له ما تكافئوه فادعوا له حتى يعلم ان قد كافأوه

(٣٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ولم يقبضها شيئاً وماتت وقد طالبه ورثتها بالمبلغ فهل له أن يرجع في الحجة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن لها في ذمته شيء قبل ذلك لا هذا المبلغ ولا ما يصلح ان يكون هذا المبلغ عوضاً عنه مثل ان يكون قد أخذ بعض جهازها وصالحها عن قيمته بهذا المبلغ ونحو ذلك فانه لا يستحق ورثتها شيئاً من هذا الدين في نفس الامر فان كان اقراره ان يحلفهم انهم لا يعلمون ان باطن هذا الاقرار يخالف ظاهره واذا قامت بينة على المقر والمقر له بان هذا الاقرار تلجئة فلا حقيقة له ولو كان قيمة ما أقرب به من مالها أقل من هذا المبلغ فصالحها على أكثر من قيمته ففي لزوم هذه الزيادة نزاع بين العلماء تبطله طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد وبصحة أبو حنيفة وهو قيان قول أحمد وغيره وهو الصحيح والله أعلم

(٣٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد ذكور وإناث فنحل البنات دون الذكور قبل وفاته فهل يبقى في ذمته شيء أم لا

﴿الجواب﴾ لا يحل له ان ينحل بعض أولاده دون بعض بل عليه أن يعدل بينهم كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اتقوا الله واعدوا بين أولادكم وكان رجل قد نحل بعض أولاده

وطلب أن يشهده فقال اني لاشهد على جور وأمره برد ذلك فان كان ذلك بالكلام ولم يسلم الى البنات ما أعطاهم حتى مات أو مرض مرض الموت فهذا مردود باتفاق الائمة وان كان فيه خلاف شاذ وان كان قد اتبضهم في الصحة في رده قولان للعلماء والله أعلم

(٣٤٠) ﴿مسئلة﴾ في الصدقة والهدية ايها افضل

﴿الجواب﴾ الحمد لله الصدقة ما يعطى لوجه الله عبادة مخضة من غير قصد في شخص معين ولا طلب غرض من جهته لكن يوضع في مواضع الصدقة كاهل الحاجات وأما الهدية فيقصد بها اكرام شخص معين اما لمحبة وأما لصدقة وأما لطلب حاجة ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها فلا يكون لاحد عليه منه ولا يأكل أو ساءخ الناس التي يتطهرون بها من ذنوبهم وهي الصدقات ولم يكن يأكل الصدقة لذلك وغيره واذا تبين ذلك فالصدقة افضل الا ان يكون في الهدية معنى تكون به افضل من الصدقة مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء اقرب يصل به رحمه وأخ له في الله فهذا قد يكون افضل من الصدقة

(٣٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لابنته مصاعاً ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالطلاق ان لا ياخذ منها شيئاً منه واحتاج ان ياخذ منها شيئاً فهل له ان يرجع في هبته ام لا وان اعطته شيئاً من طيب نفسها هل يحنث ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله له ان يرجع فيها وهبه لها لكنه ان فعل المحلوف عليه حنث فان كان قصده ان لا ياخذ شيئاً بذير طيب قلبها أو بغير اذنها فاذا طابت نفسها أو اذنت لم يحنث

(٣٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل اهدى الى ملك عبداً ثم ان المهدي اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك

﴿الجواب﴾ الارقاء الذين يشترون بآل المسلمين كالخيل والسلاح الذي يشتري بآل المسلمين أو يهدى للملك المسلمين وذلك من اموال بيت المال فاذا تصرف فيهم الملك الثاني بعتق أو اعطاء فهو بمنزلة تصرف الاول له وهل بالاتفاق والاعطاء ينفذ تصرف الثاني كما ينفذ تصرف الاول نعم وهذا مذهب الائمة كلهم والله اعلم

(٣٤٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة لها أولاد غير اشقاء فخصمت احد الاولاد وتصدقت عليه بمحصة من ملك دون بقية اخوته ثم توفيت المذكورة وهي مقيمة بالمكان المنصديق به فهل تصح الصدقة ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يقبضها حتى ماتت بطأت الهبة في المشهور من مذهب الاثمة الاربعة وان اقبضته اياه لم يجز على الصحيح ان يختص به الوهوب له بل يكون مشتركا بينه وبين اخوته والله اعلم

(٣٤٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تصدقت على ولدها في حال بحتها وسلامتها بمحصة من كل ما يمتثل القسمة من مدة تزيد على عشر سنين وماتت المتصدقة ثم تصدق المتصدق عليه بجميع ما تصدقت به والدته عليه على ولده في حياته وثبت ذلك جميعه بعد وفاة المتصدقة الاولى عند بعض القضاة وحكم به فهل لبقية الورثة ان تبطل ذلك بحكم استمراره بالسكنى بعد تسليمه لولدها المتصدق عليه ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كانت هذه الصدقة لم تخرج عن يد المتصدق حتى مات بطأت باتفاق الاثمة في اقوالهم المشهورة واذا اثبت الحاكم ذلك لم يكن اثباته لذلك المقدموجبا لصحته واما الحكم بصحته وله ورثة والحالة هذه فلا يفعل ذلك حاكم عالم الا ان تكون القضية ليست على هذه الصفة فلا يكون حينئذ حاكما واما ان تكون الصدقة قد اخرجها المتصدق عن يده الى من تصدق عليه وسلمها التسليم الشرعي فهذه مسئلة معروفة عند العلماء فان لم يكن الملعطى اعطى بقية الاولاد مثل ذلك والاوجب عليه ان يرد ذلك أو يعطى البائنين مثل ذلك لما ثبت في الصحيح عن النعمان بن بشير قال نحاني أبي غلاما فقالت امي عمرة بنت ربيعة لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت اني نخلت ابني غلاما وان امه قالت لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لك ولد غيره قلت نعم قال فساكنهم اعطيت مثل ما اعطيته قلت لا قال اشهد على هذا غيري وفي رواية لا تشهدني فاني لا اشهد على جور واتقوا الله واعدلوا بين اولادكم اردده فردده والله اعلم

(٣٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل ملك بنته ملكا ثم ماتت وخلفت والدها وولدها فهل يجوز للرجل ان يرجع فيما كتبه لبنته ام لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين ما ملكته البنت ملكا تاما مقبوضا وماتت انتقل الى ورثتها فلا يباها السدس والباقي لابنها اذا لم يكن لها وارث وليس له الرجوع بعد موت البنت فيما ملكها بالاتفاق

(٣٤٦) ﴿ مسألة ﴾ فيمن وهب لابنه هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع في الهبة أم لا

﴿ الجواب ﴾ نعم يتضمن ذلك الرجوع والله أعلم

(٣٤٧) ﴿ مسألة ﴾ في رجل قدم لبعض الاكابر غلاما والمادة جارية انه اذا قدم يعطى ثمنه أو نظير الثمن فلم يعط شيئا وتزوج وجاءه اولاد وتوفي قبل اولاده احرار أم لا وهل يرث الاولاد المالك الاصل صاحب الهبة أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اذا كانت المادة الجارية بالتعويض وأعطاه على هذا الشرط فانه يستحق أحد الامرين إما التعويض واما الرجوع في الموهوب وأما المملوك فانه اذا لم يمتته الموهوب له فانه يكون باقيا على ملكه وأما اولاده فيتبعون امهم فان كانت حرة فهم احرار وان كانت مملوكة فهم ملك لما ملكها لا للمالك الاب اذ الاولاد في المذاهب الاربعة وغيرها يتبعون امهم في الحرية والرق ويتبعون أباهم في النسب والولاء واذا لم يرجع الواهب حتى فات الرجوع فله ان يطالب الموهوب له بالتعويض ان كان حيا وفي تركته ان كان ميتا كسائر الديون وان كان قد عتق وله اولاد من حرة فهم احرار

(٣٤٨) ﴿ مسألة ﴾ في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين واوهب في مرض موته لمملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله نعم اذا كان عليه دين مستغرق لماله فليس له في مرض الموت أن يتبرع لاحد بهبة ولا بمعاينة ولا ابراء من دين الا باجازة الغرماء بل ليس للورثة حق الا بعد وفاء الدين وهذا باتفاق المسلمين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية والتبرع في مرض الموت كالوصية باتفاق الاثمة الاربعة

(٣٤٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنتيه اني دينار واربع أملاك ثم بعد ذلك ولد للمطلقة ولد ذكر ولم يكتب له شيئا ثم بعد ذلك توفي الوالد وخلف موجودا

خارجا عما كتبه لبقية وقسم الموجود بينهم على حكم الفريضة الشرعية فهل يفسخ ما كتب للبنات أم لا

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل العلم أن كان قد ملك البنات تملكها تاما مقبوضا فاما ان يكون كتب لمن في ذمته الى دينار من غير قباض أو أعطاهن شيئا ولم يقبضه لمن فهذا العقد مفسوخ ويقسم الجميع بين الذكر والأنثيين وأما مع حصول القبض ففيه نزاع وقد روى أن سعد بن عبادة قسم ماله بين اولاده فلما مات ولد له حمل فامر أبو بكر وعمر أن يعطي الحمل نصيبه من الميراث فلهذا ينبغي أن يفعل بهذا كذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم قل اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وقال أنى لا أشهد على جور لمن أراد تخصيص بعض أولاده بالمطية وعلى البنات أن يتقين الله ويعطين الابن حقه وقول النبي صلى الله عليه وسلم للذي خصص بعض أولاده أشهد على هذا غيرى تهديدا له فإنه قال اردده وقد رده ذلك الرجل وأما اذا أوصى لمن بعد موته فهي غير لازمة باتفاق العلماء والصحيح من قول العلماء ان هذا الذي خص بناته بالمطية دون حمل يجب عليه ان يرد ذلك في حياته كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وان مات ولم يردده رده بعد موته على أصح القولين أيضا طاعة لله ولرسوله واتباعا للمدل الذي أمر به ولتداء بابي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يحل للذي فضل أن يأخذ الفضل بل عليه ان يقاسم اخوته في جميع المال بالمدل الذي أمر الله به والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أبرأت زوجها من جميع صداقها ثم بعد ذلك أشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البراءة وكانت البراءة تقدمت على ذلك فهل يصح الطلاق واذا وقع يقع رجعا ام لا

﴿الجواب﴾ ان كانا قد توأما على ان توهبه الصداق وتبريه على ان يطلقها فإبرأته ثم طلقها كان ذلك طلاقا بائنا وكذلك لو قال لها أبرئيني وانا اطلقك أو ان أبرأتني طليقتك ونحو ذلك من عبارات الخاصة والعامة التي يفهم منها انه سأل الابراء على أن يطلقها أو أنها أبرأته على ان يطلقها وأما ان كانت أبرأته براءة لاتتم بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق صحيح ولكن هل لها ان ترجع في الابراء اذا كان يمكن لكون مثل هذا الابراء لا يصدر في العادة الا لأن يحسبها أو خوفا من أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك فيه قولان هما روايتان عن أحمد

وأما اذا كانت قد طابت نفسها بالابراء مطلقا وهو أن يكون ابتداء منها لا بسبب منه ، ولا عوض فبنا لا ترجع فيه بل ارب والله أعلم

كتاب الجراح والديات والقود وغير ذلك

(٣٥١) ﴿مسئلة﴾ في يتيم له موجود تحت أمين الحكم وان صمه تعمدا قتله حسدا فقتله وثبت عليه ذلك فوالذي يجب عليه شرعا وما حكم الله في لسم ميراثه من وقف وغيره وله من الورثة والدة وأخ من امه وجد لاه واولاد القاتل

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أما الميراث من المال فانه لورثته والقاتل لا يرث شيئا باتفاق الأئمة بل للام الثلث والاخ من الام السدس والباقي لابن الم ولا شيء للجد ابي الام وأما الوقف فيرجع فيه الى شرط الواقف الموافق للشرع وأما دم المقتول فانه لورثته وهم الام والاخ وابن الم القاتل في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ومذهب مالك انهم ان اختلفوا فارادت الام امرا وابن الم امرا فانه يقدم ما اراده ابن الم وهو ذو العصبية في احدي الروايات التي اختارها كثير من اصحابه وفي الثانية وهي رواية ابن القاسم التي عليها العمل عند المغاربة ان الامر امر من طلب الدم سواء كان هو العاصب أو ذات الفرض والرواية الثالثة كمذهب الشافعي ان من عفا من الورثة صبح عفوه وصار حق الباقي في الذمة لكن ابن الم هل يقتل أباه هذا فيه قولان أيضا أحدهما لا يقتله كمذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وفي الثاني يقتله كقول مالك وهو قول في مذهب أحمد لكن القود ثبت للمقتول ثم انتقل الى الوارث لكن كره مالك له قتله ومن وجب له القود فله ان يمفو له ان يأخذ الدية واذا عفا بعض المستحقين للقود سقط وكان حق الباقي في الدية وله ان يأخذ الدية بنبر رضى القاتل في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور وفي رواية اخرى لا يأخذ الدية الا برضاء القاتل وهو مذهب أبي حنيفة ومالك واذا سقطت القود عن قاتل الممد فانه يضرب مائة جلدة ويحبس سنة عند مالك وطائفة من أهل العلم دون الباقي

(٣٥٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينة وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه صلاة

﴿الجواب﴾ الحمد لله لم يكن له ان يقتل نفسه وان كان سيده قد ظلمه واعتدى عليه بل كان عليه اذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه ان يصبر الى ان يفرج الله فان كان سيده ظلمه حتى قبل ذلك مثل ان يقتل عليه في النفقة أو يعتدي عليه في الاستمال أو يضربه بغير حق أو يريد به فاحشة ونحو ذلك فان على سيده من الوزر بقدر ما نسب اليه من المصيبة ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه فقال لاصحابه صلوا عليه فيجوز لعموم الناس ان يصلوا عليه وأما أئمة الدين الذين يقتدي بهم فاذا تركوا الصلاة عليه زجروا لسيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق والله أعلم

(٣٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تضاربا وتخاصما فوقع أحدهما فأت فإيجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا خنقه الخنق الذي يموت به المرء غالبا وجب القود عليه عند جمهور العلماء كالشافعي وأحمد وصاحب أبي حنيفة ولو ادعى ان هذا لا يقتل غالبا لم يقبل منه بغير حجة فاما ان كان أحدهما قد غشى عليه بعد الخنق ورفسه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فأت فإيجب عليه القود بلا ريب فان هذا قاتل نفسا عمدا فيجب عليه القود اذا كان المقتول يكافئه بأن يكون حراما مسلما فبسلم الى ورثة المقتول ان شاؤوا ان يقتلوه وان شاؤوا امنوا عنه وان شاؤوا أخذوا الدية

(٣٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا أن يراجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب واحد صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فرسه فوقف عنده ذلك الرجل الذي معهما حتى ركب فرسه وجاء معه الى منزله ولم يقف عنده فوقع عن فرسه ثانية ثم انه أصبح ميتا فسأل رجل من أصحاب الميت ذلك الرجل خفية ولم يطمعه بموته فذكر له قضيتها فشهد عليه الشهود بأن فلانا ضربه ولم يسمع الشهود من الميت وان التهموم لم يظهر نفسه خوف العقوبة لكي لا يقر على نفسه وللميت بنت ترضع وأخوة

﴿الجواب﴾ ان كان الذي شرب الخمر يعلم ما يقول فهذا قاتل فهو قاتل يجب عليه القود وعقوبة قاتل النفس باتفاق العلماء واما ان كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر من ذلك وقتل فهل يجب عليه القود وبسلم الى أولياء المقتول ليقنلوه ان شاؤوا هذا فيه قولان للعلماء وفيه روايتان عن أحمد لكن أكثر الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي

ولشئ من أصحاب أحمد يوجبون عليه القود كما يوجبونه على الصاحبى فان لم يشهد بالقتل الا واحد لم يحكم به الا ان يخلف مع ذلك أولياء المقتول خمسين يمينا وهذا اذا مات بضربه وكان ضربه عدوانا محضا فاما ان مات مع ضرب الآخر ففى القود نزاع وكذلك ان ضربه دفعا لعدوانه عليه أو ضربه مثل ماضيه سواء مات بسبب آخر أو غير ذلك والله أعلم

(٣٥٥) ﴿مسئلة﴾ فى رجلين تخاصما وتقابضا فقام واحد ونطح الآخر فى انفه فجرى دمه فقام الذى جرى دمه خنقه ورفسه برجله فى مخاضيه فوقع ميتا

﴿الجواب﴾ يجب القود على الخائن الذى رفس الآخر فى انفيه فان مغل هذا الفعل قد يقتل غالبا فان موته بهذا الفعل دليل على انه فعل به ما يقتل غالبا والفعل الذى يقتل غالبا يجب به القود فى مذهب مالك والشافعى واحمد وصاحبى أبى حنيفة مثل ما لو ضربه فى انفيه حتى مات فيجب القود ولو خنقه حتى مات وجب القود فكيف اذا اجتمعا وولى المقتول غير ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية وان شاء عفا عنه وليس لولى الامر ان يأخذ من القاتل شيئا لنفسه ولا لبيت المال وانما الحق فى ذلك لأولياء المقتول

(٣٥٦) ﴿مسئلة﴾ ما حكم قتل المتعمد وما هو هل ان قتله على مال أو حقد أو على أى شيء يكون قتل المتعمد وقال قائل ان كان قتل على مال فاهو هذا أو على حقد أو دين فاهو متمم فقال القائل ما المتعمد قال اذا قتله على دين الاسلام لا يكون مسلما

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما اذا قتله على دين الاسلام مثل ما يقاتل النصرانى المسلمين على دينهم فهذا كافر شر من الكافر المماهد وان هذا كافر محارب بمنزلة الكفار الذين يقاتلون النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهؤلاء مخلصون فى جهنم كمن خلد غيرهم من الكفار وأما اذا قتله قتلا محرما لعداوة أو مال أو خصومة ونحو ذلك فهذا من الكبائر ولا يكفر بمجرد ذلك عند أهل السنة والجماعة وانما يكفر بمثل هذا الخوارج ولا يخلد فى النار من أهل التوحيد أحده عند أهل السنة والجماعة خلافا للممثلة الذين يقولون بتخيد فساق الملة وهؤلاء قد يستحقون بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) وجوابهم على انها محمولة على التعمد لقتله على ايمانه واكثر الناس لم يحملوها على هذا بل قالوا هذا وعيد مطلق قد فسر قوله تعالى (ان الله لا يفرق بين يشر لك به ويتهم ما دون ذلك لمن

يشاء) وفي ذلك حكاية عن بعض أهل السنة أنه كان في مجلس فيه عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة فقال عمرو يؤتى بي يوم القيامة فيقول الله لي يا عمرو من اين قلت اني لا اغفر لقاتل فاقوا أنت يارب قلت ومن يقتل مؤمنا متعمدا نجزاؤه جهنم خالدا فيها قال فقلت له فان قال لك فاقوا قلت ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فن أين عامت اني لا اشاء أد اغفر لهذا فسكت عمرو بن عبيد

باب ديات النفس وغير ذلك

(٣٥٧) . (مسئلة) في الانسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ واخذ منه القصاص في الدين أوليله المقتول والسلطان فهل عليه القصاص في الآخرة أم لا وقد قال تعالى النفس بالنفس . (الجواب) الحمد لله رب العالمين أما القاتل خطأ فلا يؤخذ منه قصاص لا في الدنيا ولا في الآخرة لكن الواجب في ذلك الكفارة ودية مسلمة الى اهل القتل الا ان يصدقوا وأما القاتل عمدا اذا اقتصر منه في الدنيا فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب أحمد وكذلك غيره فيما اظن منهم من يقول لاحق له عليه لان الذي عليه استوفي منه في الدنيا ومنهم من يقول بل عليه حق فان حقه لم يسقط بقتل الورثة كما لم يسقط حق الله بذلك وكما لا يسقط حق المظلوم الذي غصب ماله واعيد الى ورثته بل له ان يطالب الظالم بما حرمه من الانتفاع به في حياته والله أعلم

(٣٥٨) . (مسئلة) في ثلاثة حملوا عامود رخام ثم ان منهم اثنين رموا العامود على الآخر كبروا رجله فما يجب عليهم (الجواب) الحمد لله نعم اذا القوا عليه عامود الرخام ختى كسروا ساقه وجب ضمان ذلك لكن من العلماء من يوجب بعيرين من الابل كما هو المشهور عن أحمد ومنهم من يوجب فيه حكومة وهو ان يقوم الجاني عليه كانه لا كسره به ثم يقوم مكسورا فينظر ما نقص من قيمته فيجب بقسطه من الدية والله أعلم

(٣٥٩) . (مسئلة) فيمن ضرب رجلا ضربة فككت زمانا ثم مات والمدة التي مكث فيها كان ضعيفا من الضربة ما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا ضربه عدوانا فهذا شبه عمد فيه دية مغالطة ولا قود فيه وهذا ان لم يكن موته من الضربة والله أعلم
(٣٦٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتي مات فانها كانت مريضة وهو مريض فضجرت منه فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا هو الوأد الذي قال الله تعالى فيه (واذا الموءدة سئلت باي ذنب قتلت) وقال تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له أى الذنب أعظم قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أى قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك واذا كان الله قد حرم قتل الولد مع الحاجة وخشية الفقر فلأن يحرم قتله بدون ذلك أولى وأحرى وهذه في قول الجمهور يجب عليها الدية تكون لورثته ليس لها منها شئ باتفاق الأئمة وفي وجوب الكفارة عليها قولان والله أعلم
(٣٦١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة حامل تمعدت استقبلت الجنين إما بضرب وإما بشرب دواء فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ يجب عليها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الأئمة غيرة عبد اوامة تكون هذه الغيرة لورثة الجنين غيراه فان كان له أب كانت الغيرة لايه فان أحب ان يسقطها عن المرأة فله ذلك وتكون قيمة الغيرة عشر الدية خمسين دينارا وعليها أيضا عند أكثر العلماء عتق رقبة فان لم تجد صامت شريرين متتابعين فان لم تستطع اطعمت ستين مسكينا
(٣٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بمحضرة عدول وانها حبلت منه وانه سأل بعض الناس عن أشياء تسقط الحمل وانه ضرب الجارية ضربا مبرحا على فؤادها فاستقطعت عقيب ذلك الضرب وان الجارية قالت انه كان ياطبخ ذكروه بالقطران ويطأها حتى يسقطها وانه أسقامها السم وغيره من الأشياء المسقطه مكرهه فما يجب على مالك الجارية بما ذكر وهل هذا مسقط لمدالته أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اسقاط الحمل حرام باجماع المسلمين وهو من الوأد الذي قال الله فيه (واذا الموءدة سئلت باي ذنب قتلت) وقد قال (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) ولو قدر ان الشخص اسقط الحمل خطأ مثل ان يضرب المرأة خطأ فتسقط فإليه غيرة عبد أو أمة ببعض النبي صلى

الله عليه وسلم واتفاق الأئمة وتكون قيمة الفرة بقدر عشرة دية الام عند جمهور العلماء كمالك والشافعي واحمد وكذلك عليه كفارة القتل عند جمهور الفقهاء وهو المذكور في قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا ان يصدقوا) الى قوله تعالى فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وأما اذا تمم الاستقاط فانه يعاقب على ذلك عقوبة تردعه عن ذلك وذلك مما يندح في دينه وعدالته والله أعلم

(٣٦٣) ﴿مسئلة﴾ في صبي دون البلوغ جنى جنابة يجب عليه فيها دية مثل أن يكسر سناً أو ينفقاً عينا ونحو ذلك خطأ فهل لاولياء ذلك ان يأخذوا دية الجنابة من أبي الصبي وحده اذا كان موسراً أم يطلبوها من عم الصبي أو ابن عمه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما اذا فصل ذلك خطأ فديته على عاقلة بلارب كالبالغ وأولى وان فعل عمدا فعمده خطأ عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه والشافعي في أحد قوليه وفي القول الآخر عنه وعن أحمد ان عمده اذا كان غير بالغ في ماله وأما العاقلة التي تحمل فهم عصيته كالم وبنيه والأخوة وبنهم باتفاق العلماء وأما أبو الرجل وابنه فهو من عاقلة أيضا عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه وفي الرواية الاخرى وهو قول للشافعي أبوه وابنه ليسا من العاقلة والذي تحمله العاقلة بالاتفاق ما كان فوق ثلث الدية مثل قطع العين فانه يجب فيه نصف الدية وأما ما دون الثلث كدية السن وهو نصف عشر الدية ودية الاصبع وهي عشر الدية فهذا لا تحمله العاقلة في مذهب مالك وأحمد بل هو في ماله عند الشافعي وعند أبي حنيفة لا تحمله ما دون دية السن والموضحة وهو المقدر كارش الشجة التي دون الموضحة واذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمله عنه أبوه في أحد الروايتين عن احمد وروى ذلك عن ابن عباس وفي الرواية الاخرى وهو قول الاكثرين انه في ذمته وليس على ابيه شيء والله أعلم

(٣٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلاً بسيف شل يده ثم انه جاءه ودفع اليه أربعة افدنة طين سواد مصالحة ثم أكلها اثنا عشر سنة ولم يكتب بينه وبينه ابراء وحال المضروب ضيف فهل يلزم الضارب الدية أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان صلحاً عن شل يده على شيء وجب ما اصطالحا عليه ولم يكن لهذا

ان يزيد ولا لهذا ان ينقصه وامان كان اعطاء شيئا بلا مصالحة فله ان يطالب تمام حقه
وشلل اليد فيه دية اليد والله أعلم

(٣٦٥) (مسئلة) في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهورت منهم الخشبة
من غير عمد فأصاب رجلا فقام يومين وتوفي فإيجب على الحر والعبد وماذا يجب على مالك
العبد اذا تقيب العبد

(الجواب) ان حصل منهما تقريط او عدوان وجب الضمان عليهما وان كان هو المفريط بوقوفه
حيث لا يصلح فلا ضمان وان لم يحصل تقريط منهما فلا ضمان عليهما وان كان بطريق السبب
فلا ضمان واذا وجب الضمان عليهما نصفين فنصيب العبد يتعلق برقبته فان شاء سيده ان يسلمه
في الجناية وان شاء ان يقتله واذا اقتداء فانه يقتله باقل الأربعين من قيمته وقدر جنايته في
مذهب الشافعي واحمد في احدى الروايتين عنه وفي الاخرى وفي مذهب مالك يقتله بارش
الجناية بالنار ما بلغ فاما ان جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شيء
الا ان يختار والله أعلم

(٣٦٦) (مسئلة) في رجل يهودي قتله مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه
(الجواب) الحمد لله لانصاص عليه عند أئمة المسلمين ولا يجوز قتل الذي يغير حق فانه قد
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مسلم بكافر ولكن يجب عليه الدية
فقيل الدية الواجبة نصف دية المسلم وقيل ثلث دية وقيل يفرق بين العمد والخطأ فيجب في
العمد مثل دية المسلم وروي ذلك عن عثمان بن عفان ان مسلما قتل ذميا فلفظ عليه واوجب
عليه كمال الدية وفي الخطأ نصف الدية ففي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل دية الذي
نصف دية المسلم وعلى كل حال تجب كفارة القتل أيضا وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين

(٣٦٧) (مسئلة) في مسلم قتل مسلما متممدا بنير حق ثم تاب بعد ذلك فهل ترجى له
التوبة وينجو من النار أم لا وهل يجب عليه دية أم لا

(الجواب) قاتل النفس بنير حق عليه حقان حق لله بكونه تمدي حدود الله وانتهك
حرماته فهذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة كما قال تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على

أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب وقال (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك ياتي أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاما الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما) وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قتل تسعة وتسعين رجلا ثم سأل عن أعلم أهل الارض فدل عليه فسأله هل من توبة فقال أبعد تسعة وتسعين تكون لك توبة فقتله فأكمل به مائة ثم مكث ما شاء الله ثم سأل عن أعلم أهل الارض فدل عليه فسأله هل من توبة قال ومن يحول بينك وبين التوبة ولكن انت فريضة كذا فان فيها قوما صالحين فاعبد الله معهم فادركه الموت في الطريق فاختمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فبعث الله ملكا يحكم بينهم فامر ان يقاس فالي اي القريتين كان أقرب الحق به فوجدوه الرب الى القرية الصالحة فنفر الله له * والحق الثاني حق الآدميين فعلى القاتل أن يعطي أولياء المقتول حقهم فيمكنهم من القصاص أو يصالحهم بما أو يطلب منهم العفو فاذا فعل ذلك فقد أدى ما عليه من حقهم وذلك من تمام التوبة وهل يبقى للمقتول عليه حق يطالبه به يوم القيامة على تولين للعلاء في مذهب أحمد وغيره ومن قال يبقى له فإنه يستكثر القاتل من الحسنات حتى يعطي المقتول من حسناته بقدر حقه ويبقى له ما سبق فاذا استكثر القاتل التائب من الحسنات رجيت له رحمة الله وإنجاه من النار ولا يقنط من رحمة الله الا القوم الفاسقون

(٣٦٨) (مسئلة) في رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدي ولم يضرب أحدهما الآخر وكان أحدهما مريضا ثم تفارقا في عافية ثم بعد اسبوع توفي أحدهما وهرب الآخر قبل موته بثلاثة أيام فسلك أبو الهارب والزموه باحضار ولده فاعتقد ان الخصم لم يمت والتزم لاهله انه معها ثم عليه كان هو القائم به فلما مات اعتقلوا أباه تسعة اشهر فراضى أبوه أهل البيت بما وابرى التهم وكل أهله فهل لهذا الملتزم بالمبلغ ان يرجع على أحد من بنى صه واخوته بشئ من المبلغ وهل يبرأ الهارب

(الجواب) ان ثبت ان الهارب قتله خطأ بان يكون أحدهما مريضا وقد ضربه الآخر ضربا شديدا يزيد في مرضه وكان سببا لموته فالدية على العاقلة فلي عصبة بنى الم وغيرهم ان

يتحملوا هذا القدر الذي رضي به أهل القتل فإنه أخف من الدية وأما إن لم يثبت شيء من ذلك لكن أخذ الاب بمجرد اقراره لم يلزمهم باقرار الاب شيء وليس لأهل الدية الذين صالحوا على هذا القدر ان يطالبوا بأكثر منه والله أعلم

(٣٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا فقال أحدهما ان هذا ذنب لا يغفر وقل الآخر اذا تاب تاب الله عليه

﴿الجواب﴾ أما حق المظلوم فإنه لا يسقط باستغفار الظالم القاتل لافي قتل النفس ولا في سائر مظالم العباد فإن حق المظلوم لا يسقط بمجرد الاستغفار لكن تقبل توبة القاتل وغيره من المظلمة فيغفر الله له بالتوبة الحق الذي له وأما حقوق المظلومين فإن الله يوفيهما إياها إما من حسنات الظالم وإما من عنده والله أعلم

(٣٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهموا بقتيل وضرب يوم واعترف واحد منهم بالعقوبة فهل يسرى على الباقي

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان أقر واحد عدل أنه قتله كان ذلك لوثاً فلا ولياء المقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوبه الدم وأما اذا أقر مكرها ولم يتيقن صدق اقراره فهنا لا يترتب عليه حكم ولا يؤخذ هو به ولا غيره والله أعلم

(٣٧١) ﴿مسئلة﴾ في رجل اخذ له مال فاتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فافترم أنكر فضربه حتى مات فاعليه ولم يضربه الا لأجل ما أخبر عنه من ذلك ﴿الجواب﴾ عليه ان يعتق رقبة مؤمنة كفارة وتجب دية هذا المقتول الا ان يصالح ورثته على أقل من ذلك ولو كانت قد فعل به فعلا يقتل غالبا بلا حق ولا شبهة لوجب القود ولو كان بحق لم يجب شيء والله أعلم

(٣٧٢) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة آخر ما حضروا تحليفهم وتقدموا الى الشخص وضربوه بالسيف والدبابيس ورموه في البحر فهل القصاص عليهم جميعهم أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتل معصوم بحيث أنهم جميعهم باشر واقتله وجب القود عليهم جميعهم وان كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائما يحرس المباشر ويماونه ففيها قولان أحدهما لا يجب القود

الاعلى المباشر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بحيث انه لا بد في فعل كل شخص من ان يكون صالحا الزهوق والثاني يجب على الجميع وهو قول مالك وان كان قتله لغرض خاص مثل ان يكون بينهم عداوة أو خصومة أو يكرهونه على فعل لا يبيع قتله فمنا القود لوارثه ان شاء قتل وان شاء عفا وان شاء أخذ الدية وان كان الوارث صغيراً لم يبلغ فلمن له الولاية عليه وان لم يكن له ولي فالسلطان وليه والحاكم نائبه في أحد القولين للعلماء كذهب ابي حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين وفي القول الثاني لا حتى يبلغ وهو مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى (٣٧٣) **مسئلة** فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره مع رجل أجنبي فما حكم الله فيهم **الجواب** الحمد لله اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك لغيرهم من الورثة فان كان له اخوة كانوا هم أولياه وكانوا أيضاً هم الوارثون لماله فان القتلى لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي ذمته ولا في ماله بل الاخرة لهم الخيار فاما ان يقتلوا جميع المشتركين في قتله واما ان يقتلوا بعضهم وهذا باتفاق الاثمة الاربعة وأما المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الاثمة وأما الذين اعانوا بمثل ادخال ذلك الرجل الى البيت وحفظ الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان وقاتلهم مذهب مالك وغيره والممسك يقتل في مذهب مالك وأحمد في احدى الروايتين وغيرهما ولكن لا ميراث لهم وان كان الصغار من اولاده اعانوا أيضاً على قتله لم يكن دمه اليهم بل الى الاخوة وأما ميراثهم من ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد لا يرثون من ماله والصغار يماقبون بالتأديب ولا يقتلون ومذهب ابي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

(٣٧٤) **مسئلة** في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لاولاده الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل يقتلون أم لا **الجواب** الحمد لله اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الاثمة الاربعة وللورثة ان يقتلوا ولهم ان يعفوا واذا اتفق الكبار من الورثة مع ولي الصغار على قتلهم فلم ذلك عند أكثر العلماء كابي حنيفة ومالك في احدى الروايتين

(٣٧٥) **مسئلة** في رجل قتل قتيلاً وله أب وأم وقد وهبا للقاتل دم ولدهما وكتبا عليه حجة انه لا ينزل بلامهم ولا يسكن فيها ومتى سكن في البلاد كان دم ولدهما على القاتل فاذا

سكن فهل يجوز لهم المطالبة بالدم أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا عفوا عنه بهذا الشرط ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد وسواء قيل يفسد العقد بفساده أولا يفسد فإن ذبكت القولين مبنيان على هذه الأصول (٣٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقعت أنيابه وخطوا حنكه

بالابر فما يجب

﴿الجواب﴾ يجب في الاسنان في كل سن نصف عشر الدية خمسون دينارا أو خمس من الابل أو ستمائة درهم ويجب في تحويل الحنك الارش يقوم المجنى عليه كانه عبد سليم ثم يقوم وهو عبد معيب ثم ينظر تفاوت ما بين القيمتين فيجب بنسبته من الدية وإذا كانت الضربة مما تلع الاسنان في العادة فلم يجزى عليه الفصاص وهو ان يقطع له مثل تلك الاسنان من الضارب (٣٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لزوجته اسقطى ما في بطنك والاثم علي فاذا فعلت

هذا وسمعت منه فما يجب عليهما من الكفارة

﴿الجواب﴾ ان فعلت ذلك فعليه ما كفارة عتق رقبة وثمة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وعليه ما غرة عبد أو أمة لو ارثه الذي لم يقتله لا للاب فان الاب هو الآمر بقتله فلا يستحق شيئا

(٣٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فأنجب عليه في الشرع

﴿الجواب﴾ نعم اذا قتله الموعود والحالة هذه وجب القود واولياء المقتول بالخيار ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية وان أحبوا عفوا وأما الواعد فيجب ان يماقب عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٧٩) ﴿مسئلة﴾ في عسكر نزلوا مكانا باتوا فيه فجاء اناس سرقوا لهم قماشاً فلحقوا

السارق فضربه أحدهم بالسيف ثم حل الى مقدم المسكر ثم مات بعد ذلك

﴿الجواب﴾ اذا كان هذا هو الطريق في استرجاع ما مع السارق لم يلزم الضارب شيء فقد روي ابن عمر ان لصا دخل داره فقام اليه بالسيف فلولا انهم ردوه عنه لضربه بالسيف وفي الصحيحين من قتل دون ماله فهو شهيد

(٣٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه غابى ان ينقضه تم وقع على صغير فهشمه هل يضمن اولا
 ﴿الجواب﴾ هذا يجب الضمان عليه في أحد قولى العلماء لانه مفترط في عدم ازالة هذا الضرر والضمان على المالك الرشيد الحاضر أو وكيله ان كان غالبا أو وليه ان كان محجورا عليه ووجوب الضمان في مثل هذا هو مذهب أبى حنيفة ومالك واحمدى الروايتين عن أحمد وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعى والواجب نصف الدية والأرض فيما لا تقدير فيه ويجب ذلك على عاتق هؤلاء ان أمكن والا فليتهم في أصبح قولى العلماء

باب القسامة وغير ذلك

(٣٨١) ﴿مسئلة﴾ اذا قال المضروب ما قاتلى الا فلان فهل يقبل قوله أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين لا يؤخذ بمجرد قوله بلا نزاع ولكن هل يكون قوله لو تأيخلف معه أولياء المقتول خمسين يميناً ويستحقون دم الحلو ف عليه على قولين مشهورين للعلماء أحدهما انه ليس بلوث وهو مذهب الشافعى وأحمد وأبى حنيفة والثاني انه لوث وهو قول مالك
 (٣٨٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال انا ضارب لله والله قاتله

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا يؤخذ باقراره ويجب عليه ما يجب على القاتل وأما قوله والله قاتله ان أراد به ان الله قابض روحه أو ان الله هو المميت لكل أحد وهو خالق أفعال العباد ونحو ذلك فهذا حق لا يندفع عنه موجب القتل بذلك بل يجب عليه ما يجب على القاتل

(٣٨٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل عثر على سبعة أنفس فحصل بينهم خصومة فقاموا بأجمعهم ضربه بخضرة رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء وعائنه الى ان مات من ضربهم فما يلزم السبعة الذين يساعدون على قتله

﴿الجواب﴾ اذا شهد لا ولاء المقتول شاهدان ولم تثبت عدالتهما فهذا لوث اذا حلف معه المدعون خمسين يميناً إيمان القسامة على واحد بيمينه حكم لهم بالدم وان اقساموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع وأما ان ادعوا ان القتل كان خطأ أو شبه عمد مثل أن يضربوه بعضاً ضرباً لا يقتل مثله غالباً فهذا اذا ادعوا على الجماعة انهم اشتدوا في ذلك فدعواهم مقبولة ويستحقون الدية

(٣٨٠) (مسئلة) في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله واتفق الجماعة على قتله وقاضي الناحية عاين الضرب فيه ونواب الولاية

(الجواب) الحمد لله اذا قامت البيعة على من ضربه حتى مات واحدا كان أو أكثر فان لاولياء الدم ان يقتلوه كلهم ولم ان يقتلوا بعضهم وان لم تسلم عين القاتل فلاولياء المقتول ان يحنفوا على واحد بعينه انه قتله ويحكم لهم بالدم والله اعلم

(٣٨٥) (مسئلة) فيما يتعلق بالثمة في السرقات في ولايته فان ترك الفحص في ذلك ضاعت الاوال وطدمت الفساد وان وكله الى غيره ممن هو تحت يده غلب على ظنه انه يظلم فيها او يتحقق انه لا يظلم بالمتصود في ذلك وان أقدم وسأل أو أمسك المتهمين وعاقبهم خاف الله تعالى في اقدامه على امره شكوك فيه وهو يسأل ضابطا في هذه الصورة وفي أمر قاطع الطريق

(الجواب) أما الثمة في السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك فليس له ان يفوضها الى من يغلب على ظنه انه يظلم فيها مع امكان ان يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه وذلك ان الناس في الثمة ثلاثة اصناف صنف معروف عند الناس بالدين والودع وانه ليس من أهل الثمة فهذا لا يمس ولا يضرب بل ولا يستحاف في أحد قولي العلماء بل يؤدب من يثمه فيما ذكره كثير منهم والثاني من يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور فهذا يحبس حتى يكشف عن حاله وقد قيل يحبس شهرا وقيل يحبس بحسب اجتهاد ولي الامر والاصل في ذلك ما روى ابو داود وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة وقد نص على ذلك الائمة وذلك ان هذا بمنزلة ما لو ادعى عليه مدع فانه يحضر مجلس ولي الامر الحاكم بينهما وان كان في ذلك تمويه عن اثنائه فكذلك تمويه هذا الى ان يعلم أمره ثم اذا سأل عنه ووجد بارا اطلق وان وجد فاجرا كان من الصنف الثالث وهو الفاجر الذي قد عرف منه السرقة قبل ذلك أو عرف بأسباب السرقة مثل ان يكون معروف بالتمار والفواحش التي لاتأني الا بالمال وليس له مال ونحو ذلك فهذا لو في التهمة ولهذا قالت طائفة من العلماء ان مثل هذا يتمتع بالضرب يضربه الوالى والقاضى كما قال اشهب صاحب مالك وغيره حتى يقز بالمال وقالت طائفة يضربه الوالى دون القاضى كما قال ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد كما ذكره القاضيان الماوردى والقاضى أبو يعلى في كتابيهما في الاحكام السلطانية وهو قول طائفة من المالكية كما ذكره

الطرسوسى وغيره ثم المتولى له ان يقصد بضربه مع تقريره عقوبته على جوره المعروف فيكون
 تنزيها وتقريرا وليس على المتولى ان يرسل جميع المتهمين حتى يأتى ارباب الاموال بالبينة على
 من سرق بل قد انزل على بيئته في قصة كانت تهمة في سرقة قوله تعالى (انا انزلنا اليك الكتاب
 بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للغائبين خصيما واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيمًا ولا
 تجادل عن الذين يختلون انفسهم ان الله لا يحب من كان خوانا إنما يستخفون من الناس ولا يستخفون
 من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطا هاتم هؤلاء جادلهم عنهم
 في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيفا الى آخر الايات وكان سبب
 ذلك ان قوما يقال لهم بنوا يبرق سرقوا لبعض الانصار طمعا ودرعين فجاء صاحب المال يشتكى
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء قوم يزكون المتهمين بالباطل فكان النبي صلى الله عليه
 وسلم ظن صدق المزكين فلام صاحب المال فانزل الله هذه الاية ولم يقل النبي صلى الله عليه
 وسلم لصاحب المال اقم البينة ولا حلف المتهمين لان اولئك المتهمين كانوا بمروفيين بالشر
 وظهرت الريبة عليهم وهذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة في الدماء اذا كان هناك لوث
 يغلب على الظن صدق المدعين فان هذه الامور من الحدود في المصالح العامة ليست من
 الحقوق الخاصة فلولا القسامة في الدماء لافضى الى سفك الدماء فيقتل الرجل عدوه خفية ولا
 يمكن أولياء المقتول اقامة البينة واليمين على القاتل والسارق والقاتع سفلة فان من يستحل هذه
 الامور لا يكثر باليمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم لو ينطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء
 قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه هذا فيما لا يمكن من المدعى حجة غير الدعوى فانه
 لا ينطى بها شيئا ولكن يحلف المدعى عليه فاما اذا اقام شاهدا بالمال فان النبي صلى الله عليه وسلم
 قد حكم في المال بشاهد ويمين وهو قول فقهاء الحجاز واهل الحديث كمالك والشافعي وأحمد
 وغيرهم واذا كان في دعوى الدم لوث فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعين اتحلفون خمسين
 يمينا وتستحقون دم صاحبكم كذلك أمر قطاع الطريق وأمر اللصوص وهو من المصالح العامة
 التي ليست من الحقوق الخاصة فان الناس لا يامنون على انفسهم وأموالهم في المساكن والطرق
 الا بما يجرمهم في قطع هؤلاء ولا يجرمهم ان يحلف كل منهم ولهذا اتفق الفقهاء على ان قطاع
 الطريق لاخذ المال يقتل حتما وقتله حد لله وليس قتله مفوضا الى أولياء المقتول قالوا

لان هذا لم يقتله لغرض خاص معه وانما قتله لاجل المال فلا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره فقتله مصلحة عامة فلي الامم ان يقيم ذلك وكذلك السارق ليس غرضه في مال معين وانما غرضه اخذ مال هذا ومثل هذا كذلك كان قطعه حقا واجبا لله ليس لرب المال بل رب المال ياخذ ماله ويقطع يد السارق حتى لو قال صاحب المال انا اعطيه مالي لم يسقط عنه القطع كما قبل صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم انا اهبه ردائي فقال النبي صلى الله عليه وسلم فهلا فملت قبل ان تأتي بي به وقال النبي صلى الله عليه وسلم من حلت شفاعة دون حدم من حدود الله فقد ضاد الله في امره ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى يتزعج ومن قال في مسلم ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال وقال الزبير بن العوام اذا بلغت الحدود السلطان فلن الله الشافع والمشفع ومما يشبه هذا ان من ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا ظهر انه غيب ماله وأصر على الحبس وكن عنده أمانة ولم يردها الى مستحقها ظهر كذبه فانه لا يخلف لكن يضرب حتى يحضر المال انتهى يجب احضاره أو يعرف مكانه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام عام خيبر في عم حيي بن أخطب وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على ان له الذهب والفضة فقال لهذا الرجل أين كثير حيي بن أخطب فقال يا محمد اذهبته النفقات والحروب فقال المال كثير والهدأ أحدث من هذا ثم قال دونك هذا فبشيء من المذاب فدلهم عليه في خرابة هناك فم هذا لما قال اذهبته النفقات والحروب والعادة تكذبه في ذلك لم يلتفت اليه بل أمر بعقوبته حتى دلهم على المال فكذلك من اخذ من أموال الناس وادعى ذهابها دعوى تكذبه فيها العادة كان هذا حكمه

(٣٨٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقرأ لا

﴿الجواب﴾ ان كان هناك لوث وهو ما يذاب على الظن انه قتله جاز لا ولياء المقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا دمه وأما ضربه ليقر فلا يجوز الا منع القرائن التي تدل على انه قتله فان بعض العلماء يجوز تقريره بالضرب في هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

(٣٨٧) ﴿مسئلة﴾ في أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخاصم رجل آخر في غنم ضاعت له وقال ما يكون عوض هذا الا رقبتيك ثم وجد هذا مقتولا وأثر الدم اقرب الى القرية التي منها التهم وذكر رجل له قتله

﴿الجواب﴾ إذا حلف أولياء المقتول خمسين يمينا ان ذلك الخاصم هو الذي قتله حكم لهم بدمه وبرائة من سواء فاز ما بينهما من المداوة والخصومة والوعيد بالقتل وأثر الدم وغير ذلك لوث وقرينة وأمارة على ان هذا المتهم هو الذي قتله فاذا حلفوا مع ذلك إيمان القسامة الشرعية استحقوا دم المتهم ويسلم اليهم برمته كما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضية التي قتل بخير ولم يجب على أهل البقرة جنابة لاني المادة السلطانية ولا في حكم الشريعة

(٣٨٨) (مسئلة) في رجل جندي وله اقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتيلا فقالوا ان الفلاح النصراني الذي هو من الريع هو القاتل فطلب القاتل الى ولاية الامور فوجد مسكوا أخا النصراني المتهم وهو في السجن ومع ذلك يتطلبون الجندي باحضار النصراني ولم يكن ضامنا ﴿الجواب﴾ اذا كان الجندي لا يعلم حال المتهم ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته لكن اذا كان مطلوباً بحق وهو يعرف مكانه دل عليه فان قال انه لا يعرف مكانه فالتقول قوله

(٣٨٩) (مسئلة) في رجل تخاصم مع شخص فراح بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة اشهد على نفسه ان قاتله فلان فقيل له كيف قتلك فلم يذكر شيئا فهل يلزمه شيء أم لا وليس بهذا المريض أثر قتل ولا ضرب أصلا وقد شهد خلق من العدول انه لم يضربه ولا فعل به شيئا

﴿الجواب﴾ أما بمجرد هذا القول فلا يلزمه شيء باجماع المسلمين بل انما يجب على المدعى عليه اليمين بنفي ما ادعى عليه اما يمين واحدة عند اكثر العلماء كابي حنيفة واحمد واما خسون يمينا كقول الشافعي والعملاء قد تنازحوا في الرجل اذا كان به اثر القتل كجرح او اثر ضرب فقال فلان ضربني عمدا هل يكون ذلك لو انا فقال اكثرهم كابي حنيفة والشافعي واحمد ليس بلوث وقال مالك هولوث فاذا حلف أولياء الدم خمسين يمينا حكم به ولو كان القتل خطأ فلا قسامة فيه في أصح الروايتين عن مالك وهذه الصورة قيل لم تكن خطأ فكيف وليس به اثر قتل وقد شهد الناس بما شهدوا به فهذه الصورة ليس فيها قسامة بالارباب على مذهب الائمة

(٣٩٠) (مسئلة) في شخصين اتهمتا بقتيل فامسكا وعوقبا العقوبة المؤجلة فامر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر ولا اعترف بشيء فهل يقبل قوله أم لا ﴿الجواب﴾ ان شهد شاهد مقبول على شخص انه قتله كان لأولياء المقتول ان يحلفوا

خمين يمينا ويستحقون الدم وكذلك ان كان هناك لوث يذاب على الظن الصدق والاحلف المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة

(٣٩١) {مسئلة} في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك بهد أن أغلق بابه فاخذ قافر انه دخل البيت مختلسا مرارا عديدة ولم يقر انه أخذ شيئا فهل يلزمه ما عدم لهم من البيت وما الحكم فيه

{الجواب} هذا السبد يعاقب باتفاق المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت ويعاقب أيضا عند كثير من العلماء فاذا أقر بما تبين انه أخذ المال مثل ان يدل على موضع المال أو على من أعطاه اياه ونحو ذلك أخذ المال وأعطى لصاحبه ان كان موجودا وغرمه ان كان نالفا وينبغي للمعاقب له أن يحتال عليه بما يقر به كما يفعل الخذاق من القضاة والولاة بمن يظهر لهم فجوره حتى يعترف واقل ما في ذلك ان يشهد عليهم برد اليمين على المدعي فاذا حلف رب المال حينئذ حكم لرب المال اذا حلف واما الحكم لرب المال يمينه بما ظهر من اللوث والامارات التي يطلب على الظن صدق المدعى فهذا فيه اجتهاد واما في النفوس فالحكم بذلك مذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد والله أعلم

(٣٩٢) {مسئلة} في رجل رأى رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في شهر رمضان ولحس السيف بغمه وان ولي الامر لم يقدر عليه ليقم عليه الحد وان الذي رآه قد وجده في مكان لم يقدر على مسكه فهل له ان يقتل القاتل المذكور بغير حق واذا قتله هل يؤجر على ذلك أو يطالب بدمه

{الجواب} ان كان قاطع طريق قتلهم لاختد أموالهم وجب قتله ولا يجوز العفو عنه وان كان قتلهم لغرض خاص مثل خصومة بينهم أو عداوة قاصره الى ورثة القتل ان أحبوا قتله قتلوه وان أحبوا عفووا عنه وان أحبوا اخذوا الدية فلا يجوز قتله الا باذن الورثة الآخرين واما ان كان قاطع طريق قميل باذن الامام فمن علم ان الامام ياذن في قتله بدلائل الحال جاز ان يقتله على ذلك وذلك مثل ان يعرف ان ولاية الأمور يطلبونه ليقتلوه وان قتله واجب في الشرع فهذا يعرف انهم آذون في قتله واذا وجب قتله كان قاتله ماجورا في ذلك

(٣٩٣) {مسئلة} في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده اربعمائة

درهم ثم وجدت السرقة بجاء صاحب السرقة وصالح المتهوم على مائتي درهم فهل يصح منه ابراء
بشير رضى والده اذا كان تحت الحجر واذا لم يصح فما يجب في دية الضرب وهل لوالده بعد
ابراه الصغير ان يطالبه بضرب ولده أم لا

(الجواب) اذا كان المضروب تحت حجر ابيه لم يصح صاحبه ولا ابرؤه وما غرمه ابوه
بسبب هذه التهمة الباطلة فله ان يرجع به على من غرمه اياه بمسدوانه سواء ابراء الابن أو لم يبرمه
فالمضروب يستحق ان يضرب من طلب ضربه من المتهين له مثل ما ضربه اذا لم يعرف
بالشر قبل ذلك هكذا ذكره النعمان بن بشير ان ذلك حكم الله ورسوله رواه ابو داود وغيره
فانه قال لقوم طلبوا منه ان يضرب رجلا على تهمة ان شتم ضربه لكم فان ظهر مالكم عنده والا
ضربكم مثل ما ضربته فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله وهذا في ضرب من لم
يعرف بالشر وما ضرب من عرف بالشر فذلك مقام آخر وقد ثبت القصاص في الضرب واللعن
ومحو ذلك من الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين وجاءت به سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ونص عليه غير واحد من الائمة كاحمد بن حنبل وغيره وان كان كثير من الفقهاء
لا يرى القصاص في مثل هذا بل يرى فيه التميز فالاول هو الصحيح ولكن هل للاب ان
يستوفى حق القصاص الذي لا يته أم يتركه حتى يبلغ هذا فيه نزاع معروف بين العلماء وامان
كان الابن بالنافله العقوبات البدنية واستبقاؤها

(٣٩٤) (مسئلة) في رجل اوعده على قتل مسلم بحال معين ثم قتله فاذا يجب عليه فان
قتل لا قصاص فاذا يجب عليه في الشرع

(الجواب) لم اذا قتله الموعود والحالة هذه عمدا وجب لاولياء القتل المليونان احبوا
الخذوا الدية وان احبوا عفوا وأما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وامثاله عن مثل هذا
وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٩٥) (مسئلة) في رجل من اكابر مقدني المسكر معروف بالخير والدين كذب عليه
فضمن المكاسين حتى ضربه وعلقه وطاف به على حمار وحبسه بعد ذلك هل يجب على ولي الامر
شتره من ظلمه

(الجواب) من كذب عليه وظلمه حتى قتل به ذلك فانه يجب عقوبته التي تزجره وامثاله

عن مثل ذلك باتفاق المسلمين بل جمهور السلف يثبتون القصاصي مثل من ضرب غيره أو جرحه بغير حق فإنه يفعل به كما فعل كما قال عمر بن الخطاب «يا أيها الناس اني لم أبحث عمالي اليكم ليضربوا أشراكم ولا ليأخذوا أموالكم ولكن ليملموكم كتاب الله وسنة نبيكم ويقسموا بينكم فيكم فلا يبلغي ان أحدا ضربه عامله بغير حق الا أقدمته فراجعه عمرو بن العاص في ذلك فقال لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد من ظلم

(٣٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل رجلا عمدا وللمقتول بنت عمرها خمس سنين وزوجته حامل منه وأبناء هم فهل يجوز ان يقتص منه قبل بلوغ البنت ووضع الحمل أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس لسائر الورثة قبل وضع الحمل ان يقتصوا منه الا عند مالك فإنه عنده للمصبة ان يقتصوا منه قبل ذلك اما ان وضعت بنتا أو بنتين بحيث يكون لابي الم نصيب من التركة كان للمصبة ان يقتصوا قبل بلوغ البنات عند ابي حنيفة ومالك واحمد في رواية ولم يجوز لمن القصاص في المشهور عنه وهو قول الشافعي وهل لولي البنات كالحاكم ان يقوم مقامهن في الاستيفاء والصالح على مال روايتان عن أحمد أحدهما وهو قول جمهور العلماء جواز ذلك والثانية لا يجوز القصاص كقول الشافعي لكن اذا كانت البنات محاييج هل لوليهن المصالحة على مال لمن فيه خلاف مشهور في مذهب الشافعي

(٣٩٧) ﴿مسئلة﴾ في امام مسجد قتل فهل يجوز ان يصلي خلفه
 ﴿الجواب﴾ اذا كان قد قتل القاتل أو لا ثم عمدوا أقارب المقتول الى أقارب القاتل يقتلهم فهو لاء عداة من أظلم الناس وفيهم نزل قوله تعالى (فن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم) ولهذا قالت طائفة من السلف ان هؤلاء القاتلون يقتلهم السلطان عمدا ولا يبنى عنهم وجمهور العلماء يحملون أمرهم الى أولياء المقتول ومن كان من الخطباء يدخل في مثل هذه الدماء فإنه من أهل البني والعدوان الذين يتعين عزلهم ولا يصلح ان يكون اماما للمسلمين بل يكون اماما للظالمين المعتدين والله أعلم

(٣٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل جماعة منهم اربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا
 ﴿الجواب﴾ القتل سيفي مذهب الأئمة الاربعة كما ثبت عن عمر بن الخطاب ان جماعة اشتركوا في قتل رجل باليمن فقال لو تملا عليه أهل صنعاء لا قدمتم أي اسلمتم الي أولياء

المقتول ان أُحبوا قتلهم وان أُحبوا عفو عنهم وهذا هو الواجب ان يمكن اولياء المقتول فان
أحبوا قتلوا الجميع وان أُحبوا قتلوا بعضهم وان أُحبوا عفو عنهم

(٣٩٩) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورة صغار وكبار فهل لاولاده
الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل
يقتلون أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الائمة الاربعة والورثة
ان يقتلوا ولهم ان يعفوا فاذا اتفق الكبار من الورثة على قتلهم فلم ذلك عند أكثر العلماء كابي
حنيفة ومالك واحمد في احدى الروايتين وكذا اذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل
مع الكبار فيقتلون

(٤٠٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتفق على قتله اولاده وجواره ورجل أجنبي فما حكم الله فيهم
﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك ليس للمشاركين في
قتله بل لنيرم من ورثته فان كان له اخوة كانوا هم أولياءه وكانوا أيضا من الوراثين لماله فان
القبائل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي دمه ولا في ماله بل الاخوة ان شاؤا قتلوا
جميع المشتركين في قتله البالغ منهم وان شاؤا قتلوا بعضهم وهذا باتفاق الائمة الاربعة واما
المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الائمة واما الذين اعانوا بمثل ادخال الرجل الى البيت وحفظ
الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان للطهاء ويجوز قتلهم في مذهب مالك وغيره والممسك
يقتل في مذهب مالك واحمد في احدى الروايتين وغيرهما ولا ميراث لهما وان كان الصغار من
أولاده أعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم ولا الى وليهم بل الى الاخوة واما ميراثهم من
ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي واحمد انهم لا يرثون من ماله والصغار يعاقبون
بالتأديب ولا يقتلون ومذهب ابي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

باب قطاع الطريق واللبغاة

(٤٠١) ﴿مسئلة﴾ في جندي مع امير وطلع السلطان الى الصيد ورسوم السلطان بنهب
اس من العرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين نفرا فربوا فقال الامير سوتوا خلفهم فردوا

عليهم ليحاربوا فوقع من الجندي ضربة في واحد فمات فهل عليه شيء أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الظلمة الذين
 خرجوا عن الطاعة وفارقوا الجماعة وعدوا على المسلمين في دماهم واموالهم بنير حق وقد طلبوا
 ليقام فيهم امر الله ورسوله فهذا الذي عاد منهم مقاتلا يجوز قتاله ولا شيء على من قتله على الوجه
 المذكور بل المحاربون يستوى فيهم المعاون والمباشر عند جمهور الاثمة كابى حنيفة ومالك واحمد
 فن كان معاونا كان حكمه حكمهم

(٤٠٢) ﴿مسئلة﴾ في قوم ذوي شوكة مقيمين بارض وهم لا يصلون الصلوات المكتوبات
 وليس عندهم مسجد ولا اذان ولا اقامة وان صلى أحدهم صلى الصلاة غير المشروعة ولا يؤدون
 الزكاة مع كثرة أموالهم من المواشي والزرع وهم يقتلون فيقتل بعضهم بعضا وينهبون مال بعضهم
 بعضا ويقتلون الاطفال وقد لا يمتنعون عن سفك الدماء وأخذ الاموال لافي شهر رمضان ولا
 في الاشهر الحرم ولا غيرها واذا اسر بعضهم بعضا باعوا اسراهم للافرنج ويسيمون رفيقهم من
 الذكور والاناث للافرنج علانية ويسوفونهم كسوق الدواب ويتزوجون المرأة في عدتها ولا
 يورثون النساء ولا يتقادون لحاكم المسلمين واذا دعي أحدهم الى الشرع قال انا الشرع الى غير ذلك
 فهل يجوز قتالهم والحالة هذه وكيف الطريق الى دخولهم في الاسلام مع ما ذكر

﴿الجواب﴾ نعم يجوز بل يجب باجماع المسلمين قتال هؤلاء وأمثالهم من كل طائفة ممتعة
 عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة مثل الطائفة الممتعة عن الصلوات الخمس أو عن
 اداء الزكاة المفروضة الى الاصناف الثمانية التي سماها الله تعالى في كتابه وعن صيام شهر رمضان
 أو الذين لا يمتنعون عن سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم أو لا يتحاكمون بينهم بالشرع الذي
 بعث الله به رسوله كما قال ابو بكر الصديق وسائر الصحابة رضى الله عنهم في مانع الزكاة وكما
 قاتل علي بن أبي طالب واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه
 وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم وقرأته مع قراءتهم يقرؤون القرآن
 لا يجاوز حناجرهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في
 قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وذلك بقوله تعالى (واقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون
 الدين كله لله) وبقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم

مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله (ونزح آخر ما حرمة الله ورسوله فكيف بما هو أعظم تحريما ويدعون قبل القتال الى التزام شرائع الاسلام فان التزموها استوثق منهم ولم يكتف منهم بمجرد الكلام كما فعل أبو بكر بن قاتلهم بعد ان أذلم وقال اختاروا اما الحرب واما السلم المخزية وقال انا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا هذه حرب الحيلة قد عرفناها فما السلم المخزية قال تشهدون ان قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ونزح منكم الكراع يعني الخيل والسلاح حتى يرى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون أمرا بعد فكذا الواجب في مثل هؤلاء اذا أظهروا الطاعة يرسل اليهم من يعلمهم شرائع الاسلام وقيم بهم الصلوات وما ينفعون به من شرائع الاسلام واما ان يستخدم بعض المطيعين منهم في جند المسلمين ويجعلهم في جماعة المسلمين واما بان يزح منهم السلاح الذي يقاتلون به ويمنعون من ركوب الخيل واما انهم يضمنونه حتى يستقيموا واما ان يقتل الممتنع منهم من التزام الشريعة وان لم يستجيبوا لله ورسوله وجب قتالهم حتى يلتزموا شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين والله أعلم

(٤٠٣) ﴿مسئلة﴾ في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضا ويستبيح بعضهم حرمة بعض فما حكم الله تعالى فيهم

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه الفتن وأمثالها من أعظم المحرمات وأكبر المنكرات قل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين لكم آياته لعلكم تهتدون وتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات واولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فذوقوا العذاب مما كنتم تكفرون) وهؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ما صار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض فهذا من الكفر وان كان المسلم لا يكفر بالذنوب قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بنت

أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وأتقوا الله إن الله يحب المتقطين إنما المؤمنون أخوة فاصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون فهذا حكم بين القتلتين من المؤمنين أخبر أنهم أخوة وأمرأولا بالاصلاح بينهم إذا اقاتلوا فإن بنت أحدهما على الأخرى ولم يقبلوا الاصلاح فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل فأمر بالاصلاح بينهم بالعدل بعد أن تفيء إلى أمر الله أي ترجع إلى أمر الله فمن رجع إلى أمر الله وجب أن يمدل بينه وبين خصمه ويقسط بينهما قبل أن تقاتل الطائفة الباغية بعد اقتتالهما أمرنا بالاصلاح بينهما مطلقا لأنه لم يقهر أحدى الطائفتين بقتال وإذا كان كذلك فالواجب أن يسمى بين هاتين الطائفتين بالصلح الذي أمر الله به ورسوله ويقال لهذه متتقم من هذه ولهذا ما تنقم من هذه فإن ثبت على إحدى الطائفتين أنها اعتدت على الأخرى باتلاف شيء من الأنفس والأموال كان عليها ضمان ما اتلفته وإن كان هؤلاء اتلفوا هؤلاء وهؤلاء اتلفوا هؤلاء تقاصوا بينهم كما قال الله تعالى (كذب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والانتى بالانتى) وقد ذكرت طائفة من السلف أنها نزلت في مثل ذلك في طائفتين اقتلتا فأمرهم الله بالمقاصة قال فمن عفى له من أخيه شيء والعفو الفضل فإذا فضل الواحدة بين الطائفتين شيء على الأخرى فاتباع بالمعروف والذي عليه الحق يؤديه بإحسان وإن تمذر أن تضن واحدة للأخرى فيجوز أن يتعمل الرجل حمالة يؤديها لصلاح ذات البين وله أن يأخذها بعد ذلك من زكاة المسلمين ويسأل الناس في إعانتة على هذه الحالة وإن كان غنيا قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق الهلالي ياقيصة إن المسئلة لا تحل إلا لثلاثة رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ثم يمكسك ورجل أصابته فاقة فانه يقوم ثلاثة من ذوي الحجب من قومه فيقولون قد أصاب فلانا فاقة فيسأل حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمكسك ورجل يحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالة ثم يمكسك والواجب على كل مسلم قادر أن يسعى في الاصلاح بينهم ويأمرهم بما أمر الله به مهما أمكن ومن كان من الطائفتين يظن أنه مظلوم مبغى عليه فإذا صبر وعفى اعزاه الله ونصره كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما زاد الله عبدا بعفو إلا عزاء وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله ولا تنقص صدقة من مال وقال تعالى (وجزاء سيئة سيئة

مثلاً فن عفا وأصلح فأجره على الله (وقال تعالى (إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبنفون في الارض بنير الحق اولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وثفران ذلك لمن عزم الامور) فالباغي الظالم ينتقم الله منه في الدنيا والاخرة فان النبي مصرعه قال ابن مسعود ولو بنى جبل على جبل لجعل الله الباغي منهما دكا ومن حكمة الشعر

قضى الله أن النبي يصرع أهله وان على الباغي تدور الدوائر

ويشهد لهذا قوله تعالى (إنما يتبعكم على انفسكم متاع الحياة الدنيا) الآية وفي الحديث ما من ذنب احرى أن يجعل لصاحبه العقوبة في الدنيا من البنى وما حسنة احرى أن يجعل لصاحبها الثواب من صلة الرحم فن كان من احدي الطائفتين باغيا ظالما فليق الله وليتب ومن كان مظلوما مبغيا عليه وصبر كان له البشري من الله قال تعالى (وبشر الصابرين) قال عمرو بن اوس م الذين لا يظلمون اذا ظلموا . وقد قال تعالى للمؤمنين في حق عدوهم (وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا وقال يوسف عليه السلام لما فعل به أخوته ما فعلوا فصبر واتق حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو في عزه وقالوا أئنا لك يوسف قال انا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين فن اتق الله من هؤلاء وغيرهم بصدق وعدل ولم يتعد حدود الله وصبر على اذى الآخر وظلمه لم يضره كيد الآخر بل ينصره الله عليه وهذه الفتن سببها الذنوب والخطايا فلي كل من الطائفتين ان يستغفر الله ويتوب اليه فان ذلك يرفع المذاب وينزل الرحمة قال الله تعالى (وما كان الله ليمذهبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب قال الله تعالى (أركب كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير أن لا تعبدوا الا الله انني لكم منه نذير وبشير وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يمتنعكم متاعا حسنا الى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله)

(٤٠٤) ﴿ مسألة ﴾ في المفسدين في الارض الذين يستحلون أموال الناس ودنأهم مثل السارق وقاطع الطريق هل للإنسان ان يعطيه شيئا من ماله أو يقاتله وهل اذا قتل رجل أحدا منهم فهل يكون بمن ينسب الى النفاق وهل عليه اثم في قتل من طلب قتله

(الجواب) أجمع المسلمون على جواز مقاتلة قطاع الطريق وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل دون ماله فهو شهيد فائققطاع اذا طلبوا مال المصوم لم يجب عليه ان يعطيهم شيئا باتفاق الائمة بل يدفعهم بالاسهل فالاسهل فان لم يندفعوا الا بالقتال فله ان يقتلهم فان قتل كان شهيدا وان قتل واحدا منهم على هذا الوجه كان دمه هدرا وكذلك اذا طلبوا دمه كان له ان يدفعهم ولو بالقتال اجماعا لكن الدفع عن المال لا يجب بل يجوز له ان يعطيهم المال ولا يقتلهم واما الدفع عن النفس ففي وجوبه قولان هما روايتان عن احمد

(٤٠٥) (مسئلة) في طائفتين يزعمان انهما من امة محمد صلى الله عليه وسلم يتداعيان بدعوى الجاهلية كاسد وهلال وثلمة وحرام وغير ذلك وبينهم أحقاد ودماء فاذا تراءت الفئتان سعى المؤمنون لفصد التاليف واصلاح ذات البين فيقول أولئك الباغون ان الله قد أوجب علينا طلب الثار بقوله وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الى قوله والجروح قصاص ثم ان المؤمنين يعرفونهم ان هذا الامر يفضى الى الكفر من قتل النفوس ونهب الاموال فيقولون نحن لنا عليهم حقوق فلا نفارق حتى نأخذ ثارنا بسيوفهم ثم يحملون عليهم فن انتصر منهم بنى وتمدى وقتل النفس وينسدون في الارض فبل يجب قتال الطائفة الباغية وقتلها بعد أمرهم بالمعروف أو ما ذا يجب على الامام ان يفعل بهذه الطائفة الباغية

(الجواب) الحمد لله قتال هاتين الطائفتين حرام بالكتاب والسنة والاجماع حتى قال صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه وقال صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا الا ليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع والواجب في مثل هذا ما أمر الله به ورسوله حيث قال (وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان قامت فاصلحا بينهما بالعدل واقتطعا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فيجب الاصلاح بين هاتين الطائفتين كما أمر الله تعالى والاصلاح له طرق منها ان يجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك فان الغرم

لا صلاح ذات البين يبيع لصاحبه أن يأخذ من الزكاة بقدر ما غرم كما ذكره الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق إن المسئلة لا تحمل إلا ثلاثة لرجل تحمل حمالة فيسأل حتى يجرد حمالته ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجرد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجي من قومه فيقولون قد أصابت فلانا فاقة فيسأل حتى يجرد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فانه يأكله صاحبه سحتا ومن طرق الصلح ان تمفو احدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض ما لها عند الاخرى من الدماء والاموال فن عفوا واصلح فاجره على الله ان الله لا يحب الظالمين ومن طرق الصلح ان يحكم بينهما بالعدل فينظر ما اتفقت كل طائفة من الاخرى من النفوس والاموال فيتناصان الحر بالحر والعبد بالعبد والاني بالاني فاذا فضل لاحدهما على الاخرى شيء فاتباع بالمعروف واداء اليها باحسان فان كان يجمل عدد القتلى أو مقدار المال جعل المجهول كالممدوم واذا ادعت احدهما على الاخرى بزيادة فاما ان تحلفها على نفي ذلك واما ان تقيم البينة واما ان تمتنع عن اليمين فيقضي برد اليمين أو النكول فان كانت احدى الطائفتين تبني بان تمتنع عن العدل الواجب ولا تجيب الى ما أمر الله ورسوله وتقاتل على ذلك أو تطلب قتال الاخرى واتلاف النفوس والاموال كما جرت عادتهم به فاذا لم يقدر على كفها الا بالقتل قوتلت حتى تفيء الى أمر الله وان أمكن ان تلزم بالعدل بدون القتال مثل ان يعاقب بعضهم أو يجهس أو يقتل من وجب قتله منهم ونحو ذلك عمل ذلك ولا حاجة الى القتال وأما قول القائل ان الله أوجب علينا طلب النار فهو كذب على الله ورسوله فان الله لم يوجب على من له عند أخيه المسلم المؤمن مظلمة من دم أو مال أو عرض ان يستوفي ذلك بل لم يذكر حقوق الآدميين في القرآن الا نذب فيها الى العفو فقال تعالى (واجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى (فنصف ما فرضتم الا ان ينفون أو ينفون الذي بيده عقدة السكاح) وأما قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والمعين بالمعين والائف بالائف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون) فهذا مع انه مكتوب على بنى اسرائيل وان كان حكمنا كحكمهم مما لم ينسخ من الشرائع فلماذا بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين كما قال

النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم فالنفس بالنفس وإن كان القاتل رئيسا مطاعا من قبيلة شريفة والمقتول سوق طارف وكذلك إن كان كبيراً وهذا صغيراً أو هذا غنياً وهذا فقيراً أو هذا عربياً وهذا أعجمياً أو هذا هاشمياً وهذا قرشياً وهذا رد لما كان عليه أهل الجاهلية من أنه إذا قتل كبير من القبيلة قتلوا به عدداً من القبيلة الأخرى غير قبيلة القاتل وإذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله إذا كان رئيساً مطاعاً فبطل الله ذلك بقوله (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) فالملك كتب عليهم هو العدل وهو كون النفس بالنفس إذ الظلم حرام وأما استيفاء الحق فهو إلى المستحق وهذا مثل قوله ومن قتل ظلوماً فقد جملنا لوليّه سلطاناً فلا يسرف في القتل أي لا يقتل غير قاتله وأما إذا طلبت إحدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقالت الأخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا الوقت فهذا من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القاتل الظالم الفاجر وإذا امتنعوا عن حكم الله ورسوله ولم يشكوك وجب على الأمير قتالهم وإن لم يكن لهم شوكة عرف من امتنع من حكم الله ورسوله والزم بالعدل وأما قولهم لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة فيقال لهم نحن نحكم بينكم في الحقوق القديمة والحديثة فإن حكم الله ورسوله يأتي على هذا وأما من قتل أحداً من بعد الاصطلاح أو بعد المماهدة والمعاهدة فهذا يستحق القتل حتى قالت طائفة من العلماء أنه يقتل حداً ولا يجوز العفو عنه لأولياء المقتول وقال الأكثرون بل قتله قصاص والخيار فيه إلى أولياء المقتول وإن كان الباغي طائفة فإنهم يستحقون العقوبة وإن لم يكن كف صنيعهم إلا يقتلهم قوتلوا وإن أمكن بما دون ذلك عوقبوا بما ينمنهم من البنى والمدوان وتقض العمد والميثاق قال صلى الله عليه وسلم ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته فيقال هذه غدره فلان وقد قال تعالى (فن عى له من أخيه شيء فأتبع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدي بعد ذلك فله عذاب أليم) قالت طائفة من العلماء المعتدي هو القاتل بعد العفو فهذا يقتل حداً وقال آخرون بل يعذب بما ينمنه من الاعتداء والله أعلم

(٤٠٦) (مسئلة) في الأخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والالتزام كل منهم بقوله إن مالى مالك ودى دمك وولدى ولدك ويقول الآخر كذلك ويشرب أحدهم دم

الآخر فهل هذا الفعل مشروع أم لا وإذا لم يكن مشروعاً مستحسننا فهل هو مباح أم لا وهل يترتب على ذلك شيء من الأحكام الشرعية التي تثبت بالاخوة الحقيقية أم لا وما معنى الاخوة التي آخى بها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعاً باتفاق المسلمين وإنما كان اصل الاخوة ان النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصار وحالف بينهم في دار انس بن مالك كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف حتى قال سعد لعبد الرحمن خذ شطراً مني واختر احدي زوجتي حتى اطلقها ونكحها فقال عبد الرحمن بارك الله لك في مالك وأهلك دلوني على السوق وكما آخى بين سلمان الفارسي وابي الدرداء وهذا كله في الصحيح وأما ما يذكر بعض المصنفين في السيرة من ان النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين علي وابي بكر ونحو ذلك فهذا باطل باتفاق أهل المعرفة بحديثه فإنه لم يؤخ بين مهاجرو مهاجر وانصاري وأنصاري وإنما آخى بين المهاجرين والانصار وكانت تلك المؤاخاة والمخالفة يتوارثون بها دون اقاربهم حتى انزل الله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فصار الميراث بالرحم دون هذه المؤاخاة والمخالفة وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة والمؤاخاة هل يورث بها عند عدم الورثة من الاقارب والموالي على قولين أحدهما يورث بها وهو مذهب ابي حنيفة وأحمد في احدي الروايتين لقوله تعالى (والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم) والثاني لا يورث بها بحال وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عند أصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الاسلام ان يتآخى انسان ويتحالف كما فعل المهاجرون والانصار فقبل ان ذلك منسوخ لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزد الاسلام الا شدة ولان الله قد جعل المؤمنين اخوة بنص القرآن وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم لا يسله ولا يظلمه والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه من الخير ما يحب لنفسه فمن كان قائماً بواجب الايمان كان اخاً لكل مؤمن ووجب على كل مؤمن ان يقوم بحقوقه وان لم يجر بينهما عقد خاص فان الله ورسوله قد فقدوا الاخوة بينهما بقوله إنما المؤمنون اخوة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ودعت اني قد رأيت

اخواني ومن لم يكن خارجا عن حق وقد الايمان وجب ان يامل بموجب ذلك فيحمد على حسنة
ويوالى عليها وينهى عن سيئاته ويجانب عليها بحسب الامكان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
انصر اخاك ظلما أو مظلوما قلت يا رسول الله انصره مظلوما فكيف انصره ظلما قال تمنه من
الظلم فذلك نصره اياه والواجب على كل مسلم ان يكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته تابعاً
لامر الله ورسوله فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ويوالى من يوالى الله
ورسوله ويبغض من يبغض الله ورسوله ومن كان فيه ما يوالى عليه من حسنات وما يبغض عليه
من سيئات عمل بموجب ذلك كف عن أكل أهل الملة اذ هم مستحقون للثواب والعقاب والموا الالة
والمعاداة والحب والبغض بحسب ما فهم من البر والفجور فان من يعمل مثقال ذرة خيراً يره
ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره وهذا مذهب أهل السنة والجماعة بخلاف الخوارج والمعتزلة
وبخلاف المرجئة والجهمية فان اولئك يميلون الى جانب وهؤلاء الى جانب وأهل السنة والجماعة
وسط ومن الناس من يقول تشرع تلك الموالاة والخافة والمحافة وهو يناسب من يقول بالتوارى بالمحافة
لكن لا نزاع بين المسلمين في ان ولد أحدهما لا يضر ولد الآخر بآرثه مع أولاده والله سبحانه
قد نسخ التبنى الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنى الرجل ولد غيره قال الله تعالى (ما جعل الله
لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن امهاتكم وما جعل ادعياءكم
أبناءكم) وقال تعالى (ادعواهم لا بأسمهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاعخوانكم في
الدين) وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مالا للآخر يورث عنه ماله فان هذا ممنوع من
الجانين ولكن اذا طابت نفس كل واحد منهما بما يتصرف فيه الآخر من ماله فهذا جائز كما
كان السلف يفعلون وكان أحدهما يدخل بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيبته لعله بطيب
نفسه بذلك كما قال تعالى أو صديقكم وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر فهذا لا يجوز بحال
وأقل ما في ذلك مع النجاسة التشبيه بالذين يتآخون متعاونين على الانتم والدوان اما على
فواحش أو محبة شيطانية كحبة المردات ونحوهم وان اظهروا خلاف ذلك من اشتراك في
الصنائع ونحوها واما تعاون على ظلم الغير وأكل مال الناس بالباطل فان هذا من جنس مؤاخاة
بعض من ينسب الى المشيخة والسلوك للنساء فيؤاخي أحدهم المرأة الاجنبية ويخلو بها وقد
أمر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش فقتل هذه المؤاخاة وامثالها مما يكون

فيه تعاون على ما نهى الله عنه كائنا ما كان حرام باتفاق المسلمين وانما النزاع في مؤاخاة يكون مقصودها بها التعاون على البر والتقوى بحيث تجتمع طاعة الله وتفرق بينهما معصية الله كما يقولون تجمعنا السنة وتفرقنا البدعة فهذه التي فيها النزاع فاكثر العلماء لا يرونها استفتاء بالمؤاخاة الايمانية التي عقدها الله ورسوله فان تلك كافية محصلة لكل خير فينبغي ان يجتهد في تحقيق اداء واجباتها اذ قد اوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس ومنهم من سوغها على الوجه المشروع اذا لم تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة واما ان يقال على المشاركة في الحسنات والسيئات فن دخل منها الجنة ادخل صاحبه ونحو ذلك مما قد يشترطه بعضهم على بعض فهذه الشروط وامثالها لا تصح ولا يمكن الوفاء بها فان الشفاعة لا تكون الا باذن الله والله أعلم بما يكون من حالها وما يستحقه كل واحد منهما فكيف يلزم المسلم ما ليس اليه فعله ولا يعلم حاله فيه ولا حال الآخر ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط لا يدرون ما يشترطون ولو استشر أحدكم انه يؤخذ منه بعض ماله في الدنيا فله أعلم هل كان يدخل فيها أم لا وبالجملة فجميع ما ينفع بين الناس من الشروط والعقود والمحالقات في الاخوة وغيرها ترد الى كتاب الله وسنة رسوله فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفى به ومن اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط . ك. اب الله أحق وشرطه أوثق فتي كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلا مثل ان يشترط أن يكون ولد غيره ابنة أو عتيق غيره مولاه أو ان ابنة أو تربيته لا يرثه أو انه يعاونه على كل ما يريد وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو باطل أو يطعمه في كل ما يامر به أو انه يدخله الجنة ويمنه من النار مطلقا ونحو ذلك من الشروط واذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما أمر الله به ورسوله ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله وهذا متفق عليه بين المسلمين وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه وكذا في كل شرط في البيوع والهبات والوقوف والنذور وعقود البيعة للأئمة وعقود المشايخ وعقود المتأخين وعقود أهل الانساب والتبائل وامثال ذلك فانه يجب على كل أحد ان يطيع الله ورسوله في كل شيء ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ويجب ان يكون الله ورسوله أحب اليه من كل شيء ولا يطيع الا من آمن بالله ورسوله والله أعلم

(٤٠٧) {مسئلة} في اقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم عن ماله ويفجرون بحريم المسلمين ويمذبون كل من يمكونه من المسلمين من ذكر وانثى حتى يدلهم على شيء من أموال المسلمين ثم الامام بانته خبرهم فامر السلطان بمض الناس ان يروح اليهم ويمنعهم من قتل المسلمين وأخذ أموالهم فخرجوا عليه وقاتلوا المستيرين اليهم وامتنعوا من طاعة السلطان فهل يحل قتالهم أم لا وهل اذا أخذ السلطان من مالهم شيئا وباعه على المسلمين يحل لاحد ان يشتريه أم لا

{الجواب} الحمد لله نعم يحل قتال هؤلاء بل يجب واذا أخذ السلطان من أموالهم بازاء ما أخذوه من اموال المسلمين ولم يعرف مستحقه جاز الشراء منه وان كانوا أخذوا شيئا من أموال المسلمين ففي أخذ أموالهم خلاف بين الفقهاء واذا قلد السلطان احد القولين بطريقه ساخ له ذلك

(٤٠٨) {مسئلة} في طائفتين من الفلاحين اقتلتا فكسرت احدهما الاخرى وانهزمت المكسورة وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة فهل يحكم للمقتولين من المهزومين بالنار ويكونون داخلين في قول النبي صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار أم لا وهل يكون حكم المنهزم حكم من يقتل منهم في المعركة أم لا

{الجواب} الحمد لله ان كان المنهزم قد انهزم بنية التوبة عن المقتلة المحرمة لم يحكم له بالنار فان الله يقبل التوبة عن عباده ويمفو عن السيئات واما ان كان انهزما مجزا فقط ولو قدر على خصمه لقتله فهو في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه فاذا كان المقتول في النار لانه اراد قتل صاحبه فالمنهزم بطريق الاولى لانهما اشتراكا في الارادة والفعل والمقتول اصابه من الضرر ما لم يصب المهزوم ثم اذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لانهم المقاتلة فلان لا تكون مصيبة الهزيمة مكفرة اولى بل اثم المنهزم المصر على المقاتلة أعظم من اثم المقتول في المعركة واستحقاقه للنار أشد لان ذلك انقطع عمله السيء بموته وهذا مصر على الخبث العظيم ولهذا قالت طائفة من الفقهاء ان منهزم البغاة يقتل اذا كان له طائفة يأوي اليها فيخاف عوده بخلاف المشن بالجرح منهم فانه لا يقتل وسببه ان هذا انكف شره والمنهزم لم ينكف شره

وأيضاً ظالمقتول قد يقال انه بمصيبة القتل قد يخفف عنه العذاب وان كان من اهل النار ومصيبة
الهزيمة دون مصيبة القتل فظهر ان المهزوم اسوء حالا من المقتول اذا كان مصرعاً على قتل أخيه
ومن تاب فان الله غفور رحيم

(٤٠٩) (مسئلة) في التصيرية القائلين باستحلال الحر وتناسخ الارواح وقدم العالم
وانكار وجود البعث والنشور والجنة والنار في غير الحياة وبان الصلوات الخمس عبارة عن
خمس اسماء وهي على وحسن وحسين ومحسن وفاطمة فذكر هذه الاسماء الخمسة تجزئهم عن
النسل من الجنابة والوضوء وبقية شروط الصلوات الخمس وواجباتها وبان الصيام عندهم عبارة
عن اسم ثلاثين رجلاً وثلاثين امرأة يمدونهم في كتبهم وبضيق هذا الموضع عن ايرادهم وان
المهم خلق السموات والارض وهو على بن أبي طالب رضى الله عنه فهو عندهم الاله في
السماء والاسم في الارض فكأن الحيلة في ظهور الالهوت بهذا الناسوت على رأيهم
انه بواسطه خلقه وعبيده ويعلمهم كيف يعبدونه ويعرفونه وبان التصيري عندهم لا يصير نصيراً
مؤمناً بجالسونه ويشربون منه ويطلبونه على اسرارهم ويزوجونه من نساءهم حتى يخاطبه معلمه
وحقيقة الخطاب عندهم ان يحافوه على كتمان دينه ومعرفة مشايخه وأكابر أهل مذهبه وان
لا يصح مسلماً ولا غيره الا من كان من أهل دينه وعلى ان يعرف امامه دونه بظهوره في كوازة
واداوة فيعرف انتقال الاسم والمنى في كل حين وزمان فالاسم عندهم في أول القياس آدم والمنى
شيث والاسم هو يعقوب والمنى هو يوسف ويستدلون على هذه الصورة كما يزعمون بها في
القرآن العزيز حكاية عن يعقوب ويوسف عليهما السلام فيقولون أما يعقوب فانه كمال الاسم
فما قدر أن يجاوز منزلته فقال سوف استغفر لكم ربى انه هو الغفور الرحيم وأما يوسف فكان
هو المنى المطلوب فقال لا تريب عليكم اليوم فم يلق الا مربيته لانه علم انه هو الاله المتصرف
ويجملون موسى هو الاسم وبو شع هو المنى ويقولون يوشع ردتله الشمس لما أمرها فاطاعت
أمره وهل ترد الشمس الا لربها ويجملون سليمان هو الاسم وآصف هو المنى ويقولون
سليمان محجز عن احضار عرش بلقيس وقدر عليه آصف لان سليمان كان الصورة وآصف كان
المنى القادر المقتدر ويمدون الانبياء والمرسلين واحداً واحداً على هذا النمط الى زمان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيقولون محمد هو الاسم وعلى هو المنى ويوصلون المدد على هذا الترتيب

في كل زمان الى وقتنا هذا فمنهم حقيقة الخطاب ولدين عندهم ان يعلم ان عليا هو الرب ومحمد هو الحجاب وسلمان هو الباب فان ذلك على الترتيب لم يزل ولا يزال وكذلك الخمسة الايتام ولائنا عشر تقييا واسماؤهم معروفة عندهم في كتبهم الخبيثة فهم لا يزالون يظهرون مع الرب والحجاب والباب في كل كور ودور أبدا سرمدوا وان ابليس الابالسة عمر بن الخطاب واثنين في رتبة الالبيسية ابو بكر ثم عثمان رضى الله عنهم أجمعين ونزهم وأعلى رتبهم على أقوال الملحدين وانتحال الفالين المفسدين فلا يزالون في كل وقت موجودين حسبما ذكر ولما ذهبهم الفاسدة سمة وتفصيل ترجع الى هذه الاصول وهذه الطائفة الملوثة استولت على جانب كبير من الشام فهم معروفون مشهورون متظاهرون بهذا المذهب وقد حقق احوالهم كل من خالطهم وعرفهم من عقلاء المسلمين وطامة الناس أيضا في هذا الزمان لان احوالهم كانت مستورة عن كثير من الناس وقت ستيلاء لافرنج المخذولين على البلاد الساحلية فلما كانت ايام الاسلام انكشفت حالهم وكثر ضلالهم والابتلاء بهم كثير جدا فهل يجوز للمسلم ان يزوجهم أو يتزوج منهم وهل يحمل لهم أكل ذبائحهم والحالة هذه وأكل الجبن الممولى من ذبيحتهم وما حكم أوانيهم وملابسهم وهل يجوز دفعهم بين المسلمين أم لا وهل يجوز استخدامهم في نفور المسلمين وتسلية اليهم أم يجب على ولي الامر قطعهم واستخدام غيرهم من الرجال المسلمين الأ كفاء وهل يأنم اذا اخر طردهم أم يجوز له التمهل مع ان في تعزيمه ذلك فاذا استخدمهم ثم قطعهم أو لم يقطعهم هل يجوز له صرف أموال بيت المسلمين عليهم واذا صرفها وتأخر لبعضهم بقية من معلومه المسمى فأخره ولي الامر عنه وصرفه على غيره من المسلمين أو المستحقين أو أرصده لذلك هل يجوز له فعل هذه الصور أم يجب عليه وهل دماء النصيرية المذكورين مباحة وأموالهم في حلال أم لا واذا جاهدتهم ولي الامر باحتمال باطلهم وقطعهم عن حصون المسلمين وتحذير أهل الاسلام من منا كحتهم وأكل ذبائحهم وأسرهم بالصوم والصلاة ومنهم من اظهار دينهم الباطل وهم يلونه من الكفار هل ذلك أفضل وأكثر اجرا من النصارى والترصد لقتال التتار في بلادهم وهم بلاد سييس وبلاد الافرنج على أهلها أم هذا أفضل وهل يمد مجاهد النصيرية المذكورين مرابطا ويكون أجره كاجر المرابط في النفور على ساحل البحر خشية قصد الافرنج أم هذا أكثر اجرا وهل يجب على من عرف المذكورين ومذاهبهم أن يشهد أسرهم ويساعدهم

على ابطال باطلهم واظهار الاسلام ولعل الله تعالى ان يجعل ذريتهم واولادهم مسلمين أم يجوز له التنازل والاهمال وما أجر المجتهد على ذلك والمجاهد فيه والمربط له والمأزم عليه وابسطوا القول في ذلك مثابين

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله هؤلاء القوم الموصوفون المسمون بالنصيرية وسائر اصناف الفرامطة الباطنية أكفر من اليهود والنصارى بل واكفر من كثير من المشركين ضردهم على امه محمد صلى الله عليه وسلم أعظم ضررا من الكفار المحاريين مثل كفار الترك والافرنج وغيرهم فان هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالشيعة وموالات أهل البيت وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه ولا بأمره ولا بنبي ولا ثواب ولا عقاب ولا جنة ولا نار ولا بأحد من المرسلين مثل محمد صلى الله عليه وسلم ولا بملة من الملل السالفة بل ياخذون كلام الله ورسوله المعروف عند المسلمين يتأولونه على امور يغيرونها يدعون انها من علم الباطن من جنس ما ذكره السائل وهو من غير هذا الجنس فانهم ليس لهم حد محدود فيما يدعون من الاتحاد في اسماء الله وآياته وتحريف كلام الله ورسوله عن مواضعه اذ تعدوهم انكار الايمان وشرائع الاسلام بكل طريق مع الباطن بأن لهذه الامور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ومن جنس قولهم ان الصلوات الخمس معرفة أسرارهم والصيام المفروض كتمان أسرارهم وحج البيت الشتيق زيادة شيوخهم وان بدا أبي لهب ابى بكر وعمر وان النبا العظيم والامام المين على بن أبي طالب ولهم في مسادة الاسلام واهله وقائع مشهورة وكتب مصنفه واذا كانت لهم مكنة سفكوا دماء المسلمين كما قتلوا الحجاج واقهوه في زمزم واخذوا مرة الحجر الاسود فبقي معهم مدة وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم وامرائهم وجندهم من لا يحصى عدده الا الله وصنفوا كتب كثيرة في ما ذكره السائل وغيره وصنف علماء المسلمين كتباً في كشف اسرارهم وهتك اسرارهم وبينوا فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة والاتحاد الذين هم فيه أكفر من اليهود والنصارى ومن براهة الهند الذين يبدون الاصنام وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء من وصفهم ومن المعلوم عندهم ان السواحل الشامية انما لستوات عليها النصارى من جهتهم وهم دائما مع كل عدو للمسلمين فهم مع النصارى على المسلمين ومن اعظم المصائب عندهم فتح المسلمين لاساجل واتقهار النصارى بل ومن اعظم المصائب عندهم

انتصار المسلمين على التتار ومن أعظم أعيادهم إذا استولى والعاياذ بالله النصارى على ثغور المسلمين فان ثغور المسلمين ما زالت بأيدي المسلمين حتى جزيرة قبرص فتحها المسلمون في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان فتحها معاوية بن أبي سفيان في اثناء المائة الرابعة فان هؤلاء العادين لله ورسوله كثروا حينئذ بالسواحل وغـيرها واستولى النصارى على الساحل ثم بسببهم استولوا على القدس وغيره فان أحوالهم كانت من أعظم الاسباب في ذلك ثم لما قام الله ملوك المسلمين المجاهدين في سبيل الله كنور الدين الشهيد وصلاح الدين واتباعهما وفتحوا السواحل من النصارى ومن كان بها منهم وفتحوا ايضا أرض مصر فانهم كانوا مستولين عليها نحو مائتي سنة واتفقوا هم والنصارى لقتالهم المسلمين حتى فتحوا البلاد ومن ذلك التاريخ انتشرت دعوة الاسلام بالبلاد المصرية والشامية ثم ان التتار انما دخلوا ديار الاسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين بماؤتهم ومؤازرتهم فان منجم هلاوون الذي كان وزيره النصير الطوسي كان وزيرالهم وهو الذي امره بقتل الخليفة وبولاية هؤلاء ولهم القاب معروفة عن المسلمين تارة يسمون الملاحدة وتارة يسمون القرامطة وتارة يسمون الباطنية وتارة يسمون الاسماعيلية وتارة يسمون النصيرية وتارة يسمون الحرمية وتارة يسمون الحميرية وهذه الاسماء منها مايعمهم ومنها ما يخص بعض أستاذهم كما ان اسم الاسلام والايمان يعم المسلمين ولبعضهم اسم يخصهم إما لسبب أوالمذهب أوالملة أوالمال وغير ذلك وشرح مقاصدهم بطول كما قال العلماء فهم ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وحقيقة أمرهم انهم لا يؤمنون بشيء من الانبياء والمرسلين لا بنوح ولا إبراهيم ولا موسى ولا عيسى ولا بشيء من كتب الله المنزلة لا التوراة ولا الانجيل ولا القرآن ولا يقرون أن للعالم خاتما خلقه ولا بان له دينا أمر به ولا بان له دارا يجزي الناس فيها على أعمالهم غير هذه الدار وهم تارة يبنون قولهم على مذهب المتفلسفة الطبيعيين وتارة يبنونها على قول المجوس الذين يبدون النور ويصبون الى ذلك الرفض ويحتجون لذلك من كلام النبوات إما بافظ مكذوب يتقولونه كما يتقولون عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أول ما خلق الله العقل والحديث موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ولا فظ أول ما خلق الله العقل فقال اتقبل فاتقبل فقال له ادبر فادبر فيصيحون لفظه ويقولون أول ما خلق الله العقل ليوافق قول المتفلسفة أتباع ارسطو في قوله أول

الصادرات عن واجب الوجود هو العقل وأما بالفظ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحرفوه عن مواضعه كما يفعل أصحاب رسائل اخوان الصفا ونحوهم فانهم من أئمتهم وقد دخل كثير من باطلهم على كثير من المسلمين وراج عليهم حتى صار في كتب طوائف من المنتسبين الى العلم والدين وان كانوا لا يوافقونهم على أصل كفرهم فان هؤلاء لهم في اظهار دعوتهم الملعونة التي يسعونها الدعوة الهادية درجات متعددة ويسمون النهاية البلاغ الاكبر والناموس الاعظم ومضمون البلاغ الاكبر جحد الخالق والاستهزاء به وعن يقربه حتى يكتب أحدهم اسم الله في اسفل رجله وفيه أيضا جحد شرائعه ودينه وجحد ما جاء به الانبياء ودعوى أنهم كانوا من جنسهم طالبيين للرئاسة فمنهم من أحسن في طلبها ومنهم من أساء في طلبها حتى قتل ويحملون محمدا وموسى من القسم الاول ويجعلون المسيح من القسم الثاني وفيها من الاستهزاء بالصلاة والزكاة والصوم والحج ومن تحليل نكاح ذوات المحارم وسائر الفواحش ما بطول وصفه ولم اشارات ومخاطبات يعرف بها بعضهم بعضا وهم اذا كانوا في بلاد المسلمين التي يكثر فيها أهل الايمان فقد يخفون على من لا يعرفهم وأما اذا كثروا فانه يعرفهم عامة الناس فضلا عن خاصتهم وقد اتفق علماء المسلمين على ان مثل هؤلاء لا تجوز مناكرتهم ولا يجوز ان ينكح موليتهم منهم ولا يتزوج منهم امرأة ولا تباع ذبايحهم « وأما الجبن المعمول بانفتحهم ففيه قولان مشهوران للعلماء كسائر انفعحة الميتة وكأنفعحة ذبيحة الجوس الذين يقال عنهم أنهم يذكون فذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين انه يحل هذا الجبن لان إنفعحة الميتة على هذا القول لا تموت بموت البهيمة وملاقاة الوعاء النجس في الباطن لا تنجس ومذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى ان الجبن نجس لان الانفعحة عندهم هؤلاء نجسة لان لبن الميتة وإنفتحها عندهم نجس ومن لا تؤكل ذبيحتهم فذبيحته كالميتة وكل من أصحاب القواين ينجح بآثاريتها عن الصحابة فأصحاب القول الاول يقولون أنهم أكلوا جبن الجوس وأصحاب القول الثاني يقولون أنهم انما أكلوا ما كانوا يظنون من جبن النصاري فهذه مسألة اجتهد للمقلد ان يقلد من يفتي بأحد القولين وأما أوانيتهم وملابسهم فكأواني الجوس على ما عرف من مذاهب الائمة ولا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلي عليهم فان الله نهي عن الصلاة على المنافقين كعبه الله ابن أبي عمير ونحوه وكانوا يتظاهرون بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد مع المسلمين لا يظهرون

مقالة تخالف دين الاسلام لكن يسرون ذلك فقال تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون) فكيف هؤلاء الذين هم مع الزندقة والنفاق لا يظهرون الا الكفر والالحاد واما استخدام مثل هؤلاء في ثغور المسلمين وحصونهم أو جنودهم فهو من الكبائر بمنزلة من يستخدم الذئب لرعى الغنم فانهم من أغشى الناس للمسلمين ولولا الامور واحرص الناس على فساد الملة والدولة وهم شر من المخامر الذي يكون في المسكر فان المخامر قد يكون له غرض إما مع أمير المسكر وإما مع العدو وهؤلاء غرضهم مع الملة ودينها وملوكها وعلماؤها وعامتها وخاصتها وهم أحرص الناس على تسليم الحصون الى العدو المسلمين وعلى افساد الجند على ولى الامر واخراجهم عن طاعته والواجب على ولاية الامور قطعهم من دواوين المقاتلة ولا يستخدمهم في ثغر ولا في غير ثغر وضررهم في الثغر أشد وان يستخدموا بدلهم من يحتاج الى استخدامه من الرجال المأمونين على دين الاسلام وعلى النصيحة لله ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم بل اذا كان ولى الامر لا يستخدم من يفشه وان كان مسلما فكيف يستخدم من ينش المسلمين ولا يجوز له تأخير هذا الواجب مع القدرة عليه بل أي وقت قدر على الاستبدال بهم وجب عليه ذلك لانهم عوقدوا على ذلك فان كان التمدد صحيحا وجب السعى وان كان فاسدا وجبت أجرة المثل وان لم يكن استخدامهم من جنس الاجارة اللازمة فهو من جنس الجمالة المجازة لكن هؤلاء لا يجوز استخدامهم فاعلم قد عقد فاسدا لا يستحقون الا قيمة عملهم فان لم يكونوا عملا عملا فلا شيء لهم لكن دماءهم وأموالهم مباحة واذا أظهروا التوبة ففي قبولها منهم نزاع بين العلماء فمن قبل توبتهم اذا التزموا شريعة الاسلام قرأوا وهم اليهم ولم تنقل الى ورثتهم من جنسهم فان مالهم في بيت المال لكن هؤلاء اذا اخذوا ففسدهم يظهرون التوبة اذا أصل مذهبهم الاتقاء وكتمان امرهم وفيهم من يعرف وفيهم من قد لا يعرف فالطريق ان يحتاط في امرهم فلا يتركون مجتمعين ولا يتمكنون من حمل السلاح وان لا يكونوا من المقاتلة ويلزمون شرائع الاسلام من الصلوات الخمس وقراءة القرآن ويترك بينهم من يعلمهم دين الاسلام ويحال بينهم وبين مملهم فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو وسائر الصحابة لما ظهروا على أهل الردة وجنوا اليه قال لهم الصديق اختاروا بيني اما الحرب الملعنة واما السلم الخزية قالوا يا خليفة رسول

الله هذه الحرب الملقحة قد عرفناها فما السلم المخزية قل تدون قتلانا ولا ندنى قتلاكم وتشهدون ان قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ونغنم ما اصبنا من اموالكم وتردون ما اصبتم من اموالنا وننزع منكم الحلقة والسلاح وتعمون من ركوب الخيل وتتركون ترثون اذئاب الابل حتى يري الله خليفة رسول الله والمؤمنين امرا يمدرونكم به فواقفه الصحابة على ذلك الا في تضيق قتلى المسلمين فان عمر قال له هؤلاء قتلوا في سبيل الله واجورهم على الله يعني هم استشهدوا وافلادية لهم فافقوا على قول عمر في ذلك وهذا الذي انفق عليه الصحابة هو مذهب ائمة العلماء والذي تنازعوا فيه تنازع فيه العلماء فذهب اكثرهم ان من قتله المرتدون الممتنعون المحاربون لا يضمن كما انفق عليه العلماء وهو مذهب أبي حنيفة واحمد في احدى الروايتين ومذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى هو القول الاول فهذا الذي فعله الصحابة باولئك المرتدين بعد عودهم الى الاسلام يفعل بمن اظهر الاسلام والهمة ظاهرة فيه فيمنع من ركوب الخيل والسلاح والدروع التي تلبسها المقاتلة ولا يترك في الجند يهودي ولا نصراني ويلزمون شرائع الاسلام حتى يظهر ما يفعلونه من خير وشر ومن كان من ائمة ضلالهم واظهر التوبة اخرج عنهم وسير الى بلاد المسلمين التي ليس لهم فيها ظهور فاما ان يهديه الله او يموت على نفاقه من غير مضرة للمسلمين ولا رب ان جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من اعظم الطاعات واكثر الواجبات وهو افضل من جهاد من يقاتل المسلمين من المشركين واهل الكتاب فان جهاد هؤلاء حفظ لما فتح من بلاد الاسلام ولما دخل فيه من الخوارج وجهاد من يقاتلنا من المشركين واهل الكتاب من زيادة اظهار الدين وحفظ الاصل مقدم على الفرع وأيضا فضرر هؤلاء على المسلمين اعظم من ضرر اولئك بل ضرر هؤلاء في الدين على كثير من الناس اشد من ضرر المحاربين من المشركين واهل الكتاب ويجب على كل مسلم ان يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب فلا يحل لاحد ان يكتم ما يعرفه من اخبارهم بل يفشيها ويظهرها ليعرف المسلمون حقيقة حالهم ولا يحل لاحد ان يماونهم على بقائهم في الجند والمستخدمين ولا يحل لاحد السكوت عن القيام عليهم بما أمر الله به ورسوله فان هذا من أعظم أبواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وقد قال تعالى لنبيه (يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) وهؤلاء لا يخرجون عن الكفار والمنافقين والمعاون على كفرهم وعلى هدايتهم بحسب الالة كان له من الاجر والثواب

ما لا يعلمه الا الله فان المقصود هدايتهم كما قال تعالى (كنتم خير امة اخرجت للناس) قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس فيأتون بهم في السلاسل والقيود حتى يدخلونهم الاسلام فالمقصود بالجهاد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هداية العباد لمصالح المآل والمعاد بحسب الامكان فمن هداه الله سعد في الدنيا والآخرة ومن لم يهتد كف الله ضرره عن غيره ومعلوم ان الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو افضل الاعمال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وفروقه سنامه الجهاد في سبيل الله وفي الصحيحين عنه انه قال ان في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والارض أعدها الله للمجاهدين في سبيله وقال صلى الله عليه وسلم رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا مجاهدا أجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتن والجهاد افضل من الحج والعمرة كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام تكن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفاترون يشرم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم يقيم خالدين فيها أبدا ان الله عنده أجر عظيم) (٤١٠) (مسئلة) فيمن يلحق معاوية ماذا يجب عليه وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الاحاديث وهي اذا قتل خليفتان فاحدهما ملعون وأيضاً ان عمارة تقتله الفئة الباغية وقتله عسكر معاوية وهل سبوا أهل البيت أو قتل الحجاج شريفاً

(الجواب) الحمد لله من لمن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كماوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كأبي موسى الأشعري وأبي هريرة ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة والزبير أو عثمان وعلي بن أبي طالب أو أبي بكر الصديق وعمر أو عائشة أم المؤمنين أو غير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانه مستحق للمعوية البليغة باتفاق أئمة الدين وتنازع العلماء هل يعاقب بالقتل أو مادون القتل كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مائلاً ذهباً ما بلغ به أحدكم ولا نصيفه والمنة أعظم من السب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال لمن المؤمن كقتله فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم لمن المؤمن كقتله وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار المؤمنين كما ثبت عنه انه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمناً به فله من الصحبة بقدر ذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يغزو جيش فيقول هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم قال ثم يغزو جيش فيقول هل فيكم من رأى من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم وذكر الطبقة الثالثة فعلق الحكم برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم كما علقه بصحبته ولما كان لفظ الصحبة فيه عموم وخصوص كان من اختص من الصحابة بما يتميز به عن غيره يوصف بتلك الصحبة دون من لم يشرك فيها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المتقدم لخالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد الرحمن يا خالد لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه فان عبد الرحمن بن عوف هو وأمثلة من السابقين الاولين من الذين أنفقوا قبل الفتح فتح الحديبية وقاتلوا وخالد بن الوليد وغيره ممن أسلم بعد الحديبية وأنفقوا وقاتلوا دون أولئك قال تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) والمراد بالفتح فتح الحديبية لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة وكان الذين بايعوه أكثر من ألف واربعمائة وهم الذين فتحوا خيبر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وسورة الفتح الذي فيها ذلك أنزلها الله قبل أن تفتح مكة بل قبل أن يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد بايع أصحابه تحت الشجرة عام الحديبية سنت من الهجرة وصالح المشركين صلح الحديبية المشهور وبذلك الصلح حصل من الفتح ما لا يعلمه الا الله مع انه قد كان كرهه خلق من المسلمين ولم يعلموا ما فيه من حسن العاقبة حتى قال سهل بن حنيف ايها الناس اتهموا الراى فلقد رأيتني يوم أبى جندل ولو استطع ان ارد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددت رواه البخارى وغيره فلما كان من العام القابل اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم ودخل هو ومن اعتمر معه مكة معتمرين وأهل مكة يومئذ مع المشركين ولما كان في العام الثامن فتح مكة في شهر رمضان وقد أنزل الله في سورة الفتح (لقد دخل المسجد

الحرام ان شاء الله آتئين محققين رؤسكم ومقصرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا) فوعدهم في سورة الفتح ان يدخلوا مكة آمنين وانجز مواعده من العام الثاني وانزل في ذلك (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص) وذلك كله قبل فتح مكة فن توهم ان سورة الفتح نزلت بعد فتح مكة فقد غلط غلطا كبيرا والمقصود ان اولئك الذين محبوبه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل على من بعدهم حتى قال لخالد لانسبوا اصحابي فانهم محبوبه قبل ان يصحبه خالد وامثاله ولما كان لابي بكر الصديق رضى الله عنه من مزية الصحبة ما يميزه به على جميع الصحابة خصه بذلك في الحديث الصحيح الذى رواه البخارى عن ابي الدرداء انه كان بين ابي بكر وعمر كلام فطلب ابو بكر من عمر ان يستغفر له فامتنع عمر وجاء ابو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ماجرى ثم ان عمر قدم فخرج يطلب ابا بكر في بيته فذكر له انه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر اخذ النبي صلى الله عليه وسلم يفضب لابي بكر وقال ايها الناس انى جئت اليكم فقلت انى رسول الله اليكم فقلتم كذبت وقال ابو بكر صدقت فهل انتم تاركوا لى صاحبي فهل انتم تاركوا لى صاحبي فما اودى بعدها فهنا خصه باسم الصحبة كما خصه به القرآن في قوله تعالى (ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا) وفي الصحيحين عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فاختار ذلك العبد ما عبد الله فبكى ابو بكر فقال بل نفديك بانفسنا واموالنا قال فجعل الناس يمجون ان ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان ابو بكر اعلمنا به وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان آمن الناس علينا في صحبتته وذات يده ابو بكر ولو كنت متخذا من اهل الارض خليلا لاتخذت ابا بكر خليلا ولكن اخي وصاحبي سدوا كل خوخة فى المسجد الا خوخة ابي بكر وهذا من اصح حديث يكون باتفاق العلماء العارفين باقوال النبي صلى الله عليه وسلم واقواله والمقصود ان الصحبة فيها خصوص وعموم وعمومها يندرج فيه كل من رآه ومؤمن به ولهذا يقال صحبتته سنة وشهر او ساعة ونحو ذلك وهو معاوية وعمر بن العاص وامثالهما من المؤمنين لم يهتمهم أحد من السلف بنفاق بل قد ثبت في الصحيح ان عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال على ان يغفر لي ما تقدم من ذنبي فقال

يا عمرو وأما علمت ان الاسلام يهتد ما كان قبله ومعلوم ان الاسلام الهادى هو اسلام المؤمنين لا اسلام المنافقين وأيضاً فعمر بن العاص وأمثاله ممن قدم مهاجراً الى النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحديبية هاجر اليه من بلادهم طوعاً لا كرهاً والمهاجرون لم يكن فيهم منافق وإنما كان النفاق في بعض من دخل من الانصار وذلك ان الانصار هم أهل المدينة فلما أسلم أشرفهم وجهورهم احتاج الباقون ان يظهروا الاسلام نفاقاً لئلا يظنوا انهم اشرافهم وأما أهل مكة فكان أشرفهم وجهورهم كفاراً فلم يكن يظهر الايمان الا من هو مؤمن ظاهراً وباطناً فإنه كان من أظهر الاسلام يؤذى ويهجروا وإنما المنافق يظهر الاسلام لمصلحة دينه وكان من أظهر الاسلام بمكة يتأذى في دينه ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة هاجر معه أكثر المؤمنين ومنع بعضهم من الهجرة اليه كما منع رجال من بني مخزوم مثل الوليد بن المغيرة وأخوه خالد أخو أبي جهل لأمه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفت لهؤلاء ويقول في قنوته اللهم نفع الوليد ابن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم شدد وطأتك على مفر واجمعنا معهم سنينا كسني يوسف والمهاجرين من أولهم الى آخره ليس فيهم من اتهمه أحد بالنفاق بل كلهم مؤمنون مشهود لهم بالايمان ولعن المؤمن كقتله واما معاوية بن ابى سفيان وأمثاله من الطلقاء الذين أسلموا بعد فتح مكة كسكرمة بن أبى جهل والحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن امية وأبى سفيان ابن الحارث بن عبد المطلب وهؤلاء وغيرهم ممن حسن اسلامهم باتفاق المسلمين ولم تنهم احد منهم بعد ذلك بنفاق ومعاوية قد استكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب وكان اخوه يزيد بن ابى سفيان خيراً منه وأفضل وهو احد الامراء الذين بعثهم أبو بكر الصديق رضى الله عنه في فتح الشام ووصاه بوصية مدروسة وأبو بكر ما شأ يزيد راكب فقال له يا خليفة رسول الله اما ان تركب واما ان انزل قال لست براكب ولست بنازل اني احتسبت خطاى في سبيل الله وكان عمرو بن العاص هو الامير الآخر والثالث شرحبيل بن حسنة والرابع خالد بن نويرة وهو اميرهم للطلق ثم عزله عمرو وولى باعبدة عامر بن الجراح الذى ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد له انه ابن هذه الامة فكان فتح الشام على يد ابى عبيدة وفتح العراق على يد سعد بن أبى وقص ثم لما مات يزيد ابن أبى سفيان في خلافة عمر استعمل اخاه معاوية وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة

واخبرهم بالرجال واقومهم بالحق واعلمهم به حتى قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه كئنا
تحدث ان السكينة تنطق على لسان عمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ضرب الحق على
لسان عمرو بن لوط وقال لولم ابعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ابن عمر ما سمعت عمر يقول في الشيء اني
لا اراه كذا وكذا الا كان كذا رآه وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما رآك الشيطان سالكا جفا الا
سلك بفا غير جفك ولا استعمل عمر قط بل ولا ابو بكر على المسلمين منافقا ولا استعمل من اقرارهما
ولا كان تأخذها في الله لومة لائم بل لما قاتل اهل الردة واعادهم الى الاسلام من يوم ركب
الخليل وحمل السلاح حتى تظهر صحة توهمهم وكان عمر يقول اسمع بن ابي وقاص وهو أمير
المراق لا تستعمل احدا منهم ولا تشاورهم في الحرب فانهم كانوا امراءا كابر مثل طلحة الاسدي
والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن والاشعث بن قيس الكندي وامثالهم هؤلاء، لما تخوف
ابوبكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولمهم على المسلمين فلو كان عمر بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان وامثالهما
ممن يتخوف منها النفاق لم يولوا على المسلمين بل عمرو بن العاص قد أمره النبي صلى الله
عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل والنبي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين منافقا وقد
استعمل على نجران سفيان بن حرب ابامعاوية ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو سفيان
ثابته على نجران وقد اتفق المسلمون على ان اسلام معاوية خير من اسلام أبيه أبي سفيان
فكيف يكون هؤلاء منافقين والنبي صلى الله عليه وسلم ياتهم على احوال المسلمين في العلم والعمل
وقد علم ان معاوية وعمرو بن العاص وغيرهما كان بينهم من الفتن ما كان ولم بينهم احد من
أوليائهم لا محاربهم ولا غير محاربهم بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل جميع علماء الصحابة
والتابعين بعدهم متفقون على ان هؤلاء صادقون على رسول الله مامونون عليه في الرواية عنه والمنافق
غير مامون على النبي صلى الله عليه وسلم بل هو كاذب عليه مكذب له واذا كانوا مؤمنين محبين لله
ورسوله فمن لهم فقد عصى الله ورسوله وقد ثبت في صحيح البخاري ما معناه ان رجلا يلقب حمارا
وكان يشرب الخمر وكان كلما شرب اتي به الى النبي صلى الله عليه وسلم جلده فأتى به اليه مرة فقال
رجل لئله الله ما اكثر ما يؤتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلعنوه
فانه يحب الله ورسوله وكل مؤمن يحب الله ورسوله ومن لم يحب الله ورسوله فليس بمؤمن وان كانوا
متفاضلين في الايمان وما يدخل فيه من حب وغيره هذا مع انه صلى الله عليه وسلم لمن الخمر

وعاصرها ومعتصرها وشاربها وساقها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها وقد نهى عن لعنة هذا الملعين لان اللعنة من باب الوعيد فيحكم به عموما واما الملعين فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة او حسنات ماحية او مصائب مكفرة او شفاعة مقبولة او غير ذلك من الاسباب التي ضررها يرفع العقوبة عن المذنب فهذا في حق من له ذنب محقق وكذلك حاطب بن أبي بلتعة فقل ما فعل وكان يسمى إلى مماليكته حتى ثبت في الصحيح ان غلامه قال يا رسول الله والله ليدخلن حاطب بن أبي بلتعة النار قال كذبت انه شهد بدرا والحديبية وفي الصحيح عن علي بن أبي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسله والزبير بن العوام وقال لهما اثنيار وضة خاخ فان بها ظمينة ومهما كتاب قال علي ف نطقنا تهادي بنا خيلنا حتى لقينا الظمينة فقلنا أين الكتاب فقالت مامى كتاب فقلنا لهما لتخرجن الكتاب أولنا فين الثياب قال فاخرجته من عاصبا فأتينا به النبي صلى الله عليه وسلم واذا كتاب من حاطب الى بعض المشركين بمكة يخبرهم ببعض امر النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا يا حاطب فقال والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتدادا عن ديني ولارضاء بالكفر بعد الاسلام ولكن كنت امرأ ماضقا في فريش ولم اكن من انفسها وكان من معك من المسلمين لهم قرابات يحمون بهم اهلهم بمكة فاحببت اذا فاتني ذلك منهم ان اتخذ عندهم بدا يحمون بها قرابتي وفي لفظ وعلمت ان ذلك لا يضرك يعني لان الله ينصر رسوله والذين آمنوا فقال عمر دعني اضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك ان الله قد اطاع على اهل بدر فقال لم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود بدر ففعل ذلك على ان الحسنة العظيمة يغفر الله بها السيئة العظيمة والمؤمنون يؤمنون بالوعد والوعيد لقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وامثال ذلك مع قوله (ان الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سميرا) ولهذا لا يشهد لمعين بالجنة الا بدليل خاص ولا يشهد على معين بالنار الا بدليل خاص ولا يشهد لهم بمجرد الظن من اندراجهم في العموم لانه تدبندرج في العمومين فيستحق الثواب والعقاب لقوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والعبدة اذا اجتمع له سيئات وحسنات فانه وان استحق العقاب على سيئاته فان الله يثيبه على حسناته ولا يحبط حسنات المؤمن لاجل ما صدر منه وانما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة انما وارج والمهزلة الذين يقولون بخليد اهل الكبار

وانهم لا يخرجون منها بشفاعه ولا غيرها وان صاحب الكبره لا يقي معه من الايمان شي وهذا
اقوال فاسدة خالفة للكتاب والسنة للتواتر واجماع الصحابة وسائر اهل السنة والجماعة وأئمة
الدين لا يمتدنون عصمة احد من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم بل يجوز عندهم
وقوع الذنوب منهم والله تعالى يفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم ويفر لهم بحسنات ما حية
او بغير ذلك من الاسباب قال تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون لهم
ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم اسوأ الذي عملوا ويجزيهم اجرهم باحسن
الذي كانوا يعملون) وقال تعالى (حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال ربني اوزعني ان اشكر
نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لي في ذريتي اني تبنت اليك
واني من المسلمين) اولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة
وايكن الانبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء انهم معصومون من الاصرار على الذنوب
فاما الصديقون والشهداء والصالحون فليسو بمعصومين وهذا في الذنوب المحقة وأما ما اجتهدوا
فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون فاذا اجتهدوا فاصابوا فلم اجران واذا اجتهدوا واخطئوا
فلم اجر على اجتهدهم وخطوهم منفور لهم وأهل الضلال يخطئون الخطأ والاثم متلازمين
فتارة يقولون فيهم ويقولون انهم معصومون وتارة يحفون عنهم ويقولون انهم باغون بالخطأ
وأهل العلم والايان لا يمتدون ولا يؤتمرون من هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال
فطائفة سبت السلف ولعنهم لا اعتقادهم انهم فعلوا ذنوبا وان من فعلها يستحق اللعنة بل قد
يفسقونهم او يكفرونهم كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن أبي طالب وعثمان بن عفان
ومن تولاهما ولعنوهم وسبوه واستحلوا قتالهم وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن
لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية وقال صلى الله عليه وسلم
تمرق مارقة على فرقة من المسلمين فتقاتلها اولي الطائفتين لاجل الحق وهؤلاء هم المارقة
الذين سرقوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب وكفروا كل من تولاه وكان المؤمنون
قد افترقوا فرقتين فرقة مع علي وفرقة مع معاوية فقاتل هؤلاء عليا واصحابه فوقع الامر كما
أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وكما ثبت عنه أيضا في الصحيح انه قال عن الحسن ابنه ان ابني

هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين فاصلح الله به بين شيعة علي وشيعة معاوية وأثنى النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصبح الذي كان على يديه وسماه سيدا بذلك لاجل ان ما فعله الحسن يحبه الله ورسوله وبرضاه الله ورسوله ولو كان الاقتتال الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الامر كذلك بل يكون الحسن قد ترك الواجب او الاحب الى الله وهذا النص الصحيح الصريح يبين ان ما فعله الحسن محمود مرضى لله ورسوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على فخذه ويضع اسامة بن زيد ويقول اللهم اني احبهما واحب من يحبهما وهذا ايضا بما ظهر فيه محبته ودعوته صلى الله عليه وسلم فانهما كانا اشد الناس رغبة في الامر الذي مدح النبي صلى الله عليه وسلم به الحسن واشد الناس كراهة لما يخالفه وهذا مما يبين ان القتلي من أهل صفين لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة الخوارج المارقين الذين امر بقتلهم وهؤلاء مدح الصالح بينهم ولم يامر بقتلهم ولهذا كانت الصحابة والأئمة متفقين على قتال الخوارج المارقين وظهر من علي رضي الله عنه السرور بقتلهم ومن روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم الامر بقتلهم وما قد ظهر عنه واما قتال الصحابة فلم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه اثر ولم يظهر فيه سرور بل ظهر منه الكآبة ونمى ان لا يقع وشكر بعض الصحابة وبراءة الفريقتين من الكفر والافتاق وأجاز الترحم على قتلي الطائفتين وامثال ذلك من الامور التي يعرف بها اتفاق علي وغيره من الصحابة على ان كل واحدة من الطائفتين مؤمنة وقد شهد القرآن بان اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان بقوله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بنت احدهما على الاخرى قاتلتا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واتسلطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فسيامهم مؤمنين وجعلهم اخوة منع وجود الاقتتال والنبي * والحديث المذكور اذا اقتتل خليفتان فاحدهما ملومون كذنب مفترى لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث ولا هو في شيء من دواوين الاسلام المعتمدة ومعاوية لم يدع الخلافة ولم يبايع له بها حين قاتل عليا ولم يقاتله على انه خليفة ولا انه يستحق الخلافة ويقررون له بذلك وقد كان معاوية يقر بذلك لمن ساله عنه ولا كان معاوية واصحابه يرون ان يتسبوا عليا واصحابه بالقتال ولا يعلموا بل لما رأي علي رضي الله عنه واصحابه انه يحب عليهم

طاعته ومبايعة اذ لا يكون للمسلمين الا خليفة واحد وانهم خارجون عن طاعته يتمتعون
 عن هذا الواجب وهم أهل شوكة رأي ان يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب فتحصل الطاعة
 والجماعة وهم قالوا ان ذلك لا يجب عليهم وانهم اذا قوتلوا على ذلك كانوا مظلومين قالوا لان
 عثمان قتل مظلوما باتفاق المسلمين وقتلته في عسكر علي وهم غالبون لهم شوكة فاذا امتنعنا ظلمونا
 واعتدوا علينا وعلي لا يمكنه دفعهم كما يمكنه الدفع عن عثمان وانما علينا ان نبايع خليفة يتقدر علي
 ان ينصفنا ويبدل لنا الانصاف وكان في جهال الفريقين من يظن بلي وبعثان ظنونا كاذبة برأ
 الله منهما عليا وعثمان كان يظن بلي انه أمر بقتل عثمان وكان علي بحلف وهو البار الصادق
 بلا يمين انه لم يقتله ولا رضى بقتله ولم يمالىء علي قتله وهذا معلوم بلا ريب من علي رضى الله
 عنه فكان اناس من محبي علي ومن مبغضيه يشيعون ذلك عنه فحجوه يقصدون بذلك
 الطعن على عثمان بانه كان يستحق القتل وان عليا أمر بقتله ومبغضوه يقصدون بذلك الطعن
 على علي وانه أعان على قتل الخليفة المظلوم الشهيد الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها ولم يسفك
 دم مسلم في الدفع عنه فكيف في طلب طاعته وامثال هذه الامور التي يتسبب بها الزائغون
 على المتشيعين الثمانية والملوية وكل فرقة من المتشيعين مقرة مع ذلك بانه ليس معاوية
 كفا لملى بالخلافة ولا يجوز ان يكون خليفة مع امكان استخلاف علي رضي الله عنه فان فضل
 علي وسابقيته وعلمه ودينه وشجاعته وشارف فضائله كانت عندم ظاهرة معروفة كفضل اخوانه
 ابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم رضى الله عنهم ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره وغير سعد
 وسعد كان قد ترك هذا الامر وكان الامر قد انحصر في عثمان وعلي فلما توفي عثمان لم يبق لها
 معين الا علي رضي الله عنه وانما وقع الشر بسبب قتل عثمان فحصل بذلك قوة أهل الظلم
 والمدوان وضعف أهل العلم والايان حتى حصل من الفرقة والاختلاف ما صار يطاع فيه من
 غيره أولى منه بالطاعة ولهذا أمر الله بالجماعة والائتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف ولهذا
 قيل ما يكرهون في الجماعة خير مما يجتمعون من الفرقة وأما الحديث الذي فيه ان عمارا تقتله
 الفئة الباغية فهذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو
 في بعض نسخ البخارى قد تأوله بعضهم على أن المراد بالباغية الطالبة بدم عثمان كما قالوا نبني
 ابن عفان باطراف الاسل وليس بشيء بل يقال ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو

حق كما قاله وايس في كون عماراته تله الفئة الباغية ما يتنافى ما ذكرناه فانه قد قال الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين قتلا فاصالحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان جاءت فاصالحوا بينهما بالعدل وااسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصالحوا بين اخويكم) فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبني مؤمنين اخوة بل مع أسرهم يقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين وليس كل ما كان بنيا وظلما أو عدوانا يخرج عموم الناس عن الايمان ولا يوجب لعنهم فكيف يخرج ذلك من كان من خير القرون وكل من كان باغيا أو ظلما أو متديا أو مرتكبا ما هو ذنب فهو تسليح متاول وغير متاول فالمتاول المجتهد كاهل العلم والدين الذين اجتهدوا واعتقد بمضمحل امور واعتقد الآخر تحريمها كما استحل بعضهم بعض انواع الاثربة وبمضمحل بعض المقابلات الربوية وبمضمحل بعض عقود التحليل والتمتع وامثال ذلك فقد جرى ذلك وامثاله من خيار السلف فهؤلاء المتاولون المجتهدون غايهم انهم مخطئون وقد قال الله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطانا) وقد ثبت في الصحيح ان الله استجاب هذا الدعاء وقد اخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام انهما حكما في الحرث وخص احدهما بالعلم والحكم مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحلم والعلماء ورثة الانبياء فاذا فهم اُحدم من المسئلة ما لم يفهمه الاخر لم يكن بذلك ملوما ولا مائنا لما عرفت من علمه ودينه وان كان ذلك مع العلم بالحكم يكون انما وظلما والاصرار عليه فسقا بل متى علم تحريمه ضرورة كان تحليله كفرا فالبني هو من هذا الباب أما اذا كان الباغي مجتهدا ومتأولا ولم يشين له انه باغ بل اعتقد انه على الحق وان كان مخطئا في اعتقاده لم تكن تسميته باغيا موجبة لاثمه فضلا عن ان توجب فسقه والذين يقولون يقتال البغاة المتاولين يقولون مع الامر بقتالهم قتالنا لهم لدفع ضرر بينهم لا عقوبة لهم بل للمنع من العدوان ويقولون انهم باغون على العدالة لا يفسقون ويقولون هم كثير المكلف كما يمنع الصبي والمجنون والناسي والمغنى عليه والنائم من العدوان ان لا يصدر منهم بل تمنع البهائم من العدوان ويجب على من قتل مؤمنا خطأ الدية بنص القرآن مع انه لا اثم عليه في ذلك وهكذا من دفع الى الامام من أهل الحدود وتاب بعد القدرة عليه فاقام عليه الجدة والتائب من الذنب كن لا ذنب له والباغي المتاول يجلد عند مالك والشافعي واحمد ونظائره متعددة ثم بتقدير ان يكون البني بنير تاويل يكون ذنبا والذنوب تزول عقوبتها بأسباب متعددة كالثوبة والحسنات

الملاحية والمصائب المكفرة وغير ذلك ثم ان عمارا قتلته الفتنة الباغية ليس نصا في ان هذا اللفظ لماوية واصحابه بل يمكن انه اريد به تلك المصيبة التي حلت عليه حتى قتلته وهي طائفة من المسكر ومن رضى بقتل عمار كان حكمه حكما ومن المعلوم انه كان في المسكر من لم يرض بقتل عمار كعبد الله ابن عمرو بن العاص وغيره بل كل الناس كانوا منكبين لقتل عمار حتى معاوية وعمر و يروى ان معاوية تاول ان الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتلته وان عليا رد هذا التأويل بقوله فنحن اذا قتلنا حمزة ولا ريب ان ما قاله علي هو الصواب لكن من نظري كلام المتناظرين من العلماء الذين ليس بينهم قتال ولا ملك وان لهم في النصوص من التأويلات ما هو اضعف من تأويل معاوية بكثير ومن تاول هذا التأويل لم ير انه قتل عمارا قلم يعتقد انه باغ ومن لم يعتقد انه باغ وهو في نفس الامر باغ فهو متاول مخطئ والفقهاء ليس فيهم من رآه القتال مع من قتل عمارا لكن لهم قولان مشهوران لما كان عليهما أكبر الصحابة منهم من يرى القتال مع عمار وطائفته ومنهم من يرى الامساك عن القتال مطلقا وفي كل من الطائفتين طوائف من السابقين الاولين في القول الاول عمار وسهل بن حنيف وابو أيوب وفي الثاني سعد بن ابي وقاص ومحمد ابن مسلمة واسامة بن زيد وعبد الله بن عمر ونحوهم ولعل أكثر الاكابر من الصحابة كانوا على هذا الرأي ولم يكن في المسكرين بعد علي أفضل من سعد بن أبي وقاص وكان من القاعدتين وحديث عمار قد يحتاج به من رأى القتال لانه اذا كان قاتلوه بقاءة فأنه يقول (فقاتلوا التي تبني) والمسيكون يحتاجون بالاحاديث الكثيرة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ان القعود عن الفتنة خير من القتال فيها وتقول ان هذا القتال ونحوه هو قتال الفتنة كما جاءت احاديث صحيحة آتين ذلك وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأسر بالقتال ولم يرض به وانما رضى بالصلح وانما أمر الله بقتال الباغي ولم يأسر بقتاله ابتداء بل قال (وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فاصلحا بينهما فان بنت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى تفيء الى امر الله فان فاءت فاصلحا بينهما بالعدل واتسلوا ان الله يحب المقسطين) قالوا والاقاتل الاول لم يأسر الله به ولا أمر كل من بني عليه أن يقاتل من بني عليه فانه اذا قتل كل باغ كفر بل غالب المؤمنين بل غالب الناس لا يخافون ظلم وبني ولكن اذا اقاتلت طائفتان من المؤمنين فالواجب الاصلاح بينهما وان لم تكن واحدة منهما مأمورة بالقتال فاذا بنت الواحدة بعد ذلك قويات

لأنهم ترك القتال ولم ينجب إلى الصلح فلم يدفع شرها إلا بالقتال فصارت لها بمنزلة قتال الصائل الذي لا يدفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد قالوا فيجوز أن يكون جميع المسكر بناءً فمَن نؤمر بقتالهم ابتداءً بل أمرنا بالاصلاح بينهم وايضا فلا يجوز قتالهم اذا كان لدين مع علي ناكلين عن القتال فانهم كانوا كثيري الخلاف عليه ضمنى الطاعة له والمقصود ان هذا الحديث لا يبيح لمن أحد من الصحابة ولا يوجب فسقه وإما أهل البيت فلم يسبوا قط وقطع الحمد ولم يقتل الحجاج أحدًا من بني هاشم وإنما قتل رجال من أشراف العرب وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرش بذلك بنو عبد مناف ولا بنو هاشم ولا بنو أمية حتى فرقوا بينه وبينها حيث لم يروه كفروا والله أعلم

(٤١١) (مسئلة) في العزم معد بن عجم الذي بنى القاهرة والقصرين هل كان شريفاً فاطمياً وهل كان هو وأولاده معصومين وأنهم أصحاب العلم الباطن وإن كانوا ليسوا أشرافاً فالجبة على القول بذلك وإن كانوا على خلاف الشريعة فهل بمقتضى أم لا وما حكم من قتل ذلك منهم من العلماء المتعبدين الذين يحتاج بهم قولهم وتبسطوا القول في ذلك

(الجواب) الحمد لله أما القول بأنه هو أو أحد من أولاده أو نحوهم كانوا معصومين من القنوب والخطأ كما يدعيه الرافضة في الآتي مشر فم هذا القول شر من قول الرافضة بكثير فان الرافضة ادعت ذلك فيمن لاشك في إيمانه وتوفاه بل فيمن لا يشك أنه من أهل الجنة كعلي والحسن والحسين رضي الله عنهم ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والإيمان على أن هذا القول من أفسد الأقوال وأنه من أقوال أهل الألفك والبهتان فان العصمة في ذلك ليست لأئمة الأنبياء عليهم السلام بل كان من سوى الأنبياء يؤخذ من قوله وترك ولا تجب طاعة من سوى الأنبياء والرسل في كل ما يقول ولا يجب على الخلق اتباعه والإيمان به في كل ما يصر به ويعتبر به ولا تكون مخالفته في ذلك كفراً بخلاف الأنبياء بل إذا خالفه غيره من نظرائه وجب على المجتهد النظر في قولها وإيمانه كان أشبه بالكتاب والسنة تابعه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولوا الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول أن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) فامر عند التنازع

بالذالى الله والى الرسول اذ المصوم لا يقول الا حقا ومن علم انه قال الحق فى موارد النزاع
 وجب اتباعه كما لو ذكر آية من كتاب الله تعالى او حديثا ثابتا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقصد به قطع النزاع اما وجوب اتباع القائل فى كل ما يقوله من غير
 ذكر دليل يدل على صحة ما يقوله فليس بصحيح بل هذه المرتبة هى مرتبة الرسول التى لا تصلح
 الا له كما قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى انفسهم
 حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (وما ارسلنا من رسول الا ليطيع باذن الله ولو انهم
 اذ ظنوا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما) وقال تعالى
 (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله
 ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وقال تعالى (انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى
 الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون) وقال (ومن يطع الله والرسول
 فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك
 رفيقا) وقال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنت تجري من تحتها الانهار
 خالد فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله
 عذاب مقيم) وقال تعالى (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)
 وقال تعالى (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) وقال تعالى (ان اقم الصلاة وآتيت الزكاة وآمنت
 برسلي وعززت عوم واقرضت الله قرضا حسنا لا كفرن عنكم شيئا تكلم) وامثال هذه فى القرآن
 كثير بين فيه سمادة من آمن بالرسول واتبعهم واطاعهم وشقاوة من لم يؤمن بهم ولم يتبعهم
 بل عصاهم فلو كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به وينهى عنه لكان حكمه فى ذلك حكم الرسول
 والنهي للمعصية الى الخلق رسول اليهم بخلاف من لم يبعث اليهم فن كان امرا ناهيا للخلق من
 امام وعالم وشيخ واولى امر غير هؤلاء من اهل البيت او غيرهم وكان معصوما كان بمنزلة
 الرسول فى ذلك وكان من اطاعه وجبت له الجنة ومن عصاه وجبت له النار كما يقوله القائلون
 بمعصية على او غيره من الائمة بل من اطاعه يكون مؤمنا ومن عصاه يكون كافرا وكان
 هؤلاء كانبيا بنى اسرائيل فلا يصح حينئذ قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نبى بعدى وفي
 السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء لم يورثوا دينهم ولا دنياهم

انما وروثوا العلم فن أخذهم فقد أخذ بحفظ وافر فناية العلماء من الأئمة وغيرهم من هذه الامة
ان يكرروا ورتة الانبياء لا ان يكونوا انبياء وايضا فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والاجماع ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال للصديق في تأويل رؤيا عبرها أصبت بمضار أخطأت بمضا وقال الصديق
اطيعوني ما أطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وغضب مرة على رجل فقال له ابو
بردة ذهني اضرب عنقه فقال له لا كنت فاعلا قال ثم فقال ما كانت لاحد بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولهذا اتفق الائمة على ان من سب نبيا قتل ومن سب غير النبي لا يقتل
بكل سب سبه بل يفصل في ذلك فان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما كان او
كافرا لانه قدح في نسبه ولو قذف غير ام النبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يعلم براءتها لم يقتل
وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في مواضع بمثل هذه فيرجع عن أقوال كثيرة اذا
تبين له الحق في خلاف ما قال ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيدا منهم ويقول
في مواضع والله ما يدري امر أصاب الحق أو أخطأ ويقول امرأة أصابت ورجل أخطأ ومع
هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان في الامم قبلكم غدنون
فان يكن في أمتي أحد فصر وفي الترمذي لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ان الله ضرب الحق
على امر وقلبه فاذا كان الحدث اللهم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المثلة يشهد على
نفسه بأنه ليس بمعضوم فكيف بنيره من الصحابة وغيرهم الذين لم يبلغوا منزلته فان أهل العلم
متفقون على ان أبا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم وأولى
بمعرفة الحق واتباعه منهم وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
خير هذه الامة بعد نبينا أبو بكر ثم عمر روي ذلك عنه من نحو ثمانين وجها وقال علي رضي الله
عنه لا أوتي باحد يفضلني على أبي بكر وعمر الا جلده حد المفتري والأقوال المأثورة عن عثمان
وعلي وغيرهما من الصحابة بل أبو بكر الصديق لا يحفظ له نيا اثنى فيها بخلاف نص النبي صلى
الله عليه وسلم وقد وجد لعل وغيره من الصحابة من ذلك أكثر مما وجد لعمر وكان الشافعي
رضي الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه فيحتجون عليه بقول علي فصنف كتاب
الاختلاف علي وعبد الله بن مسعود وبن فيه مسائل كثيرة تركت من قولهما لحي السنة بخلافها
وصنف بعده محمد بن نصر التوري كتابا أكبر من ذلك كما ترك من قول علي رضي الله عنه

ان المشقة المترفة عنها اذا كانت حاملا فانها تمتد أبعد الاجلين و يروى ذلك عن ابن عباس
أيضا وافقت أئمة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما في ذلك وهوانها اذا وضعت
حملها حلت لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سبيعة الاسمية كانت قد وضعت
بمهر زوجها بايال فدخل عليها أبو السنابل ابن بكك فقال ما أنت بنا كح حتى تمر طيك أربعة
أشهر وعشرا فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذب أبو السنابل حلت فانكحي
فكذب النبي صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفتيا وكذلك المفوضة التي تزوجها زوجها ومات
عنها ولم يفرض لها مهر قال فيها علي وابن عباس انها مهر لها وافى فيها ابن مسعود وغيره ان
لها مهر المثل فقام رجل من أشجع فقال نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع
بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه ومثل هذا كثير وقد كان علي وابناه وغيرهم يخالف بعضهم
بعضا في العلم والفتيا كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم به منا ولو كانوا معصومين لكان مخالفة
المعصوم للمعصوم ممتنة وقد كان الحسن في امر القتل يخالف اباة ويكره كثير بما يفعله ويرجع
على رضي الله عنه في آخر الامر الى رايه وكان يقول

لئن عجزت عجرة لا اعتذر سوف اكيس بعدها واستمر

واجبر الرأي اللبيب المنتشر

وتبين له في آخر عمره ان لوفدل غير الذي كان فله لكان هو الا صوب وله فتاوى رجع
ببعضها عن بعض كقولاه في امهات الاولاد فان له فيها قولين احدهما المنع من بيعهم والثاني
اباحة ذلك والمعصوم لا يكون له تولان متناقضان الا ان يكون احدهما ناسخا للآخر كما في
قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ اذ لا يفي بعده وقد وصى
الحسن لخاء الحسين بان لا يطيع أهل العراق ولا يطلب هذا الامر وأشار عليه بذلك ابن عمرو ابن
عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه ورأوا انه ما احتدوه صاحبة ساميين ان لا يذهب اليهم لا يجيبهم الى
ما قلوه من الخبيء اليهم والقتال منهم وان كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين ولكنه رضي الله عنه
فدل مارآه مصلحة والرأي يصيب ويخطئ والمعصوم ليس لاحد ان يخالفه وليس له أن يخالف معصوما
آخر الا أن يكونا على شريعتين كالرسولين ومعلوم أن شريعتيهما واحدة وهذا باب واسع مبسوط في
غير هذا الموضوع والمقصود ان من ادعى عصمة هؤلاء السادة المشهود لهم بالايمان والتقوى والجنة هو في

غاية الضلال والجهالة ولم يقل هذا القول من له في الامة لسان صدق بل ولا من له عقل محمود فكيف تكون العصمة في ذرية عبد الله بن ميمون القداح مع شبهة النفاق والكذب والضلال وهب ان الامر ليس كذلك فلا ورب ان سيرتهم من سيرة الملوك وأكثرها ظلالا وانها كالبحر موات وابعدها عن اقامة الامور والواجبات واعظمهم اظهارا للبدع المخالفة للكتاب والسنة واعانة لاهل النفاق والبدعة وقد اتفق اهل العلم على ان دولة بني أمية وبني العباس أقرب الى الله ورسوله من دولتهم واعظم علما وایمانا من دولتهم واول بدعا وجورا من بدعتهم وان خليفة الدولتين اطوع لله ورسوله من خلفاء دولتهم ولم يكن في خلفاء الدولتين من يجوز ان يقال فيه انه معصوم فكيف يدعى العصمة من ظهرت عنه الفواحش والمنكرات والظلم والبنى والمدوان والمداوة لاهل البر والتقوى من الامة والاطمئنان لاهل الكفر والنفاق فهم من أفسق الناس ومن أكفر الناس وما يدعى العصمة في النفاق والفسوق الاجاهل مبسوط الجبل أو زنديق يقول بلا علم ومن المعلوم الذي لا ريب فيه ان من شهد لهم بالایمان والتقوى أو بصحة النسب فقد شهد لهم بما لا ينلم وقد قال الله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (الا من شهد بالحق وهم يعلمون) وقال عن اخوة يوسف (وما شهدنا الا بما علمنا) وليس أحد من الناس يعلم صحة نسبهم ولا نبوت ايمانهم وتقواهم فان غاية ما يزعمه انهم كانوا يظهرون الاسلام والزام شرائعهم وليس كل من اظهر الاسلام يكون مؤمنا في الباطن اذ قد عرف في المظهرين للاسلام المؤمنين والمنافقين قال الله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) وقال تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) وقال تعالى (قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم وهؤلاء القوم يشهد عليهم علماء الامة والمنها وجماعها انهم كانوا منافقين زنادقة يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر فاذا قدر ان بعض الناس خالفهم في ذلك صار في ايمانهم نزاع مشهور بالشاهد لهم بالایمان شاهد لهم بما لا يملوه اذ ليس معه شيء يدل على ايمانهم مثل ما مع منازعيه ما يدل على نفاقهم وزندقتهم وكذلك النسب قد علم ان جمهور الامة تطعن في نسبهم ويذكرون انهم من اولاد المجوس واليهود وهذا مشهور من شهادة علماء الطوائف من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واهل الحديث واهل الكلام وعلماء النسب والجماعة

وغيرهم وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لاجبار الاس وابامهم حتى بعض من قد يتوقف في أمرهم كآب الاثير المرصلي في تاريخه ونحوه فانه ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم من القمح في نسبهم وأما جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين حتى القاضي ابن خلكان في تاريخه فانهم ذكروا بطلان نسبهم وكذلك ابن الجوزي وابو شامة وغيرهما من أهل العلم بذلك حتى صنف العلماء في كشف اسرارهم وهناك استارهم كما صنف القاضي ابو بكر الباقلافي كتابه المشهور في كشف اسرارهم وهناك استارهم وذكر أنهم من ذرية الجوس وذكر من مذاهبهم ما بين فيه ان مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى بل ومن مذاهب الغالية الذين يدعون الهية علي أو نبوته فهم أكفر من هؤلاء وكذلك ذكر القاضي أبو بلي في كتابه المعتمد فصلاً طويلاً في شرح زندقتهم وكفرهم وكذلك ذكر أبو حامد الغزالي في كتابه الذي سماه فضائل المستظيرية وفضائح الباطنية قال ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وكذلك القاضي عبد الجبار بن احمد وأمثلة من المعتزلة المذنبية الذين لا يفضلون علي غيرهم بل يفسقون من قائله ولم يقب من قتاله يعملون هؤلاء من اكابر المناققين الزنادقة فهذه مقالة المعتزلة في حقهم فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة بل والرافضة الامامية مع أنهم من أجهل الخلق وأنهم ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح ولا دنيا منصوره نعم يعلمون ان مقالة هؤلاء مقالة الزنادقة المناققين ويعلمون ان مقالة هؤلاء الباطنية شر من مقالة الغالية الذين ينتقدون الهية علي رضي الله عنه وأما القمح في نسبهم فهو مأثور عن جماهير علماء الامية من علماء الطوائف وقد تولى الخلافة غيرهم طوائف وكان في بعضهم من البدعة والظلم ما فيه فلم يقدح الناس في نسب أحد من أولئك كما قدحوا في نسب هؤلاء ولا نسبهم الى الزندقة والنفاق كما نسبوا هؤلاء وقد قام من ولد علي طوائف من ولد الحسن وولد الحسين كحمد بن عبد الله بن حسن وأخيه ابراهيم بن عبد الله بن حسن وأمثالهما ولم يظعن أحد لا من أعدائهم ولا من غير أعدائهم لا في نسبهم ولا في اسلامهم وكذلك الداعي القائم بطبرستان وغيره من العلويين وكذلك بنو حمود الذين تغلبوا بالاندلس مدة وأمثال هؤلاء لم يقدح أحد في نسبهم ولا في اسلامهم وقد قتل جماعة من الطالبين من علي الخلافة لا سيما في الدولة العباسية وحبس طائفة كوسى بن جعفر وغيره ولم يقدح أعداؤهم

في نسبهم ولا دينهم وسبب ذلك ان الانساب المشهورة أمرها ظاهر متدارك مثل الشمس لا يقدر المدوان بطفه وكذلك اسلام الرجل وصحة ايمانه باقه والرسول أمر لا يخفى وصاحب النسب والدين لو أراد عدوه ان يبطل نسبه ودينه وله هذه الشهرة لم يمكنه ذلك فان هذا مما تتوفر الهمم والدواعى على نقله ولا يجوز ان تنفق على ذلك أقوال العلماء وهؤلاء بنو عبيد القداح ما زالت علماء الامة المأبونون علما ودينا يقدحون في نسبهم ودينهم لا يذمونهم بالرفض والتشيع فان لهم في هذا شركاء كثيرين بل يحملونهم من القرامطة الباطنية الذين منهم الاسماعيليه والنصيرية ومن جنسهم الحرمية المحمرة وأمثالهم من الكفار المنافقون الذين كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ولا ريب ان اتباع هؤلاء باطل وقد وصف العلماء أئمة هذا القول بأنهم الذين ابتدعوه ووضعوه وذكروا ما بنوا عليه مذاهبهم وانهم اخذوا ببعض قول المجوس وبعض قول الفلاسفة فوضعوا لهم السابق والتالى والاساس والحجج والدعوى وامثال ذلك من المراتب وترتيب الدعوة سبع درجات آخرها البلاغ الاكبر والناموس الاعظم بما ليس بهذا موضع تفصيل ذلك واذا كان كذلك فمن شهد لهم بصحة نسب أو ايمان فاقبل ما في شهادته انه شاهد بلا علم كاف ما ليس له به علم وذلك حرام باتفاق الامة بل ما ظهر عنهم من الزندقة والنفاق ومعاذ ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم دليل على بطلان نسبهم الفاطمى فان من يكون من أقارب النبي صلى الله عليه وسلم القاطنين باختلافه في أمته لا تكون معاداته لدينه كمادة هؤلاء فلم يعرف في بنى هاشم ولا ولد أبي طالب بل ولا بنى أمية من كان خليفة وهو معاد للدين الاسلام فضلا عن ان يكون معاديا له كمادة هؤلاء بل أولاد الملوك الذين لا دين لهم فيكون فيهم نوع حمية لدين آبائهم واسلافهم فمن كان من ولد سيد ولد آدم الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق كيف يعادى دينه هذه المعادة ولهذا نجد جميع المأمونين على دين الاسلام باطنا وظاهرا معادين لهؤلاء الا من هو زنديق عدو لله ورسوله أو جاهل لا يعرف ما بعث به رسوله وهذا مما يدل على كفرهم وكذبهم في نسبهم

﴿فصل﴾ وأما سؤال القائل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم التي ادعوا بها من العلم الباطن هو اعظم حجة ودليل على انهم زنادقة منافقون لا يؤمنون باقه ولا برسوله ولا باليوم الآخر فان هذا العلم الباطن الذي ادعوه هو كفر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى بل اكثر

المشركين على انه كفر أيضا فان مضمونه ان للكتب الالهية بواطن تخالف المعلوم عند المؤمنين في الاوامر والنواهي والاخبار أما الاوامر فان الناس يعلمون بالاضطرار من دين الاسلام ان محمدا صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلوات المكتوبة والزكاة المفروضة وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق وأما النواهي فان الله تعالى حرم عليهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبني بغير الحق وان يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان يقولوا على الله ما لا يعلمون كما حرم الخمر ونكاح ذوات المحارم والربا والميسر وغير ذلك فزعم هؤلاء انه ليس المراد بهذا ما يعرفه المسلمون ولكن لهذا باطن يعلمه هؤلاء الأئمة الاسماعيلية الذين انتسبوا الى محمد بن اسماعيل ابن جعفر الذين يقولون انهم معصومون وأنهم اصحاب العلم الباطن كقولهم الصلاة معرفة اسرارنا لا هذه الصلوات ذات الركوع والسجود والقراءة والصيام كتبات اسرارنا ليس هو الامساك عن الاكل والشرب والنكاح والحج زيارة شيوخنا المقدسين وامثال ذلك وهؤلاء المدعون للباطن لا يوجبون هذه العبادات ولا يحرمون هذه المحرمات بل يستحلون الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونكاح الامهات والبنات وغير ذلك من المنكرات ومعلوم ان هؤلاء اكفر من اليهود والنصارى فمن يكون هكذا كيف يكون معصوما واما الاخبار فانهم لا يقرون بقيام الناس من قبورهم لرب العالمين ولا بما وعده الله به عباد من الثواب والعقاب بل ولا بما اخبرت به الرسل من الملائكة بل ولا بما ذكرته من اسماء الله وصفاته بل اخبارهم الذي يتبعونها اتباع المتفلسفة المشائين التابعين لارسطو ويريدون ان يجمعوا بين ما أخبر به الرسل وما يقوله هؤلاء كما فصل اصحاب رسائل اخوان الصفا وهم على طريقة هؤلاء العبيدين ذرية عبيد الله بن ميمون القداح فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين أو اليهود أو النصارى ان ما يقوله اصحاب رسائل اخوان الصفا يخالف للمل للثلاث وان كان في ذلك من العلوم الرياضية والطبيعية وبعض المنطقية والالهية وعلوم الاخلاق والسياسة والمنزل ما لا ينكر فان في ذلك من مخالفة الرسل فيما أخبرت به وأمرت به والتكذيب بكثير مما جاءت به وتبديل شرائع الرسل كلهم بما لا يخفى على عارف بملة من الملل فهؤلاء خارجون عن الملل الثلاث ومن أكاذيبهم وزعمهم ان هذه الرسائل من كلام جعفر بن محمد الصادق والعلماء يعلمون انها انما وضعت بعد المائة الثالثة زمان بناء القاهرة وقد ذكر واضعوها فيها ما حدث في الاسلام

في استيلاء النصارى على سواحل الشام ومحو ذلك من الحوادث التي حدثت بعد المائة الثالثة
 وجعفر بن محمد رضى الله عنه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة قبل بناء القاهرة بأكثر من مائتي
 سنة اذ القاهرة بنيت حول الستين وثلاثمائة كما في تاريخ الجامع الازهر ويقال ان ابتداء بنائها
 سنة ثمان وخمسين وانه في سنة اثنين وستين قدم معد بن تميم من المغرب واستوطنها ومما بين
 هذا ان المتفلسفة الذين يعلم خروجه من دين الاسلام كانوا من اتباع مفسرين قابل أحد أمرائهم
 وأبي علي ابن الهيثم اللذين كانا في دولة الحاكم نازلين قريبا من الجامع الازهر وابن سينا وابنه
 وأخوه كانوا من أتباعهما قال ابن سينا وقرأت من الفلسفة وكنت أسمع أبي وأخي يذكران
 العقل والنفس وكان وجوده علي عهد الحاكم وقد علم الناس من سيرة الحاكم ما علموه وما فعله
 هشكين الدرزي مولاه بامر من دعوة الناس الى عبادته ومقاتلته أهل مصر على ذلك ثم ذهبه
 الى الشام حتى اضل وادى التيم بن ثعلبة ولزندقة والنفاق فيهم الى اليوم وعدم كتب الحاكم
 وقد أخذتها منهم وقرأت ما فيها من عبادتهم الحاكم واسقاطه عنهم الصلاة ولزكاة والصيام
 والحج وتسمية المسلمين الموجهين لهذه الواجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله بالحسوبة الى
 أمثال ذلك من أنواع النفاق التي لا تكاد تحصى وبالجملة فهم الباطن الذي يدعو مضمونه الكفر
 بالله ولائحته وكتبه ورسله واليوم الآخر بل هو جامع لكل كفر لكنهم فيه على
 درجات فليسوا مستوين في الكفر اذ هو عندهم سبع طبقات كل طبقة يخاطبون بها
 طائفة من الناس بحسب بعمدهم من الدين وقربهم منه ولهم القاب وتريبت ركبوه من مذهب
 المجوس والفلاسفة والرافضة مثل قولهم السابق والتالي جملوهما بآراء العقل والنفس كالذي يذكره
 الفلاسفة وبآراء النور والظلمة كالذي يذكره المجوس وهم ينتمون الى محمد بن اسماعيل بن جعفر ويدعون
 انه هو السابع ويتكلمون في الباطن والاساس والجملة والباب وغير ذلك مما يطول وصفهم ومن
 وصاياهم في الناموس الاكبر والبلاغ الاعظم انهم يدخلون على المسلمين من باب التشيع وذلك
 ليلهم بان الشيعة من أجهل الطوائف وأضعفها عقلا وطما وأبعد ما عن دين الاسلام علما وعملا
 ولهذا دخلت الزنادقة على الاسلام من باب التشيع قديما وحديثا كما دخل الكفار الحارون مدائن
 الاسلام بفداد بمعاونة الشيعة كما جرى لهم في دولة التتوك الكفار بفداد وحلب وغيرهما بل كما
 جرى بتفكير المسلمين مع النصارى وغيرهم فيهم يظهر من التشيع ان يدعوهم واذا استجاب لهم

نقلوه الى الرفض والقدرح في الصحابة فأتوا رأوه قابلاً نقلوه الى الطعن في علي وغيره ثم نقلوه الى القدرح في نينوا وسائر الانبياء وقالوا ان الانبياء لهم بواطن واسرار تخالف ما عليه امتهم وكانوا قوما اذ كياء فضلاء قالوا باغراضهم الدنيوية بما وضعوه من النواميس الشرعية ثم قدحوا في المسيح ونسبوه الى يوسف النجار وجعلوه ضعيف الرأي حيث تمكن عدوه منه حتى صلبه فوافقون اليهود في القدرح في المسيح لكن هم شر من اليهود فانهم يتقدحون في الانبياء واما موسى ومحمد فيعظمون أمرهما لتمكنهما وقهر عدوهما ويدعون انهما أظهرتا ما أظهرتا من الكتاب لذباب العامة وان لذلك اسراراً باطنة من عرفها صار من الكمل بالانين ويقولون ان الله احل كل ما نشتهي من الفواحش والمنكرات وأخذ اموال الناس بكل طريق ولم يجب علينا شيء مما يجب على العامة من صلاة وزكاة وصيام وغير ذلك اذا لبأع عندهم قد عرف انه لا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب وهم في اثبات واجب الوجود المبدع للمسلم على قولين لا تثمهم تنكره وترغم ان المشائين من الفلاسفة في نزاع الا في واجب الوجود ويستنهون بذكر الله واسمه حتي يكتب احدهم اسم الله واسم رسوله في اسفله وامثال ذلك من كفرهم كثير وذو الدعوة التي كانت مشهورة والاسماعيلية الذين كانوا على هذا المذهب بقلع الأملوت وغيرها في بلاد خراسان وبارض اليمن وجبال الشام وغير ذلك كانوا على مذهب البيهدين المستول عنهم وابن الصباح الذي كان رأس الاسماعيلية وكان الغزالي يناظر اصحابه لما كان قد قدم الى مصر في دولة المستنصر وكان أطولهم مدة وتلقي عنه اسرارهم وفي دولة المستنصر كانت فتنة الساسري في المائة الخامسة سنة خمسين واربعمائة لما جاهد الساسري خارجاً عن طاعة الخليفة القائم بأمر الله الباسي وافق مع المستنصر العبيدي وذهب بمحمداً الى العراق واظهروا في بلاد الشام والعراق شعار الرافضة كما كانوا قد اظهروا وها بارض مصر وقتلوا طوائف من علماء المسلمين وشيوخهم كما كانت سلفهم قتلوا قبل ذلك بالمغرب طوائف واذنوا على المتأرجحي على خير العمل حتى جاء الترك السلاجقة الذين كانوا ملوك المسلمين فمزموهم وطردوهم الى مصر وكان من اواخرهم الشهيد نور الدين محمود الذي فتح أكثر الشام واستنفذه من ايدي النصاري ثم بعث عسكره الى مصر لما استنجدوه على الافرنج وتكرر دخول العسكر اليها مع صلاح الدين الذي فتح مصر فزال عنها دعوة البيهدين من القرانطة الباطنية واظهر

فيها شرائع الاسلام حتى سكنها من حينئذ من اظهر بها دين الاسلام وكان في اثناء دولتهم
 يخاف الساكن بمصر أن يروى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل كما حكى ذلك
 ابراهيم بن سعد الجبال صاحب عبد الغنى بن سعيد وامتنع من رواية الحديث خوفا ان يقتلوه
 وكانوا ينادون بين القصرين من لعن وسب فله دينار وأزرب وكان بالجامع الازهر عدة
 مقاصير يلعب فيها الصغابة بل يتكلم فيها بالكفر الصريح وكان لهم مدرسة بقرب المشهد الذي
 بنوه ونسبوه الى الحسين وليس فيه الحسين ولا شيء منه باتفاق العلماء وكانوا لا يدرسون في
 مدرستهم علوم المسلمين بل المنطق والطبيعة والآلهي ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة
 وبنوا ارسادا على الجبال وغير الجبال يرصدون فيها الكواكب يعبدونها ويسبحونها ويستزلون
 روحانياتها التي هي شياطين تنزل على المشركين الكفار كشياطين الاصنام ونحو ذلك والمعز بن
 نعيم بن معد أول من دخل القاهرة منهم في ذلك فصنف كلاما معروفا عند اتباعه وليس هذا
 المعز بن باديس فان ذلك كان مسلما من أهل السنة وكان رجلا من ملوك المغرب وهذا بعد
 ذلك بمدة ولاجل ما كانوا عليه من الزندقة والبدعة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي
 سنة قد انطفأ نور الاسلام والايمان حتى قالت فيها العلماء انها كانت دارردة ونفاق كدار مسيلة
 الكذاب والقرامطة الخارجين بارض العراق الذين كانوا سلفا لهؤلاء القرامطة ذهبوا من
 العراق الى المغرب ثم جاؤا من المغرب الى مصر فان كفر هؤلاء وردتهم من أعظم الكفر
 والردة وهم أعظم كفرا وردة من كفر اتباع مسيلة الكذاب ونحوه من الكذابين فان
 اولئك لم يقولوا في الالهية والربوبية والشرائع ما قاله ائمة هؤلاء ولهذا يميز بين قبورهم وقبور
 المسلمين كما يميز بين قبور المسلمين والكفار فان قبورهم موجهة الى غير القبلة واذا أصاب الخيل مغل
 اتوا بها الى قبورهم كما يأتون بها الى قبور الكفار وهذه عادة معروفة للخيل اذا أصاب الخيل مغل ذهبوا
 بها الى قبور اليهود والنصارى بدمشق وان كانوا بمساكن الاسماعيلية والنصيرية ونحوهما ذهبوا
 بها الى قبورهم وان كانوا بمصر ذهبوا بها الى قبور اليهود والنصارى او هؤلاء العبيدين الذين قد
 يتسبون بالاشراف وليسوا من الاشراف ولا يذهبون بالخيل الى قبور الانبياء والصالحين
 ولا الى قبور عموم المسلمين وهذا أمر مجرب معلوم عند الجند وعلماءهم وقد ذكر سبب ذلك
 لغير الكفار بما يقبون في قبورهم فيسمع أصواتهم البهايم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم

بذلك ان الكفار يعذبون في قبورهم ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان راكبا على بغلته فمر بقبور فجادت به حتى كادت تلقيه فقل هذه أصوات يهود تعذب في قبورها فان البهائم اذا سمعت ذلك الصوت المنكر أوجب لها من الحرارة ما يذهب المغل وكان الجاهل يظنون ان تمشية الخيل عند قبور هؤلاء لدينهم وفضلهم فلما تبين لهم انهم يمشونها عند قبور اليهود والنصارى والنصيرية ونحوهم دون قبور الانبياء والصالحين وذكر العلماء انهم لا يمشونها عند قبر من يعرف بالدين بمصر والشام وغيرها انما يمشونها عند قبور الفجار والكفار تبين بذلك ما كان مشتبه ومن علم حوادث الاسلام وما جرى فيه بين اوليائه وأعدائه الكفار والمنافقين علم ان عداوة هؤلاء المعتدين للاسلام الذي بعث الله به رسوله أعظم من عداوة التتار وان علم الباطن الذي كانوا يدعون حقيقته هو ابطال الرسالة التي بعث الله بها محمدا بل ابطال جميع المرسلين وانهم لا يقرون بما جاء به الرسول عن الله ولا من خبره ولا من أمره وان لهم قصدا مؤكدا في ابطال دعوته وفساد ملته وقتل خاصته واتباع عترته وانهم في معاداة الاسلام بل وسائر الملل أعظم من اليهود والنصارى فان اليهود والنصارى يقرون باصل الملل التي جاءت بها الرسل كاثبات الصانع والرسول والشرائع واليوم الآخر ولكن يكذبون بعض الكتب والرسول كما قال الله سبحانه (ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مبينا) واما هؤلاء القرامطة فانهم في الباطن كافرون بجميع الكتب والرسول يخفون ذلك ويكتسونه عن غير من يثقون به لا يظهرونه كما يظهر أهل الكتاب دينهم لانهم لو أظهروه لنفر عنهم جاهير أهل الارض من المسلمين وغيرهم وهم يفرقون بين مقالهم ومقالة الجمهور بل الرافضة الذين ليسوا زنادقة كفارا يفرقون بين مقالها ومقالة الجمهور ويرون كتابان مذهبهم واستعمال التقية وقد لا يكون من الرافضة من له نسب صحيح مسلما في الباطن ولا يكون زنديقا لكن يكون جاهلا مبتدعا واذا كان هؤلاء مع صحة نسبهم واسلامهم يكتسبون ما هم عليه من البدعة والهوى لسكن جمهور الناس يخالفونهم فكيف بالقرامطة الباطنية الذين يكفرونهم أهل الملل كلها من المسلمين واليهود والنصارى وانما يقرب منهم الفلاسفة المشاؤون اصحاب ارسطو فان بينهم وبين القرامطة مقارنة كبيرة ولهذا يوجد

فضلاء القرامطة في الباطن متفلسفة كسنان الذي كان بالشام والطوسي الذي كان وزيراً لهم بالاموت ثم صار منجماً لهؤلاء وملك الكفار وصنف شرح الاشارات لابن سينا وهو الذي اشار على ملك الكمار بقتل الخليفة وصار عند الكفار التترك هو المقدم على الذين يسمونهم الداسميدية فهؤلاء وأمثالهم يعلمون ان ما يظهروه القرامطة من الدين والكرامات ونحو ذلك انه باطل لكن يكون أحدهم متفلسفاً ويدخل معهم لموافقهم له على ما هو فيه من الاقرار بالرسول والشرائع في الظاهر وتأويل ذلك بامور يعلم بالاضطرار انها مخالفة لما جاءت به الرسل فان المتفلسفة متاولون ما اخبرت به الرسل من امور الايمان بالله واليوم الآخر بالنفي والتعطيل الذي يوافق مذهبهم واما الشرائع العملية فلا ينفونها كما ينفيها القرامطة بل يوجبونها على العامة ويوجبون بعضها على الخاصة اولا يوجبون ذلك ويقولون ان الرسل فيما اخبروا به وامروا به لم يأتوا بمحققات الامور ولكن اتوا بامر فيه صلاح العامة وان كان هو كذباً في الحقيقة ولهذا اختار كل مبطل ان يأتي بمخازيق لقصد صلاح العامة كما فعل ابن التومرت الملقب بالمهدي ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة لانه كان مثلاً في الجملة ولم يكن منافقاً مكذباً للرسول معطلاً للشرائع ولا يحجل للشرعية العملية باطنياً يخالف ظاهرها بل كان فيه نوع من رأي الجهمية الموافق لرأي الفلاسفة ونوع من رأي الخوارج الذين يرون السيف ويكفرون بالذنب فهؤلاء القرامطة هم في الباطن والحقيقة اكفر من اليهود والنصارى واما في الظاهر فيدعون الاسلام بل وايصال النسب الى العترة النبوية وعلم الباطن الذي لا يوجد عند الانبياء والاولياء وان امامهم معصوم فهم في الظاهر من اعظم الناس دعوى بمحققات الايمان وفي الباطن من اكفر الناس بالرحمن بمنزلة من ادعى النبوة من الكذابين قال تعالى (ومن اظلم ممن افترى على الله كذباً او قال اوحي الى ولم يوح اليه شيء ومن قال ساذل مثل ما انزل الله) وهؤلاء قد يدعون هذا وهذا فان الذي يضاهي الرسول الصادق لا يخلو اما ان يدعي مثل دعوته فيقول ان الله ارسلني وانزل علي وكذب على الله أو يدعي انه يوحى اليه ولا يسمى موجه كما يقول قيل لي ونوديت وخوطبت ونحو ذلك ويكون كاذباً فيكون هذا قد حذف الفاعل أو لا يدعي واحداً من الامر لكنه يدعي انه يمكنه انه يأتي بما أتى به الرسول ووجه القصة ان ما يدعيه في مضاهاة الرسول اما ان يضيفه الى الله أو الى

نفسه ولا يضيفه الى احد فهو لاء في دعواهم مثل الرسول كما كفر من اليهود والنصارى فكيف بالقرامطة الذين يكذبون على الله أعظم مما فعل مسيلمة والحدوا في اسماء الله وآياته اعظم مما فعل مسيلمة وحاربوا الله ورسوله اعظم مما فعل مسيلمة وبسط حالهم بطول لكن هذه الاوراق لاتسع أكثر من هذا وهذا الذي ذكرته حال أئمتهم وقادتهم العالمين بحقيقة قولهم ولا رب انه قد انضم اليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن علما بحقيقة باطنهم ولا موافقا لهم على ذلك فيكون من اتباع الزنادقة المرتدين الموالي لم الناصر لم بمنزلة اتباع الاتحادية الذين يوالونهم ويعظمونهم وينصرونهم ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود وان الخلاق هو المخلوق فمن كان مسلما في الباطن وهو جاهل معظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم وكذا من كان معظما للقاتلين بذهب الحلول والاتحاد فان نسبة هؤلاء الى الجهمية كنسبة اولئك الى الرافضة والجهمية ولكن القرامطة أكثر من الاتحادية بكثير ولهذا كان أحسن حال عوامهم ان يكونوا رافضة جهمية واما الاتحادية ففي عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح ولكن لا يفهم كلامهم ويستقد ان كلامهم كلام الاولياء المحققين وبسط هذا الجواب له مواضع غير هذا والله أعلم

(٤١٧) ﴿مسئلة﴾ في البغاة والخوارج هل هي الفاظ مترادفة بمعنى واحد أم بينهما فرق وهل فرقت الشريعة بينهما في الاحكام الجارية عليهما أم لا واذا ادعى مدع ان الائمة اجتمعت على ان لا فرق بينهم الا في الاسم وخالفه مخالف مستدلا بان أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه فرق بين أهل الشام وأهل النهر وان فهل الحق مع المدعي أو مع مخالفه

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما قول القائل ان الائمة اجتمعت على ان لا فرق بينهما الا في الاسم فدعوى باطلة ومدعىها مجازف فان نفي الفرق بينهما انما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي جنيمة والشافعي وأحمد وغيرهم مثل كثير من المصنفين في قتال أهل البغي فانهم قد يحملون قتال أبي بكر لما نفي الزكاة وقاتل علي الخوارج وقاتل لاهل الجمل وصفين الى غير ذلك من قتال المنتسبين الى الاسلام من باب قتال أهل البغي ثم مع ذلك فهم متفقون على ان مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة لا يجوز ان يحكم عليهم بكفر ولا فسق بل مجتهدون إما مصيبون وإما مخطئون وذنوبهم مغفورة لهم ويطلقون القول بان البغاة ليسوا

فساقا فاذا جمل هؤلاء، وأولئك سواء لزم ان تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل الاجتهاد الباقيين على العدالة ولهذا قال طائفة بسوق البغاة ولكن أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة وأما جمهور أهل العلم فيفرون بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغير أهل الجمل وصفين ممن يعد من البغاة المتأولين وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم من أصحاب مالك وأحمد والشافعي وغيرهم وذلك انه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تترك مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف الثلاثة وبين ان المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس أولئك فان طائفة عليّ أولى بالحق من طائفة معاوية وقال في حق الخوارج المارقين يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرائه مع قراءتهم يقرؤ القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية انما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي لفظ لوي لم الذين يقاتلونهم ما لهم على لسان نبيهم لنكوا عن العمل وقد روى مسلم احاديثهم في الصحيح من عشرة أوجه وروى هذا البخاري من غير وجه ورواه أهل السنن والمسائيد وهي مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم متفقة بالقبول أجمع عليها علماء الامة من الصحابة ومن اتبعهم واتق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج وأما الجمل وصفين فكانت منهم طائفة قاتلت من هذا الجانب وطائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكابر الصحابة لم يقاتلوا لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب واستدل التاركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة وبينوا ان هذا قتال فتنة وكان على رضي الله عنه مسرورا لقتال الخوارج ويروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الامر بقتالهم وأما قتال صفين فذكر انه ليس معه فيه نص وانما هو رأي رأي وآه وكان احيانا يحمى من لم ير القتال وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الحسن ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد مدح الحسن واثى عليه باصلاح الله به بين الطائفتين أصحاب علي وأصحاب معاوية وهذا بين أن ترك القتال كان أحسن وانهم يكن القتال واجبا ولا مستحبا وقتال الخوارج قد ثبت عنه انه أمر به وحض عليه فكيف يسوى بين

ما أمر به وحض عليه وبين ما مدح تاركه واثني عليه فن سوي بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجل وصفين وبين قتال ذى الخويصرة التميمي وامثاله من الخوارج المارقين والحرورية الممتدين كان قولهم من جنس أقوال أهل الجهل والظلم المبين ولزم صاحب هذا القول ان يصير من جنس الرافضة والمتزلة الذين يكفرون أو يفسقون المقاتلين بالجل وصفين كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد اختلف السلف والائمة في كفرهم على قولين مشهورين مع اتفافهم على الثناء على الصحابة المقتلين بالجل وصفين والامساك عما شجر بينهم فكيف نسبة هذا بهذا وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال الخوارج قبل ان يقاتلوا وأما أهل النبي فان الله تعالى قال فيهم (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واتمسكوا ان الله يحب المقسطين) فلم يصر بقتال الباغية ابتداء فلا تقتال ابتداء ليس مأمورا به ولكن اذا اقتتلوا أمر بالاصلاح بينهم ثم ان بقت الواحدة قوتت ولهذا قال من قال من الفقهاء ان البغاة لا يتدثون بقتالهم حتى يقاتلوا وأما الخوارج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في تسلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وقال ابن ادركنهم لا تقتلهم قتل عاد وكذلك ما نوا الزكاة فان الصديق والصحابة ابتدؤا قتالهم وقال الصديق والله لومنموني عنقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه وهم يقاتلون اذا امتنعوا من اداء الواجبات وان اقروا بالوجوب ثم تنازع الفقهاء في كفر من منها وقاتل الامام عليها مع اقراره بالوجوب على قولين هما روايتان عن أحد كالروايتين عنه في تكفير الخوارج وأما أهل النبي المجرد فلا يكفرون باتفاق ائمة الدين فان القرآن تدنص على ايمانهم واخوتهم مع وجود الاقتال والنبي والله أعلم

باب حد الزنا والقذف وغير ذلك

- (٤١٣) ﴿مسئلة﴾ في اثم المعصية وحد الزنا هل تزداد في الايام المباركة أم لا
 ﴿الجواب﴾ نعم المعاصي في الايام المفضلة والا مكنة المفضلة تغاظ وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان
 (٤١٤) ﴿مسئلة﴾ ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل اباحه احد من العلماء

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين الوطاء في الدبر حرام في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك عامة ائمة المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم فان الله قال في كتابه (نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم) وقد ثبت في الصحيح ان اليهود كانوا يقولون اذا اتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء لولد احول فسأل المسلمون عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الآية نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم والحرث موضع الزرع والولد انما يزرع في الفرج لاني الدبر فاتوا حرثكم وهو موضع الولد اني شئتم أي من اين شئتم من قبلها ومن دبرها وعن يمينها وعن شمالها فآله تعالى سمى النساء حرثا وانما رخص في آيانه المروث والحرث انما يكون في الفرج وقد جاء في غير اثر ان الوطاء في الدبر هو اللواطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يستحي من الحق لا يتوا النساء في حشوشهن والحش هو الدبر وهو موضع القدر والله سبحانه حرم آيانه الحائض مع ان النجاسة عارضة في فرجها فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة المفاضة وايضا فهذا من جنس اللواط ومذهب ابي حنيفة واصحاب الشافعي واحمد واصحابه ان ذلك حرام لاتزاع بينهم وهذا هو الظاهر من مذهب مالك واصحابه لكن حكى بعض الناس منهم رواية اخرى بخلاف ذلك ومنهم من انكر هذه الرواية وطعن فيها وأصل ذلك ما نقل عن نافع انه نقله عن ابن عمر وقد كان سالم بن عبد الله يكذب ناعما في ذلك فاما ان يكون نافع غلط أو غلط من هو فوقه فاذا غلط بعض الناس غلطة لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة كما ان طائفة غلطوا في اباحة الدرهم بالدرهمين واتفق الائمة على تحريم ذلك لما جاء في ذلك من الاحاديث الصحيحة وكذلك طائفة غلطوا في انواع الاشربة ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وانه سئل عن انواع من الانبذة فقال كل مسكر حرام ما اسكر كثيره فقليله حرام وجب اتباع هذه السنن الثابتة ولهذا نظائر في الشريعة ومن وطئ امرأته في دبرها وجب ان يعاقبها على ذلك عقوبة تزجرها فان علم انهما لا يندرجان فانه يجب التفريق بينهما والله اعلم

(٤١٥) (مسئلة) في قوله صلى الله عليه وسلم اذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة الحديث فاذا كان المم سرا بين العبد وبينه فكيف تطلع الملائكة عليه

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله قد روى عن سفيان بن عيينه في جواب هذه المسئلة قال انه اذا هم بحسنة شم الملك رائحة طيبة واذا هم بسيئة شم رائحة خبيثة والتحقيق ان الله قادر ان يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء كما هو قادر على ان يطلع بمض البشر على ما في الانسان فاذا كان بمض البشر قد يحمل الله له من الكشف ما يعلم به أحيانا ما في قلب الانسان فالملك الموكل بالعبد أولى بان يعرفه الله ذلك وقد قيل في قوله تعالى ونحن أقرب اليه من جبل الوريد ان المراد به الملائكة والله قد جعل الملائكة تقي في نفس العبد الخواطر كما قال عبد الله بن مسعود ان للملك لمة فلمة الملك تصديق بالحق ووعد بالخير ولمة الشيطان تكذيب بالحق وإيما بالشر وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال ما منكم من أحد الا وقد وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قالوا واياك يا رسول الله قال وانا الا ان الله قد أعانني عليه فلا يأمرني الا بخير فالسيئة التي يهيم بها العبد اذا كانت من اتقاء الشيطان علم بها الشيطان والحسنة التي يهيم بها العبد اذا كانت من اتقاء الملك علم بها الملك أيضا بطريق الاولى واذا علم بها هذا الملك أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم

(٤١٦) ﴿ مسئلة ﴾ في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص من الاطراف اقامت معه على الفجور فلما ظهر أمرها سمت في مفارقة الزوج فهل بقي لها حق على أولادها بمدة هذا الفعل وهل عليهم اثم في قطعها وهل يجوز لمن تحقق ذلك منها قتلها سراوان فعل ذلك غيرة يآثم

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله الواجب على أولادها وعصبتها ان يمنوها من المحرمات فان لم تمتنع الا بالحبس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للولد ان يضرب امه وأما برها فليس لهم ان يمنوها برها ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء بل يمنوها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة رزقوها وكسوها ولا يجوز لهم اقامة الحد عليها بقتل ولا غيره وعليهم الاثم في ذلك

(٤١٧) ﴿ مسئلة ﴾ فيمن شتم رجلا فقال له انت مامون ولد زنا

﴿ الجواب ﴾ يجب تنزيهه على هذا الكلام ويجب عليه الحد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصدهم بهذه الكلمة ان المشتوم فعله خيبت كفعل ولد الزنا

(٤١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط ان رد مطلقة كان الصداق حالا ثم انه رد المطلقة وقذف هو ومطلقة عرض الزوجة ورموها بالزنا بأنها كانت حاملا من الزنا وطلقها بمدخوله بها فا الذي يحب عليهما وهل يقبل قولها وهل يسقط الصداق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اما مطلقة فتجد على قذفها ثمانين جلدة اذا طلبت ذلك المرأة المقذوفة ولا تقبل لها شهادة ابدا لانها فاسقة وكذلك الرجل عليه ثمانون جلدة اذا طلبت المرأة ذلك ولا تقبل له شهادة ابدا وهو فاسق اذا لم يتب وهل له اسقاط الحد باللعان فيه للفقهاء ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل يلاعن وقيل لا يلاعن وقيل ان كان ثم ولد يريد نفيه لاعن والا فلا وصداقها باق عليه لا يسقط باللعان كما سن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كله باتفاق الاثمة الا ما ذكرناه من جواز اللعان ففيه الاقوال الثلاثة أحدها لا يلاعن بل يحد حد القذف وتسقط شهادته وهذا مذهب احمد في أشهر الروايات عنه واحد الوجهين في مذهب الشافعي والثاني يلاعن وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية عنه والثالث ان كان هناك حمل لاعن لنفيه والا فلا وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي ورواية عن أحمد والله أعلم

(٤١٩) ﴿مسئلة﴾ في بلد فيها جوار سائيات يزنون مع النصارى والمسلمين

﴿الجواب﴾ يجب على سيد الامة اذا زنت ان يقيم عليها الحد كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت في الرابعة فليبيعها ولو بظفير والظفير الجبل فان لم يفعل ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاصيا لله ورسوله وكان اضراة على المعصية قادحا في عدالته فالما اذا كان هو يرسلها لتبني وتنق على نفسها من مهر البناء أو يأخذ هو شيئا من ذلك فهذا ممن لمة الله ورسوله وهو فاسق خبيث آذن في الكبيرة وأخذ مهر البني ولم ينهها عن الفاحشة ومثل هذا لا يجوز ان يكون معدلا بل لا يجوز اقراة بين المسلمين بل يستحق العقوبة النليظة حتى يصون اماءه وأقل العقوبة ان يهجر فلا يسلم عليه ولا يصلي خلفه اذا أمكنت الصلاة خلف غيره ولا يستشهد ولا يولى ولاية أصلا ومن استحل ذلك فهو كافر مرتد يستتاب فان تاب والاقتل وكان يمرتدا لارثته ورثته المسلمون وان كان جاهلا بالتحريم عرف ذلك حتى تقوم عليه الحجة فان هذا من الحرمات المجمع عليها

(٤٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل يسفه على ولديه فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ اذا شتم الرجل أباه واعتدى عليه فانه يجب ان يعاقب عقوبة بليغة تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل والبلغ من ذلك انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال من الكبائر ان يسب الرجل والديه قالوا وكيف يسب الرجل والديه قال يسب ابا الرجل فيسب الرجل اياه ويسب امه فيسب امه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل من الكبائر ان يسب الرجل ابا غيره فلا يسب اياه فكيف اذا سب هو اياه مباشرة فهذا يستحق العقوبة التي تمنه عن عقوق الوالد اذ الذين قرن الله حقها بحقه حيث قال (ان اشكرلى ولو الديك) وقال تعالى (وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبر ا حدهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما) فكيف بسبهما

(٤٢١) ﴿مسئلة﴾ في رجل زنى بامرأة ومات الزانى فهل يجوز للولد المذكور ان يتزوج بها أم لا

﴿الجواب﴾ هذا حرام في مذهب ابى حنيفة واحمد وأحد القولين في مذهب مالك وفي القول الآخر يجوز وهو مذهب الشافعي

(٤٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تذف رجلا وقال له انت علق ولد زنا فسا الذي يجب عليه ﴿الجواب﴾ اذا تذفه بالزنا أو المواط كقوله أنت علق وكان ذلك الرجل حراما لم يشتر عنه ذلك فعليه حد التذف اذا طلبه المذف وهو ثمانون جلدة ان كان القاذف حرا واربعون ان كان رقيقا عند الائمة الاربعة

(٤٢٣) ﴿مسئلة﴾ في الفاعل والمفعول به بعد ادراكهما ما يجب عليهما وما يطهرهما وما ينويان عند الطهارة وفي رجل جلد ذكره بيده حتى أمني فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ أما الفاعل والمفعول به فيجب قتلها رجما بالحجارة سواء كانا محصنين أو غير محصنين لما في الدين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ولان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على قتلها وعليهما الاغتسال من الجنابة وترفع الجنابة من الاغتسال لكن لا يطهران من نجاسة الذنب الا بالتوبة وهذا مبنى ما روي انهما لو اغتسلا بالماء ينويان رفع الجنابة واستباحة الصلاة وأما جلد الذكر باليد حتى ينزل

فهو حرام عند أكثر الفقهاء مطلقا وعند طائفة من الائمة حرام الا عند الضرورة مثل ان يخاف
العدو او يخاف المرض او يخاف الزنا فلا يستمناه أصلىح

(٤٢٤) (مسئلة) فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس وهو كاذب عليه فما
يجب على القاذف

(الجواب) اذا كان الامر على ما ذكرنا فانه يمزى على افتراءه على هذا الشخص بما
يزجره وأمثاله اذا طلب المقذوف ذلك

(٢٢٥) (مسئلة) في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنه من اجرة ملكه
الذي يملك انتفاعه شرعا

(الجواب) اذا كان المقذوف محصنا وجب على القاذف حمله القذف اذا طلبه المقذوف
وأما شتمه بغير ذلك اذا كان كاذبا فعليه أن يمزى على ذلك وأما ضربه وجبه اذا كان ظلما فانه
يفعل به كما فعل وما عطله عليه من المنفعة ضمه

(٤٢٦) (مسئلة) في رجلين تنازعا في سب ابى بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه وقال
الآخر لا يتوب الله عليه

(الجواب) الصواب الذي عليه ائمة المسلمين ان كل من تاب تاب الله عليه كما قال الله تعالى
(قل يا عبادى الذين أسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه
هو الغفور الرحيم) فقد ذكر في هذه الآية انه يغفر للتائب الذنوب جميعا ولهذا أطلق وعمم
وقال في الآية الاخرى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فهذا في
غير التائب ولهذا قيد وخصص وليس سب بعض الصحابة باعظم من سب الانبياء أو سب
الله تعالى واليهود والنصارى الذين يسبون نبينا سرا بينهم اذا تابوا وأسلموا قبل ذلك منهم
باتفاق المسلمين والحديث الذي يروى سب صحابى ذنب لا يغفر كذب على رسول الله صلى الله
عليه وسلم والشرك الذي لا يغفره الله يغفره لمن تاب باتفاق المسلمين وما يقال ان في ذلك حقا
لا دعي يجاب عنه من وجهين أحدهما ان الله قد أمر بتوبة السارق والمقلب ونحوهما من الذنوب
التي تعلق بها حقوق العباد كقولهم (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا
من الله والله عزيز حكيم) فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم) وقال

(ولا تنابزوا باللقاب بمس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فاثمكم) (الظالمون) ومن توبة مثل هذا أن يوض المظلوم من الاحسان اليه بقدر اسائه اليه الوجه الثاني ان هؤلاء منأولون فاذا تاب الرافضي من ذلك واعتقد فضل الصحابة واحبهم ودعا لهم فقد بدل الله السيئة بالحسنة كغيره من المذنبين

(٤٧٧) (مسئلة) في آتيان الحائض قبل النسل وما معني قول أبي حنيفة فان انقطع الدم لا قل من عشرة ايام لم يجوز وطئها حتى تنسل وان انقطع دمها لشرة ايام جاز وطئها قبل النسل وهل الاثمة موافقون على ذلك

(الجواب) اما مذهب الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد فانه لايجوز وطئها حتى تنسل كما قال تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فآوهن من حيث امركم الله) واما ابو حنيفة فيجوز وطئها اذا انقطع لاكثر الحيض أو مر عليها وقت الصلاة فاغتسلت وقول الجمهور هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن والآثار

(٤٧٨) (مسئلة) ما معني قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة فهل هي من جهة المعاصي او من جهة جمع المال

(الجواب) ليس هذا محفوذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هو معروف عن جندب بن عبد الله البجلي عن الصحابة ويذكر عن المسيح بن مريم عليه السلام واكثر ما ينقلوا في هذا اللفظ المتفلسفة ومن هذا حدوث من الصوفية على أصلهم في تعلق النفس الى امور ليس هذا موضع بسطها واما حكم الاسلام في ذلك فالذي يعاقب الرجل عليه الحب الذي يستلزم المعاصي فانه يستلزم الظلم والكذب والفواحش ولا ريب ان الحرص على المال والرياسة يوجب هذا كما في الصحيحين انه قال اياكم والشح فان الشح أهلك من كان قبلكم امرم بالبخل فبخلوا وأمرم بالظلم فظلموا وأمرم بالقطيعة فقطعوا وعن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذئبان جائعان ارسلا في غنم بافسد لها من حرص البرء على المال والشرف قال الترمذي حديث حسن فحرص الرجل على المال والشرف يوجب فساد الدين فاما مجرد الحب الذي في القلب اذا كان الانسان يفعل ما أمره الله به ويترك ما نهى الله عنه ويخاف مقام ربه وينهى النفس عن الهوى فان الله لا يعاقبه على مثل هذا اذا لم يكن معه

عمل وجمع المال اذا قام بالواجبات فيه ولم يكتسبه من الحرام لا يعاقب عليه لكن اخراج فضول المال والاقتصار على الكفاية أفضل واسلم وافرح للقلب واجمع لهم وانفع في الدنيا والآخرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من أصبح والدنيا أكبر همه شئت الله عليه شمله وجعل فقره بين عينيه ولم يأت من الدنيا الا ما كتب له ومن أصبح والآخرة أكبر همه جعل الله غناه في قلبه وجمع عليه ضيعته واتته الدنيا وهي راغمة

(٤٢٨) ﴿مسئلة﴾ قال في التهذيب من اتى بهيمة فاقتلوا المفعول واقتلوا الفاعل بها فهل يجب ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا فيه حديث رواه ابو داود في السنن وهو قوله من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا وهو احد قولى العلماء كاحد القولين في مذهب احمد ومذهب الشافعي

(٤٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل من اسراء المسلمين له ممالك وعنده غلمان فهل له ان يقيم على احدهم حدا اذا ارتكبه وهل له ان يأمرهم بواجب اذا تركوه كالصلوات الخمس ونحوها وما صفة السوط الذي يعاقبهم به

﴿الجواب﴾ الحمد لله الذي يجب عليه ان يأمرهم كلهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغى وأقل ما يصلح انه اذا استأجر اجيراً منهم يشترط عليه ذلك كما يشترط عليه ما يشترطه من الاعمال ومتى خرج واحد منهم من ذلك طرده واذا كان قادراً على عقوبتهم بحيث يقره السلطان على ذلك في العرف الذي اعتاده الناس وغيره لا يعاقبهم على ذلك لكونهم تحت حمايته ونحو ذلك فيلبي له ان يعزهم على ذلك اذا لم يؤدوا الواجبات وتركوا المهمات الا بالمعقوبة وهو المخاطب بذلك حيثئذ فانه هو القادر عليه وغيره لا يقدر على ذلك مراعاة له فان لم يستطع ان يعاقبهم هو الواجب ولم يفر غير الواجب صار الجميع مستعقبن المعقوبة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه وقال من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فلينبهه فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان لا سيما اذا كان يضربهم لما يتركونه من حقوقه فن القبيح ان يعاقبهم على حقوقه ولا يعاقبهم على حقوق الله والتأديب يكون بسوط معتدل وضرب معتدل ولا يضرب الوجه ولا المقاتل

(٤٣١) ﴿مسئلة﴾ فيمن شتم رجلاً وسبه

﴿ الجواب ﴾ اذا اعتدى عليه بالشم والسب فله يعتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه فيشتمه اذا لم يكن ذلك محرماً لعينه كالسب والاذناب كان محرماً لعينه كاللغو في غير الزنا فانه يمزر على ذلك تمزيراً بليغاً برده وأمثاله من السفهاء ولو عزز على النوع الاول من الشم جاز وهو الذي يشرع اذا تكرر سفه أو عدوانه على من هو أفضل منه والله اعلم

(٤٣٢) ﴿ مسئله ﴾ في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث هل لها حد تعرف به وهل قول من قال انها سبع أو سبعة عشر صحيح أو قول من قال انها ما اتفقت فيها الشرائع اعني على تحريمها وانها ما تسد باب المعرفة بالله وانها تذهب الاموال والابدان وانها انما سميت كبائر بالنسبة والاضافة الى ما دونها وانها لا تعلم أصلاً وابهت كليله القدر او ما يحكي بعضهم انها الى اتسعين أقرب أو كل ما نهى الله عنه فهو كبير وانها ما رتب عليها حدا وما توعدها عليها بالنار ﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين أمثل الاقوال في هذه المسئلة القول المأثور عن ابن عباس وذكره أبو عبيد وأحمد بن حنبل وغيرهما وهو ان الصغيرة ما دون الحددين حد الدنيا

وحد الآخرة وهو معنى قول من قال ما ليس فيها حد في الدنيا وهو معنى قول القائل كل ذنب ختم بلعنة أو غضب أو نار فهو من الكبائر ومعنى قول القائل وليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة أي وعيد خاص كالوعيد بالنار والغضب واللعنة وذلك لان الوعيد الخاص في الآخرة كالمقوبة الخاصة في الدنيا فكما أنه يفرق في العقوبات المشروعة للناس بين المقوبات المقدرة بالقطع والقتل وجلد مائة أو ثمانين وبين المقوبات التي ليست بمقدرة وهي التعزير فكذلك يفرق في المقوبات التي يمتن الله بها العباد في غير أمر العباد بها بين العقوبات المقدرة كالغضب واللعنة والنار وبين العقوبات المطلقة وهذا الضابط يسلم من القواعد الواردة على غيره فانه يدخل كل ما ثبت بالنص انه كبيرة كالشرك والقتل والزنا والسحر وقذف المحصنات الزانيات المؤمنات وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة مشروعة وكالفرار من الزحف واكل مال اليتيم وأكل الربا وعقوق الوالدين واليمين القموس وشهادة الزور فان هذه الذنوب وأمثالها فيها وعيد خاص كما قال في الفرار من الزحف (ومن يولم يومئذ دبره الا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) وقال (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سميراً) وقال (والذين

ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار) وقال (فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم) وقال تعالى (إن الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم) وكذلك كل ذنب توعده صاحبه بأنه لا يدخل الجنة ولا يشم رائحة الجنة وقيل فيه من فعله فليس منا وإن صاحبه آثم فهذه كلها من الكبائر كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قاطع وقوله لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر وقوله من غشنا فليس منا وقوله من حل علينا السلاح فليس منا وقوله لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا ينهب نهبه ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو حين ينهبها مؤمن وذلك لأن نفي الإيمان وكونه من المؤمنين ليس المراد به ما يقوله المرجئة أنه ليس من خيارنا فإنه لو ترك ذلك لم يلزم أن يكون من خيارهم وليس المراد به ما يقوله الخوارج أنه صار كافراً ولا ما يقوله المعتزلة من أنه لم يبق معه من الإيمان شيء بل هو مستحق للخلود في النار لا يخرج منها فهذه كلها أقوال باطلة قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع ولكن المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب هو المؤدي للفرائض المجتنب المحارم وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق فن فعل هذه الكبائر لم يكن من هؤلاء المؤمنين إذ هو مترشح للعقوبة على تلك الكبيرة وهذا معنى قول من قال أراد به نفي حقيقة الإيمان أو نفي كمال الإيمان فأنهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب فإن ترك الكمال المستحب لا يوجب اللوم والوعيد والفقهاء يقولون النفس تنقسم إلى كامل ومجزئ ثم من عدل عن النفس الكامل إلى المجزئ لم يكن مذموماً فن أراد بقوله نفي كمال الإيمان أنه نفي الكمال المستحب فقد غلط وهو يشبه قول المرجئة ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب وهذا مطرد في سائر ما شاء الله ورأيه مثل قوله (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً) إلى قوله (أولئك هم المؤمنون حقا) ومثل الحديث المأثور لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بام القرآن وأمثال ذلك فإنه لا ينبغي مسمى الاسم إلا لانتفاء بعض ما يجب في ذلك لانتفاء بعض

مستجابته فيفيد هذا الكلام ان من فعل ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الايمان الواجب الا به وان كان معه بعض الايمان فان الايمان يتبعض ويتفاضل كما قال صلى الله عليه وسلم يخرج من النار من في قلبه ذرة من ايمان والمقصود هنا ان نفى الايمان أو الجنة أو كونه من المؤمنين لا يكون الا عن كبيرة فاما الصغائر فلا تنفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجرد ما في عرف ان هذا الذي لا يكون لترك مستحب ولا لفعل صنيرة بل لفعل كبيرة وانما قلنا ان هذا الضابط أولى من سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه * أحدها انه المأثور عن السلف بخلاف تلك الضوابط فانها لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والائمة وانما قلنا بعض من تكلم في شيء من الكلام أو التصوف بغير دليل شرعي واما من قال من السلف انها الى التسعين أقرب منها الى السبع فهذا لا يخالف ما ذكرناه وستكلم عليها ان شاء الله واحدا واحدا * الثاني ان الله قال (ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما) فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم وكل من وعد بنضب الله أو لعنه أو ناراً أو حرمان جنة أو ما يقتضي ذلك فانه خارج عن هذا لوعده فلا يكون من مجتنب الكبائر وكذلك من استحق ان يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر اذ لو كان كذلك لم يكن له ذنب يستحق ان يعاقب عليه والمستحق ان يقام عليه الحد ذنب يستحق العقوبة عليه * الثالث ان هذا الضابط مرجعه الى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب فهو حديثي من خطاب الشارع وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله بل هو قول رأي القائل ودونه من غير دليل شرعي والرأي الذوق بدون دليل شرعي لا يجوز * الرابع ان هذا الضابط يمكن الفرق بين الكبائر والصغائر واما تلك الامور فلا يمكن الفرق بها بين الكبائر والصغائر لان تلك الصفات لا دليل عليها لان الفرق بين ما اتفقت فيه الشرائع واختلفت لا يعلم ان لم يمكن وجود عالم بتلك الشرائع على وجهها وهذا غير معلوم انا وكذلك ما فسر بان المعرفة هي من الامور النسبية والاضافية فقد يسد باب المعرفة عن زيد مالا يسد عن عمرو وليس لذلك حد محدد * الخامس ان تلك الاقوال فاسدة ققول من قال انها ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه فوجب ان تكون الحسنة من مال اليتيم ومن السرقة والخيانة والكذب الواحدة وبعض الاحسانات الخفية ونحو ذلك كبيرة وان يكون القرار من الزحف ليس من الكبائر اذ الجهاد لم يجب

في كل شريعة وكذلك يقتضي ان يكون الزوج بالمحرمات بالرضاعة والصهر وغيرها ليس من الكبائر لانه مما لم تنفق عليه الشرائع وكذلك امساك المرأة بعد الطلاق الثلاث ووطؤها بعد ذلك مع اعتقاد التحريم وكذلك من قال انها ماتسد باب المعرفة او ذهب النفوس أو الاموال يوجب ان يكون القليل من الغضب والحياة كبيرة وان يكون عقوق الوالدين وقطيعة الرحم وشرب الخمر واكل الميتة ولحم الخنزير وقذف المحصنات الفاحشات والمؤمنات ونحو ذلك ليس من الكبائر ومن قال انها سميت كبائر بالنسبة الى مادونها وان ماعصى به فهو كبيرة فانه يوجب ان لا تكون الذنوب في نفسها تنقسم الى كبائر وصغائر وهذا خلاف القرآن فان الله قال (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم) وقال (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون) وقال (ان تجتنبوا كبائر ما نهى الله عنه تنكروا عنكم سيئاتكم) وقال (مال هذا الكتاب لا يفاد صغيرة ولا كبيرة الا احصاها) وقال (وكل صغير وكبير مستطير) والا حادith كثيرة في الذنوب الكبائر ومن قال هي سبعة عشر فهو قول بلا دليل ومن قال انها مبهمه او غير معلومة فانما اخبر عن نفسه انه لا يعلمها ومن قال انه ما تعد عليه بالنار قد يقال ان فيه تقصيرا اذ الوعيد قد يكون بالنار وقد يكون بنيرانها وقد يقال ان كل وعيد فلا بد ان يستلزم الوعيد بالنار واما من قال انها كل ذنب فيه وعيد فهذا يندرج فيما ذكره السلف فان كل ذنب فيه حد في الدنيا ففيه وعيد من غير عكس فان الزنا والسرقة وشرب الخمر وقذف المحصنات ونحو ذلك فيها وعيد كمن قال ان الكبيرة ما فيها وعيد والله اعلم

(٤٣٣) (مسئلة) فيمن وجب عليه حد الزنا فاقب قبل ان يحد فهل يسقط عنه الحد بالتوبة (الجواب) ان تاب من الزنا والسرقة او شرب الخمر قبل ان يرفع الى الامام فالصحيح ان الحد يسقط عنه كما يسقط عن المحاربين بالاجماع اذا تابوا قبل القدرة (٤٣٤) (مسئلة) في امرأة قواذة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحبست ثم عادت تفعل ذلك وقد لحق الجيران الضرر بها فهل لولي الامر نقلها من بينهم أم لا

(الجواب) نعم لولي الامر كصاحب الشرطة ان يصرف ضررها بما يراه مصلحة اما بحبسها واما بنقلها عن الحرائر واما بنفي ذلك مما يرى فيه المصلحة وقد كان عمر بن الخطاب يامر العزاب ان لا تسكن بين المتأهلين وان لا يسكن للمتأهلين بين العزاب وهكذا فعل المهاجرون

لما قدموا المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونفوا شبابا خافوا الفتنة به من المدينة الى البصرة وثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى المخنثين وأمر بنفيمهم من البيوت خشية ان يفسدوا النساء فالقوادة شر من هؤلاء والله يذهبها مع اصحابها

(٤٣٥) ﴿مسئلة﴾ في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته ومجانبته فقالت طائفة منهم يستغفر الله ويصفح عنه ويتجاوز عن كل ما كان منه وقالت طائفة اخرى لا تجوز اخوته ولا مصاحبته فاي الطائفتين احق بالحق

﴿الجواب﴾ لا ريب ان من تاب الى الله توبة نصوحا تاب الله عليه كما قال تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تعملون) وقال تعالى (قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أى لمن تاب واذا كان كذلك وتاب الرجل فان عمل صالحا سنة من الزمان ولم يتقض التوبة فانه يقبل منه ذلك ويجالس ويكلم واما اذا تاب ولم تمض عليه سنة فللعلماء فيه قولان مشهوران منهم من يقول في الحال يجالس وتقبل شهادته ومنهم من يقول لا بد من مضي سنة كما فعل عمر بن الخطاب بصبيغ بن عسل وهذه من مسائل الاجتهاد فمن رأى ان تبيل توبة هذا التائب ويجالس في الحال قبل اختباره فقد اخذ بقول سائغ ومن رأى انه يؤخر مدة حتى يعمل صالحا ويظهر صدق توبته فقد اخذ بقول سائغ وكلا القولين ليس من المنكرات

باب الاشربة وخذ الشرب

(٤٣٦) ﴿مسئلة﴾ في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاصرار على ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما شارب الخمر فيجب باتفاق الائمة ان يجلد الحد اذا ثبت ذلك عليه وحده اربعمون جلدة أو ثمانون جلدة فان جلده ثمانين جاز باتفاق الائمة وان اقتصر على الاربعين ففي الاجزاء نزاع مشهور فذهب ابى حنيفة ومالك واحمد في احد الروايتين انه يجب للمأون ومذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عنه ان الاربعين الثانية لمزير يرجع فيها الى اجتهاد الامام فان احتاج الى ذلك لكثرة الشرب او اصرار السارق ونحو ذلك فجل وقد كان عمر بن الخطاب

بسمها خرا كنبيذ التمر والزبيب النبي فانه يحرم عنده قليله وكثيره اذا كان مسكرا وكذلك المطبوخ من عصير العنب الذي لم يذهب ثلثاه فانه يحرم عنده قليله اذا كان كثيره يسكر فهذه الانواع الاربعه تحرم عنده قليلا وكثيرها وان لم يسكر منها وانما وقعت الشبهة في سائر المسكر كالزرد الذي يصنع من القمح ونحوه فالذي عليه جماهير ائمة المسلمين كما في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري ان اهل اليمن قالوا يا رسول الله ان عندنا شرابا يقال له البتبع من العسل وشرابا من الذرة يقال له المززر وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الحكم فقل كل مسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن عائشة عنه انه قال كل شراب اسكر فهو حرام وفي الصحيحين ايضا عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي السنن من غير وجه منه انه قال ما اسكر كثيره فقليله حرام واستفاضت الاحاديث بذلك فان الله لما حرم الخمر لم يكن لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم شراب يشربونه الا من التمر فكانت تلك خمرم وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشرب النبيذ والمراد به النبيذ الحلو وهو ان يوضع التمر أو الزبيب في الماء حتي يخلو ثم يشربه وكان صلى الله عليه وسلم قد نهام ان ينتبذوا في القرع والخشب والحجر والظرف المزفت لانهم اذا انتبذوا فيها دب السكر وهم لا يعلمون فيشرب الرجل مسكرا ونهام عن الخليطين من التمر والزبيب جميعا لأن أحدهما يقوى الآخر ونهام عن شرب النبيذ بمذلات لانه قد يصير فيه السكر والانسان لا يدري كل ذلك مبالغة منه صلى الله عليه وسلم فن اعتقد من العلماء ان النبيذ الذي أرخص فيه يكون مسكرا بنبي من نبيذ العسل والقمح ونحو ذلك فقال يباح ان يتناول منه ما لم يسكر فقد أخطأ واما جماهير العلماء فمرفوا ان الذي اباحه هو الذي لا يسكر وهذا القول هو الصحيح في النعنع والقياس اما النص فلا حاديت الكثيرة فيه واما القياس فلان جميع الاشربة المسكرة متساوية في كونها تسكر والنفسدة الموجودة في هذا موجودة في هذا والله تعالى لا يفرق بين المتماثلين بل التسوية بين هذا وهذا من المدل والقياس الجلي تبين ان كل مسكر خمر حرام والحشيشة المسكرة حرام ومن استحل السكر منها فقد كفر بل هي في أصح قول العلماء بخسة كالخمر والخمر كالبول والحشيشة كالذرة

(٤٣٨) (مسئلة) في نبيذ التمر والزبيب والمززر والسويطة التي تعمل من الجزر والذي يعمل

من العنب يسمى النضوح هل هو حلال وهل يجوز استعمال شيء من هذا أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين كل شراب مسكر فهو خمر فهو حرام بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الصحابة كما ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي موسى
 أنه سئل عن شراب يصنع من الذرة يقال له المزرو وشراب يصنع من العسل يقال له البتم
 وكان قد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين
 عن عائشة عنه أنه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن ابن عمر عنه أنه قال كل
 مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي لفظ في الصحيح كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي السنن
 عنه أنه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والله عز وجل
 حرم عصير العنب النبي إذا غلا واشتد وقذف بالزبد لما فيه من الشدة المطربة التي تصد عن
 ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء وكل ما كانت فيه هذه الشدة المطربة فهو خمر
 من أي مادة كان من الحبوب والثمار وغير ذلك وسواء إن كان نيثا أو مطبوخا لكنه إذا
 طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لم يبق مسكرا اللهم إلا أن يضاف إليه افلون أو نوع آخر
 والأصل في ذلك أن كل ما أسكر فهو حرام وهذا مذهب جماهير علماء الأمة كما قال الشافعي
 وأحمد وغيرهم وهذا المسكر يوجب الحد على شاربِهِ وهو نجس عند الأئمة وكذلك الحشيشة المسكرة
 يجب فيها الحد وهي نجسة في أصح الوجوه وقد قيل إنها طاهرة وقيل يفرق بين يابسها
 ومائلها والأول الصحيح لأنها تسكر بالاستحالة كالخمر التي بخلاف مالا يسكر بل فينب
 العقل كالبنج أو يسكر بعد الاستحالة كجوزة العايب فإن ذلك ليس بنجس ومن غان أن
 الحشيشة لا تسكر وإنما تغيب العقل بلالذة فلم يعرف حقيقة امرها فإنه لولا ما فيها من
 اللذة لم يتناولوها ولا أكلوها بخلاف البنج ونحوه مما لا لذة فيه والشارع فرق في الهرمات
 بين ما تشبه النفوس ومالا تشبهه فالأ تشبه النفوس كالدّم والميتة أكتفى فيه بالزاجر الشرعي
 فجعل العقوبة فيه التعزير وأما ما تشبه النفوس فجعل فيه مع الزاجر الشرعي زاجرا طبيعيا
 وهو الحد والحشيشة من هذا الباب

(٤٣٩) ﴿مسئلة﴾ في النضوح هل هو حلال أم حرام وهم يقولون إن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه كان يملكه وصورته أن يأخذ ثلاثين رطلا من ماء عنب ويغلي حتى يبقى ثلثه فقل

هذه صورته وقد نقل من فعل بعض ذلك انه يسكر وهو اليوم جهاراً في اسكندرية ومصر وتقول لهم هو حرام فية ولون كان على زمن عمر ولو كان حراماً لنها عنه وايضا في المداواة بالخمر وتقول من يقول انها جائزة فامعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انها داء وليست بدواء فالذي يقول تجوز للضرورة فاحجته وقالوا ان الحديث الذي قال فيه ان الله لم يجعل شفاء أمة فيما حرم عليها ضعيف والذي يقول بجواز المداواة به فهو خلاف الحديث والذي يقول ذلك ما حجته افتونا

(الجواب) الحمد لله قد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد انه حرم كل مسكر وجعله خراماً في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن شراب يصنع من العسل يسمى المزر وكان قد أوتي جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب انه قال على المنبر منبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم الخمر وهي من خمسة أشياء من الخنطة والشعير والتمبر والزبيب والخمر ما خامر العقل وهو في السنن مسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وروي عنه من غير وجه انه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صححه طائفة من الحفاظ والاحاديث في ذلك كثيرة فذهب أهل الحجاز واليمن ومصر والشام والبصرة وفقهاء الحديث كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم ان كل ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر عندهم من أي مادة كانت من الجبوب والثمار وغيرها سواء كان من العنب أو التمر أو الخنطة أو الشعير أو لبن الخليل أو غير ذلك وسواء كان نياً أو مطبوخاً وسواء ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه أو غير ذلك فقي كان كثيره مسكراً حرم قليله بلا نزاع بينهم ومع هذا فهم يقولون بما ثبت عن عمر فان عمر رضى الله عنه لما قدم الشام وأراد ان يظبح للمسلمين شراباً لا يسكر كثيره طبخ العصير حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مثل الرب فادخل فيه أصبعه فوجده غليظاً فقال كأنه الطلا يعني الطلا الذي يطلي به الابل فسموا ذلك الطلاف هذا الذي أباحه عمر لم يكن يسكر وذكر ذلك أبو بكر عبد العزيز بن جعفر صاحب

الخلال انه مباح باجماع المسلمين وهذا بناء على انه لا يسكر ولم يقل أحد من الائمة المذكورين انه يباح مع كونه مسكرا ولكن نشأت شبهة من جهة ان هذا المطبوخ قد يسكر لأشياء اما لان طبخه لم يكن تاما فانهم ذكروا صفة طبخه انه يغلي عليه أولا حتى يذهب وسخه ثم يغلي عليه بعد ذلك حتى يذهب ثلثه فاذا ذهب ثلثه والوسخ فيه كان الذاهب منه أقل من الثلثين لان الوسخ يكون حينئذ من غير الذاهب وأما من جهة انه قد يضاف الى المطبوخ من الافونة وغيرها ما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا فيصير بذلك من باب الخليطين وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الخليطين لتقوية أحدهما صاحبه كما نهى عن خليط التمر والزبيب وعن الرطب والتمر ونحو ذلك وللماء نزاع في الخليطين اذا لم يسكرا كما تنازع العلماء في نبيذ الالوية التي لا يشتد ما فيها بالنفيلان وكما تنازعوا في المعيز والنبيذ بعد ثلاث وأما اذا صار الخليطان من المسكر فانه حرام باتفاق هؤلاء الائمة فالذي أباحه عمر من المطبوخ كان صرفا فاذا خلطه بما قوام وذهب ثلثاه لم يكن ذلك ما أباحه عمر وربما يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر منها ما ذهب ثلثاه فيحرم اذا سكر فان مناط التحريم هو السكر باتفاق الائمة ومن قال ان عمر أو غيره من الصحابة أباح مسكرا فقد كذب عليهم

(فصل) وأما التداوى بالخمر فانه حرام عند جماهير الائمة كما لك وأبي حنيفة وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي لانه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال انها داء وليست بدواء وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الدواء الخبيث والخمر أم الخبائث وذكر البخاري وغيره عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاء أمة فيما حرم عليها ورواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين جوزوا التداوى بالمحرم قاسوا ذلك على اباحة المحرمات كالهيئة والدم للمضطر وهذا ضعيف لوجوه أجدها ان المضطر يحصل مقصوده يقينا بتناول المحرمات فانه اذا أكلها سدت ريقه وأزالت ضرورته وأما الخبائث بل وغيرها فلا يتحقق حصول الشفاء بها فأكثر من يتداوى ولا يشي ولهذا أباحوا دفع الفصة بالخمر لحصول المقصود بها وتعينها له بخلاف شربها للعطش فقد تنازعوا فيه فانهم قالوا انها لا تروي الثاني ان المضطر لا طريق له الى ازالة ضرورته الا الاكل من هذه الاعيان وأما التداوى فلا يتعين تناول هذا الخبيث

طريقا لشفائه فان الادوية أنواع كثيرة وقد يحصل الشفاء بغير الادوية كالدهاء والرقية وهو أعظم نوعي الدواء حتى قال بقراط نسبة طبنا الى طب أبواب الهياكل كنسبة طب المعجائز الى طبنا وقد يحصل الشفاء بغير سبب اختياري بل بما يجعله الله في الجسم من القوى الطبيعية ونحو ذلك الثالث ان أكل الميتة للمضطر واجب عليه في ظاهر مذهب الأئمة وغيرهم كما قال مسروق من اضطر الى الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار وأما التداوي فليس بواجب عند جماهير الأئمة وإنما أوجبه طائفة قليلة كما قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد بل قد تنازع العلماء ايهما أفضل التداوي أم الصبر للحديث الصحيح حديث بن عباس عن الجارية التي كانت تصرع وسأت النبي صلى الله عليه وسلم ان يدعو لها فقال ان أجبته ان تصبري ولك الجنة وان أحييت دعوت الله ان يشفيك فقالت بل أصبر ولكني أتكشف فادع الله ان لا أتكشف فدعا لها ان لا تتكشف ولان خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون بل فيهم من اختار المرض كأبي بن كعب وأبي ذر ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي واذا كان أكل الميتة واجبا والتداوي ليس بواجب لم يحز قياس أحدهما على الآخر فان ما كان واجبا قد يباح فيه مالا يباح في غير الواجب لكون مصلحة أداء الواجب تفرم مفسدة المحرم والشارع يعتبر المفاسد والمصالح فاذا اجتمعما قدم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما لم يبعه في غيره حتى أباح دمي المدود بالمنجنيق وان أفضى ذلك الى قتل النساء والصبيان وتعمد ذلك يحرم ونظائر ذلك كثيرة في الشريعة والله أعلم

(٤٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل لمب بالشرنج وقال هو خير من الترد فهل هذا صحيح وهل اللب بالشرنج بموض أو غير عوض حرام وما قول العلماء فيه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اللب بالشرنج حرام عند جماهير علماء الامة وأئمتها كالنرد وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لمب بالنرد فكانما صبيغ بده سيفه لم خنزير ودمه وقال من لمب بالنرد فقد عصي الله ورسوله وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه مر بقوم يلعبون بالشرنج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وروي انه قلب الرقعة عليهم وقالت طائفة من السلف الشرنج من الميسر وهو كما قالوا فان الله حرم الميسر وقد أجمع العلماء على ان اللب بالنرد والشرنج حرام اذا كان بموض وهو من الفهار والميسر الذي حرمه الله والنرد

حرام عند الأئمة الأربعة سواء كان بموضع أو غير موضع ولكن بعض أصحاب الشافعي جوزه بغير عوض لا اعتقاده انه لا يكون حيثئذ من الميسر وأما الشافعي وجهور أصحابه واحمد وأبو حنيفة وسائر الأئمة فيحرمون ذلك بعوض وبغير عوض وكذلك الشطرنج صرح هؤلاء الأئمة بتحريمها مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم وتنازعوا أيهما أشد فقال مالك وغيره الشطرنج شر من الترد وقال احمد وغيره الشطرنج أخف من الترد ولهذا توقف الشافعي في الترد اذا خلا عن المحرمات اذ سبب الشبهة في ذلك ان أكثر من يلعب فيها بعوض بخلاف الشطرنج فانها تلعب بغير عوض غالبا وأيضا فظن بعضهم ان اللعب بالشطرنج يعين على القتال لما فيها من صف الطائفتين والتحقيق ان الترد والشطرنج اذا لعب بهما بعوض فالشطرنج شر منها لان الشطرنج حيثئذ حرام بالاجماع المسلمين وكذلك يحرم بالاجماع اذا اشتتات على محرم من كذب ويمين فاجرة أو ظلم أو جناية أو حديث غير واجب ونحوها وهي حرام عند الجمهور وان خلت عن هذه المحرمات فانها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع المداوة والبغضاء اعظم من الترد اذا كان بعوض واذا كانا بعوض فالشطرنج شر في الحالين وأما اذا كان العوض من أحدهما ففيه من أكل المال بالباطل ما ليس في الآخر والله تعالى قرن الميسر بالحر والانصاب والازلام لما فيها من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهو إيقاع المداوة والبغضاء فان الشطرنج اذا استكبر منها تسر القلب وتصدده عن ذلك اعظم من تسر الخمر وقد شبه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لا عبها بعباد الاصنام حيث قال هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون كما شبه النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر بعباد الوثن في الحديث الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال شارب الخمر كعابد وثن وأما ما يروي عن سميد بن جبير من اللعب بها فقد بين سبب ذلك ان الحجاج طلبه للقضاء فلعب بها ليكون ذلك قادحا فيه فلا يولى القضاء وذلك انه رأى ولاية الحجاج أشد ضررا عليه في دينه من ذلك والاعمال بالنيات وقد يباح ما هو أعظم تحريما من ذلك لاجل الحاجة وهذا يبين أن اللعب بالشطرنج كان عندهم من المنكرات كما نقل عن علي وابن عمر وغيرهما ولهذا قال أبو حنيفة وأحمد وغيرهما أنه لا يسلم على لاعب الشطرنج لانه مظهر للمبصية وقال صاحب أبي حنيفة يسلم عليه

(٤٩١) (مسئلة) في رجل مدين على المحرمات وهو مواظب على الصلوات الخمس ويصلي

على محمد مائة مرة كل يوم ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله كل يوم مائة مرة فهل يكفر ذلك بالصلاة والاستغفار

(الجواب) قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) فمن كان مؤمنا وعمل عملا صالحا لوجه الله تعالى فإن الله لا يظلمه بل يشبهه عليه وأما ما يفعله من المحرم اليسير فيستحق عليه العقوبة ويرجى له من الله التوبة كما قال الله تعالى (وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم) وإن مات ولم يتب فهذا أمره إلى الله تعالى هو أعلم بمقدار حسناته وسيئاته لا يشهد له بجنة ولا نار بخلاف الخوارج والمعتزلة فانهم يقولون انه من فعل كبيرة أحبطت جميع حسناته وأهل السنة والجماعة لا يقولون بهذا الاحباط بل أهل الكبائر منهم حسنات وسيئات وأمرهم إلى الله وقوله تعالى (انما يتقبل الله من للتقين) أى من اتقاه في ذلك العمل بأن يكون عملا صالحا خالصا لوجه الله وإن يكون موافقا للسنة كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وكان عمر بن الخطاب يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله خالصا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لاحد فيه شيئا وأهل الرعيد لا تتقبل العمل الا من اتقاه بترك جميع الكبائر وهذا بخلاف ما جاء به الكتاب والسنة في قصة حمار الذى كان يشرب الخمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم انه يحب الله ورسوله وكفى أحاديث الشفاعة وأخرج أهل الكبائر من النار حتى يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان فقد قال تعالى (فهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله) الآية ومع هذا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وقال من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب منها حرمها في الآخرة وقال لعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائنها ومشتريها وحاملها والمحمولة اليه وشاربها وساقها وآكل ثمنها

(٤٩٧) (مسئلة) فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه

(الجواب) الحمد لله هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء سكر منها أولم يسكر والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك وزعم انه حلال فانه يستتاب فإن تاب والاقتل مرتدا لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وأما ان اعتقد ذلك قربة وقال هي لقيمة الذكر والفكر

وتحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن وتنفع في الطريق فهو أعظم وأكبر فان هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر ومن جنس من يعتقد الفواحش قربة وطاعة قال الله تعالى (واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يامر بالفتحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون) ومن كان يستحل ذلك جاهلا وقد سمع بعض الفقهاء يقول

حرموها من غير عقل وتعدى وحرام تحريم غير الحرام

فانه ما يعرف الله ورسوله وانها محرمة والسكر منها حرام بالاجماع واذا عرف ذلك ولم يقر بتحريم ذلك فانه يكون كافرا مرتدا كما تقدم وكل ما يغيب العقل فانه حرام وان لم تحصل به نشوة ولا طرب فان تغيب العقل حرام باجماع المسلمين وانما ما طوى البنج الذي لم يسكر ولم يغيب العقل فيه التمييز وأما المحققون من الفقهاء فسلموا أنها مسكرة وانما يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب فهي تجامع الشراب المسكر في ذلك والخمر توجب الحركة والخصومة وهذه توجب الفتور والنذلة وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل وفتح باب الشهوة وما توجه من الديانة مما هي من شر الشراب المسكر وانما حدثت في الناس بحديث التتار وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشراب ثمانون سوطا أو أربعون اذا كان مسلما يعتقد تحريم المسكر ويغيب العقل وتنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال أحدها انها ليست نجسة والثاني ان ماؤها نجس وان جامدها طاهر والثالث وهو الصحيح انها نجسة كالخمر فمذه تشبه المذرة وذلك يشبه البول وكلاهما من الخبائث التي حرمها الله ورسوله ومن ظهر منه أكل الحشيشة فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمر وشر منه من بعض الوجوه ويهجر ويعاقب على ذلك كما يعاقب هذا للوعيد الوارد في الخمر مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وحاملها وآكل ثمنها ومثل قوله من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد وشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشربها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الجبال وهي عصارة أهل النار وقد ثبت عنه في الصحيح صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام وسئل عن هذه الاشربة وكان قد أوقى جوامع الكلم فقال صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام

(٤٩٣) ﴿مسئلة﴾ ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى ان اكلها جائز حلال مباح
 ﴿الجواب﴾ اكل هذه الحشيشة الصلبة حرام وهي من أخبث الخبائث المحرمة وسواء
 اكل منها قليلا أو كثيرا لكن الكثير المسكر منها حرام بانفك المسلمين ومن استحل ذلك
 فهو كافر يستتاب فان تاب والا قتل كافرا مرتدا لا يفسل ولا يصلي عليه ولا يدفن بين
 المسلمين وحكم المرتد شر من حكم اليهودي والنصراني وسواء اعتقد ان ذلك يحل للامة أو
 للخاصة الذين يزعمون انها لقمة الفكر والذكر وانها تحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن
 وانهم كذلك يستملونها وقد كان بعض السلف ظن ان الحر تباح للخاصة متأولا قوله تعالى (ليس
 على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا
 وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا) فلما رفع أمرهم الى عمر بن الخطاب وتشاور الصحابة فيهم اتفق عمر
 وعلي وغيرهما من علماء الصحابة على أنهم ان اقروا بالتحريم جلدوا وان اصرروا على الاستحلال
 قتلوا وهكذا حشيشة المشب من اعتقد تحريمها وتناولها فانه يجلد الجدة ثمانين سوطا أو أربعين
 هذا هو الصواب وقد توفت بعض الفقهاء في الجلد ولانه ظن انها مزيلة للعقل غير مسكرة
 كالبنج ونحوه مما ينفى العقل من غير سكر فان جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين ان كان مسكرا
 ففيه جلد الحر وان لم يكن مسكرا ففيه التعزير بما دون ذلك ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل
 والصحيح ان الحشيشة مسكرة كالشراب فان آكلها ينشون بها ويكثرون تناولها بخلاف
 البنج وغيره فانه لا ينشي ولا يشتهي وقاعدة الشريعة ان ما تشبه النفوس من المحرمات
 كالخمر والزنا ففيه الحد وما لا تشبهه كالميتة ففيه التعزير والحشيشة مما يشتهيها آكلوها ويمتنعون
 عن تركها ونصوص التعريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك وانما ظهر
 في الناس اكلها قريبا من نحو ظهور التتار فلما خرجت معها سيف التتار

(٤٩٤) ﴿مسئلة﴾ في اليهود والنصارى اذا أخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراتها عليهم
 وكسر أوانيهم وهجم بيوتهم لذلك أم لا وهل يجوز هجم بيوت المسلمين اذا علم أو ظن ان
 بها خمر من غير ان يظهر شيء من ذلك لتراق وتكسر الاواني وتشجس على مواضعه ام لا
 وهل يحرم على الفاعل ذلك أم لا اذا كان مأمورا من جهة الامام بذلك أم يكون معذورا
 بمجرد الامر دون الاكراه واذا خشى من مخالفة الامر وقوع محدوده فهل يكون عذرا أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما أهل الذمة فانهم وان أقروا على ما يستحقون به في دينهم فليس لهم ان يبيعوا المسلم خيرا ولا يهدونها اليه ولا يعاونوه عليها بوجه من الوجوه فليس لهم ان يعصروها لمسلم ولا يحملوها له ولا يبيعوها من مسلم ولا ذمي وهذا كله مما هو مشروط عليهم في عقد الذمة ومتى فعلوا ذلك استحقوا العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك وهل ينتقض عهدهم بذلك وتباح دماؤهم وأموالهم على نواين في مذهب الامام احد وغيره وكذلك ليس لهم ان يستعينوا بجاه احد ممن يخدمونه أو ممن أظهر الاسلام منهم أو غيرها على اظهار شيء من المنكرات بل كما تجب عقوبتهم تجب عقوبة من يعينهم بجاهه أو غير جاهه على شيء من هذه الامور واذا شرب الخمر فهل يحد ثلاثة أو اقل للفقهاء قيل يحد وقيل لا يحد وقيل يحد ان سكر وهذا اذا أظهر ذلك بين المسلمين وأما ما يخفون به في بيوتهم من غير ضرر بالمسلمين بوجه من الوجوه فلا يترس لهم وعلى هذا فاذا كانوا لا يفتنون عن اظهار الخمر أو عن معاونة المسلمين عليها أو بيعها وهداياهم للمسلمين الا باراقها عليهم فانها تراق عليهم مع ما يعاقبون به إما بما يعاقب به ناقض العهد وإما بغير ذلك

(٤٩٥) ﴿مسئلة﴾ قوله صلى الله عليه وسلم لا غيبة لفاسق وما حد الفسق ووجعل شارب رجلين احدهما شارب خمر أو جليس في الشرب أو آكل حرام او حاضر الرقص والسماع للدف والشبابة فهل على من لم يسلم عليه اثم

﴿الجواب﴾ أما الحديث فليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه مأثور عن الحسن البصري أنه قال أرغبون عن ذكر الفاجر اذ كروم بما فيه يحذره الناس وفي حديث آخر من أتى جلباب الحياء فلا غيبة له وهذان النوعان يجوز فيهما الغيبة بلا نزاع بين العلماء أحدهما ان يكون الرجل مظهرا للفجور مثل الظالم والفواحش والبدع المخالفة للسنة فاذا أظهر المنكر وجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من وأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فليقلبه وذلك اضعف الايمان رواه مسلم وفي المسند والسنن عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال ايها الناس انكم تقرأون القرآن وتقرؤون هذه الآية وتضمنونها على غير مواضعها (يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهديتكم) وانني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر ولم يغيروه

أوشك أن يعمهم الله بمقاب منه فن أظهر المنكر وجب عليه الانكار وإن يهجر ويذم على ذلك فهذا معنى قولهم من اتقى جلباب الحياء فلا غيبة له بخلاف من كان مستترا بذنبه مستخفيا فإن هذا يستتر عليه لكن ينصح سرا ويهجره من عرف جاله حتى يتوب ويذكر أمره على وجه النصيحة النوع الثاني أن يستشار الرجل في مناهجته ومعاملته أو استشهاده ويعلم أنه لا يصلح لذلك فينصحه - يستشير به بيان حاله كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قالت له فاطمة بنت أبي قحطبة أبو جهم ومعاوية فقال لها أما أبو جهم فرجل ضراب للنساء وأما معاوية فصعلوك لا مان له فبين النبي صلى الله عليه وسلم حال الخاطئين للمرأة فهذا حجة لقول الحسن أنوعيون عن ذكر الفاجر أذكروه بما فيه يحذره الناس فإن النصيحة في الدين أعظم من النصيحة في الدنيا فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم وإذا كان الرجل يترك الصلوات ويرتكب المنكرات وقد عاشره من يخاف أن يفسد دينه بين أمره له لتنتي معاشرته وإذا كان مبتدعا يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة أو يسلك طريقا يخالف الكتاب والسنة ويخاف أن يضل الرجل الناس بذلك بين أمره للناس ليتقوا ضلاله ويملوا حاله وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصيحة وابتغاء وجه الله تعالى لا لهوى الشخص مع الإنسان مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباغض أو تنازع على الرئاسة فيتكلّم بمساويه مظهرا للنصح وقصده في الباطن البغض في الشخص واستيفاءه منه فهذا من عمل الشيطان وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى بل يكون النصيحة قصده أن الله يصلح ذلك الشخص وإن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنيائهم ويسلك في هذا المقصود إيسر الطرق التي تمكنه ولا يجوز لاحد أن يحضر مجالس المنكر باختياره لنير ضرورة كما في الحديث أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر ورفع لعمر بن عبد العزيز قوم يشربون الخمر فامرهم بجلدهم فقبل لهم أن فيهم صائما فقال أبدأوا به لما سمعتم الله يقول (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهنأ بها فلا تعدوا معهم حتى يؤخروا في حديث غيره أنكم إذا مثلهم) بين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أن الله جعل حاضرا المنكر كفاعله ولهذا قال العلماء إذا دعي إلى وليمة فيها منكر كالخمر والزمر لم يجز حضورها وذلك أن الله تعالى قد أمرنا بالانكار المنكر بحسب الامكان فمن حضر

المنكر باختياره ولم يشكره فقد عصى الله ورسوله بترك ما أمره به من بنفص انكاره
والنهي عنه واذا كان كذلك فهذا الذي يحضر مجالس الخمر باختياره من غير ضرورة ولا ينكر
المنكر كما أمره الله هو شريك الفساق في فسقهم فيلحق بهم

(٤٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل اعتاد ان يتناول كل ليلة قبل العصر شيئاً من المعاجين مدة سنين
فستل عن ذلك فقال ارى فيه اشياء من المنافع فهل يباح ذلك له أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان ذلك يضيف العقل لم يجز له أكله فان كل ما يضيف العقل يحرم باتفاق المسلمين

(٤٩٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن ياخذ شيئاً من العنب ويضيف اليه أصنافاً من المطر ثم يظليه الى ان
ينقص الثلث ويشرب منه لاجل الدواء ومتى اكثّر شربه أسكر

﴿الجواب﴾ الحمد لله متى كان كثيره يسكر فهو حرام وهو خير ويحد صاحبه كما ثبت في

الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه جماهير السلف والخلف كما في صحيح مسلم
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي الصحيحين عن
عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن
يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا

في شراب كنا نصنعه في اليمن البتع وهو من نبيذ العسل ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد اعطى جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان
رجلاً من حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنعونه بارضهم يقال
له المزوق قال ليسكر قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهداً لمن يشرب المسكر ان يسقيه من
طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار وأعصارة أهل النار وقد روى

عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة ما أسكر قليله فكثيره حرام وقد صحح ذلك
غير واحد من الحفاظ والاحاديث في ذلك متعددة واذا طبخ العصير حتى يذهب ثلثه أو نصفه
وهو يسكر فهو حرام عند الأئمة الاربعة بل هو خير عند مالك والشافعي وأحمد وأما ان ذهب
ثلثاه وبقي ثلثه فهذا لا يسكر في المادة الا اذا انضم اليه ما يقويه أو لسبب آخر فتي أسكر فهو
حرام باجماع المسلمين وهو الطلال الذي أباحه عمر بن الخطاب للمسلمين وأما ان أسكر بعد ما طبخ
وذهب ثلثاه فهو حرام أيضاً عند مالك والشافعي وأحمد

(٤٩٨) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز بيع السكر لمن يمصره خمرًا اذا اضطر صاحبه الى ذلك
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز بيع العنب لمن يمصره خمرًا بل قد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من يمصر العنب لمن يتخذ خمرًا فكيف بالبائع له الذي هو أعظم معاونته ولا ضرورة الى ذلك
 فانه اذا لم يمكن بيعه رطبًا ولا تزيد به فانه يتخذ خلا أو دبسا ونحو ذلك

(٤٩٩) ﴿مسئلة﴾ في الربيض اذا قالت له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم السكاب او الخنزير
 فهل يجوز له أكله مع قوله تعالى (ومحل لحم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وقول النبي صلى
 الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها واذا وصف له الخمر أو النبيذ هل يجوز
 شربه مع هذه النصوص أم لا وفي النبي صلى الله عليه وسلم هل يؤلف تحت الارض أم لا
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز التدارى بالخمر وغيرها من الخبائث لما رواه وائل بن حجر ان طارق
 ابن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها فقال انما أصنعها للدواء فقال
 انه ليس بدواء ولكنه داء رواه الامام أحمد ومسلم في صحيحه وعن أبي الدرداء قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل الدواء وانزل الداء وجعل لكل داء دواء فتداوا ولا تتداوا بحرام
 رواه ابو داود وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء بالخبيث وفي
 لفظ يني السم رواه احمد وابن ماجة والترمذى وعن عبد الرحمن بن عثمان قال ذكر طيب عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دواء وذكر الضفدع تجمل فيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن قتل الضفدع رواه احمد وابو داود والنسائي وقال عبد الله بن مسعود في السكر ان الله لم
 يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخارى في صحيحه وقد رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه
 مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم فهذه النصوص وأمثالها صريحة في النهي عن التدوى
 بالخبائث مصرحة بتحريم التدوى بالخمر اذ هي ام الخبائث وجماع كل اثم والخمر اسم لكل مسكر
 كما ثبت بالنصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي رواية كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن أبي
 موسى الاشعري قال قلت يا رسول الله افتتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن البتة وهو من البسل
 ينبذ حتى يشتد والمزدر وهو من الذرة والشمير ينبذ حتى يشتد وكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد اعطى جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وكذلك في الصحيحين عن عائشة قالت

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام ورواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما عن جابر أن رجلا من حبشأن من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال له المزرق قال أسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام أن على الله عهدا لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال الحديث فهذه الأحاديث المستفيضة صريحة بأن كل مسكر حرام وأنه خمر من أي شيء كان ولا يجوز التداوي بشيء من ذلك وأما قول الأطباء أنه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا الدواء الميعن فهذا قول جاهل لا يقوله من يعلم الطب أصلا فضلا عن يعرف الله ورسوله فإن الشفاء ليس في سبب معين يوجب في العادة كما للشع سبب معين يوجب في المادة اذ من الناس من يشفيه الله بالأدواء ومنهم من يشفيه الله بالأدوية الجمائية حلالها وحرامها وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء لفوات شرط أول وجود مانع وهذا بخلاف الأكل فإنه سبب للشع ولهذا أباح الله للمضطر الخطباء أن يأكلها عند الاضطرار إليها في المحنة فإن الجوع يزول بها ولا يزول غيرها بل يموت أو يمرض من الجوع فلما تمكنت طريقا إلى المقصود أباحها الله بخلاف الأدوية الضيئة بل قد قيل من استشفى بالأدوية الضيئة كان دليلا على مرض في قلبه وذلك في إيمانه فإنه لو كان من أمة محمد المؤمنين لما جعل الله شفاؤه فيما حرم عليه ولهذا إذا اضطر إلى الميتة ونحوها وجب عليه الأكل في المشهور من مذاهب الأئمة الأربعة وأما التداوي فلا يجب عند أكثر العلماء بالحلال وتنازعوا هل الأفضل فعله أو تركه على طريق التوكل وبما بين ذلك أن الله لما حرم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها لم يبيح ذلك إلا لمن اضطر إليها غير باغ ولا عاد وفي آية أخرى فمن اضطر في نعمة غير متجاف لآثم فإن الله غفور رحيم ومعلوم أن التداوي غير مضطر إليها فلم يبيح له وأما ما أبيع للحاجة لا لجرد الضرورة كلباس الحرير فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير لحسنة كانت بهما وهذا جائز على أصح قول العلماء لأن لبس الحرير إنما حرم عند الاستثناء عنه ولهذا أبيع للنساء لحاجتهن إلى التزين به وأبيع لمن التستر به مطلقا فالحاجة إلى التداوي به كذلك بل أولى وهذه حرمت لما فيها من السرف والخيلاء والفخر وذلك متنفذ إذا احتجج إليه وكذلك لبسها للبرد وإذا لم يكن عنده ما يستتر به غيرها وأما كونه صلى الله عليه وسلم

يؤلف تحت الارض أولا فلا أصل له وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحديد وقت الساعة نص أصلا بل قد قال تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي خفيت على أهل السموات والارض وقال تعالى لموسي (ان الساعة آتية أكاد أخفيها) قال ابن عباس وغيره أكاد أخفيها من نفسي فكيف أطلع عليها وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة وهو في مسلم من حديث عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له متى الساعة قال ما المسؤول عنها باعلم من السائل فاخبرانه ليس باعلمها من السائل وكان السائل في صورة أعرابي ولم تعلم انه جبريل الابدان ذهب وحين أجابه النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن نظنه الا أعرابيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال عن نفسه انه ليس باعلم بالساعة من أعرابي فكيف يجوز لغيره ان يدعي علم ميقاتها وانما أخبر الكتاب والسنة بأشراطها وهي علاماتها وهي كثيرة تقدم بعضها وبمضها يأتي بعد ومن تكلم في وقتها المعلن مثل الذي صنف كتابا وسماه الدر المنظم في معرفة المعظم وذكر فيه عشر دلالات بين فيها وقتها والذين تكلموا على ذلك من حروف المعجم والذي تكلم في عقاء مغرب وأمثال هؤلاء فانهم وان كان لهم صورة عظيمة عند اتباعهم فغالهم كاذبون مقفرون وقد تبين كذبهم من وجوه كثيرة ويتكلمون بغير علم وادعوا في ذلك الكشف ومعرفة الاسرار وقد قال تعالى (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وان تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون)

(٥٠٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن يتداوى بالجر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات هل يباح للضرورة أم لا وهل هذه الآية (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) في اباحة ما ذكر أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجوز التداوى بذلك بل قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الجر يتداوى بها فقال انها داء وليست بدواء وفي السنن عنه انه نهى عن الدواء بالخيت وقال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وليس ذلك بضرورة فانه لا يتيقن الشفاء بها كما يتيقن الشفاء باللحم المحرم ولان الشفاء لا يتيقن له طريق بل يحصل بأنواع من الادوية وبغير ذلك بخلاف المخمصة فانها لا تزول الا بالاكل

(٥٠١) ﴿مسئلة﴾ في الخمر اذا غلي على النار وتقص الثلث هل يجوز استعماله أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا صار مسكرا فانه حرام تجب اراقة ولا يحل بالطبخ وأما اذا
 طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يسكر فانه حلال عند جماهير المسلمين
 وأما ان طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه أو نصفه فان كان مسكرا فانه حرام في
 مذهب الائمة الاربعة وان لم يكن مسكرا فانه يستعمل ما لم يسكر الى ثلاثة ايام

(٥٠٢) ﴿مسئلة﴾ في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم رد عليه وهل تشيع
 جنازته وهل يكفر اذا شك في تحريمها

﴿الجواب﴾ الحمد لله من فعل شيئا من المنكرات كالفواحش والخمر والمعدون وغير ذلك
 فانه يجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فليقلعه فقلبه وذلك اضعف الايمان فان كان الرجل
 مستترا بذلك وليس معه لئله انكر عليه سرا واستر عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ستر عبدا ستره
 الله في الدنيا والآخرة الا ان يتعدى ضرره والمتعدى لا بد من كف عدوانه واذا نهى المرء سرا
 فلم ينته فعل ما ينكف به من هجر وغيره اذا كان ذلك أنفع في الدين وأما اذا أظهر الرجل المنكرات
 وجب الانكار عليه علانية ولم يبق له غيبة ووجب ان يماقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر
 وغيره فلا يسلم عليه ولا يرد عليه السلام اذا كان الفاعل كذلك متبكنا من ذلك من غير مفسدة
 راجعة وينبغي لاهل الخير والدين ان يهجروه ميتا كما هجروه حيا اذا كان في ذلك كسف
 لامثاله من المجرمين فيتركون تشيع جنازته كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على غير
 واحد من اهل الجرائم وكما قيل لسورة بن جندب ان ابنك مات البارحة فقال لو
 مات لم أصل عليه يعني لانه أعان على قتل نفسه فيكون كقاتل نفسه وقد ترك النبي صلى
 الله عليه وسلم الصلاة على قاتل نفسه وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين ظهر ذنبهم في ترك
 الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم فاذا أظهر التوبة أظهر له الخير واما من انكر محرم شئ
 من المحرمات المتواترة كالخمر والميتة والفواحش أو شك في تحريمه فانه يستتاب ويعرف
 التحريم فان تاب والا قتل وكان مرتدا عن دين الاسلام ولم يصل عليه ولم يدفن بين المسلمين

(٥٠٣) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز التدأوى بالخمر

﴿الجواب﴾ الحمد لله التداوى بالخر حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك جماهير أهل العلم ثبت عنه في الصحيح أنه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال أنها داء وليست بدواء وفي السنن عنه أنه نهى عن الدواء بالخبيث وقال ابن مسعود أن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وروى ابن جبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وفي السنن أنه سئل عن ضفدع في دواء فنهى عن قتله وقال أن نقيعها تسبيح وليس هذا مثل أكل المضطر للبيته فإن ذلك يحصل به المقصود قطعا وليس له عنه عوض والا كل منها واجب فن اضطر الى الميتة ولم يأكل حتى مات دخل النار وهنالا يعلم حصول الشفاء ولا يتعين هذا الدواء بل الله تعالى يعافي العبد بأسباب متعددة والتداوي ليس بواجب عند جمهور العلماء ولا يقاس هذا بهذا والله أعلم

(٥٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عنده حجرة خلفها فلوله فهل يجوز الشرب من لبنها أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز الشرب من لبنها إذا لم يصير مسكرا

(٥٠٥) ﴿مسئلة﴾ في الخمر والميسر هل فيهما أثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع

﴿الجواب﴾ هذه الآية أول ما نزلت في الخمر فأنهم سألوا عنها النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله هذه الآية ولم يحرمها فآخبرهم أن فيها أثما وهو ما يحصل بها من ترك المأمور وفعل المحظور وفيها منفعة وهو ما يحصل من اللذة ومنفعة البدن والتجارة فيها فكان من الناس من لم يشربها ومنهم من شربها ثم بعد هذا شرب قوم الخمر فقاموا يصلون وهم سكارى فخطبوا في القراة فأنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنهى عن شربها قرب الصلاة فكان منهم من تركها ثم بعد ذلك أنزل الله تعالى (إنما الخمر والميسر والآنصاب والالزام وجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) فحرمها الله في هذه الآية من وجوه متعددة فقالوا انهم يتناومضى حيث أنه أمر النبي صلى الله عليه وسلم بارتقاها فكسرت الدنان والظروف ولعن عاصرها ومستهزها وشاربها وآكل ثمنها

(٥٠٦) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز لآكل الحشيشة أن يؤم الناس وهل للجماة إذا عدوا ذلك

أن يصلوا خلفه وهل يجوز لناظر المسكان عزله أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجوز أن يولى الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل شيئا من المنكرات

المحرمة مع امكان تولية من هو خير منه كيف وفي الحديث من ملك رجلا عملا على عصابة وهو يجحد في تلك العصابة من هو ارضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين وفي حديث آخر اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في شقاء وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاعلمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاعلمهم سنا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم الافضل في العلم والكتاب والسنة ثم الاسبق الى العمل الصالح بنفسه ثم بفعل الله تعالى وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا من الانصار كان يصلي بقوم اماما فبصق في القبلة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يعزلوه عن الامامة ولا يصلوا خلفه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأل هل أمرهم بعزله فقال نعم انك أذيت الله ورسوله فاذا كان قد أمر بعزله عن الامامة لاجل آيانه في الصلاة ببصافة الى القبلة فكيف بالعمى على أكل الحشيشة لاسيما ان كان مستحالا لذلك كفر بلا نزاع واما احتجاج المعارض لما ذكر من قوله تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر فهذا غلط فيه لوجوه أحدها ان هذا الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل في سنن ابن ماجة عنه لا يؤم فاجر مؤمنا الا ان يقهره بسوط أو عصا الثاني انه قد يجوز للمأموم ان يصلي خلف من ولي فان كان توليه لا يجوز فليس للناس أن يولوا عليهم الفساق وان كان قد ينفذ حكمه أو تصح الصلاة خلفه الثالث ان الأئمة متفقون على كراهية الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في صحتها فقبل لا تصح كقول مالك واحمد في احدي الروايتين عنهما وقيل بل تصح كقول ابي حنيفة والشافعي والرواية الاخرى عنهما ولم يتنازعا انه لا ينبغي توليته الرابع انه لا خلاف بين المسلمين في وجوب الانكار على هؤلاء الفساق الذين يسكرون من الحشيشة بل الذي عليه جمهور الأئمة ان قليلها وكثيرها حرام بل الواجب ان آكلها يحدون بها وهي نجسة واذا كان آكلها لم يفتسل منها كانت صلاته باطلة ولو اغتسل منها فهي خمر وفي الحديث من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشر بها لم تقبل فان عاد فشر بها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخبال قيل يارسول الله وما طينة الخبال قال عصارة اهل النار واذا كانت صلاته تارة باطلة وتارة غير مقبولة وانه يجب الانكار عليه باتفاق المسلمين فن لم ينكر

عليه كان عاصياً لله ورسوله ومن منع الشكر عليه فقد ضاد الله ورسوله في سنن أبي داود
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حالت شفاعة دون حدود الله فقد ضاد الله في أمره
ومن قال في مؤمن ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال ومن خاصم في باطل
وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع فالخاصمون عنه مخاصمون في الباطل وهم في سخط
الله وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قدرته فهو عاص لله ورسوله

(٥٠٧) {مسئلة} فيمن هش الذرة فأخذ ينفل عليه في قدره ثم ينزله ويعمل عليه قحاً
ويخله الى بكرة ويصفيه فيكون مما يسكر في ذلك اليوم ثم يخله يومين أو ثلاثة بعد ذلك فيق
يسكر هل يجوز ان يشرب منه في أول يوم أم لا

{الجواب} يجوز شربه ما لم يسكر الى ثلاثة ايام فما اذا اسكر فانه حرام بنص رسول
الله صلى الله عليه وسلم سواء أسكر بعد الثلاثة أو قبل الثلاثة ومتى أسكر حرم فانه ثبت عنه
في الصحيح انه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام

(٥٠٨) {مسئلة} في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما اقتض
عليهم من صوم وصلاة وعبادة وفيهم كبير القدر يشار اليه معروفون بالثقة والامانة ليس عليهم
شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم واذهانهم ورأيهم على اكل المبراء وكان
قولهم واعتقادهم فيها انها معصية وسيئة غير انهم مع ذلك يقولون في اعتقادهم بدليل كتاب
الله سبحانه وتعالى وهو ان الحسنات يذهبن السيئات وذكروا انها حرام غير ان لهم ورداً
بالليل وتعبات ويزعمون انها اذا حصلت سيئاتها برؤسهم تأمرهم بذلك العبادة ولا تأمرهم
بسوء ولا فاحشة ويثبتوها ان ليس لها ما يوجب حداً من الحدود الا انها تتعلق بمخالفة أمر
من أمور الله سبحانه وتعالى والله يغفر ما بين العبد وربه واجتمع بهم رجل صادق وذکر عنهم
ذلك ووافقهم على أكلها بحكمهم عليه وحديثهم له واعترف على نفسه بذلك وهل يجب على
أكلها حد شارب الخمر أم لا

{الجواب} نعم يجب على أكلها حد شارب الخمر وهؤلاء القوم ضلال جهال عصاة لله
ورسوله وكفى برجل جهلا ان يعرف بان هذا الفعل محرم وانه معصية لله ورسوله ثم يقول
انه تطيب له العبادة وتصلح له حاله ويح هذا القائل أظن ان الله سبحانه وتعالى ورسوله حرم

على الخلق ما ينفعهم ويصلح لهم حالهم نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعته فيجرمه الله سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة مضرة محضة وصار هذا الرجل كأنه قال لرجل خدمني هذا الدرهم واعطني ديناراً فجعله يقول له هو يعطيك درهماً نفذه والعقل يقول إنما يحصل الدرهم بفوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة له بل جميع ما حرمه الله ورسوله أن ثبت فيه منفعة ما فلا بد أن يكون ضرره أكثر فلهذه الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ومستحلوها المرجوة لسخط الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين المعرضة صاحبها لعقوبة الله إذا كانت كما يقوله المشركون من أنها تجمع الهمة وتدعو إلى العبادة فإنها مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه أضاع ما فيها من خير ولا خير فيها ولكن هي تحلل الرطوبات فتتصاعد إلى البحرة إلى الدماغ وتورث خيالات فاسدة فيهن على المرء ما يفعله من عبادة ويشغله بتلك التخيلات عن إصرار الناس وهذه رشوة الشيطان يرشوها للبطلين ليطيعوه فيها بمنزلة الفضة القليلة في الدرهم المفشوش وكل منفعة تحصل بهذا السبب فإنها تغلب مضرة في المال ولا تبادل لصاحبها فيها وإنما هذا نظير السكران بالجحر فإنها تطيش عقله حتى يسخطوا بماله ويتشجع على اقترانه فيعتقد الغر أنها أورثته السخاء والشجاعة وهو جاهل وإنما أورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف لحد النفس فيجود بجهله لا عن عقل فيه وكذلك هذه الحشيشة المسكرة إذا أضغفت العقل وفتحت باب الخيال تبقى العادة فيها مثل العبادات في الدين الباطل دين النصارى فإن الرأى بتجده في أنواع من العبادة لا يفعله المسلم الحنيفي فإن دينه باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفوس في السماع المحرم والشرع المحرم بالاموال وحسن الخلق بما لا تجود به في الحق وما هذا بالذي يبيع تلك المحارم أو يدعو المؤمنين إلى فعله لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم لم يبال بما بذله عوضاً عن ذلك وليس في هذا منفعة في دين المرء ولا دنياه وإنما ذلك لذة ساعة بمنزلة لذة الزاني حال الفحل ولذة شفاء النصب حال القتل ولذة الجحر حال اللشوة ثم إذا صح من ذلك وجد عمله باطلاً وذنبه محيط به وقد نقص عليه عقله ودينه وخلقه وأبن هؤلاء الضلال مما تورثه هذه الملعونة من قلة الفيرة وزوال الحمية حتى يصير آكلها أديباً وأما ما بونا وأما كلاهما يتفسد المزجة حتى جفت خلقاً كثيراً مجانين ويجعل الكبد بمنزلة السفنج ومن لم يمن منهم فقد أعطته نقص العقل ولو صح منها فإنه

لا بد ان يكون في عقله خيل ثم ان كثيرها يسكر حتى يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي وان كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب وبشام فكفى بالرجل شرا انها تصده عن ذكر الله وعن الصلاة اذا سكر منها وقليلها وان لم يسكر فهو بمنزلة قليل الخمر ثم انها تورث من مهانة آكلها ودناءة نفسه وانفتاح شهوته مالا يورثه الخمر ففيها من المفسد ما ليس في الخمر وان كان في الخمر مفسدة ليست فيها وهي الحدة فهي بالتحريم أولى من الخمر لان ضرر آكل الحشيشة على نفسه أشد من ضرر الخمر وضرر شارب الخمر على الناس أشد لان في هذه الازمان لكثرة أكل الحشيشة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر وانما حرم الله المحارم لانها تضر أصحابها والا فلو ضرت الناس ولم تضره لم يحرمها اذ الحاسد يضره حال المحسود ولم يحرم الله اكتساب المعالي لدفع تضرر الحاسد هذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وهذه مسكرة ولو لم يشملها لفظه بعينها لكان فيها من المفسد ما حرمت الخمر لاجلها مع ان فيها مفسد آخر غير مفسد الخمر توجب تحريمها والله أعلم

(٥٠٩) (مسئلة) هل يجوز شرب قليل ما أسكر كثيره من غير خمر العنب كالصرما والقمر والمزرا ولا يحرم إلا القدح الاخير

(الجواب) الحمد لله قد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن البتع وهو من المسل ينبذ حتى يشتد والمزرا وهو من الذرة ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطي جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو ينبذ المسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان رجلا من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له المزرا فقال أمسك هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهدا لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار ففي هذه الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أشربة من غير العنب كالزرا وغيره فاجابهم بكلمة جامعة وقاعدة عامة ان كل مسكر حرام وهذا يبين انه أراد كل

شراب كان جنسه مسكرا فهو حرام سواء سكر منه أو لم يسكر كما في خمر العنب ولو أراد بالمسكر القدح الاخير فقط لم يكن الشراب كله حراما ولما كان بين لهم فيقول اشربوا منه ولا تسكروا ولانه سألهم عن المزر أمسكر هو فقالوا نعم فقال كل مسكر حرام فلما سألهم أمسكر هو انما أراد يسكر كثيره كما يقال الخبز يشبع والماء يروي وانما يحصل الرى والشبع بالكثير منه لا بالقليل كذلك المسكر انما يحصل السكر منه بالكثير فلما قالوا له هو مسكر قال كل مسكر حرام فبين انه أراد بالمسكر كما يراد المشبع والمرى ونحوهما ولم يرد آخر قدح وفي صحيح مسلم عن عبدالله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل مسكر حرام ومن تأوله على القدح الاخير لا يقول انه خمر والنبي صلى الله عليه وسلم جعل كل مسكر حراما وفي السنن عن الثمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الخنطة خمرا ومن الشمير خمرا ومن الزبيب خمرا ومن العسل خمرا وفي الصحيح ان عمر بن الخطاب قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم أما بعد أيها الناس انه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء من العنب والتمر والعسل والخنطة والشمير والخمر ما خسر العقل والاحاديث في هذا الباب كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين ان الخمر التي حرما اسم لكل مسكر سواء كان من العسل أو التمر أو الخنطة أو الشمير أو لبن الخليل أو غير ذلك وفي السنن عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما أسكر افرق منه فل الكف منه حرام قال الترمذي حديث حسن وقد روى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقليله حرام من حديث جابر وابن عمر وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده وغيرهم وصححه الدار قطنى وغيره وهذا الذى عليه جماهير أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وأئمة الامصار والآثار ولكن بعض علماء المسلمين سمعوا ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص في التبيذ وان الصحابة كانوا يشربون التبيذ فظنوا انه المسكر وليس كذلك بل التبيذ الذى شربه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة هو انهم كانوا يبنذون التمر أو الزبيب أو نحو ذلك في الماء حتى يجلو فيشربه أول يوم وثاني يوم وثالث يوم ولا يشربه بعد ثلاث لئلا تكون الشدة قد بدت فيه وإذا اشتد قبل ذلك لم يشرب وقد روى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يشرب ناس من امتي الخمر يسمونها بنير اسمها روى هذا عن النبي

صلى الله عليه وسلم من أوبلة أوجه وهذا يتناول من شرب هذه الاشربة التي يسبونها الصرما وغير ذلك والامر في ذلك واضح فان خمر الغنبي قد أجنح المسلمون على تحريم قليلها وكثيرها ولا فرق في الخس ولا العقل بين خمر الغنبي والنمر والزيب والمسل فان هذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يوقع العداوة والبغضاء وهذا يوقع العداوة والبغضاء واقه سبحانه قد أمر بالعدل والاعتبار وهذا هو القياس الشرعي وهو التسوية بين المتماثلين فلا يفرق الله ورسوله بين شراب مسكر وشراب مسكر فيبيع قليل هذا ولا يبيع قليل هذا بل يسوي بينهما واذا كان قد حرم القليل من أحدهما حرم القليل منها فان القليل يدعو الى الكثير وانه سبحانه أمر باجتناب الخمر ولهذا يؤمر بارتقاها ويحرم اقتناؤها وحكم بنجاستها وأمر بجلب شاربها كل ذلك حما لمادة الفساد فكيف يبيع القليل من الاشربة المسكرة والله أعلم

(٥١٠) ﴿مسئلة﴾ في اليهود بمصر من امصار المسلمين وقد كثرت منهم بيع الخمر لا حاد المسلمين وقد كثرت أموالهم من ذلك وقد شرط عليهم سلطان المسلمين انهم لا يبيعونها للمسلمين ومتى فعلوا ذلك حل منهم ما يحل من أهل الحرب فاذا يستحقون من العقوبة وهل للسلطان ان ياخذ منهم الاموال التي اكتسبوها من بيع الخمر أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله يستحقون على ذلك العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك وينتقض بذلك عهدهم في أحد قولي الطاء في مذهب أحمد وغيره واذا انتقض عهدهم حلت دماؤهم وأموالهم وحل منهم ما يحل من المحاربين الكفار واللساطان ان ياخذ منهم هذه الاموال التي قبضوها من أموال المسلمين بغير حق ولا يردها الى من اشترى منهم الخمر فانهم اذا علموا انهم ممنوعون عن شرب الخمر وشرائها وبيعها فاذا اشتروها كانوا بمنزلة من يبيع الخمر من المسلمين ومن باع خمرأ لم يملك ثمنه فاذا كان المشتري قد أخذ الخمر فشرها لم يجمع له بين العوض والعوض بل يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح المسلمين كما قيل في مهر البني وحلوان الكاهن وأمثال ذلك بما هو عوض عن عين أو منفعة محرمة اذا كان العاصي قد استوفى العوض وهذا بخلاف ما لو باع ذي لذي خمر اسرا فانه لا يمنع من ذلك واذا تعاوضا جاز ان يامله المسلم بذلك الثمن الذي قبضه من ثمن الخمر كما قال عمر رضي الله عنه ولوهم يبيعها ويخذوا منهم اثمانها بل أبلغ من ذلك انه يجوز للامام ان يخرب المكان الذي يباع فيه الخمر كالخانوت والدار كما فعل ذلك عمر بن الخطاب

حيث أخرب حانوت رويشد الثقفي قال إنما انت فويشق لست برويشد وكما احرق على بن أبي طالب قرية كان يباع فيها الخمر وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء

كتاب الجهاد

(٥١١) (مسئلة) في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل في أهله ألف سنة وفي سكني مكة والبيت المقدس والمدينة المنورة على نية العبادة والاقطاع الى الله تعالى والسكني بدمياط واسكندرية وطرابلس على نية الرباط ايهم أفضل

(الجواب) الحمد لله بل المقام في ثنور المسلمين كالثنور الشامية والمصرية أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة وما أعلم في هذا نزاعاً من أهل العلم وقد نص على ذلك غير واحد من الاثمة وذلك لان الرباط من جنس الجهاد والمجاورة غايتها أن تكون من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اى الاعمال افضل قال ايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال ثم جهاد في سبيله قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور وقد روي غزوة في سبيل الله افضل من سبعين حجة وقد روي مسلم في صحيحه عن سلمان الفارسي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطاً مات مجاهداً واجرى عليه رزقه من الجنة وامن الفتان وفي السنن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل وهذا قاله عثمان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر انه قال لم ذلك تبليفاً للسنة وقال أبو هريرة لان أرباط ليلة في سبيل الله احب الى من ان أقوم ليلة القدر عند الحجر الاسود وفضائل الرباط والحرس في سبيل الله كثيرة لأنسها هذه الورقة والله أعلم

(٥١٢) (مسئلة) في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم وهل يجب على المسلم المقيم بها الهجرة الى بلاد الاسلام أم لا واذا وجبت عليه الهجرة ولم يهاجر وساعد أعداء المسلمين بنفسه أو ماله هل يأنم في ذلك وهل يأنم من رماه بالقتال وسبه به أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في ماردین أو غیرها و اعادة لخارجین عن شریعة دین الاسلام محرمة سواء كانوا أهل ماردین أو غیرهم والمقیم بها ان كان عاجزا عن اقامة دینه وجبت الهجرة علیه والا استجبت ولم تجب ومساعدتهم لعدو المسلمين بالانفس والاموال محرمة علیهم ويجب علیهم الامتناع من ذلك بأی طریق امکنهم من تعیب أو تعریض أو مصانعة فاذا لم یمكن الا بالهجرة تعینت ولا یجمل سبهم عموما ورمیمهم بالنفاق بل السب والرمی بالنفاق یقع علی الصفات المذكورة فی الكتاب والسنة فیدخل فیها بعض أهل ما ردين وغیرهم وأما كونها دار حرب أو سلم ففی مركبة فیها المعنیان لیست بمنزلة دار السلم التي یجرى علیها أحكام الاسلام لكون جندها مسلمین ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها کفار بل هی قسم ثالث یمامل المسلم فیها بما یمسحقه ویقاتل الخارج عن شریعة الاسلام بما یمسحقه

(٥١٣) ﴿مسئلة﴾ فی رجل جندي وهو یرید ان لا یخدم

﴿الجواب﴾ اذا كان للمسلمین به منفعة وهو قادر علیها لم ینبغ له ان یترك ذلك لغیر مصلحة راجعة علی المسلمین بل کونه مقدما فی الجهاد الذی یحبه الله ورسوله أفضل من التطوع بالمباداة کصلاة التطوع والحج التطوع والصیام التطوع واقه اعلم

(٥١٤) ﴿مسئلة﴾ اذا دخل التتار الشام ونهبوا أموال النصارى والمسلمین ثم نهب المسلمون التتار و سلبوا القتلى منهم فهل المأخوذ من أموالهم وسلبهم حلال أم لا
﴿الجواب﴾ کل ما أخذ من التتار یخمس ویباح الانتفاع به

(٥١٥) ﴿مسئلة﴾ فیمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشره النصراني وكبر الصبي وتزوج وجاءه أولاد نصراني ومات هو وقامت الیئنة أنه اسر دون البلوغ لكنهم ما علموا من سباه هل السابي له کتابي أم مسلم فهل یأحق أولاده بالمسلمین أم لا
﴿الجواب﴾ أما ان كان السابي له مسلما حکم بالسلام الطفل واذا كان السابي له کافرا أو لم تتم حجة باحدهما لم یحکم باسلامه وأولاده تبع له فی کلا الوجهین والله أعلم

(٥١٦) ﴿مسئلة﴾ ما تقول السادة العلماء أئمة الدین رضی الله عنهم أجمعین وأعانهم علی بیان الحق المبین وكشف غمرات الجاهلین والزائفین فی هؤلاء التتار الذین یقدمون الی الشام مرة بعد مرة وقد تكلموا بالشهادتين وانتسبوا الی الاسلام ولم یبقوا علی الکفر الذی كانوا علیه فی أول

الامر فهل يجب قتالهم أم لا وما الحجة على قتالهم وما مذاهب العلماء في ذلك وما حكم من كان معهم ممن يفر اليهم من عسكر المسلمين الامراء وغيرهم وما حكم من قد أخرجوه معهم مكرها وما حكم من يكون مع عسكرهم من المنتسبين الى العلم والفقه والفقر والتصوف ونحو ذلك وما يقال فيمن زعم انهم مسلمون والمقاتلون لهم مسلمون وكلاهما ظالم فلا يقاتل مع أحدهما في قول من زعم انهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال وأهل الاموال في أمرهم أقنونا في ذلك باجوبة مبسطة شافية فان أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين بل على أكثرهم نارة لعدم العلم باحوالهم ونارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في مثاهم والله الميسر لكل خير بقدرته ورحمته انه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل

(الجواب) الحمد لله رب العالمين نعم يجب قتال هؤلاء بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق أئمة المسلمين وهذا مذهبنا في أصلين أحدهما المعرفة بحالهم والثاني معرفة حكم الله في مثلهم فأما الاول فكل من باشر القوم بدم حالهم ومن لم يباشرهم يعلم ذلك بما بلغه من الاخبار المتواترة واخبار الصادقين ونحن نذكر جل أمورهم بعد ان نبين الاصل الآخر الذي يختص بمعرفة أهل العلم بالشرعية الاسلامية فنقول كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الطاهرة المتواترة فانه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وان تكلمت بالشهادتين فاذا أقروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا وان امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة وكذلك ان امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت المتيق وكذلك ان امتنعوا عن تحريم القواحش أو الزنا أو الميسر أو الخمر أو غير ذلك من محرمات الشريعة وكذلك ان امتنعوا عن الحكم في الدماء والاموال والاعراض والابضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة وكذلك ان امتنعوا عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار الى ان يسلموا ويؤدوا الجزية عن يدوم صاغرون وكذلك ان اظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة وأئمتها مثل ان يظهروا الالحاد في أسماء الله وآياته أو التكذيب بأسماء الله وصفاته أو التكذيب بقدره وقضائه أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين والاطنين في السابطين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم

التي توجب الخروج عن شريعة الاسلام وأمثال هذه الامور قال الله تعالى (وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف وكانوا قد اسلموا وصلوا وصاموا لكن كانوا يتعاملون بالربا فانزل الله هذه الآية وامر المؤمنين فيها بترك ما بقى من الربا وقال فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وقد قرئ فأذنوا وآذنوا وبلا المعنيين صحيح والربا آخر الحرمات في القرآن وهو مال يوجد بتراضي المتعاملين فاذا كانت من لم ينته عنه محاربا لله ورسوله فكيف بمن لم ينته عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحريما وأعظم تحريما وقد استفاد عن النبي صلى الله عليه وسلم الاحاديث بقتال الخوارج وهي متروكة عند أهل العلم بالحديث قال الامام أحمد صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه وقد رواها مسلم في صحيحه وروى البخاري منها ثلاثة أوجه حديث علي وأبي سعيد الخدري وسهل ابن حنيف وفي السنن والمسائيد طرق اخر متعددة وقد قال صلى الله عليه وسلم في صفتهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لئن أدركتهم لاتقتلهم قتل عاد وهؤلاء قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بمن معه من الصحابة وافق على قتلهم سلف الامة وأجمعهم يقاتلوا في قتالهم كما تنازعوا في القتال يوم الجمل وصفين فان الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف قوم قاتلوا مع علي رضي الله عنه وقوم قاتلوا مع من قاتله وقوم قعدوا عن القتال لم يقاتلوا الواحدة من الطائفتين وأما الخوارج فلم يكن فيهم أحد من الصحابة ولا نهي عن قتالهم أحد من الصحابة وفي الصحيح عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ أدنى الطائفتين الى الحق فهذا الحديث الصحيح ثبت ان عليا وأصحابه كانوا أقرب الى الحق من معاوية وأصحابه وان تلك المارقة التي مرقت من الاسلام ليس حكمها حكم احدى الطائفتين بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال هذه المارقة وأكد الامر بقتالها ولم يأمر بقتال احدى الطائفتين كما أمر بقتال هذه بل قد ثبت عنه

في الصحيح من حديث أبي بكر أنه قال للحسن ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين فدح الحسن واثني عليه بما أصاح الله به بين الطائفتين حين ترك القتال وقد بيع له واختار الأصلاح وحقق الدماء مع نزوله عن الأمر فلو كان القتال مأوياً به لم يدح الحسن ويثني عليه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه والبراء لهم في قتال من يستحق القتال من أهل القبلة طريقان منهم من يرى قتال على يوم حرواء ويوم الجمل وصفين كله من باب قتال أهل البني وكذلك يجعل قتال أبي بكر لما نهي الزكاة وكذلك قتال سائر من قاتل من المنسبين إلى القبلة كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومن وافقهم من أصحاب أحمد وغيرهم وهم متفقون على أن الصحابة ليسوا فاسقاً بل هم عدول فقالوا إن أهل البني عدول مع قتالهم وهم مخطئون خطأ المجتهدين في الفروع وخالفت في ذلك طائفة كابن عقيل وغيره فذهبوا إلى تفسيق أهل البني وهؤلاء نظروا إلى من عدوه من أهل البني في زمنهم فأروهم فاسقاً ولا ريب أنهم لا يدخلون الصحابة في ذلك وإنما يسق الصحابة بعض أهل الأهواء من المنزلة ومجوزهم كما يكفرهم بعض أهل الأهواء من الخوارج والروافض وليس ذلك من مذهب الأئمة والفقهاء أهل السنة والجماعة ولا يقولون إن أموالهم معصومة كما كانت وما كان ثأناً بدينه رد إلى صاحبه وما اتفقت في حال القتال لم يضمن حتى إن جمهور العلماء يقولون لا يضمن لأهولاء ولا هؤلاء كما قال الزهري وقت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجمعوا أن كل مال أو دم أصيب بتأويل القرآن فإنه هدر وهل يجوز أن يستأن بسلامتهم في حربهم إذا لم يكن إلى ذلك ضرورة على وجهين في مذهب أحمد يجوز والمنع قول الشافعي والرخصة قول أبي حنيفة واختلفوا في قتل أسيرهم واتباع مدبرهم والتذيف على جريحهم إذا كان لهم فئة يلجئون إليها فجوز ذلك أبو حنيفة ومنه الشافعي وهو المشهور في مذهب أحمد وفي مذهبه وجه أنه يتبع مدبرهم في أول القتال وأما إذا لم يكن لهم فئة فلا يقتل أسير ولا يذف على جريح كما رواه سعيد وغيره عن مروان بن الحكم قال خرج صابخ ليل يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح ومن أغلق بابيه فهو آمن ومن التى السلاح فهو آمن فمن سلك هذه الطريقة فقد يتوهم أن هؤلاء التار من أهل البني المتأولين ويحكم فيهم مثل هذه الأحكام كما أدخل من أدخل في هذا الحكم ما نهي الزكاة والخوارج وسنين فساد هذا انتمهم إن شاء الله تعالى والطريقة الثانية أن قتال ما نهي الزكاة

والخوارج ونحوهم ليس كقتال اهل الجبل وصفين وهذا هو المنصوص عن جمهور الائمة المتقدمين وهو الذي يذكرونه في اعتقاد اهل السنة والجماعة وهو مذهب اهل المدينة بخالك وغيره ومذهب ائمة الحديث كاحمد وغيره وقد نصوا على المرق بين هذا وهذا في غير موضع حتى في الاموال فان منهم من اباح غنيمة اموال الخوارج وقد نص احمد في رواية ابي طالب في حرورية كان لهم سهم في قرية فخرجوا يقاتلون المسلمين فقتلهم المسلمون فارضهم في المسلمين فيقسم خمسة على خمسة واربعة اخماسه للذين قاتلوا فيقسم بينهم او يجعل الامير الخراج على المسلمين ولا يتقسم مثل ما أخذ عمر السواد عنة ووقفه على المسلمين فجعل احمد الارض التي للخوارج اذا غنمت بمنزلة ما غنم من اموال الكفار وبالجملة فهذه الطريقة هي الصواب المقطوع به فان النص والاجماع فرق بين هذا وهذا وسيرة على رضي الله عنه تفرق بين هذا وهذا فانه قاتل الخوارج بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرح بذلك ولم ينازعه فيه احد من الصحابة واما القتال يوم صفين فقد ظهر منه من كراهته والدم عليه ماضهر وقال في اهل الجبل وغيرهم اخواننا بنوا علينا طهرهم السيف وصلى على قتلى الطائفتين واما الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستخرج قوم في آخر الزمان حداث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية فايما القيتهم فاقولهم فان في قتلهم اجر المن قتلهم يوم القيامة * وفي صحيح مسلم عن زيد بن وهب انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي الذين ساروا الى الخوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرؤون القرآن ليس قراءتهم بشيء ولا صلاتهم بشيء ولا صلاتهم بشيء ولا صيامهم بشيء يقرؤون القرآن يحبون انه لم وهو عليهم لا تجاوز صلاتهم تراقيهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان محمد نبيهم انكسوا عن العمل وآية ذلك ان فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على عضده مثل حلقة التدي عليه شعرات بيض قال فيذهبون الى معاوية واهل الشام ويتركون هؤلاء يخافونكم في ذراركم وأموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدم الحرام واغاروا في مراح الناس فسيبروا على اسم الله قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب رئيسا فقال لهم اتقوا الرماح وسلوا سيوفكم من حقونها

فاني أناشدكم كما ناشدوكم يوم حزوراء فرجعوا فوحشوا برماحهم وسلوا السيوف وسحروهم
الناس برماحهم قال وأقبل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ الا رجلان قتال على
المنسوا فيهم المخدع فالتسموه فلم يجدوه فقام على سيفه حتى أتى ناسا قد أقبل بعضهم على بعض
قال أخرؤهم فوجدوه مما يلي الارض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله قال فقام اليه عبيدة
السلامي فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله الا هو أسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إي والله الذي لا إله الا هو حتى استطفه ثلاثا وهو يحلف له أيضا فان
الامة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم وانما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في
مذهب مالك وأحمد وفي مذهب الشافعي أيضا نزاع في كفرهم ولهذا كان فيهم وجهان في
مذهب أحمد وغيره على الطريقة الاولى أحدهما انهم بدعة والثاني انهم كفار كالمرتدين يجوز
قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم ومن قدر عليه منهم استتيب كالمرتد فان تاب والا
قتل كما ان مذهبه في مانئي الزكاة اذا قاتلوا الامام عليها هل يكفرون مع الافرار بوجوبها على
روايتين وهذا كله مما يبين ان قتال الصديق لمانئي الزكاة وقتال على الخوارج ليس مثل
القتال يوم الجمل وصفين فكلهم على وغيره في الخوارج يقتضي انهم ليسوا كفارا كالمرتدين
عن أصل الاسلام وهذا هو المنصوص عن الائمة كاهد وغيره وليسوا مع ذلك حكمهم حكم
أهل الجمل وصفين بل ه نوع ثالث وهذا أصبح الاتوال الثلاثة فيهم ومن قاتلهم الصحابة مع
اقرارهم بالشهادتين والصلاة وغير ذلك مانعوا الزكاة كما في الصحاحين عن أبي هريرة ان عمر
ابن الخطاب قال لابي بكر يا خليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله واني رسول الله فاذا قالوها
عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها فقال له أبو بكر ألم يقل لك الا بحقها فان الزكاة من
حقها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها
قال عمر فما هو الا أن رأيت ان الله قد شرع صدر أبي بكر للقتال فعلمت أنه الحق وقد اتفق
الصحابة والائمة بدمهم على قتال مانئي الزكاة وان كانوا يصلون الحس ويصومون شهر رمضان
وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائفة فلماذا كانوا مرتدين وهم يقاتلون على منعها وان أمروا بالوجوب
كما أمر الله وقد حكى عنهم انهم قالوا ان الله أمرني به بأخذ الزكاة بقوله خذ من أموالهم صدقة

وقد تسقط بموته وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال الذين لا ينتهون عن شرب الخمر وأما الأصل الآخر وهو معرفة أحوالهم فقد علم أن هؤلاء القوم جاروا على الشام في المرة الأولى عام تسعة وتسعين واعطوا الناس الأمان وقرؤه على المنبر بدمشق ومع هذا فقد سبوا من ذراري المسلمين ما يقال أنه مائة ألف أو يزيد عليه وفعلوا ببیت المقدس وبجبل الصالحية ونابلس وحمص وداريا وغير ذلك من القتل والسبي مالا يعلمه الا الله حتى يقل انهم سبوا من المسلمين قريبا من مائة ألف وجعلوا يفجرون بخيار نساء المسلمين في المساجد وغيرها كالسجدة الاقصى والاموى وغيره وجعلوا الجامع الذي بالمقبية كآلة شاهد ناعسكر القوم فرأينا جمهورهم لا يصلون ولم نرى في عسكرهم مؤذنا ولا اماما وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا من ديارهم مالا يعلمه الا الله ولم يكن معهم في دولتهم الا من كان من شر الخلق إما زنديق منافق لا يمتد دين الاسلام في الباطن واما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجمعية والاتحادية ونحوهم واما من هو من أجبر الناس وأفسدهم وهم في بلادهم مع تمكنهم لا يحجون البيت العتيق وإن كان فيهم من يصل ويصوم فليس الغالب عليهم إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة وهم يقاتلون على ملك جنكسخان فن دخل في طاعتهم جعلوه وليا لهم وإن كان كافرا ومن خرج عن ذلك جعلوه عدوا لهم وإن كان من خيار المسلمين ولا يقاتلون على الاسلام ولا يضمون الجزية والصغار بل غاية كثير من المسلمين منهم من أكبر أمراءهم ووزرائهم أن يكون المسلم عندهم كمن يظفونه من المشركين من اليهود والنصارى كما قال أكبر مقدميهم الذين قدموا الى الشام وهو يخاطب رسل المسلمين ويتقرب اليهم بأنا مسامون فقال هذان آيتان عظيمتان جاء من عند الله محمد وجنكسخان فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم الى المسلمين أن يسوي بين رسول الله وأكبر الخلق عليه وسيد ولد آدم وخاتم الرسلين وبين ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفرا وفسادا وعدوانا من جنس يختصه وأمثاله وذلك أن اعتقاد هؤلاء التتار كان في جنكسخان عظيما فانهم يعتقدون أنه ابن الله من جنس ما يمتقده النصارى في المسيح ويقولون أن الشمس حبلت أمه وانها كانت في خيمة فزلت الشمس من كوة الخيمة فدخلت فيها حتى حبلت ومعلوم عند كل ذي دين أن هذا كذب وهذا دليل على أنه ولد زنا وإن أمه زنت فكتمت زناها وادعت هذا حتى تدفع عنها معرفة الزنا وهم مع

هذا يحملونه أعظم رسول عند الله في تعظيم ماسنه لهم وشرعه بظنه وهو ان حتى يقولوا المائد لهم من المال هذا رزق جنكسخان وبشكرونه على أكلهم وشربهم وهم يستحلون قتل من عادى ماسنه لهم هذا الكافر الملعون المعادي لله ولا نبيه ورسوله وعباده المؤمنين فهذا أمثاله من مقدميهم كان غاية بعد الاسلام ان يحمل محمد صلى الله عليه وسلم بمنزلة هذا الملعون ومعلوم ان مسيئة الكذاب كان أقل ضرراً على المسلمين من هذا وادعى انه شريك محمد في الرسالة وبهذا استحل الصحابة قتاله وقتل أصحابه المرتدين فكيف بمن كان فيما يظهر من الاسلام يحمل محمد كجنكسخان والافهم مع اظهارهم للاسلام يعظمون أمر جنكسخان على المسلمين المنبة لشرعية القرآن ولا يقاتلون اولئك التبيين لما سنه جنكسخان كما يقاتلون المسلمين بل أعظم اولئك الكفار يبدلون له الطاعة والالتقاد ويحملون اليه الاموال ويقررون له بالنبية ولا يخالفون ما يامرهم به الا كما يخالف الخارج من طاعة الامام للامام وهم يحاربون المسلمين ويمادونهم أعظم معاداة ويطلبون من المسلمين الطاعة لهم وبذل الاموال والدخول فيما وضعه لهم ذلك الملك الكافر المشرك المشابه لفرعون أو الفروخ ونحوهما بل هو أعظم فساداً في الارض منهما قال الله تعالى (ان فرعون علا في الارض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم انه كان من الفسدين) وهذا الكافر علا في الارض يستضعف أهل الملل كلهم من المسلمين واليهود والنصارى ومن خالفه من المشركين بقتل ارجال وسبي الحريم وباخذ الاموال وبهك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ويرد الناس عما كانوا عليه من سلك الانبياء والمرسلين الى ان يدخلوا فيما ابتدعه من سنته الجاهلية وشرعيته الكفرية فهم يدعون دين الاسلام ويعظمون دين اولئك الكفار على دين المسلمين ويطيعونهم ويوالونهم أعظم بكثير من طاعة الله ورسوله وموالاة المؤمنين والحكم فيما شجر بين اكابرهم بحكم الجاهلية لا بحكم الله ورسوله وكذلك الاكابر من وزيارهم وغيرهم يحملون دين الاسلام كدين اليهود والنصارى وان هذه كلها طرق الى الله بمنزلة المذاهب الاربعة عند المسلمين ثم منهم من يرجع دين اليهود أو دين النصارى ومنهم من يرجع دين المسلمين وهذا القول فاش غالب فيهم حتى في فقاہم وعبادهم لاسيما الجمعية من الاتحادية القرعونية ونحوهم فانه غلبت عليهم الفلسفة وهذا مذهب كثير من المتفاسفة أو اكثرهم وعلى هذا كثير من النصارى أو اكثرهم وكثير من اليهود ايضا بل لو قال القائل ان غاب خواص

العلماء منهم والعباد على هذا المذهب لما أبدت وقد رأيت من ذلك وسمعت مما لا يتسع له هذا
الموضع ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين ان من سوغ اتباع غنيز
دين الاسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو ككفر من آمن
ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب كما قل تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون
ان يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين
ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا وأعدنا للكافرين عذابا مهينا) واليهود والنصارى داخلون
في ذلك وكذلك المتفلسفة يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ومن تناسف من اليهود والنصارى
يبقى كفره من وجهين وهؤلاء أكثر وزرأهم الذين يصدرون عن رأيه غاية ان يكون من
هذا الضرب فانه كان يهوديا متفلسفا ثم انتسب الى الاسلام مع ما فيه من اليهودية والتفلسف
وضم الى ذلك الرفض فهذا هو أعظم من عندهم من ذوي الاقلام وذلك أعظم من كان عندهم
من ذوي السيف فليعتبر انؤمن بهذا وبالجملة فما من نفاق وزندقة والحاد الا وهي داخلة في
اتباع التنازل لانهم من أجمل الخلق وأقلهم معرفة بالدين وأبداهم عن اتباعه وأعظم الخلق اتباعا
للظن وما تهوى الانفس وقد قسموا الناس أربعة أقسام يال وباع وداشند وطاط أي صديقهم
وعدوهم والعالم والعامي فن دخل في طاعتهم الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم ومن
خالقهم كان عدوهم ولو كان من انبياء الله ورسله وأوليائه وكل من انتسب الى علم أو دين سموه
داشند كالنفعيه والزاهد والقيس والراهب ودان اليهود والمنجم والساحر والطبيب والكتاب
والحاسب فيدرجون سادن الاصنام فيدرجون في هذا من المشركين وأهل الكتاب وأهل
البدع مالا يعلمه الا الله ويحملون أهل العلم والايمان نوعا واحدا بل يحملون القرامطة الملاحدة
الباطنية الزنادقة المنافيين كالطوسي وأمثاله هم الأحكام على جميع من انتسب الى علم أو دين
من المسلمين واليهود والنصارى وكذلك وزيرهم السفیه الملقب بالرشيد يحكم على هذه الاصناف
ويقدم شرار المسلمين كالرافضة والملاحدة على خيار المسلمين أهل العلم والايمان حتي تولى
قضاء القضاء من كان أقرب الى الزندقة والحاد والكفر بالله ورسوله بحيث تكون موافقة
للكفار والمناقبين من اليهود والقرامطة والملاحدة والرافضة على ما يريدونه أعظم من غيره
ويتظاهر من شريعة الاسلام بما لا بد له منه لاجل من هناك من المسلمين حتي أن وزيرهم

هذا الحديث المالحد المنافق صنف مصنفاً مضموناً أن النبي صلى الله عليه وسلم رضي بدين اليهود والنصارى وأنه لا ينكر عليهم ولا يذمهم ولا ينهون عن دينهم ولا يؤمرهم بالانتقال إلى الإسلام واستدل الحديث الجاهل بقوله (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين) وزعم أن هذه الآية تقتضي أنه يرضي دينهم قال وهذه الآية محكمة ليست منسوخة وجرت بسبب ذلك أمور ومن المعلوم أن هذا جهل منه فإن قوله لكم دينكم ولي دين ليس فيه ما يقتضي أن يكون دين الكفار حقاً ولا مرضياً له وإنما يدل على تبرئه من دينهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في هذه السورة أنها براءة من الشرك كما قال في الآية الأخرى (فإن كذبوك فقل لي عملي ولعمركم أنتم بريئون مما أعمل وأنا بريء مما تعملون) فقوله لكم دينكم ولي دين كقوله لنا أعمالنا ولكم أعمالكم وقد اتبع ذلك بموجبه ومقتضاه حيث قال أنتم بريئون مما أعمل وأنا بريء مما تعملون ولو قدر أن في هذه السورة ما يقتضي أنهم لم يؤمروا بترك دينهم فقد علم بالاضطرار من دين الإسلام بالنصوص المتواترة وبإجماع الأمة أنه أمر المشركين وأهل الكتاب بالإيمان به وأنه جاءهم على ذلك وأخبر أنهم كافرون بخلدون في النار وقد أظهروا الرفض ومنعوا أن نذكر على المنابر الخلفاء الراشدين وذكروا علياً وأظهروا الدعوة للثنى عشر الذين زعم الرافضة أنهم أئمة موصون وإن أبا بكر وعمر وعثمان كفار وجار ظالمون لاختلافهم ولا لمن بعدهم ومذهب الرافضة شر من مذهب الخوارج المارقين فإن الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلي وشيعتهم والرافضة تكفير أبي بكر وعمر وعثمان وجهور السابقين الأولين وتجهد من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم مما جهده الخوارج وفيهم من الكذب والافتراء والغلو والاحاد ما ليس في الخوارج وفيهم من معاونته الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج والرافضة تحب التنازع ودولهم لأنه يحصل لهم بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين والرافضة هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين وهم كانوا من أعظم الأسباب في دخول التنازع قبل إسلامهم إلى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام وكان من أعظم الناس معاونته لهم على أخذهم لبلاد الإسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم وقضية ابن العلقمي وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب مشهورة يعرفها عموم الناس وكذلك في الحروب التي بين المسلمين

وبين النصارى بسواحل الشام قد عرف أهل الخبرة ان الرافضة تكون مع النصارى على المسلمين وانهم عاونوهم على أخذ البلاد لاجاء التار وعز على الرافضة فتح عكة وغيرها من السواحل واذا غلب المسلمون للنصاري والمشركين كان ذلك غصة عند الرافضة واذا غلب المشركون والنصاري المسلمين كان ذلك عيدا ومسرة عند الرافضة ودخل في الرافضة أهل الزندة والاحاد من النصيرية والاسماعلية وأمثالهم من الملاحدة القرامطة وغيرهم ممن كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك والرافضة جهمية قذرية وفيهم من الكذب والبذع والافتراء على الله ورسوله أعظم مما في الخوارج المارقين الذين قاتلهم امير المؤمنين علي وسائر الصحابة بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بل فيهم من الردة عن شرائع الدين أعظم مما في مانبي الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة ومن أعظم ماظم به النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج قوله فهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاديان كما أخرج في الصحيحين عن أبي سعيد قال بعث علي الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية فقصمها بين أربعة يدي من أمراء نجد فنضبت قريش والانصار قالوا بطل صناديد أهل نجد ويدعنا قال انما أتاكم فاقبل رجل غائر العينين مشرف الوجنتين نأتى الجيئ كثر اللحية مخلوق فقال يا محمد اتق الله فقال من يطع الله اذا عصيته أيا منى الله على أهل الارض ولا تأمنوني فسأله رجل قتله فتمه فلما ولي قال ان من ضغطني هذا أو في عقب هذا قوما يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وفي لفظ في الصحيحين عن أبي سعيد قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قسم قسما أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله أعدل فقال ويلك فمن يعدل اذا لم أعدل قد خبت وخسرت ان لم أكن أعدل فقال عمر يا رسول الله أتأذن لي فيه فاضرب عنقه فقال دعه فان له أصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نصيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قذذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرت والدم آيتهم رجل أسود احدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة يخرجون على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فاشهد اني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتمس فاني به حتى نظرت اليه علي نعمت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعتته فهؤلاء الخوارج المارقون من أعظم ماذمهم به النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان وذكر أنهم يخرجون على حين فرقة من الناس والخوارج مع هذا لم يكونوا يعاونون الكفار على قتال المسلمين والرافضة يساونون الكفار على قتال المسلمين فلم يكفهم أنهم لا يقاتلون الكفار مع المسلمين حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار فكانوا أعظم مروفا عن الدين من أولئك المارقين بكثير كثير وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الخوارج والرافضة ونحوهم اذا فارقوا جماعة المسلمين كما قاتلهم علي رضي الله عنه فكيف اذا ضموا الى ذلك من أحكام المشركين كنائسا وجنكسخان ملك المشركين ما هو من أعظم المضادة لدين الاسلام وكل من قفز اليهم من أمراء المسكر وغير الأمراء فحكمه حكمهم وفيهم من الردة عن شرائع الاسلام بقدر ما ارتد عنه من شرائع الاسلام واذا كان السيف قد سموا ما نبي الزكاة مرتدين مع كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلا للمسلمين مع انه والمياذ بالله لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله المهادون لله ورسوله المهادون على ارض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لأفضى ذلك الى زوال دين الاسلام ودروس شرائعه أما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما فهم في هذا الوقت المقاتلون عن دين الاسلام وهم من احق الناس دخولا في الطائفة المنصورة التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الاحاديث الصحيحة المستفيضة عنه لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وفي رواية لسلم لا يزال اهل الغرب والنبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام بمدينته النبوية ففر به ما يفر بها وشرقه ما يشرق عنها فان التشريق والتغريب من الامور النسبية اذ كل بلد له شرق وغرب ولهذا اذا قدم الرجل الى الاسكندرية من الغرب يقولون سافر الى الشرق وكان اهل المدينة يسمون اهل الشام اهل الغرب ويسمون اهل نجد والعراق اهل الشرق كما في حديث ابن عمر قال قدم رجلان من اهل المشرق فخطبا وفي رواية من اهل نجد ولهذا قل احمد بن حنبل اهل الغرب هم اهل الشام يعني هم اهل الغرب كما ان نجد والعراق اول الشرق وكل ما يشرق عنها فهو من الشرق

وكل ما يغرب عن الشام من مصر وغيرها فهو داخل في الغرب وفي الصحيحين ان معاذ بن جبل قال في الطائفة المنصورة وهم بالشام فلها اصل المغرب وهم فتحوا سائر المغرب كعصر والقيروان والاندلس وغير ذلك واذا كان غرب المدينة النبوية ما يقرب عنها فالنيرة ونحوها على مسامحة المدينة النبوية كما ان حرا والرقّة وسمنصاط ونحوها على مسامحة مكة فما يغرب عن النيرة فهو من الغرب الذين وعدم النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم وقد جاء في حديث آخر في صفة الطائفة المنصورة انهم باكناف البيت المقدس وهذه الطائفة هي التي باكناف البيت المقدس اليوم ومن يدبر احوال العالم في هذا الوقت فلم ان هذه الطائفة هي اقوام الطوائف بدين الاسلام علما وعمالا وجهاد اعداء عن شرق الارض وغربها فانهم هم الذين يتقاتلون اهل الشوكة العظيمة من المشركين واهل الكتاب ومنازيتهم مع النصاري ومع المشركين من الترك ومع الزنادقة النافقين من الداخلين في الرافضة وغيرهم كالاسماعيلية ونحوهم من القرامطة معروفة معلومة قديما وحديثا والعز الذي للمسلمين بمشارك الارض ومنازيتها هو يزمهم ولهذا لما هزموا سنة تسع وتسعين وستمائة دخل على اهل الاسلام من الذل والمصيبة بمشارك الارض ومنازيتها مالا يعلمه الا الله والحكايات في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها وذلك ان سكان اليمن في هذا الوقت ضاعف عاجزون عن الجهاد او مضيعون له وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد حتى ذكروا انهم ارسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء وملك المشركين لما جاء الى حلب جرى بها من القتل ما جرى واما سكان الحجاز فما اكثرهم او كثير منهم خارجون عن الشريعة وفيهم من البدع والضلال والفجور مالا يعلمه الا الله واهل الايمان والدين فيهم مستضعفون عاجزون وانما تكون لهم القوة والعزة في هذا الوقت لغير اهل الاسلام بهذه البلاد فلو ذلت هذه الطائفة والعياذ بالله تعالى لكان المؤمنون بالحجاز من اذل الناس لاسيما وقد غلب فيهم الرقص وملك هؤلاء التتار المحاربون لله ورسوله الآن مرفوض فلو غلبوا لفسد الحجاز بالكلية واما بلاد افريقية فاعرابها غالبون عليها وهم من شر الخلق بل هم مستحقون للجهاد والغزو واما الغرب الاقصى فمع استيلاء الافرنج على اكثر بلادهم لا يقومون بجهاد النصاري هناك بل في عسكرهم من النصاري الذين يحملون الصليبان خلق عظيم لو استولى التتار على هذه البلاد لكان اهل المغرب معهم من اذل الناس لاسيما والنصاري تدخل مع التتار فيصرون حزبا على اهل المغرب فهذا وغيره مما يبين ان هذه المصيبة التي بالشام ومعها في هذا الوقت

هم كتيبة الاسلام وعزم عن الاسلام وذلم ذل الاسلام فلو استولى عليهم التتار لم يبق للاسلام عز ولا كلمة عالية ولا طائفة ظاهرة عالية يخافها اهل الارض تقاتل عنه فمن تفر عنهم الى التتار كان احق بالقتال من كثير من التتار فان التتار فيهم المكره وغير المكره وقد استقرت السنة بان عقوبة المرتد اعظم من عقوبة الكافر الاصلي من وجوه متعددة منها ان المرتد يقتل بكل حال ولا يضرب عليه جزية ولا تعذله ذمة بخلاف الكافر الاصلي ومنها ان المرتد يقتل وان كان عاجزا عن القتال بخلاف الكافر الاصلي الذي ليس هو من اهل القتال فانه لا يقتل عندا كثر العلماء كابي حنيفة ومالك وأحمد ولهذا كان مذهب الجمهور ان المرتد يقتل كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومنها ان المرتد لا يرث ولا يتكاح ولا تؤكل ذبيحته بخلاف الكافر الاصلي الى غير ذلك من الاحكام واذا كانت الردة عن أصل الدين أعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه أعظم من خروج الخارج الاصلي عن شرائعه ولهذا كان كل مؤمن يعرف أحوال التتار ويعلم ان المرتدين الذين فيهم من الفرس والعرب وغيرهم شر من الكفار الاصليين من الترك ونحوهم وهم بعد أن تكلموا بالشهادتين مع تركهم لكثير من شرائع الدين خير من المرتدين من الفرس والعرب وغيرهم وبهذا يتبين ان من كان معهم ممن كان مسلم الاصل هو شر من الترك الذين كانوا كفارا فان المسلم الاصلي اذا ارتد عن بعض شرائعه كان أسوأ حالا ممن لم يدخل بعده في تلك الشرائع مثل مانى الزكاة وأمثالهم ممن قاتلهم الصديق وان كان المرتد عن بعض الشرائع متنفعا أو متصوفا أو تاجرا أو كاتباً أو غير ذلك فهؤلاء شر من الترك الذين لم يدخلوا في تلك الشرائع وأصروا على الاسلام ولهذا يجد المسلمون من ضرر هؤلاء على الدين مالا يحمدونه من ضرر أولئك وينقادون للاسلام وشرائعه وطلاعة الله ورسوله أعظم من اتقياد هؤلاء الذين ارتدوا عن بعض الدين وناقوا في بعضه وان تظاهروا بالانتساب الى العلم والدين وغاية ما يوجد من هؤلاء يكون ملجأ نصيريا أو اسماعيليا أو رافضيا وخيارهم يكون جهيا اتحاديا أو نحو هؤلاء فانه لا ينضم اليهم طوعا من المظننين للاسلام إلا منافق أو زنديق أو فاسق فاجر ومن أخرجه معهم مكرها فانه يبعث على نيته ونحن علينا أن نقاتل العسكر جميعه إذ لا يتميز المكره بين غيره وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزو هذا البيت جيش من الناس فينماهم بيدها من الارض فاذ خسف بهم فقبل يرسول الله ان فيهم المكره

فقال يبعثون على نياتهم والحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجود متعددة أخرجه أرباب الصحيح عن عائشة وحفصة وأم سلمة ففى صحيح مسلم عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمود عائذ باليت فيبعث اليه بعث فاذا كانوا يبيداه من الارض خسف بهم فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارها قال يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته * وفى الصحيحين عن عائشة قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى منامه فقلنا يا رسول الله صنعت شيأ فى منامك لم تكن تفعله فقال العجب ان ناسا من أمتى يؤمنون هذا البيت برجل من قریش وقد لجأ الى البيت حتى اذا كانوا بالبيداء خسف بهم فقلنا يا رسول الله ان الطريق قد يجمع الناس قال نعم فيهم المستنصر والمجنون وابن السبيل فيهلكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادر شتى يبعثهم الله عز وجل على نياتهم وفى لفظ البخاري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بغزو جيش الكعبة فاذا كانوا يبيداه من الارض يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يا رسول كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم قال يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم وفى صحيح مسلم عن حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيعود بهذا البيت يعنى الكعبة قوم ليست لهم منعة ولا عدو ولا عدة يبعث اليهم جيش يومئذ حتى اذا كانوا يبيداه من الارض خسف بهم قال يوسف بن ماهك وأهل الشام يومئذ يسرون الى مكة فقال عبدالله بن صفوان أما والله ما هو بهذا الجيش فأنه تعالى أهلك الجيش الذي أراد أن ينتهك حرمانه المكروه فيهم وغير المكروه مع قدرته على التمييز بينهم مع انه يبعثهم على نياتهم فكيف يجب على المؤمنين المجاهدين أن يميزوا بين المكروه وغيره وهم لا يملكون ذلك بل لو ادعى مدع انه خرج مكرها لم ينفعه ذلك بمجرد دعواه كما روي ابن المباس بن عبد المطلب قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما أسره المسلمون يوم بدر يا رسول الله انى كنت مكرها فقال أما ظاهرك فكان علينا وأما سريرتك فلى الله بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتالهم إلا بقتل هؤلاء لقتلوا أيضا فان الأئمة متفقون على ان الكفار لو ترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين اذا لم يقاتلوا فانه يجوز أن نرميهم وتنص الكفار ولو لم نخف على المسلمين جاز رمى أولئك المسلمين أيضا فى أحد قولى العلماء ومن قتل لاجل الجهاد الذى أمر الله به ورسوله . هـ

الباطن مظلوم كان شهيدا وبعث على نيتته ولم يكن قتله أعظم فسادا من قتل من يقتل من المؤمنين المجاهدين وإذا كان الجهاد واجبا وان قتل من المسلمين ماشاء الله فقتل من يقتل في صفهم من المسلمين لحاجة الجهاد ليس أعظم من هذا بل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المكره في قتال الفتنة بكسر سيفه وليس له أن يقاتل وان قتل كما في صحيح مسلم عن أبي بكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها ستكون فتن الاثم تكون فتن الاثم تكون فتن القاعد فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي الا اذا نزلت أو وقعت فتن كان له ابل فليلق بابله ومن كانت له غنم فليلق بغنمه ومن كانت له أرض فليلق بأرضه قال قتال رجل يارسل الله أرأيت من لم يكن له ابل ولا غنم ولا أرض قال بعد الى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج ان استطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يارسل الله أرأيت اذا كرهت حتى ينطلق بي الى احدى الصفتين أو احدى الفتنين فيضربني رجل بسيفه أو بسهمه فيقتلني قال يوء يا ثمة وأثمة ويكون من أصحاب النار في هذا الحديث انه نهى عن القتال في الفتنة بل أمر بما يتذرعه القتال من الاعتزال أو افساد السلاح الذي يقاتل به وقد دخل في ذلك المكره وغيره ثم بين ان المكره اذا قتل ظلما كان القاتل قديما بأثمة وأثم المقتول كما قال تعالى في قصة ابني آدم عن المظلوم (انني أريد أن تبوء بأثمي وأثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين) ومعلوم ان الانسان اذا صال صائل على نفسه جازله الدفع بالسنة والاجماع وانما تنازعوا هل يجب عليه الدفع بالقتال على قولين هما روايتان عن أحمد احدهما يجب الدفع عن نفسه ولو لم يحضر الصف والثانية يجوز له الدفع عن نفسه وأما الابتداء بالقتال في الفتنة فلا يجوز بلا ريب والمقصود انه اذا كان المكره على القتال في الفتنة ليس له ان يقاتل بل عليه افساد سلاحه وأن يصبر حتى يقتل مظلوما فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الاسلام كما نهي الزكاة والمرتبدين ونحوهم فلا ريب ان هذا يجب عليه اذا أكرهه على الحضور أن لا يقاتل وان قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين وكما لو أكرهه رجل رجلا على قتل مسلم معصوم فانه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وان أكرهه بالقتل فانه ليس يحفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس فليس له أن يظلم غيره فيقتله

ثلاثا يقتل هو بل اذا فعل ذلك كان القود على المكروه والمكروه جميعا عند أكثر العلماء كاحمد ومالك والشافعي في أحد قوله وفي الآخر يجب القود على المكروه فقط كقول أبي حنيفة ومحمد وقيل القود على المكروه المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف يوجب الضمان بالدية بدل القود ولم يوجبوه وقد روي مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة أصحاب الأخدود وفيها ان الغلام أمر يقتل نفسه لاجل مصلحة ظهور الدين ولهذا جوز الأئمة الاربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار وان غلب على ظنه أنهم يقتلونه اذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين وقد بسطنا القول في هذه المسئلة في موضع آخر فاذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يقتل به لاجل مصلحة الجهاد مع ان قتله نفسه أعظم من قتله لغيره كان ما يفضي الى قتل غيره لاجل مصلحة الدين التي لا تحصل الا بذلك ودفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذي لا يندفع الا بذلك أولى واذا كانت السنة والاجماع متفقين على ان الصائل المسلم اذا لم يندفع صوله الا بالقتل قتل وان كان المال الذي يأخذه قيراطا من دينار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد فكيف يقتل هؤلاء الخارجين عن شرائع الاسلام المحاربين لله ورسوله الذين صولهم وانبهم أقل ما فهم فان قتال المعتدين الصائنين ثابت بالسنة والاجماع وهؤلاء معتدون صائلون على المسلمين في أنفسهم وأموالهم وحرمة دينهم وكل من هذه يبيح قتال الصائل عليها ومن قتل دونها فهو شهيد فكيف بمن قاتل عليها كلها وهم من شر البغاة المتاولين الظالمين لكن من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتاولون فقد أخطأ خطأ قبيحا وضل ضلالا بعيدا فان أقل ما في البغاة المتاولين أن يكون لهم تأويل سائغ خرجوا به ولهذا قالوا ان الامام يرأسهم فان ذكروا شبهة بينها وان ذكروا مظلمة أزالها فأى شبهة هؤلاء المحاربين لله ورسوله الساعين في الارض فسادا للخارجين عن شرائع الدين ولا ريب أنهم لا يقولون أنهم أقوم بدين الاسلام علما وعملا من هذه الطائفة بل هم مع دعواهم الاسلام يعلمون ان هذه الطائفة أعلمهم بالاسلام منهم وأتبع له منهم وكل من تحت اديم السماء من مسلم وكافر يعلم ذلك وهم مع ذلك يندرون المسلمين بالقتال فامتنع أن تكون لهم شبهة بينة يستحلون بها قتال المسلمين كيف وهم قد سبوا غالب حريم الرعية الذين لم يقاتلوه حتى أن الناس قد

وأولهم يعظمون البقعة يأخذون ما فيها من الاموال ويعظمون الرجل ويتبركون به ويسلبونه ما عليه من الثياب ويسبون حريمه ويعاقبونه بأنواع العقوبات التي لا يماق بها الا أعظم الناس وأجبره والمتأول تأويلا دينيا لا يماق الا من يراه عاصيا للدين وهم يعظمون من يعاقبونه في الدين ويقولون انه أطوع لله منهم فأى تأويل بقي لهم ثم لو قدر انهم متأولون لم يكن تأويلهم سائما بل تأويل الخوارج ومائني الزكاة أوجه من تأويلهم أما الخوارج فانهم ادعوا اتباع القرآن وان ما خالفه من السنة لا يجوز العمل به وأما مائني الزكاة فقد ذكر وانهم قالوا ان الله قال لنبيه خذ من اموالهم صدقة وهذا خطاب لنبيه فقط فليس علينا أن نذمها لغيره فلم يكونوا يذمونها لابي بكر ولا يخرجونها له والخوارج لهم علم وعبادة وللعلماء معهم مناظرات كتناظرهم مع الرافضة والجهمية وأما هؤلاء فلا يناظرون علي قتال المسلمين فلو كانوا متأولين لم يكن لهم تأويل يقوله ذو عقل وقد خاطبني بعضهم بان قال ملكنا ملك ابن ملك ابن ملك الى سبعة أجداد وملككم ابن مولى فقلت له آباء ذلك الملك كلهم كفار ولا تغر بالكافر بل المملوك المسلم خير من الملك الكافر قال الله تعالى (ولم يبدؤا من خير من مشرك ولو أعجبكم) فهذه وأمثالها حججهم ومعلوم ان من كان مسلما وجب عليه أن يطيع المسلم ولو كان عبدا ولا يطيع الكافر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (اسموا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيدة) ما أقام فيكم كتاب الله ودين الاسلام انما يفضل الانسان بايمانه وتقواه لا بأبائه) ولو كانوا من بنى هاشم أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فان الله خلق الجنة لمن أطاعه وان كان عبدا حبشيا وخاق النار لمن عصاه ولو كان شريفا قرشيا وقد قال تعالى (يا أيها الناس انما خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وأقبا بل لئلا تعارفوا انما أكرمكم عند الله اتقاكم) وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا اسود على أبيض ولا لا يبيض على اسود الا بالتقوى الناس من آدم وآدم من تراب * وفي الصحيحين عنه انه قال لقبيلة قريبة منه ان آل أبي فلان ليسوا بأوليائي انما وليي الله وصالح المؤمنين فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان موالاته ليست بالقرابة والنسب بل بالايان والتقوى فاذا كان هذا في قرابة الرسول فكيف بقرابة جنكسخان الكافر المشرك وقد أجمع المسلمون على ان من كان أعظم ايمانا وتقوى كان أفضل ممن هو دونه في الايمان والتقوى وان كان الاول اسود حبشيا

والثاني علياً أو عباسياً

(٥١٧) ﴿مسئلة﴾ في أجناد يمتنعون عن قتال التار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها

مهم واذا هرب أحدكم هل يتبع أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين قتال التار الذين قدموا الي بلاد الشام واجب بالكتاب

والسنة فان الله يقول في القرآن (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين

هو الطاعة فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله

ولهذا قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان

لم تعملوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في

الاسلام والتزموا الصلاة والصيام لكن امتنعوا من ترك الربا فين الله انهم يحاربون له ورسوله

اذا لم يتهوا عن الربا والربا هو آخر ما حره الله وهو مال يؤخذ برضا صاحبه فاذا كان هؤلاء

محاربين لله ورسوله يجب جهادهم فكيف بمن يترك كثيرا من شرائع الاسلام أو أكثرها

كالتنار وندافق علماء المسلمين على ان الطائفة الممتنعة اذا امتنعت عن بعض واجبات الاسلام الظاهر

المتواترة فانه يجب قتالها اذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة أو صيام شهر

رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة أو عن تحريم الفواحش

أو الخراونكاح ذوات المحارم أو عن استحلال النفوس والاموال بغير حق أو الربا أو الميسر

أو الجهاد للكفار أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الاسلام فانهم

يقتلون عليها حتى يكون الدين كله لله وقد ثبت في الصحيحين ان عمر لما ناظر أبا بكر في مانع

الزكاة قال له ابو بكر كيف لا أقاتل من ترك الحقوق التي أوجبها الله ورسوله وان كان قد

أسلم كالزكاة وقال له فان الزكاة من حقها والله لو منعوني عنقا كانوا يؤدونها الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم بلى منعها قال عمر فما هو الا أن رأيت قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال

فعلت انه الحق وقد ثبت في الصحيح من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج

وقال فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن

لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان

في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لان أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وقد افق السلف

والائمة على قتال هؤلاء وأول من قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وما زال المسلمون يقاتلون في صدر خلافة بني أمية وبني العباس مع الاسراء وان كانوا ظلمة وكان الحجاج ونوابه ممن يقاتلونهم فكل أئمة المسلمين يأمرهم بقتالهم والتتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الاسلام من ما نهي الزكاة والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا فنشك في قتالهم فهو أجل الناس بدين الاسلام. وحيث وجب قتالهم قوتلوا وان كان فيهم المكره باتفاق المسلمين كما قال العباس لما أسير يوم بدر يارسول الله اني خرجت مكرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما ظاهره فكأن علينا واما سره فأنك فاني الله وقد اتفق العلماء على ان جيش الكفار اذا ترسوا بمن عندهم من أسري المسلمين وخيف على المسلمين الفرار اذا لم يقاتلوا فانهم يقاتلون وان أنفى ذلك الى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم وان لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال المنصى الى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء وهؤلاء المسلمون اذا قتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيداً فان المسلمين اذا قتلوا الكفار قبل قتل من المسلمين يكون شهيداً ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لأجل مصلحة الاسلام كان شهيداً وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزو هذا البيت جيش من الناس فينجم بيدهم من الأرض اذ خسف بهم قتيل يارسول الله وفيهم المكره فقال يمشون على نياتهم فاذا كان العذاب الذي ينزله الله بالجيش الذي ينزو المسلمين ينزله بالمكره وغير المكره فكيف بالعذاب الذي يعذبهم الله به أو بأيدي المؤمنين كما قال تعالى (قل هل تترصون بنا الا احدى الحسنين ونحن تترصون بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بايدينا) ونحن لا نعلم المكره ولا نقدر على التمييز فاذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومعدورين وكانوا هم على نياتهم فن كان مكرها لا يستطيع الامتناع فانه يحشر على بيته يوم القيامة فاذا قتل لأجل قيام الدين لم يكن ذلك بأعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين واما اذا هرب أحد من الناس من يحمل قتالهم بمنزلة قتال البغاة المتوالين وهؤلاء اذا كان لهم طائفة ممتدة فهل يجوز اتباع مدبرهم وقتل أسيرهم والاجهاز على جريحهم على قولين للعلماء مشهورين فقيل لا يفعل ذلك لان منادى على بن أبي طالب نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجهز على جريح ولا يقتل أسير وقيل بل يفعل ذلك لانه يوم الجمل لم يكن لهم طائفة ممتدة

وكان المقصود من القتال دفعهم فلما اندفعوا لم يكن الى ذلك حاجة بمنزلة دفع الصائل وقد روى انه يوم الجمل وصفين كان أمرهم بخلاف ذلك فن جعلهم بمنزلة البغاة المتأولين جعل فيهم هذين القولين والصواب ان هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين فان هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ أصلاً وانما هم من جنس الخوارج المارقين ومازى الزكاة وأهل الطائف والحرمة ونحوهم ممن قوتلو على ماخرجوا عنه من شرائع الاسلام وهذا موضع اشتبه علي كثير من الناس من الفقهاء فان المصنفين في قتال أهل النبي جعلوا قتال ما نعى الزكاة وقاتل الخوارج وقاتل علي لاهل البصرة وقاتله معاوية وأتباعه من قتال أهل النبي وذلك كله مأوربه وفرعوا مسائل ذلك تفرع من يرى ذلك بين الناس وقد غلطوا بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنة وأهل المدينة النبوية كالأوزاعي والثوري ومالك واحمد بن حنبل وغيرهم انه يفرق بين هذا وهذا فقتال علي للخوارج ثابت بالنصوص الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين وأما القتال يوم صفين ونحوه فلم يتفق عليه الصحابة بل صد عنه اكابر الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبدالله بن عمر وغيرهم ولم يكن بعد علي بن أبي طالب في المعسكرين مثل سعد بن أبي وقاص والاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي انه كان يجب الاصلاح بين تينك الطائفتين لا الاقتتال بينهما كما ثبت عنه في صحيح البخاري انه خطب الناس والجيش منه فقال ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المؤمنين فأصلح الله بالحسن بين أهل العراق وأهل الشام فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الاصلاح به من فضائل الحسن مع ان الحسن نزل عن الامر وسلم الامر الى معاوية فلو كان القتال هو المأمور به دون ترك الخلافه ومصالحة معاوية لم يمدحه النبي صلى الله عليه وسلم على ترك ما أمر به وفعل ما لم يؤمر به ولا مدحه على ترك الاولى وفعل الاذنى فعلم ان الذي فعله الحسن هو الذي كان يحبه الله ورسوله لا القتال وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضمه وأسامة على نخذه ويقول اللهم اني احبها فاحبها وأحب من يحبها وقد ظهر أثر محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لها بكراهما القتال في الفتنة فان أسامة امتنع عن القتال مع واحدة من الطائفتين وكذلك الحسن كان دائماً يشير على علي بانه لا يقاتل ولما صار الامر اليه فعل ما كان يشير به على أبيه رضى الله عنهم أجمعين وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في

الصحيح انه قال تجرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق فهذه المارقة هم الخوارج وقتلهم علي بن ابي طالب وهذا يصدقه بقية الاحاديث التي فيها الامر بقتال الخوارج وتبين ان قتلهم مما يحبه الله ورسوله وان الذين قاتلوهم مع علي أولى بالحق من معاوية وأصحابه مع كونهم أولى بالحق فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال لواحدة من الطائفتين كما أمر بقتال الخوارج بل مدح الاصلاح بينهما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من كراهة القتال في الفتن والتحذير منها من الاحاديث الصحيحة ما ليس هذا موضعه كقوله ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي خير من الساعي وقال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعب الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن فالفتن مثل الحروب التي تكون بين ملوك المسلمين وطوائف المسلمين مع ان كل واحدة من الطائفتين ملتزمة لشرائع الاسلام مثل ما كان أهل الجبل وصفين وانما اقتتلوا الشبه وأمرور عرضت وأما قتال الخوارج وما منى الزكاة وأهل الطائفتين الذين لم يكونوا يحرمون الربا هؤلاء يقتلون حتى يدخلوا في الشرائع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهؤلاء اذا كان لهم طاقة بمنفعة فلا ريب انه يجوز قتل أسيرهم واتباع مدبرهم والاجهاز على جريحهم فان هؤلاء اذا كانوا مقيمين ببلادهم على ما هم عليه فانه يجب علي المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم لقتالهم حتى يكون الدين كله لله فان هؤلاء التتار لا يقتلون على دين الاسلام بل يقتلون الناس حتى يدخلوا في طاعتهم فن دخل في طاعتهم كفوا عنه وان كان مشركا أو نصرانيا أو يهوديا ومن لم يدخل كان عدوا لهم وان كان من الانبياء والصالحين وقد أمر الله المسلمين أن يقاتلوا اعداءه الكفار ويوالوا عباد الله المؤمنين فيجب على المسلمين من جند الشام ومصر واليمن والمغرب جميعهم ان يكونوا متعاونين على قتال الكفار وليس لبعضهم ان يقاتل بعضا بمجرد الرياسة والاهواء فهؤلاء التتار اقل ما يجب عليهم ان يقاتلوا من يلبسهم من الكفار وان يكفوا عن قتال من يلبسهم من المسلمين ويتعاونون هم وهم على قتال الكفار وايضا لا يقاتل معهم غير مكره الافاسق أو مبتدع أو زنديق كالملاحدة القرامطة الباطنية والرافضة السبابة والجممية المعطلة من النفاة الخوالية ومعهم ممن يلدونه من المنتسبين الى العلم والدين من هو شر منهم فان التتار جهال يلدون الذين يحسنون به الظن وهم لضالهم وغيهم يتبعونه في الضلال الذي يكذبون به على

الله ورسوله ويدرولون دين الله ولا يجرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ولو وصفت ما اعلمه من امورهم اطل الخطاب وبالجملة فذهبهم ودين الاسلام لا يجتمعان ولو اظهر وادين الاسلام الحنفي الذي بعث رسوله به لاهتدوا واطاعوا مثل الطائفة المنصورة فان النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه انه قال لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وثبت عنه في الصحيح انه قال لا يزال أهل الغرب ظاهرين وأول للغرب ما بسامت الثرة ونحوها فان النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام وهو بالمدينة النبوية فما ينرب عنها فهو غرب كالشام ومصر وما شرق عنها فهو شرق كالجزيرة والعراق وكان الساف يسمون أهل الشام أهل المغرب ويسمون أهل العراق أهل المشرق وهذه الجملة التي ذكرتها فيها من الآثار والادلة الشرعية فيها ما هو مذكور في غير هذا الموضع والله أعلم

(٥١٨) (مسئلة) ما حكم قول بعض العلماء والفقراء ان الدعاء مستجاب عند قبور أربعة من أصحاب الأئمة الاربعة قبر الفندلاوي من أصحاب مالك وقبر البرهان البلخي من أصحاب أبي حنيفة وقبر الشيخ نصر المقدسي من أصحاب الشافعي وقبر الشيخ أبي الفرج من أصحاب أحمد رضي الله عنهم ومن استقبل القبلة عند قبورهم ودعا استجيب له وقول بعض العلماء عن بعض المشايخ يوصيه اذا نزل بك حادث أو امر تخافه استوحى ينكشف عنك ما تجده من الشدة حيا كنت أو ميتا ومن قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني وسلم عليه سبع مرات يخطو مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت حاجته او كان في سماع فانه يطيب ويكثر التواجد وقول الفقراء ان الله تعالى ينظر الى الفقراء بتجليه عليهم في ثلاثة مواطن عند مد السباط وعند قيامهم في الاستغفار والمجارات التي بينهم وعند السماع وما يفعله بعض المتعبدين من الدعاء عند قبر ذكريا وقبر هود والصلاة عندهما والموقف بين مشرق رواق الجامع بباب الطهارة بدمشق والدعاء عند المصحف الثماني ومن الصق ظهره الموقوف بالعمود الذي عند رأس قبر معاوية عند الشهداء بباب الصغير قبل الدعاء خصوصية قبول او سرعة اجابة بوقت مخصوص أو مكان معين عند قبر تبي أو ولي أو يجوز أن يستغيث الى الله تعالى في الدعاء بنبي مرسل أو ملك مقرب أو بكلامه تعالى أو بالكعبة أو بالدعاء المشهود باحتياط قاف أو بدعاء ام داود أو الخضر وهل يجوز أن

يقسم على الله تعالى في السؤال بحق فلان بحرمته فلان بجاه المقرين بالقرب الخلق أو يقسم بأفعالهم وأعمالهم وهل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران وسرج الكونه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام عنده أو يجوز تعظيم شجرة يوجد فيها خرق معلقة ويقال هذه مباركة يجتمع إليها الرجال الأولياء وهل يجوز تعظيم جبل أو زيارته أو زيارة ما فيه من المشاهد والآثار والدعاء فيها والصلاة كفارة الدم وكهف آدم والآثار ومنارة الجوع وقبر شيث وهابيل ونوح والياس وحزقييل وشيخان الراعي وإبراهيم بن آدم بجبل وعش النراب ببلدك ومنارة الاربسين وحمام طبرية وزيارة عسقلان ومسجد صالح بمكاوهو مشهور بالحرمات والتعظيم والزيارات وهل يجوز تحرى الدعاء عند القبور وأن تقبل أو يوقد عندها القناديل والسرج وهل يحصل للأموات بهذه الافعال من الاحياء منفعة أو مضرة وهل الدعاء عند القدم النبوي بدار الحديث الاشرية بدشق وغيره وقدم موسى ومهد عيسى ومقام ابراهيم ورأس الحسين وصهيب الرومي وبلال الحبشي واويس القرني وما أشبه ذلك كله في سائر البلاد والفري والسواحل والجبل والشلأهد والمساجد والجوامع وكذلك قولهم الدعاء مستجاب عند برج باب كيسان بين باني الصغير والشرق مستدبراله متوجها الى القبلة والدعاء عند داخل باب الفرادين فهل ثبت شيء في اجابة الاذعية في هذه الاماكن أم لا وهل يجوز ان يستغاث بغير الله تعالى بأن يقول يا جاء محمد أو يا ست نفيسة أو يا سيدي احمد أو اذا عثر أحدا وتصرأ أو قفز من مكان الى مكان يقول يال علي أو يال الشيخ فلان أم لا وهل يجوز الندور للانباء أو للمشايخ مثل الشيخ جاكبر أو أبي الوفاء أو نور الدين الشهيد أو غيرهم أم لا وكذلك هل يجوز الندور لقبور أحد من البيت النبوة ومدركه والائمة الاربعة ومشايخ العراق والمعجم ومصر والحجاز واليمن والهند والمغرب وجميع الارض وجبل قان وغيرها أم لا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اما قول القائل ان الدعاء مستجاب عند قبور المشايخ الاربعة المذكورين رضى الله عنهم فهو من جنس قول غيره قبر فلان هو الترياق المحرب ومن جنس ما يقوله امثال هذا القائل من ان الدعاء مستجاب عند قبر فلان وفلان فان كثيرا من الناس يقول مثل هذا قول عند بعض القبور ثم قد يكون ذلك القبر قد علم أنه قبر رجل صالح من الصحابة أو اهل البيت أو غيرهم من الصالحين وقد يكون نسبة ذلك القبر الى ذلك كذبا أو مجهول الحال مثل اكثر

ما يذكر من قبور الانبياء وقد يكون صحيحا والرجل ليس بصالح فان هذه الاقسام موجودة
 فيمن يقول مثل هذا القول أو من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبر بعينه وأنه استجيب
 له الدعاء عنده والحال ان ذلك اما قبر معروف بالفسق والابتداع واما قبر كافر كما رأينا من دعا
 فكشف له حال القبور فبهت لذلك ورأينا من ذلك انواعا واصل هذا ان قول القائل ان الدعاء
 مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين قول ليس له اصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا
 قاله احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا احد من أئمة المسلمين المشهورين بالامامة
 في الدين كمالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد وابي حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل
 واسحاق بن راهويه وابي عبيدة ولا مشايخهم الذين يقتدى بهم كالفضيل بن عياض وابراهيم
 ابن ادم وابي سليمان الداراني وامثالهم ولم يكن في الصحابة والتابعين والائمة والمشايع المتقدمين
 من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين لا مطلقا ولا معينا ولا فيهم من
 قال ان دعاء الانسان عند قبور الانبياء والصالحين افضل من دعائه في غير تلك البقعة ولا ان
 الصلاة في تلك البقعة افضل من الصلاة في غيرها ولا فيهم من كان يتحرى الدعاء ولا الصلاة
 عند هذه القبور بل افضل الخلق وسيدهم هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في الارض
 غير اتفق الناس على انه قبر نبي غير تبره وقد اختلفوا في قبر الخليل وغيره واتفق الاثمة على انه
 يسلم عليه عند زيارته وعلى صاحبيه لما في السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال ما من رجل يسلم على الا رد الله على بها روحي حتى اُرد عليه السلام وهو
 حديث جيد وقد روى ابن ابى شيبه والدارقطني عنه من سلم على عند تبرى سمعته ومن صلى
 على نائيا بلغته وفي اسناده لين لكن له شواهد ثابتة فان ابلاغ الصلاة والسلام عليه من العبد
 قد رواه اهل السنن من غير وجه كما في السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اكثروا علي من
 الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فان صلاتكم معروضة علي قالوا كيف تعرض صلاتنا عليك وقد
 رمت اى بليت فقال ان الله تعالى حرم على الارض ان تاكل لحوم الانبياء وفي النسائي وغيره
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله وكل بقبرى ملائكة يباغفون عن امتي السلام ومع هذا لم
 يقل احد منهم ان الدعاء مستجاب عند قبره ولا انه يستحب أن يتحرى الدعاء متوجها الى
 قبره بل نصوا على تقيض ذلك وانفقوا كلهم على انه لا يدعى مستقبل القبر وتنازعوا في السلام

عليه فقال الا كثرون بكالك واحد وغيرهما يسلم عليه مستقبل القبر وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي وأخطئه منقولاً عنه وقال أبو حنيفة وأصحابه بل يسلم عليه مستقبل القبلة بل نصائمة السلف على أنه لا يوقف عنده الدعاء مطلقاً كما ذكر ذلك إسماعيل بن إسحاق في كتاب المبسوط وذكره القاضي عياض قال مالك لا أرى أن يوقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ولكن يسلم ويمضي وقال أيضاً في المبسوط لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج إلى سفر أن يوقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه ويدعوه ولا يبي بكر وعمر قليل له فإن ناساً من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر وربما وقفوا في الجملة أوفى اليوم المرة والمرة أو أكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة فقال لم يأنني هذا عن أحد من أهل الفقه ببلدتنا ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما صلح أولها ولم يأنني عن أول هذه الأمة وصندرها أنهم كانوا يفعلون ذلك إلا من جاء من سفر أو أراد أن يقيم القاسم رأيت أهل المدينة إذا خرجوا منها أو دخلوها أتوا القبر وسلموا قال وذلك دأبهم فها مالك وهو أعلم أهل زمانه أي زمن تابع التابعين بالمدينة النبوية الذين كان أهلها في زمن الصحابة والتابعين وتابعهم اعلم الناس بما يشرع عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يكرهون الوقوف للدعاء بعد السلام عليه وبين أن المستحب هو الدعاء له ولصاحبه وهو الم شروع من الصلاة والسلام وإن ذلك أيضاً لا يستحب لأهل المدينة كل وقت بل عند القدوم من سفر أو إرادته لأن ذلك نجية له والحيا لا يقصد به كل وقت لتحيته بخلاف القادمين من السفر وقال مالك في رواية أبي وهب إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم يوقف وجهه إلى القبر لا إلى القبلة ويدنوا ويسلم ولا يمس القبر بيده وكره مالك أن يقال زونا قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض كراهة مالك له لإضافته إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله اللهم لا تجعل قبري وثناً بعد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد يعني عن إضافة هذا اللفظ إلى القبر والتشبه بفعل ذلك قطعاً للذريعة وحماً للباب قلت والاحاديث الكثيرة المروية في زيارة قبره كلها ضعيفة بل موضوعة لم يرو الأئمة ولا أهل السنن المتبعة كسنن أبي داود والنسائي ومحوها فيها شيئاً ولكن جاء لفظ زيارة القبور في غير هذا الحديث مثل قوله صلى الله عليه وسلم كنت نبيكم عن زيارة القبور إلا فزورها فلها تذكر كرم الآخرة وكان صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه إذا

زاروا القبور ان يقول احدم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ولكن صار لفظ زيارة القبور في عرف كثير من المتأخرين يتناول الزيارة البدعية والزيارة الشرعية واكثرهم لا يستعملونها الا بالمعنى البدعي لا الشرعي فلماذا كره هذا الاطلاق فاما لزيارة الشرعية فهي من جنس الصلاة على الميت بقصد بها الدعاء للميت كما يقصد بالصلاة عليه كما قال الله في حق المنافقين (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تم على قبره فلما نهى الصلاة على المنافقين والقيام على قبورهم دل ذلك بطريق مفهوم الخطأ وعلة الحكم ان ذلك مشروع في حق المؤمنين والقيام على قبره بعد الدفن هو من جنس الصلاة عليه قبل الدفن يراد به الدعاء له وهذا هو الذي مضت به السنة واستحبه السلف عند زيارة قبور الانبياء والصالحين واما الزيارة البدعية فهي من جنس الشرك والذريعة اليه كما فعل اليهود والنصارى عند قبور الانبياء والصالحين قال صلى الله عليه وسلم في الاحاديث المستفيضة عنه في الصحاح والسنن والمسائيد لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا وقال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انما كم عن ذلك وقال ان من شرار الناس من تذكركم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور مساجد وقال لمن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فاذا كان قد لعن من يتخذ قبور الانبياء والصالحين مساجد امتنع ان يكون تحريها للدعاء مستحبالا لان المكان الذي يستحب فيه الدعاء يستحب فيه الصلاة لان الدعاء عقب الصلاة اجوب وليس في الشريعة مكان ينهى عن الصلاة عنده مع انه يستحب الدعاء عنده وقد نص الاثمة كالشافعي وغيره على ان النهي عن ذلك مطلق بخوف الفتنة بالقبر لا بمجرد نجاسته كما يظن ذلك بعض الناس ولهذا كان السلف يأمرون بتسوية القبور وتعمية ما يفتن به منها كما امر عمر ابن الخطاب بتعمية قبر دانيال لما ظهر بتمت فانه كتب اليه ابو موسى يذكر انه قد ظهر قبر دانيال وانهم كانوا يستسقون به فكذب اليه عمر يأمره ان يحفر بالنها ثلاث عشرة قدرا ثم يدفنه بالليل في واحد منها ويدفنه ثلاثين في الناس والذي ذكرناه عن مالك وغيره من الاثمة كان مبروفا عند السلف كما رواه ابو بديل الموصلي في مسنده وذكره الحافظ ابو عبد الله المقدسي في مختاره عن

على بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بزَيْن العابدين أنه رأى رجلا يجيئ إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فدخل فیدعوا فيها فنهاه فقال الا احدنكم حديثا سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبري عيداً ولا بيوتكم قبوراً فان تسليمكم بيلغى أينما كنتم وهذا الحديث في سنن أبي داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبري عيداً وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيث كنتم وفي سنن سعيد بن منصور حديثنا عبد العزيز محمد اخبرني سبيل بن أبي سبيل قال رأي أبي الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى فقال هلم إلى الدشاء فقلت لا اريد به فقال مالي رأيتك عند القبر فقلت سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا دخلت المسجد فسلم ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا بيتي عيداً ولا تتخذوا بيوتكم مقابر لمن الله اليهود اتخذوا قبور انبيائهم مساجد وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيثما كنتم ما انتم ومن بالاندلس الاسواء وقد بسط الكلام على هذا الاصل في غير هذا الموضع فاذا كان هذا هو المشروع في قبر سيد ولد آدم وخير الخلق واكرمهم على الله فكيف يقال في قبر غيره وقد تواتر عن الصحابة أنهم كانوا اذا نزلت بهم الشدائد كالحلم في الجذب والاستسقاء وعند القتال والاستسقاء يدعون الله ويستغيثونه في المساجد والبيوت ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره من قبور الانبياء والصالحين بل قد ثبت في الصحيح ان عمر بن الخطاب قال اللهم انا كنا اذا اجدنا توسلنا اليك بنبينا قدسنا وانا نتوسل اليك بهم نبينا فاسقنا فيسقون فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو انهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا التوسل الى الله بشيء من مخلوقاته بل توسلوا اليه بما شرعه من الوسائل وهي الاعمال الصالحة ودعاء المؤمنين كما يتوسل المريد الى الله بالايمان بنبيه ومحبيه وموالاته والصلاة عليه والسلام وكما يتوسلون في حياته بدعائه وشفاعته كذلك يتوسل الخلق في الآخرة بدعائه وشفاعته وتوسل بدعاء الصالحين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهل تصرون وترزقون الا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم واستغفارهم ومن المعلوم بالاضطرار ان

الدعاء عند القبور لو كان افضل من الدعاء عند غيرها وهو احب الى الله واجوب لكان التسلف اعلم بذلك من الخلق وكانوا اسرع اليه فلهم كانوا اعلم بما يحبه الله ويرضاه وأسبق الى طاعته ورضاه ولكان النبي صلى الله عليه وسلم يبين ذلك ويرغب فيه فانه امر بكل معروف ونهى عن كل منكر وما ترك شيئاً يقرب الى الجنة الا وقد حدث أُمته به ولا شيئاً يبعد عن النار الا وقد حذر أُمته منه وقد ترك أُمته على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيوي عنها بده الا هالك فكيف وقد نهى عن هذا الجنس وحسم مادته بمنه ونهيه عن اتخاذ القبور مساجد فنهى عن الصلاة لله مستقبلاً لها وان كان المصلي لا يعبد الموتى ولا يدعوهم كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت الغروب لانها وقت سجود للمشركين للشمس وان كان المصلي لا يسجد الا لله سدا للذريعة فكيف اذا تحققت المفسدة بان صار العبد يدعو الميت ويدعو به كما اذا تحققت المفسدة بالسجود للشمس وقت الطلوع ووقت الغروب وقد كان أصل عبادة الاوثان من تعظيم القبور كما قال تعالى (وقالوا لا نذون آلهتكم ولا نذون ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا) قال السلف كابن عباس وغيره كان هؤلاء قوما صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم عبدوهم ثم من المعلوم ان بقايا رباب الصغير من الصحابة والتابعين وتابعيهم من هو افضل من هؤلاء المشايخ الاربعة فكيف يعين هؤلاء للدعاء عند قبورهم دون من هو افضل منهم ثم ان لكل شيخ من هؤلاء ونحوهم من يحبه ويمثله بالدعاء دون الشيخ الآخر فهل أمر الله بالدعاء عند واحد دون غيره كما يفعل المشركون بهم الذين ضاهوا الذين اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون

﴿فصل﴾ وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحى فيكشف ما بك من الشدة حيا كنت أو ميتا فهذا الكلام ونحوه اما يكون كذبا من الناقل أو خطأ من القائل فانه نقل لا يعرف صدقه عن قائل غير معصوم ومن ترك النقل المصدق عن القائل المعصوم واتبع نقلا غير مصدق عن قائل غير معصوم فقد ضل ضلالا بعيدا ومن المعلوم ان الله لم يأمر بمثل هذا ولا رساله أمروا بذلك بل قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) ولم يقل ارغب الى الانبياء والملائكة وقال تعالى (قل

ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون
 يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا
 قالت طائفة من السلف كان أقوام يدعون الزير والمسيح والملائكة فانزل الله هذه الآية وهذا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل لاحد من أصحابه إذا نزل بك حادث فاستوحني بل
 قال لابن عمه عبد الله بن عباس وهو يومئذ يحفظ الله يحفظك احفظ الله تجده أمامك
 تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله وما
 يرويه بعض العامة من أنه قال إذا سألت الله فاستلوه بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم فهو حديث
 كذب موضوع لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين المتقدمة في
 الدين فإن كان للميت فضيلة فرسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بكل فضيلة وأصحابه من بعده
 وإن كان منعمة للحي بالميت فأصحابه أحق الناس استغاها به حيا وميتا فلم أن هذا من الضلال
 وإن كان بعض الشيوخ قال ذلك فهو خطأ منه والله ينفر له أن كان مجتهدا مخطئا وليس هو
 بنبي يجب اتباع قوله ولا معصوم فيما يأمر به وينهى عنه وقد قال الله تعالى (فإن تنازعتم في
 شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)

(فصل) وأما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني
 رضي الله عنه وسلم عليه وخطا سبع خطوات بخطوات بخطوة مع كل تسليمة خطوة إلى قبره قضيت
 حاجته أو كان في سماع فانه يطيب ويكثر تواجده فهذا أمر القرية فيه شرك برب العالمين
 ولا ريب أن الشيخ عبد القادر لم يقل هذا ولا أمر به ومن يقل مثل ذلك عنه فقد كذب
 عليه وأعا أحدث مثل هذه البدع أهل الفل والشرك المشبهين للنصاري من أهل البدع الرافضة
 الغالية في الأئمة ومن أشبههم من الغلاة في المشايخ وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها فإذا نهى عن استقبال القبر في الصلاة لله
 فكيف يجوز التوجه إليه والدعاء لتبخر الله مع بعد الدار وهل هذا إلا من جنس ما يفعله النصاري
 يميني وأمه وأخبارهم وروايتهم في اتخاذهم إلههم إربابا وآلهة يدعونهم ويستغيثونهم في مطالبهم
 ويبتلونهم ويسألونهم

(فصل) واما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن عند الاكل والمنافسة والسماع فهذا قول روى نحوه عن بعض الشيوخ قال ان الله ينظر اليهم عند الاكل فانهم ياكلون بايثار وعند الجارة في العلم لانهم يقصدون النجاة وعند السماع لانهم يسمعون لله أو كلاما يشبه هذا والاصل الجامع في هذا ان من عمل عملا يحبه الله ورسوله وهو ما كان لله باذن الله فان الله يحبه وينظر اليه فيه نظر محبة والمحل الصالح هو الخالص الصواب فالخالص ما كان لله والصواب ما كان بأمر الله ولا ريب ان كل واحد من المواكلة والمحاطة والاستماع منها ما يحبه الله ومنها ما لا يحبه الله ومنها ما يشتمل على خير وشر وحق وباطل ومصلحة ومفسدة وحكم كل واحد بحسبه

(فصل) وما يفعله بعض الناس من تحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر بنى أو قبر أحد من الصحابة والفرابة أو ما قرب من ذلك أو الصاق بدنه أو شيء من بدنه بالقبر أو بما يجاور القبر من عود وغيره كن تحري الصلاة والدعاء في قبلي شرعى جامع دة شق عند الموضع الذي يقال انه قبر هود والذي عليه العلماء انه قبر معاوية بن أبي سفيان أو عند المثل الخشب الذي يقال تحته رأس يحيى بن زكريا ونحو ذلك فهو مخطئ مبتدع مخالف للسنة فان الصلاة والدعاء بهذه الامكنة ليس له زية عند احد من سلف الامة وانتمها ولا كانوا يفعلون ذلك بل كانوا ينهون عن مثل ذلك كما نهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن اسباب ذلك ودواعيه وان لم يقصدوا دعاء القبر والدعاء به فكيف اذا قصدوا ذلك

(فصل) واما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين او مكان معين عند قبر نبي أو ولي فلا ريب ان الدعاء في بعض الاوقات والاحوال اجوب منه في بعض فالدعاء في جوف الليل اجوب الاوقات كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزل ربنا الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخير وفي رواية نصف الليل فيقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فاعطيه من يستغفرني فاغفر له حتى يطلع الفجر وفي حديث آخر اقرب ما يكون الرب من عبده في جوف الليل الاخير والدعاء مستحب عند نزول المطر وعند التحام الحرب وعند الاذان والاقامة وفي ادبار الضلوات وفي حال العجود ودعوة الصائم ودعوة المسافر ودعوة المظلوم وامثال ذلك فهذا كله مما جاءت به الاحاديث المروفة في

الصالح والسنن والدعاء بالمشاعر كرفة ومزدلفة وني والائتم ونحو ذلك من مشاعر مكة والدعاء بالمساجد مطلقا وكلما فضل المسجد كالمساجد الثلاثة كانت الصلاة والدعاء فيه افضل واما الدعاء لاجل كون المكان فيه قبر نبي أو ولي فلم يقل احد من سلف الامة وائمتها ان الدعاء فيه افضل من غيره ولكن هذا مما ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة للنصارى وغيرهم من المشركين فاصله من دين المشركين لامن دين عباد الله المخلصين كاتخاذ القبور مساجد فان هذا لم يستحبه احد من سلف الامة وائمتها ولكن ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة لمن لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى

(فصل) واما قول السائل هل يجوز ان يستنثى الى الله في الدعاء بنبي مرسل او ملك مقرب او بكلامه تعالى او بالكعبة او بالدعاء المشهور باحتياط قاف او بدعاء ام داود او الخضر ويجوز ان يقسم على الله في السؤال بحق فلان بحرة فلان بجاه المقربين باقرب الخلق او يقسم باعمالهم وافعالهم فيقال هذا السؤال فيه فصول متعددة فاما الادعية التي جاءت بها السنة ففيها سؤال الله باسمائه وصفاته والاستعاذة بكلامه كما في الادعية التي في السنن مثل قوله اللهم اني اسألك بان لك الحمد انت الله بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم ومثل قوله اللهم اني اسألك بانك انت الله الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ومثل الدعاء الذي في المسند اللهم اني اسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك وانزلته في كتابك أو علمته احدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عنده واما الادعية التي يدعو بها بعض العامة ويكتبها باعة الحروز من الطرقية التي فيها اسألك باحتياط قاف وهو يوف الخفاف والطور والعرش والكبرسى وزمزم والمقام والبلد الحرام وامثال هذه الادعية فلا يؤثر منها شيء لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه ولا عن ائمة المسلمين وليس لاحد ان يقسم بهذه بحال بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان حائفا فليحلف بالله أو ليصمت وقال من حلف بنفي الله فقد اشرك فليس لاحد ان يقسم بال مخلوقات البتة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسم على الله لابره كما قال انس بن النضر اتكسر ثنية الربيع لا والذي بمثك بالحق لا تكسر ثنية الربيع وكما قال البراء بن مالك اقسمت عليك أي رب الا فعلت كذا وكذا وكلاهما كان ممن يبر الله قسمه والمبد يسأل ربه بالاسباب التي تقتضى

مطلوبه وهي الاعمال الصالحة التي وعد الثواب عليها ودعا عباده المؤمنين الذين وعد اجابتهم كما كان الصحابة يتوسلون الى الله تعالى بانيه ثم بعنه وغير عمه من صالحهم يتوسلون بدعائه وشفاعته كما في الصحيح ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استقى بالعباس فقال اللهم انا كننا نتوسل اليك بنبينا فتسقيننا وانا نتوسل اليك بعم نبينا ففسدنا فيسقون فتوسلوا بعمه ووته بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو توسلهم بدعائه وشفاعته ومن ذلك ما رواه اهل السنن وصححه الترمذي ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ادع الله ان يرد علي بصري فامر ان يتوضأ ويصلي ركعتين ويقول اللهم اني اسألك واتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله اني اتوجه بك الى ربي في حاجتي ليقضيها اللهم فشغفه في هذا طلب من النبي صلى الله عليه وسلم وامره ان يسأل الله ان يقبل شفاعته النبي له في توجهه بانيه الى الله هو كتوسل غيره من الصحابة به الى الله فان هذا التوجه والتوسل هو توجه وتوسل بدعائه وشفاعته واما قول القائل اسألك او اقسم عليك بحق ملائكتك او بحق انبيائك او بنبيك فلان او برسولك فلان او باليت الحرام او بزمزم والمقام أو بالطور والبيت المعمور ونحو ذلك فهذا النوع من الدعاء لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه ولا التابعين لهم باحسان بل قد نص غير واحد من العلماء كابن حنيفة واصحابه كابن يوسف وغيره من العلماء على انه لا يجوز مثل هذا الدعاء فنه اقسم على الله بمخلوق ولا يصح القسم بغير الله وان سأل به على انه سبب ووسيلة الى قضاء حاجته اما اذا سأل الله بالاعمال الصالحة وبدعائه والصالحين من عباده فالاعمال الصالحة سبب للثابة والدعاء سبب للاجابة فسؤاله بذلك سؤال بما هو سبب لنيل المطلوب وهذا معنى ما يروى في دعاء الخروج الى الصلاة اللهم اني اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا وكذلك اهل النار الذين هم الله باعمالهم الصالحة فالتوسل الى الله بالنبين هو التوسل بالايان بهم وبطاعتهم كالصلاة والسلام عليهم ومحبتهم وموالاتهم أو بدعائهم وشفاعتهم واما نفس ذواتهم فليس فيها ما يقتضي حصول مطلوب العبد وان كان لهم عند الله الجاه العظيم والمنزلة العالية بسبب اكرام الله لهم واحسانه اليهم وفضله عليهم وليس في ذلك ما يقتضي اجابة دعاء غيرهم الا ان يكون بسبب منه اليهم كالايان بهم والطاعة لهم أو بسبب منهم اليه كدعائهم له وشفاعتهم فيه فهذان الشيطان يتوسل بهما واما الاقسام بالمخلوق فلا وما يذكره بعض العامة

من قوله اذا سألتم الله فاسألوه بجاهي فان جاهي عند الله عظيم حديث كذب موضوع
 (فصل) واما قول السائل هل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران لكون النبي صلى
 الله عليه وسلم رؤي عنده فيقال بل تعظيم مثل هذه الامكنة واتخاذها مساجد ومزارات لاجل
 ذلك هو من اعمال اهل الكتاب الذين نهينا عن التبش بهم فيها وقد ثبت ان عمر بن الخطاب
 كان في السفر فرأى قوما يتدرون مكانا فقال ما هذا فقالوا مكان صلى فيه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال واذا كان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اريدون ان تتخذوا آثار
 انبيائكم مساجد من ادركته فيه الصلاة فليصل والا فليمض وهذا قاله عمر بمحض من الصحابة ومن
 المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في اسفاره في مواضع وكان المؤمنون يرونه في المنام
 في مواضع وما اتخذ السلف شيئا من ذلك مسجدا ولا مزارا ولو فتج هذا الباب لمار كثير
 من ديار المسلمين او اكثرها مساجد ومزارات فاتهم لايزالون يرون النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام وقد جاء الى بيوتهم ومنهم من يراه مرارا كثيرة وتخليق هذه الامكنة بالزعفران
 بدعة مكروهة واما ما يزيد الكذابون على ذلك مثل ان يرى في المكان اثر قدم فيقال هذا
 قدمه ونحو ذلك فهذا كله كذب والاقدام الحجارة التي ينقلها من ينقلها ويقول انها موضع قدمه
 كذب مختلف ولو كانت حقا لسن للمسلمين ان يتخذوا ذلك مسجدا ومزارا بل لم يأمر الله ان يتخذ
 مقام نبي من الانبياء مصلى الا مقام ابراهيم بقوله واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى كما انه لم يأمر
 بالاستلام والتقبيل لحجر من الحجارة الا الحجر الاسود ولا بالصلاة الى بيت الا البيت الحرام
 ولا يجوز ان يقاس غير ذلك عليه باتفاق المسلمين بل ذلك بمنزلة من جعل للناس حجا الى غير
 البيت العتيق او صيام شهر مفروض غير صيام شهر رمضان وأمثال ذلك فصخرة بيت
 المقدس لايسن استلامها ولا تقبيلها باتفاق المسلمين بل ليس للصلاة عندها والدعاء خصوصية
 على سائر بقاع المسجد والصلاة والدعاء في قبلة المسجد الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين
 أفضل من الصلاة والدعاء عندها وعمر بن الخطاب لما فتح البلد قال لكعب الاحبار ان ترى
 ابن ابي مصلى المسلمين قال ابنه خاف الصخرة قال خالطتك يهودية يا ابن اليهودية بل أبنيه
 امامها فان لنا صدور المساجد فبنى هذا المصلى الذي تسميه المامة الاقصى ولم يتسج بالصخرة
 ولا قبلها ولا صلى عندها كيف وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما قبل الحجر الاسود قال

والله اني لاعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لما قبلتك وكان عبد الله بن عمر اذا أتى المسجد الأقصى يصلي فيه ولا يأتي الصخرة وكذلك غيره من السلف وكذلك حجرة نبينا صلى الله عليه وسلم وحجرة الخليل وغيرهما من المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح لا يستحب تقيلها ولا التمسح بها باتفاق الاثمة بل منهي عن ذلك واما السجود لذلك فكفر وكذلك خطابه بمثل ما يخاطب به الرب مثل قول الغائل اغفر لي ذنوبي او انصرني على عدوي ونحو ذلك

﴿فصل﴾ وأما الاشجار والاحجار والعيون ونحوها مما يندرج لها بعض العامة أو يلقون بها خرقاً أو غير ذلك أو يأخذون ورقها تبركون به أو يصلون عندها أو نحو ذلك فهذا كله من البدع المنكرة وهو من عمل أهل الجاهلية ومن أسباب الشرك بالله تعالى وقد كان للمشركين شجرة يلقون بها اسلحتهم يسمونها ذات انواط فقال بعض الناس يا رسول الله اجعل لنا ذات انواط كما لهم ذات انواط فقال الله اكبر قلم كما قال قوم موسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة انما السنن اتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعاً بذراع حتى لو ان احدهم دخل حجر صب لدخاتم وحتى لو ان احدهم جامع امرأته في الطريق لفعلتموه وقد بلغ عمر ابن الخطاب ان قوماً يقصدون الصلاة عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم الناس تحتها فأمر بتلك الشجرة فقطعت وقد اتفق علماء الدين على ان من نذر عبادة في بقعة من هذه البقاع لم يكن ذلك نذراً يجب الوفاء به ولا مزية للعبادة فيها

﴿فصل﴾ واصل هذا الباب انه ليس في شريعة الاسلام بقعة تقصد لعبادة الله فيها بالصلاة والدعاء والذكر والقراءة ونحو ذلك الامساجد المسلمين ومشاعر الحج وأما المشاهد التي على القبور سواء جعلت مساجد أو لم تجعل او المقامات التي تضاف الى بعض الانبياء او الصالحين أو المغارات والكهوف أو غير ذلك مثل الطور الذي كلم الله عليه موسى ومثل غار حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث فيه قبل نزول الوحي عليه والنار الذي ذكره الله في قوله ثاني اثنين اذ هما في النار والغار الذي يجبل قاسيون يدمشق الذي يقال له منارة الدم والمقامان اللذان بجانبه الشرقي والغربي يقال لاحدهما مقام ابراهيم ويقال للآخر مقام عيسى وما اشبه هذه البقاع والمشاهد في شرق الارض وغربها فهذه لا يشرع

السفر اليها لزيارتها ولو نذر ناذر السفر اليها لم يجب عليه الوفاء بنذره باتفاق أئمة المسلمين بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وهويروى عن غيرهما انه قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا هذه البلاد بلاد الشام والعراق ومصر وخراسان والمغرب وغيرها لا يقصدون هذه البقاع ولا يزورونها ولا يقصدون الصلاة والدعاء فيها بل كانوا مستمسكين بشريعة نبيهم يعمرون المساجد التي قال الله فيها (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه) وقال (انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقال تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا) وأمثال هذه النصوص وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوته بخمس وعشرين درجة وذلك ان الرجل اذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا ينزله الا الصلاة فيه كانت خطواته احدى مائة درجة والآخرى تحط خطيئة فاذا جلس ينتظر الصلاة كانت في صلاة مادام ينتظر الصلاة فاذا قضى الصلاة فان الملائكة تصلي على احدى مائة مائة في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وقد تنازع المتأخرون فيمن سافر لزيارة قبر نبي أو نحو ذلك من المشاهد والمحققون منهم قالوا ان هذا سفر معصية ولا يقصر الصلاة فيه كمن لا يقصر في سفر المعصية كما ذكر ذلك ابن عقيل وغيره وكذلك ذكر ابو عبد الله بن بطة ان هذا من البدع المحدث في الاسلام بل نفس قصد هذه البقاع للصلاة فيها والدعاء ليس له أصل في شريعة المسلمين ولم يقل عن السابقين الاولين رضي الله عنهم وارضاهم انهم كانوا يتحرون هذه البقاع للدعاء والصلاة بل لا يقصدون الا مساجد الله بل المساجد المبنية على غير الوجه الشرعي لا يقصدونها ايضا كسجد الفرار الذي قال الله فيه (والذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين وارصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل وليخلقن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انهم لكاذبون لا تقم فيهم ابدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) بل المساجد المبنية على قبور الانبياء والصالحين لا تجوز الصلاة فيها وينأوا

محرم كما قد نص على ذلك غير واحد من الأئمة لما استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد أنه قال إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد إلا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك وقال في مرض موته لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجداً وكانت حجرة النبي صلى الله عليه وسلم خارجة عن مسجده فلما كان في إمرة الوليد بن عبد الملك كتب إلى عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة النبوية أن يزيد في المسجد فاشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت شرق المسجد وقبلته فزادها في المسجد فدخلت الحجرة إذ ذاك في المسجد وبناها مسنمة عن سمت القبلة اثلاً يصلي أحد إليها وكذلك قبر إبراهيم الخليل لما فتح المسلمون البلاد كان عليه السور السلياني ولا يدخل إليه أحد ولا يصلي أحد عنده بل كان مصلى المسلمين بقرية الخليل بمسجد هناك وكان الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إلى أن نقب ذلك السور ثم جعل فيه باب ويقال إن النصارى هم تقبوه وجعلوه كنيسة ثم لما أخذ المسلمون منهم البلاد جعل ذلك مسجداً ولهذا كان العلماء الصالحون من المسلمين لا يصلون في ذلك المكان هذا إذا كان القبر صحيحاً فكيف وعامة القبور المنسوبة إلى الأنبياء كذب مثل القبر الذي يقال إنه قبر نوح فإنه كذب لا ريب فيه وإنما اظهره الجهال من مدة قريبة وكذلك قبر غيره

﴿ فصل ﴾ وأما عسقلان فإنها كانت ثغراً من ثغور المسلمين كان صالحوا المسلمين يقيمون بها لأجل الرباط في سبيل الله وهكذا سائر البقاع التي مثل هذا الجنس مثل جبل لبنان والاسكندرية ومثل عبادان ونحوها بأرض العراق ومثل قزوين ونحوها من البلاد التي كانت ثغوراً فمذه كان الصالحون يقصدونها لأجل الرباط في سبيل الله فإنه قد ثبت في صحيح مسلم عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات صراطاً مات مجاهداً واجري عليه عمله واجري عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان وفي سنن أبي داود وغيره عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل وقال أبو هريرة لأن أربط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود ولهذا قال العلماء إن الرباط

بالنور افضل من المجاورة بالخرمين الشريفين لان الرابطة من جنس الجهاد * والمجاورة من جنس
الحج وجنس الجهاد افضل باتفاق المسلمين من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج
وعماره المسجد الحرام مكن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله
والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وانفسهم
اعظم درجة عند الله واولئك هم الفائزون يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجات لهم فيها
نعيم مقيم خالدون فيها ابدان الله عنده اجر عظيم) فهذا هو الاصل في تعظيم هذه الامكنة
ثم من هذه الامكنة ماسكنه بعد ذلك الكفار وأهل البدع والفجور ومنها ما خرب
وصار ثرا فير هذه الامكنة والبقاع تغير أحكامها بتغير أحوال أهلها فقد تكون البقعة
دار كفر اذا كانت أهلها كفارا ثم تصير دار اسلام اذا أسلم أهلها كما كانت مكة شرفها الله
في أول الامر دار كفر وحرب وقال الله فيها (وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك
التي أخرجتك) ثم لما فتحها النبي صلى الله عليه وسلم صارت دار اسلام وهي نفسها المرقى
وأحب الارض الى الله وكذلك الارض المقدسة كان فيها الجبارون الذين ذكروا الله تعالى
كما قال تعالى (واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم
ملوكا وآتاكم ما لم يؤت أحد من العالمين يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم
ولا تتردوا على أديباركم فتقبلوا خاسرين قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وانا لن ندخلها
حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون) الآيات وقال تعالى لما أنجي موسى وقومه من
الغرق (سأريك دار الفاسقين) وكانت تلك الديار ديار الفاسقين لما كان يسكنها اذ ذاك الفاسقون
ثم لما سكنها الصالحون صارت دار الصالحين وهذا أصل يجب ان يعرف فان البلد قد يحمده
أو يذمه في بعض الاوقات لحال أهله ثم يتغير حال أهله فيتغير الحكم فيهم اذ المدح والذم
والثواب والعقاب انما يترتب على الايمان والعمل الصالح أو على ضد ذلك من الكفر والفسوق
والعصيان قال الله تعالى (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها
وبث منها رجلا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تسالون به والارحام) وقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا لاسود
على أبيض الا بالتقوى الناس بنو آدم وادم من تراب وكتب أبو الدرداء الى سلمان الفارسي

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد آخى بينهما لما آخى بين المهاجرين والانصار وكان أبو الدرداء بالشام وسلمان بال عراق نائباً لعمر بن الخطاب ان هلم الى الارض المقدسة فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقديس أحداً وانما يقديس الرجل عمله

﴿ فصل ﴾ وقد تدين الجواب في سائر المسائل المذكورة بأن قصده الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قدم نبي أو أثر نبي أو قبر نبي أو قبر بعض الصحابة أو بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو الأبراج أو الغير ان من البدع المحدثه المنكرة في الاسلام لم يشرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا كان السابقون الاولون والتابعون لهم باحسان يفعلونه ولا استحبه أحد من أئمة المسلمين بل هو من أسباب الشرك وذرائع الافك والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الجواب

﴿ فصل ﴾ واما قول القائل اذا عثر يا جاه محمد يا لست نفيسة أو يا سيدي الشيخ فلان أو نحو ذلك مما فيه استغاثته وسؤاله فهو من الهرمات وهو من جنس الشرك فان الميث سواء كان نبياً أو غير نبي لا يدعى ولا يسأل ولا يستغاث به لا عند قبره ولا مع البعد من قبره بل هذا من جنس دين النصارى الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون ومن جنس الذين قال فيهم (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا) وقد قال تعالى (ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ايأمركم بالكفر بعد اذ انتم مسلمون) وقد بسط هذا في غير هذا الموضع

﴿ فصل ﴾ وكذلك النذر للقبور أو لأحد من أهل القبور كالنذر لبراهيم الخليل أو لشيخ فلان أو فلان أو لبعض أهل البيت أو غيرهم نذر معصية لا يجب الوفاء به باتفاق أئمة الدين بل ولا يجوز الوفاء به فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يبنى على القبور المساجد ويسرج فيها السرج كالقناديل والشمع وغير ذلك واذا كان

هذا ملونا فالتدنى يضع فيها قناديل الذهب والفضة وشمعدان الذهب والفضة ويضعها عند القبور اولى باللينة فن نذر زيتا أو شمما أو ذهباً أو فضة أو سترا أو غير ذلك ليحمل عند قبر نبي من الانبياء أو بعض الصحابة أو القرابة أو المشايخ فهو نذر مصيبة لا يجوز الوفا به وهل عليه كفارة يمين فيه قولان للعلماء وان تصدق بما نذرته على من يستحق ذلك من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من الفقراء الصالحين كان خيراً له عند الله وانفع له فان هذا عمل صالح يثيبه الله عليه فان الله يجزى المتصدقين ولا يضيع اجر المحسنين والتصدق يتصدق لوجهه الله ولا يطلب اجره من الخلق بل من الله تعالى كما قال تعالى (وسيجنبها الاتقى الذى يؤتي ماله يتزكى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى) وقال تعالى (ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتبليتها من انفسهم كمثل جنة بربوة) الآية وقال عن عباده الصالحين (انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً) ولهذا لا ينبغي لاحد ان يسأل بغير الله مثل الذى يقول كرامة لابي بكر ولعلي أو للشيخ فلان أو للشيخ فلان بل لا يمطي الا من سأل الله وليس لاحد ان يسأل لتسير الله فان اخلاص الذى لله واجب في جميع العبادات البدنية والمالية كالصلاة والصدقة والصيام والحج فلا يصلح الركوع والسجود الا لله ولا الصيام الا لله ولا الحج الا الى بيت الله ولا الدعاء الا لله قال تعالى (وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) وقال تعالى (واسأل من ارسلنا من قبلك من رسلنا اجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) وقال تعالى (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم انا انزلنا اليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين) وهذا هو اصل الاسلام وهو ان لا تعبد الا الله ولا تعبد الا بما شرع لا تعبد بالبدع كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه احداً) وقال تعالى (ليلوكم ايكم احسن عملاً) قال الفضيل بن عياض اخلاصه واصوبه قالوا يا ابا على ما اخلاصه واصوبه قال ان العمل اذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل واذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على السنة والكتاب هذا كله لان الدين دين الله بقلبه عنه رسوله فلا حرام الا ما حرمه الله ولا دين الا ما شرعه الله والله تعالى ذم المشركين لانهم شرعوا في الدين ما لم يأذن به الله فحرموا اشياء لم يحرمها الله كالبحيرة والسائبة والوصيلة والحام وشرعوا ديناً لم يأذن به الله كدعاء غيره

وعبادته وارهباية التي ابتدعها النصارى * والاسلام دين الرسل كلهم أولهم وآخرهم كلهم بعثوا بالاسلام كما قال نوح عليه السلام (يا قوم ان كان كبر عليكم مقامي ونذ كبرى آيات الله فعلى الله توكلت فاجمعوا امركم وشركاءكم ثم لا يكن امركم عليكم غمة ثم اقضوا الى ولا تنظرون فان توليتم فمأ سأتكم من اجر ان اجري الاعلى الله وامرت ان اكون من المسلمين) وقال تعالى (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه اسلم) قال اسلمت لزب العالمين ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لك الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون) وقال تعالى (وقال موسى لقومه يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين) وقال تعالى (واذا وحيت الى الخواريين ان آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد باننا مسلمون) وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انا معاصر الانبياء ديننا واحد فدين الرسل كلهم دين واحد وهو دين الاسلام وهو عبادة الله وحده لا شريك له بما أمر به وشرعه كما قال (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعهم اليه) وانما يتنوع في هذا الدين الشرعة والمنهاج كما قال لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا كما تنوع شريعة الرسول الواحد فقد كان الله أمر محمدا صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام ان يصلي الى بيت المقدس ثم أسره في السنة الثانية من الهجرة ان يصلي الى الكعبة البيت الحرام وهذا في وقته كان من دين الاسلام وكذلك شريعة التوراة وفي وقتها كانت من دين الاسلام وشريعة الانجيل في وقته كانت من دين الاسلام ومن آمن بالتوراة ثم كذب بالانجيل خرج من دين الاسلام وكان كافرا وكذلك من آمن بالكتابين المتقدمين وكذب بالقرآن كان كافرا خارجا من دين الاسلام فان دين الاسلام يتضمن الايمان بجميع الكتب وجميع الرسل كما قال تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل الى الرسل واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أتى موسى وعيسى وما أتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون) الآية

كتاب الاختيارات العلمية

(في اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية)

ترتبه على ترتيب الابواب الفقيهية الشيخ الامام العالم أفضي القضاة
مفتي المسلمين علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد
ابن عباس البعلبي الدمشقي

(قال في الرد الوافر) وجمع في مصنف اختياراته من مسائل الفروع
ورتبها على ابواب الفقه مع زيادات من فوائده على المجموع

ولما كان كتاب الاختيارات من أجل ما يرحل اليه لاسيما في هذا
المعصر الجديد فان النفوس مشتاقة الى اختيارات شيخ الاسلام
وكان شديد المناسبة لهذا المجلد بل خلاصة الفتاوى
وزيدتها لهذا الحفناه به تيمنا للفائدة

دار المنار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة باب المياه

الطهارة تارة تكون من الاعيان النجسة وتارة من الاعمال الخبيثة وتارة من الاحداث المألفة * فمن الاول قوله تعالى (وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ) على أحد الأقوال * ومن الثاني قوله تعالى (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) الآية * ومن الثالث قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقد اختلف في الطهور هل هو بمعنى الطاهر أم لا وهذا النزاع معروف بين المتأخرين من أتباع الأئمة الأربعة * قال كثير من أصحاب مالك واحد والشافعي الطهور متعد والطاهر لازم * وقال كثير من أصحاب أبي حنيفة الطاهر هو الطهور وهو قول الخرق * وفصل الخطاب ان صيغة اللزوم والتعدي لفظ يحمل يراد به اللزوم * الطاهر يتناول الماء وغيره وكذلك الطهور فان النبي صلى الله عليه وسلم جعل التراب طهورا ولكن لفظ الطاهر يقع على جامدات كثيرة كالثياب والاطعمة وعلى مائعات كثيرة كالادمان والالبان وتلك لا يجوز ان يطهر بها فهي طاهرة ليست بطهور (قلت) وذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام عن بعض المالكية المتأخرين معنى ما أشار اليه (أبو التباس) قال بعض الناس لا فائدة في النزاع في المسألة قال القاضي أبو يعلى فائده انه عندنا لا يجوز ازالة النجاسة بنهر الماء لاختصاصه بالتطهير عندنا وعندهم يجوز لمشاركته غير الماء في الطهارة

﴿ أبو العباس ﴾ له فائدة أخرى الماء يدفع النجاسة عن نفسه بكونه مطهرا كإدخاله عليه قوله الماء طهور لا ينجس بشيء وغيره ليس بطهور فلا يدفع وعند الجميع سواء ﴿ وتجاوز ﴾ طهارة الحدث بكل ما يسمى ماء وبمقتصر الشجر قاله ابن أبي ليلى والاوزاعي والاصم وابن شعبان وبمقتير بطاهر وهو رواية عن احمد رحمه الله وهو مذهب أبي حنيفة ﴿ وبماء ﴾ حلت به امرأة لطهارة وهو رواية عن احمد رحمه الله تعالى ﴿ وبمستعمل ﴾ في رفع حدث وهو رواية اختارها ابن عقيل وأبو البقاء وطوائف من العلماء وذهبت طائفة الى نجاسته وهو رواية عن احمد رحمه الله وحمل كلامه على التقدير يقتل فيه أقل من قتلين من نجاسة الحدث وليست من موارد الظنون بل هي قطعة بلا ريب ﴿ ولا يستحب ﴾ غسل الثوب والبدن منه وهو أصح الروايتين عنه وأول القاضي القول بنجاسة الماء بجعله في صفة النجس في معنى الوضوء لانه جعله نجسا حقيقة وكلامه في التعليق لا يرتفع عن الاعضاء الا بعد الانفصال كما لا يصير مستملا الا بذلك هذا اذا نوى وهو في الماء واذا نوى قبل الانتماس ففيه الوجهان وأما اذا صب على المصوف فمنا ينبغي ان يرتفع الحدث ﴿ ويكره ﴾ الفسل لا الوضوء بماء زمزم قاله طائفة من العلماء ولا ينجس الماء الا بالتغيير وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل وابن المني وأبو المظفر بن الجوزي وأبو نصر وغيرهم من أصحابنا وهو مذهب مالك ولو كان تغييره في محل التطهير وقاله بعض أصحابنا وقرئت طائفة من محقق أصحاب الامام احمد رحمه الله بين الجاري ولو اتف وهو نص الروايتين فلا ينجس الجاري الا بالتغيير سواء كان قليلا أو كثيرا (وحوض الحمام) اذا كان فائضا يجري اليه الماء فانه جار في اصح قول العلماء نص عليه واذا وقعت نجاسة في ماء كثير هل يقتضي القياس فيه ان النجاسة كاختلاط الحلال بالحرام الى حين يقوم الدليل على تطهيره أو مقتضى القياس طهارته الى ان تظهر النجاسة فيه قولان والثاني الصواب (والماءات حكما) حكما حكم الماء قلت او كثرت وهو رواية عن احمد ومذهب الزهري والبخاري وحكي رواية من مالك وذكر في شرح الممعة ان نجاسة الماء ليست عينية لانه يطهر غيره بنفسه أولى وفي الثياب المشتبهة بنجس انه يتحرى ويصل في واحد وهو مذهب ابى حنيفة والشافعي سواء قلت الطاهرة أو كثرت ذكره ابن عقيل في فوائده ومناظراته ﴿ قلت ﴾ ورجحه ابن القيم قال وهو الرواية الاخرى عن مالك كما يتحرى في القبة وقال ابن عقيل ان كثرة

عدد الثياب تحرى دفعا للشقة وان قل عمل باليقين ونص الامام احمد رحمه الله انه اذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا اشارة على النجاسة لم يلزم السؤال عنه بل يكره وان سئل فهل يلزمه رد الجواب فيه وجهان واستحب بعض الاصحاب وغيرهم السؤال وهو ضعيف واضعف منه من أوجبهما قال الازجي ان علم المستول نجاسته وجب الجواب والا فلا واذا شك في النجاسة هل اصاب الثوب أو البدن فن العلماء من يأمر بنضجه ويجعل حكم المشكوك فيه النضح كما يقوله مالك ومنهم من لا يوجبها فاذا احتاط ونضح كان حسنا كما روي في نضح انس للحصير الذي قد اسود ونضح عمر ثوبه ونحو ذلك

باب الانية

يحرم استعمال آنية الذهب والفضة واتخاذها ذكره القاضي في الخلاف ويحرم استعمال إناء مفضض اذا كان كثيرا ولا يكره بسير لحاجة ويكره لتبرها ونص على التفصيل في رواية الجماعة وفي رواية ابي الحرث رأس للكعبة والميل وحلقة المرأة اذا كانت من فضة فهي من الآنية وقال في رواية احمد بن نصر وجعفر بن محمد لا بأس بما يضييه واكره الحلقة وقال في رواية مهنى وابي منصور لا بأس في إناء مفضض اذا لم يقع فيه على الفضة قال القاضي قد فرق بين الضبة والحلقة ورأس الحلقة (قال أبو العباس) وكلام احمد رحمه الله لمن تدبره لم يتعرض للحاجة وعدمها وانما فرق بين ما يستعمل وبين ما لا يستعمل فاما يسير الذهب فلا يباح بحال نص عليه في رواية الاثرم وابراهيم بن الحرث في الفص اذا خاف عليه أن يسقط هل يحمل له مسار من ذهب فقال انما رخص في الاسنان على الضرورة فاما المسار فلا فاذا كان هذا في اللباس في الآنية اولى وقد غلطت طائفة من أصحاب احمد حيث حكى قولنا يسير الذهب تبعا في الآنية عن أبي بكر عبد العزيز وأبو بكر انما قال ذلك في باب اللباس والتحلل وباب اللباس أوسع (ولا يجوز) تمويه السقوف بالذهب والفضة (ولا يجوز) طبخ اللحم والسرج بالفضة نص عليه وعنه ما يدل على اباحته وهو مذهب أبي حنيفة وحيث أباحته الضبة يراد من اباحتها أن تحتاج الى تلك الصورة لا الى كونها من ذهب أو فضة فان هذه

ضرورة وهي تبيح التعمد (وبإباح) الا كتحال ببل الذهب والفضة لانها حاجة وبإباحها
قاله أبو المعالي

باب آداب التخلل

يحرم استقبال القبلة واستدبارها عند التخلل مطلقا سواء النضاء والبيان وهو رواية اختارها
أبو بكر عبد العزيز ولا يكفى انحرافه عن الجهة قلت وهو ظاهر كلام جده ويحمد الله
في نفسه اذا عطس بخلاء وكذلك في صلاته قال أبو داود للإمام أحمد أبحرك بها لسانه قال
نعم قال القاضي ونقل بكر بن محمد يحرك به شفته في الخلاء قال القاضي بحيث لا يسمعه وقال
مالا يسمعه لا يكون كلاما فيجزي مجرى الذكر في نفسه ولا تبطل الصلاة في الرواية عنه
وفاقا للقاضي وجملة أولى الروايتين (قال أبو المباس) أما مسألة الصلاة فتتأرب مسألة الخلاء
فإن الحمد لله ذكر لله ونص أحمد أنه يقوله في الصلاة بمنزلة اذكار الخافضة لكن لا يجبر به كما
يجبر به خارج الصلاة ليس أنه لا يسمع نفسه (وأما مسألة الخلاء) فيحتمل أن يكون ما قال
القاضي ويحتمل أن تكون الروايتان معناها الذكر الخلق عن غيره كما في الصلاة ويحتمل أن
يكون في المسألة روايتان أحدهما في نفسه بلا لفظ والثانية باللفظ ويكره السلت والنترول بصح
الحديث في الأمر والمشي والتنعنج عقيب البول بدعة ويجزى الاستنجار ولو بواحدة في الصفحتين
والخشفة وغير ذلك اعموم الأدلة بجواز الاستنجار ولم يتقل عنه صلى الله عليه وسلم في
ذلك تقدير ويجزى بعظم وروث قلت وما نهي عنه في ظاهر كلامه لحصول المصود ولأنه
لم ينه عنه لأنه لا ينقي بل لافساده فاذا قيل يزول بطعامنا مع التحريم فهذا أولى والافضل
الجمع بينهما ولا يكره الاقتصار على الحجر على الصخبيح وليس له البول في المسجد ولو في وعاء
وقال في موضع آخر في البول حول البركة في المسجد هذا يشبه البول في قارورة في
المسجد ومنهم من نهي عنه ومنهم من يرخص فيه للحاجة فاما اتخاذ مبالا فلا ولا يجوز
أن يذبح في المسجد ضحايا ولا غيرها وليس المسلم أن يتخذ المسجد طريقا فكيف اذا اتخذ
الكافر طريقا ويحرم منع المحتاج الى الطهارة ولو وقفت على طائفة معينة في رباط ولو في ملكه
لأنها بموجب الشرع والعرف مبذولة للمحتاج ولو قدرت أن الوائف صرح بالمنع فأنما يسوغ

مع الاستغناء والا فيجب بذل المنافع المحضة للمحتاج كسكنى داره والانتفاع بما جوته ولا
أجرة لذلك وهو ظاهر مذهب الامام احمد وينبغي أهل الذمة من دخول بيت الخلاء ان حصل
منهم تضيق أو فساد ماء أو تنجيس وان لم يكن بهم ضرر ولهم ما يستغنون به فليس لهم مزاحمتهم

باب السواك وغيرها

يطلق على الفعل وعلى ما يتسوك به وهو مذكر * قال الليث وتؤنثه العرب أيضا وغلطه الازهرى
في ذلك وتبعه ابن سيدة في الحكم (وهو في جميع الاوقات مستحب) والاصح ولو للصائم بعد
الزوال وهو رواية وقاله مالك وغيره والافضل بيده اليسرى (وقال أبو العباس) ما علمت اماما
خالف فيه والسواك ما علمت أحدا كرهه في المسجد والآثار تدل عليه ويكره ترك شعره في
المسجد وان لم يكن نجسا ويفعل الاصالح كل بلد بما يناسبه في العمل والافضل قميص مع سروايل
لارداء وإزار ولو مع القميص وهو أحد قولى العلماء * ويحرم حلق لحية ويجب الختان اذا وجبت
الطهارة والصلاة وينبئ اذا راحق البلوغ ان يحتتن كما كانت العرب تفعل لئلا يبلغ الا وهو محتنون

باب صفة الوضوء

لم يرد الوضوء بمعنى غسل اليد الا في لغة اليهود فانه روى ان سلمان الفارسى قال انا نجده في النوراة
وقال له صلى الله عليه وسلم ان من بركة الطعام الوضوء قبله وبعده وهو من خصائص هذه
الامة كما جاءت الاخاديت الصحيحة انهم يعشون يوم القيامة وحديث ابن ماجة وضوء الانبياء
قبلي ضميم عند أهل العلم بالحديث لا يجوز الاحتجاج بمثله وليس له عند أهل الكتاب خبر
عن أحد من الانبياء انه كان يتوضأ وضوء المسلمين بخلاف الاغتسال من الجنابة فانه
كان مشروعا ولم يكن لهم تيمم اذا عدموا الماء (ويجب) الوضوء بالحديث ذكره ابن عقيل
 وغيره وفي الانتصار بارادة الصلاة نزاع لفظي والراجح انه لا يكره الوضوء في المسجد وهو
قول الجمهور الا أن يحصل معه بصاق أو غائط (والافضل) ثلاث غرغرات المضضة
والاستنشاق مجتمعا بفرقة واحدة (وتجب) النية لطهارة الحدث لا الخبث وهو مذهب جمهور
العلماء ولا يجب نطقه بها سرا باتفاق الاثمة الاربعة وشذ بعض المتأخرين فاجوب النطق بها

وهو خطأ يخالف للاجماع وقولين في مذهب احمد وغيره في استحباب الطق بها والاقوى عدمه واتفق الاثمة على أنه لا يشرع الجهر بها ولا تكرارها وينبغي تأديب من اعتاده وكذا بقية العبادات لا يستحب النطق بها الاحرام وغيره قال أبو داود لاحمد يقول قبل الاحرام شيئا والجهر بلفظها منهي عنه عند الشافعي وسائر أئمة المسلمين وفاعله مسيء وان اعتقده ديننا خرج عن اجماع المسلمين ويجب نسيه ﴿ ويمنع ﴾ عن الامامة ان لم يتب ﴿ ويجوز ﴾ مسح بعض الرأس للمعذر قاله القاضي في التلطيق ويمسح معه التمام ويكون كالجيرة فلا توقيت وان لم يكن عذر وجب مسح جميعه وهو مذهب احمد الصحيح عنه وما يفعله بعض الناس من مسح شعره أو بعض رأسه بل شعره ثلاث مرات خطأ يخالف للسنة المجمع عليها ولا يسن تكرار مسح جميعه وهو ظاهر مذهب احمد ومالك وأبي حنيفة ولا يمسح العنق وهو قول جمهور العلماء ولا أخذه ماء جديدا للاذنين وهو أصح الروايتين عن احمد وهو قول أبي حنيفة وغيره وان منع يسير وسخ ظفر ونحوه وصول الماء صحت الطهارة وهو وجه لأصحابنا ومثله كل يسير منع وصول الماء حيث كان كدم وعجين ولا يستحب اطالة الفرة وهو مذهب مالك ورواية عن احمد والوضوء ان كان مستحبا له أن يقتصر على البعض لوضوء ابن عمر لنومه جنبا

باب المسح على الخفين

قال أبو العباس وخفي أصله على كثير من السلف والخلف حتى انكره بعض الصحابة وطائفة من أهل المدينة وأهل البيت وصنف الامام احمد كتابا كبيرا في الاشربة في تحريم المسكر ولم يذكر فيه خلافا عن الصحابة فقبل له في ذلك فقال هذا صحيح فيه الخلاف من الصحابة بخلاف المسكر ومالك مع سعة علمه وعلو قدره انكره في رواية واصحابه خالفوه في ذلك قلت وحكى ابن أبي شيبة انكاره عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وضيف الرواية عن الصحابة بانكاره غير واحد والله أعلم والذين خفي عليهم ظنوا معارضة آية المائدة للمسح لانه أمر بفعل الرجلين فيها واختلف في الآية مع المسح على الخفين فقالت طائفة المسح على الخفين فاسخ للآية قاله الخطابي قال وفيه دلالة على انهم كانوا يرون نسخ القرآن بالسنة قال الطبري

مخصص وهو قول طائفة هو أمر زائد على ما في الكتاب وطائفة بيان لما في الكتاب * ومال إليه أبو العباس وجميع ما يدعى من السنة انه ناسخ للقرآن غلط أما احاديث المسح فهي نين المراد بالقرآن اذ ليس فيه أن لا بس الخف يجب عليه غسل الرجلين وإنما فيه أن من قام الى الصلاة ينسل وهذا عام لكل قائم الى الصلاة لكن ليس عاما لاحواله بل هو مطلق في ذلك مسكوت عنه * قال أبو عمر بن عبد البر معاذ الله أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بل يبين مراده به وطائفة قالت كالشافعي وابن القصار ومال اليه أبو العباس ايضا ان الآية قرئت بالخفض والنصب فيحمل النصب على غسل الرجلين والخفض على مسح الخفين فيكون القرآن كآيتين وهل المسح أفضل أم غسل الرجلين أم هما سواء ثلاث روايات عن احمد والافضل في حق كل أحد بحسب قدمه فلا بس الخف ان يمسح عليه ولا ينزع خفيه اقتداء به صلى الله عليه وسلم واصحابه ولبن قدماء مكشوفتان الفسل ولا يتحرى لبسه للمسح عليه وكان صلى الله عليه وسلم ينسل قدميه اذا كانتا مكشوفتين ويمسح اذا كان لا بس الخفين ويجوز المسح على اللقائف في أحد الوجهين حكاه ابن تيميم وغيره وعلى الخف المحرق مادام اسمه باقيا والمشي فيه ممكن وهو تقديم الشافعي واختيار ابي البركات وغيره من العلماء وعلى القدم ونظما التي يشق نزعا الا بيد أو رجل كما جاءت به الآثار والاكتفاء بأكثر القدم هنا والظاهر منها غسلا ومسحا أولى من مسح بعض الخف ولهذا لا يتوقف وذكر في موضع آخر ان الرجل لها ثلاث أحوال الكشف له الفسل وهو أعلى المراتب والستر المسح وحالة متوسطة وهي في النسل فلاهي مما يجوز المسح ولا هي بارزة فيجب الفسل فاعطيت حالة متوسطة وهو الرش وحيث أطلق عليها لفظ المسح في هذا الحال فالمراد به الرش وقد ورد الرش على النملين والمسح عليها في المسند من حديث اوس بن اوس ورواه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عباس ومنصوص احمد المسح على الجوربين ما لم يخلع النملين فاذا أجاز عليهما فالمراد الذي لا يثبت الا بسير يشده به متصلا ومنفصلا عنه أولى بالمسح عليه من الجوربين ومالبسه من فرو أو قطن وغيرها وثبت يشده بنحيط متصل أو منفصل مسح عليه وأما اشتراط الثبات بنفسه فلا أصل له في كلام احمد وإنما المنصوص عنه ما ذكرناه وعلى القول باعتبار ذلك فالمراد به ما ثبت في الساق ولم يسترسل عند المشي ولا يعتبر موالاة المشي فيه كما ذكره أبو عبد الله.

ابن تيمية ويجوز على العمامة للصماء وهي كالقلانس والمحكي عن احمد الكراهة والانرب لها كراهة السلف لغير المحنكة على الحاجة الى ذلك للجهاد أو غيره والعمائم المكعبة بالكلاب تشبه المحنكة من بمض الوجوه فانه يمسكها كما تمسك الخنك العمامة ومن غسل احدى رجليه ثم ادخلها الخلف قبل غسل الاخرى فانه يجوز المسح عليها من غير اشتراط خلع ولبسه قبل اكمال الطهارة كلبسه بعدها وكذا لبسها قبل كمالها وهو احدى الروايتين وهو مذهب أبي حنيفة ولو غسل الرجلين بعد ان لبسها محدثا جاز المسح وهو مذهب أبي حنيفة وقول مخرج في مذهب احمد قلت وهو رواية في المنهج ولا تنوقت مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع واللبس كالبريد المجهز في مصالحة المسلمين وعليه يحمل قصة عقبة بن عامر وهو نص مذهب مالك وغيره ممن لا يرى التوقيت ولا ينتقض وضوء الماسح على الخلف والعمامة ينزعها ولا بانقضاء المدة ولا يجب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه وهو مذهب الحسن البصري كازالة الشعر الممسوح على الصحيح من مذهب احمد وقول الجمهور واذا حل الجبيرة فهل تنتقض طهارته كالخف على قول من يقول بالتمسك أولا تنتقض كخلق الرأس الذي ينبغي ان لا تنتقض الطهارة بناء على انها طهارة اصل لوجوبها في الطهارتين وعدم توقيتها وان الجبيرة بمنزلة باقى البشرة الا أن الفرض استتر بما يمنع وصول الماء اليه فانقل الفرض الى الحائل في الطهارتين كما ينتقل الوضوء الى منبت الشعر في الوجه والرأس للمشقة لا للشعر وهذا قوى على قول من لا يشترط الطهارة اشدها فاما من اشترط الطهارة اشدها فالحلفا الحوائل البدلية فتنتقض الطهارة بزوالها كالعمامة والخف ويتوجه أن تدبى هذه على الروايتين في اشتراط الطهارة قلت البدل عندنا في حل الجبيرة ان كان بعد البرء والا فكأن الخلف اذا خلعه وان كان قبله فوجهان أصحهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

باب ما ظن ناقضا وليس يناقض

والاحداث اللازمة كعدم الاستحاضة وسلس البول لا تنتقض الوضوء ما لم يوجد المتاد وهو مذهب مالك * والدم والقيء وغيرهما من النجاسات الخارجة من غير المخرج المتاد لا تنتقض الوضوء ولو كثرت وهو مذهب مالك والشافعي قلت واختاره الاجري في غير القبيء (والنوم)

لا ينقض مطلقا ان ظن بقاء طهارته وهو أخص من زواية حكيته عن احدثان النوم لا ينقض بحال * ويستحب الوضوء من اكل لحم الابل واما اللحم الخبيث المباح للضرورة كلحم السباع فيذني الخلاف فيه على أن القمض بلحم الابل تعبدى فلا يتعدى الى غيره أو معقول المعنى فيعطى حكمه بل هو ابلغ منه * ويستحب الوضوء عقيب الذنب * ومن مس الذكر اذا تحركت الشهوة بمسه وتردد فيما اذا لم تتحرك ومال أبو العباس أخيرا الى استحباب الوضوء دون الوجوب من مس النساء والامرد اذا كان لشهوة قال اذا مس المرأة لغير شهوة فهذا مما علم بالضرورة ان الشارع لم يوجب منه وضوءا ولا يستحب الوضوء منه (قال أبو العباس) في قديم خطه خطرى أن الردة تنقض الوضوء لان العبادة من شرط صحتها دوام شرطها استصحابا في سائر الاوقات واذا كان كذلك فالنية من شرائط الطهارة على اصلنا والكافر ليس من أهلها وهو مذهب احمد * ولا يفتح المصحف للقال قاله طائفة من العلماء خلافا لابي عبد الله بن بطلة ويجب احترام القرآن حيث كتب وتحرم كتابته حيث يهان ببول حيوان أو جلوس عليه اجماعا والناس اذا اعتادوا القيام وان لم يتم لاحد من افضى الى مفسدة فالقيام دفعا لما خير من تركه * وينبني للانسان أن يسمي في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وعادتهم واتباع هديهم والقيام بكتاب الله أولى والدرهم المكتوب عليها لا اله الا الله محمد رسول الله يجوز للمحدث لمسها واذا كانت معه في منديل أو خريطة وشق امساكها جاز أن يدخل بها الخلاه

باب الغسل

واذا وجب النسل بخروج النى فقياسه وجوبه بخروج الحيض * ويجب غسل الجمعة على من له عرق أو رشح يتأذى به غيره وهو بعض من بعض مطلقا^(١) بطريق الاولى * ولو اغتسل الكافر بسبب وجبه ثم أسلم لا يلزمه اعادته ان اعتقد وجوبه بناء على أنه يثاب على طاعته في الكفر اذا أسلم ويكره الذكر للجنب لا للحائض * ولا يستحب الغسل لدخول مكة والميعة بمزدلفة ورمى الجمار ولا لطواف الوداع ولو قلنا باستحبابه لدخول مكة كان نوع عبث للطواف لا معنى له * وفي كلام احمد مظاهره وجوب الوضوء على الجنب اذا أراد النوم وظاهر كلام أبي العباس

كتاب الغسل

إذا أحدث أعاده لميته على الطهارة وظاهر كلام أصحابنا لا يبيده لتعليمهم بخفة الحدث أو بالنشاط * ويحرم على الجنب اللبث في المسجد إلا إذا توضأ * ولا تدخل الملائكة بيتا فيه جنب إلا إذا توضأ * وإذا نوى الجنب الحديثين الأصغر والا كبر ارتقما قاله الأزجي * ولا يستحب تكرار الفسل على يده وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد * ويكره الاغتسال في مستحم أو ماء عريانا وعليه أكثر النصوص ونفيه عليه السلام عن الاغتسال في الماء بعد البول فهذا إن صح فهو كنهيه عن البول في المستحم * ويجوز التطبير في الحيض التي في الحمامات سواء كانت فائضة أو لم تكن وسواء كان الأنبوب يصب فيها أو لم يكن وسواء كان نائنا أو لم يكن ومن اعتد غسله من الحوض للفائض مسطرا أو دينا فهو مبتدع مخالف للشرعية مستحق التعزير الذي يردعه وامثاله أن يشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله * ولا يجب غسل باطن الفرج من حيض أو جنابة وهو أصح القولين في مذهب أحمد (قال أبو العباس) في تقسيمه للحام بعد ذكر من ذمه ومن مدحه من السلف فصلا للزراع الأقسام أربعة يحتاج إليها ولا محذور فلا ريب في جوازه ولا محذور ولا حاجة فلا ريب في جواز بنائها فقد بنيت الحمامات في الحجاز والعراق على عهد علي رضي الله عنه وأقروها وأحمد لم يقل ذلك حرام ولكن كره ذلك لاشتماله غالبا على مباح ومحذور وفي زمن الصحابة كان الناس أتقى لله وأرعى لحدوده من أن يكثروا فيها المحذور فلم يكن مكروها اذ ذلك للحاجة ولا محذور غالبا فالحاجات منهم ما هو واجب كفسل الجنابة والحيض والنفاس ومنها ما هو مؤكده نوزع في وجوبه كفسل الجملة والفسل في البلاد الباردة ولا يمكن الا في حمام وان اغتسل من غيره خيف عليه التلف ولا يجوز الانتقال الى التيمم مع القدرة عليه بالماء في الحمام وهل يبقى مكروها عند الحاجة الى استعماله في طهارة مستحبة هذا محل تردد فاذا تبين ذلك فقد يقال بقاء الحمام واجب حيث يحتاج اليه لاداء الواجب العام وأما اذا اشتمل على محذور مع امكان الاستثناء كما في حمامات الحجاز في الازمان المتأخرة فهذا محل نص أحمد وبمبحث بن عمر وقد يقال عنه انما يكره بناؤها ابتداء فاما اذا بناها غيرنا فلا نأمر بهدمها لما في ذلك من الفساد وكلام أحمد انما هو في البناء لا في البقاء والاستدامة أقوى من الابتداء واذا انتفت الحاجة انتفت الاباحة كحرارة البلد وكذا اذا كان في البلد حمامات تكفيهم كره الاحداث وتوضأ بالمد ويفتسل بالصاع والاظهر ان الصاع خمسة ارطال

وثالث عراقية سواء صاع الطعام والماء وهو قول جمهور العلماء خلافاً لابي حنيفة وذهب طائفة من العلماء كابن تينبة والقاضي ابي يعلى في تعليقهم وأبي البركات أن صاع الطعام خمسة ارطال وثالث وصاع الماء ثمانية ارطال عراقية والوضوء ربع ذلك

باب التيمم

ويجوز التيمم بغير التراب من اجزاء الارض اذا لم يجد تراباً وهو رواية ويلزمه قبول الماء فرضاً وكذا ثمنه اذا كان له ماء يوفيه ولا يكره لعادمه وطء زوجته ومن أبيع له التيمم فله أن يصلي به أول الوقت ولو علم وجوده آخر الوقت وفيه أفضلية وقال غير واحد من العلماء ومسح الجرح بالماء أولى من مسح الجبيرة وهو خير من التيمم ونقله الميموني عن احمد ويجوز التيمم لمن يصلي التطوع بالليل وان كان في البلد ولا يؤخر ورده الى النهار * ويجوز لخوف فوات صلاة الجنازة وهو رواية عن احمد واسحاق والحق به من خاف فوات العيد * وقال أبو بكر عبد العزيز والاوزاعي بل لمن خاف فوات الجمعة ممن انتقض وضوءه وهو في المسجد ولا يتيمم للنجاسة على بدنه وهو قول الثلاثة خلافاً لاشهر الروايتين عن احمد رحمه الله تعالى ويجب بذل الماء للمضطر المعصوم ويمدل الى التيمم كما قاله جمهور العلماء * ومن استيقظ آخر وقت صلاة وهو جنب وخاف ان اغتسل خرج الوقت اغتسل وصلى ولو خرج الوقت وكذا من نسبها بخلاف من استيقظ أول الوقت فليس له أن يفوت وقت الصلاة بل يتيمم ويصلي * ومن امكنه الذهاب الى الحمام لسكن لا يمكنه الخروج منه الا بعد خروج الوقت كالغلام والمرأة التي معها أولادها ولا يمكنها الخروج حتى تغسلهم ونحو ذلك فلا ظهر يتيمم ويصلي خارج الحمام لان الصلاة في الحمام وبعد الوقت منهي عنها * وتصلى المرأة بالتيمم عن الجنابة اذا كان يشق عليها تكرار النزول الى الحمام ولا تقدر على الاغتسال في البيت وكل من صلى في الوقت كما أمر بحسب الإمكان فلا إعادة عليه وسواء كان العذر نادراً أو معتاداً قاله أكثر العلماء * وصفة التيمم أن يضرب يديه الارض بمسح بهما وجهه وكفيه لحديث عمار بن ياسر الذي في الصحيح * والجريح اذا كان محدثاً حدثاً أصغر فلا يلزمه مراعاة الترتيب وهو الصحيح من مذهب احمد وغيره فيصح أن يتيمم بعد كمال الوضوء بل هذا هو السنة * والفصل بين إباح

الوضوء بتييم بدعة ولا يستحب حمل السراب معه للتييم قاله طائفة من العلماء خلافا لما تقدم
عن احمد * ومن عدم الماء والثراب يتوجه أن يفعل ما يشاء من صلاة فرض أو نفل وزيادة قراءة
على ما يجزئ وفي الفتاوى المصرية على أصح القولين وهو قول الجمهور * وإذا صلى قراءة
الواجبة قلت والذي ذكره جده وغيره أن من عدم الماء والثراب لا يتنفل ولا يزيد في القراءة على
ما يجزئ والله أعلم * والتييم يرفع الحدث وهو مذهب أبي حنيفة ورواية احمد واختارها أبو
بكر محمد الجوزي وفي الفتاوى المصرية التييم لوقت كل صلاة إلى أن يدخل وقت الصلاة
الآخرى كذهب مالك واحمد في المشهور عنه وهو أدل الأقوال * ولو بذل ماء للأولى من حي
وميت فالمتى أولى ولو كان الحي عليه نجاسة وهو مذهب الشافعي واختار أبي البركات قال
أبو العباس * وهذه المسألة في الماء المشترك أيضا وهو ظاهر ما نقل عن احمد لأنه أولى من
التشقيص * وإذا كان على وضوء وهو حائض يحدث ثم يتييم إذا الصلاة بالتييم وهو غير حائض
أفضل من صلاته بالوضوء وهو حائض

باب إزالة النجاسة

واختلف كلام أبي العباس في نجاسة السكاب ولكن الذي نقل عنه أخيرا أن مذهبه نجاسة
غير شعره وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن احمد واختاره أبو بكر عبد العزيز * والمسك
وجلدته طاهران عند جماهير العلماء كما دلت عليه السنة الصحيحة وعمل المسلمين وليس ذلك
مما بيان من البهيمة وهي حية بل إذا كانت ينفصل عن الفزال في حياته فهو بمنزلة الولد
والبيض واللبن والصوف وغير ذلك مما ينفصل عن الحيوان * ولا ينجس الآدمي بالموت
وهو ظاهر مذهب احمد والشافعي وأصح القولين في مذهب مالك وخصمه في شرح
العمدة بالمسلم وقاله جده في شرح الهداية * وتطهر النجاسة بكل مائع طاهر يزال كالخل
ونحوه وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ومذهب الحنفية * وإذا تنجس ما يضره
الفسل كشياب الحرير والورق وغير ذلك اجزأ مسحه في أظهر قول العلماء وأصله الخلاف في
إزالة النجاسة كإفساد الماء المحتاج إليه كما ينهي عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها والابل التي يحج
عليها والبقرة التي يحرث عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة إليها وتطهر الأجسام الصعبة

كالسيف والمرأة ونحوهما اذا تنجست بالمسح وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وتقل عن أحمد مثله في السكين من دم الذبيحة فن أصحابه من خصصه بها لمشقة الفصل مع التكرار ومنهم من عذاه كقولهم يطهر النعل بذلك بالارض اذا أصابه نجاسة وهو رواية عن أحمد وذيل المرأة يطهر بمروره على طاهر يزيل النجاسة ونقله اسماعيل بن سعيد الشالخي عن أحمد ويطهر النجاسة بالاستحالة أطلقه أبو العباس في موضع وهو مذهب أهل الظاهر وغيرهم وقال في موضع آخر ولا ينبغي ان يعبر عن ذلك بأن النجاسة طهرت بالاستحالة فان نفس النجس لم يطهر بل استحال وصحح في موضع آخر ان الحفرة اذا خللت لا تطهر وهو مذهب أحمد وغيره لانه منعي عن اقتنائها مأمور بارتائها فاذا أمسكها فهو الموجب لتنجسها وعدم حلها وسواء في ذلك خمر الحلال وغيره ولو اتى أحد فيها شيئاً يريد به افسادها على صاحبها لا تخليلها او قصد صاحبها ذلك بأن يكون عاجزاً عن ارتائها لكونها في حب فيريد افسادها لا تخليلها فمفهوم كلام الاصحاب يقتضي انها لا تحل سد الذريعة ويحتمل ان تحل واذا انقلبت بفعل الله تعالى فالقياس فيها مثل ان يكون هناك ملح فيقع فيها من غير فعل أحد فينبني على الطريقة المشهورة ان تحل وعلى طريقة من علل النجاسة ببقاء شيء لا تحل فان القاضي ذكر في خمر الزبيب انها على الطريقة لا تحل لما فيها من الماء وان كلام الامام أحمد يقتضي حلها أما تخليل الذي الحمر بمجرد امساكها فينبني جوازها على معنى كلام أحمد فانه علل الملح بانه لا ينجس لمسلم ان يكون في بيته الحمر وهذا ليس بمسلم ولان الذي لا يمنع من امساكها وعلى القول بأن النجاسة لا تطهر بالاستحالة فيعني من ذلك مما يشق الاحتراز عنه كالدخان والنفار المستحيل من النجاسة كما يعني مما يشق الاحتراز عنه من طين الشوارع وغبارها وان قيل انه نجس فانه يعني عنه على أصح القولين ومن قال انه نجس ولم ينف عما يشق الاحتراز عنه فقوله اضمف الاقوال ولو كان المائع غير الماء كثيراً فزال تغيره بنفسه توفى أبو العباس في طهارته * ويطهر الارض النجسة بالشمس والريح اذا لم يبق أثر النجاسة وهو مذهب أبي حنيفة لكن لا يجوز التيمم عليها بل تجوز الصلاة عليها بعد ذلك ولو لم تفسل ويطهر غيرها بالشمس والريح أيضاً وهو قول في مذهب أحمد ونص عليه أحمد في حبل الفسال وتكني غلبة الظن بازالة نجاسة المذي أو غيره وهو قول في مذهب أحمد ورواية عنه في المذي * ونقل عن أحمد في جوارح الطير

ذا اكلت الجيف فلا يمجبنى عرفها فدل على أنه كرهه لا كلها النجاسة فقط وهو أولى ولا رقى في الكراهة بين جوارح الطير وغيرها وسواء كان يأكل الجيف أم لا * واذا شكت في الروثة هل هي من روث ما يؤكل لحمه أولا فيه وجهان في مذهب احمد مبنيان على ان الاصل في الارواث الطهارة الاما استثنى وهو الصواب او النجاسة الاما استثنى قلت والوجهان يمكن ان يكون أصاهما روايتين احدهما قال عبد الله ان الاحوال كلها نجسة الا ما أكل لحمه والثانية قال احمد في رواية محمد بن أبي الحارث في رجل وطئ على روث لا يدري هل هو روث حمار او برذون فرخص فيه اذ لم يرفقه * وبول ما أكل لحمه وروثه طاهر لم يذهب احد من الصحابة الى تنجسه بل القول بنجاسته قول محدث لاسان له من الصحابة وروث دود القز طاهر عند اكثر العلماء ودود الجروح * ومعنى الآدى طاهر وهو ظاهر مذهب احمد والشافعي وبول الحرة وما دونها في الخلقة طاهر يعني ان جنسه طاهر وقد يمرض له ما يكون نجس الدين كالدود المتولد من الذرة فانه نجس ذكره القاضي وتخرج طهارته بناء على ان الاستحالة اذا كانت بفعل الله تعالى طهرت ولا بد ان يحفظ طهارته ظاهره من الذرة بان يغمس في ماء ونحوه الى ان لا يكون على بدنه شيء منها ويظهر جلد الميتة الطاهرة حال الحياة بلدباغ وهو رواية عن احمد ايضا ولا يجب غسل الثوب والبدن من المذي والقيح والمديد ولم يرق دليل على نجاسته وحكي ابو البركات عن بعض اهل العلم طهارته والاقوى في المذي انه يجزئ فيه النضح وهو احدي الروايتين عن احمد ويد الصبي اذا أدخلها في الاناء فانه يكره استعمال الماء الذي فيه وكذلك تكره الصلاة في ثوبه وقد سئل احمد رحمه الله تعالى في رواية الاثرم عن الصلاة في ثوب الصبي فكرهه * وقرن الميتة وعظمها وظفرها وما هو من جنسه كالحافز ونحوه طاهر وقاله غير واحد من العلماء ويجوز الاتقاء بالنجاسات وسواء في ذلك شحم الميتة وغيره وهو قول الشافعي وأومأ اليه احمد في رواية ابن منصور ويدني عن يسير النجاسة حتى بر فارة ونحوها في الاطعمة وغيرها وهو قول في مذهب احمد ولو تحققت نجاسة طين الشارع عني من يسيره مشقة التحرز عنه ذكره أصحابنا وماتطير من غبار السرجين ونحوه ولم يمكن التحرز عنه عني عنه واذا قلنا يدني عن يسير التبيذ المختلف فيه لاجل الخلاف فيه فالخلاف في السكب أظهر واقرى فلي اجعدي الروايتين يعني عن يسير نجاسته

واذا أكلت المرة فارة ونحوها فاذا طال الفصل طهر فيها بريقها لاجل الحاجة وهذا أقوى
الاقوال واختاره طائفة من أصحاب احمد وأبي حنيفة وكذلك أفواه الاطفال والبهائم والله تعالى أعلم

باب الحيض

ويحرم وطء الحائض فان وطئ في الفرج فله ديتار كفارة ويعتبر ان يكون مضروباً
واذا تكرر من الزوج الوطء في الفرج ولم ينزجر فرق بينهما كما قلنا فيما اذا وطئها في الدبر
ولم ينزجر * ويجوز للحائض الطواف عند الضرورة ولا فدية عليها وهو خلاف ما يقوله أبو
حنيفة من أنه يصح منها مع لزوم الفدية ولا يأمرها بالاقدام عليه واحمد رحمه الله تعالى
يقول ذلك في رواية الا انها لا يتقيدانه بحال الضرورة وان طافت مع عدم الضرورة فقتضى
توجيه هذا القول يجب الدم عليها * ويجوز للحائض قراءة القرآن بخلاف الجنب وهو مذهب
مالك وحكى رواية عن احمد وان ظنت نسيانه وجب واذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى
تغتسل ان كانت قادرة على الاغتسال والا تيمت وهو مذهب احمد والشافعي * ولا يتقدر
أقل الحيض ولا أكثره بل كل ما استقر عادة للمرأة فهو حيض وان نقص عن يوم أو زاد على
الخمس أو السبعة عشر ولا حد لأقل سن تحيض فيه المرأة ولا لأكثره ولا لأقل الطهرين
الحيضتين * والمبتدأة تحسب ما رآه من الدم ما لم تصر مستحاضة وكذلك المنتقلة اذا تغيرت
عادتها بزيادة أو نقص أو اختلف فذلك حيض حتى تعلم انها استحاضة باستمرار الدم * والمستحاضة
ترد الى عادتها ثم الى تمييزها ثم الى غالب عادات النساء كما جاءت في كل واحدة من هؤلاء
سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخذ الامام احمد بالسنن الثلاث فقال الحيض يدور
على ثلاثة احاديث حديث فاطمة بنت أبي حبيش وحديث أم حبيبة وحديث حمنة واختلفت
الرواية عنه في تصحيح حديث حمنة وفي رواية عنه وحديث ام سلمة فكان في حديث ام
حبيبة والصفرة والكندرة بعد الطهر لا ينفث اليها قاله احمد وغيره لقول أم عطية كنا لانمد
الصفرة والكندرة بعد الطهر شيئاً * ولا حد لأقل النفاس ولا أكثره ولو زاد على الاربعين
أو السنتين أو السبعين وانقطع فهو نفاس ولكن ان اتصل فهو دم فساد وحينئذ فالاربعون
منتهى الغالب * والحامل قد تحيض وهو مذهب الشافعي وحكاه البيهقي رواية عن احمد بل حكى

أنه رجع اليه * ويجوز التداوى لحصول الحيض الا في رمضان ثلاثا تقطروا له أبو بلي الصنبر
والاحوطان المرأة لاستعمل دواء يمنع تفوق المني في مجارى الجبل والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الصلاة

وقد تنازع الناس في اسم الصلاة هل هو من الاسماء المنقولة عن مسماها في اللغة أو انها باقية
على ما كانت عليه في اللغة أو انها تصرف فيها الشارع تصرف أهل العرف فعلى بالنسبة الى
اللغة مجاز وبالنسبة الى عرف الشارع حقيقة على ثلاثة أقوال والتحقيق ان الشارع لم يغيرها
وإمكن استعمالها مقيدة لا مطلقة كما تستعمل نظائرهما كقوله تعالى والله على الناس حجة البيت
فذكر بيتا خاصا فلم يكن لفظ الحج متناولا لكل قصد بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ
نفسه ومن كان قبلنا كانت لهم صلاة ليست مماثلة لصلاتنا في الاوقات والهيئات * ولا تلزم
الشرائع الا بحد العلم وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد فعلى هذا لا تلزم الصلاة حربا اسلم في
دار الحرب ولا يعلم وجوبها والوجهان في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع كمن لم يتيم
لعدم الماء لظنه عدم الصحة أو لم يرك أو كل حتى تين الخيط الأبيض من الخيط الأسود لظنه
ذلك أو لم تصل مستحاضة ولاصح لا قضاء ولاثم اذا لم تقصد اتفاقا للفقو عن الخطاء والنسيان
ومن عقد عقدا فاسدا مختلفا فيه باجتهاد أو تقليد واتصل به التقبض لم يؤمر برده وان كان مخالفا
للنص وكذلك النكاح اذا بان له خطأ الاجتهاد أو التقليد وقد انقضى المفسد لم يفارق وان كان
المفسد قائما فارقها * بقى النظر فيمن ترك الواجب وفعل المحرم لا باعتقاد ولا بهمل يمدح فيه
ولكن جهلا واعراضا عن طالب العلم الواجب عليه مع تمكنه منه أو من سماع ايجاب هذا
وتحريم هذا ولم يأنزله اعراضا لا كفرا بالرسالة فان هذا ترك الاعتقاد الواجب بغير عذر شرعى
كما ترك الكافر الاسلام فهل يكون حال هذا اذا تاب فاقرب بالوجوب والتحريم تصديقا والتزاما
بمنزلة الكافر اذا أسلم لان التوبة تجب ما قبلها كالا سلام وأما على القول الذي جزمنا بصحته
فهذا فيه نظر وقد يقال ليس هذا بأسوأ حالا من الكافر المعاند والتوبة والاسلام يهدمان
ما قبلهما * ولا تلزم الصلاة صبيا ولو بلغ عشرة وقاله جمهور العلماء وثواب عبادة الصبي له قلت
وذكره الشيخ أبو محمد المقدسى في غير موضع والله أعلم * ولا يجب قضاء الصلاة على من زال

عقله بمحرم وفي الفتاوي المصرية يلزمه بلا نزاع * ومن كفر بترك الصلاة الا صوب انه يصير مسلماً بفعلها من غير اعادة الشهادتين لان كفره بالا متناع كما بليس وتارك الزكاة كذلك وفرضها متأخروا الفقهاء * مسألة يمتنع وقوعها وهي ان الرجل اذا كان مقرأً بوجوب الصلاة فدعى اليها وامتنع ثلاثاً مع تهديده بالقتل فلم يصل حتى قتل هل يموت كافراً أو فاسقاً على قولين وهذا الفرض باطل اذ يمتنع أن يعتقد أن الله فرضها ولا يفعلها ويصبر على القتل هذا لا يفعله أحد قط * ومن ترك الصلاة فينبغي الاشاعة عنه بتركها حتى يصلي ولا يبغي السلام عليه ولا اجابة دعوته والمحافظة على الصلاة اقرب الى الرحمة ممن لم يصلها ولو فعل ما فعل * ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لغير الجمع وأما للمسافر العادم للماء اذا علم انه يجد الماء بعد الوقت لا يجوز له التأخير الى ما بعد الوقت بل يصلي بالتيمم في الوقت بلا نزاع وكذلك العاجز عن الركوع والسجود والقراءة اذا علم بعد الوقت انه يمكنه أن يصلي باتمام الركوع والسجود والقراءة كان الواجب أن يصلي في الوقت بحسب امكانه وأما قول بعض اصحابنا لا يجوز تأخيرها عن وقتها الا لناو جمعها أو مشغل بشرطها فهذا لم يقله أحد قبله من الاصحاب بل ولا من سائر حلوائف المسلمين الا أن يكون بعض اصحاب الشافعي فهذا لا شك ولا ريب انه ليس على عمومهم وانما أراد صراحة معروفة كما اذا أمكن الوصول الى البئر أن يضع حبلاً يستقي به ولا يفرغ الا بعد الوقت أو أمكن الريان أن يخيط ثوباً ولا يفرغ الا بعد الوقت ونحو هذه الصور ومع هذا فالذي قاله في ذلك هو خلاف المذهب المعروف عن احمد واصحابه وجاهير العلماء وما ظننه يوافقه الا بعض اصحاب الشافعي ويؤيد ما ذكرناه أيضاً ان الريان لو أمكنه ان يذهب الى قرية يشتري منها ثوباً ولا يصل الا بعد الوقت لا يجوز له التأخير بلا نزاع وكذلك العاجز عن تعلم التكبير والشهادة الاخير اذا ضاق الوقت صلى على حسب حاله وكذلك المستحاضة اذا كان دمها يتقطع بعد الوقت لم يجز لها التأخير بل تصل في الوقت بحسب حالها

باب المواقيت

بدأ جماعة من اصحابنا كالخزقي والقاضي في بعض كتبه وغيرهما بالظهور منهم من بدأ بالفجر كما في أي موسى وأي الخطاب والقاضي في موضع وهذا اجود لان الصلاة الوسطى هي العصر

واما تكون الوسطي اذا كان الفجر الاول ومن زعم ان وقت المساء بقدر حصه الفجر في الشتاء وفي الصيف فقد غلطنا بينا باتفاق الناس وجمهور العلماء يرون تقدم الصلاة فضل الا اذا كان في التأخير صاحبة راحة مثل المتيم يؤخر ايضاً آخر لوقت بوضوء ولا يفردي يؤخر حتى يصلي آخر الوقت مع جماعة ونحو ذلك * ويعمل بقول المؤذن في دخول الوقت مع امكان العلم بالوقت وهو مذهب احمد وسائر العلماء المعتبرين وكما شهدت له النصوص خلافه لبعض اصحابنا * ومن دخل عليه الوقت ثم طرأ مانع من جنون أو حبيس لا قضاء الا ان يتضابق الوقت عن فعلهم لم يوجد المانع وهو قول مالك وزفر رواه زفر عن أبي حنيفة ومتى زال المانع من تكليفه في وقت الصلاة لزمته ان ادرك فيها قدر ركعة والا فلا وهو قول الاثني عشرية والشافعية ومقالة في مذهب أحمد * ولا تسقط الصلاة بحج ولا تضيق في المساجد الثلاثة ولا غير ذلك اجماعاً وتارك الصلاة عمداً لا يشرع له مضايقتها ولا تصح منه بل يكثر من التطوع وكذا الصوم وهو قول طائفة من السلف كابن عبد الرحمن صاحب الشافعية وداود واتباعه وليس في الاذلة ما يخالف هذا بل يوافقه وأمره عليه السلام المجمع بالقضاء ضعيف لعدم البخاري ومسلم عنه وقال أبو الخطاب في الانصار اذا مات في أثناء وقت الصلاة قال بعض الحنفية لا يكون عاصياً بالاجماع وقال أبو الخطاب يحتمل عصيانه لانه انما يجوز له التأخير بشرط سلامة العاقبة كما يجوز له التأخير في قضاء رمضان وقضاء الصلاة والنذر والكفارة وكل ذلك بشرط سلامة العاقبة وان قلنا لا يصح وهو الصحيح فلان ما وجب وجوباً موسماً لا يصح من آخره الى آخر الوقت اذا مات كالمسائل التي ذكرناها قال أبو العباس أما قضاء الصلاة والنذر والكفارة فنحننا على الفور وقد قيل انه على التراخي فلا تناظر المسألة وانما نظيرها قضاء رمضان فانه وقت موسم والمذهب هناك انه اذا مات بعد استطاعة القضاء أطعم عنه والمشهور في الصلاة لا يصح فيتوجه التخيير فيها كما اقتضاه كلامه وقال أبو الخطاب اتفق على الايجاب الموسم في القضاء والحج والكفارة والزكاة والدين المؤجل وهذا غلط فان فيه ما هو مضيق وما هو على التراخي * ويجب قضاء الفوائت على الفور وهو مذهب احمد وغيره * والتأثم ليس عليه أن يفعل الصلاة حال نومه بلا نزاع لكن تنازع العلماء هل وجبت في ذمته بمعنى أنه وجب عليه أن يفعلها اذا استيقظ أو يقال لم يجب في ذمته لكن اتفق سبب وجوبها على قولين وجمهور العلماء على أنها قضاء ومنهم من يقول هي أداء والزناجان

لفظيان ويشبه هذا النزاع فيمن غلب على ظنه في الواجب على التراخي أنه يموت في هذا الوقت فانه يجب تقديمه فلو لم يمت ثم فعله فهل يكون اداء كقول الجمهور أو قضاء كقول الباقلاني وغيره فيه نزاع ولا تأثير لهذا النزاع في الاحكام وانما هو نزاع لفظي فقط بل لو اعتقد بقاء الوقت فعلى اداء ثم تبين خروجه أو بالمكس صحت الصلاة من غير نزاع اعلمه وقال أبو العباس في قديم خطه قول الباقلاني قياس المذهب اذ الاعتبار بحالة غلبة الظن لا بما يخالفها وذلك كما قلنا من غير خلاف اعلمه في المذهب في المعضوب الذي لا يرحى برؤيه اذا حج عن نفسه ثم برأ أنه لا يلزمه إعادة الحج فاعتبرنا حالة غلبة الظن ولم نعتبر تبين فساده ولا أعرف بينهما فرقا

باب الاذان والاقامة

والصحيح انهما فرض كفاية وهو ظاهر مذهب احمد وغيره وقد اطلق طوائف من العلماء ان الاذان سنة ثم من هؤلاء من يقول انه اذا اتفق أهل بلد على تركه قتلوا والنزاع مع هؤلاء قريب من النزاع اللفظي فان كثيرا من العلماء من يطلق القول بالسنة على ما يذم تاركه وبما تب تاركه شرعا وأما من زعم أنه سنة لا اثم على تاركه فقد اخطأ وليس الاذان بواجب للصلاة الفائتة واذا صلى وحده اداء أو قضاه واذن واقام فقد أحسن وان اكتفى بالاقامة أجزأه وان كان بقضي صلوات فاذن أول مرة واقام لبقية الصلوات كان حسنا أيضا وهو أفضل من الامامة وهو اصح الروايتين عن احمد واختيار أكثر أصحابه وأما امامته صلى الله عليه وسلم وامامة الخلفاء الراشدين فكانت متينة عليهم فانها وظيفة الامام الأعظم ولم يمكن الجمع بينها وبين الاذان فصارت الامامة في حقهم أفضل من الاذان لخصوص أحوالهم وان كان لاكثر الناس الاذان أفضل ويتخرج أن لا يجزئ اذان القاعد لغير عذر كأحد الوجهين في الخطبة وأولى اذ لم يقل من أحد من السلف الاذان قاعدا لغير عذر وخطب بعضهم قاعدا لغير عذر واطلق احمد الكراهة والكراهة المطلقة هل تنصرف الى التحريم أو التنزيه على وجهين قلت قال أبو البقاء المكي في شرح الهداية نقل عن احمد ان اذن القاعد يبيد قال القاضي محمول على نفي الاستحباب وحمله بعضهم على نفي الاعتداد به والله أعلم وأكثر الروايات عن احمد المنع من اذان الجنب وتوقف عن الاعادة في بعضها وصرح بعدم الاعادة في بعضها وهو اختيار أكثر

الاصحاب وذكر جماعة عنه رواية بالاعلاء واختارها الخرق وفي أجزاء الاذان من الفاسق روايتان أقواما عدمه لخالفه أمر النبي صلى الله عليه وسلم * وأما ترتيب الفاسق مؤذنا فلا ينبغي قولاً واحداً * والصبي المميز يستخرج في اذانه للبالغ روايتان كشهادته وولايته وقال في موضع آخر اختلاف الاصحاب في تحقيق موضع الخلاف منهم من يقول موضع الخلاف سقوط الفرض به والسنة المؤكدة اذا لم يوجد سواء وأما صحة أذانه في الجملة وكونه جائزاً اذا أذن غيره فلا خلاف في جوازه ومنهم من اطلق الخلاف لان احمد قال لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم اذا كان قد راهق وقال في رواية علي بن سعيد وقد سئل عن الغلام يؤذن قبل أن يحتلم فلم يعجبه والاشبه ان الأذان الذي يسقط الفرض عن أهل القرية ويستند في وقت الصلاة والصيام لا يجوز أن يباشره صبي قولاً واحداً ولا يسقط الفرض ولا يعتمد في موقيت العبادات وأما الاذان الذي يكون سنة مؤكدة في مثل المساجد التي في المصر ونحو ذلك فهذا فيه الروايتان والصحيح جوازه ويكره أن يوصل الاذان بما قبله مثل قول بعض المؤذنين قبل الاذان وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الآية * ويستحب له يؤذن أن يرفع فيه وجهه إلى السماء اذا اذن أو اقام ونص عليه أحمد * كما يستحب للذي يتشهد عقيب الوضوء أن يرفع رأسه إلى السماء * وكما يستحب للمحرم بالصلاة أن يرفع رأسه قليلاً لان التهليل والتكبير اعلان بذكر الله لا يصلح الا له فاستحب الإشارة له كما تستحب الإشارة بالاصبع الواحدة في التشهد والدعاء وهذا بخلاف الصلاة والدعاء اذا المستحب فيه خفض الطرف * واذا اقيمت الصلاة وهو قائم يستحب له ان يجلس وان لم يكن صلى تحية المسجد قال ابن منصور رأيت ابا عبد الله احمد يخرج عند المغرب فحين انتهى الى موضع الصف أخذ المؤذن في الاقامة فجلس * والخروج من المسجد بعد الاذان منهي عنه وهل هو حرام أو مكروه في المسألة وجهان الا ان يكون التأذين للفجر قبل الوقت فلا يكره الخروج نص عليه احمد * والاقامة كاللذان والاذان والسنة ان يتأذي للكسوف بالصلاة جامعة لحديث عائشة خسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيبعث مناديا الصلاة جامعة ولا يتأذى للعبد والاستسقاء وقاله طائفة من اصحابنا ولهذا لا يشرع للجنازة ولا للتراويح على نص احمد خلافاً للقاضي لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والقياس على الكسوف فاسد الاعتبار وقال الآمدي السنة أن يكون المؤذن من أولاد من

جمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم الاذان وان كان من غيرهم جاز قال ابو العباس ولم يذكر هذا اكثر اصحابنا وظاهر كلام احمد لا يقدم بذلك فانه نص على ان المتنازعين في الاذان لا يقدم احدهما بكون ايه هو المؤذن * واما ما سوى التأذين قبل الفجر من تسبيح ونشيد ورفع الصوت بدعاء ونحو ذلك في المآذن فهذا ليس بمسنون عند الائمة بل قد ذكر طائفة من اصحاب مالك والشافعي واحدا من هذا من جملة البدع المكروهة ولم يقدّم دليل شرعي على استحبابه ولا حدث سبب يقتضي احداثه حتى يقال انه من البدع اللغوية التي دلت الشريعة على استحبابها وما كان كذلك لم يكن لاحد أن يأمر به ولا ينكر على من تركه ولا يعلق استحقاق الرزق به وان شرطه وانف واذا قيل ان في بعض هذه الاصوات مصلحة راجحة على مفسدتها فنقتصر من ذلك على التقدير الذي يحصل به المصلحة دون الزيادة التي هي ضرر بلا مصلحة واجحة * ويستحب ان يجيب المؤذن ويقول مثل ما يقول ولو في الصلاة وكذلك يقول في الصلاة كل ذكر ودعاء وجد سببه في الصلاة ويجيب مؤذنا ثانياً واكثر حيث يستحب ذلك كما كان للمؤذنان يؤذنان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأما المؤذنون الذين يؤذنون مع المؤذن الرابع يوم الجمعة في مثل محن المسجد فليس أذانهم مشروعا باتفاق الائمة بل ذلك بدعة منكورة وقد اتفق العلماء على انه لا يستحب التبليغ وراء الامام بل يكره الاحتاجه وقد ذهب طائفة من الفقهاء واصحاب مالك واحدا الى بطلان صلاة المبلغ اذا لم يحتج اليه وظاهر كلامه هذا ان المجيب يقول مثل ما يقول حتي في الخيطة وقيل يقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز الاذان للفجر قبل دخول وقتها وقاله جمهور العلماء وليس عند احمد نص في اول الوقت الذي يجوز فيه التأذين الا ان اصحابنا قالوا يجوز بعد نصف الليل كما يجوز بعد نصف الليل الا فاضة من مزدلفة وعلى هذا فينبغي أن يكون الليل الذي يعتبر لصفته اوله غروب الشمس وآخره طلوعها كما ان النهار المتبر نصفه اوله طلوع الشمس وآخره غروبها لا تقسم الزمان ايلا ونهاراً ولعل قول النبي صلى الله عليه وسلم في احد الحديد ينزل ربنا الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الذي ينتهي لطلوع الفجر وفي الآخر حين يمضي نصف الليل يعني الليل الذي ينتهي بطلوع الشمس فانه اذا اتصف الليل الشمسي يكون قد بقي ثلث الليل الفجري تقريباً ولو قيل تحديد وقت العشاء الى نصف الليل تارة وإلى ثلثة اخرى من هذا

الباب لكان متوجها ويستحب^(١) اذا اخر المؤذن في الاذان أن لا يقوم اذ في ذلك تشبه بالسائل ان
قال احمد لا يقوم اول ما يبدي أو يصير

باب ستر العورة

اختلفت عبارة اصحابنا في وجه الحرة في الصلاة فقال بعضهم ليس بعورة وقال بعضهم عورة
واعلم رخص في كشفه في الصلاة للحاجة والتحقيق انه ليس بعورة في الصلاة وهو عورة في
باب النظر اذا لم يحز النظر اليه ولا يختلف المذهب في ان ما بين السرة والركبة من الامة عورة
وقد حكى جماعة من اصحابنا ان عورتها السواثنان فقط كالرواية في عورة الرجل وهذا غلط
نبيح فاحش على المذهب خصوصا وعلى الشريعة عموماً وكلام احمد ابعد شيء عن هذا القول
ولا تصح الصلاة في الثوب المنصوب، والحرير والمكان المنصوب هذا اذا كانت الصلاة فرساً
وهو اصح الروايتين عن احمد وان كانت نفلاً فقال الآمدى لا تصح رواية واحدة وقال أبو
العباس اكثر اصحابنا اطلقوا الخلاف وهو الصواب لان منشأ القول بالصحة ان جهة الطاعة
مفارقة لجهة المعصية فيجوز ان يثب من وجه ويقاب من وجهه وينبغي ان يكون الذي يحز
ثوبه خيلاً في الصلاة على هذا الخلاف لان المذهب انه حرام وكذلك من لبس ثوباً فيه تصاوير
قلت لازم ذلك أن كل ثوب يحرم لبسه يجري على هذا الخلاف وقد اشار اليه صاحب المستوعب
والله اعلم ولو كان المصلي جاهلاً بالمكان والثوب انه حرام فلا اعادة عليه سواء قلنا ان الجاهل
بالنجاسة يعمد أو لا يعمد لان عدم علمه بالنجاسة لا يمنع العين ان تكون نجسة وكذا اذا لم يعلم
بالتحريم لم يكن فعله معصية بل يكون طاعة وأما المحبوس في مكان غصب فينبغي ان لا تجب
عليه الاعادة اذا صلى فيه قولاً واحداً لان لبثه فيه ليس بمحرم * ومن اصحابنا من يحمل فيمن
لم يجد الا الثوب الحريري روايتين فمن لم يجد الا الثوب النجس وعلى هذا فمن لم يمكنه ان يصلي
الا في الموضع النصب فيه الروايتان الاولى وكذلك كل مكروه الكون بالمكان النجس والغصب
بحيث يخاف ضرراً من الخروج في نفسه أو ماله ينبغي ان يكون كالمحبوس وذكر ابن الزاغوني
في صحة الصلاة في ملك غيره بنبر اذنه اذا لم يكن محملاً عليه وجهين وان المذهب الصحة يؤيده
انه يدخله وياً كل ثمره فلان يدخله بلا أكل ولا اذى اولي واجزى والمقبوض بعقد فاسد من

الثياب والمقار افنى بمض اصحابنا بانه كالمصوب سواء وعلى هذا فان لم يكن المال الذى يلبسه ويسكنه حلالا في نفسه لم يتعلق به حق الله تعالى ولا حق لعباده والا لم تصح فيه الصلاة وكذلك الماء في الطهارة وكذلك المركوب والزااد في الحج وهذا يدخل فيه شيء كثير وفيه نوع مشقة ومن لم يجد الا ثوبا لطيفا أرسله على كتفه وعجزه وصلى جالسا ونص عليه أو انزله به وصلى قائما وقال القاضي يستتر منكبيه ويصلي جالسا والاول هو الصحيح وقول القاضي ضعيف ولو صلى على راحلة منصوبة أو سفينة منصوبة فهو كالارض المنصوبة وان صلى على فراش منصوب فوجهان اظهرهما البطلان ولو غصب مسجدا وغيره بأن حوله عن كونه مسجدا بدعوى ملكه أو وقفه على جهة أخرى لم تصح صلاته فيه وان أبقاه مسجداً ومنع الناس من الصلاة فيه في صحة صلاته فيه وجهان اختار طائفة من المتأخرين الصحة والا قوي البطلان ولو تلف في يده لم يضمنه عند ابن عقيل وقياس المذهب ضمانه * وان لم يجد الريان- ثوبا ولا حشيشا ولكن وجد طينا لزمه الاستتار عند ابن عقيل ولا يلزمه عند الآمدي وغيره. وهو الصواب المقطوع به وقيل إنه المنصوص عن أحمد لان ذلك يثائر ولا يبق ولكن يستحب أن يستتر بمحاط أو شجرة ونحو ذلك ان أمكن * وتستحب الصلاة بالنعل وقاله طائفة من العلماء * والعبد الآبق لا يصح نغله ويصح فرضه عند ابن عقيل وابن لزاغوني وبطلان فرضه قوى أيضا كما جاء في الحديث مرفوعا ويأبى قبول صلاته والله تعالى أمر بقدر زائد على ستر العورة في الصلاة وهو أخذ الزينة فقال خذوا زينتكم عند كل مسجد فطلق الامر باسم الزينة لا بستر العورة ايذانا بان المبد يبنى له أن يلبس أزين ثيابه وأجملها في الصلاة

باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

وجوب تطهير البدن من الخبث محتج عليه باحاديث الاستنجاء وحديث التنزه من البول ويقولون صلى الله عليه وسلم حثه ثم امره ثم انضجيه بالماء ثم صلى فيه من حديث أسماء وغيرها وبحديث أبي سعيد في ذلك النفلين بالتراب ثم الصلاة فيها وطهارة البقعة يستدل عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاعرابي إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من البول والمذرة وأمره بصيب الماء على البول * ومن صلى بالنجاسة ناسيا أو جاهلا فلا إعادة عليه وقاله طائفة

من العلماء لان من كان مقصوده اجتناب المحذور اذا فعله غلطاً أو ناسياً لا يبطل العبادة به وذكر القاضي في المجرّد والامدي أن الناس يميلون رواية واحدة عن أحمد لانه مفرط وانما الروايتان في الجاهل والروايتان منصوبتان عن أحمد في الجاهل بالنجاسة فاما الناسي فليس عنه نص فلذلك اختلف الطريقان * والنهي عن قربان المسجد لمن أكل الثوم ونحوه عام في كل مسجد عند عامة العلماء وحكى القاضي عياض أن النهي خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم * ولا تصح الصلاة في المقبرة ولا اليها والنهي عن ذلك انما هو سد لذريعة الشرك وذكر طائفة من اصحابنا أن القبر والقبرين لا يمنع من الصلاة لانه لا يتناول اسم المقبرة وانما المقبرة ثلاثة قبور فصاعداً وليس في كلام أحمد وعامة اصحابه هذا الفرق بل عموم كلامهم وتعليلهم واستدلالهم يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور وهو الصواب والمقبرة كل ما قبر فيه لا أنه جمع قبر وقال اصحابنا وكل ما دخل في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلي فيه فهذا يعين أن المنع يكون متناً ولا لحزمة القبر المنفرد وفنائه المضاف اليه وذكر الآمدي وغيره أنه لا تجوز الصلاة فيه أى المسجد الذي قبلته الى القبر حتى يكون بين الحائط وبين المقبرة حائل آخر وذكر بعضهم هذا منصوب عن أحمد ولا تصح الصلاة في الحش ولا اليه ولا فرق عند عامة اصحابنا بين أن يكون الحش في ظاهر جدار المسجد أو باطنه واختار ابن عقيل أنه اذا كان بين المصلي وبين الحش ونحوه حائل مثل جدار المسجد لم يكرهه والاول هو المأثور عن السلف والمنصوص عن أحمد والمذهب الذي عليه عامة الاصحاب كراهة دخول الكنيسة المصورة فالصلاة فيها وفي كل مكان فيه تصاوير أشد كراهة وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه ولا شك ومقتضي كلام الآمدي وأبي الوفاء بن عقيل أنه لا تصح الصلاة في أرض الخسف وهو قوي ونص أحمد لا يصلي فيها وقال الآمدي ويكرهه في الرحى ولا فرق بين علوها وسفلها قال أبو العباس ولعل هذا لما فيها من الصوت الذي يلهي المصلي ويشغله ولا تصح الفريضة في الكعبة بل النافلة وهو ظاهر مذهب أحمد وأما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في البيت فانما كانت تطوعاً فلا يلحق الفرض لانه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت ركعتين ثم قال هذه القبلة فيشبه والله أعلم أن يكون ذكره لهذا الكلام في عقيب الصلاة خارج البيت بياناً لان القبلة للمأمور باستقبالها هي البنية كلها ثلاثون متوهم أن استقبال بعضها كاف في الفرض لاجل أنه

صلى التطوع في البيت والا فقد علم الناس كلهم أن الكعبة في الجلة هي القبلة فلا بد لهذا الكلام من فائدة وعلم شيء قد يخفى ويقع في محل الشبهة وابن عباس روى هذا الحديث وفهم منه هذا المعنى وهو أعلم بمعنى ما سمع وان نذر الصلاة في الكعبة جاز كما لو نذر الصلاة على الراحلة وأما ان نذر الصلاة مطلقا اعتبر فيها شروط الفريضة لان النذر المطلق يحثي به حد والفرائض

باب استقبال القبلة

قال الدارقطني وغيره في قول الراوى إنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم على حمار غلط من عمرو بن يحيى المازني وأما المعروف بصلاته صلى الله عليه وسلم على راحلته أو البعير والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس كما ذكره مسلم في رواية أخرى ولهذا لم يذكر البخاري حديث عمرو هذا وقيل إن في تنليطه نظرا وقيل إنه شاذ لمخالفته رواية الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا خطاب منه لاهل المدينة ومن جرى مجراهم كاهل الشام والجزيرة والعراق وأما أهل مصر فقبلتهم بين المشرق والجنوب من مطلع الشمس في الشتاء وذكر طائفة من الاصحاب أن الواجب في استقبال القبلة هوؤها دون بنيانها بدليل المصلي على أبي قبيس وغيره من الجبال العالية فإنه إنما يستقبل الهواء لا البناء وبدليل لو انتقضت الكعبة والعياذ بالله فإنه يكفي استقبال العرصة قال ابو العباس الواجب استقبال البنيان وأما العرصة والهواء فليس بكعبة ولا ببناء وأما ما ذكره من الصلاة على أبي قبيس ونحوه فأنما ذلك لان بين بدى المصلي قبلة شاخصة مرتفعة وان لم تكن مسامحة فان المسامحة لا تشترط كما لم تكن مشروطة في الالتزام بالامام وأما اذا زال بناء الكعبة فنقول بعوجه وإنه لا تصح الصلاة حتى ينصب شيئا يصلي اليه لان احمد جعل المصلي على ظهر الكعبة لا قبله له فلم أنه جعل القبلة الشيء الشاخص وكذلك قال الامدي ان صلى بأزاء البيت وكان مفتوحا لا تصح صلاته وان كان مردودا صحت وان كان مفتوحا وبين يديه شيء منصوب كالسترة صحت لانه يصلي الى جزء من البيت فان زال بنيان البيت والعياذ بالله وصلي وبين يديه شيء صحت الصلاة وان لم يكن بين يديه شيء لم تصح وهذا من كلام الامدي يدل على أن البناء لو زال لم تصح الصلاة الا أن يكون بين يديه شيء وانما يعني به والله أعلم ما كان شاخصا كما تبيده فيما اذا صلى الى الباب

ولانه غل ذلك بانه اذا صلي الى ستره فقد صلي الى جزء من البيت فلم أن مجرد العرصة غير كاف ويدل على هذا ما ذكره الازرق في أخبار مكة أن ابن عباس أرسل الى ابن الزبير لا تدع الناس يغير قبلة انصب لهم حول الكعبة الخشب واجعل الستور عليها حتى يطوف الناس من ورائها ويصلون اليها ففعل ذلك ابن الزبير وهذا من ابن عباس وابن الزبير دليل على أن الكعبة التي يطاف بها ويصلي اليها لا بد أن تكون شيئاً منصوباً شاخصاً وان العرصة ليست قبلة ولم ينقل أن أحداً من السلف خالف في ذلك ولا أنكره نعم لو فرض أنه قد تم نصب شيء من الاشياء موضعها بأن يقع ذلك اذا هدمها ذو السويقتين من الحبشة في آخر زمان فهذا ينبغي أن يكتفى حينئذ باستقبال العرصة كما يكتفى بالمصلي أن يحط خطا اذا لم يجد ستره فان قواعد ابراهيم كالخط وذكر ابن عقيل وغيره من أصحابنا أن البناء اذا زال صحت الصلاة الى هواء البيت مع قولهم انه لا يصلي على ظهر الكعبة ومن قال هذا يفرق بانه اذا زال لم يبق هناك شيء شاخص يستقبل بخلاف ما اذا كان هناك قبلة تستقبل ولا يلزم من سقوط الشيء الشاخص اذا كان معدوماً سقوط استقباله اذا كان موجوداً كما فرقنا بين حال إمكان نصب شيء وحال تدمره وكما يفرق في سائر الشروط بين حال الوجود والعدم والقدرة والعجز فاذا قلنا لا بد من الصلاة الى شيء شاخص فانه يكفي شخصه ولو أنه شيء يسير كالتبة التي للباب قاله ابن عقيل وقال أبو الحسن الامدي لا يجوز أن يصلي الى الباب اذا كان مفتوحاً لكن اذا كان بين يديه شيء منصوب كالستره صحت فعله هذا لا يكفي ارتفاع التبة ونحوها بل لا بد أن يكون مثل آخره الرجل لانها السترة التي قدر بها الشارع السترة المستحبة فلائ يكون تقديرها في الواجب أولى ثم ان كانت السترة التي فوق السطح ونحوه بناء أو خشبة مسمرة ونحو ذلك مما يتبع في مطلق البيع لو كان في موضع مملوك جازت الصلاة اليه لانه جزء من البيت وان كان هناك لبن وأجر بعضه فوق بعض أو خشبة معروضة غير مسمرة ونحو ذلك لم يكن قبلة فيما ذكره أصحابنا لانه ليس من البيت ويتوجه أن يكتفى في ذلك بما يكون ستره في الصلاة لانه شيء شاخص ولان حديث ابن عباس وابن الزبير دليل على الاكتفاء بكل ما يكون قبلة وسترة فان الخشب والستور المعبدة عليها لا يتبع في مطلق البيع قلت وقد يقال انما اكتفى بما نصبه ابن الزبير وان لم يتبع في مطلق البيع لانه حال ضرورة ولا ضرورة بالمصلي الى الصلاة على ظهر الكعبة أو باطنها اذ يمكنه أن يتوجه

الى جزء منها أو ان يستقبل جميعها والله أعلم وقال ابن حامد بن عقيل في الواضح وأبو الممالى لوصلي الى الحجر من فرضه المأينة لم تصح صلاته لانه في المشاهدة والعيان ليس من الكعبة البيت الحرام وانما وردت الاحاديث بانه كان من البيت فعمل بتلك الاحاديث في وجوب الطواف دون الاكتفاء به للصلاة احتياطا للمبادتين وقال القاضي في التمايق يجوز التوجه اليه في الصلاة وتصح صلاته كما لو توجه الى حائط الكعبة قال أبو العباس وهذا قياس المذهب لانه من البيت بالسنة الثابتة المستفيضة وببيان من شاهده من الخلق الكثير لما نقضه ابن الزبير ونص أحمد أنه لا يصلي الفرض في الحجر فقال لا يصلي في الحجر الحجر من البيت قال أبو العباس والحجر جميعه ليس من البيت وانما الداخل في حدود البيت ستة أذرع وشيء فمن استقبل ما زاد على ذلك لم تصح صلاته ألبتة

باب النية

والنية تتبع العلم فن علم ما يريد فعله تصدده ضرورة ويجرم خروجه لشكه في النية للعلم بانه ما دخل الا بالنية ولو احرم منفردا ثم نوى الامامة صحت صلاته فرضا ونفلا وهو رواية عن أحمد اختارها أبو محمد المقدسي وغيره ولو سمي اماما أو جنازة فخطأ صحت صلاته ان كان قصده خلف من حضر والا فلا ووجوب مقارنة النية للتكبير قد يفسر بوقوع التكبير عقيب النية وهذا ممكن لا صعوبة فيه بل عامة الناس انما يصلون هكذا وقد يفسر بالبسط آخر النية على اجزاء التكبير بحيث يكون أولها مع اوله وآخرها مع آخره وهذا لا يصح لانه يقتضي عزوب كمال النية عن اول الصلاة وخلو أول الصلاة عن النية الواجبة وقد يفسر بحضور جميع النية الواجبة وقد يفسر بجميع النية مع جميع اجزاء التكبير وهذا قد نوزع في امكانه فضلا عن وجوبه ولو قيل بامكانه فهو متعسر فيسقط بالحرج وايضا فما يطيل هذا والذي قبله ان المكبر ينبغي له ان يتدبر التكبير ويتصوره فيكون قلبه مشغولا بمعنى التكبير لا بما يشغله عن ذلك من استحضار المنوي ولان النية من الشروط والشرط يتقدم العبادة ويستمر حكمه الى آخرها •

باب تسوية الصفوف

وظاهر كلام ابى العباس انه يجب تسوية الصفوف لانه عليه السلام رأى رجلا باديا صدره فقال لتسوتن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم وقال عليه السلام سووا صفوفكم فإن تسويتها من تمام الصلاة متفق عليهما وترجم عليه البخارى بباب اثم من لم يقيم الصف قلت ومن ذكر الاجماع على استحبابه فإرادته ثبوت استحبابه لا نفي وجوبه والله اعلم واذا قدر المصلي ان يقول الله اكبر لزمه ولا يجزئه غيرها وهو قول مالك واحد ولا يشترط ان يسمع المصلي نفسه القراءة الواجبة بل يكفيه الاتيان بالحروف وان لم يسمها وهو وجه في مذهب احمد واختاره الكرخي من الحنفية وكذا كل ذكر واجب ويستحب ان يجمع في الاستفتاح بين قوله سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وبين وجهت وجهي الى آخره وهو اختيار ابى يوسف وابى هبيرة ولا يجمع بين لفظي كبير وكثير بل يقول هذا تارة وهذا تارة وكذا المشروع في القراءة التسع ان يقرأ هذه تارة وهذه تارة لا يجمع بينهما ونظائره كثيرة والافضل أن يأتي في المبادات الواردة على وجوه متنوعة بكل نوع منها كالاستفتاحات وأنواع صلاة الخوف وغير ذلك والمفضل قد يكون أفضل لمن انتفاعه به اثم ويستحب التعوذ أول كل قراءة ويجهر في الصلاة بالتعوذ وبالبسمة وبالفاتحة في الجنازة ونحو ذلك احيانا فانه المنصوص عن احمد تمليها للسنة ويستحب الجهر بالبسمة للتأليف كما استحج احمد ترك القنوت في الوتر تأليفا للمأموم ولو كان الامام متطوعا تبعه المأموم والسنة اولى ونص عليه احمد قلت وحكي عن ابى العباس التخيير بين الجهر والاسرار وهو مذهب اسحاق بن راهوية والظاهر أن هذا القول أخذ من قوله انه يجهر بها احيانا وهذا المأخذ ليس بحيد والله اعلم والبسمة آية منفردة فاصلة بين السور ليست من أول كل سورة لا الفاتحة ولا غيرها وهذا ظاهر مذهب احمد وروى الطبراني باسناد حسن عن ابن العباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم اذا كان بمكة وانه لما هاجر الى المدينة ترك الجهر بها حتى مات ورواه أبو داود في كتاب التماسخ والمنسوخ وهو مناسب للواقع فان الثالب على أهل مكة كان الجهر بها وأما أهل المدينة والشام والكوفة فلم يكنوا يجهرن والدارقطني لما دخل مضر وسئل ان يجمع احاديث الجهر بالبسمة فجعلها قليل له

هل فيها شيء صحيح فقال أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا وأما عن الصحابة فنه صحيح ومنه ضعيف وتكتب بالبسملة أوائل الكتب كما كتبها سليمان وكتبها النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية وإلى قيصر وغيره فندكر في ابتداء جميع الأفعال وعند دخول المنزل والخروج منه للبركة وهي تطرد الشيطان وإنما نستحب إذا ابتداء فعلاً تبعاً لغيرها لا مستقلة فلم تجمل كالمهلة والحمدلة ونحوهما والفاتححة أفضل سورة في القرآن قال عليه السلام فيها أعظم سورة في القرآن رواه البخاري وذكر معناه ابن شهاب وغيره وآية الكرسي أعظم آية القرآن كما رواه مسلم عنه عليه السلام وحكى عن أبي العباس أن تفاضل القرآن عنده في نفس الحرف أي ذات الحرف واللفظ بعضه أفضل من بعض وهذا قول بعض أصحابنا ولعل المراد غير آية الكرسي والفاتححة لما تقدم والله أعلم ومعاني القرآن ثلاثة أصناف توحيد وقصص وأمر ونهي (وقال هو الله أحد) متضمنة لثالث التوحيد ولا يستحب قراءتها ثلاثاً إلا إذا قرئت منفردة وقال في موضع آخر السنة إذا قرأ القرآن كله أن يقرأها كما في المصحف وأما إذا قرأها منفردة أو مع بعض القرآن ثلاثاً فأنها تعدل القرآن وإذا قيل ثواب قراءتها مرة يعدل ثلث القرآن فعدالة الشيء لشيء يقتضي تساويهما في القدر لا تماثلهما في الوصف كما في قوله تعالى أو عدل ذلك صياماً ولهذا لا يجوز أن يستغنى بقراءتها ثلاث مرات عن قراءة سائر القرآن لحاجته إلى الأمر والنهي والقصص كما لا يستغنى من ملك نوعاً شريفاً من المال عن غيره وبحسن ترجمة القرآن لمن يحتاج إلى تفهيمه آية بالترجمة قلت وذكر غيره هذا المعنى والله أعلم وقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فاعر به فله بكل حرف عشر حسنة رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب المراد بالحرف الكلمة ووقوف القاريء على رؤس الآيات سنة وإن كانت الآية الثانية متعلقة بالاولى تعلق الصفة بالموصوف أو غير ذلك والقراءة القليلة بتفكير أفضل من الكثيرة بلا تفكير وهو المنصوص عن الصحابة صريحاً ونقل عن أحمد ما يدل عليه نقل عنه مثني بن جامع رجل أكل فشبغ وأكثر الصلاة والصيام ورجل أقل الأكل قلت نوافله وكان أكثر فكرة أيها أفضل فندكر ما جاء في الفكر تفكير ساعة خير من قيام ليلة قال فرأيت هذا عنده أفضل للفكر وما خالف المصحف وصح سنده صححت الصلاة به وهذا نص الروايتين عن أحمد ومصحف عثمان أحد الحروف السبعة وقاله عامة السلف وجمهور العلماء ويكره أن

يقول مع امامه (اياك نعبد واياك نستعين) ونحوه * وقراءة المأموم خلف الامام أصول الاقوال فيها ثلاثة طرفان ووسط فاحد الطرفين لا يقرأ بحال والثاني يقرأ بكل حال والثالث وهو قول اكثر السلف اذا سمع قراءة الامام أنصت واذا لم يسمع قرأ بنفسه فان قراءته أفضل من سكوته والاستماع لقراءة الامام أفضل من السكوت وعلى هذا قيل القراءة حال مخافة الامام واجبة على المأموم أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد أشهرهما انها مستحبة ولا يقرأ حال تنفس امامه واذا سمع هممة الامام ولم يفهم قراءته قرأ لنفسه وهو رواية عن أحمد * وأحمد وغيره استحب في صلاة الجهر سكتين عقيب التكبير للاستفتاح وقبل الركوع لاجل الفصل ولم يستحب ان يسكت سكتة تنسج قراءة المأموم ولكن بعض اصحابه استحب ذلك والقراءة اذا سمع هل هي محرمة أو مكروهة وهل تبطل الصلاة ان قرأ على قولين في مذهب أحمد وغيره احدها القراءة محرمة وتبطل الصلاة بها حكاية ابن حامد والثاني لا تبطل وهو قول الاكثرين وهو المشهور من مذهب أحمد وهل الأفضل للمأموم قراءة الفاتحة للاختلاف في وجوبها ام غيرها لانه استتمها مقتضى لصوص أحمد واكثر اصحابه ان القراءة بنيرها افضل قلت فمقتضى هذا انه انما يكون غيرها افضل اذا سمعها والا فهى افضل من غيرها والله اعلم * ولا يستفتح ولا يستعيد حال جهر الامام وهو رواية عن أحمد ومن اصحاب أحمد من قال لا يستفتح ولا يستعيد حال جهر الامام رواية واحدة وانما الخلاف حال سكوت الامام والمعروف عند اصحابه ان النزاع في حال الجهر لانه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفتاح والتعوذ وما ذكره ابن الجوزي من قراءة المأموم وقت مخافة الامام افضل من استفتاحه غلط بل قول أحمد واكثر اصحابه الاستفتاح اولى لان استماعه يدل عن قراءته والمرأة اذا صلت بالنساء جهرت بالقراءة والافلاحي جهرا اصلت وحدها ونقل ابن اصرم عن أحمد في من جهل ما قرأ به امامه يبعد الصلاة قال ابواسحاق بن شاذلان انه لم يدر هل قرأ امامه الحمد لا ولا مانع من السماع وقال ابوالعباس بل لتركه الانصات الواجب وحديث عبد الرحمن بن ابزى انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم تكبيره رواه ابو داود والبخاري في التاريخ وقد حكى عن ابى داود الطيالسي وأنه قال هذا حديث باطل قال ابو العباس وهذا وان كان محفوفاً فامل ابن ابزى صلى خاف النبي صلى الله عليه وسلم في مؤخر المسجد وكان النبي صلى الله عليه وسلم صوته ضيقاً فلم يسمع

تكبيره فاعتقده انه لم يتم التكبير والا فالاحاديث المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا * وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن النخعي ان اول من نقص التكبير زياد وكان أميراً في زمن عمر * واذا رفع الامام رأسه من الركوع يقول ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد وهو رواية عن احمد واختارها أبو الخطاب والاجري وأبو البركات * ويسن رفع اليدين اذا قام المصلي من التشهد الاول الى الثالثة وهو رواية عن الامام احمد اختارها أبو البركات كما يسن في الركوع والرفع منه * ومن لم يقدر على رفع يديه الا بزيادة على اذنيه رفعها لانه يأتي بالسنة وزيادة لا يمكنه تركها وتبطل الصلاة بتمدد تكرار الركن الفعلي لا القول وهو مذهب الشافعي واحمد * ومن لم يحسن القراءة ولا الذكر أو الاخرس لا يحرك لسانه حركة مجردة ولو قيل ان الصلاة تبطل بذلك كان أقرب لانه عبث ينافي الخشوع وزيادة على غير المشروع * وآل النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته ونص عليه احمد واختاره الشريف أبو جعفر وغيره فبنو هاشم وفي بني المطالب الرويات في الزكاة وفي دخول ازواجه في اهل بيته روايتان والمختار الدخول * وأفضل اهل بيته علي وفاطمة وحسن وحسين الذين ادار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر أن حمزة أفضل من حسن وحسين واختاره بعض العلماء ولا تجوز الصلاة على غير الانبياء اذا اتخذت شعاراً وهو قول متوسط بين من قال بالمنع مطلقاً وهو قول طائفة من اصحابنا ومن قال بالجواز مطلقاً وهو منصوص احمد * ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقيب الصلاة وقاله بعض السلف واختلف ويقرأ آية الكرسي سرّاً لا جهر العدم نقله * والتسبيح المأثور انواع احدها أن يسبح عشراً ويحمد عشراً ويكبر عشراً والثاني أن يسبح احدى عشرة ويحمد احدى عشرة ويكبر احدى عشرة والثالث أن يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر ثلاثاً وثلاثين فيكون تسعة وتسعين والرابع أن يقول ذلك ويحتم المائة بالتوحيد التام وهو لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الخامس أن يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر اربعا وثلاثين السادس أن يسبح خمسا وعشرين ويحمد خمسا وعشرين ويكبر خمسا وعشرين ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير خمسا وعشرين ولا يستحب الدعاء عقيب الصلوات لغير عارض كالاستسقاء والانصار أو تعليم المأموم ولم يستحبه

الأئمة الأربعة وما جاء في خبر ثوبان من أن الإمام إذا خص نفسه بالدعاء فبعد خان المؤمنين المراد به الدعاء الذي يؤمن عليه كدعاء القنوت فإن المأموم إذا آمن كان داعياً قال تعالى لموسى وهرون قد اجببت دعوتكما وكان أحدهما يدعو والآخر يؤمن والمأموم إنما آمن لاعتقاده أن الإمام يدعو لها فإن لم يفعل فقد خان الإمام المأموم * ويسن للداعي رفع يديه والابتداء بالحمد لله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وإن يختمه بذلك كله وبالتأمين وصفة المشروع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما صحته الأخبار قال أبو العباس الأحاديث التي في الصحاح لم أجد في شيء منها كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم بل المشهور في أكثر الأحاديث والطرق لفظ وآل إبراهيم بأسناد ضعيف عن ابن مسعود مرفوعاً ورواه ابن ماجه موقوفاً على ابن مسعود قلت بل روى البخاري في صحيحه الجمع بينهما والله أعلم * واتفق المسلمون على أن محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل الرسل لكن وقع النزاع في أنه وحده هل هو أفضل من جملتهم قطع طائفة من العلماء بأنه وحده أفضل من جملتهم كما أن صديقه وزن بمجموع الأمة فرجع بهم وقد انكر طائفة من العلماء على محمد بن أبي زيد في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم محمداً وآل محمد لأنه خلاف الوارد في تعليم الصلاة قلت وحكي القاضي عياض في شرح مسلم المنع قول الأكثرين والله أعلم ويحرم الاعتداء في الدعاء لقوله تعالى أنه لا يحب الممتدين وقد يكون الاعتداء في نفس الطلب وقد يكون في نفس المطلوب * ولا يكره رفع بصره إلى السماء في الدعاء لفعله صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك والشافعي ولا يستحب * وإذا لم يخلص الداعي الدعاء ولم يجتنب الحرام تبعه اجابته الأمضطرراً أو مظلوماً ويستحب للمصلي أن يدعو قبل السلام بما أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ أن يقوله دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ولا يفرد المفسر ضمير الدعاء لأنه يدعو لنفسه وللمؤمنين ويكون دعاء الاستخارة قبل السلام وقال ابن الزاغوني بل بعده والدعاء سبب جلب المنافع ودفع المضار لأنه عبادة يثاب عليها الداعي ولا يحصل بها جلب المنافع ودفع المضار وهو مذهب أهل السنة والجماعة وإذا ارتاضت نفس العبد على الطاعة وانشرجت بها وتسمت بها وبأدبرت إليها طوعية ومحبة كان أفضل ممن يجاهد نفسه على الطاعات ويكرهها عليها وهو قول الجنيد وجماعة من عباد البصرة والتكبير مشروع في الأماكن

المالية وحال ارتفاع العبد وحيث يقصد الاعلان كالتكبير في الاذان والاعيان واذا علا شرفا
واذا رقى الصفا والمروة واذا ركب دابة والتسيب في الاما كن المنخفضة كما في السنن عن
جابر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاذا علونا كبرنا واذا هبطنا سبحنا فوضعت الصلاة على
ذلك وفي نهيه صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن في الركوع والسجود دليل على ان القرآن
أشرف الكلام اذ هو كلام الله وحالة الركوع والسجود ذل وانخفاض من العبد فن الادب
منع كلام الله ان لا يقرأ في هاتين الحالتين والانتظار أولى

باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها

والنفخ اذا بان منه جوفان هل تبطل الصلاة به ام لا في المسألة عن مالك وأحمد روايتان
وظاهر كلام أبي العباس ترجيح عدم الابطال والسمال والمطاس والتثاؤب والبكاء والتأوه
والانين الذي يمكن دفعه فهذه الاشياء كالنفخ فالاولى ان لا تبطل فان النفخ أشبه بالكلام
من هذه والظاهر ان الصلاة تبطل بالقهقهة اذا كان فيها اصوات عالية تنافي الخشوع الواجب في
الصلاة وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما يناقض مقصود الصلاة فابطلت لتلك لا لكونها
كلاما ويقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الاسود والبهيم وهو مذهب احمد رحمه الله والمشهور
عن الائمة اذا غلب الوسواس على اكثر الصلاة انها لا تبطل ويستقط الغرض بذلك وقال ابن
حامد والفزالي في الاحياء وتبعه ابن الجوزي تبطل وعلى الاول لا يثاب الا على ما علمه بقلبه
فلا يكفر من سيأته الا بقدره فالباقي يحتاج الى تكفير فاذا ترك واجبا استحق العقوبة
فاذا كان له تطوع سدد مسدده فكمثل ثوابه وهذا الكلام في المؤمن الذي يقصد العبادة لله
بقلبه مع الوسواس واما المنافق الذي لا يصلي الا رياء وسمة فهذا عمله حابط لا يحصل به ثواب
ولا يرتفع به عقاب وابن حامد ونحوه سدد بين النوعين فان كليهما انما تسقط عنه الصلاة
بقتل في الدنيا من غير أن تبرأ ذمته ولا ترفع عنه عقوبة الآخرة والتسوية بين المؤمن
والمنافق في الصلاة خطأ ولا بأس بالسلام على المصلي ان كان يحسن الرد بالاشارة وقالة طائفة
من العلماء ولا يثاب على عمل مشوب اجماعا ومن صلى لله ثم حسنها واكبتها للناس ائيب على
ما اخلصه الله لا على ما عمله للناس ولا يظلم برك اجدا * ولا تبطل الصلاة بكلام الناس والجاهل

وهو رواية عن أحمد ولا بما إذا يدل ضادا بقاء وهو وجه في مذهب أحمد وقوله طائفة من العلماء ولا بأس بالقراءة لحنا غير محل للمعنى مجزا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الاسودين في الصلاة الحية والمقرب وقد قال أحمد وغيره يجوز له ان يذهب الى التمل فيأخذه ويقتل به الحية والمقرب ثم يميده الى مكانه وكذلك سائر ما يحتاج اليه المصلي من الافعال وكان ابو برزة ومعه فرسه وهو يصلي كلما خطا بخطوه منه خشية ان يفلت قال أحمد ان فعل كما فعل ابو برزة فلا بأس وظاهر مذهب أحمد وغيره ان هذا لا يقدر بثلاث خطوات ولا ثلاث فمات كما مضت به السنة ومن قيدها بثلاث كما يقوله اصحاب الشافعي واحمد فانما ذلك اذ كانت متصلة وأما اذا كانت متوقفة فيجوز وان زادت على ثلاث والله اعلم

باب سجود التلاوة

قال ابو العباس والذي تبين لي ان سجود التلاوة واجب مطلقا في الصلاة وغيرها وهو رواية عن أحمد ومذهب طائفة من العلماء ولا يشرع فيه تحريم ولا تحليل هذا هو السنة المرووفة من النبي صلى الله عليه وسلم وعليها عامة السلف وعلى هذا فليس هو صلاة فلا يشترط له شروط الصلاة بل يجوز على غير طهارة واختارها البخاري لكن السجود بشروط الصلاة افضل ولا ينبغي ان يخل بذلك الا لعذر فالسجود بلا طهارة خير من الاخلال به لكن يقال انه لا يجب في هذا الحال كما لا يجب على السامع اذا لم يسجد قارئ السجود وان كان ذلك السجود جائزا عند جمهور العلماء والافضل ان يسجد عن قيام وقوله طائفة من اصحاب أحمد والشافعي * وسجود الشكر لا يقتصر الى طهارة كسجود التلاوة ووافق ابو العباس على سجود السهو في اشتراط الطهارة * ولو اراد الانسان الدعاء فمفر وجهه لله في التراب وسجد له ليدعوه فهذا سجود لاجل الدعاء ولا شيء منعه وابن عباس سجد سجودا مجردا لما جاء نبي بمض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا رايتم آية فاجتهدوا وهذا يدل على أن السجود يشرع عند الآيات فالمكروه هو السجود بلا سبب * ومن البدع أن من صلى الصبح أو غيرها من الصلوات سجد بعد فراغه منها وقبل الارض وذكر غير واحد من العلماء ان هذا السجود من المنكرات وأما تقبيل الارض ونحو ذلك مما فيه السجود مما يفعل في مقام بعض الشيخ

وبعض الملوك فلا يجوز بل لا يجوز الانحناء كالركوع ايضا اما اذا اكره على ذلك بحيث انه
لولا فعله يحصل له ضرر فلا بأس واما ان فعل لنيل الرياسة والمال فحرام

باب سجود السهو

بشرع السهو لا للعمد عند الجمهور ومن شك في عدد الركعات بنى على غالب ظنه وهو رواية
عن احمد وهو مذهب علي بن أبي طالب وابن مسمود وغيرهما وعلى هذا عامة أمور الشرع
ويقال مثله في الطواف والسعي وري الجمار وغير ذلك واظهر الأقوال وهو رواية عن أحمد
فرق بين الزيادة والنقص وبين الشك مع التحري والشك مع البناء على اليقين فاذا كان السجود
لنقص كان قبل السلام لانه جابر لقيم الصلاة به وان كان زيادة كان بعد السلام لانه ارغام
للشيطان ثلاثا يجمع بين زيادتين في الصلاة وكذلك اذا شك وتحري فانه يتم صلاته وانما
السجودتان ارغام للشيطان فتكونان بعده * وكذلك اذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته ثم
اكلها فقد أتمها والسلام فيها زيادة والسجود في ذلك بعد السلام ترغيبا للشيطان وأما اذا شك
ولم يبن له الراجع فيعمل هنا على اليقين فاما أن يكون صلى خمسا أو اربعا فان كان صلى خمسا
فالسجودتان يشفعان له صلاته ليكون كأنه صلى ستا لا خمسا وهذا انما يكون قبل السلام فهذا
القول الذي بصرفناه تستعمل فيه جميع الاحاديث الواردة في ذلك وما شرع قبل السلام يجب
فعله قبل السلام وما شرع بعد السلام لا يفعل الا بعده وجوبا وهذا أحد القولين في مذهب
احمد وغيره وعليه يدل كلام احمد وغيره من الأئمة وهل يتشهد ويسلم اذا سجد بعد السلام
فيه ثلاثة أقوال نأثها المختار يسلم ولا يتشهد وهو قول ابن سيرين ووجهه في مذهب احمد
والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك * والتكبير لسجود السهو ثابت في الصحيحين عن النبي
صلى الله عليه وسلم وهو قول عامة أهل العلم وان نسي سجود السهو سجد ولو طال الفصل
أو تكلم أو خرج من المسجد وهو رواية عن أحمد

باب صلاة التطوع

والتطوع يكمل به صلاة الفرض يوم القيامة ان لم يكن المصلي أتمها وفيه حديث مرفوع رواه

احمد في المسند وكذلك الزكاة وبقية الاعمال * واستيعاب عشر ذي الحجة بالعبادة ليلا ونهاراً أفضل من جهاد لم يذهب فيه نفسه وماله والعبادة في غيره tendل الجهاد للاخبار الصحيحة المشهورة وقد رواها احمد وغيره * والعمل بالقوس والرمح أفضل من الرباط في الثغر وفي غيره نظيرها ومن ^(١) طلب العلم أو فعل غيره مما هو آجر في نفسه لما فيه من المحبة له لا لله ولا لغيره من الشركاء فليس مذموما بل قد يثاب بتواضع من الثواب اما بزيادة فيها وفي أمثالها فتتم بذلك واما بغير ذلك * وتعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه في الجهاد وانه من أنواع الجهاد من جهة انه من فروض السكفيات * وأشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه فذنبه من جنس ذنب اليهود * والمتأخرون من أصحابنا أطلقوا القول بأن أفضل ما تطوع به الجهاد وذلك لمن أراد أن يفعله تطوعاً باعتبار أنه ليس بفرض عين عليه بحيث أن الفرض قد سقط عنه وإذا باشره وقد سقط الفرض عنه فهل يقع فرضاً أو نفلاً على وجهين كالوجهين في صلاة الجنائز إذا أعادها بعد أن صلاها غيره واتفق على الوجهين في صلاة الجنائز جواز فعلها بعد الفجر والمغرب مرة ثانية والصحيح أن ذلك يقع فرضاً وانه يجوز فعلها بعد الفجر والمغرب وان كان ابتداء الدخول في ذلك تطوعاً كما في التطوع الذي يلزم بالشروع فانه كان نفلاً ثم يصير اتمامه فرضاً * والطواف بالبيت أفضل من الصلاة فيه وهو قول العلماء والذكر بقلب أفضل من القرآن بلا قلب * وقال أبو العباس في رده على الرافضي بعد أن ذكر تفضيل احمد للجهاد والشافعي للصلاة وأبي حنيفة ومالك للعلم والتحقيق انه لا يدل لكل من الآخرين وقد يكون كل واحد أفضل في حال كعمل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه بحسب المصلحة والحاجة ويوافق هذا قول ابراهيم بن جعفر لاحد الرجل يلبني عنه صلاح فاذهب فاصلي خلفه قال قال لي احمد انظر الى ما هو أصح قلبك فافعله * وقال الامام احمد معرفة الحديث والفقهاء أعجب الى من حفظه * ويجب الوتر على من يهجد بالليل وهو مذهب بعض من يوجب مطلقاً ويخير في الوتر بين فصله ووصله وفي دعائه بين فصله وتركه والوتر لا يقضى إذا فاتت لفوات المقصود منه بفوات وقته وهو احدي الروايتين عن احمد ولا يقنت في غير الوتر الا ان تنزل بالمسلمين نازلة فيقنت كل مصل في جميع الصلوات انكته في الفجر والمغرب أكد بما يناسب تلك النازلة وإذا

(١) قوله ومن طلب العلم الخ كذا بالأصل فليحذر

صلى قيام رمضان فان قنت جميع الشهر أو نصفه الأخير أو لم تقنت بحال فقد أحسن والتراويح
 ان صلاحها كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد عشرين ركعة أو كذهب مالك ستاً وثلاثين أو
 ثلاث عشرة أو إحدى عشرة فقد أحسن كما نص عليه الإمام أحمد لعدم التوقيف فيكون تكثير
 الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره ومن صلاحها قبل العشاء فقد سلك سبيل المبتدعة
 المخالفين للسنة وقرأ أول ليلة من رمضان في العشاء الآخرة سورة القلم لأنها أول ما نزل
 وتلقه إبراهيم بن محمد الحارث عن الإمام أحمد وهو أحسن مما نقله غيره أنه يتدي بها التراويح *
 ومن السنن الرتبة قبل الظهر أربع وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وليس للمصر سنة
 رتبة وهو مذهب أحمد وماتين فعله منفرداً كقيام الليل وصلاة الضحى ونحو ذلك إن فعل
 جماعة في بعض الأحيان فلا بأس بذلك لكن لا يتخذ سنة رتبة * وتستحب المداومة على
 صلاة الضحى ان لم يتم في ليله وهو مذهب بعض من يستحب المداومة عليها مطلقاً قلت لكن
 أبوالبباس له قاعدة معروفة وهي ما ليس من السنن الرتبة لا يداوم عليه حتى يلحق بالراتب
 كما نص الإمام أحمد على عدم المواظبة على سورة السجدة وهل أي يوم الجمعة ولا يجوز التطوع
 مضطجماً لغير عذر وهو قول جمهور العلماء * وقراءة الإدارة حسنة عند أكثر العلماء ومن
 قراءة الإدارة قرائتهم مجتمعين بصوت واحد وللمالكية وجهان في كراهتها وكرهها مالك
 وأما قراءة واحد والباقيون يستمعون له فلا يكره بغير خلاف وهي مستحبة وهي التي كان
 الصحابة يفعلونها كأبي موسى وغيره * وتلميم القرآن في المسجد لا بأس به إذا لم يكن فيه
 ضرر على المسجد وأهله بل يستحب تلميم القرآن في المساجد * وقول الإمام أحمد في الرجوع
 الى قول التابعي عام في التفسير وغيره * وميام بعض الليالي كلها بما جاءت به السنة * وصلاة
 الرغائب بدعة محدثة لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف وأما ليلة النصف
 من شعبان ففيها فضل وكان في السلف من يصلي فيها لكن الاجتماع فيها لأحيائها في المساجد
 بدعة وكذلك الصلاة الالفية * وتقول المرأة في سيد الاستغفار وما في معناه وأنا أمتك
 بنت أمتك أو بنت عبدك ولو قالت وأنا عبدك فلا يخرج في العربية بتأويل شخص * وتكفير
 الطهارة والصلاة وصيام رمضان وعرفة وطاشوراء للصغار فقط وكذا الحج لأن الصلاة ورمضان
 اعظم منه وكثرة الركوع والسجود وطول القيام سواء في الفضيلة وهو إحدى الروايات عن أحمد

ونص الامام احمد وأئمة الصحابة على كراهة صلاة التسبيح ولم يستحبها امام واستحبها ابن المبارك على صفة لم يرد بها الخبر فأما ابو حنيفة والشافعي ومالك فلم يستحبوها بالكلية وقال الشيخ ابو محمد المقدسي لا بأس بها فان الفضائل لا يشترط لها صحة الخبر كذا قال ابو العباس يعمل بالخبر الضعيف يعني ان النفس ترجو ذلك الثواب أو ذلك العقاب ومثله الترغيب والترهيب بالاسرائيليات والمنامات ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي لا الاستحباب ولا غيره لكن يجوز ذكره في الترغيب والترهيب فيما علم حسنه أو تجده بإدلة الشرع فانه ينفع ولا يضر واعتقاد موجب من قدر الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي وقال أيضا في التبيين يضر بتين يعمل بالخبر الوارد فيه ولو كان ضميما وكذا من يشرع في عمل قد علم انه مشروع في الجملة فاذا رغب في بعض أنواعه بخبر ضئيف عمل به أما إثبات سنة فلا وكل من عبد عبادة نهى عنها ولم يسلم بالنيهي لكن هي من جنس المأمور به مثل الصلاة وقت النهي وصوم العيد أثيب على ذلك

(فصل) ولا نهى عند طلوع الشمس الى زوالها يوم الجمعة وهو قول الشافعي وتضيئ السنن الراتبة ويفعل ماله سبب في أوقات النهي وهو احدى الروايتين عن أحمد واختيار جماعة من أصحابنا وغيرهم ويصلي صلاة الاستخارة وقت النهي في أمر يفوت بالتأخير الى وقت الاباحة ويستحب ان يصلي ركعتين عقب الوضوء ولو كان وقت النهي وقاله الشافعية

باب صلاة الجماعة

في حديث أبي هريرة وأبي سعيد تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة وفي حديث ابن عمر سبع وعشرين درجة والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما بان حديث الحسن والمشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة والفضل خمس وعشرون وحديث السبعة والمشرين ذكر فيه صلاته منفردا وصلاته في الجماعة فصار المجموع سبعاً وعشرين ومن كانت ماددة الصلاة في جماعة والصلاة قائماً ترك ذلك لمرض أو سفر فإنه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم وكذلك من تطوع على الراحة وقد كان يتطوع في الحضر فإنه يكتب له ما كان يعمل في الإقامة وإنه من لم تكن عادته الصلاة في جماعة ولا

لصلاة قائما اذا مرض أو سافر فصلى قاعدا أو وحده فهذا لا يكتب له مثل صلاة الصحيح
 المقيم وقال أبو العباس في الصارم المسلول خبر التفضيل في المعذور الذي تباح له الصلاة وحده
 لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل قاعدا على النصف ومضطجعا على النصف فان المراد به
 المعذور كما في الخبر أنه خرج على أصحابه وقد أصابهم وعك وهم يصلون قعودا فقال ذلك وذكر
 في موضع آخر ان من صلى قاعدا لغير عذر له أجر القائم والجماعة شرط للصلاة المكتوبة
 وهو احدى الروايتين عن أحمد واختارها ابن أبي موسى وابو الوفاء ابن عقيل ولو لم يمكنه
 الذهاب الا بشيه في ملك غيره فقل فاذا صلى وحده لغير عذر لم تصح صلاته وفي الفتاوي
 المصرية واذا قلنا هي واجبة على الاعيان وهو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السلف
 وفيها الحديث فهو لا تنازعوا فيما اذا صلى منفردا لغير عذر هل تصح صلاته على قولين أحدهما
 لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ذكره القاضي في شرح المذهب عنهم والثاني
 تصح مع ائمه بالترك وهو المأثور عن أحمد وقول أكثر أصحابه * وليس للامام إعادة الصلاة
 مرتين ولو جعل الثانية فاشة أو غيرها والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة وفي الفتاوي
 المصرية واذا صلى الامام بطائفة ثم صلى بطائفة اخرى تلك الصلاة بيمينها لمذرجاز ذلك للعذر
 مثل صلاة الخوف ونحوها ولا ينبغي له ان يفعل ذلك لغير عذر ولا يعيد الصلاة من بالمسجد
 وغيره بلا سبب وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا وذكره بعض الحنفية وغيرهم * ومن نذر متى
 حفظ القرآن صلى مع كل صلاة فريضة أخرى وحفظه لا يلزمه الوفاء به فانه منهي عنه ويكفر
 كفارة يمين * ولا يدرك الجماعة الأبركة وهو احدى الروايتين عن أحمد واختارها جماعة من
 أصحابنا وهو مذهب مالك ووجه في مذهب الشافعي واختاره الروائي * وأصح الطريقين لأصحاب
 أحمد أنه يصح اتمام القاضي بالمؤدي وبالعكس ولا يخرج عن ذلك اتمام المفترض بالمتنفل
 ولو اختلفا أو كانت صلاة المأموم أقل وهو اختيار أبي البركات وغيره وحكي أبو العباس في
 صلاة الفريضة خلف صلاة الجنازة روايتين واختار الجواز * قال أبو العباس سئلت عن ما يفعله الرجل
 شاكا في وجوبه على طريق الاحتياط فهل يأتى به المفترض قال قياس المذهب أنه يصح لان
 الشاك يؤديها بنية الوجوب اذا احتاط ويميزه عن الواجب حتى لو تبين له فيما بعد الوجوب
 أجزأه كما قلنا في ليلة الاعماء وان لم يقل بخوب الصوم وكما قلنا فيمن فاتته صلاة من خمس

لا يعلم منها وكما قلنا فيمن شك في انتقاض وضوئه فتربطاً وكذلك سائر صور الشك في وجوب طهارة أو صيام أو زكاة أو صلاة أو نكاح أو كفارة أو غير ذلك بخلاف ما لو اعتقد عدم الوجوب وأداء بنية النفل وعكسه كما لو اعتقد الوجوب ثم تبين عدمه فإن هذه خرج فيها خلاف في الحقيقة نفل لكنها في اعتقاده واجبة والمشكوك فيها هي في قصده واجبة والاعتقاد متردد والمأموم إذا لم يعلم يحدث الإمام حتى قضيت الصلاة أعاد الإمام وحده وهو مذهب أحمد وغيره * ويلزم الإمام مراعاة المأموم إن تضرر بالصلاة أول الوقت أو آخره وليس له أن يزيد على القدر المشروع وينبغي أن يفعل غالباً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ويزيد ويتقص للمصلحة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزيد ويتقص أحياناً * والصلاة بالمسجد الحرام بمائة ألف وبمسجد المدينة بالف والصواب في الأنبياء بمخمسة مائة * والجن ليسوا كالانس في الحد والحقيقة لكنهم يشاركونهم في جنس التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحریم بلا نزاع بين العلماء وكان أبو العباس إذا أتى بالمصروع وعظ من صرعه وأمره ونهاه فإن انتهى وافق المصروع أخذ عليه العهد إن لا يعود وإن لم يأتهم ولم ينته ولم يفارقه ضربته على أن يفارقه والضرب في الظاهر يقع على المصروع وإنما يقع في الحقيقة على من صرعه ولهذا لا يتألم من ضربه ويصحو * ولا يقدم في الإمامة بالنسب وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد * ويجب تقديم من قدمه الله ورسوله ولو مع شرط الوافق بخلافه فلا يلتفت إلى شرط يخالف شرط الله ورسوله وإذا كان بين الإمام والمأموم معاداة من جنس معاداة أهل الأهواء أو المذاهب لم يفتح أن يؤمهم بالصلاة جماعة لأنها لا تتم إلا بالاتفاق ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لا تختلقوا فختلف قلوبكم وإذا فعل الإمام ما يسوغ فيه الاجتهاد بقبه المأموم فيه وإن كان هو لا يراه مثل القنوت في الفجر ووصل التوراة إذا أتم من يرى القنوت بمن لا يراه تبعه في تركه * ولا تصح الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع والفسقة مع القدرة على الصلاة خلف غيرهم وتصح إمامة من عليه نجاسة يجهز عن إزالتها بمن ليس عليه نجاسة ولو ترك الإمام ركناً يمتدعه المأموم ولا يمتدعه الإمام صحته صلواته بخلفه وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومذهب مالك واختيار المقدسي وقال أبو العباس في موضع آخر لو فعل الإمام ما هو محرم عند المأموم دونه مما يسوغ فيه الاجتهاد صحته صلواته خلفه وهو المشهور عن أحمد وقال في موضع آخر إن الروايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافاً

وانما ظواهرها ان كل موضع يقطع فيه بخطا المخالف تجب الاعادة ومالا يقطع فيه بخطا المخالف لا تجب الاعادة وهو الذي تدل عليه السنة والآثار وقياس الاصول وفي المسألة خلاف مشهور بين العلماء ولم يتنازعوا في انه لا ينبغي تولية الفاسق * ولا يجوز ان يقدم العاصي على فعل لا يعلم جوازه وينسقى به ان كان مما يفسق به ذكره القاضي * وتصح صلاة الجمعة ونحوها قدام الامام لمذر وهو قول في مذهب أحمد من تأخر بلا عذر له فلما اذن جاء فصلي قداده عزز وتصح صلاة الفذ لمذر وقاله الحنفية واذا لم يجد الا موقفا خلف الصف فالأفضل ان يقف وحده ولا يجذب من يرافقه لما في الجذب من التصرف في المذبذب فان كان المذبذب بطيئه قائما أفضل له وللمذبذب الاصطفاف مع بقاء فرجة أو وقوف المتأخر وحده وكذلك لو حضر اثنان وفي الصف فرجة فايها أفضل وقوفها جميعا أو سد أحدهما الفرجة وينفرد الآخر رجوع أبو العباس الاصطفاًف مع بقاء الفرجة لان سد الفرجة مستحب والاصطفاف واجب واذا ركع دون الصف ثم دخل الصف بعد اعتدال الامام كان ذلك سائئاً ومن أخر الدخول في الصلاة مع امكانه حتى قضي القيام أو كان القيام متسماً لقراءة الفاتحة ولم يقرأها فهذا يجوز صلاته عند جماهير العلماء وأما الشافعي فمليه عنده ان يقرأ وان تخلف عن الركوع وانما تسقط قراءتها عنده عن المسبوق خاصة فهذا الرجل كان حقه ان يركع مع الامام ولا يتم القراءة لانه مسبوق * والمرأة اذا كان معها امرأة أخرى تصافقها كان من حقها ان تقف معها وكان حكمها ان لم تقف معها حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال وهو أحد القولين في مذهب أحمد وحيث صحت الصلاة عن يسار الامام كرهت الا لمذر * والمأموم اذا كان بينه وبين الامام ما يمنع الرؤية والاستطراق صحت صلاته اذا كانت لمذر وهو قول في مذهب أحمد بل نص أحمد وغيره * وينشأ مسجد الى جنب آخر اذا كان محتاجا اليه ولم يقصد الضرر فان قصد الضرر أو لاجابة فلا ينشأ وهو احدي الروايتين عن أحمد نقلها عنه محمد بن موسى ويجب هدمه وقاله أبو العباس فيما بني بجوار جامع بني أمية * ولا ينبغي ان يترك حضور المسجد الا لعذر كما دلت عليه السنن والآثار ونهى عن اتخاذ بيتا مقبلاً قاله أحمد في رواية حارث. وقد سئل عن النساء يخرجن في العيد في زماننا قال لا يجزئ هذا انتهى وبهذا يعلم سائر الصلوات والنية سبحانه وتعالى أعلم

باب صلاة أهل العذار

مضى عجز المريض عن الإيماء برأسه سقطت عنه الصلاة ولا يلزمه الإيماء بطرفه وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد ويكره اتمام الصلاة في السفر قال أحمد لا يمجنى ونقل عن أحمد اذا صلى أربما أنه توقف في الاجزاء وتوقفه عن القول بالاجزاء يقتضى أنه يخرج على قولين في مذهبه ولم يثبت ان أحدا من الصحابة كان يتم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وحديث عائشة في مخالفة ذلك لا تقوم به الحجة ويجوز قصر الصلاة في كل ما يسمى سفرا سواء قل أو أكثر ولا يتقدر عدده وهو مذهب الظاهرية ونصره صاحب الفنى فيه وسواء كان مباحا أو محرما ونصره ابن عقيل في موضع وقاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد والشافعى وسواء نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أولا وروي هذا عن جماعة من الصحابة وقرر أبو العباس قاعدة نافعة وهي ان ما أطلقه الشارع بعمل يطلق مسماه ووجوده ولم يجز تقديره وتحديد عدده فلهذا كان الماء قسمين طاهرا ظهورا أو نجسا ولا حد لاقول الحيز وأكثره ما لم تصر مستحاضة ولا لاقول سنة وأكثره ولا لاقول السفر أما خروجه الى بعض عمل أرضه وخروجه صلى الله عليه وسلم الى قباء فلا يسمى سفرا ولو كان بريدا ولهذا لا يزود ولا يتأهب له أهبة السفر هذا مع قصر المدة فالمسافة القريبة في المدة الطويلة سفر لا البعيدة في المدة القليلة ولا حد للدرم والدينار فلو كان أربعة دنانق أو ثمانية خالصا أو منشوشا قل غشه أو أكثر لادرها أسود عمل به في الزكاة والسرقة وغيرهما ولا تأجيل في الدية وانه نص أحمد فيها لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤجلها وان رأى الامام تأجيلها فعل لان عمر أجلبا فأيهما رأى الامام فعل والا فأيجاب أحد الامرين لا يسوغ «والخلع فسحق مطلقا والسكفارة في كل ايمان المسلمين وفروع هذه القاعدة مذكورة في هذا المختصر في مظانها» ويوتر المسافر ويركع سنة الفجر ويسن تركه غيرهما والافضل له التطوع في غير السنن الرباسية ونقله بعضهم اجماعا والجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة لانه من رخص السفر من تقديم وتأخير وهو ظاهر مذهب أحمد للنصوص عليه ويجمع لتحصيل الجماعة وللصلاة في الحمام مع جوازها فيه خوف فوات الوقت ولخوف يخرج في تركه وفي الصحيحين من حديث ابن عباس انه سئل لما فعل

ذلك قال أراد ان لا يخرج أحدا من أمته فلم يملله بمرض ولا غيره وأوسع المذاهب في الجمع مذهب أحمد فإنه جوز الجمع اذا كان له شغل كما روي النسائي ذلك مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وأول القاضي وغيره نص أحمد على ان المراد بالشغل الذي يبيح ترك الجمعة والجماعة ولا موالاة في الجمع في وقت الاولى وهو مأخوذ من نص الامام أحمد في جمع المطر اذا صلى إحدى الصلاتين في بيته والاخرى في المسجد فلا بأس ومن نصه في رواية أبي طالب والمروزي للمسافر ان يصلي العشاء قبل ان ينيب الشفق وعمله أحمد بأنه يجوز له الجمع ويجمع ويتقصر بمزدلفة وعرفة مطلقا وهو مذهب مالك وغيره من السلف وقول طائفة من أصحاب الشافعي واختاره أبو الخطاب في عباداته * ويجوز الجمع للمريض اذا كان يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة ونص عليه ويجوز الجمع أيضا للطباخ والخباز ونحوهما ممن يخشى فساد ماله وقال غيره بترك الجمع ولا يشترط للقصر والجمع نية واختاره أبو بكر عبد العزيز بن جعفر وغيره وتصح صلاة الفرض على الراحلة خشية الانقطاع عن الرفقة أو حصول ضرر بالمشي أو تبرز للخمر ويصلي صلاة الخوف في الطريق اذا فات الوقوف بعرفة وهو أحد الوجوه الثلاثة في مذهب أحمد *

باب اللباس

ولبس الحر حر حيث يكون سدى بحيث يكون القطن والكتان أغلى قيمة منه وفي تحريمه اضرار بهم لانه أرخص عليهم يخرج على وجهين لتعارض لفظ النص ومعناه كالروايتين في اخراج غير الاصناف الخمسة اذا لم يكن قوتا لذلك البلد ولو كان الظهور للحريز وهو أقل من غيره ففيه ثلاثة أوجه التحريم والكراهة والاباحة وحديث السيرة والقسي يستدل به على تحريم ما ظهر فيه الحر لان ما فيه خيوط حرير أو سيور لا بد ان ينسج مع غيرها من الكتان أو القطن فالنبي صلى الله عليه وسلم حرّمها لظهور الحرير فيها ولم يسأل هل وزن ذلك الموضع من القطن والكتان أكثر أم لا مع ان العادة انه أقل فان استويا فالأشبه بكلام أحمد التحريم والنياب القسية ثياب مخطوطة بحرير * قال البخاري في صحيحه قال عاصم عن أبي بردة قلنا ليلي ما القسية قال ثياب أنتنا من الشام أو من مصر مضلة فيها حرير كأمثال الاترج * وقال أبو

عبيد هي ثياب يؤتي بها من مصر فيها حرير فقد اتفقوا كلهم على انها ثياب فيها حرير وليست حرير امصمتا وهذا هو الملحم * واخر أخف من وجهين * أحدهما ان سدها من حرير والسدي أيسر من اللحمة وهو الذي بين ابن عباس جوازه بقوله فاما العلم والحرير والسدي لثوب فلا بأس به * والثاني أن الخرخين والحرير مستور بالوبر فيه فيصير بمنزلة الحشو والخر اسم لثلاثة أشياء للوبر الذي ينسج مع الحرير وهو وبر الارنب واسم لمجموع الحرير والوبر واسم لردى الحرير فالاول والثاني حلال والثالث حرام وجعل بعض أصحابنا المتأخرين الملحم والقسي والخر على الوجهين وجعل التحريم قول أبي بكر لانه حرم الملحم والقسي والاباحة قول ابن البناء لانه أباح الخز وهذا لا يصلح لان أبا بكر قال ويلبس الخز ولا يلبس الملحم ولا التدياج وأما المنصوص عن أحمد وقدماء الأصحاب فاباحة الخز دون الملحم وغيره فمن زعم أن في الخز خلافا فقد غلط * وأما لبس الرجال الحرير كالكلوبة والتباغرام على الرجال بالاتفاق على الاجناد وغيرهم لكن تنازع العلماء في لبسه عند القتال لغير ضرورة على قولين أظهرهما الاباحة وأما ان احتاج الى الحرير في السلاح ولم يقدّم غيره مقامه فهذا يجوز بلا نزاع وأما الباسه الصبيان الذين دون البلوغ ففيه روايتان أظهرهما التحريم * ولبس الفضة اذا لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم لم يكن لاحد ان يحرم منه الا ما قام الدليل الشرعي على تحريمه فاذا جاءت السنة باباحة خاتم الفضة كان ذلك دليلا على اباحة ذلك وما هو في مناه وما هو اولى منه بالاباحة وما لم يكن كذلك يحتاج الى نظر في تحليله وتجرّيمه وتباح المنطقة الفضة في أظهر قولي العلماء وكذلك التركاني وغشاء القوس والنشاب والجوشن والقرقل والغودة وكذلك حلية المعاز الذي يحتاج اليه لركوب الخيل والسكاليب التي يحتاج اليها أولى بالاباحة من الخاتم فإن الخاتم يتخذ للزينة وهذه الحاجة وهي متصلة بالسير ليست مفردة كالخاتم ولا حد للباح من ذلك وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم لباس الفضة على الرجال ولا على النساء وإنما حرم على الرجال لبس الذهب والحرير وحرم آنية الذهب والفضة والرخصة في اللباس أوسع من الآنية لان حاجتهم الى اللباس أشد وتنازع العلماء في يسير الذهب في اللباس والسلاح على أربعة أقوال في مذهب أحمد وغيره * أحدها لا تباح * والثاني تباح في السيف خاصة * والثالث تباح في السلاح وكان عثمان ابن حنيف في سيفه سمار من ذهب * والرابع وهو الاظهر انه يباح يسير الذهب في اللباس

والسلاح فيباح طراز الذهب اذا كان أربعة أصابع فما دونها وخز القبان وحلية القوس كالسرج والبردين ونحو ذلك وحديث لا يباح من الذهب ولو خز بصيصه وخز بصيصه عين الجرادة محمول على الذهب المفرد كالتاتم ونحوه والحديث رواء الامام أحمد في مسنده * وجعل القاضي وابن عقيل تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال من قسم المكروه والصحيح أنه محرم وحكي بعض أصحابنا التحريم رواية وما كان من لبس الرجال مثل المماة والخف والقبا الذي للرجال والثياب التي تبدي مقاطع خلقها والثوب الرقيق الذي لا يستر البشرة وغير ذلك فإن المرأة تهني عنه وعلى وليها كايها وزوجها إن بناها عن ذلك وهذه المماة التي تلبسها النساء على رؤسهن حرام بلا ريب قال أبو العباس وقد سئل عن لبس القبا * والنظري ليس له التشبيه في لباسه بلباس اعداء المسلمين * واللباس والزي الذي يتخذه بعض النساء من الفقراء والصوفية والفقهاء وغيرهم بحيث يصير شعارا فارقا كما أمر أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في شعورهم وملابسهم فيه مسائلتان المسألة الاولى هل يشرع ذلك استحبابا لتمييز الفقير والفقيرة من غيرهم فإن طائفة من المتأخرين استحبابوا ذلك وأكثر الاثمة لا يستحبون ذلك بل قد كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الامة وبشوب الشهرة * أقول هذا فيه تفصيل في كراهته وأباحته واستحبابه فإنه يجمع من وجه ويفرق من وجه ^(١)

(المسألة الثانية) ان لبس المرتعات والمصبغات والصوف من العباءة وغير ذلك فالناس فيه على ثلاثة طرق منهم من يكره ذلك مطلقا أما لكونه بدعة وأما لما فيه من اظهار الدين ومنهم من امتنعه بحيث يلزمه ويمتنع من تركه وهو حال كثير ممن ينسب الى الخرفة واللبسة وكلا القولين والفيلين خطأ والصواب انه جائز كلبس غير ذلك وأنه يستحب ان يرتع الرجل ثوبه للحاجة كما رقع عمر بن الخطاب ثوبه وعائشة وغيرهما من السلف وكما لبس قوم الصوف للحاجة ويلبس أيضا للتواضع والمسكنة مع القدرة على تحريمه كما جاء في الحديث من ترك جيد اللباس وهو يقدر كساء الله من حل البركة يوم القيامة فاما تقطيع الثوب الصحيح وتزيينه فهذا فساد وشبهة وكذلك تعدد صبغ الثوب لغير فائدة أو حاك الثوب ليظهر التعناتي أو المبالاة في الصوف الرفيع ونحو ذلك مما فيه افساد المال وتقص قيمته او فيه اظهار التشبه بلباس

(١) بياض بالاصل

اهل التواضع والمسكنة مع ارتفاع قيمته وسعره فان هذا من النفاق والتليس فهذان النوعان
فيهما ارادة العلو في الارض او الفساد والدار الآخرة للذين لا يريدون علوا في الارض ولا
فسادا مع ما في ذلك من النفاق وايضا فالتقييد بهذه اللبسة بحيث يكره اللبس غيرها أو يكره
اصحابه ان لا يلبسوا غيرها هو ايضا منهي عنه وليس للانسان ان يطول القميص والسراويل
وسائر اللباس اسفل من الكعبين^(١)

باب صلاة الجمعة

وتجب الجمعة على من اقام في غير بناء كالخيام وبوت الشعر ونحوها وهو أخذ في قول الشافعي
وحكى الازجي رواية عن احمد ليس على اهل البادية جمعة لانهم ينتقلون فاسقطها عنهم وعلى بانهم
غير مستوطنين وقال ابو العباس في موضع آخر يشترط مع اقامتهم في الخيام ونحوها ان يكونوا
يزرعون كما يزرع اهل القرية ويحتمل ان تلزم الجمعة مسافر اله القصر تبعاً للمقيمين وتنعقد الجمعة
بثلاثة وأحد يخطب واثنان يستمعان وهو احدى الروايات عن احمد وقول طائفة من العلماء وقد
يقال بوجوبها على الاربعين لانه لم يثبت وجوبها على من دونهم وتصح من دونهم لانه انتقال
الى اعلى الفرضين كالمرضى بخلاف المسافر فان فرضه ركعتان ولا يكتفى في الخطبة ذم الدنيا
وذكر الموت بل لا بد من مسمى الخطبة عرفاً ولا تحصل باختصار يفوت به المقصود ويجب
في الخطبة ان يشهد ان محمد عبده ورسوله ووجب ابو العباس في موضع اخر الشهادتين
وتردد في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة وقال في موضع اخر ويحتمل
وهو الاشبه ان تجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيها ولا تجب مفردة لقول عمر وعلي
الدعاء موقوف بين السماء والارض حتى تصلي على نبيك صلى الله عليه وسلم وتقدم الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم على الدعاء لوجوب تقديمه على النفس واما الامر بتقوى الله فالواجب امامني
ذلك وهو الاشبه من أن يقال الواجب لفظ التقوي ومن اوجب لفظ التقوي فقد يحتاج بأنها جاءت
بهذا اللفظ في قوله تعالى (ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ان اتقوا الله) وليست
كلمة اجمع لا امر الله من كلمة التقوي قال الامام احمد في قوله تعالى (واذا قرئ القرآن فليستمعوا

(١) يأتى بالأصل

له وانصتوا لعلمكم ترحمون) اجمع الناس انها نزلت في الصلاة وقد قيل في الخطبة والمصحح
 انها نزلت في ذلك كله وظاهر كلام ابي العباس انها تدل على وجوب الاستماع وصرح بأنها
 تدل على وجوب القراءة في الخطبة لان كلمة اذا انما تقولها العرب فيما لا بد من وقوعه لا فيما
 يحتمل الوقوع وعدمه لان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالبا والظرف
 للفعل لا بد ان يشتمل على الفعل والا لم يكن ظرفا والسنة في الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ان يصلي عليه سرا كالدعاء أما رفع الصوت بها فقدم بعض الخطباء فكروه أو محرم
 اتفاقا لكن منهم من يقول يصلي عليه سرا ومنهم من يقول يسكت ودعاء الامام بعد صعوده
 لا أصل له ويكره للامام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة وهو أصح الوجهين لاصحابنا لان النبي
 صلى الله عليه وسلم انما كان يشير باصبعه اذا دعا وأما في الاستسقاء فرفع يديه لما استسقى على
 المنبر * ويقرأ في أولى فجر الجمعة السجدة وفي الثانية هل أتى على الانسان ويكره مداومته عليهما
 وهو منصوص أحمد وغيره ويكره فخرى سجدة غيرها والسنة اكمال السجدة وهل أتى وصلاة
 الركنين قبل الجمعة حسنة مشروعة ولا يداوم عليها الا لمصلحة ويحرم تخفي رقاب الناس وقال
 ابو العباس في موضع آخر ليس لاحد ان يتخفي الناس ليدخل في الصف اذا لم يكن بين
 يديه فرجة لايوم الجمعة ولا غيره لان هذا من الظلم والتعدي لحدود الله تعالى واذا فرش
 مصلي ولم يجلس عليه ليس له ذلك ولغيره رفعه في أظهر قولي العلماء واذا وقع العيد يوم الجمعة
 فاجتنب بالبدن وصلى ظهرا جازا لا للامام وهو مذهب أحمد * وأما القصاص الذين يقومون
 على رؤس الناس ثم يسألون فهؤلاء منهم من أم الامور فانهم يكذبون ويتخطون الناس ويشنلون
 مما يشرع في الصلاة والقراءة والدعاء لاسيما ان قصوا وسألوا والامام يخطب فان هذا من
 المنكرات الشنيعة التي ينبغي ازالتها باتفاق الاثمة وينبغي لولاة الامور أن يمنعوا من هذه
 المنكرات كلها فانهم متصدون للامر بالمعروف والنهي عن المنكر

باب صلاة العيدين

وهي فرض على وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن الامام احمد وقد يقال بوجوبها على النساء
 ومن شرطها الاستيطان وعدد الجمعة وبفعلها المسافر والعبد والمرأة تبعا ولا يستحب تضاعفها

لمن فائته منهم وهو قول أبي حنيفة وبسبب فتح خطبتها بالحمد لله لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه افتتح خطبة بغيرها * والتكبير في عيد الاضحى مشروع باتفاق وكذا مشروع في عيد الفطر عند مالك والشافعي واحمد وذكر الطحاوي ذلك مذهبنا لابي حنيفة واصحابه والمشهور عنهم خلافه والتكبير فيه هو المأثور عن الصحابة رضى الله عنهم والتكبير فيه أكد من جهة أمر الله به والتكبير أوله من رؤية الهلال وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الامام من الخطبة على الصحيح والتكبير في عيد النحر أكد من جهة أنه يشرع ادبار الصلاة ولم يفتى عليه وعيد النحر أفضل من عيد الفطر ومن سائر الايام^(١)

والاستغفار المأثور عقب الصلوات وقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام هل يقدم على التكبير والتلبية أم يقدمان عليه كما يقدم عليه سجود السهو ويض لذلك أبو العباس والذي يدل عليه كلام أحمد في أكثر المواضع وهو الذي يدل عليه السنة وآثار السلف ان الاجتماع على الصلاة أو القراءة وسماها أو ذكر الله تعالى أو دعائه أو تعليم العلم أو غير ذلك نوعان نوع شرع اجتماع له على وجه المداومة وهو تسمان قسم يدور بدوران الاوقات كالجمعة والعيد والحج والصلوات الخمس أو يتكرر بتكرار الاسباب كصلاة الاستسقاء والكسوف والآيات والقنوت في النوازل * والمؤقت فرضه ونقله إما ان يعود بعود اليوم وهو الذي يسمى عمل يوم ليلة كالصلوات الخمس وسننها الرواتب والوتر والاذكار والادعية المشروعة طرفي النهار وزلفا من الليل وإما أن يعود بعود الاسبوع كالجمعة وبوم الاثنين والخميس وإما أن يعود بعود الشهر كصيام أيام البيض أو ثلاثة أيام من كل شهر والذي ذكره المأثور عند رؤية الهلال وإما أن يعود بعود الحول كصيام شهر رمضان والعيد والحج * والمتسبب ماله سبب وليس له وقت محدود كصلاة الاستسقاء والكسوف وقنوت النوازل * وما لم يشرع فيه الجماعة كصلاة الاستخارة وصلاة التوبة وصلاة الوضوء ونحية المسجد ونحو ذلك مما لم يذكر نوعه في باب صلاة التطوع والاقوات المنهى عن الصلاة فيها^(٢)

والنوع الثاني ما لم يكن له الاجتماع المعتاد الدائم كالتعريف في الامصار والدعاء المجتمع عليه عقب التجر والصبر والصلاة والتطوع المطلق في جماعة والاجتماع لسماح القرآن وتلاوته أو سماع العلم

(١) بياض بالاصل (٢) بياض بالاصل

والحديث ونحو ذلك فهذه الامور لا يكره الاجتماع لها مطلقا ولم يسن مطلقا بل المداومة عليها بدعة فيستحب أحيانا ويباح أحيانا وتكره المداومة عليها وهذا هو الذي نص عليه أحمد في الاجتماع على الدعاء والقراءة والذكر ونحو ذلك والتفريق بين السنة والبدعة في المداومة أمر عظيم ينبني التفطن له

باب صلاة الكسوف

ويجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ولو نهارا وهو مذهب أحمد وغيره * وتصل صلاة الكسوف لكل آية كالزلة وغيرها وهو قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد وقول محقق اصحابنا وغيرهم * ولا كسوف الا في ثامن وعشرين أو تسع وعشرين ولا خسوف الا في ابدار القمر * والتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم كسألة اليمين به والتوسل بالآيمان به وطاعته ومحبته والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وبدعائه وشفاعته مما هو فعله أو أفعال المباد المأمور بها في حقه مشروع اجماعا وهو من الوسيلة المأمور بها في قوله اتقوا الله وابتقوا اليه الوسيلة * وقصد القبر للدعاء عنده رجاء الاجابة بدعة لا تقربه باتفاق الأئمة وقول القائل انا في بركة فلان وتحت نظره ان أراد بذلك ان نظره وبركته مستقلة بتحصيل المصالح ودفع المضار فكذب وان اراد ان فلانا دعائي فانتفعت بدعائه او انه علمني وادبني فانا في بركة ما انتفعت به من تعليمه وتأديبه فصحيح وان اراد بذلك انه بمد موته يجلب المنافع ويدفع المضار او مجرد صلاحه ودينه وقربه من الله ينفعني من غير ان يطيع الله فكذب

كتاب الجنائز

واختلف اصحابنا وغيرهم في عيادة المريض وتشميت الماطس وابتداء السلام والذي يدل عليه النص وجوب ذلك فيقال هو واجب على الكفاية * الادب ان عند الموت على العبد ليس امرا عاما لكل احد ولا هو ايضا منفي عن كل احد بل من الناس من لا يمرض عليه الا ديان ومنهم من يمرض عليه وذلك كله من فتنه الهيا التي امرنا ان نستعيد في صلاتنا منها ووقت الموت يكون الشيطان احرص ما يكون على اغواء بني آدم * وعمل القلب من التوكل والخوف والرجاء وما يتبع ذلك والعصر

واجب بالاتفاق ولا يلزم الرضا بمرض وفقر وعامة وهو الصحيح من المذهب والصبر تنافيه الشكوى والصبر الجليل تنافيه الشكوى الى المخلوق لا الى الخالق بل هي مطلوبة بإجماع المسلمين قال الله تعالى (فاخذناهم بالأساء والضراء لعلهم يتضرعون) الى غير ذلك من الآيات * وينبغي للمؤمن ان يكون خوفه ورجاؤه واحدا فانه ما غلب هلك صاحبه ونص عليه الامام احمد لان من غلب خوفه وقع في نوع من اليأس ومن غلب رجاءه وقع في نوع من الأمن من مكر الله * وتعتبر المصلحة في العبادة الدعائية * ولا يشهد بالجنة الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم وافقت الامة على الشهاد عليه وهو احد القولين * وتواطؤ الرؤيا لتواطىء الشهادات ومن ظن ان غيره لا يقوم بأمر الميت تبين عليه وقاله القاضي وغيره في مرض الكفاية وتستحب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ولا تجب وهو ظاهر نقل أبي طالب ويصلى على الجنازة مرة بعد اخرى لانه دعاء وهو وجه في المذهب واختاره ابن عقيل في القنوت وقال أبو العباس في موضع آخر ومن صلى على الجنازة فلا يبيدها الا لسبب مثل ان يبعد غيره الصلاة فيعيدها معه أو يكون هو أحق بالامامة من الطائفة التي صلت أولا فيصلي بهم ويصلي على القبر الى شهر وهو مذهب احمد * صلى على جنازة وهي على اعتناق الرجال وهي واقفة فهذا له مأخذان الاول استقرار المهل فقد يخرج على الصلاة في السفينة وعلى الرحلة مع استيفاء القرائض وامكان الانتقال وفيه روايتان والثاني اشتراط محاذاة المصلي للجنازة فلو كانت أعلى من رأسه فهذا يخرج على علو الامام على المأموم فلو وضعت على كرسي عال أو منبر ارتفع المحدثون الاول دون الثاني قلت قال ابو المعالي لو صلى على جنازة وهي محمولة على الاعناق أو على دابة أو صنبر على يدي رجل لم يجز لان الجنازة بمنزلة الامام وقال صاحب التلخيص وجماعة يشترط حضور السرير بين يدي المصلي ولا يصلى على النائب عن البلد ان كان صلى عليه وهو وجه في المذهب ومقتضى اللفظ ان من هو خارج السور أو ما يقدر سورا يصلى عليه اما النائب فهو الذي يكون انفصاله عن البلد بما يبعد الذهاب اليه نوع سفر وقال القاضي وغيره انه يكفي خمسون خطوة واقرّب الحدود ما تجب فيه الجمعة لانه اذا كان من اهل الصلاة في البلد فلا يبعد قابلية ولا يصلى كل يوم على غائب لانه لم ينقل يؤيده قول الامام احمد اذا مات رجل صالح صلى عليه واحتج بقصة النجاشي وما يشبهه بمضى الناس من انه كل ليلة يصلى على جميع من مات من المسلمين في ذلك اليوم لاريد ان يدعى ومن مات وكان لا يزكى ولا يصلى الا في رمضان ينبغي

لأهل العلم والدين أن يدعوا الصلاة عليه عقوبة ونكالا لامثاله لتركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على القتاتل نفسه وعلى الغال والمدين الذي له وفاء ولا بد أن يصل على بعض الناس وإن كان منافقا كن علم نفاقه لم يصل عليه ومن لم يعلم نفاقه صلى عليه ولا يجوز لاحد أن يترحم على من مات كافرا ومن مات مظهرا للفسق مع ما فيه من الايمان كأهل الكباثر ومن امتنع من الصلاة على أحدم زجرا لامثاله عن مثل فعله كان حسنا ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع بين المصلحتين كان أولى من نفويت احدهما وترك النبي صلى الله عليه وسلم غسل الشهيد والصلاة عليه يدل على عدم الوجوب أما استحباب الترك فلا يدل على تحريم الفعل ويتبع الجنائز ولو لاجل أهلها فقط احسانا اليهم لتألفهم أو مكافأة أو غير ذلك روى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الميت يبعث يوم القيامة في ثيابه التي قبض فيها أخرجه ابن ماجه في صحيحه وغيره وحمله أبو سعيد الخدري على ان الثياب التي يموت فيها العبد هي مامات عليه من العمل سواء كان صالحا أو سيئا ورجع أبو العباس هذا بأن الذي جاء في الحديث انه يبعث على مامات عليه رواه أبو حاتم في صحيحه وقال الاحاديث الصحيحة تبين أنهم يحشرون عراة * ويستحب القيام للجنائز اذا مرت به وهو احدي الروايتين عن احمد واختيار ابن عقيل واذا كان مع الجنائز منكر وهو عاجز عن ازالته تبعها على الصحيح وهو احدي الروايتين وانكر بحسبه ويكره رفع الصوت مع الجنائز ولو بالقراءة اتفاقا وضرب النساء بالدف مع الجنائز منكر منهي عنه ومن بني في مقبرة المسلمين ما يختص به فهو عاص وهو مذهب الاثمة الاربعة وغيرهم ويحرم الاسراج على القبور واتخاذ المساجد عليها وينهى ازالتها قال أبو العباس ولا أعلم فيه خلافا بين العلماء المعروفين واذا لم يمكنه المشي الى المسجد الا على الجنائز فله ذلك ولا يترك المسجد ويستحب أن يدعو للميت عند القبر بعد الدفن واتفا قال احمد لا بأس به قد فعله علي والاحنف وروى سعيد عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف فيدعو ولأنه معتاد بدليل قوله تعالى في المنافقين ولا تهم على قبره وهذا هو المراد على ما ذكره المفسرون وتلقين الميت بعد موته ليس بواجب باجماع المسلمين ولكن من الاثمة من رخص فيه كالامام احمد وقد استجبه طائفة من اصحابه واصحاب الشافعي ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة كما يقوله من يقوله من اصحاب مالك وغيره فالاقوال فيه ثلاثة الاستحباب والكره والاباحة

وهو أعدل الاقوال وغير المكلف يمتحن ويسئل وهو أحد الوجهين في مذهب احمد قاله أبو حكيم وغيره ويكره دفن اثنين فاكثر في قبر واحد وهو إحدى الروايتين عن احمد واختارها جماعة من الاصحاب وحديث عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيمن أو تقبر فيمن موتانا فسر بعضهم القبر بأنه الصلاة على الجنازة وهذا ضيف لأن صلاة الجنازة لا تنكره في هذا الوقت بالاجماع وانما مناه نعت تأخير الدفن الى هذه الاوقات كما يكره تدمد تأخير صلاة العصر الى اصفرار الشمس بلا عذر فلما اذا وقع الدفن في هذه الاوقات بلا تدمد فلا يكره ولا يستحب للرجل أن يحفر قبره قبل أن يموت فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك هو ولا اصحابه والبعد لا يدري أين يموت واذا كان مقصود الرجل الاستعداد للموت فهذا يكون من العمل الصالح ويستحب البكاء على الميت رحمة له وهو أكل من الفرح لقوله صلى الله عليه وسلم هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده متفق عليه والميت يتأذى بنوح أهله عليه مطلقا قاله طائفة من العلماء وما يهيج المصيبة من انشاد الشعر والوعظ فن الناشئة وفي القنون لابن عقيل ما يوافق ويحرم النج والتضيعة عند القبر ونقل أحمد كراهة الذبح عند القبر ولهذا كره العلماء الأكل من هذه الذبيحة وقال أبو العباس في موضع آخر واخراج الصدقة مع الجنازة بدعة مكروهة وهي تشبه الذبح عند القبر ولا يشرع شيء من العبادات عند القبور الصدقة وغيرها ويجوز زيارة قبر الكافر للاعتبار ولا يمنع الكافر من زيارة قبر أبيه المسلم واستفاضت الآثار بمعرفة الميت أهله وبأحوال أهله واصحابه في الدنيا وإن ذلك يمرض عليه وجاءت الآثار بأنه يرى أيضا وبأنه يدري بما يفعل عنده فيسر بما كان حسنا ويتألم بما كان قبيحا وتجتمع أرواح الموتى فينزل الأعلى الى الأدنى لا العكس ولا تتبع النساء الجنائز ونقل الجماعة عن احمد كراهة القرآن على القبور وهو قول جمهور السلف وعليها قدماء اصحابه ولم يقل أحد من العلماء المتأخرين أن القراءة عند القبر أفضل ولا رخص في اتخاذها عيدا كاعتقاد القراءة عنده في وقت معلوم أو الذكر أو الصيام واتخاذ المصاحف عند القبر بدعة ولو للقراءة ولو نفع الميت لفعله السلف بل هو عندهم كالقراءة في المساجد ولم يقل أحد من الأئمة المتأخرين أن الميت يؤجر على اسماعه للقرآن ومن قال انه ينفع بسماعه دون ما اذا بعد فقوله باطل يخالف الاجماع والقراءة على الميت بمسح موته بدعة بخلاف القراءة على المختصر فانها

تستحب ياسين وقال أبو العباس في غرس الجريدتين نصفين على القبرين ان الشجر وللنبات يسبح مادام اخضر فاذا يابس انقطع تسبيحه والتسبيح والعبادة عند القبر مما يوجب تخفيف العذاب كما يخفف العذاب عن الميت بمجاورة الرجل الصالح كما جاءت بذلك الآثار المعروفة ولا يمتنع أن يكون في اليابس من النبات ما قد يكون في غيره من الجامدات مثل حنين الجذع اليابس الى النبي صلى الله عليه وسلم وتسليم الحجر والمدر عليه وتسبيح الطعام وهو يؤكل وهذا التسبيح تسبيح مسموع لا بالحال كما يقوله بعض النظار وأما هذه الاوقاف على التبر ففهي من المصلحة بقاء حفظ القرآن وتلاوته وكون هذه الاموال معونة على ذلك وحاضنة عليه اذ قد يدرس حفظ القرآن في بعض البلاد بسبب عدم الاسباب الحاملة عليه وفيها مفسد آخر من حصول القراءة لنير الله والتأكل بالقرآن وقراءته على غير الوجه المشروع واشتغال النفوس بذلك عن القراءة المشروعة فتي أمكن تحصيل هذه المصلحة بدون ذلك الفساد جاز والوجه النهي عن ذلك المنع وإبطاله وان ظن حصول مفسدة أكثر من ذلك لم يدفع أدنى الفسادين باحتمال لاعلاهما ولم يكن من عادة السلف اذا صلوا تطوعا أو صاموا تطوعا أو حجوا تطوعا أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك الى أموات المسلمين فلا ينبغي العدول عن طريق السلف فانه أفضل وأكمل وقال أبو العباس في موضع آخر الصحيح انه ينتفع الميت بجميع العبادات البدنية من الصلاة والصوم والقراءة كما ينتفع بالعبادات المالية من الصدقة والعق ونحوها باتفاق الأئمة وكما لودعاه واستغفر له والصدقة على الميت أفضل من عمل ختمه وجمع الناس ولو أوصي الميت أن يصرف مال في هذه الختمه وقصده التقرب الى الله صرف الى ماويح يقرؤن القرآن وختمه أو أكثر وهو أفضل من جمع الناس ولا يستحب التقرب للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو بدعة هذا الصواب المقطوع به قال أبو العباس وأقدم من بلغنا انه فعل ذلك علي بن الموفق أحد الشيوخ المشهورين كان أقدم من الجنيد وادرك احمد طبعته وعاصره وعاش بعده واتفق السلف والأئمة علي ان من سلم علي النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الانبياء والصالحين فانه لا يمسح بالقبر ولا يقبله بل اتفقوا انه لا يستلم ولا يقبل الا الحجر الاسود والركن اليماني يستلم ولا يقبل علي الصحيح قلت بل قال ابراهيم الحربي يستحب تقبيل حجرة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم واذا سلم علي النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ودعا

في المسجد ولم يدع مستقبلاً للقبر كما كان الصحابة يفعلونه وهذا بلا نزاع أعلمه وما نقل عن مالك فيما يخالف ذلك مع المنصور فليس بصحيح وإنما تنازعوا في وقت التسليم هل يستقبل القبر أو القبلة فقال أصحاب أبي حنيفة يستقبل القبلة والا كثرون على أنه يستقبل القبر وتمشية لبور الانبياء والصالحين وغيرهم ليس في الدين * والصواب الذي عليه المحققون ان الخضر عليه السلام ميت لم يدرك الإسلام وعيسى بن مريم عليه السلام لم يميت بحيث فارقت روحه بدنه بل هو حي مع كونه توفي والتوفي الاستيفاء وهو يصلح لتوفي النوم ولتوفي الموت الذي هو فراق الروح البدن ولم يذكر القبض الذي هو قبض الروح والبدن جميعاً * ونهى النساء عن زيارة القبور هل هو نهى تنزيه أو تحريم فيه قولان وظاهر كلام أبي العباس ترجيح التحريم لا احتجاجه بلعن النبي صلى الله عليه وسلم زائرات القبور ونصيحته إياه ورواه الامام أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وانه لا يصح ادعاء النسخ بل هو باق على حكمه والمرأة لا يشرع لها زيارة القبور الشرعية ولا غيرها اللهم الا اذا اجتازت بقبر بطريقها فسلمت عليه ودعت له فهذا أحسن * ولا يحل للمرأة أن تحدف فوق ثلاث الاغلي زوجها وهذا اتفاق المسلمين * ويستحب أن يصلح لاهل الميت طعام يعمث به اليهم ولا يصلحون هم طعاماً للناس وهو مذهب احمد وغيره ولا بد أن تكون مقابر أهل الدمة متميزة عن مقابر المسلمين وكلما بعدت كان أصلح * ومذهب سلف الامة وأئمتها ان العذاب أو النعيم لروح الميت وبدنه وان الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو ممذبة وأيضاً تتصل بالبدن أحياناً فيحصل له معها النعيم أو العذاب ولاهل السنة قول آخر ان النعيم أو العذاب يكون للبدن دون الروح وعلماء الكلام لم أقوال شاذة فلا عبرة بها * وروح الأدمى مخلوقة وقد مدحى الاجماع على ذلك أبو محمد بن نصر الروزي وغيره

(فصل) قال عبد العزيز الكتاني المحدث المعروف ليس من قبور الانبياء ما يثبت الا قبر نبينا صلى الله عليه وسلم وقال غيره وقبر ابراهيم أيضاً وذكر ابن سعد في كتاب الطبقات عن اسحاق بن عبد الله بن أبي مرة قال لا أعلم قبر نبي من الانبياء الا ثلاثة قبر اسماعيل فانه تحت الميزاب بين الزكن والبيت وقبر هود في كتيف من الرمل تحت جبل من جبال اليمن عليه شجرة تبدو موضعه أشد الارض حرّاً وقبر نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال أبو العباس والقبّة التي على العباس بالمدينة يقال فيها سبعة العباس والحسن وعلى بن الحسين

وأبو جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ويقال ان فاطمة تحت الحائط أو قريب من ذلك وان رأس الحسين هناك وأما القبور المكذوبة منها القبر المضاف الى أبي بن كعب في دمشق والناس متفقون على ان أبي ابن كعب مات بالمدينة النبوية ومن قال ان بظاهر دمشق قبر أم حبيبة وأم سلمة أو غيرهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ولكن بالشام من الصحابيان امرأة يقال لها أم سلمة بنت يزيد بن السكن فبذنه توفيت بالشام فبذنه قبرها محتمل وأما قبر بلال فممكن فانه دفن بباب الصغير بدمشق فيعلم انه دفن هناك وأما القطع بتعيين قبره ففيه نظر فانه يقال ان تلك القبور حرثت^(١)

ومنها القبر المضاف الى أويس القرني غربي دمشق فان أويسا لم يجيء الى الشام وانما ذهب الى العراق ومنها القبر المضاف الى هود عليه السلام بجامع دمشق كذب باتفاق أهل العلم فان هودا لم يجيء الى الشام بل بعث باليمن وهاجر الى مكة فقبل انه مات باليمن وقيل انه مات بمكة وانما ذلك قبر معاوية بن يزيد بن معاوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات ولم يمد الى أحد وكان فيه دين وصلاح ومنها قبر خالد بن خالد بن يزيد بن معاوية أخو معاوية هذا ولكن لما اشتهر انه خالد والمشهور عند العامة انه خالد بن الوليد وقد اختلف في ذلك هل هو قبره أو قبر خالد بن يزيد وذكر أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب ان خالد بن الوليد توفي بمصر وقيل بالمدينة سنة احدى وعشرين أو اثنتين وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وأوصى الى عمر والله أعلم * ومنها قبر أبي مسلم الخولاني الذي بداريا اختلف فيه ومنها قبر علي بن الحسين الذي بمصر فانه كذب قطعاً فان علي بن الحسين توفي بالمدينة باجماع ودفن بالبقيع^(٢) ومنها مشهد الرأس الذي

بالقاهرة فان المصنفين في مقتل الحسين اتفقوا على ان الرأس ليس بمصر ويعلمون ان هذا كذب وأصله انه نقل من مشهد بمسقلان وذلك المشهد بني قبل هذا بنحو من ستين سنة في أواخر المائة الخامسة وهذا بني في اثناء المائة السادسة بعد مقتل الحسين رضي الله عنه بنحو ثمانية عام وقد بين كذب المشهد أبو دحية في العلم المشهور وان الرأس دفن بالمدينة كما ذكره الزبير بن بكار والذي صح من حمل الرأس ما ذكره البخاري في صحيحه انه حمل الى عبيد الله

(١) بياض بالاصل هكذا (٢) هنا بياض بالاصل

ابن زياد وجعل ينكث بالقضيب على ثنياه وقد شهد ذلك أنس بن مالك وفي رواية أبو برزة
الاسلمى وكلاهما كان بالعراق وقد روى باسناد منقطع أو مجهول انه حمل الى يزيد وجعل ينكث
بالقضيب على ثنياه وان أبا برزة كان حاضرا وانكر هذا وهذا كذب فان أبا برزة لم يكن
بالشام عند يزيد بل كان بالعراق وأما بدن الحسين فبكر بلاء بالاتفاق قال أبو العباس وقد حدثني
طائفة عن ابن دقيق العيد وطائفة عن أبي محمد عبد الملك بن خلف الديماطي وطائفة عن
أبي بكر محمد بن احمد القسطلاني وطائفة عن أبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير كل هؤلاء
حدثني عنه من لائهم وحدثني عن بعضهم عدد كثير كل يحدثني عن حدثه من هؤلاء انه كان
ينكر أمر هذا المشهد ويقول انه كذب وليس فيه قبر الحسين ولا شيء منه والذين حدثوني
عن ابن القسطلاني ذكروا عنه انه قال إنما فيه غيره ومنها قبر علي رضي الله عنه الذي يبطن
النجف فان المعروف عند أهل العلم ان عليا دفن بقصر الامارة بالكوفة كما دفن معاوية بقصر
الامارة بالشام ودفن عمرو بقصر الامارة بمصر خوفا عليهم من الخوارج أن ينشؤوا قبورهم
ولكن قيل ان الذي بالنجف قبر المغيرة بن شعبة ولم يكن أحد يذكر انه قبر علي ولا يقصده
أحد أكثر من ثمانمائة سنة ومنها قبر عبد الله بن عمر في الجزيرة ^(١) والناس متفقون على أن
عبد الله بن عمر مات بمكة عام قتل ابن الزبير وأوصى أن يدفن بالحل لكونه من المهاجرين
فشق ذلك عليهم فدفنوه بأعلى مكة ومنها قبر جابر الذي بظاهر حران والناس متفقون على ان
جابر توفي بالمدينة النبوية وهو آخر من مات من الصحابة بها ^(٢) ومنها قبر نسب الى أم كلثوم
ورقية بالشام وقد اتفق الناس على انها مآنا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة تحت عثمان وهذا
انما هو سبب اشتراك الاسماء لعل شخصا يسمى باسم من ذكر توفي ودفن في موضع من المواضع
المذكورة ^(٣) فظن بعض الجهال انه أحد من الصحابة وضوان الله عليهم اجمعين والله أعلم

(١) لعله قبر عبد الله بن عمر بن عبد العزيز الذي تنسب اليه فيقال جزيرة ابن عمر

(٢) ومن ذلك زيد بن ثابت في الطائف فانه بالمدينة بلا خلاف وأما محمد بن الحنفية فقيل بالطائف وقيل بالمدينة

(٣) كما صار التوهم في جيل عمر الذي بمكة انه مولد أو مبد عمر بن الخطاب وهذا كذب ولعله رجل
صالح اسمه عمر كان يتعبد فيه أو يسكنه فنسب اليه وكذا عكرمة الذي في الوهط فليس مولى ابن عباس
فان ذلك مات بالشام بلا خلاف ولعل هذا شخص يسمى عكرمة من بني سهم أو غيرهم اهـ

كتاب الزكاة

لا تجب في دين مؤجل أو على معسر أو مماتل أو جاحد ومنصوب ومسروق وضال ومادفته ونسيه أو جهل عند من هو ولو حصل في يده وهو رواية عن أحمد واختارها وصححها طائفة من الصحابة وقول أبي حنيفة * الدين الذي له على أيه قال أبو العباس الاشبه عندي أن يكون بمنزلة المال الضال فيخرج على الروايتين ووجه ظاهره فإن الابن غير ممكن من المطالبة به فقد حيل بينه وبينه ولو قيل لا تلزمه زكاته بمنزلة دين الكتابة لكان متوجها ودين الولد هل يمنع الزكاة عن الاب لثبوته في الذمة أم لا لتمكنه من استقاطه خرجه أبو العباس على وجهين وجعل أصلها الخلاف على أن قدرة المريض على استرجاع ملكه المنتقل عنه عينا أو غيره هل ينزل منزلة تبرعه في المرض أم لا * وتجب الزكاة في جميع أجناس الاجرة المقبوضة ولا يعتبر لها مضي حول وهو رواية عن أحمد ومنقول عن ابن عباس ويصح أن يشترط رب المال زكاة رأس المال أو بعضه من الربح ولا يقال بعدم الصحة ونقله المروزي عن أحمد لأنه قد تحيط الزكاة بالربح فيغتنص رب المال بعمله لانا نقول لا يمتنع ذلك كما يختص بنفعه في المساقاة إذا لم يشر الشجر وبركوب الفرس للجهاد إذا لم يغنموا وهل يعتبر في وجوب الزكاة إمكان الأداء فيه روايتان * ولو تلف النصاب بنير تفريط من المالك لم يضمن الزكاة على ذلك من الروايتين واختاره طائفة من أصحاب أحمد ولو كان المالك من الزكاة ديون لم يتم يوم القيامة بالزكاة لأن عقوبتها أعظم ولا يحمل الاحتيا لاسقاط الزكاة ولا غيرها من حقوق الله تعالى وإذا كانت المشايبة سائمة أكثر الحول وجبت الزكاة فيها على الصحيح وإذا نقل الزكاة الى المستحقين بالمصر الجامع مثل أن يعطي من بالقاهرة من المشور التي بارض مصر فالصحيح جواز ذلك فإن سكان مصر انما يمانون من مزارعهم بخلاف النقل من اقليم مع حاجة أهل المنقول عنها وانما قال السلف جيران المال أحق بزكاته وكرهوا نقل الزكاة الي بلد السلطان وغيره ليكتفى كل ناحية بما عندهم من الزكاة ولهذا في كتاب معاذ بن جبل من أنقل من خلاف الى خلاف فإن صدقته وعشره في خلاف جيرانه والخلاف عندكم كما يقال المعاملة وهو ما يكون فيه الوالى والقاضي وهو الذي يستخلف فيه ولى الامر جانيا يأخذ الزكاة من اغنيائهم فيردها على فقرائهم ولم يقيد ذلك بمسير

يومين ومحدد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي ويجوز نقل الزكاة وما في حكمها لمصلحة شرعية وإذا أخذ الساعي من أحد الشريكين رجع المأخوذ منه على شريكه بحصته ولو اختلفا في قيمة المدفوع قال أبو العباس يتوجه قبول قول المعطى لأنه كالأمين وإن أخذ الساعي أكثر من الواجب ظلما بلا تأويل من أحد الشريكين ففي رجوعه على شريكه قولان أظهرهما الرجوع وكذلك في المظالم المشتركة التي يطلبها التولية من الشركاء أو الظلة من البلدان أو التجار أو الحجاج أو غيرهم * والكسب السلطانية على النفس والدواب والأموال يلزمهم التزام العدل في ذلك كما يلزم فيما يؤخذ بحق فن تقيب أو امتنع فأخذ من غيره حصته رجع المأخوذ منه على من أدى عنه في الظاهر إن لم يتبرع ولمن له الولاية على المال أن يصرف مما يخصه من الكسب كناظر الوقت والوصى والمضارب والوكيل ومن قام فيها بنية تقابل الظلم كالمجاهد في سبيل الله ومن صودر على أداء مال وأكره أقاربه أو جيرانه أو أصدقائه أو شركائهم على أن يؤدوه عنه فلم يرجع عليه لأنهم ظلّموا من أجله ولاجل ماله والطالب مقصوده ماله لا ملهم ومن لم يخلص مال غيره من التلف إلا بما أدى عنه رجع في الظاهر قول المعطى ولو أخذ الساعي فوق الواجب بتأويل أو أخذ القيمة فالصواب الاجزاء ولو اعتقد المأخوذ منه عدمه وجعله أبو العباس في موضع آخر كالصلاة خلف التارك ركنًا أو شرطًا^(١)

﴿فصل﴾ ورجع أبو العباس أن المعتبر لجوب زكاة الخارج من الأرض هو الادخار لا غير لوجود المعنى المناسب لايجاب الزكاة فيه بخلاف الكيل فإنه تقدير محض فالوزن في معناه قال وكذلك المد كالجوز والزرع كالجوز المستنبت في دمشق ونحوها ولهذا يجب الزكاة عندنا في العسل وهو رطب ولا يوسق لكونه يبق ويدخر ونص أبو العباس على وجوب الزكاة في التين للادخار وإنما اعتبر الكيل والوزن في الربويات لأجل التماثل المعتبر فيها وهو غير معتبر ههنا^(٢)

وتسقط فيما خرج من مؤنة الزرع والتمر منه وهو قول عطاء بن أبي رباح لأن الشارع اسقط في الخرص زكاة الثلث أو الربع لأجل ما يخرج من الثمرة بالأعراء والضيافة وإطعام ابن السبيل وهو تبرع فيما يخرج عنه لمصلحته التي لا تحصل إلا بها أولا بإسقاط الزكاة عنه وما يديره الماء

(١) بياض بالأصل قدر سطر (٢) بياض بالأصل قدر سطر

من النواخير ونحوها مما يصنع من العام الى العام أو اثناء العام ولا يحتاج الي دولاب تديره الدواب يجب فيه العشر لأن مؤنته خفيفة فهي كحرث الارض واصلاح طرق الماء وكلام أبي العباس في اقتضاء الصراط المستقيم يعطى ان اهل الذمة منعوا من شراء الارض العشرية ولا يصح البيع وجزم الاصحاب بالصححة ولكن حكى الامام احمد عن عمر بن عبد العزيز والحسن انهم يمنعون من الشراء فان اشترى لم تصح وتمطيل الارض العشرية باستئجار الذي لها أو مزارعتة فيها كتمطيله بالشراء وكلام أحمد يوافقه فانه قال لا يؤجر منه أى الارض من الذى ولا يجوز بقاء ارض بلا عشر ولاخراج اتفاقا فيخرج من اقطع أرضا بارض مصر أو غيرها العشر قلت والمراد ما عدا ارض الذى فانه لو جمل داره بستانا أو مزرعة أو رضىخ الامام له من الفئيمة فانه لا يبنى فيها نفعه الجماعة عن الامام احمد والله أعلم ويلحق بالمدفون حكما الموجود ظاهرا في مكان جاهلى أو طريق غير مسلوک *

﴿نصل﴾ ويجوز اخراج زكاة العروض عرضا ويقوي على قول من يقول يجب الزكاة في عين المال *

﴿فصل﴾ ويجزئه في الفطرة من قوت بلده مثل الارز وغيره ولو قدر على الاصناف المذكورة في الحديث وهو رواية عن أحمد وقول أكثر العلماء ولا يجوز دفع زكاة الفطر الا لمن يستحق الكفارة وهو من يأخذ لحاجته لافي الرقاب والمؤلفة وغير ذلك ويجوز دفعها الى فقير واحد وهو مذهب أحمد ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك لصاب بل يجب على من ملك صاعا فاضلا عن قوته يوم العيد وليتة وهو قول الجمهور واذا كان عليه دين وصاحبه لا يطالبه به أدى صدقة الفطر كما يطعم عياله يوم العيد وهو مذهب احمد ومن عجز عن صدقة الفطر وثت وجوبها عليه ثم أيسر فأداها فقد أحسن وقدر الفطر صاع من التمر والشعير وأما من البر فنصف وهو قول أبي حنيفة وقياس قول احمد في بقية الكفارات

﴿فصل﴾ وما ساء الناس درهما وتما ملوا به تكون أحكامه أحكام الدرهم من وجوب الزكاة فيما يبلغ مائتين منه والقطع بسرقة ثلاثة دراهم منه الى غير ذلك من الاحكام قل ما فيه من الفضة أو كثر وكذلك ما سى دينار وتقل عن غير واحد من الصحابة انه قال زكاة الحلي عاريتة ولهذا تنازع أهل هذا القول هل ان تديره لمن يستديره اذا لم يكن في ذلك ضرر عليها على وجهين في مذهب

أحمد وغيره والذي ينبغي إذا لم تخرج الزكاة عنه أن تعيره وأما أن كانت تكريه ففيه الزكاة عند جمهور العلماء * وكتابة القرآن على الحياصة والدرهم والدينار مكروهة ويجوز إخراج القيمة في الزكاة لعدم المدول عن الحاجة والمصلحة مثل أن يبيع ثمرة بستانه أو زرعه فهذا إخراج عشر الدرام يحزنه ولا يكلف أن يشتري تمرًا أو حنطة فإنه قد ساوى الفقير بنفسه وقد نص أحمد على جواز ذلك ومثل أن يحب عليه شاة في الابل وليس عنده شاة فإخراج القيمة كاف ولا يكلف السفر لشراء شاة أو أن يكون المستحقون طلبوا القيمة لكونها أنفع لهم فهذا جائز أما الفلوس فلا يجزي إخراجها عن التصدقين على الصحيح لأنها لو كانت نافقة فليست في المعاملة كالدرام في العادة لأنها قد تكسب ويجرم المعاملة بها ولأنها أنقص سراً ولهذا يكون البيع بالفلوس دون البيع بقيمتها من الدرام وغايتها أن تكون بمنزلة المكسرة مع الصحاح والبرجة مع الخالصة فإن تلك إلى النحاس أقرب وعلى هذا إذا أخرج الفلوس وأخرج التفاوت جاز على المنصوص في جواز إخراج التفاوت فيما بين الصحيح والمكسرة على أن جبران الصفات كجبران المقدار لكن يقال المكسرة من الجلس والفلوس من غير الجلس فينتفي فيها المأخذ ولا ينبغي أن يكون (١) إلا وجهان إلا إذا خرجت بقيمتها فضة لا يسرها في العوض *

(فصل) ولا ينبغي أن يعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته كمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والنازحين أو لمن يعاون المؤمنين فن لا يصل من أهل الحاجات لا يعطى شيئاً حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة ويجب صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية أن كانوا موجودين والا صرفت إلى الموجود منهم إلى حيث يوجدون وبنو هاشم إذا منموا من خمس الجلس جاز لهم الأخذ من الزكاة وهو قول القاضي يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف والاصطخري من الشافعية لأنه محل حاجة وضرورة ويجوز لبني هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين وهو محكي عن طائفة من أهل البيت ويجوز صرف الزكاة إلى الوالدين وإن علوا وإلى الوالد وإن سفل إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم لوجود مقتضى السلم عن المعارض (٢) العادم وهو أحد القولين في مذهب أحمد وكلنا أن كانوا غارمين أو مكاتبين أو أبناء سبيل وهو أحد القولين أيضاً وإذا كانت الأم فقيرة ولها أولاد صغار

(١) كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل

لهم مال ونفقتهما تضر بهم أعطيت. من زكاتهم والذي يخدمه اذا لم تكفه أجرته أعطاه من زكاته اذا لم يستعمله بدل خدمته^(١) ومن كان في عياله قوم لا تجب عليه نفقتهم فله أن يعطيهم من الزكاة ما يحتاجون اليه مما لم تجر عادته بانفاقه من ماله واليتيم المميز يقبض الزكاة لنفسه وان لم يكن ميمزا قبضها كافلة كائنا من كان واما اسقاط الدين عن المعسر فلا يجزي عن زكاة العين بل نزاع لكن اذا كان له دين على من يستحق الزكاة فاعطاه منها وشارطه ان يعيدها اليه لم يجز وكذا ان لم يشترط لكن قصده المعطى في الاظهر وهل يجوز ان يسقط عنه قدر ذلك الدين ويكون ذلك زكاة ذلك الدين فيه قولان في مذهب أحمد وغيره أظهرهما الجواز لان الزكاة مواساة ومن لبس معه ما يشتري به كشيء يشتل فيها يجوز له الاخذ من الزكاة ما يشتري به ما يحتاج اليه في اقامة مؤنته وان لم ينفعه بعينه في المؤنة وقيل الرجل يكون له الزرع القائم وليس عنده ما يحصده يأخذ من الزكاة قال لم يأخذ ويأخذ الفقير من الزكاة ما يصير به غنيا وان كثر وهو أحد القولين في مذهب أحمد والشافعي ويجوز اعتاق الرقيق من الزكاة واقتكالك أسرى المسلمين وهو مذهب أحمد ويجوز للامام ان يبتع من مال الفتي والمصالح اذا كان في الاعتاق مصلحة اما لمنفعة المسلمين أو لمنفعة الممتق أو تأليفا لقلوب من يحتاج الى تأليفه وقد ينفذ العتق حيث لا يجوز اذا كان في الرد فساد كما في الولايات مثل ان يكون قد أسلموا وهم لكافر ذمي أو معاهد حربي ومن لم يحج حجة الاسلام وهو فقير أعطى ما يحج به وهو احدى الروايتين عن أحمد ويبدأ بدفع الزكاة الى ولي الامر العادل وان كان ظالما لا يصرف الزكاة في المصارف الشرعية فينبغي لصاحبها ان لا يدفعها اليه فان حصل له ضرر بنعدم دفعها اليه فانه يجزي عنه اذا أخذت منه في هذه الحالة عند أكثر العلماء وهم في هذه الحال ظلموا مستحقها كولي اليتيم وناظر الوقف اذا قبض المال وصرفه في غير مصارفه الشرعية ولا تحققت الزكاة والحج والديون ومظالم العباد ممن مات شهيدا واذا قبض من ليس من أهل الزكاة مالا من الزكاة وصرفه في شراء عقار أو نحوه فالنماء الذي حصل بماله وينبغي بحمل مضاربة بينه وبين أهل الزكاة واعطاء السؤال فرض كفاية ان صدقوا ومن سأل غيره الدعاء لنفع ذلك الغير أو نفعهما اتيب وان قصد نفع نفسه فقط نهى عنه كسؤال المال

وان كان قد لا يأثم قال أبو العباس في الفتاوى المصرية لا بأس بطلب الناس الدعاء بعضهم من بعض لكن أهل الفضل يفوزون بذلك اذ الذي يطلبون منه الدعاء اذا دعاهم كان له من الاجر على دعائه أعظم من اجره لو دعا لنفسه وحده ويلزم عامل الزكاة رفع حساب ما نوله اذا طلب منه الخراج وصلة الرحم المحتاج أفضل من العتق

كتاب الصوم

تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة بهذا فان اتفقت لزمه الصوم والا فلا وهو الاصح للشافعية وقول في مذهب أحمد ومن رأي هلال رمضان وحده وردت شهادته لم يلزمه الصوم ولا غيره ونقله حنبل عن أحمد في الصوم وكما لا يعرف ولا يضحى وحده والنزاع مبني على أصل وهو ان الهلال هو اسم لما يطلع من السماء وان لم يشهر ولم يظهر أو لانه لا يسمى هلالا الا بالاشتهار والظهور كما يدل عليه الكتاب والسنة * والاعتبار فيه قولان للعلماء وهما روايتان عن الامام أحمد وان نوى نذرا أو نقلا ثم بان من رمضان اجزاء ان كان جاهلا كن دفع ودية رجل اليه على طريق الشرع ثم تبين أن كان حقه فانه لا يحتاج الى اعطاء ثان بل يقول له الذي وصل اليك هو حق كان لك عندي ومن خطر بقلبه انه صائم غدا فقد نوى والصائم لما يتعشى يتعشى عشاء من يريد الصيام ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان وتصح النية المتردة كقوله ان كان غدا من رمضان فهو فرض والا فهو نفل وهو احدي الروايتين عن أحمد ويصح صوم الفرض بنية من النهار اذا لم يعلم وجوبه بالليل كما اذا شهدت البيعة بالنهار وان حال دون منظرة لهلال ليلة الثلاثين غيم أو قتر فصومه جائز لا واجب ولا حرام وهو قول طوائف من السلف واختلف وهو مذهب أبي حنيفة والمنقولات الكثيرة المستفيضة عن أحمد انما تدل على هذا ولا أصل للوجوب في كلامه ولا في كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم وحكى أبو العباس انه كان يميل اخيرا الى انه لا يستحب صومه ومن تجدد له صوم بسبب كما اذا قامت البيعة بالرؤية في اثناء النهار فانه يتم بقية يومه ولا يلزمه قضاء وان كان قدأكل * والمريض اذا خاف الضرر استحب له الفطر والمسافر الافضل له الفطر فان اضمفه عن الجهاد كره له بل يجب منه عن واجب وأقضى أبو العباس لما نزل العدو دمشق في رمضان بالفطر في رمضان للتقوى على جهاد

المدو وفعله وقال هو أولى من الفطر للسفر* ويصح صوم الجنب باتفاق الأئمة وإذا نوى المسافر الإقامة في بلد أقل من أربعة أيام فله الفطر وإذا نوى صيام التطوع بعد الزوال ففي ثوابه روايتان عن أحمد وإلا ظهر الثواب وإن لم ينو الصوم ولكن إذا اشتهى الأكل واستمر به الجوع فهذا يكون جوعه من باب المصائب التي تكفر بها خطاياها ويثاب على صبره عليها ولا يكون من باب الصوم الذي هو عبادة يثاب عليها ثواب الصوم والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) ولا يفطر الصائم بالاكتمال والحفنة وما يقطر في أحليه ومدواة الماسومة والجائفة وهو قول بعض أهل العلم ويفطر بإخراج الدم بالحجامة وهو مذهب أحمد وبالقصد والتشريط وهو وجه لنا أو بأرغاف نفسه وهو قول الأوزاعي ويفطر الحاجم إن مص القارورة ولا يفطر بمذى بسبب قلة أو لس أو تكرار نظر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا وأما إذا ذاق طعاماً ولفظه أو وضع في فيه عسلاً ومجبه فلا بأس به للحاجة كالمضمضة والاستنشاق والكذب والغيبة والنميمة إذا وجدت من الصائم فذهب الأئمة أنه لا يفطر ومعناه أنه لا يعاقب على الفطر كما يعاقب من أكل أو شرب والنبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر رب صائم حفظه من الصوم الجوع والمطش لما حصل من الائتم المقاوم للصوم وهذا أيضاً لا تنازع فيه بين الأئمة ومن قال أنها تقطر بمعنى أنه لم يحصل مقصود الصوم أو أنها قد تذهب بإجرام الصوم فقله يوافق قول الأئمة ومن قال أنها تقطر بمعنى أنه يعاقب على ترك الصيام فهذا مخالف لقول الأئمة وإذا شتم الصائم استحب أن يجيب بقوله إني صائم وسوا كان الصوم فرضاً أو نفلاً وهو أحد الوجوه في مذهب أحمد وشتم الروائح الطيبة لا بأس به للصائم وقال النبي صلى الله عليه وسلم من فطر صائماً فله مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء صححه الترمذي من حديث زيد بن خالد والمراد بتفطيره أن يشبعه ومن أكل في شهر رمضان معتقداً أنه ليل فبان نهاراً فلا قضاء عليه وكذا من جامع جاهلاً بالرفث أو ناسياً وهو إحدى الروايتين عن أحمد وإذا أكره الرجل زوجته على الجماع في رمضان يحمل عنها ما يجب عليها وهل تجب كفارة الجماع في رمضان لافساد الصوم الصحيح أو لحرمته الزمان فيه قولان الصواب الثاني

(فصل) وإن تبرع إنسان بالصوم عن لا يطيقه لكبره ونحوه أو عن ميت وهما معسران توجه جوازه لأنه أقرب إلى المائلة من المال وحكى القاضي في صوم النذر في حياة الناذر نحو

ذقت ومن مات وعليه صوم نذر أجزأ الصوم عنه بلا كفارة ولا يقضي متمم بلا عذر صوما ولا صلاة ولا تصح منه وما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المجامع في رمضان بالقضاء فضيف لمدول البخارى ومسلم عنه وإذا شرعت المرأة في قضاء رمضان وجب عليها اتمامه ولم يكن لزوجها تفتيرها وإن أمرها أن تؤخر القضاء قبل الشروع فيه كان حسنا لحديث عائشة

(فصل) يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر للاخبار الصحيحة وفي بعضها هو كصوم الدهر والمراد بذلك أن من فعل هذا حصل له أجر صيام الدهر من غير حصول المفسدة وصيام يوم عرفة كفارة سنتين فلو غم هلال ذي الحجة أو شهد برؤيته من لا تقبل شهادته إما لانفراده بالرؤية أو لسكونه ممن لا يجوز قبوله ونحو ذلك واستمر الحال على الحال ذى القعدة فصوم يوم التاسع الذي هو يوم عرفة من هذا الشهر المشكوك فيه جائز بلا نزاع قلت ولكن روى ابن أبي شبة في كتابه عن النخعي في صوم يوم عرفة في الحضر إذا كان فيه اختلاف فلا يصوم من وعنه قال كانوا لا يرون بصوم يوم عرفة بأسا إلا أن يخوفوا أن يكون يوم الدين وروي عن مسروق وغيره من التابعين مثل ذلك وكلام هؤلاء قد يقال أنه محمول على كراهة التنزيه دون التحريم والله أعلم وأما أن شهد بهلال ذي الحجة من ثبت الشهر به لكن لم يقبله الحاكم إما لمذر ظاهر أو لتقصير في أمره فانقول هذه الصورة تخرج على اختلاف المشهور في مسألة المنفرد بهلال شوال هل يفطر عملا برؤيته أم لا يفطر الا مع الناس في ذلك قولان مشهوران فلي قول من يقول لا يفطر المنفرد برؤية هلال شوال بل يصوم ولا يفطر الا مع الناس فانه يقول لا يستحب صوم يوم عرفة للشاهد الذي لم تقبل شهادته بهلال ذي الحجة ومن قال في الشاهد بهلال شوال يفطر سرا قال هنا انه يفطر ولا يصوم لانه يوم عيد في حقه ولكن لا يضحى ولا يقف بعرفة بذلك وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ولا يكره افراده بالصوم ومقتضى كلام احمد أنه يكره وهو قول ابن عباس وأبي حنيفة ووجب صومه ونسخ وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ورواية عن احمد اختارها بعض اصحابنا^(١) وصوم الدهر الصواب قول من يجعله تركا للأولى فأؤكده ومن صام رجب معتقدا أنه أفضل

(١) كذا يابى بالاصل

من غيره من الاشهر أتم وعزر وعليه يحمل فعل عمر وفي تحريم افراده وجهان ومن نذر صومه كل سنة أفطر بمضه وقضاء وفي الكفارة خلاف وأما من صام الأشهر^(١) الثلاثة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرا كاملا الا شهر رمضان وكان يصوم أكثر شعبان ولم يصح عنه في رجب شيء واذا أفطر الصائم بعض رجب وشعبان كان حسنا ولا يكره صوم العشر الاواخر من شعبان عند أكثر أهل العلم ولا يكره افراد يوم السبت بالصوم ولا يجوز تخصيص صوم أعياد المشرّكين ولا صوم يوم الجمعة ولا قيام ليّلتها قال أبو العباس في رده على الرافضي جاءت السنة بشوابه على ما فعله وعقابه على ما تركه ولو كان باطلا كعدمه لم يجبر بالتوافل والباطل في عرف الفقهاء ضد الصحيح في عرفهم وهو ما أبرأ الذمة فقولهم بطلت صلاته وصومه لمن ترك ركنا بمعنى وجب القضاء لا بمعنى انه لا يثاب عليها شيئا في الآخرة وقال تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) الابطال هو بطلان الثواب ولا يسلم بطلان جميعه بل قد يثاب على ما فعله فلا يكون مبطلا لمعله وأما ثامن شوال فليس عيدا لا للإبرار ولا للفجار ولا يجوز لاحد أن يستقده عيدا ولا يحدث فيه شيئا من شعائر الاعياد

(فصل) في مسائل التفضيل وليلة القدر من أفضل الليالي وهي في الوتر في العشر الاخير من رمضان والوتر قد يكون باعتبار الماضي فيطلب احدى وعشرين وليال ثلاث الى آخره وقد يكون باعتبار الباقي لقوله صلى الله عليه وسلم لتاسعة تبقى الحديث فاذا كان الشهر ثلاثين فتكون تلك من ليالى الاشفاع وليلة الثانية والعشرين تاسعة تبقى وليلة أربع سابعة تبقى كما فسره أبو سعيد الخدري وان كان تسعا وعشرين كان التاريخ بالباقي كالتاريخ بالماضي * ويوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع اجماعا ويوم النحر أفضل أيام العام وليلة الاسراء أفضل في حق النبي صلى الله عليه وسلم وليلة القدر أفضل بالنسبة الى الامة وخديجة إيثارها في أول الاسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تشركا عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين وإيثار عائشة في آخر الاسلام وحمل الدين وتبليغه الى الامة وادراكها من العلم لم تشركا فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها ومريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون من أفضل النساء والفواضل من نساء هذه الامة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما والصواب الذي عليه عامة المسلمين وحكي الاجماع عليه انهما ليستا بنبيتين وأما

(١) قوله وأما من صام الاشهر الخ كذا بالاصل

أزواجهما في الآخرة فقد روى في مريم أنها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو العباس ولا أعلم صحة ذلك ولا أعلم ما يقطع به * والنبي الشاكر والفقير الصابر أفضلها أنقامها لله تعالى فان استويا في التقوي استويا في الدرجة وصالحوا البشر افضل باعتبار النهاية وصالحوا الملك افضل باعتبار البداية * وعشر ذى الحجة افضل من غيره لياليه وأيامه وقد يقال ليالى العشر الاخير من رمضان افضل وأيام تلك افضل قال أبو العباس والاول أظهر ورمضان افضل الشهور ويكثر من فضل رجبا عليه ومكة افضل بقاع الله وهو قول أبي حنيفة والثانفي ونص الروايين عن احمد قال أبو العباس ولا أعلم احدا افضل تربة النبي صلى الله عليه وسلم على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسبقه اليه أحد ولا وافقه أحد والصلاة وغيرها من القرب بمكة أفضل والمجاورة بمكان يكثر فيه ايمانه وتقواه افضل حيث كان وتضاعف السيئة والحسنة بمكان أو زمان فاضل وذكره القاضي وابن الجوزي انتهى

(باب الاعتكاف) ومن نذر الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة تعين ما امتاز على غيره بمزية شرعية كقدم وكثرة جمع^(١) اختاره أبو العباس في موضع آخر وجهين في مذهبه ولا يجوز سفر الرجل الى المشاهد والقبور والمساجد غير المساجد الثلاثة وهو قول مالك وبه نص اصحابه وقال ابن عقيل من اصحابنا وان قرأ القرآن عند الحكم الذي أنزل له أو ما يناسبه فحسن كقوله لمن دعاه الى ذنب تاب منه وما يكون لنا أن نتكلم بهذا وقوله عند ما أمه أمر انما أشكوا بي وحزني الى الله * والتحقيق في الصمت انه اذا طال حتى يتضمن ترك الكلام الواجب صلح راما كما قال الصديق وكذا ان بعد بالصمت عن الكلام المستحب * والكلام الحرام يجب الصمت عنه وفضول الكلام يبنى الصمت عنه ولم ير أبو العباس لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها أن ينوي الاعتكاف مدة لبثه * والسياحة في البلاد لفير قصد شرعى كما يفعله بعض النساك أمر منه عنه قال الامام أحمد ليست السياحة من الاسلام في شيء ولا من فعل النبيين والصالحين

كتاب الحج

ويلزم الانسان طاعة والديه في غير المصيبة وإن كانا فاسقين وهو ظاهر اطلاق احمد وهذا فيما

(١) كذا بالأصل

فيه منفعة لهما ولا ضرر فان شق عليه ولم يضره وجب والا فلا وانما لم يقيد أبو عبد الله لسقوط
 الفرائض بالضرر وتحريم في المعصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فحينئذ ليس للأبوين
 منع ولدهما من الحج الواجب لكن يستطيع أنفسهما فان اذنا والاحج وليس للزوج منع زوجته
 من الحج الواجب مع ذي محرم وعليها أن تحج وان لم يأذن في ذلك حتى ان كثيرا من العلماء
 أو أكثرهم يوجبون لها النفقة عليه مدة الحج * والحج واجب على الفور عند أكثر العلماء والقول
 بوجوب العمرة على أهل مكة قول ضعيف جدا يخالف للسنة الثابتة ولهذا كان أصح الطريقين
 عن أحمد ان أهل مكة لا عمرة عليهم رواية واحدة وفي غيرهم روايتان وهي طريقة أبي محمد
 وطريقة أبي البركات في العمرة ثلاث روايات ثالثها يجب على غير أهل مكة * ومن وجب عليه
 الحج فتوفي قبله وخلف مالا حج عنه منه في أظهر قولى العلماء واذا وجب الحج على المحجور عليه
 لم يكن لوليئه منعه منه على الوجه الشرعي والتجارة ليست محرمة لكن ليس للإنسان أن يفعل
 ما يشغله عن الحج * ومن اراد سلوك طريق يستوي فيها احتمال السلامة والهلاك وجب عليه
 الكف عن سلوكها فان لم يكف فيكون اعان على نفسه فلا يكون شهيدا * وتجوز الخفارة عند
 الحاجة اليها في الدفع عن المخفر ولا يجوز مع عدمها كما يأخذه السلطان من الرعايا * وتحج كل
 امرأة آمنة مع عدم محرم قال أبو العباس وهذا متوجه في سفر كل طاعة واما اما المرأة
 يسافر معها ولا يفترق عن محرم الى محرم لانه لا يحرم لمن في العادة الغالبة فاما عتقاؤها من الاماء
 بيض لذلك أبو العباس قال بعض المتأخرين يتوجه احتمال انهن كالأماء على ما قال اذ لم يكن لمن
 يحرم في العادة الغالبة او احتمال عكسه لا تقطاع التبعية وملك انفسهن بالتق بخلق الأمة
 وصحح أبو العباس في الفتاوى المصرية ان المرأة لا تسافر للحج الا مع زوج او ذي محرم والمحرم
 زوج المرأة او من تحرم عليه على التأيد بنسب او سبب ولو كان النسب وطء شبهة لازنا وهو
 قول أكثر العلماء واختاره ابن عقييل وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين في
 التحريم لا الحرمة اتفاقا ويجوز للرجل الحج عن المرأة باتفاق العلماء وكذا العكس على قول
 الأئمة الاربعة وخالف فيه بعض الفقهاء والحج على الوجه المشروع أفضل من الصدقة التي
 التي ليست واجبة وأما ان كان له أقارب محايج فالصدقة عليهم أفضل وكذلك ان كان هناك
 قوم مضطرون الى نفقته فاما اذا كان كلاهما تطوعا فالحج أفضل لانه عبادة بدنية مالية وكذلك

الاضحية والمقيقة أفضل من الصدقة بقيمة ذلك لكن هذا بشرط أن يقيم الواجب في الطريق ويترك المحرمات ويصلي الصلوات الخمس ويصدق الحديث ويؤدي الأمانة ولا يتعدى على أحد.

(فصل) وينعقد الاحرام بنية النسك مع التلبية أو سوق الهدي وهو قول أبي حنيفة ورواية عن احمد وقاله جماعة من المالكية وحكى قولاً للشافعية ويحرم عقب فرض ان كان أو نفل لانه ليس للاحرام صلاة تخصه ويستحب للمحرم الاشتراط ان كان خائفاً والأفلا جمعاً بين الاخبار والقرآن أفضل من التمتع ان ساق هدياً وهو احدى الروايتين عن احمد^(١)

اعتمر وحج في سافرتين أو اعتمر قبل أشهر الحج فالأفرا أفضل باتفاق الأئمة الأربعة ومن أفرده العمرة بسفره ثم قدم في أشهر الحج فإنه يتمتع والنبي صلى الله عليه وسلم حج قارناً قال الامام احمد لاشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً والتمتع أحب الى قال أبو العباس وعلي هذا متقدموا أصحابنا ولو أحرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لم يجز علي الصحيح ويجوز العكس بالاتفاق ويجوز للمرأة المحرمة أن تغطي وجهها بملاصق خلا النقاب والبرقع ويجوز عقد الرداء في الاحرام ولا فدية عليه فيه * ومن ميقاته الجحفة كاهل مصر والشام اذا مروا على المدينة فلهم تأخير الاحرام الى الجحفة ولا يجب عليهم الاحرام من ذى الحليفة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ويجوز للمحرم لبس مقطوع الكعيبين مع وجود النعل واختاره ابن عقيل في المفردات وابو البركات ومن جامع بعد التحلل الاول يعتبر مطلقاً وعليه نصوص أحمد ويجزئ في فدية الأذى رطلا خبز عراقية وينبئ أن يكون بأدم ومما يكله أفضل من بر أو شعير والمحرم ان احتاج وقطع شعره لحجامة أو غسل لم يضره والقمل والبعض والقرود إن قرصه قتله محاباً والأفلا يقتله ولا يجوز قتل النحل ولو بأخذ كل عسله وان لم يندفع ضرره الا يقتله جاز ويسن أن يستقبل الحجير الاسود وفي الطواف وتسن القراءة في الطواف لاجل جهرها فاما ان غلط المصلين فليس له ذلك اذا وجنس القراءة أفضل من جنس الطواف والشاذروان ليس من البيت بل جعل عماداً له ولا يشرع تقبيل المقام ومسحه اجماعاً فسائر المقامات أولى ولا يشرع صمود جبل الرحمة اجماعاً وتختلف أفضلية الحج راكباً أو ماشياً بحسب الناس والوقوف راكباً أفضل وهو المذهب ويقص من شعره اذا حل لامن كل شمرة بعينها والخلق أو

(١) يابض بالاصل

التقصير إما واجب أو مستحب ومن حكى عن أحمد أنه مباح فقد غلط ولا يستحب للمتبع أن يطوف طواف قدوم بعد رجوعه من عرفة قبل الإفاضة هذا هو الصواب وقاله جمهور الفقهاء وهو أحد القولين في مذهب أحمد والمتنع بكفيه سي واحد بين الصفا والمروة وهو إحدى الروايتين عن أحمد نقلها عبد الله عن أبيه كالثقارن ويحل للمحرم بعد التحلل كل شيء حتى عقد النكاح هذا منصوص أحمد إلا النساء وليس للامام المقيم للمناسك التمجيل لاجل من يتأخر قال أصحابنا وإن خرج انسان غير حاج فظاهر كلام أبي العباس لا يودع وذكر ابن عقيل وابن الزاغوني لا يودع البيت ظهروه حتى يغيب قال أبو العباس هذا بدعة مكروهة ويحرم طوافه بغير البيت المتيق اتفاقا واتفقوا أنه لا يقبله ولا يمسح به فإنه من الشرك والشرك لا ينفره الله وكذا الخروج من مكة لمبة تطوع بدعة لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه علي عهده لاني رمضان ولا في غيره ولم يأمر عائشة بها بل اذن لها بعد المراجعة تطيبا لقلبها وطوافه بالبيت أفضل من الخروج اتفاقا وخروجه عند من لم يكرهه على سبيل الجواز والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم دليل أصلا وما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف توشاً فهذا لا يدل فإنه كان يتوشاً لكل صلاة وقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه يدخل فيه من أتى بالمرة. ولهذا أنكر الامام أحمد على من قال ان حجة المتنع^(١) حجة مكية ومن اعتقد ان الحج يسقط ماعليه من الصلاة والزكاة فإنه يستتاب بعد تربيته ان كان جاهلاً فان تاب والقتل ولا يسقط حق الآدمي من مال أو عرض أو دم بالحج اجماعاً ومن جرد مع الحاج أو غيره وجمع له من الجند المقطعين ما يمينه على كلفة الطريق أبيع له أخذه ولا ينقص أجره وله اجر الحج والجهاد وليس في هذا اختلاف وشهر السلاح عند قدوم تبوك بدعة محرمة وما يذكره الجهال من حصار تبوك كذب لا اصل له والمحصر بمرض أو ذهاب نفقة كالمحصر بعدو وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومثله حائض تعذر مقامها وحرم طوافها ورجعت ولم تطف لجلها بوجوب طواف الزيارة أو لجزها عنه أو لذهاب الرقة والمحصر يلزمه دم في أصح الروايتين ولا يلزمه قضاء حجة ان كان طوعاً وهو إحدى الروايتين

(١) كذا بالأصل

{ باب الهدى والاضحية } ويجوز الاضحية بما كان أصغر من الجذع من الضأن لمن ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالحكم ولم يكن عنده ما يمتد به في الاضحية وغيرها لقصة أبي بردة بن نيار ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم ولن يجزئ أحد بعدك أى بعد حاله والاجر في الاضحية على قدر القيمة مطلقاً وتجزي الهتمي التي سقط بعض أسنانها في أصح الوجهين ولا تضحية بمكة وإنما هو الهدى وإذا ذبح قال اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم ولا يستحب أخذ شعره بعد ذبح الاضحية وهو احدي الروايتين عن احمد والتضحية عن الميث أفضل من الصدقة بشئها وآخر وقت ذبح الاضحية آخر ايام التشريق وهو مذهب الشافعي واحد القولين في مذهب احمد ولم ينسخ تحريم^(١) الادخار علم مجاعة لانه سبب التحريم وقائه طائفة من العلماء ومن عدم ما يضحى به ويدق افتراض وضحي وعق مع عدم القدرة على الوفاء والاضحية من النفقة بالمعروف فتضحى امرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا اذنه ومدين لم يطالبه رب الدين ولا يقتر بالخليك في العقبة

كتاب البيع

وكل ماعده الناس يما أو هبة من متاعب أو متراخ من قول أو فعل انقصد به البيع والهبة ويجوز بيع الطير لقصد صوته إذا جاز حبسه وفيه احتمالان لابن عقيل واختار أبو العباس صحة البيع بغير صفة وهو بالخيار إذا رآه وهو رواية عن احمد ومذهب الحنفية وضعفه في موضع آخر والبيع بالصفة السليمة صحيح وهو مذهب احمد وإن باعه لبنا موصوفاً في الذمة واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة صح ويجوز بيع الكلاً ونحوه الموجود في أرضه إذا قصد استنباته ويصح بيع ما فتح عنوة أو لم يقسم من أرض الشام ومصر والعراق ويكون في يد مشتره بخراجه وهو احدي الروايتين عن احمد واحد قول الشافعي وجوز احمد اصدافها وقاله أبو البركات وتأوله القاضي على نفعها والمؤثر بها أحق بلا خلاف وإذا جعلها الامام فياً صار ذلك حكماً باتياً فيها دائماً ولا تعود الى النائمين وليس غيرهم مختصاً بها ومكة المشرفة فتحت عنوة ويجوز بيعها لاجارتها فإن استأجرها فالاجرة ساقطة يحرم بذلها ويصح بيع الحيوان المفذوح

(١) كذا بالأصل

مع جلده وهو قول جمهور العلماء وكذا لو أفرد أحدهما بالبيع ويصح بيع الغرور في الأرض الذي يظهر ورته كالقنطاري والجوز والقلناس والفجل والبصل وشبيه ذلك وقاله بعض أصحابنا ويصح البيع بالرقم ونص عليه أحمد وتأوله القاضي وبما ينقطع به السعر وكما يبيع الناس وهو أحد القولين في مذهب أحمد ولو باع ولم يسم الثمن صح بثن المثل كالنكاح ولا يصح بيع ما قصد به الحرام كمصير يتخذه خمر إذا علم ذلك كذهب أحمد وغيره أو ظن وهو أحد القولين يؤيده أن الأصحاب قالوا لو ظن الآجر أن المستأجر يستأجر الدار لمعصية كبيع الخمر ونحوه لم يجوز له أن يؤثره تلك الدار ولم تصح الاجارة والبيع والاجارة سواء وإذا جمع البائع بين عقدين مختلفي الحكم بموضين متميزين لم يكن للمشتري أن يقبل أحدهما بعوضه ويحرم الشراء على شراء أخيه وإذا فعل ذلك كان للمشتري الأول مطالبة البائع بالسلعة واخذ السلعة أو عوضها ومن استولى على ملك انسان بلا حق ومنعه إياه حتى يبيعه إياه فهو كبيع المكره بغير عوض ويكره أن يتمي الغلاء قال أحمد لا ينبغي أن يتمي الغلاء ومن قال لا آخر اشتري من زيد فاني عبده فاشتراه فبان حرا فإنه يؤاخذ البائع والمقر بالثمن فإن مات أحدهما أو غاب آخذ الآخر بالثمن وتلقه ابن الحكم عن أحمد وبيع الامانة باطل ويجب المعاوضة بثن المثل لأنها مصلحة عامة لحق الله تعالى ولا يرجع على المسترسل أكثر من غيره وكذا المضطر الذي لا يجد حاجته الا عند شخص ينبغي أن يرجع عليه مثل ما يرجع على غيره وله ان يأخذ منه بالقيمة المعروفة بغير اختياره قال أبو طالب قيل لأحمد ان ربح الرجل في العشرة خمسة يكره ذلك قال إذا كان اجله الى سنة أو اقل بقدر الربح فلا بأس به وقال أبو جعفر بن محمد سمعت أبا عبد الله يقول يبيع النسيئة إذا كان مقاربا فلا بأس وهذا يقتضي كراهة الربح الكثير الذي يزيد على قدر الاجل لانه شبه ببيع المضطر وهذا يبيع المراجعة والمساومة ومن ضمن مكانا للبيع ويشتري فيه وحده كره الشراء منه بلا حق ويحرم عليه أخذ زيادة بلا حق * أفق أهل السوق على أن لا يتزايدوا في السلعة وهم محتاجون اليها ليبيعا صاحبها بدون قيمتها فإن ذلك فيه من غش الناس ما لا ينبغي وإن ثم من بد فلا بأس ومن ملك ماء نائما كثير محفورة في ملكه أو عين ماء في أرضه فله بيع البئر والعين جميعا ويجوز بيع بعضها مشاعا كأصبع أو اصبعين من قناة وإن كان أصل القناة في أرض مباحة فكيف إذا كان أصلها في أرضه قال أبو العباس وهذا لا أعلم فيه نزاعا وإن كانت العين يبيع ماؤها شيئا فشيئا

فانه ليس من شرط المبيع أن يرى جميعه بل ما جرت به العادة برؤيته وأما ما يتجدد ومثل المنايع
وتقع البثر فلا يشترط أحد رؤيته في بيع ولا اجاره وانما تنازعوا الوبايع الماء دون القرار وفي
الصحة قولان بناء على انه هل يملك أولا ومذهب مالك والحنفية الصحة ونص عليه الشافعي
وانه يملك وتنازعوا اذا باع الارض ولم يذكر الماء هل يدخل أم لا

﴿فصل﴾ ولو قال البائع بملك لو جئتنى بكذا أو ان رضى زيد صبح البيع والشرط وهو
احدى الروايتين عن احمد وتصح الشروط التي لم يخالف الشرع في جميع العقود فلو باع جارية
وشرط على المشتري ان باعها فهو أحق بها بالتمن صبح البيع والشرط وتقل عن ابن مسعود وعن
احمد نحو العشرين نصا على صحة الشروط وانه يحرم الوطء لنقص الملك سأل أبو طالب الامام
احمد ممن اشترى أمة يشترط أن يتسرى بها لالخدمة قال لا بأس به وهذا من احمد يقتضى
أنه إذا شرط على البائع فعلا أو تركا في البيع مما هو مقصود للبائع أو للمبيع نفسه صبح البيع
والشرط كاشتراط المتق وكما اشترط عثمان لمصيب وقف داره عليه ومثل هذا ان يبيعه بشرط أن
يعلمه أولا يخرج من ذلك البلد أولا يستعمله في العمل الفلاني أو ان يزوجه أو يساويه في المطعم
أولا يبيعه أولا يهبه فاذا امتنع للمشتري من الوفاء فهل يجبر عليه أو يفسخ على وجهين وهو
قياس قولنا اذا شرط في النكاح أن لا يسافر بها أولا يزوجه اذا لفرق في الحقيقة بين الزوجة والمملوك
واذا شرط البائع نفع المبيع لنيره مدة معلومة فقتضى كلام أصحابنا جوازه فانهم احتجوا بحديث
أم سلمة انها اعتقت سفيينة وشرطت عليه انه يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ماعاش واستثناء
خدمة غيره في العتق كاستثنائها في البيع وشرط البراءة من كل عيب باطل وعمله جماعة من
أصحابنا بأنه خيار يثبت بعد البيع فلا يسقط قبله كالشفعة ومقتضى هذا التعليل صحة البراءة من
العيوب بعد عقد البيع وقال المخالف في صحة البراءة اسقاط حق وصح في المجهول كالطلاق
والعتاق قيل له والجواب انا نقول بوجوبه وانه يصح في المجهول لكن بعد وجوبه والصحيح
في مسألة البيع بشرط البراءة من كل عيب والذي قضى به الصحابة وعليه أكثر اهل العلم ان
البائع اذا لم يكن علم بذلك العيب فلا رد للمشتري لكن اذا ادعى ان البائع علم بذلك فانكر
البائع حلف انه لم يعلم فان نكل قضى عليه

﴿فصل﴾ ويثبت خيار المجلس في البيع ويثبت خيار الشرط في كل العقود ولو طالت المدة

فان اطلقا الخيار ولم يوقتا بمدة توجه أن يثبت بثلاثا خبر حبان بن مقيد وللبائع الفسخ في مدة الخيار اذا رد الثمن والا فلا ونقل أبو طالب عن احمد وكذا التملكات القهرية لازالة الضرر كالاخذ بالشفعة واخذ الغراس والبناء من المستعير والمستأجر والزرع من العاصب ويثبت خيارالنبن المسترسل الى البائع^(١) لم يما كسه وهو مذهب احمد وان علق عتق عبده بيعة وكان قصده بالتعليق اليهين دون التبرر بعتقه اجزاء كفارة يمين وان قصد به التقرب كان عتقه مستحقا كالنذر فلا يصح بيعه ويكون العتق مطابقا على صورة البيع وطرد أبو العباس قوله هذا في تعليق الطلاق على الفسخ والخلع فجعله معلقا على صورة الفسخ والخلع المعلق عليه فلا يتمتع ونوع الطلاق معه على رأى ابن حامد حيث أوقفه مع البيذونة بالتقضاء العدة فكذا بالفسخ ويحرم كتم العيب في الساعة وكذا لو أعلمه به ولم يعلمه قدر عيبه ويجوز عقابه بالثلاثة أو بالتصدق به. وقد أفتى به طائفة من أصحابنا ويحرم تغريم مشتر بأن يسومه كثيرا ليذلل قريابنه والتماء المتصل في الأعيان المملوكة العائدة الى من انتقل الملك عنه لا يتبع الأعيان وهو ظاهر كلام احمد في رواية أبي طالب حيث قال اذا اشترى غنما فنمت ثم استحققت فالتماء له وهذا يتم المتصل والمنفصل واذا اشترى شيئا فظهر به عيب على عيب فله ارشه ان تمدد رده والا فلا وهو رواية عن احمد ومذهب أبي حنيفة والشافعي وكذا في نظائره كالصفقة اذا تفرقت والمذهب بخير المشتري بين الرد واخذ الثمن وامساكه واخذ الارش فعليه يجبر المشتري على الرد واخذ الارش لتضرر البائع بالتأخير واذا أثبت الجارية عند المشتري وكانت معروفة بذلك قبل البيع وكنتمه البائع رجع المشتري بالثمن في الاصح والجار السوء عيب واذا ظهر عسر المشتري أو مطله فللبائع الفسخ ويملك المشتري المبيع بالمقد ويصح عتقه قبل القبض اجاءا فيها ومن اشترى شيئا لم يبه قبل قبضه سواء المكيل والموزون وغيرهما وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ومذهب الشافعي وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وسواء كان المبيع من ضمان المشتري أولا وعلى ذلك تدل أصول أحمد كتصرف المشتري في الثمرة قبل جدها في أصح الروايتين وهي مضمونة على البائع وكصحة تصرف المستأجر في العين المؤجرة بالاجارة وهي مضمونة على المؤجر ويمتنع التصرف في صبرة الطعام المشتراة جزا فاعلى احدى الروايتين وهي اختيار الخرق مع انها من

(١) كذا بالاصل

ضمان المشتري وهذه طريقة الاكثرين وعلة النهي عن البيع قبل القبض ليست توالى الضمان بل عجز المشتري عن تسليمه لان البائع قد يسلمه وقد لا يسلمه لاسيما اذا رأى المشتري قد ويمر في رد البيع إما بجحد أو باحتيال في الفسخ وعلي هذه العلة تجوز التولية في البيع قبل قبضه وهو مخرج من جواز بيع الدين ويجوز التصرف فيه بغير البيع ويجوز بيعه لبائنه وللشركة فيه وكل ماملك به مقدسوي البيع فانه يجوز التصرف فيه بغير البيع فانه يجوز التصرف فيه قبل قبضه بالبيع وغيره لعدم قصد الربح واذا تمين ملك انسان في مودوث أو وصية أو غنية لم يعتبر لصحة تصرفه قبضه بلا خلاف وينقل الضمان الى المشتري بتكته من القبض وظاهر مذهب احمد الفرق بين تمكن قبضه وغيره ليس هو الفرق بين المقبوض وغيره.

﴿ باب الربا ﴾ والعلة في تحريم ربا الفضل الكيل أو الوزن مع العلم وهو رواية عن أحمد ويجوز بيع المصوغ من الذهب والفضة بجنسه من غير اشتراط التماثل ويجعل الزائد في مقابلة الصينة ليس ربا ولا بجنس بنفسه فيباع خبز بهريسة وزيت زيتون وسمسم بشرج والممول من النحاس والحديد اذا قلنا يجري الربا فيه يجري في معموله اذا كان يقصد وزنه بعد الصنعة كشياب الحرير والاسطال ونحوها والا فلا وهو ثالث أقوال أهل العلم ويحرم بيع اللحم بمحيوان من جنسه مقصودا للحم ويجوز بيع الموزونات الربوية بالتحريم وقاله مالك ومالا يختلف فيه الكيل والوزن مثل الادهان يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ووزنا وعن أحمد ما يدل عليه ويجوز العرايا في جميع المرايا والروع ويجوز مسله^(١) من عجوة وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة وظاهر مذهب أحمد جواز بيع السيف الحلي بجنس حليته لان الحلية ليست بمقصودة ويجوز بيع فضة لا يقصد غشها بخالصة مثلامثل ولا يشترط الحلول والتفاضل في صرف الفلوس النافقة باحد التقدين وهو رواية عن أحمد نقلها أبو منصور واختارها ابن عقيل وماجاز التفاضل فيه كالتياب والحيوان يجوز التمسأ فيه ان كان متساويا والا فلا وهو رواية عن أحمد وان اضطرفا دينيا في ذمتها جاز وحكاه ابن عبد البر عن أبي حنيفة ومالك خلافا لما نص عليه أحمد ويحرم مسئلة القورق^(٢) وهو رواية عن أحمد ومن باع ربويا نسيئة حرم أخذه عن ثمن مالا يباع نسيئة مالم تكن حاجبة وهو توسط بين الامام أحمد في تحريمه والشيخ أبي

(١) مسله هكذا رسمها بالاصل (٢) كذا بالاصل

محمد المقدسى في حله والتحقيق في عقود الربا اذا لم يحصل فيها القبض ان لا عقود ان كان بعض الفقهاء يقول بطل العقد فهو بطلان ما لم يتم بطلان مانع * والكيماء باطلة محرمة وتحريمها أشد من تحريم الربا ولا يجوز بيع الكتب التي تشتمل على معرفة صناعاتها وأفني بعض ولاية الامور باتلافها (فصل) والصحيح أنه يجوز بيع المقاني جملة بمرورها سواء بدا صلاحها أولا وهذا القول له مأخذان أحدهما ان العروق كاصول الشجر فيبيع الخضروات قبل بدو صلاحها كبيع الشجر بثمره قبل بدو صلاحه يجوز تبعا والمأخذ الثاني وهو الصحيح ان هذه لم تدخل في نهى النبي صلى الله عليه وسلم بل يصح العقد على اللفظة الموجودة واللفظتان "المعدومة الى أن تيسر القثاة لان الحاجة داعية الى ذلك ويجوز بيع المقاني دون أصولها وقاله بعض أصحابنا واذا بدا صلاح بعض الشجرة جاز بيعها وبيع ذلك الجنس وهو رواية عن أحمد وقول الليث بن سعد وبقيّة الاجناس التي ساء حملها فان أصاب ذلك أو الزرع الذي بجائحة ولو من جراد أو جيش لا يمكن تضمينه فن ضمان بائنه ان لم يفرط المشتري وثبت الجائحة في المزارع كما اذا اكترت الارض بالف مثلا وكانت تساوى بالجائحة سبعة وبعض الناس يظن ان هذا خلاف ما في المتن من الاجماع وهو غلط فان الذي في المتن أن نفسه اذا تلف يكون من ضمان المستأجر صاحب الزرع لا يكون كالثمرة المشتراة فهذا ما فيه خلاف وانما الخلاف في نفس أجرة الارض ونقص قيمتها فيكون كما لو انقطع الماء عن الرحا وثبت الجائحة في المزارع ولو قال في الاجارة إنه أجره اياها مقيلا أو مصيفا أو مرأحا أو مزروعا وثبت الجائحة في حانوت أو حمام نقص نفعه وحكم بذلك أبو الفضل سليمان بن جعفر المقدسى قال أبو العباس لكنه بخلاف ما رأيت عن الامام أحمد وقياس أصول أحمد ونصومه اذا عطل نفع الارض بأفة انفسخت الاجارة فيما بقي من المدة كاستخدام الدار ولو يثبت الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسب ما بطل من النفع واذا لم يمكن النفع به ببيع أو اجارة أو عمارة أو غير ذلك لم يحز المطالبة بالخراج *

(باب السلم) ولو أسلم مقدارا معلوما الى أجل معلوم في شيء يحكم انه اذا حل يأخذه باقص مما يساوى بقدر معلوم صح كالبيع بالسر ويصح السلم حالا ان كان المسلم فيه موجودا

(١) واللفظتان هكذا بالاصل ولعلها واللفظة الخ

في ملكه والافلا ويجوز بيع الدين في الذمة من الغريم وغيره ولا فرق بين دين السلم وغيره وهو رواية عن أحمد وقاله ابن عباس لكن بقدر القيمة فقط ثلاثا يريح فيما لم يضمن ويصح تعليق البراءة على شرط وهو رواية عن أحمد وما قبضه أحد الشريكين من دين مشترك بمقدار وارث أو اتلاف أو ضريبة وسبب استحقاقها واحد فالشريكة الاخذ من الغريم ومحاصه فيما قبضه وهو مذهب الامام وكذا لو تلف ولو تباراً ولا حدهما على الآخر دين مكتوب فادعي استثناءه بقلبه وانه لم يرثه منه قبل ولخصمه تحليفه

﴿باب القرض﴾ ويجوز قرض الخبز ورد مثله عدداً بلا وزن من غير قصد الزيادة وهو مذهب أحمد ولو أقرضه في بلد آخر جاز على الصحيح ويجوز قرض المنافع مثل أن يحصد منه يوماً ويحصد منه الآخر يوماً أو يسكنه داراً ليسكنه الآخر بدلها لكن الغالب على المنافع أنها ليست من ذوات الامثال حتى يجب رد المثل بتراضيهما وإذا ظهر المقرض مفلساً وجد المقرض عين ماله فله الرجوع بعين ماله بلا ريب والدين الحلال يتأجل بتأجيله سواء كان الدين قرضاً أو غيره وهو قول مالك ووجه في مذهب أحمد ويتخرج رواية عن أحمد من احدي الروايتين في صحة الحاق الاجل بسد لزوم العقد ولو أقرض اكاره بذراً أو أمره بذره وانه في ذمته كما يفعله الناس فهو فاسد وله نصيب المثل ولو تلف لم يضمنه لانه امانة ولو أقرض من رجل قروضاً متفرقة و وكل المقرض في ضبطها أو ابتاع منه شيئاً و وكل البائع في ضبط المبيع حفظاً أو كتابة فينبغي أن يكون قول هذا المؤمن ههنا مقبولاً ويجب على المقرض أن يوفي المقرض في بلد القرض ولا يكلفه مؤونة السفر والحمل

﴿باب الضمان﴾ وقياس المذهب انه يصح بكل لفظ يفهم منه الضمان عرفاً مثل زوجه وأنا أو دى الصديق أو به وأنا أعطيك الثمن أو اتركه لا تطالبه وأنا أعطيك الثمن ولو نسيب مضمون عنه قادر فامسك الضامن وغرم شيئاً أو انفق في المجلس رجع به على المضمون عنه ويصح ضمان المجهول ومنه ضمان السوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يقبضه من عين مضمونة وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازها وكذلك تجوز الشهادة على المزارعة لمن لم ير جوازها لأن ذلك محل اجتهاد وأما الشهادة على العمود المحرمة على وجه الاعانة عليها فحرام ويصح ضمان حارس ونجود وتجار حرب بما يذهب من البلد أو البحر وغايته ضمان مجهول

ومالم يجب وهو جائز عند أكثر أهل العلم مالك وإبي حنيفة وأحمد ومن كفل انسانا فسلمه الى المكفول له ولا ضرر في تسليمه برئ ولو في حبس الشرع ولا يلزمه اختياره منه اليه عند أحد الأئمة والسجبان ونحوه ممن هو وكيل على بدن الغريم كالكفيل للوجه عليه احضار الخصم فان تعذر احضاره كان كما لو لم يحضر المكفول به يضمن ماعليه عندنا وعند مالك واذا لم يكن الوالد ضامنا لولده ولاله عنده مال يجب له على الوالد معاونة صاحب الحق على احضار ولده ونحوه ولزمه ذلك

﴿ فصل ﴾ والحوالة على ماله في الدين ان اذن في الاستيفاء فقط والمختار الرجوع ومطالبتة وليس للابن أن يحيل على الأب ولا يبيع دينه اذا جوزنا بيع ما على الغريم الا برضاء الأب وكره الامام أحمد أن يتزوج الرجل أو يقترض أو يشتري اذا لم يعلم الآخر بسرته أو لالان ظاهرا الحال ان الرجل انما يعامل من كان قادرا على الوفاء فاذا كتم ذلك كان غارا

﴿ فصل ﴾ ويجوز رهن العبد المسلم من كافر بشرط كونه في يد مسلم واختاره طائفة من أصحابنا ويجوز أن يرهن الانسان مال نفسه على دين غيره كما يجوز أن يضمنه وأولى وهو نظير اعارته للرهن واذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فالقول قول المرتهن مالم يدع أكثر من قيمة الرهن وهو مذهب مالك ولا يثك شي من الرهن حتى يقضي جميع الدين وهو مذهب أحمد وغيره واذا لم يكن للمدين وفاء غير الرهن وجب على رب الدين ايماله حتى يبيعه فتي لم يمكن بيعه الا بخروجه من الحبس أو كان في يمه وهو في الحبس ضرر عليه وجب اخراجه ويضمن عليه أو يمشی معه هو أو وكيله

﴿ باب الصلح وحكم الجوار ﴾ ويصح الصلح عن المؤجل بقبضه حالا وهو رواية عن أحمد وحكي قولاً للشافعي ويصح عن دية الخطأ وعن قيمة المتلف غير المثل باكثر منها من جنسها وهو قياس قول أحمد والنهبن والمنفعة التي لا قيمة لها عادة كالاستغلال بجدار النسير والنظر في سراجها لا يصح أن يرد عليها عقد بيع أو اجارة اتفاقا ولو اتفاقا على بناء حائط بستان فبنى أحدهما فالتف من الثمرة بسبب افعال الآخر ضمن لشريكه نصيبه واذا احتاج الملك المشترك الى عمارة لا بد منها ففعل أحد الشريكين أن يعمر مع شريكه اذا طلب ذلك منه في أصبح تولى العلماء ويلزم الا على التستر بما يمنع مشاركة الاسفل وان استويا وطالب أحدهما ببناء السيرة جبر

الاخر معه مع الحاجة الى السترة وهو مذهب أحمد وليس للإنسان أن يتصرف في ملكه بما يؤدي به جاره من بناء حمام وحانوت طباشير ودقاق وهو مذهب أحمد ومن لم يسد بئر سدا يمنع من الضرر بها ضمن ما تلف بها وله تملية بنائه ولو أفضى الى سد الفضاء عن جاره (قلت) وفيه على قاعدة أبي العباس نظر والله أعلم وليس له منه خوفا من نقص أجره ملكه بلا نزاع والمضاربة مبناه على القصد والارادة أو على فعل ضرر عليه فتي قصد الاضرار ولو بالناسخ أو فعل الاضرار من غير استعفاف فهو مضار وأما اذا فعل الضرر المستحق للحاجة اليه والانتفاع به لالقصد الاضرار فليس بمضار ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النخلة التي كانت تضر صاحب الحديقة لما طلب من صاحبها المعاوضة عنها بمدة طرق فلم يفعل فقال إنما انت مضار ثم أمر بقلعها فدل على ان الضرر محرم لا يجوز تمكين صاحبه منه ومن كانت له ساحة تلي فيها التراب والحيوانات وتضرر الجيران بذلك فانه يجب على صاحبها أن يدفع ضرر الجيران اما بممارتها أو اعطائها لمن يعمرها أو يمنع أن ياتي فيها ما يضر بالجيران واذا كان المسجد معنفا للصلاة ففي جواز البناء عليه نزاع بين العلماء وليس لاحد أن يبنى فوق الوقف ما يضر به اتفاقا وكذا ان لم يضر به عند الجمهور واذا كان الجدار محتصا بشخص لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج اليه الجار ولا يضر بصاحب الجدار ويجب على الجار تمكين جاره من اجراء مائه في أرضه اذا احتاج الي ذلك ولم يكن على صاحب الارض ضرر في أصح القولين في مذهب أحمد وحكم به عمر بن الخطاب رضى الله عنه فالسابط الذي يضر بالمارة مثل ان يحتاج الراكب أن يحني رأسه اذا مر هناك وان غفل عن نفسه رعى عمامته أو شجع رأسه ولا يمكن أن يمر هناك جل حال الا كسرت وقبته والجل المحمل لا يمر هناك فثل هذا السابط لا يجوز احداثه على طريق المارة باتفاق المسلمين بل يجب على صاحبه ازالته فان لم يفعل كان على ولاية الامور الزامه بازالته حتى يزول الضرر حتى لو كان الطريق منخفضا ثم ارتفع على طول الزمان وجب ازالته اذا كان الامر على ما ذكر والله أعلم

﴿باب الحبر﴾ واذا لزم الانسان الدين بنير معلومة كالضمان ونحوه ولم يعرف له مال فالتقول قوله مع يمينه في الاعسار وهو مذهب أحمد وغيره ومن أراد سفرا وهو عاجز عن وفاء دينه فلتعريه منه حتى يقيم كفيلا بدينه ومن طوبأ بآداء دين عليه فطلب امهالا أهل

بقدر ذلك اتفاقا لكن ان خاف غريمه منه احتاط عليه بما لزمته أو بكفيل أو برسم عليه ومن كان قادرا على وفاء دينه وامتنع اجبر على وفائه بالضرب والحبس ونص على ذلك الاثمة من أصحاب مالك والشافعي واحمد وغيرهم قال أبو العباس ولا أعلم فيه نزاعا لكن لا يزداد كل يوم على اكثر من التميزر ان قيل يتقدروا للحاكم أن يبيع عليه ماله ويقضي دينه ولا يلزمه واذا كان الذي عليه الحق قادرا على الوفاء ومطل صاحب الحق حتى أخرجه الى الشكاية فاعلمه بسبب ذلك فهو على الظالم المبطل اذا كان غريمه على الوجه المعتاد ومن عرف بالقدره فادعى اعسارا وامكن عادة قبل وليس له اثبات اعساره عند غيره من حبسه بلا اذنه ويقضى دينه من مال له فيه شبهة لانه لا يبقى شبهة بترك واجب ولو ادعت امرأة على زوجها بحقها وحبسته لم يستقط من حقوقه عليها شيء قبل الحبس بل يستحقها عليها بعد الحبس كحبسه في دين غيرها فله ان امها ملازمة بيته ولا يدخل عليها أحد بلا اذنه ولو خاف خروجها من منزله بلا اذنه اسكنها حيث شاء ولا يجب حبسه بمكان معين فيجوز حبسه في دار ولو في دار نفسه بحيث لا يمكن من الخروج ولو كان قادرا على اداء الدين وامتنع ورأى الحاكم منه من فضول الاكل والنسكاح فله ذلك اذ التميزر لا يختص بنوع معين وانما يرجع فيه الى اجتهاد الحاكم في نوعه وقدره اذا لم يتمدد حدود الله ومن ضاق ماله عن ديونه صار محجورا عليه بنير حكم حاكم بالحجر وهو رواية عن أحمد ومن عليه نفقة واجبة فلا يملك التبرع بما يخل بالنفقة الواجبة وكلام أحمد يدل عليه وان نوزع المحجور عليه لخطر في الرشد فشهد شاهدان برشده قبل لانه قد علم بالاستقاضة ومع عدم البينة له على وليه أنه لا يعلم رشده والاسراف ماصرفه في الحرام أو كان صرفه في مباح قدرا زائدا على المصلحة ولو وصى من فسقه ظاهرا أولا وجب انفاذه كحكم فاسق حكم بالعدل والولاية على الصبي والمجنون والسفيه تكون لساثر الاقارب ومع الاستقامة لا يحتاج الى الحاكم الا اذا امتنع من طاعة الولى وتكون الولاية لغير الأب والجد والحاكم وهو مذهب أبي حنيفة ومنصوص أحمد في الأم وأما تخصيص الولاية بالأب والجد والحاكم فضعيف جدا والحاكم العاجز كالعدم ولومات من يتجر لنفسه وليتيمه بماله وقد اشترى شيئا ولم يعرف لمن هو لم يقسم ولم يوقف الامر حتى يصطلحا كما يقوله الشافعي بل مذهب أحمد أنه يفرغ^(١) فخرغ

خلف واحد ولو مات الوصى وجهل بقاء مال وليه كان ديناً في تركته ولو وصى اليتيم أقل الامرين من اجرة مثله أو كفايته ولا يجوز أن يولى على مال اليتيم الا من كان قوياً خيراً بما ولى عليه أميناً عليه والواجب إذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به ولا يستحق الاجرة المسماة لكن إذا عمل لليتامى استحق أجرة المثل كالعمل في سائر العقود الفاسدة ولا يقبل من السيد دعوى عدم الاذن لعبد مع علمه بتصرفه ولو قدر صدقه فتسليطه عليه عدوان وتردد أبو العباس فيها إذا لم يمكن الولي خلاص حق موليه الا برفع من هو عليه الى وال يظلمه ويستحب التجارة بمال اليتيم لقول عمر وغيره تجروا باموال اليتامى كيلاً تأكلها الصدقة

(باب الوكالة) قال القاضى في ضمن مسألة بقاء الوكيل بموت الموكل فلما إن أخرج الموكل فيه عن ملكه مثل اعتاقه العبد وبينه فإنه تنفسخ الوكالة بذلك ففرق بين الموت وبين العتق والبيع بأن حكم الملك هنا قد زال وهناك السلة بعد الموت باقية على حكم مالكها وما قاله القاضى فيه نظر فان الانتقال بالموت أقوى منه بالبيع والعتق فان هذا يمكن الموكل الاحتراز عنه فيكون بمنزلة عزله بالقول وذلك زال الملك فيه بفعل الله تعالى وإذا تصرف بلا اذن ولا ملك ثم تبين أنه كان وكيلاً ومالكا ففي صحة تصرفه وجهان كما لو تصرف بعد الزل ولم يعلم فلو تصرف باذن ثم تبين ان الاذن كان من غير المالك والمالك اذن له ولم يعلم أو اذن بناء على جهة ثم تبين أنه لم يكن يملك الاذن بها بل بنيرها أو بناء انه مالك شبر ثم تبين انه كان وارثاً فان قلنا يصح التصرف في الاول فهنا أولى وان قلنا لا يصح هناك فقد يقال يصح هنا لانه كان مباحاً له في الظاهر والباطن لكن الذي اعتقده ظاهر اليس هو الباطل فنظيره اذا اعتقد أنه محدث فظهر ثم تبين فساد طهارته وانه كان متطهراً قبل هذا ولو وكل شخصاً أن يوكل له فلاناً في بيع ومحوه فقال الوكيل الاول للوكيل الثاني بيع هذا ولم يشعر انه وكيل الموكل قال أبو العباس مثلت عن هذه المسئلة فقات نسبة أنواع التوكيل والوكيلين الى الوكيل كنسبة أنواع التمليك والملكين الى الملك ثم لو ملك شيئاً لم يحتاج أن يبين هل هو وكيله أو وكيل فلان وان كان الحكم فيها مختلفاً بالنسبة الى الموكل والملك (تقيل) ههنا في رجل دفع الى رجل ثوباً يبيعه فباعه واخذ الثمن فوجهه المشتري من الثمن درهماً فان الضمان على الذي باع الثوب فقد نص أحمد على ان ما حصل للوكيل من زيادة فهو للبائع ولا يخص فهو عليه ولم يفرق بين أن يكون

النقص قبل لزوم المقد أو بعده وينبغي أن يفصل إذا لم يلزمه والوكيل في الضبط والمعرفة مثل من وكل رجلا في كتابة ماله وما عليه كأهل الديوان فتتوله أولي بالقبول من وكيل التصرف لانه مؤتمن على نفس الاخبار بماله وما عليه وهذه مسألة نافعة ونظير اقرار كتاب الامراء واهل ديوانهم بما عليهم من الحقوق بدم موتهم واقرار كتاب السلطان وبيت المال وسائر أهل الديوان بما على جهاتهم من الحقوق ومن ناظر الوقف وعامل الصدقة والخراج ونحو ذلك فان هؤلاء لا يخرجون عن ولاية أو وكالة وان استعمل الامير كاتباً جانياً أو عاملاً ثم بما اذهب من حقوق الناس لتفريطه ومن استأمنه أميراً على ماله نخشى من حاشيته ان منهم من عادتهم المتقدمة لزمه فعل ما يمكنه وما هو أصحح للامير من تولية غيره فيرتفع معهم لاسيما ولا أخذ شبهة قال في المحرر وإذا اشترى الوكيل أو المضارب بأكثر من ثمن المثل أو باع بدونه صح ولزمه النقص والزيادة ونص عليه قال أبو العباس وكذلك الشريك والوصي والناظر على الوقف وبيت المال ونحو ذلك وقال هذا ظاهر فيما اذا فرط وأما إذا احتاط في البيع والشراء ثم ظهر غبن أو عيب لم يقصر فيه فهذا معذور يشبه خطأ الامام أو الحاكم ويشبه تصرفه قبل علمه بالعزل وأبين من هذا الناظر والوصي والامام والقاضي اذا باع أو أجر أو زارع أو ضارب ثم تبين الخلل فيه مثل ان يأمر بمارة أو غرس ونحو ذلك ثم تبين ان المصلحة كانت في خلافه وهذا باب واسع وكذلك المضارب والشريك فان عامة من يتصرف لغيره بوكالة أو ولاية قد يجتهد ثم يظهر فوات المصلحة أو حصول المفسدة ولا لزوم عليه فيهما وتضمن مثل هذا فيه نظر وهو يشبه بما اذا قتل في دار الحرب من يظنه حرياً فبان مسلماً فان جماع هذا انه يجتهد مأمور بعمل اجتهد فيه وكيف يجتمع عليه الامر والضمان هذا الضرب هو خطأ في الاعتماد والقصد لافي العمل وأصول المذهب تشهد له بروايتين قال أبو حنيفة في المجموع واذا سمي له ثمناً فنقص منه نص الامام احمد في رواية ابن منصور اذا أمر رجلاً أن يبيع له شيئاً فباعه بأقل قال البيهقي جاز وهو ضامن لما نقص قال أبو العباس لعله لم يقبل قولهما على المشتري في تقدير الثمن لانهما يريان فساد العقد وهو يدعي صحته فكان القول قوله ويضمن الوكيل النقص واذا وكله أو وصى اليه أن يتصدق بمال ذكره فانه يصح وتعيين المعطى الى الوكيل أو الوصي هذا هو الذي ذكره في الوصية والوكالة مثلاً وكذلك لو وكله أو وصى اليه باخراج حجه عنه وان وكله أو وصى اليه أن يقب.

عنه شيئاً ولم يمين مصرفاً فينبغي أن يكون كالصدقة فإن المصرف للوقف كالمصرف للصدقة
 ويبقى إلى الوكيل والوصى تعيين المصرف وإن عين مصرفاً منقطعاً فينبغي أن يكون إلى الوصى
 تشييمه بذكر مصرف مؤبد إلا أن يقال الصدقة لها جهة معلومة بالشرع والعرف وعم الفقهاء
 وإنما النظر للوصى في تعيين أفراد الجهة بخلاف الوقف فإنه لا يتبين له جهة معينة شرعاً ولا عرفاً
 فالسكلام في هذا ينبغي أن يكون كما لو نذر أن يقف أو يتصدق به وحديث أبي طلحة يقتضي أن
 من نذر الصدقة بمال فإن الأفضل أن يصرفه في أقربيه وإن كان سهم غنى وهذا يقتضي أن
 الصدقة المطلقة في النذر ليست محمولة على الصدقة الواجبة في الشرع لكن على جنس المستحبة
 شرعاً ويتوجه في الوكالة والوصية مثل ذلك وشبهه هذا من أصلنا لو نذر أن يصلي هل يحمل
 على أدنى الواجب أو أدنى التطوع فيبين الوكالة والأيمان مشابهاً والوكيل أمين لا ضمان عليه
 ولو عزل قبل علمه بالعزل ولنا ينزل لعدم تقيده وكذا لا يضمن مشتر الاجرة إذا لم
 يعلم وهو أحد القولين ومرب وكل في بيع أو استئجار أو شراء فإن لم يسم الموكل في المقد
 فضامن والا فروايتان وظاهر المذهب تضمنه ولو تصرف الوكيل فادعي الموكل أنه عزله قبل
 التصرف لم يقبل فلو أقام بينة ببلد آخر وحكم به حاكم فإن لم ينزل قبل العلم صح تصرفه والا
 كان حكماً على الغائب ولو حكم قبل هذا الحكم بالصحة حاكم لا يرى عزله قبل العلم فإن كان
 قد بلغه ذلك بعد الحكم الناقض له فهو مردود والا وجوده كعدمه قال القاضي في المجرد وابن
 عقيل في الفصول ولو جاء رجل إلى امرأة فقال لها وكنتي فلان لا زوجك له فرغبت في ذلك
 واذنت لوليها في تزويجها ثم إن ذلك الموكل أنكر أن يكون وكلة في التزويج له فالقول قوله
 ولا يلزمه النكاح ولا تلزم للوكيل بل يحكم ببطلانه ويتفرع على هذا أن الرجل إذا وكل وكيلة
 في أن يتزوج له امرأة فتزوجها فلا بد أن يذكر حال المقعد أنه تزوجها لفلان فإن أطلق ولم
 يسم الموكل لم يلزمه النكاح في حقه ولا في حق الموكل لأن الظاهر أنه عقد المقعد لنفسه وفيه
 أن يسمه لغيره وإذا لم يذكر اسم ذلك الغير فقد اخل بالمقصود ولو وكله أن يشتري له سلعة
 فاشترأها لم يشترط في صحة العقد ذكر فلان بل إذا أطلق نوى الشراء له صح لأن المقصد منه
 حصول الثمن وقد وجد وإذا بطل عقد النكاح في حقها فهل يلزم الوكيل نصف الصداق
 على روايتين قال أبو العباس فقد جملاً فيما إذا لم يسم الوكيل الموكل في المقعد روايتين وهذا

فيه نظر بل اذا قال زوجتك فلانة فقال قبلت فقد انقضى النكاح في الظاهر للوكيل فاذا قال نويت ان النكاح لموكلتي فهو يدعى فساد العقد وان الزوج غيره فلا يقبل قوله على المرأة الا ان تصدقه ولو صدقته لم يلزمه شيء قولا واحدا الا ان هنا الانكار من الزوج بخلاف مسألة انكار الوكالة ولو قيل ان النكاح هنا لا يحتمل أن يكون له لسان له وجه ولو كان لرجل زوجة بآئنة منه فزوج غيرها ثم كتب لزوجته الجديدة وكالة وقال متى رددتها كان طلاقها بيدك الى مدة عشرين سنة وقد طلق التي بيدها الوكالة فهذه المسألة قد يظن من يظن ان الوكالة بمجالها بناء على ان الزوج اذا وكل امرأته في بيع ونحوه ثم طلقها ثلاثا لم تبطل الوكالة بالتطليق كما ذكره الفقهاء وليست كذلك والصواب في هذه الصورة انها تبطل بالتطليق لأنه هناك لم يرد أن يطلقها وقد استتاب غيره في ذلك وانما يريد أن يبيع متاعه فيوكل شخصا وهذا المراد تمكينها من الطلاق ثلاثا تبقى زوجة الا برضاها وأما بعد البيئونة فلا يقصد رضاها كيف وقد طلقها وهذا كله اذا جعل الشرط لازما وأما اذا لم يجعله شرطا لازما فيكون كما لو قال لها ابتداء أمرك بيدك أو أمر فلانة بيدك فان هذا الرجوع فيه قال الاصحاب ومن ادعى الوكالة في استيفاء حق فصدقه الغريم لم يلزمه الدفع اليه ولا اليمين ان كذبه والذي يجب أن يقال ان الغريم متى غلب على ظنه ان الموكل لا ينكر وجب عليه التسليم فيما بينه وبين الله تعالى الذي يثبت النبي صلى الله عليه وسلم الى وكيله وعلم له علامة فهل يقول أحد ان ذلك الوكيل لم يكن يجب عليه الدفع وأما في القضاء فان كان الموكل عدلا وجب الحكم لان العدل لا يجهل والظاهر انه لا يستثنى فان دفع من عنده الحق الى الوكيل ولم يصدقه بأنه وكيل وانكر صاحب الحق الوكالة رجع عليه وفاقا ومجرد التسليم ليس تصديقا وكذا ان صدقه في أحد قولي اصحابنا بل نص امامنا وهو قول مالك لانه متى لم يبين صدقه فقد غره وكل اقرار^(١) كذب فيه ليحصل بما يمكن اسأؤه ويجعل السا مثل بقول وكنت فلانا ولم توكله فهو نظير أن يجهل الوصية فهل يكون جهده رجوعا فيه وجهان واذا اشترى شيئا من موكله أو موليه كان الملك للموكل والمولى عليه ولو نوى شراءه لنفسه لان له ولاية الشراء وليس كالنصب ليكن لو نوى أن يقع الملك له وهذه نية محرمة فتقع باطلة ويصير كأن العقد عري عنها اذا كان يريد النقد من مال المولى عليه

(١) قوله وكل اقرار الخ كذا بالاصل

أو الموكل قال أبو العباس في تعاليقه القديمة حديث عروة في شراء الشاة يدل على أن الوكيل في شراء معلوم بمعلوم إذا اشترى به أكثر من المقدّر جاز له بيع الفاضل وكذا ينبغي أن يكون الحكم وينقلب على ظني أنه منقول كذا حسبه في كفالة الكافي (قلت) ما قاله أبو العباس من النقل فصحيح قال صاحب الكافي ظاهر كلام أحمد صحة ذلك الحديث عن عروة ولكن ذكره في وكالة الكافي فنسب العلم لأبي العباس فكتب كفالة الكافي والله أعلم

﴿فصل﴾ الاشتراك في مجرد الملك بالعقد مثل أن يكون بينهما عقار فيشيانه أو يتعاقدا على أن المال الذي لهما المعروف بهما بينهما يكون نصفين ونحو ذلك مع تساوي ملكهما فيه فجوازه متوجه لكن يكون قياس ما ذكره في الشركة أنه ليس بيع كما أن القسمة ليست بيعا ولا نفقة للمضارب إلا بشرط أو عادة فإن شرطت مطلقا فله نفقة مثل طعامه وكسوته وقد يخرج لنا أن للمضارب في السفر الزيادة على نفقة الحضر كما قلنا في الولي إذا جحد الصبي لأن الزيادة إنما احتاج إليها لأجل المال وقال أبو العباس أيضا ^(١) "توجه فيها ما قلناه في نفعه في الصبي إذا أحجه الولي هل يكون الزائد فيها من مال الصبي أو مال الولي على القولين كذلك وقد ثبت من أصلنا صحة الاشتراك في العقود وأن تختلط الاعيان كما تصح الاقسام بالحاسبة وإن لم تميز الاعيان ولو دفع دابته أو نخله إلى من يقوم به وله جزء من ثمانية صبح وهو رواية عن أحمد ويجوز قسمة الدين في ذمة أو ذم وهو رواية عن أحمد فإن تكافأت الذم بقياس المذهب في الحوالة على ولي ^(٢) " وجوبها ولو كتب رب المال للجاني والسمسار ورقة يسلمها إلى الصبي في المتسلم ماله وأمره أن لا يسلمه حتى يقتض منة فخالف ضمن لتفريطه ويصدق الصبي مع عينه والورقة شاهدة له لأن العادة جارية بذلك وتصح شركة الشهود وللشاهد أن يقيم مقامه إن كان الجمل على عمل في الذمة وإن كان على شهادته بعينه فلا يصح جوازه وللعالم أن يكرههم لأن له نظر في المدالة وغيرها وإن اشتركوا على أن كلما حصله كل واحد منهم بينهم بحيث إذا كتب أحدهم وشهد شاركه الآخر وإن لم يعمل فهي شركة الابدان تجوز بحيث تجوز به الوكالة وأما حيث لا تجوز ففيه وجهان كشركة الدالين وقد نص أحمد على جوازها فقال في رواية أبي داود وقد سئل عن الرجل يأخذ الثوب ليبيعه فيندفعه إلى الآخر يبيعه ويتناصفه فيما يأخذ من الكراء

(١) قوله وقال أبو العباس أيضا الخ كذا بالأختل (٢) كذا بالأصل

لئذى باعه الا أن يكون يشتركان فيما أصابا ووجه صحنها ان بيع الدلال وشراءه بمنزلة خياطة الخياط وتجارة التجار وسائر الاجراء المشتركين ولكل منهم أن يستنيب وان لم يكن للوكيل أن يوكل ومأخذ من منع ان الدلالة من باب الوكالة وسائر الصناعات من باب الاجارة وليس الامر كذلك وعمل الخلاف في شركة الدالين التي فيها عقد فاما مجرد النداء والعرض واحضار الديون فلا خلاف في جوازه وتسليم الاموال الى الدالين مع العلم باشتراكهم اذن لهم ولو باع كل واحد ما أخذه ولم يعط غيره واشتركا في الكسب جاز في اظهر الوجوهين وموجب العقد المطلق التساوى في العمل واما باعطائه زيادة في الاجرة بقدر عمل وان اتفقوا على أن يشترطا له زيادة جاز وليس لولى الامر المنع بمقتضى مذهبه في شركة الابدان والوجوه والمساقاة والمزارعة ونحوها مما يشرع فيه الاجتهاد والريج الحاصل من مال لم يأذن مالكه في التجارة فيه فقيل هو للمالك فقط كماء الاعناب وقيل للعامل فقط لان عليه الضمان وقيل يتصدقان به لانه ربح خبيث وقيل يكون بينهما على قدر النفعين بحسب معرفة أهل الخبرة وهو أصح ما وبه حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الا أن يتجر به على غير وجه العدوان مثل أن يستقد انه مال نفسه فتيين مال غيره فهنا يقسمان الريج بلارب وذكر أبو العباس في موضع آخر انه ان كان عالما بانه مال الغير فهنا يتوجه قول من لا يعطه شيأ لانه حصل بعمل محرم فلا يكون سببا للإباحة فاذا تاب سقط حق الله بالتوبة وأبيع له حيثئذ بالقسمة فاما اذا لم يقب في حله نظر وكذلك المتوجه فيما اذا غصب شيأ كفرس وكسب به مالا كالصيد أن يحمل المكسوب بين الغاصب ومالك الدابة على قدر فعهما بان تقوم منفعة الراسكب ومنفعة الفرس ثم يقسم الصيد بينهما وأما اذا كسب العبد فالواجب أن يعطى المالك أكثر من الامر من كسبه أو قيمة نفسه ومن كانت بينهما أعيان مشتركة مما يكال أو يوزن فاخذ احدهما قدر حقه بأذن حاكم جاز قولاً واحداً وذلك بدون اذنه على الصحيح انتهى

(باب المزارعة والمساقاة) ولو دفع أرضه الى آخر يفرسها بجزم من الفراس صح كالزراعة واختاره أبو حنيفة المكبرى والقاضي في تعليقه وهو ظاهر مذهب احمد ولو كانت الارض منروسة فعامله بجزم من فراسها صح وهو مقتضى ما ذكره أبو حفص ولا فرق بين أن يكون الفارس ناظر وقف أو غيره ولا يجوز لناظر بعه نصيب الوقف من الشجرة وللاحكام الحكم

بلزومها في محل النزاع فقط والحكم له من جهة عوض المثل ولولم تقم به بينة لانه الاصل ويجوز للانسان أن يتصرف فيما في يده بالوقف وغيره حتى تقوم حجة شرعية بأنه ليس ملكه لكن لا يحكم بالوقف حتى يثبت الملك ومقتضي قول أبي حفص انه يجوز أن يغارسه بجزء من الارض كما جاز النسخ بجزء من غزل نفسه فان اشترط في المغارسة أن يكون على الفارس الماء أو بعضه فالتوجه ان الماء كالفارس وكالبذر كما يسجى مثله في المزارعات لان الماء أصل يغنى ومتى كان من العامل أصل فان فيه روايتان وان غارسه على ان رب الارض تكون له دراهم مسماة الى حين اثمار الشجر فاذا اثمرت كانا شريكين في الثمر قال أبو العباس فهذه لا أعرفها منقولة وقد يقال هذا لا يجوز كما اذا اشترط شيئاً مقدراً فانه قد لا يحصل الا ذلك المشروط فيبقى الاخر لا شيء له لكن الاظهر ان هذا ليس بمحرم والمناصب على ان عليه سقى الشجر والقيام عليها اذا باع نصيبه من ذلك لمن يقوم مقامه في العمل جاز وصح شرطه كالمكاتب اذا بيع على كتابته هذا قياس المذهب واذا لم يتم الفارس بما شرط عليه كان رب الارض الفسخ فاذا فسخ العامل أو كانت فاسدة فرب الارض أن يملك نصيب الفارس اذا لم يتفقا على القلع واذا ترك العامل العمل حتى فسد الثمر فينبى أن يجب عليه ضمان نصيب المالك وينظر كم يحى لوم عمل بطريق الاجتهاد كما يضمن لو يفسد الشجر وهذا لان تركه العمل من غير فسخ العقد حرام وعزز وهو سبب في عدم هذا الثمر فيكون كما لو تلفت الثمرة تحت اليد المادية مثل أن ينصب الشجر غاصب ويحطها عن السقى حتى يفسد ثمرها اما الضمان باليد المادية كالضمان بسبب الاتلاف لاسيما اذا انضم اليه المادية * واستيلاؤه على الشجر مع عدم الوفاء بما شرطه هل هو يدعادية فيه نظر لكنه سبب في الاتلاف وهذا في الفوائد نظير المنافع فان المنافع لم توجد وانما الناصب منع من استيفائها وحاصله ان الاتلاف نوحان اعدام موجود وتقويت لمعدوم انعقد سبب وبخوده وهذا تقويت وعلى هذا فالعامل في المزارعة اذا ترك العمل فقد استولى على الارض وفوت نعمها فينبى أيضا ضمان اتلاف أو ضمان اتلاف وبدل كلف هل يضمن اجرة اجرة المثل أو يضمن ما جرت به المادة في مثل تلك الارض مثل أن يكون الزرع في مثلها مبروفاً فيقاس بمثلها اما على ما ذكره اصحابنا فينبى أن يضمن باجرة المثل والاصوب الاخيرس بالمذهب أن يضمن بمثل ما ثبت وعلى هذا فلا يكون ضمان بد وانما هو ضمان تميز^(١) والمزارعة اصل من

الاجارة لا شتر كهما في النعم والمنعم ولا يشترط كون البذر من رب الارض وهو رواية عن احمد اختارها طائفة من اصحابه ولو كان من انسان الارض ومن ثا العمل ومن ثالث البذر ومن رابع البقر صبح وهو رواية عن احمد واذا نبت الزرع من الحب المشترك قسم الزرع على قدر منفعة الارض والحب في أصبح القولين وان شرط صاحب البذر أن يأخذ مثل بذره ويقتسمان الباقي جاز كالمضاربة وكاقتسامهما ما بقي بعد الكلف واذا صحت المزارعة فيلزم المقطع^(١) عشر نصيبه ومن قال المشر كله على الفلاح فقد خالف الاجماع وان الزموا الفلاح به فبعض الظفر والحق ظاهر فيجوز له قدر ما ظلم به والمساح على المالك ويتبع في الكلف السلطانية الرف ما لم يكن شرط وما طوب من القرية من الوظائف السلطانية ونحوها فعلى قدر الاموال وان وضعت على الزرع فعلى ربه وان منعت مطلقا فالمادة ولا يجوز أن يشترط المقطع على الفلاح شيئا مأكولا وما يؤخذ من نصيب الفلاح للمقطع والمشر والرئاسة ان كانت لودفعت مقاسمة قسمت أو جرت المادة بمقدار فأخذ قدره فلا بأس وهدية الفلاح للمقطع انما هي بسبب الاقطاع فينبى أن يحسبها له مما عنده أولا يأخذها واذا فسدت المزارعة أو المساقاة أو المضاربة استعق العامل نصيب الثقل وهو ما جرت العادة في مثله لا اجرة المثل واذا كنا نقول في الناصب ان زرعه رب الارض وعليه النفقة فلأن نقول مثل ذلك في المزارعة الفاسدة ان الزرع لرب الارض وان كان البذر لنفيره أولى والله أعلم

﴿ باب الاجارة ﴾ وهل تنمقد الاجارة بلفظ البيع فيه وجهان يثبتان على ان هذه الماوضة نوع من البيع أو شبه به ويصح أن يستأجر الدابة بلفظها وهو رواية عن أحمد وجزم به القاضي في التعليق ويصح أن يستأجر^(٢) لابنه ولو جمل الاجرة نفقته نص مالك على جواز اجارة^(٣) لابنه فن اصحابه من جوز ذلك تبعا لنصه ومنهم من منع^(٤)

بها مورد النص ولم يدل عليها نصه واذا استأجر لبنة فنقص عن الفادة كبير المادة بغير المادة في المنفعة بملك المستأجر وأما الارش فيجوز اجارة ماقتاة مدة وماقبض تركه راما^(٥) ويجوز اجارة الشجر لاخذ ثمره والسمع ليشغله وهو قياس المذهب فيما اذا أجره كل شهر بدرهم ومثله وكما

(١) كذا بالاصل. (٢) هكذا بياض بالاصل (٣) هكذا بياض بالاصل (٤) هكذا بياض بالاصل

(٥) كذا بالاصل

اعتقت عبدا من عبيدك فملى ثمنه فانه يصح وان لم يبين العدد والثن ويجوز للمؤجر اجارة العين المؤجرة من غير المستأجر في مدة الاجارة ويقوم المستأجر الثاني مقام المالك في استيفاء الاجرة من المستأجر الاول وغلط بعض الفقهاء فافنى في نحو ذلك بفساد الاجارة الثانية ظنا منه ان هذا كبيع المبيع وانه تصرف فيما لا يملك وليس كذلك بل هو تصرف فيما استحققه على المستأجر ويجوز اجارة الاقطاع (قال أبو العباس) وما علمت أحدا من علماء الاسلام الأئمة الاربعة قال اجارة الاقطاع لا تجوز حتى حدث بعد اهل زماننا فابتدع القول بعدم الجواز ويجوز للمستأجر اجارة العين المؤجرة لمن يقوم مقامه بمثل الاجرة وزيادة وهو ظاهر مذهب أحد والشافعي فان شرط المؤجر على المستأجر أن لا يستوفي المنفعة الانفسه أو أن لا يؤجرها الا لمدل أو لا يؤجرها من زيد (قال أبو العباس) فقياس المذهب فيها اراه انها شروط صحيحة لكن لو تعذر على المستأجر الاستيفاء بنفسه لمرض أو تلف مال أو ارادة سفر ونحو ذلك فيلبي أن يثبت له الفسخ كما لو تعذر تسليم المنفعة ولو اضطر الى السكنى في بيت انسان لا يجد سواها أو النزول في خان مملوك أو رحا للعطن أو غير ذلك من المنافع وجب بدله باجرة المثل بلا نزاع والاظهر انه يجب بدله محابا وهو ظاهر المذهب ويجوز أن يأخذ الاجرة على تطمين الفقه والحديث ونحوها ان كان محتاجا وهو وجه في المذهب ولا يصح الاستئجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن أحد من الأئمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القاري اذا قرأ لاجل المال فلا ثواب له فأى شيء يهدى الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة وانما تنازعوا في الاستئجار على التطمين ولا بأس بجواز اخذ الاجرة على الرتبة ونص عليه أحمد والمستحب أن يأخذ الحاج عن غيره ليحج لأن يحج لئلا يأخذ من احب ابرار الميت برؤية المشاعر يأخذ ليحج ومثله كل رزق أخذ على عمل صالح يفرق بين من قصد الدين والدنيا وسيلته وعكسه فالاشبه ان عكسه ليس له في الآخرة من خلاق والاعمال التي يختص فاعلمها ان يكون من أهل القرية هل يجوز ايقاعها على غير وجه القرية فمن قال لا يجوز ذلك لم يحز الاجارة عليها لانها بالموض تقع غير قرية وانما الاعمال بالنيات والله تعالى لا يقبل من الفعل الا ما يريد به وجهه ومن جوز الاجارة جوز ايقاعها على وجه القرية وقال تجوز الاجارة عليها لما فيها من نفع المستأجر وأما ما يؤخذ من بيت المال فليس عوضا واجرة بل

رزق للاعانة على الطاعة فمن عمل منهم لله أثيب وما يأخذه رزق للاعانة على الطاعة وكذلك المال الموقوف على اعمال البر والموصى به والمنذور كذلك ليس كالأجرة * والجمل في الاجارة الى ماله الاختصاص فلو استأجر أرضاً من جندى ثم غرسها قصباً وانتقل الاقطاع الى آخر فالجندى الثاني لا يلزمه حكم الاجارة الاولى وله أن يؤجرها لمن له فيها القصب وكذا لتيره على الصحيح ويقوم ذلك المؤجر فيها مقام المؤجر الاول واذا وقعت الاجارة بالشهر فالذي وقع في اثناء الشهر فقيه عن أحمد روايتان أحدهما يعتبر ذلك الشهر الذي وقع فيه الانبات بالعدد وباقي الشهر بالاهلة وعلى هذه الرواية فانما يعتبر الشهر الاول بحسب تمامه وتقصاته فان كان تاماً كل تاماً وان كان ناقصاً كل ناقصاً فاذا وقع أول المدة في عاشر الشهر مثلاً كل ذلك الشهر في عاشر الشهر الثاني ان كان الشهر الاول ناقصاً وليس للوكيل أن يطلق في الاجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوهما * واذا شرط الواقف ان النظر للموقوف عليه أو آتي بلفظ يدل على ذلك فأفتى بعض اصحابنا ان اجارة كاجارته الناظر وعلى ما ذكره ابن أحمد ان ليس كذلك وهو الأشبه وتنسخ اجارة البطن الاول اذا انتقل الوقف الى البطن الثاني في أصبح الوجهين * وصناعة التجيم واخذ الاجرة عليها وبذلها حرام باجماع المسلمين وعلى ولاية امور المسلمين المنع من ذلك والقيام في ذلك في افضل الجهاد في سبيل الله * واذا ركب المؤجر الى شخص ليؤجره لم يجز لتيره الزيادة عليه فكيف اذا كان المستأجر ساكناً في الدار فانه لا تجوز الزيادة على ساكن الدار واذا وقعت الاجارة صحيحة فهي لازمة من الطرفين ليس للمؤجر الفسخ لاجل زيادة حصلت باتفاق الاثمة وما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفريق بين أن تكون الزيادة بقدر الثلث فتقبل الزيادة أو أقل فلا تقبل فهو قول مبتدع لأصل له عن أحد من الاثمة لا في الوقف ولا في غيره ولو انزم المستأجر بهذه الزيادة على الوجه المذكور لم تلزمه اتفاقاً ولو التزمها بطيب نفس منه في لزومها له قولان فمعد الشافعي وأحمد لا تلزمه أيضاً بناء على أن الحاق الزيادة والشروط بالمعقود اللازمة لا يصح وتلزمه اذا فعلها بطيب نفس منه متبرعاً بذلك في القول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في القول الآخر بناء على أنه تلحق الزيادة بالمعقود اللازمة لكن اذا كانت العادة لم تجز يأنه أحد هؤلاء يلحقها بطيب نفسه ولكن خوفاً من الإخراج فينشد لا تلزمهم بالاتفاق بل لم استرجاعها ممن قبضها منهم واجرة المثل ليست شيئاً محدوداً وانما هي ما تساوى الشيء

في نفوس أهل الرغبة ولا عبرة بما يحدث في أثناء المدة من ارتفاع الكراء أو انخفاضه ولو استأجر تفاحه يحتمل الجواز ويجوز اجارة المقصبة ليقوم عليها المستأجر ويسقيها فتنبت المروق التي فيها بمنزلة من يسقي الارض لينبت فيها الكلاء بلا بذر وإذا عمل الاجير بعض العمل أعطي من الاجرة بقدر ما عمل وإذا مات المستأجر لم يلزم ورثته تعجيل الاجرة في أصح قولي العلماء وهذا على قول من يقول لا يحل الدين بالموت ظاهر وكذا على قول من يقول بحلوله في أظهر قولهم اذ يفرقون بين الاجارة وغيرها كما يفرقون في الارض المحتكرة اذا بيعت أو ورثت فإن الحكر يكون على المشتري والوارث وليس لأصحاب الحكر أخذ الحكر من البائع ومن تركه الميت في أظهر قولي العلماء ويجوز الجمع بين البيع والاجارة في عقد واحد في أظهر قولهم ولا يجوز أن يستأجر من يصلى معه نافلة ولا فريضة في جنبه ولا يمينه باتفاق الاثمة وإذا تقابلا الاجارة أو فسخها المستأجر بحق وكان حرثه أفله ذلك وليس لاحد أن يقطع غراس المستأجر وزرعه سواء كانت الاجارة صحيحة أو فاسدة بل اذا بقي فعليه أجرة المثل وترك القابلة ونحوها الاجرة لحاجة المقبولة أفضل من اخذها والصدقة بها واجارة للضاف يفسر بشيئين أن يؤثر سنة وستين والثاني أن يؤثره مدة لا يمكن الانتفاع بالساخوذ لما استؤجر له في المدة فن الحكم من يرى ان الاجارة لا تجوز الا اذا أمكن الانتفاع بالعين عقب العقد فان أراد أن يستأجر الارض للزراعة ونحوه كتب فيها انه استأجرها مقبلا ومراحا ومزدرعا ونحو ذلك لتكون المنفعة ممكنة حالة العقد ونصوص الامام احمد كثيرة في المنع من اجارة المسلم داره من اهل الذمة وبيعها لهم واختلاف الاصحاب في هذا المنع هل هو كراهة تزيه أو تحريم فاطلق ابو علي وأبو موسى والآمدي بالكراهة وأما الخلال وصاحبه فقتضى كلامهما وكلام القاضي تحريم ذلك وكلام احمد يحتمل الامرين وهذا الخلاف عندنا والتردد في الكراهة انما عمدا اذا لم يعقد الاجارة على المنفعة المحرمة فلما ان أجره ايها لاجل بيع الخمر واتخاذها كنيسة لم يجر قولاً واحداً قال أبو طالب سألت أبا عبد الله عن الرجل ينسل الميت بكراء قال بكراء واستهظم ذلك قالت يقول أنا فقير قال هذا كسب سوء ووجه هذا النص أن تفسير الموتى من احوال البر والتكسب بذلك يؤذن بتبني موت المسلمين فنسبه الى الاحتكار قال أصحابنا يستحب أن يعطى النظر عند الفطام عبداً أو أمة اذا أمكن للخبر ولعل هذا في المتبرعة بالزناح وأما في الاجارة فلا فتة

الى تقدير عوض ولا الى صيغة بل ما جرت العادة بانه اجارة فهو اجارة يستحق فيه اجرة
 المثل في اظهر قولى العلماء * نقل احمد بن الحسين قال سأل رجل احمد بن حنبل وانا اسمع عن
 رجل يأخذ الاجرة على كتابة العلم فقال أبو عبد الله اكرهه لا تأخذ على شئ من أعمال البر اجرة
 وكان أبو عينة لا يراه قال القاضى ظاهر هذا المنع (قال أبو العباس) الله مع الفنى والا فهو بميد
 قال القاضى فى التعليق اذا دفع الى دلال ثوبا أو داراً وقال له بع هذا فضى وعرض ذلك على
 جماعة مشترين وعرف ذلك صاحب المبيع فامتنع من البيع واخذ السلعة ثم باعها هو من ذلك
 المشتري أو من غيره لم تلزمه اجرة الدلال للمبيع لان الاجرة انما جعلها فى مقابلة العقد وما
 حصل له ذلك (قال أبو العباس) لو اوجب أن يستحق من الاجرة بقدر ما عمل وهذه من مسائل
 الجملات وتصح اجارة الارض للزرع ببعض الخارج منها وهو ظاهر المذهب وقول الجمهور
 قال ابن منصور قلت ل احمد الرجل يستأجر البيت اذا شاء اخرجه واذا شاء اخرج قال قد وجب
 فيهما الى أجله الا أن يهدم البيت أو يفرق الدار أو يموت البعير فلا ينتفع المستأجر بما استأجر
 فيكون عليه بحساب ما سكن أو ركب قال القاضى ظاهر هذا ان الشرط الفاسد لا يبطل الاجارة
 (وقال أبو العباس) هذا اشتراط التجار^(١) لكنه فى جميع المدّة مع الاذن فى الانتفاع فاذا ترك الاخير
 ما يلزمه عمله بلا عذر فلف ما استؤجر عليه ضمنه والمستأجر مطالبة المؤجر بالمعارة وهى واجبة من
 وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر * واتخاذ الحجابة صناعة يتكسب بها
 هو مما نهى عنه عند امكان الاستغناء عنه فانه يفضي الى كثرة مباشرة النجاسات والاعتناء بها
 لكن اذا عمل ذلك العمل بالمعوض استحقته والا فلا يجتمع عليه استعماله فى مباشرة النجاسة
 وحرمانه أجرته ونهى عن أكله مع الاستغناء عنه مع أنه ملكه واذا كانت عليه نفقة رفيق
 أو بهائم يحتاج الى نفقتها انفق عليها من ذلك لئلا يفسد ماله واذا كان الرجل محتاجا الى هذا
 الكسب ليس له ما ينفية عنه الا المسألة للناس فهو خير له من مسألة الناس كما قال بعض السلف
 كسب فيه ذناة خير من مسألة الناس واذا بيعت العين المؤجرة أو المرهونة ونحوهما مما به
 تعلق حق غير البائع وهو عالم باليبس فلم يشكلم فينبى أن يقال لا يملك المطالبة بفساد البيع بعد
 هذا لان اخباره باليبس واجب عليه بالسنة بقوله ولا يحل لمن علم ذلك الا أن يبينه فكأنه

(١) كذا بالأصل

تقرير والغار ضامن وكذا ينبغي أن يقال فيما إذا رأى عيباً فلم ينهه وفي جميع المواضع فإن المذهب أن السكوت لا يكون اذناً فلا يصح التصرف لكن إذا لم يصح بكون تقريراً فيكون ضماناً بحيث أنه ليس له أن يطالب المشتري بالضمان فإن ترك الواجب عندنا كفعل المحرم كما يقال فيمن قدر على انجاء انسان من هلاكه بل الضمان هنا أقوى وظاهر كلام الامام أحمد في رواية الميموني أن من باع العين المؤجرة ولم يتبين للمشتري أنها مستأجرة أنه لا يصح البيع ووجهه أنه باع ملكه وملك غيره فهي مسألة تفريق الصفقة

﴿فصل﴾ والعارية تجب مع غناء المالك وهو أحد القولين في مذهب احمد وهي مضمونة بشرط ضمانها وهي رواية عن احمد ولو سلم شريك شريكه دابة قتلقت بلا نهد ولا تقرط لم يضمن وقياس المذهب اذا قال أعرتك دابتي لتعطها ان هذا يصح لأن أكثر ما فيه أنه بمنزلة استئجار العبد بطعامه وكسوته لكن دخول العوض فيه يلحقه بالاجارة لأن يكون ذلك يسيراً لا يبلغ اجرة المثل بلا تعد فيكون حكم العارية باقياً وهذا في المنافع نظير الهبة المشروط فيها الثواب في الاعيان (قال أبو العباس) في قديم خطه نفقة العين المعارة تجب على المالك أو على المستعير لأعرف فيها نقلاً إلا أن قياس المذهب فيما يظهر لي أنها تجب على المستعير لأنهم قد قالوا أنه يجب عليه مؤنة ردها وضمانها اذا تلفت وهذا دليل على أنه يجب عليه ردها إلى صاحبها كما أخذها منه سوى نقص المنافع المأذون له فيها ثم أنه خطر لي أنها تخرج على الوجه في نفقة الدار الموصى بمنفعتها فقط أحدها يجب على المالك لكن فيه نظر وثانيها على المالك للنفع وثالثها في كسبها فإن قيل هناك المنفعة مستعقة وليس بذلك هنا فإن مالك الرقبة هو مالك المنفعة غير أن المستعير ينتفع بها بطريق الإباحة وهذا يقوي وجوبها على المير والاصل الأول أقوى وجوبها على المستعير ثم أقول هذا لا تأثير له في مسائلنا فإن المنفعة حاصلة في الأصل والفرع ثم كونه يملك انتزاع المنفعة من يده غير مؤثر بدليل ما لو كان واهب المنفعة أباً وكان الموهوب له ابنه وهذه في غير صورة الوصية قلت ذكر هذه المسألة أبو المصالي بن النجاشي في شرح الهداية فقال ونفقة العين المعارة واجبة على المير وواقفه في الرعاية وقال وعلي المستعير مؤنة رد الممار لا مؤنة عينه وذكر الحلواني في التبصرة أنها على المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم.

كتاب السبق

ويجوز اللعب بما قد يكون فيه مصاحبة بلامضرة (وظاهر كلام أبي العباس) لا يجوز المعروف بالطاب والمنقلة وكلما أفضي كثيرا إلى حرمة إذا لم يكن فيه مصاحبة بل حجة لأنه يكون سببا للشر والفساد وما ألهى وشغل عن ما أمر الله به فهو منهي عنه وإن لم يحرم جنسه كالبيع والتجارة وأما سائر ما يتأهل به البطالون من أنواع اللهو وسائر ضروب اللعب مما لا يستعان به في حق شرعي فكله حرام وروى الإمام أحمد والبخاري ومسلم أن عائشة رضي الله عنها وجواركن معها يلعبن بالبنيات^(١) وهو اللعب والنبي صلى الله عليه وسلم يراهن فيرخص فيه للصغار مالا يرخص فيه للكبار * والصراع والسبق بالسبق بالأقدام ونحوهما طاعة إذا قصد به نصر الإسلام وأخذ السبق عليه أخذ بالحق فالمنالبة الجائزة تحمل بالمعوض إذا كانت مما ينتفع به في الدين كما في مرأته أبي بكر رضي الله عنه وهو أحد الوجهين في المذهب قلت وظاهر ذلك جواز الرهان في العلم وبفاقة الحنفية لقيام الدين بالجهاد والعلم والله أعلم وتجاوز المسابقة بلا محله^(٢) ولو أخرج المتساو وتصح شروط السبق للانشاد وشراء قوس وكراء حانوت وإطعام الجماعة لأنه مما يعين على الرمي

كتاب الغصب

قال في المهرود وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما قوله على مال الغير ظلما يدخل فيه مال المسلم والمعاهد وهو المال المصوم ويخرج منه استيلاء المسلمين على أموال أهل الحرب فإنه ليس بظلم ويدخل فيه استيلاء المجاريين على مال المسلمين وليس بجديد فإنه ليس من الغصب المذكور حكمه هنا بإجماع المسلمين إذ لا خلاف أنه لا يضمن بالاتلاف ولا بالتلف وإنما الخلاف في وجوب رد عينه وأما أموال أهل البني وأهل المدل فقد لا يرد لأن هناك لا يجوز الاستيلاء على عينها ومتى أتلقت بعد الاستيلاء على عينها ضمننت وإنما الخلاف في ضمانها بالاتلاف وقت الحرب ويدخل فيه ما أخذ الملوكة والقطاع من أموال الناس بغير حق من المكوس وغيرها فاما استيلاء أهل

(١) قوله يلعبن بالبنيات الخ كذا بالاسل

(٢) قوله بلا محله الخ كذا بالاسل

الحرب بعضهم على بعض فيدخل فيه وليس بجيد لانه ظلم فيحرم عليهم قتل النفوس وأخذ
الاموال الا باصر الله لكن يقال لما كان المأخوذ مباحا بالنسبة اليها لم يصر ظلما في حقها ولا في
حق من أسلم منهم فاما ما أخذ من الاموال والنفوس أو أتلّف منها في حال الجاهلية أقر قراره
لانه كان مباحا لكن لما كان الاسلام عني عنه فهو عفو بشرط الاسلام وكذلك بشرط الامان
فلو تحا كما اليها مستأمنان حكمتنا بالاستقرار واذا كان المتلف مما لا يباع مثل النمر والزرع قبل
بدو صلاحه فهنا لا يجوز تقويته بشرط القطع لانه مستحق للبقاء وقد لا يكون له نعمة بل
كالجنيين في الحيوان فهنا اما أن يقوم مستحق للبقاء والا لم يجز يعه كذلك واما ان يقوم مع
الأصل ثم يقوم الاصل بدونه واما ان ينظر الى حال كاله فيقوم بدون نفقة البقاء فيه نظر
لامكان تلفه قبل واما اذا جاز يعه مستحق البقاء فيقوم مستحق البقاء كما يقوم المنقولات مع
جواز الآفات عليها جميعا (قال أبو العباس) سئل عن قوم اخذت لهم غنم أو غيرها من المال ثم
ردت عليهم اول بعضها وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض قال فاجبت انه ان عرف قدر المال تحقيا
نسم الموجود عليهم على قدره وان لم يعرف الاعدده قسم على قدر العدد لان المالكين اذا اختلطا
قسما بينهما وان كان كل منهم يأخذ عين ما كان للآخر لان الاختلاط جعلهم شركاء لاسيما على
اصلنا ان الشراكة تصح بالعقد مع امتياز المالكين لكن الاشتباه في الغنم ونحوها يقوم مقام الاختلاط
في المائعات وعلى هذا فيدعي انه اذا اشتراكا بما يتشابه من الحيوان والثياب أنه يصح كما لو كان رأس
المال دراهم اذا صححناها بالمرض واذا كانوا شركاء بالاختلاط والاشتباه فنقد القسم يقسم على قدر
المالكين فان كان المراد جميع ما لهم فظاهر وان كان بعضه فذلك البعض هو بعض المشترك كما لو رد
بعض الدراهم المختلطة بقي ان كان حيوانا فهل يجب قسمته اعيانا عند طلب بعضهم قولا واحدا
أو يخرج على القولين في الحيوان المشترك الاشبه خروجه على الخلاف لانه اذا كان لاحد
عشرة رؤس وللآخر عشرون فما وجد فلاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه كما لو وناه كذلك لكن
لحدود في هذه المسألة ان مال كل منهما ان عرف قيمته فظاهر وان لم يعرف الاعدده مع ان
غنم أحدهما قد يكون خيرا من غنم الآخر فالواجب عندئذ معرفة رجحان أحدهما على صاحبه
التسوية لان الاصل عدم فضل غنم أحدهما على الآخر ولأن الضرورة تلجئ الى التسوية وعلى
هذا فسواء اختلط غنم أحدهما بالآخر عبدا أو خطأ يقسم للمالكين على العدد اذا لم يعرف الرجحان

وان عرف وجهل قدره واثبت منه القدر المتيقن واسقط الزائد المشكوك فيه لان الاصل عدمه
ويضمن المنصوب بما نقص رقيما كان أو غيره وهو رواية عن أحمد واختارها طائفة من أصحابه
قال في المحرر ومن قبض منصوبا من غاصبه ولم يعلم فهو بمنزلة في جواز تضمينه العين والمنفعة
لكنه يرجع اذا غرم على غاصب بما يلزمه ضبانه خاصة (قال) أبو العباس يخرج الايضمن
الغاصب ما لم يلزمه على قولنا انه لا يقطع غرسه وبناءه حتى يضمن بمضه ويرجع به على البائع
وعلى ظاهر كلامه في المنع يضمن مودع المودع اذا لم يعلم وعلى احدى الروايتين كان المذور
لا يضمن الاول بل يضربهم^(١) النار ابتداءً واذا مات الحيوان المنصوب فضمنه الغاصب
فجده اذا قلنا يطهر بالباغ للمالك وقياس المذهب ويخرج انه للغاصب واذا كان بين اثنين
مال مشترك فنصب نصيب أحدهما مشاعا من عمار أو منقول فاصح قول الجمهور ومالك
والشافعي وأحمد ان النصف الآخر حلال للشريك الآخر ويذكر عن أبي حنيفة ويحكي
رواية عن أحمد ان ما يأخذه الظالم يكون من النصيبين جميعا لان الظالم ليس له ولاية القسمة وان
وقف الرجل وقفا على اولاده مثلا ثم باعه وهم يعلمون انه قد وقفه فهل يكون سكوتهم عن الاعلام
تغريبا مع انهم هم المستحقون فهذا يستمد من السكوت هل هو اذن وهو ما اذا رأى عبده
أو ولده يتصرف فقال اصحابنا لا يكون اذا كان هل يكون تغريبا فان قول النبي صلى الله عليه
وسلم في السلعة المعيبة لا يحل لمن يعلم ذلك الا ان يبينه يقتضى وجوب الضمان وتحريم السكوت
فيكون قد فعل فعلا محرما تلف به مال معصوم فهذا قوى جدا لكن قد يقال فطرده ان من
علم بالعيب غير البائع فلم يبينه فقد غر المشتري فيضمن فيقال هذا ينبغي ان الفرور من الاجنبى^(٢)
ولو لم يكن الاولاد أو غيرهم قد عرف فاذا وجب الرجوع على الواقف بما قبضه من الثمن وبما
ضمنه المشتري من الاجرة ونقص قيمة البناء والفرس ونحو ذلك ولو كان قد مات معسرا أو هو
معسرا في حياته فهل يؤخذ من ريع الوقف الثمن الذي غرمه المشتري لاشك ان هذا بعيد في
الظاهر لان ريع الوقف للموقوف عليه وهو لم يقر فلا يؤخذ من ماله ما يقتضى به دين غيره لكن
باعتباره هذا لدين على الواقف بسبب تغريبه بالوقف فكان الواقف هو الاكل لريعه وقفه وقد يتوجه
ذلك اذا كان الواقف قد ادخل بان وقف ثم باع فان قصه الحيلة اذا كان منقدا على الوقف لا ينفع

(١) قوله بل يضربهم الخ كذا بالاصل (٢) يابض بالاصل سطر

في المحتال عليه الذي هو كل مال المشتري المظلوم ولو واطأ المالك رجلا على ان يبيع داره ويظهر
انها للبائع لا أنه يبيعها بطريق الوكالة فهل تجمل هذه المواطأة وكالة (١)
وان لم ياذن في بيعها لنفسه أم يجعل غرورا فانه ما أذن في بيع فاسد لكن قصد التفرير فهل
يعاقب بجمل البيع صحيحا أم بضمان التقرير (٢)

ولو اشترى منصوبا من غاصبه رجع بنفقته وممله على بائع غار له ومن زرع بلا اذن شريكه
والعادة بان من زرع فيها له نصيب مملوم ولربها نصيب قسم مازرعه في نصيب شريكه كذلك
ولو طلب أحدهما من الآخر ان يزرع معه أو يهايته فأتى فلاول الزرع في قدر حقه بلا أجره
(واعتبر أبو العباس) في موضع آخر اذن ولي الامر ويضمن المنصوب بمثله مكيلا أو موزونا أو
غيرهما حيث أمكن والا فالقيمة وهو المذهب عند أبي موسى وقاله طائفة من العلماء واذن غير
السر وقد المثل فينتقل الى القيمة وقت النصب وهو أرجح الأقوال ولو شق ثوب شخص خير
ماله بين تضمين الشاق نقصه وبين شق ثوبه وثقله انما عيل عن أحمد ومن كانت عنده
فصوص وودائع وغيرها لا يعرف اربابها صرفت في المصالح وقال العلماء ولو قصدت بها
جاز وله الا كل منها ولو كان حاصيا اذا تاب وكان فقيرا ومن تصرف بولاية شرعية لم يضمن
كن مات ولا ولي له ولا حاكم وليس لصاحبه اذا عرف رد الماوضة كشيت الولاية عليها شرعا
ومن غرم ما لا بسبب كذب عليه عند ولي الامر فله تضمين الكاذب عليه بما غرمه ولو طرق فخل غيره
على فرس نفسه فقص الفحل ضمنه * ولا يجوز لو كيل بيت المال ولا غيره بيع شيء من طريق المسلمين
النافذ وليس للعالم ان يحكم بصحته وما لبيت المال من المقاسمة أو الارض الخراجية لا يباع لما فيه
من اضرار حقوق المسلمين ومن امر رجلا بامساك دابة ضاربة فجئت عليه ضمنه ان لم يملكه
بها ويضمن جناية ولد الدابة ان فرط نحو ان يعرفه شموصا والدابة اذا ارسلها صاحبها بالليل كان
مفترطا فهو كما اذا ارسلها قرب زرع ولو كان معها قائدا أو راكبا أو ساقفا أفسدت بغيرها أو يدها
فهو عليه لأنه تقييط وهو مذهب أحمد ومن المعبوبة الثالثة اتلاف الثوبين المصفرين كما في
الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو وارانة عمر ابن الذي شيب بالماء للبيوع والصدقة بالمشوش
أولى من اتلافه * ومن ندم ورد المنصوب بموت المنصوب منه كان للمنصوب منه مطالبته

(١) بياض بالاصل (٢) بياض بالاصل

بالاجرة لتفويت الانتفاع به في حياته كما لو مات الناصب فردة وارثه ولو حبس المنصوب وقت حاجة مالكة اليه كدعة شجابه ثم رده في مشيبه فتفويت تلك المنفعة ظلم يفترق الى جزاء ومن مات معدما يرجح ان الله يقضي عنه ماعليه والمظلوم الاستماتة بمخلوق فاذا خالفه فالاولي له الدعاء على من ظلمه ويجوز الدعاء بقدر ما يوجه ألم ظلمه لا على من شتمه أو أخذ ماله بالكفر ولو كذب عليه لم يفتر عليه بل يدعو اليه من يفترى عليه نظيره وكذا ان افسد عليه دينه ومن ترك دينه باختياره ويمكن من استيفائه فلم يستوفه حتى مات طالب به ورثته وان عجز هو وورثته فالطالب في الاشبه كما في المظالم للخبر واذا كان للناس على انسان ديون أو مظالم بقدر ماله على الناس من الديون والمظالم كان يسوغ أن يقال يحاسب بذلك فيه بقدر حقه من هذا ويصرف الى غريمه كما يفعل في الدنيا بالمدير الذي له وعليه يستوفي ماله ويوفي ماعليه * وقدر المثلث اذا لم يمكن تحديده عمل فيه بالاجتهاد كما يفعل في قدر قيمته بالاجتهاد في معرفة مقدار ثمنه بل قد يكون بالحرص أسهل وكلاهما يجوز مع الحاجة ولو بايع الرجل مبيعات يمتدح حلها ثم صار المال الى وارث أو منهب أو مشتر يمتد تلك العقود محرمة فالمثال الاصل لهذا اقتداء المأموم بصلاة امام اخل بما هو فرض عند المأموم دونه والصحيح الصحة وما قبضه الانسان بمقد مختلف فيه يمتدح صحته لم يجب عليه رده في أصح القولين * ومن كسب مالا حراما برضاء الدافع ثم مات كسب الخمر ومهر البغي وحلوان الكاهن فالذي يتلخص من كلام أبي العباس ان القاضي ان لم يعلم التحريم ثم علم جاز له أكله وان علم التحريم أولا ثم تاب فانه يتصدق به كائن عليه أحمد في حامل الخمر والفقير أكله ولولي الامر أن يعطيه أعوانه وان كان هو فقيرا أخذ كفايته وفيما اذا عرف ربه هل يلزمه رده اليه أم لا قولان * وظاهر كلام أبي العباس ان نفس المصيبة لا يؤجر عليها وقال أبو عبيدة بلي ان صبر أنيب على صبره قال وكثير ما يفهم من الأجر غفران الذنوب فيكون فيها أجر بهذا الاعتبار

باب الشفاعة

وتثبت في كل عقار يقبل قسمة الاختيار باتفاق الأئمة وان لم يقبلها فروايتان الصواب الثبوت وهو مذهب أبي حنيفة واختيار ابن شريح من الشافعية وابن الوفاء من أصحابنا وتثبت شفاعة الجوار

مع الشركة في حق من حقوق الملك من طريق أوماء أو نحو ذلك ونص عليه أحمد في رواية أبي طالب في الطريق وقالت طائفة من العلماء لا يحمل الاحتيال لاسقاط الشفعة ولا يجب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضيا عليه في الباطن اذا طالبه الشريك واذا حابا البائع المشتري بالثمن عاباة خارجة عن العادة يتوجه أن لا يكون للمشتري أخذه الا بالقيمة أو ان لاشفعة له فان المحاباة بمنزلة الهبة من بعض الوجوه ولا شفعة في بيع الخيار اذا قص نص عليه أحمد في رواية حنبل قال القاضي لان اخذ الشفع بالشفعة يسقط حق البائع من الخيار فلم يجوز له المطالبة بالشفعة وهذا التليل من القاضي يقتضي ان الخيار اذا كان للمشتري وحده فلفشفع الاخذ كما يجوز للمشتري أن يتصرف فيه في هذا الموضع وأولى منذهب الامام أحمد انه لا شفعة لكافر على مسلم وقد يفرق بين أن يكون الشقص لمسلم فلا يجب الشفعة أولدي فتجب وحينئذ فهل العبرة بالبائع أو للمشتري أو كلاهما أو أحدهما أربع احتمالات

باب الوديعة

ولو أودع المودع بلا حذر ضمن والمودع الثاني لا يضمن ان جهل وهو رواية عن أحمد وكذا للبرتين منه وهو وجه في المذهب ولو قاتل المودع أو دغنها الميت وقال هي لقلان وقال ورثته بل هي له وليست لقلان ولم ترم بينة على أنها كانت للميت ولا على الابداع (قال أبو المباس) اثبت ان القول قول المودع مع يمينه لانه قد ثبت له اليد واذا تلفت الوديعة فلمودع قبض البديل لأن من يملك قبض المين يملك قبض البديل كالوكيل وأولى

(فصل) وحريم البئر السادية وهي التي اعتدت خمسون ذراعا ولو ترك جدا في جر شديد حتى ذاب وتقاطر ماؤه فقد صد انسان الى ذلك القطر واستلقاه في آناه وجمعه وشربه كان مضمونا عليه وان كان لو تركه لضاع ذكره أبو طالب في الانتصار وفيه نظر ومن استنقذ مال غيره من المملكة ورده استحق اجرة المثل ولو بغير شرط في أصح القولين وهو منصوص أحمد وغيره واذا استنقذ فرسا للغير ومرض القرض بحيث أنه لم يقدر على المنى فيجوز بل يجب في هذه الحال أن ييمه الذي استنقذه ويحفظ الثمن لصاحبه وان لم يكن وكيله في البيع وقد نص الائمة على هذه المسئلة ونظائرهما

﴿فصل﴾ وتعرف اللقطة سنة قريبا من المكان الذي وجدها فيه ولا يلتقط الطير والظباء ونحوها إذا أمكن صاحبها ادراكها ولا تملك لقطة الحرم بحال ويجب تعريفها أبدا وهو رواية عن أحمد واختارها طائفة من العلماء وتضمن اللقطة بالمثل كبذل القرض وإذا قلنا بالقيمة فالقيمة يوم ملكها للتمتقط قطع به ابن أبي موسى وغيره خلافا للقاضي وأبي البركات * باع الملتقط اللقطة بعد الحول ثم جاء بها فلا شبه ان المالك لا يملك انتزاعها من المشتري

كتاب الوقف

ويصح الوقف بالقول وبالفعل الدال عليه عرفا كجعل أرضه مسجدا أو أذن للناس بالصلاة فيه أو أذن فيه واقم ونقله أبو طالب وجعفر وجماعة عن أحمد أو جعل أرضه مقبرة وأذن بالدفن فيها ونص عليه أحمد أيضا ومن قال قريتي التي بالنهر لموالي الذين بها ولا ولادهم صح وقفنا ونقله يعقوب يجهان عن أحمد وإذا قال واحد أو جماعة جعلنا هذا المكان مسجدا أو وقفنا صار مسجدا ووقفنا بذلك وإن لم يكلوا عمارته وإذا قال كل منهم جعلت ملكي للمسجد أو في المسجد ونحو ذلك صار بذلك حقا للمسجد ولو قال الانسان تصدقت بهذا الدهن على هذا المسجد ليوقد فيه جاز وهو من باب الوقف وتسميته وقفنا بمعنى انه وقف على تلك الجهة لا ينتفع به في غيرها لا تباها الائمة وهو جائز في الشرع ووقف المازل كوقف الثلجثة ان غلب على الوقف شبه التحريم ومن جهة انه لا يقبل الفسخ فينبغي أن يصح كالتساق والاتلاف وإن غلب عليه شبه التملك فيشبه الهبة والتمليك وذلك لا يصح من المازل على الصحيح ويصح الوقف على النفس وهو أحد الروايتين عن أحمد واختارها طائفة من أصحابه ويصح الوقف على الصوفية فمن كان جماعا للمال ولم يتخلق بالاخلاق الحمودة ولا تأدب بالآداب الشرعية وغلبت عليه الآداب الوضيعة أو فاسق لم يستحق شيئا وإن كان قد يجرز للنهي مجرد السكنى وينبغي ان يشترط في الواقف ان يكون ممن يمكن من وقف تلك القرية فلو اراد الكافر ان يوقف مسجدا منع منه ولو قال الواقف وقفت هذه الدراهم على قرض المحتاجين لم يكن جوازا هذا بعيدا وإذا اطلق وقفنا نقدين ونحوهما مما يمكن الانتفاع ببدله فان منع صحة هذا الوقف فيه نظر خصوصا على اصلنا فانه يجوز عندنا بيع الوقف اذا تمطلت منفته وقد نص أحمد في الذي حبس فرسا عليها حلية محرمة ان

الخلية تباع وينفق عليها وهذا نصريح بجواز وقف مثل هذا ولو وقف منفعة يملكها كالعبد الموصى بخدمته أو منفعة أم ولده في حياته أو منفعة المدين المستأجرة فلي مذكرا أصحابنا لا يصح (قال أبو العباس) وعندى هذا ليس فيه فقه فانه لا فرق بين وقف هذا ووقف البناء والنراس ولا فرق بين وقف ثوب على الفقراء يلبسونه أو فرس يركبونه أو دبحان يشمه أهل المسجد وطيب السكبة حكمه حكم كسوتها فلم ان التطيب منفعة مقصودة لكن قد يطول بقاء مدة التطيب وقد يقصد ولا اثر لذلك * ويصح وقف السكك للعلم والجوارح الملزمة والمالا يقدر على تسليمه واغرب الحدود في الموقوف انه كل عين تجوز عايتها قال في الرعاية وان وقف نصف عبد صح وان لم يسر الى بقيقته وان كان لنيره وان احتق ما وقفه منه أو اعنته للموقوف عليه لم يصح عنته ولم يسر وان احتق ما وقفه منه أو اعنته شريكه قد صح عنت نفسه ولم يسر الى الموقوف (قال أبو العباس) هذا ضيف ولا يصح على الاغنياء على الصحيح * قال في الحرر ولا يصح وقف المجهول (قال أبو العباس) المجهول نوعان مبهم ومعين مثل دار لم يرها فنعم هذا بعيد وكذلك مبتدع ما لا وقف على المبهم فهو شبهة بالوصية له وفي الوصية روايتان منصوبتان مثل ان يوصي لاحد هذين أو لجاره محمد وله جاران بهذا الاسم ووقف المبهم مفرع على هبته وبينه وليس عن أحمد في هذا منع ويصح الوقف على أم ولده بعد موته وان وقف على غيرها على ان ينفق عليها مدة حياته أو يكون الربيع لها مدة حياته صح فان استثناء الفلانة لام ولده كاستثناء نفسه وان وقف عليها مطلقا فيلغى في الحال انا اذا صحنا وقف الانسان على نفسه صح لان ملك أم ولدها أكثر ما يكون بمنزلة ملكه وان لم نصحه فيتوجه ان يقال هو كالوقف على العبد الفان فانه قد يخرج عن ملكه فيكون ملكا لعبد النير واما اذا مات السيد فقد يخرج هذه المسئلة على مسألة تفرق الصنف لان الوقف على أم الولد بيم حال رفاها وعنتها فاذا لم يصح في أحد الحالين خرج في الحال الاخرى وجهاً واذا قلنا ان الوقف المنقطع الابتداء يصح فيجب أن يقال ذلك وان قلنا لا يصح فهذا كذلك وما أخذ الوقف المنقطع ان الوقف هل يصح توقيته بناية مبهولة أو غير مبهولة فلي قول من قال لا يزال وقفا لا يصح توقيته وعلى قول من قال يعود ملكا يصح توقيته فان غلب جانب التحريم فالتحريم لا يتوقف لانه ليس له شريك وان غلب جانب التملك فتوقيت جميعه قريب من توقيته على بعض البطون كما لو قال هذا وقف على زيد سنة ثم على عمرو سنة ثم على

بكر سنة وضابط الاقوال في الوقف المنقطع اما على جميع الورثة واما على العصبية واما على المصالح واما على الفقراء والمساكين منهم وعلى الاقوال الاربعة فاما وقف واما ملك فهذه ثمانية منها اربعة في الاقارب وهل يختص به قراؤم فيصير فيهم ثمانية والثالث عشر تفصيل ابن أبي موسى انه اذا رجع الى جميع الورثة يكون ملكا بينهم على فرائض الله بخلاف رجوعه الى العصاة (قال أبو العباس) وهذا أصح وأشبه بكلام أحمد وإذا اشترط القبول في الوقف على المعين فلا ينبغي أن يشترط المجلس بل يلحق بالوصية والوكالة فيصح معجلا أو مؤجلا في القول والفعل فاخذ رحمه يقول وينبغي انه لو رده بعد قبوله كان له ذلك والصواب الذي عليه محققوا الفقهاء في مسألة الوقف على المعين اذا لم يقبل أو رده ان ذلك ليس كالوقف المنقطع الا ابتداء بل الوقف هنا صحيح قولاً واحداً ثم ان قبل الموقوف عليه والا انتقل الى من بعده كما لو مات أو تضرع استحقاقه لقوات فيه اذا الطبقة الثانية تتلقى من الواقف لا من الموقوف عليه * ومن شرط النظر لرجل ثم نفيه ان مات فمزل نفسه أو فسق فكوته لأن تخصيصه للغالب ولا نظر لنير الناظر الخاص معه ولما كان النظر العام فيمتدح عليه ان فعل ما لا يشرع وله ضم أمين اليه مع تفريطه أو تهمة يحصل به المقصود ومن ثبت فسقه أو أضر في تصرفه مخالفاً للشراء الصحيح طالما بتعريضه فاما أن ينزل أو ينزل أو يضم اليه أمين على الخلاف المشهور ثم ان صار هو أو الوصي أهلاً عاد كما لو صرح به وكالموصوف ومن شرط النظر لحاكم المسلمين شمل أي حاكم كان سواء كان مذهبه مذهب حاكم البلد زمن الواقف أولاً والا لم يكن له النظر لو انفرد وهو باطل اتفاقاً ولو فرضه حاكم لم يكن لحاكم آخر نقضه ولو ولي كل واحد من الحكام شخصاً قدم ولي الأمر أحقهما ولا يجوز لواقف شرط النظر لذي مذهب معين دائماً ومن وقف مدرسة على مدرس وقهاء فلناظر ثم الحاكم تقدير أعطيتهم فلو زاد الثناء فهو لهم والحكم بتقديم مدرس أو غيره باطل ولو نفذ حكام وإن قيل ان المدرس لا يزداد ولا ينقص بزيادة الثناء ونقصه كان باطلاً لانه لهم والقياس ان يسوي بينهم ولو تعاونوا في المنفعة كالامام والجيش في المنعم لكن دل العرف على التفضيل وانما قدم التميم لأن ما يأخذه أجرة ولهذا يحرم أخذه فوق أجرة مثله بلا شرط والامام والمؤذن كالقيم بخلاف المدرس والمتعبد والفقهاء فانهم من جنس واحد وإذا وقف على امام ومؤذن وقدور لكل واحد جزءاً معلوماً وزاد الوقف خمسة أمثاله مثلاً جاز أن يصرف الى الامام والمؤذن

من الزائد اذا لم يكن له مضرف بعد تمام كفائتهما لوجهين أحدهما ان تقدير الواتف دراهم مقدرة قد زاد له بالنسبة مثل أن يشترط له عشرة والمثل مائة فيزاد به العشر فان كان هناك قرينة تدل على هذا عمل بها ومن المعلوم في العرف اذا كان الوقف مثله مائة درهم وشرط له ستة ثم صار خمسمائة فان المادة في مثل هذا أن يشترط اضعاف ذلك مثل خمسة أمثله ولم يجوز عادة من شرط ستمائة أن يشترط ستة من خمسمائة فيحمل كلام الناس على ما جرت به عادتهم في خطابهم والوجه الثاني ان الواتف لو لم يشترط هذا فزاد الوقف بصرف في المصالح التي هي نظير مصالحه ومن قدر له الوقف بساقله ^(١) أكثر منه ان استحقه بموجب الشرع ولو عطل وقف مسجد ستة تقسط الاجرة المستقبلية عليها وعلى السنة الاخرى لانه خير من التعطيل ولا ينقض الامام بسبب تعطيل الزرع العام ومن لم يتم بوظيفته غيره فلمن له الولاية أن يولي من يقوم بها الى أن يتوب الاول ويلتزم بالواجب ويجب أن يولي في الوظائف وامامة المساجد الاحق شرعا وان يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب وليس للناس أن يولوا عليهم الفاسق وان فخذ حكمه أو صحت الصلاة خلفه واتفق الاثمة على كراهة الصلاة خلفه واختلفوا في صحتها ولم يتنازعوا انه لا ينبغي توليته ولناظر انسخ كتاب الوقف والسؤال عن حاله وأجره وتسجيل كتاب الوقف من الوقف كالعادة ويجب عمارة الوقف بحسب البطون والجمع بين عمارة الوقف وأرباب الوظائف حسب الامكان أولى بل قد تجب ولا يلزم الوفاء بشرط الواتف الا اذا كان مستعجا خاصة وهو ظاهر المذهب أخذنا من قول أحمد في اعتبار القرية في أصل الجهة الموقوف عليها واذا شرط في استحقاق ريع الوقف العزوبة فالتأهل أحق من التمزب اذا استويا في سائر الصفات ولو شرط للصوات الخمس على أهل مدرسة في القدس كان الافضل لاهلها أن يصلوا الصلوات الخمس في الاقصى ولا يقف استحقاقهم على الصلاة في المدرسة وكان يفتى به ابن عبد السلام وغيره ويجوز تغيير شرط الواتف الى ما هو أصلح منه وان اختلف ذلك باختلاف الزمان حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس الى الجهاد صرف الى الجند واذا وقف على مصالح الحرم وعمارة القاعات بالوظائف التي يحتاج اليها المسجد من التنظيف والحفظ والقرش وقصع الابواب واغلاقها ونحو ذلك يجوز الصرف اليهم وقول الفقهاء نصوس الواتف كنصوص الشارع يعني

(١) كذا بالاصل

في الفهم والدلالة لافي وجوب العمل مع أن التحقيق أن لفظ الواقف والموصي والناذر والمخالف وكل عاقد يحمل على مذهبه وعادته في خطابه ولقته التي يتكلم بها وافق لغة العرب أو لغة الشارع أولا والمادة المستمرة والعرف المستقر في الوقف يدل على شرط الواقف أكثر مما يدل لفظ الاستفاضة ولا يجوز أن يولي فاسقا في جهة دينية كمدرسة وغيرها مطلقا لأنه يجب الانكار عليه وعقوبته فكيف ينزل وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر خلاف ذلك وإن نزل تنزيلا شرعيا لم يجز صرفه بلا موجب شرعي وكل متصرف بولاية إذا قيل له افعل ما تشاء فافما هو لمصلحة شرعية حتى لو صرح الواقف بفعل ما بهواه أو ما يراه مطلقا فهو شرط باطل لمخالفته الشرع وغايته أن يكون شرطا مباحا وهو باطل على الصحيح المشهور حتى لو تساوى فعلا في عمل بالقرعة وإذا قيل هنا بالتخير فله وجه وعلى الناظر بيان المصلحة فيعمل بما ظهر ومع الاستنباه وإن كان طالما عادلا ساغ له الاجتهاد (قال أبو العباس) ولا أعلم خلافا أن من قسم شيئا يلزمه أن يتحرى فيه العدل ويتبع ما هو أَرْضَى لله تعالى ولرسوله سواء استفاد القسمة بولاية كالامام والحاكم أو بمقدار الناظر والصحي وإذا وقف على الفقراء فاقارب الواقف الفقراء أحق من الفقراء الأجانب مع التساوي في الحاجة وإذا قدر وجود فقير مضطر كاذ دفع ضرورته واجبا وإذا لم تندفع ضرورته بالانقيص كفاية اقارب الواقف من غير ضرورة تحصل لهم تمين ذلك وإن لم يشترط له شيء ليس له الا ما يقابل عمله للمادة (واعتبر أبو العباس) في موضع جواز أخذ الناظر أجره عمله مع فقره كوصي اليتيم ولا يقدم الناظر بمعلومه بلا شرط وما يأخذه الفقهاء من الوقف هل هو اجارة أو جمالة أو كرزق من بيت المال فيه أقوال ثالثها المختار^(١) والمكوس إذا أقطعها الامام الجيد فهي حلال لهم إذا جهل مستحقها وكذلك إذا رتبها للفقهاء وأهل العلم والذي يتوجه أنه لا يجوز للموقوف عليهم أن يتسلفوا الاجرة لأنهم لم يملكوا المنفعة المستقبلية ولا الاجرة عليها وعلى هذا ظهم أن يطالبوا بالاجرة من المستأجر لأنه فرط ولهم أن يطالبوا الناظر ويد الواقف ثابتة على المتصل بالوقف ما لم تأت حجة تدفع موجبها كعرفة كوز النارس غرسها بما له بحكم اجارة أو اطاراة أو غصب ومن أكل المال بالباطل قوم لهم رواتب أضعاف حاجاتهم وقوم لهم جهات معلومها كثير يأخذونه ويستشبهون يسيرا والنيابة في مثل هذه الاعمال المشروطة جائز ولو لم عينه الواقف

(١) كذا بالأصل

إذا كان مثل مستثببه وقد يكون في ذلك مفسدة راجحة كالأعمال المشروطة في الاجارة على عمل في الذمة * ويستحق حمل موجود عند تأييد النخل أو بدو صلاح الثمر من حين موت أبيه ولو لم يتفصل * وإذا زرع البطن الاول من أهل الوقف في الارض الموقوفة ثم مات وانتقل الى البطن الثاني كان مبقى الى أوان جده بأجره (وقال أبو العباس) في موضع آخر يجعل مزارعه بين الزاوع ورب الارض لنموه من أرض أحدهما وبذر الآخر وكذا الحكم في الاقطاع المزروع اذا انتقل الى مقطع آخر والزرع قائم فيها وشجر الجوز الموقوف ان ادرك وان قطعه في حياة البطن الاول فهو له فان مات وبقي في الارض مدة حتى زاد كانت الزيادة حادثة من منفعة الارض التي للبطن الثاني والاصل الذي ورث الاول فاما أن يقسم الزيادة على قدر القسمين واما ان يعطى الورثة أجرة الارض للبطن الثاني وان غرسه البطن الاول من مال الوقف ولم يدرك الا بعد انتقاله الى البطن الثاني فهو لهم وليس لورثة الاول فيه شيء ومن وقف وقفاً مستقلاً ثم ظهر عليه دين ولم يمكن وفاء الدين الا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت بيع باتفاق العلماء وان كان الوقف في الصحة فهل يباع لو فاء الدين فيه خلاف في مذهب أحمد وغيره ومنعه قوى قلت وظاهر كلام أبي العباس ولو كان الدين صادراً بعد الوقف قال وليس هذا بأبلغ من التدبير وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم باع على المدبر في الدين والله أعلم وإذا وقف الواقف وعليه دين مستغرق واثبت عند حاكم ولم يتعرض لصحة الوقف ولم يعلم الموقوف عليهم ثم مات الواقف فرد الموقوف الى الموقوف عليهم وطلب أرباب الديون ديونهم ورفضت القصة الى حاكم يرى بطلان هذا الوقف من جهة شرط النظر لنفسه وكونه يستغرق الذمة بالدين وكونه لم يخرج من يده فهل يجوز تقضيه فيقال حكم الحاكم بما قامت به البينة والقضاء بموجبه والالزام بمقتضاه لا يمنع الحاكم الثاني الذي عنده أن الواقف كانت ذمته مشفولة بالديون حين الوقف أن يحكم بمذهبه في بطلان هذا الوقف وصرف المال الى الغرماء المستحقين للوفاء فان الحاكم الاول في وجوه هؤلاء الخصوم ونوابهم لا يضمن حكمه عمله بهذا الفصل المختلف فيه. وإذا صادف حكمه مختلفاً فيه لم يعلمه ولم يحكم فيه جاز تقضيه * ومن نزل في مدرسة ونحوها استحق بحصته من المثل ومن جملة كالولاء فقد أخطأ ولورثة امام مسجد أجرة عمله في أرض المسجد كما لو كانت الفلاح غيره ولهم من مثله بقدر ما باشر موزعهم

ويستحق ولد الولد وان لم يستحق أبوه شيئاً ومن ظن أن الوقف كالارث فان لم يكن والده
أخذ شيئاً لم يأخذ هو فلم يلقه أحد من الائمة ولم يدبر ما يقول ولهذا لو انتفت الشروط في
الطبقة الاولى أو بعضها لم تحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم اجماعاً ولا فرق ولا يظهر
فيمن وقف على ولديه نصفين ثم على أولادها وأولاد أولادها وعقبهما بمدها بطنا بعد
بطن انه ينتقل نصيب كل الى ولده وان لم يتقرض جميع البطن الاول وهو أحد الوجهين في
مذهب أحمد وقول الوائف من مات عن ولد فنصيبه لولده يشتمل الاصل لا العائد وهو
أحد الوجهين في المذهب ولو قال وقفت على اولادي ثم اولادهم الذكور والاناث ثم اولادهم
الذكور وان سفلوا فان أحد الطبقة الاولى لو كانت بنتاً فأت ولها اولاد فما استحقته قبل موتها
تلقم ولو قال ومن مات عن غير ولد فنصيبه لاخويه ثم نسلهم وعقبهم ممن لم يقب ومن اعقب
ثم انقطع عقبه وقول الوائف ومن مات من غير نسل يعود ما كان جارياً عليه على من هو في درجته
وذوي طبقتا يقدم الاقرب الى المتوفي فالاقرب وهو حرمان الطبقة السفلى فقط لحرمان
العليا واذا وجد في كتاب الوقف وقف على بنه وبني بنه والامارة تدل على أحد الامر بن
فلهذا يحتمل وجهين أحدهما ان يقرع بينهما كاقتراره بما في يده لاحد الشخصين لا يعلم عينه
والثاني ان يرجع بنوا البنين والواو بما لا تقتضي الترتيب لاتفيه فهي سالبة عنه تفنياً اثباتاً ولكن
تدل على التشريك وهو الجمع المطلق فان كان في الوقف ما يدل على الترتيب مثل ان رتب أولاً
عمل به ولم يكن ذلك منافياً لمقتضى الواو ولا يلزم من التشريك التسوية بل يعطى بحسب المصلحة
ولو طلب المدرس الخمس قلنا له فاعط القيم الخمس لانه نظير المدرس لظهر بطلان حجته ولو
وقف مسجداً وشرط إماماً واثبت قراءاً وفيما ومؤذناً وعجز الوقف عن تكميل حق الجميع ولم
يرض الامام والمؤذن والقيم الا باخذ جامكية مثلهم صرف الى الامام والمؤذن والقيم جامكية
مثلهم مقدمة على القراء فان هذا هو المقصود الاصل ولو وقف على آل جعفر وآل علي فهل
يستوي بين أفرادهم أو يقسم بينهم نصفين (قال أبو العباس) أفنيت أنا وطائفة من الفقهاء انه يقسم
بين أعيان الطائفتين وأفنى طائفة انه يقسم نصفين فيأخذ آل جعفر النصف وان كانوا واحداً
وهو مقتضى أحد قول أصحابنا ولو أقر الموقوف عليه انه لا يستحق في هذا الوقف الا مقداراً
معلوماً ثم ظهر شرط الوائف انه يستحق أكثر حكم له بمقتضى شرط الوائف ولا يمنع من ذلك

اقراره المتقدم ولو وقف على ابني أخيه يوسف وأيوب ثم ظهر ان أيوب اسمه صالح فشك فيه فان لم يكن لأخيه ابنان سواهما لحق أيوب ثابت ولا يضر التلط في اسمه وان كانوا ثلاثة بنين ووقع الشك في عين الثالث اخرج بالقرعة في رواية عن احمد ومن عمر وقفا بالمعروف ليأخذ عوضه فله اخذه من غلته واليتيم من لم يبلغ ثلاث لكن يعطي من ليس له أب يعرف في بلد الاسلام ولا يعطى كافر واذا مات شخص من مستحق الوقف وجعل شرط الواقف صرف الى جميع المستحقين بالتسوية وجوز جمهور العلماء تفسير صورة الوقف للمصلحة كجعل النور حوائط والحكورة المشهورة ولا فرق بين بناء وبناء وعمرصة بعمرصة أو لا ولو وقف كروما على الفقراء ويحصل على جيرانها ضرر يموض عنها بما لا ضرر فيه على الجيران ويمود الاول ملكا والثاني وقفا ومع الحاجة يجب ابدال الوقف بمثله وبلا حاجة يجوز بخير منه لظهور المصلحة وهو قياس المهدي وهو وجه في المناقاة ومال اليه أحمد وتقل صالح ينتقل المسجد لمنفعة الناس ولا يجوز أن يبدل الوقف بمثله لقوات التعمين بلا حاجة وما حصل للأسير من ربح الوقف فانه يسلمه ويحفظه وكيله ومن ينتقل اليه بعده جميعا وما فضل عن حاجة المسجد صرف الى مسجد آخر لان الواقف له غرض في الجنس والجنس واحد وقد روي الامام عن علي أنه حضر الناس على اعطاء المكاتب فلوصرف الى المسجد الثاني ففضل شيء عن حاجته فصرفه في المكاتبين (وقال أبو العباس) في موضع آخر ويجوز صرفه في سائر المصالح وبناء مساكن مستحق ربه القائمين بمصالحه وان علم ان وقفه يبقى دائما وجب صرفه لان بقاء صرفه بقاء فساد ولا يجوز لتغير الناظر صرف الفاضل واذا وقف مدرسة على الفقهاء والمتفهمة الفلانية ترسم سكانهم واشتغالهم فيها فلا تختص السكنى بالمرتقة من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والرزق من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والارتزاق للشخص الواحد ويجوز السكنى من غير ارتزاق كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعي اذا كان الساكن مشتغلا سواء كان يحضر الدرس ام لا والارتزاق التي يقدرها الواقفون ثم يتغير النقد فيما بعد نحو ان يشترط مائة درهم ناصريه ثم يحرم التعامل بها وتغيير الدوام ظاهرة فانه يعطى المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة الشروط ولولي الامر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب اموال الاوقاف عند المصلحة وله ان يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بمقدار ذلك المال واذا قام المستوفي بما عليه من العمل استحق ما فرض له

باب الهبة

واعطا المرء المال ليمدح ويثنى عليه مذموم واعطاؤه لكف الظلم والشر عنه ولئلا ينسب الى البخل مشروع بل هو محمود مع النية الصالحة والاخلاص في الصدقة أن لا يسأل عوضها دعاء من المعطى ولا يرجو برئته وخاطره ولا غير ذلك من الأقوال قال الله تعالى (انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) وتصح هبة المهدوم كالنمر والدين بالسنه واشترط القدرة على التسليم هنا فيه نظر بخلاف البيع وتصح هبة المجهول كقوله ما أخذت من مالى فهو لك أو من وجد شيئا من مالى فهو له وفي جميع هذه الصور يحصل الملك بالتقبض ونحوه وللبيع أن يرجع فيما قال قبل التملك وهذا نوع من الهبة يتأخر القبول فيه عن الايجاب كثيرا وليس باباحة وتجهيز المرأة بمهازها الى بيت زوجها تملك قال القاضي قياس قولنا في بيع المعاطاة انها تملكه بذلك وأفتى به بعض اصحابنا واصحاب ابي حنيفة وغيرهم (قال ابو العباس) ويظهر لى صحة هبة للصوف على الظاهر قولنا واحدا وقاسه ابو الخطاب على البيع * والصدقة افضل من الهبة الا لقرب يصل بهارحه أو اوضح له في الله تعالى فقد تكون افضل من الصدقة ومن العدل الواجب من له يد أو نعمة أن يجزئه بها والهبة تقتضى عوضا مع العبرف ولا يجوز للانسان أن يقبل هدية من شخص ليشفع له عند ذى أمر أو أن يرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه خقه أو يوليه لانه يستحقها أو يستخدمه في الجند للقاتلة وهو مستحق لذلك ويجوز للمهدي أن يبذل في ذلك ما يتوصل به الى أخذ حقه أو دفع الظلم عنه وهو المنقول عن السلف والائمة الا كابروفيه حديث مرفوع رواه أبو داود وغيره نقل يعقوب بن يحيى عن احمد انه قال لا يبنى للخطاب اذا خطب لقوم أن يقبل لهم هدية (قال أبو العباس) هذا خاطب الرجل لان المرأة لا تبذل وانما الزوج يبذل وتصح العمري ويكون للعمير ولورثته الا أن يشترط المعسر عودها اليه فيصح الشرط وهو قول طائفة من العلماء ورواية عن أحمد ولا يدخل الزوجان في قوله ولعقبك واذا تفاسخا عقد الهبة صح ولا يفتقر الى قبض الموهوب وتكون العين أمانة في يدها تهب بخلاف البيع في وجه ويجب التعديل في عطية أولاده على حسب ميراثهم وهو مذهب أحمد مسلما كان الولدا وذيما ولا يجب على المسلم التسوية بين أولاده أهل الذمة ولا يجب التسوية بين سائر الاقارب الذين لا يرثون

كالإعلاء والاختوة مع وجود الأب وتوجه في البنين التسوية كإبائهم فإن فضل حيث منفاه
فعلية التسوية أو الرد وينبغي أن يكون على الفور وإذا سوى بين أولاده في العطاء ليس له أن
يرجع في عطية بعضهم والحديث والآثار تدل على وجوب التعديل بينهم في غير التملك أيضا
وهو في ماله ومنفته التي ملكهم والذي أباحهم كالسكن والطعام ثم هنا نوعان نوع يحتاجون
إليه من النفقة في الصحة والمرض ونحو ذلك فتعديله فيه أن يعطى كل واحد ما يحتاج إليه
ولا فرق بين محتاج قليل أو كثير ونوع تشترك حاجتهم إليه من عطية أو نفقة أو تزويج
فهذا لا ريب في تحريم التفاضل فيه ونشأ من بينهما نوع ثالث وهو أن يفرد أحدهما
بحاجة غير معتادة مثل أن يقضى عن أحدهما ديناً وجب عليه من أرض جناية أو يعطى
عنه المهر أو يسطيه نفقة الزوجة ونحو ذلك ففي وجوب إعطاء الآخر مثل ذلك نظر وتجهيز
البنات بالنحل أشبه وقد يلحق بهذا والأشبه أن يقال في هذا أنه يكون بالمعروف فإن
زاد على المعروف فهو من باب النحل ولو كان أحدهما محتاجاً دون الآخر اتفق عليه قدر كفايته
وأما الزيادة فمن النحل فلو كان أحد الأولاد فاسقاً قتل والده لا أعطيك نظير اخوتك حتى
تتوب فهذا حسن يتبين استثنائه وإذا امتنع من التوبة فهو الظالم فإن تاب وجب عليه أن
يعطيه وأما أن امتنع من زيادة الدين لم يجز منعه فلو مات الوالد قبل التسوية الواجبة فلباتين
الرجوع وهو رواية عن الإمام أحمد واختيار ابن بطلة وأبي حفص وأما الولد المفضل ينبغي له
الرد بعد الموت قولاً واحداً وهل يطيب له الإمساك إذا قلنا لا يجبر على الرد كلام أحمد يقتضي
روايتين فقال في رواية ابن الحكم وإذامات الذي فضل لم أعليه له ولم أجبر على رده وظاهره التحريم
وتقل عنه أيضاً (قلت) فترى الذي فضل أن يرده قال إن فعل فهو أجود وإن لم يفعل ذلك
لم أجبره وظاهره الاستحباب وإذا لنا يرده بعد الموت فالوصى يفعل ذلك فلو مات الثاني قبل
الرد والمال بحاله رده أيضاً لكن لو قسمت تركته الثاني قبل الرد أو بيعت أو وهبت فهذا فيه
نظر لأن القسمة والقبض بقرب العقود الجاهلية^(١) وهذا فيه تأويل وكذلك لو تصرف المفضل
في حياة أبيه ببيع أو هبة أو وصل بهما القبض ففي الرد نظر لأن هذا متصل بالقبض في العقود
الفاسدة وللاطب الرجوع فيما وهبه لولده ما لم يتعلق به حق أو رغبة فلا يرجع بقدر الدين وقدر

(١) قوله بقرب عقود الجاهلية كذا بالأصل

الرغبة ويرجع فيها زاد * وعن الامام أحمد فيما اذا تصدق على ولده هل له أن يرجع فيه روايتان بناء على ان الصدقة نوع من الهبة أو نوع مستقل وعلى ذلك ينبغي مالو حلف لا يهب فتصدق هل يجب على وجبين * والصدقة أفضل من الهبة الا أن يكون في الهدية معنى تكون به أفضل مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به الرحم أو أخ له في الله فهذا قد يكون أفضل من الصدقة ويرجع الأب فيما أبرأته منه من الديون على قياس المذهب كما للمرأة على أحد الروايتين الرجوع على زوجها فيما أبرأته من الصداق وبذلك الأب اسقاط دين الابن عن نفسه * ولو قتل ابنه عمدا لزمته الدية في ماله نص عليه الامام احمد وكذا لو جنى على طرفه لزمته دية واذا أخذ من مال ولده شيئاً ثم انسخ سبب استحقاقه بحيث وجب رده الى الذي كان مالكة مثل أن يأخذ صداقها فتطلق أو يأخذ الثمن ثم ترد السلعة بعب أو يأخذ المبيع ثم يفسد الولد بالثمن ونحو ذلك فالأقوى في جميع الصور ان للمالك الاول الرجوع على الأب وللأب أن يملك من مال ولده ماشاء ما لم يتعلق به حق كالرهن والقبض وان تعلق به رغبة كالمداينة والمناكحة وقتلنا يجوز الرجوع في الهبة في التمليك نظر (وليس) للأب الكافر تملك مال ولده المسلم لاسيما اذا كان الولد كافراً فاسلم وليس له أن يرجع في عطيته اذا كان وهبه في حال الكفر فاسلم الولد فاما اذا وهبه في حال اسلام الولد ففيه نظر (وقال أبو العباس) في موضع آخر فاما الأب والأم الكافرة فهل لهما أن يملكوا مال الولد المسلم أو يرجعا في الهبة يتوجه أن يخرج فيه وجهان على الروايتين في وجوب النفقة مع اختلاف الدين بل يقال ان قلنا لا يجب النفقة مع اختلاف الدين فالتملك أبداً وان قلنا يجب النفقة فالأشبه ليس لهما التملك والأشبه انه ليس للأب المسلم أن يأخذ من مال ولده الكافر شيئاً فان احمد عال الفرق بين الأب وغيره وبأن الأب يجوز أخذه من مال ابنه ومع اختلاف الدين لا يجوز والأشبه في زكاة دين الابن على الأب أن يكون بمنزلة المال التأوى كالفضال فيخرج فيه ما خرج في ذلك وهل يمنع دين الأب وجوب الزكاة والحج وصدقة الفطر والكفارة المالية وشرائه العتيق يتوجه انه لا يمنع ذلك لقدرته على اسقاطه ويتوجه أن يمنع لأن وفاءه قد يكون خيراً له ولولده وعقوبة الأم والجدة على مال الولد قياس قولهم انه لا ياتى على الدم والعرض أن لا يكون عليهما حبس ولا ضرب للامتناع من الاداء وقوله عليه السلام

انت ومالك لأبيك يقنضي اباحة نفسه كإباحة ماله وهو نظير قول موسى عليه السلام لأمالك
الانفسى وأخى وهو يقنضي جواز استخداميه وأنه يجب على الولد خدمة أبيه ويقويه جواز
منعه من الجهاد والسفر ونحو ذلك فيما يفوت انتفاعه به لكن هذا يشترك فيه الابوان فيحتل
أن يقال خص الأب بالمال وأما منفعة البدن فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤجر
ولده لنفسه مع فائدة فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤجره لنفسه مع فائدة الولد مثل
أن يتعلم صنعة أو حاجة الأب والا فلا ويستثنى ما لا الأب أن يأخذه من سرية الابن ان لم تكن
أم ولد فانها تلحق بالزوجة ونص عليه الامام أحمد في أكثر الروايات وعنه الحقنا سرية العبد
بزوجه في احدى الروايتين في أن السيد لا يشرعها ولا يبطل إراء الزوجة الزوج بدعواها السفه
ولو مع بيته انها سفينة ولم يجب الحجر ولو أبرأته وولدت عنده وماله بيدها تتصرف فيه لم
يصدق أبوها انها كانت سفينة يجب حجرها بلا بيته واقه أعلم

كتاب الوصية

وتصح الوصية بالرؤيا الصادقة المقترنة بما يدل على صدقها اقرار كاتب أو انشاء لقصة ثابت بن
قبس التي تقضها الصديق رضى الله عنه وقد اختلف في الكشف هل هو طريق للاحكام فنفاه
ابن حامد والقاضى وأكثر الفقهاء وقال القاضى ان في كلام أحمد في ذم المنكابين على الوسواس
والخطرات اشارة الى هؤلاء وأثبت طائفة من الصوفية وبعض الفقهاء والمقصود ان التصرف
بناء على ذلك جائز وان لم يجز الرجوع اليه في الاحكام لان عمدة الانصراف على غلبة الظن بأي
طريق كان بخلاف الاحكام فان طريقها مضبوطة وقول الامام أحمد وغيره من السلف وصية
الصبي صحيحة اذا أصاب الحق يحتمل بادى الرأي وجهين أحدهما انه اذا أوصى بما يجوز للبائع
لكن هذا فيه نظر فان هذا الشرط ثابت في حق كل موص فلا حاجة الى تخصيص الصبي
به والثاني انه اذا أوصى بما يستحب أن يوصى به مثل أن يوصى لأقاربه الذين لا يرثون فعلى
هذا فلا أوصى لبعيد دون القريب المحتاج لم تنفذ وصيته بخلاف البائع لان الصبي لما كان قاصر
التصرف فلا بد أن ينظم اليه نظر الشرع كما اذا احتاج يسه الى اذن الولي وكذلك احرامه بالمع
على احدى الروايتين وبدل على ذلك ان اصحابنا علوا الصحة بأنه ان مات كان صرف ما أوصى

به الى جهة القرب وما يحصل له به الثواب أولى متى صرفه الى روثه وهذا انما يتم في الوصية المستحبة فاما ان كان المال قليلا والورثة فقراء فترك المال لهم أفضل (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا والله أعلم الا هذا وتنفذ الوصية بالخط المعروف وكذا الاقرار اذا وجد في دقته وهو مذهب الامام احمد ولا تصح الوصية لو ارث بغير رضى الورثة وبدخل وارثه في الوصية العامة بالاوصاف دون الاعيان ولكن نص الامام احمد في الوصية أن يحج عنه بخلاف هذا (وأفتى أبو العباس) لمن نذر أن يتصدق بثيابه وله أب فقير أن يصرفها اليه والله أعلم ولو أوصى بوقف ثلثه فاخر الوقف حتى نفي فمأؤه يصرف بمصرف ثناء الوقف ولو وصى أن يصلى عنه بدراهم لم تنفذ وصيته وتصرف الدراهم في الصدقة ويخص أهل الصلاة ولو وصى أن يشتري مكانا معيناً ويوقف على جهة بر فلم يبع ذلك المكان اشترى مكاناً آخر ووقف على الجهة التي وصى بها الموصي وقد ذكر العلماء فيها اذا قال يبيعوا غلامي من زيد وتصديقوا بثمانه فامتنع زيد من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بثمانه ولو وصى بمال ينفق على وجه مكروه صرف في القرب ولو وصى أن يحج عنه زيد تطوعا بالف فيتوجه انه اذا أتى المعلن الحج حج عنه غيره وكذا اذا مات أومات الفرس الحبيس صرف ما وصى للنفقة عليه في مثله ولو استغنى الموقوف عليه لفقره رد الفضل في مثله وقد يتوجه في الوصية لمعين يقصد وصفه لقران علم ونحو ذلك اذا أراد أن يصرف الى مثله ولو جمع كفن ميت فكفن وفضل من ثمنه شيء صرف في تكفين الموقى اورد الى المعلى . وكلام احمد يقتضيه في رواية ويقبل في تفسير الموصي مراده وافق ظاهر اللفظ او خالفه وفي الوقف يقبل في الانفاذ المجمل والمتارضة ولو فسر بما يخالف الظاهر فقد يحتمل القبول كما لو قال عبدي اوجبتى او توبي وقف وفسره بمعين وان كان ظاهره العموم وهذا اصل عظيم في الانشآت التي يستقل بها دون التي لا يستقل بها كالبيع ونحوه

باب تبرعات المرضى

ليس معنى المرض الخوف الذي يئلب على القلب الموت منه أو يتساوى في الظن جانب البقاء والموت لان اصحابنا جعلوا ضرب المحاص من الامراض المخوفة وليس الهلاك غالباً ولا مساوياً للسلامة وانما الغرض أن يكون سبباً صالحاً للموت فيضاف اليه ويجوز حدوته عنده واقرب

ما يقال ما يكثر حصول الموت منه فلا عبرة بما يندر وجود الموت منه ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامة لكن يتقن ما ليس مخوفا عند أكثر الناس والمريض قد يخاف منه أو هو مخوف والرجل لم يلتفت إلى ذلك فيخطط ما هو مخوف للمتبعر وإن لم يكن مخوفا عند جمهور الناس ذكر القاضي أن الموهوب له لا يقبض الهبة ويتصرف فيها مع كونها موقوفة على الإجازة وهذا ضيف والذي ينبغي أن تسليم الموهوب إلى الموهوب له لم يذهب لمة حيث شاء وأرسل العبد المعتقد أو أرسل المحابي لا يجوز بل لا بد أن يوقف أمر التبرعات على وجه يتمكن الوارث من ردها بعد الموت إذا شاء ويملك الورثة أن يحجروا على المريض إذا اتهموه بأنه تبرع بما زاد على الثلث مثل أن يصدق ويهب ويحابي ولا يحسب ذلك أو يخافون أن يعطى بعض المال لأنسان يمتنع عطية ونحو ذلك وكذلك لو كان المال بيد وكيل أو شريك أو مضارب وأرادوا الاحتياط على ما بيده بأن يجعلوا معه يدا أخرى لهم فلا ظهر أنهم يملكون ذلك أيضا وهكذا يقال في كل عين تملق بها حق العبد كالعبد الجاني والترك فاما المكاتب فليسيد أن يثبت يده على ماله فيمكن الفرق بينه وبين هذا بأن العبد قد ائتمنه بدخوله معه في الكتابة بخلاف المريض ووكيله فان الورثة لم يأتئون ودعوى المريض فيها خرج من العادة ينبغي أن نعتبر من الثلث ومنافه لا تحسب من الثلث وأسرار المريض في الملاذ والشهوات ذكره القاضي وجوازه محل وفاق (وقال أبو العباس) يحتمل وجهين ولو قال لعبد يأسلم إذا اعتقت غائما فأت حر وقال أنت حر في حال اعتاق إياه ثم اعتق غائما في مرضه ولم يحتلما الثلث قياس المذهب وهو الوجه أن يقرع بينهما وإذا خرجت القرعة لاسم عتق دون غائم لم لو قال إذا اعتقت سالما فغانم حرا وقال إذا اعتقت سالما فغانم حر بعد حرته فهذا يمتق سالم وحده لأن عتق غائم معلق بوجود عتقه لا بوجود اعتاقه ولو وصى لوارث أولا حين يزايد على الثلث فأجاز الورثة الوصية بعد موت الموصى صحت الإجازة بلا نزاع وكذا قبله في مرض الموت وخرجه طائفة من الأصحاب رواية من سقوط الشفعة بأسقاطها قبل البيع وإن أجاز الوارث الوصية وقال ظننت قيمته ألفا فبانت أكثر قبل وكذا لو أجاز الورثة أصل الوصية

باب الموصى له

وتصح الوصية للحمل وقياس المنصوص في الطلاق أنها اذا وضعت لتسعة أشهر استحق الوصية وان كانت ذات زوج أو سيد يطاء ولا كثر من اربع سنين ان اعتزلا وهو الصواب وان وصف الموصى له أو الموقوف عليه بخلاف صفته مثل أن يقول علي اولادي السود وهم بيض أو العشر وهم اثني عشر فهاهنا الاوجه اذا علم ذلك أن يعتبر الموصوف دون الصفة وقد يقال بطلان الوقف والوصية كسنة الابهام وقد يقال في مسألة القدر ويعطي العشرة اما بتعين الورثة في الوصية بالقرعة في الوقف والذي يقتضيه المذهب ان الناطق في الصفة لا يمنع صحة المقدم ولو وصي بفكك الاسرى أو وقف مالا على فككهم صرف من يد الموصى ويذكره ولوليه أن يقتض عليه ثم يوفيه منه وكذلك في سائر الجهات ومن افتك أسيراً غير شرعي جاز صرف المال اليه وكذا لو اقترض غير الوصي مالا فك به أسيراً جازت توفيته منه وما احتاج اليه الوصي في اقتكاهم من أجرة صرف من المال ولو تبرع بعض اهل الثنود بفدائه واحتاج الاسير الى نفقة الاياب صرف من مال الاسرى وكذلك لو اشترى من المال الموقوف على اقتكاهم انفق منه عليه الى بلوغ حمله قال أبو بكر لوقال الموصى اعتق عبدا نصرانيا فاعتق مسلما أو ادفع ثلثي الى نصراني فدفعه الى مسلم ضمن (قال أبو العباس) وفيه نظر

باب الموصى به

(قال أبو العباس) في تمايلقه القديمة ويظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحل نظرا الى علة التفريق اذ ليس التفريق يختص بالبيع بل هو عام في كل تفريق الا العتق واقتداء الاسرى وتصح الوصية بالمنفعة أبداً ويكون تملكاً للرقبة ولا يستحق الورثة منه شيء وان قصد مع ذلك ملك الورثة للرقبة والانتفاع لا آخر تبطل الامتناع أن تكون المنافع كلها للشخص والرقبة لا آخر ولا يسأل عن ترجيح احدي الامرين في بطلان أما ان وصى في وقت بالرقبة لشخص وفي وقت آخر بالمنافع لغيره فهو كما لو وصى بيمين لاثنين في وقتين

باب الوصى اليه

ومن أوصى بالخراج حجه فولاية الدفع والتعيين لاوصى الخاص اجماعا وانما للولى العام الاعراض عليه لعدم أهليته أو فعله محرما وما انفقه وصى متبرع بالمعروف في شؤون الوصية فن مال اليتيم ومن ادعى ديناً على الميت وهو ممن يعامل الناس نظر الوصى الى مايدل على صدقه ودفع اليه والا فيحرم الاعطاء حتى يثبت عند القاضى غير الخائف للسنة والاجماع وكذلك ينبغي أن يكون ناظر الوقف ووالى بيت المال وكل وال علي حق غيره اذا تبين له صدق الطالب دفع اليه وذلك واجب عليه ان أمن التبعة واذا خاف التبعة فلا * ولو وصى باعطاء مدع يمينه ديناً فذه الوصى من رأس المال لامن الثلث ولو قال يدفع هذا الى يتاى فلان فافترار بقرينة والاوصية * ويجب على الوصى تقديم الواجب على المتبرع به فلو وصى بترعات لمين أو غير معين فنع الورثة بعض التركة أو جحدوا الدين (قال أبو العباس) أفتيت بان الوصى يخرج الدين مما قدر عليه مقدما على الوصية وان اعتقد الورثة أنه نصيب الوصية وليس هذا مثل غصب المشاع واذا قال اصنع في مالى ماشئت أو هو بحكمك افل فيه ماشئت ونحو ذلك من الفاظه وله أن لا يخرجها فلا يكون الاخراج واجبا ولا محرما بل موقوف على اختيار الوصى فله صرف الوصية فيما هرأصلح من الجهة التى عنها الوصى

كتاب الفرائض

أسباب اتنوارث رحم ونكاح وولاء عتق اجماعا وذكر عند عدم ذلك كله موالاته ومعاقبته واسلامه على يديه والنقاطه وكونها من أهل الديوان وهو رواية عن الامام أحمد وبرت مولى من اسفل عند عدم الورثة وقاله بعض العلماء فيتوجه الى ذلك أنه ينفق على المنعم ومنقطع السبب عصبية أمه وان عدمته فمصببتها وهو رواية عن الامام أحمد واختيار أبي بكر وقول ابن مسعود وغيره ولا يرث غير ثلاث جدات أم الام وأم الاب وأم أبي الاب وان علون أمومة وأبوة الا المدلية بغير وارث كأم أبي الام واذا استكملت الفررض المال سقطت العصبية ولو في الحمازية وهو مذهب الامام أحمد ولو مات متوارثان وجهل أولهما مو تالم يرث بعضهم من بعض وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي والآخر يقتل مورثه لا يرثه ولو اتفق عنه

الضمان ولو تزوج في مرض موته مضارة لتنقيص ارث غيرها وأقرت به ورثته لانه أن يوصى بالثلث^(١) ولو وصى بوصايا اجزاء وتزوجت المرأة بزواج أباً اخذ النصف فهذا الموضع فيه نظر فانه المفسدة في هذا هو المسلم من قريبه الكافر الذي بخلاف العكس لثلايتمتع قريبه من الاسلام ولو جود نظره ولا ينظروننا والمراد ان قتل في رده أو مات عليها فاله لوارثه المسلم وهو رواية عن الامام أحمد وهو المعروف عن الصحابة ولان رده كمرض موته والزندق منافق يرث ويورث لانه عليه السلام لم يأخذ من بركة منافق شيئاً ولا جملة فياً فلم ان التوارث مداره على النظرة الظاهرة واسم الاسلام يجري عليه في الظاهر اجماعاً اذا قال السيد لمبدء انت حرم موت أيك ورثه لسبق الحرية الارث وان قال انت حر عقب موته أو اذا مات أبوك فانت حر فهذا يتخرج على وجهين بناء على ان الاهلية اذا حدثت مع الحكم هل يكفي ذلك أم لا بد من تقدمها (فصل) والاخوة لا يحبسون الام من الثلث الى السدس الا اذا كانوا وارثين غير محجوبين بالاب فلا ثم في مثل أبوين واخوين الثلث والجد يسقط الاخوة من الام اجماعاً وكذا من الابوين أو الاب وهي رواية عن الامام أحمد واختارها بعض اصحابه وهو مذهب الصديق وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ولو خلفت المرأة زوجاً وبنتاً وأما هذه الفريضة تقسم على احد عشر للبت ستة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان وهذا على قول من يقول بالرد كأبي حنيفة والامام احمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عديم على اثني عشر سهماً للبت ستة أسهم وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال (قلت) أبو حنيفة لا يقول بالرد على الزوجين فللزوج عنده الربع والثلاثة ارباع الباقية تقسم ارباعاً ثلاثة ارباع للبت وربع للأم فتصبح هذه المسألة عنده من ستة عشر للزوج اربعة وللبت تسعة وللأم ثلاثة والله أعلم

(فصل) ومن طلق امرأته في مرض موته بقصد حرمانها من الميراث ورثته اذا كان الطلاق رجعياً اجماعاً وكذا ان كان بائناً عند جمهور أئمة الاسلام وقضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم يعرف أحد من الصحابة ذكر خلافاً وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير وعلى قول الجمهور فهل تمتد عدة طلاق أو وفاة أو أطولهما فيها أقوال أظهرها الثالث وهل يكمل لها المهر فيه قولان أظهرهما أنه يكمل

(١) قوله ولو وصى الى قوله ولا ينظروننا كذا بالاصل

﴿ فصل ﴾ ولو أقر واحد من الورثة بالولاء أو النسب والباقون لاصدقوه ولا كذبوه ثبت الولاء أو النسب وهذا ظاهر قول الامام احمد وظاهر الحديث فان الامام احمد قال اذا أقر وحده ولم يكن أحد يدفع قوله وعلى هذا فلوردد هذا النسب من له فيه حق قبل منه وارثا كان أو غير وارث على ظاهر كلامه ونكاح المريض في مرض الموت صحيح وترث المرأة في قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ولا تستحق الا مهر المثل لا الزيادة عليه بالاتفاق

كتاب العتق

ومن أعتق جارية ونبه بعتقها ان تكون مستقيمة لم يحرم عليه بيعها اذا كانت زانية واذا أعتق أحد الشريكين نصيبه وهو موسر عتق نصيبه ويتق نصيب شريكه بدفع القيمة وهو قول طائفة من العلماء وان كان ممسرا عتق كله واستسمي في باقي قيمته وهو رواية عن الامام أحمد اختارها بعض أصحابه والمالك اذا استكره عبده على الفاحشة عتق عليه وهو أحد القولين في المذهب وقال بعض السلف يبنى على القول بالعتق بالمثلة واذا استكره أمة امرأته على الفاحشة عتقت وغرم مثلها لسيدتها وقاله الامام أحمد في رواية اسحاق خبر سليمة بن الحيف وكذا أمة غير امرأته الا ان يفرق بين أمة امرأته وغيرها فرق شرعي والافوجب القياس التسوية ولو مثل بعبد غيره يجب ان يتق عليه ويضمن قيمته لسيدته كما دل عليه حديث المستكره لامة امرأته فانه يدل على ان الاستكره تمثيل وان التمثيل يوجب العتق ولو بعبد الغير وبذل أيضا على ان من تصرف في ملك الغير على وجه يمنه من الانتفاع به له المطالبة بقيمته (قال أبو الدباس) ما أعرف للحديث وجها الا هذا والاشبه بالمذهب صحة شرط الخيار والكتابة ولو قيل بصحة شرط الخيار في الكتابة لم يبعد واما شرط الخيار في التعليقات ففيه نظر وبحوز شرط وطء الكتابة ونص عليه الامام أحمد ويتوجه على هذا جواز وطئها بلا شرط باذنها وعلى قياس هذا يجوز ان يشترط الراهن وطء المرتن ومن اعتق من مال النوى والمصالح يحتمل ان يقال لا ولا عليه لاحد بمنزلة عبد الكافر اذا أسلم وهاجر ويحتمل ان يقال الولاء عليه للمسلمين وعلى هذا فاذا اشتري السلطان زنجيا وتقدم منه من بيت المال ثم اعتقه كان الملك فيه ثابتا للمسلمين استحقا أو اسكونة لا واث له في وضع ماله في بيت المال وليس ميراثه لورثة السلطان لانه اشتراه بحكم الملك لا بحكم الملك

ولو احتمل ان يكون اشتراء لنفسه وان يكون اشتراء للمسلمين حرم فانه شراء لنفسه من بيت المال وهو ممتنع ولو عرف انه اشتراء لنفسه بمال المسلمين حكم بان الملك للمسلمين لانه لا ولاية الشراء للمسلمين من بيت مالهم فاذا اشترى بمالهم شيئاً كان لهم دونه ونية الشراء لنفسه بمالهم محرمة فتلفوا وتصير كأن العقد عرى عنها

﴿فصل﴾ ولا تمتق أم الولد إلا بموت سيدها ويجوز لسيدتها بيعها وهو رواية عن الامام أحمد وهل للخلاف في جواز بيعها شبهة فيه نزاع والاقوي ان له شبهة ويبني عليه لو وطئ معتقدا بحريمه هل يلحقه النسب أو يرحم رجم المحسن أما التزير فواجب

كتاب النكاح

والاعراض عن الاهل والاولاد ليس مما يحبه الله ورسوله ولا هو دين الانبياء قال الله تعالى (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلناهم أزواجا وذرية) والنكاح في الآيات حقيقة في العقد والوطئ والنهي لكل منهما وليس للابوين الزام الولد بنكاح من لا يريد فلا يكون عاقا كما لا يريد ويحرم النظر بشهوة الى النساء والمردان ومن استحله كفر اجماعا ويحرم النظر مع وجود ثوران الشهوة وهو منصوص الامام أحمد والشافعي ومن كرر النظر الى الاسرد ونحوه وقال لا انظر بشهوة كذب في دعواه وقاله ابن عقيل ومن نظر الى الخيل والبهايم والاشجار على وجه استحسان الدنيا والرئاسة والمال فهو مذموم لقوله تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه) واما ان كان على وجه لا ينقص الدين وانما فيه راحة النفس فقط كالنظر الى الازهار فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق وكل قسم متى كان معه شهوة كان حراما بلا ريب سواء كانت شهوة تمتع بالنظر أو كانت شهوة الوطء واللمس كالنظر * وأولى وتحرم الخلوة بغير محرم ولو بحيوان يشتمى المرأة أو تشبهه كالقرد وذكره ابن عقيل وتحرم الخلوة بأسرد غير حسن ومضاجعته كالمرأة الاجنبية ولو لمصلحة التعليم والتأديب والمقرموه عند من يعاشره لذلك ملمون ديوث ومن عرف بمحبتهم أو معاشرته بينهم منع من تعليمهم وان احتاج الانسان الى النكاح وخشى العنت بتركه قدمه على الحج الواجب وان لم يحجب قدم الحج ونص الامام أحمد عليه في رواية صالح وغيره واختاره أبو بكر وان كانت المبادات

فرض كفاية كالعلم والجهاد قدمت على النكاح ان لم يخش الامت * قفت بما قاله أبو العباس رضى الله عنه ظاهران قلنا ان النكاح سنة واما ان قلنا إنه لا يتبع الا فرض كفاية كما قاله أبو يعل الصغير وابن النقي في تعليقهما فقد تعارض مع فرض كفاية ففيه نظر وان قلنا ان النكاح واجب قدمه لان فروض الاعيان مقدمة على فروض الكفايات والله أعلم * وبإباح التصريح والتعريض من صاحب العدة فيها ان كانا بمن يحل له التزويج بها في العدة كالختمة فاما ان كانا بمن لا يحل له الا بعد انقضاء العدة كالزني بها والموطوءة شبهة فيزني ان يكون كالاجنبي والمعتدة باستبراء كالم الولد أو مات سيدها أو اعتقها فيزني ان تكون في حكم الاجنبية كالمتوفى عنها والمطلقة ثلاثا والمنسوخ نكاحها برضاع أو لمان فيجوز التعريض دون التصريح والتعريض أنواع تارة يذكر صفات نفسه مثل ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لأمه سلمة رضى الله عنها وتارة يذكر لها صفات نفسها وتارة يذكر لها طلبا لا يمينه كرب راغب فيك وطلب لك وتارة يذكر أنه طالب للنكاح ولا يمينها وتارة يطلب منها ما يحتمل النكاح وغيره كقوله اى شيء كان ولو خطبت المرأة أو وليها الرجل ابتداء فاجابها فينبى أن لا يحمل لرجل آخر خطبتها الا أنه أضنف من أن يكون هو المخاطب وكذا لو خطبته أو وليها بعد ان خطب هو امرأة فالاول أبدي للمخاطب والثاني أبدي للمخطوب وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل العقد البيع ومن خطب تعريضا في العدة أو بعد ما فلا يبنى غيره من الخطبة ولو اذنت المرأة لوليها أن يزوجه من رجل بعينه احتل أن يحرم على غيره خطبتها كما لو خطبت فاجابت واحتل أنه لا يحرم لانه لم يخطبها احد كذا قال القاضي أبو يعل وهذا دليل منه على ان سكوت المرأة عند الخطبة ليس بإجابة بحال

(فصل) وينعقد النكاح بما عده الناس نكاحا بأي لغة ولفظ وفعل كان ومثله كل عقد والشرط بين الناس ما عده شرطاه نص الامام أحمد في رواية أبي طالب في رجل مشى اليه قومه فقالوا زوج فلانا فقال زوجته على الف فرجموا الى الزوج فاخذ بهوه فقال قد قبلت هل يكون هذا نكاحا قال نعم قال ابن عقيل هذا يعطى ان النكاح الموقوف صحيح وقد أحسن ابن عقيل فيما قاله وهو طريقة أبي بكر فان هذا ليس تراخيا لقبول كما قاله القاضي وانما هو تراخى للاجازة ومسألة أبي طالب وكلام أبي بكر فيما اذا لم يكن الزوج حاضرا في مجلس الايجاب وهذا أحسن أما اذا تفرقا عن مجلس الايجاب فليس في كلام أحمد وأبي بكر ما يدل على ذلك ويجوز

أن يقال ان العاقد الآخر ان كان حاضرا اعتبر قبوله وان كان غائبا جاز تراخي القبول عن الإيجاب كما قلنا في ولاية القضاء مع ان اصحابنا قالوا في الوكالة انه يجوز قبولها على الفور والتراخي وانما الولاية نوع من جنس الوكالة وذكر القاضي في المبرد وابن عقيل في الفصول في تنه رواية أبي طالب فقال الزوج قبلت صح اذا حضر شاهدان (قال أبو العباس) وهو يقضى بان اجازة العقد الموقوف اذا قلنا بانقاده تفتقر الى شاهدين وهو مستقيم حسن * وصرح الاصحاب بصحة نكاح الأخرس اذا فهمت اشارته قال في المبرد والفصول يجوز تزويج الأخرس لنفسه اذا كانت له اشارة تفهم ومفهوم هذا الكلام أن لا يكون الأخرس وليا ولا وكيل في النكاح وهو مقتضى تعليل القاضي في الجامع لانه يستفاد من غيره ويحتمل أن يكون وليا ولا وكيل وهو أتمس والجد كالأب في الاجبار وهو رواية عن الامام أحمد وليس للأب اجبار بنت التسع بكر كانت أوثيا وهو رواية عن احمد اختارها أبو بكر ورضا الثيب الكلام والبكر الصمات (قال أبو العباس) بعد ذكره تقول أبي حنيفة ومالك تزوج المثابة بالجهر كما تزوج البكر هذا قول قوي واذا تعذر من له ولاية النكاح انتقلت الولاية الى أصلح من يوجد ممن له نوع ولاية في غير النكاح كرتيس القرية وهو المراد بالدهقان وأمير القافلة ونحوه قال الامام احمد في رواية المروزي في البلد يكون فيه الولي وليس فيه قاض يزوج إن الولي ينظر في المهر وإن امره ليس مفوضا اليها وحدها كما ان امر الكفو الكفو ليس مفوضا اليها وحدها وقال في رواية الاثرم وصالح وأبي الحارث عن المهر لانجد فيه حدا هو ما راضوا عليه الاهلون وهو في رواية المروزي ما راضوا عليه الاهلون في النكاح جائز وهو يقتضي ان للأهلين نظرا في الصداق ولو كان أمره اليها فقط لما كان لذكر الاهلين معنى وتزويج الايامي فرض كفاية اجماعا فان أباه حاكم أن لا يظلم كطلبه جملا لتستحقه صار وجوده كعدمه ويزوج وصي المال الصغير واشترط الجد في المهر وفي الولي رشدا والرشد في الولي هنا هو المعرفة بالكفو ومصالح النكاح ليس حفظ المال ويتخرج لنا مثل قول أبي حنيفة ان الولي كل وارث بفرض أو تمصيب ولغير العصبية من الاقارب التزويج عند عدم العصبية ويخرج ذلك مما اذا قدمنا التورث لذوي الارحام على التورث بالولاء ولو كانت المرأة يهودية ووليها نصراني أو بالعكس فينبغي أن يخرج على الروايتين لذوي الارحام على التورث في توارثهما وقبول شهادته عليها اذا قلنا تقبل من اهل الذمة بعضهم على بعض وكذلك

في ولاية المال والمقل ويضم للولي الفاسق أمين كالوصى في رواية ولو قيل ان الابن والاب سواء في ولاية النكاح كما اذا أوصى لا قرب قرابته لكان متوجهاً ويتخرج لنا ان الابن أولى من الاب اذا قلنا الاخ أولى من الجسد وقد حكى ذلك ابن المنى في تماليقه فقال يقدم الابن على الاب على قول عندنا وان لم يعلم وجود الاقرب في الكل حتى زوج الابد بعد يقال بطرد القاعدة والقياس أن لا يصح النكاح كالجهل الشرعى مثل ان يمتدح صحة النكاح بلاولى أو بالولى الابد أو بلاشهود وقد يقال يصح النكاح كما ان المعتبر في الشهود والولى هو العدالة الظاهرة على الصحيح فلو ظهر فيما بعد أنهم كانوا فاسقين وقت المقدية وجهان ثابتان يؤيد هذا ان الولي الاقرب انما يشترط اذا أمكن فاما تعذره فيسقطه كما لو عضل أو غاب وبهذا قيد ابن أبى موسى وغيره قول الجماعة اذا زوج الابد مع القدرة على الاقرب لم يصح ومن لم يعلم انه موجود فهو غير مقدور على استئذانه فيسقط بعدم العلم كما يسقط بالبد وهذا اذا لم ينسب في عدم العلم الى تقرير ومع هذا لو زوجت بنت الملاعن ثم استلحقها الاب فلو قلنا بالاول لكان يتعين أن لا يصح النكاح وهو يبعد بل الصواب انه يصح قال الامام احمد في رواية حنبل لا يفتد نصراني ولا يهودى عقدة نكاح اسلم ولا مسلمة ولا يكونان وليين بل لا يكون الا مسلماً وهذا يقتضى ان الكافر لا يزوج مسلمة بولاية ولا وكالة وظاهره يقتضى ان لا ولاية للكافر على ابنة الكافر متولياً لنكاح ولكن لا يظهر بطلان المقد انه ليس على بطلانه دليل شرعى قال الامام أحمد في رواية محمد بن الحسن في الاخوين صغير وكبير يبنين أن ينظر الى العقل والرأى وكذلك قال في رواية الاثرم في الاخوين الصغير والكبير كلاهما سواء الا أنه يبنين أن ينظر في ذلك الى الفضل والرأى وظاهر كلام الامام أحمد هذا لانه لا أثر لليس هنا واعتبره اصحابنا ولو زوج المرأة وليان وجهل سبق المقدين ففيه روايتان احدهما يتميز الاسباب بالقرعة والذي يجب أن يقال على هذه الرواية ان من خرجت له القرعة فهي زوجته بحيث يجب عليه نفقتها وسكانها وورثته لكن لا يبطأ حتى يحدد المقد لحل الوطى، فقط هذا قياس المذهب أو يقال انه لا يحكم بالزوجية الا بالتجديد ويكون التجديد واجبا عليه وغيرها كما كان الطلاق واجبا على الآخر والرواية الثانية يفسخ النكاحان ومن اصحابنا من ذكر انها يطلقها فلي هذا هل يكون الطلاق واقعا بحيث تنقضي المدة ولو بزوجها يبنين أن لا يكون كذلك

لانه لا ينبغي وقوع الطلاق به فان ماتت المرأة قبل الفسخ والطلاق فذكر أبو محمد المقدسي احتمالين أحدهما لأحدهما نصف الميراث وربيع النفقة حتى يصطلحا عليه والثاني يقرع بينهما فن قرع حلف أنه استحق وورث (قال أبو العباس) وكلا الوجهين لا يخرج على المذهب أما الأول فلأنه لا يتفق الخصمان وأما الثاني فكيف يحلف من قال لا أعرف الحال وإنما المذهب على رواية أنه قرع فله الميراث بلا عيبين وأما علي قولنا لا يقرع فإذا قلنا أنها تأخذ من أحدهما نصف المهر بالقرعة فكذلك يرثها أحدهما بالقرعة بطريق الأولى وإن قلنا لا مهر فمناقد يقال بالقرعة أيضا وإذا قال قد جلت عتق أمي صداقها أو قد اعتقها وجعلت عتقها صداقها صبح بذلك العتق والنكاح وهو مذهب الإمام أحمد ويتوجه أن لا يصح العتق إذا قال قد جعلت عتقك صداقك فلم تقبل لأن العتق لم يصير صداقا وهو لم يقع غير ذلك ويتوجه أن لا يصح وإن قبلت لأن هذا القبول لا يصير به العتق صداقا فلم يتحقق ما قال ويتوجه في الصورة الثانية أنها إن قبلت صارت زوجة والا عتقت مجانا أو لم تعتق بحال وإذا قلنا الحاق الشرط لا يغير الطلاق فالحاق العطف في النكاح بطريق الأولى ويجب قيمة نفسها ويتخرج ثبوت الخيار أو اعتبار اذنها من عتقها بمجنب حر فإن الخيار ثبت لها في رواية وكذلك إذا عتقها مما فإذا كان حدوث الحرية بعد العتق ثبت الفسخ فالمقارنة أولى أن تثبت الفسخ ولو اعتقها وزوجها من غيره وجعل عتقها صداقا بقياس المذهب صحته لأنهم قالوا الوقت الذي جعل فيه العتق صداقا كان يملك إجبارها في حق الاجنبي فلم يبق الا أنه جعل ملك بعضها وقت حريتها وهذا لا يؤثر كما لو كان هو المتزوج وبدل على ذلك ان اصحابنا قالوا اذا قال زوجتك هذه على انها حرة صبح وان لم يعلم انه اعتقها قبل ذلك ويكون هو المصدق لها من الزوج ويحتمل أن يقال هو السيد خاصة لانه لا يمكنه أن يتزوجها وهي رقيقة وعلي هذا فسواء قال اعتقها وزوجتها منك أو زوجتها منك واعتقها ولو قال اعتقت أمي وزوجتكها على الف درهم بقياس المذهب جوازه فهو مثل أن يقول اعتقها واكريتها منك سنة ألف درهم وهذا بمنزلة استثناء الخدمة مثل أن يقول اعتقتك على خدمة سنة ولو قال اعتقتك وزوجتك على الف درهم صبح هذا النكاح بطريق الأولى لانه لم يجعل العتق صداقا ولو قال وهبتك هذه الجارية وزوجتها من فلان أو وهبتك واكريتها من فلان أو بعتكها وزوجتها أو اكريتها من فلان بقياس المذهب صحته لانه في معنى استثناء المنفعة وحاصله انا كما جوزنا العتق

والوقف والمبة والبيع مع استثناء منفعة الخدمة جوزنا أن يكون الاعناق والانكاح في زمن واحد وجعلنا ذلك بمنزلة الانكاح قبل الاعناق لانها حين الاعناق لم تخرج عن ملكه والذي يقتضيه كلام أحمد ان الرجل اذا تبين له انه ليس بكفو فرق بينهما وانه ليس للولي ان يزوج المرأة من غير كفؤ ولا لزوج ان يزوج ولا للمرأة ان تفعل ذلك وان الكفاءة ليست بمنزلة الامور المالية مثل مهر المرأة ان أحببت المرأة والاولياء طلبوه والا تركوه ولكنه أمر ينبغي لم اعتباره وان كانت منفعة تتعلق بغيرهم وقد النسب والدين لا يقرمهما النكاح بغير خلاف عن أحمد وقد الجزية غير مبطل بغير خلاف عنه بل ثبت بها الخيار بعد الكفاءة للمرأة اولولها وعلى هذا التراخي في ظاهره^(١)

فلي هذا يسقط خيارها بهما يدل على الرضى من قول أو فعل واما الاولياء فلا يسقط الا بالقول ويفتقر الفسخ به الى حاكم في قياس المذهب كالفسخ للميوب للاختلاف فيه « ولو كان ناقصا من وجه آخر مثل أن كان دونها في النسب فرضوا به ثم بان فاسقا وهي عدل فهمنا ينبغي ثبوت الخيار كما رضيت به لعله مثل الجفام فظهر به عيب آخر كالجنون والعتة فاما ان رضوا بفسقه من وجه فبان فاسقا من آخر مثل ان ظنوه بشرب الخمر فظهر انه يلوط أو يشهد بالزور أو يقطع الطريق ويبض لذلك أبو العباس^(٢)

وان حدثت له الكفاءة مقارنة بان يقول سيد المبد بعد ايجاب النكاح له قبلت له النكاح واعتقته بقياس المذهب صحة ذلك وتخرج رواية أخرى على مسألة اذا أعتقها معا وعلى مسألة اعتقتك وجعلت عتقتك صداقتك لارب في ان النكاح مع الاعلان يصح وان لم يشهد شاهدان مع السكتمان والاشهاد فهذا مما ينظر فيه واذا اتفق الاشهاد والاعلان فهو باطل عند عامة العلماء وان قدر فيه خلاف فهو قليل وقد يظن ان في ذلك خلافا في مذهب الامام أحمد

باب المحرمات في النكاح

وتحرم بنته من الزنا قال الامام أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يزني بامرأة فتلد منه ابنة فيتزوجها فاستعظم ذلك وقال يزوج ابنته عليه القتل بمنزلة المرتد على انه لم يقع له الخلاف فاعتقد

(١) يياض بالاصل (٢) يياض بالاصل

ان المسئلة اجماع اوعلى ان هذا فيمن عقد عليها غير متأول ولا مقلد فيجب عليه الحد (وقال أبو
 العباس) كلام أحمد يقتضى انه أوجب حد المرتد لاستحلال ذلك لاحد الزني وذلك أنه استدل
 بحديث البراء وهذا يدل على ان استحلال هذا كفر عنده قال القاضي في التعليق والشيخ في المنهي
 يكفى في التعريم ان يعلم انها بنته ظاهرا وان كان النسب لغيره (وقال أبو العباس) وظاهر كلام
 الامام احمد ان الشبهة تكفى في ذلك لانه قال أليس أمر النبي صلى الله عليه وسلم سودة
 ان تحتجب من ابن زمة وقال الولد للفراش وقال انما حجبتها لشيء الذى رأي بعينه قال القاضي
 والخلوة ان تجردت عن نظر أو مباشرة دون الفرج فروايتان قال وقد أطلق القول في رواية ابي
 الحارث اذا خلا بها وجب الصداق والمدة ولا يحل ان يتزوج أمها وبنتها ولا تحمل المرأة لايه
 وابنه قال وهذا محمول على انه حصل مع الخلوة نظرا أو مباشرة فيخرج كلامه على احدي الروايتين
 (قال أبو العباس) وهذا ضعيف وانما الخلوة هنا ان اتصلت بعقد النكاح قامت مقام الوطى
 فأما الخلوة بالامة والاجنبية فلا أثر لها وسحق قياس المذهب المنصوص انه يخرج على
 الخلاف في مباشرة الرجل الرجل بشهوة ويحرم بنت الريبة لانها ريبية وبنت الريب أيضا نص
 عليهما الامام احمد في رواية صالح (قال أبو العباس) ولا أعلم في ذلك نزاعا وتحرم زوجة الريب
 نص عليه أحمد في رواية ابن مشيش وكذا في الريب يتزوج امرأته لانه ليس من الابناء
 والمنصوص عن الامام أحمد في مسألة التلوط انما هو ان الفاعل لا يتزوج بنت المفعول وكذلك
 امه وهذا قياس جيد فأما تزوج المفعول بأم الفاعل وابنته ففيه نظر ولم ينص عليه وذلك لان
 واحدا منهما تمتع بنص وفرع والاصل انه يتمتع بالرجل أصل وفرع او يتمتع بالمرأة أصل وفرع
 وهذا المفعول به يتمتع في احد الطرفين وهو يتمتع في الطرف الآخر والوطى الحرام لا يشير
 بتحريم المصاهرة (واعتبر أبو العباس) في موضع آخر التوبة حتى في اللواط ويحرم الجمع بين الاختين
 في الوطى بملك اليمين كقول جمهور العلماء وقيل لا احمد في رواية ابن منصور الجمع بين المملوكتين
 أتقول انه حرام قال لا أقول انه حرام ولكن ينهي عنه قال القاضي ظاهر هذا انه لا يحرم الجمع
 وانما يكره (قال أبو العباس) الامام احمد لم يقل ليس هذا حراما وانما قال لا أقول هو حرام
 وكانوا يكرهون ان يقولوا هو فرض ويقولون يؤمر به وهذا الادب في الفتوى ما ثور عن
 جماعة من الساف وذلك إما لتوقف في التحريم او استهابة لهذه الكلمة كما يستهابة لفظ الفرض

الافيا علم وجوبه فاذا كان المفتى يتمتع أن يقول هو فرض اما لتوقفه أو لكون الفرض ثابت وجوبه بالقاطع أو ما بين وجوبه في الكتاب فكذلك الحرام واما أن يجعل عن احمد انه لا يحرم بل يكره فهذا غلط عليه ومأخذه الغفلة عن دلالة الالفاظ ومراتب الكلام وقد ذكر القاضي هذا في المدة بمينه في مسألة الفرض هل هو أعلى من الواجب وذكر لفظ الامام احمد في هذه الرواية ولفظه في اليقظة فلم أنه لم يجعل في المسألة خلافا فلو وطئ إحدى الاختين المملوكتين لم تحمل له الاخرى حتى يحرم على نفسه الاول باخراج عن ملكه أو تزويج قال ابن عقيل ولا يكفي في اباحتها مجرد ازالة الملك حتى تمضي حيضة الاستبراء وتنقضي فتكون الحبيضة كالعدة (وقال أبو العباس) وليس هذا القيد في كلام احمد وجماعة الاصحاب وليس هو في كلام علي وابن عمر مع ان عليا لا يجوز وطء الأخت في عدة أختها ولو زال ملكه عن بعضها كفى وهو قياس قول الاصحاب فان حرم احدهما بنقل الملك فيها على وجه يمكن استرجاعه مثل أن يهبها لولده أو يبيعها بشرط فقد ذكر الجدل الأعلى في البيع والرهن بشرط الخيار وجهين فان اخرج الملك لازما ثم عرض له المبيع للفسخ مثل أن يبيعها سلعة فثنين انها كانت مبيعة أو بفلس المشتري باليمن أو يظهر في البوض تدليس أو يكون مفبرونا فالذي يجب أن يقال في هذه المواضع أنه يباح وطء الأخت بكل حال على عموم كلام الصحابة والفقهاء احمد وغيره والبيع والهبة يوجبان التفريق بين ذوى الرحم المحرم وهو لا يجوز بين الصغار وفي جوازه بين الكبار روايتان وقد اطلق علي وابن عمر والفقهاء احمد وغيره أن يبيعها أو يهبها مع ان عليا هو الذي روى النهي عن التفريق بين الاختين ولم يتعرضوا لهذا الاصل فان بنى عليه لم يحز البيع والهبة رواية واحدة قبل البلوغ وانما يجوز العتق أو التزويج وفي جوازهما بعد البلوغ روايتان أو يجوز له التفريق هنا لاجل الحاجة لانه يحرم الجمع في النكاح ويحرم التفريق فلا بد من تقديم أحدهما وكلام الصحابة والفقهاء بموموه يقتضي هذا ولو ازال ملكه عنها بنسب العتق مثل أن يبيعها أو يهبها فينبى أن لا يجوز له أن يتزوج أختها في مدة الاستبراء كما لا يحمل له وطؤها على ما تقدم الا أن هذا لا ينبى أن يزيد على تزوجه باختها مع بقاء الملك لا مكان أن يدعى المشتري والتهب ولدها بخلاف المعتقة وشبهة الملك حقيقة لا كالنكاح فعلي هذا اذا وطئ أمة بشبهة ملك ففي تزوج أختها في مدة استبرائها ما في تزوج أختها المستبرأة بعد زوال ملكه عنها ومن وطئت بشبهة حرم نكاحها على

غير الواطئ في عدتها منه لاطيه فيها ان لم تكن لزمها عدة من غيره وهو رواية عن الامام واختارها المقدسي واللاب تزويج ابنته في عدة النكاح الفاسد عند اكثر العلماء كابن حنيفة والشافعي واحمد في انشهور عنه وتحريم المصاهرة لا يثبت بالرضاع فلا يحرم على الرجل نكاح أم زوجته وابنتها من الرضاع ولا على المرأة نكاح أبي زوجها وأمه من الرضاع قال أبو محمد المقدسي في المنهي اذا تزوج اختين ودخل بهما ثم اسلم واسلمتا معه فاختر احداهما لم يطأها حتى تنقضي عدة اختها لئلا يكون واطئا لاحدي الاختين في عدة الاخرى وكذلك اذا اسلم وتحتة أكثر من اربع قد دخل بهن فاسلمن معه وكن ثمانيا فاختر اربعا منهن وفارق اربعا لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات لئلا يكون واطئا لأكثر من اربع فان كن خمسا ففارق احدهن لم يطأ واحدة من المختارات قالوا هذا قياس المذهب (قال أبو العباس) وفي هذا نظر فان ظاهر السنة يخالف ذلك حيث لم يذكر فيها هذا الشرط ويمكن الفرق بين هذه وبين غيرها وتأملت كلام احمد وعامة اصحابنا فوجدتهم قد ذكروا انه يسكن منهن اربعا ولم يشترطوا في جواز وطئه انقضاء العدة لافي جمع العدد ولا في جمع الرحم ولو كان لهذا اصل عندهم لم يغفلوه فانهم دائما في مثل هذا ينبهون على اعتزال الزوجة كما ذكره الامام أحمد فيما اذا وطئ أخت امرأته بنكاح فاسد أو زنى بها وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى فان العدة تابعة لنكاحها وقد صفا الله عن جميع نكاحها فكذلك يعفو عن توابع ذلك النكاح لكن قياس هذا القول انه لو اسلم وتحتة سريتان اختان فحرم واحدة على نفسه بعد الاسلام جاز وطء الاخرى قبل استبراء تلك فاما لو طلق زوجته في الشرك ثم أراد أن يتزوج اختها في الاسلام قبل انقضاء عدة المطلقة فهذا لا يجوز وتحريم هذه المسائل ان العدة اما أن تكون من نكاح صحيح فلا يجوز تزوج اختها ولا وطؤها بملك يمين وان كان ملك يمين لم يصح النكاح على المشهور ولا وطئا بنكاح ولا بملك يمين حتى تنقضي العدة ولا يجوز في عدة النكاح تزوج اربع سواها قولا واحدا ويجوز ذلك في عدة ملك اليمين وان كانت العدة من نكاح فاسد أو شبهة نكاح فهي كحقيقة النكاح في المشهور من المذهب وان كانت العدة من نكاح فاسد أو شبهة ملك فائما الواجب الاستبراء وذلك لا يزيد على حقيقة الملك وتحريم الزانية حتى تتوب وتنقضي عدتها وهو مذهب الامام احمد وغيره وصفة توبتها أن يراودها عن نفسها فان اجابت لم تنب وان لم تجبه فقد تاب

وهو مروى عن عمر وابنه وابن عباس ومنصوص الامام أحمد وعلى هذا كل من أراد مخالطة
 انسان اتهمه حتى يعرف بره وجفوره أو توبته ويسأل عن ذلك من يعرفه ويمنع الزاني من تزويج
 العفيفة حتى يتوب (قال أبو العباس) بعد ان حكى عن علي رضي الله عنه أنه فرق بين رجل
 وامرأته وقد زنى قبل أن يدخل بها وعن جابر بن عبد الله والحسن والنخعي أنه يفرق بينهما
 ويؤيد هذا من أصلنا أنه يعضل الزانية لتختلع منه وإن الكفاءة اذا زالت في اثناء العقد فإن لها
 الفسخ في احد الوجهين واذا كانت المرأة تزني لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال بل يفرقها والا كان
 ديوتا وكلام الامام احمد عامة يقتضى تحريم التزويج بالحريات وله فيما اذا خاف على نفسه روايتان
 والمنع من النكاح في ارض الحرب عام في المسلمة والكافرة ولو تزوج المرتد كافرة مرتدة كانت
 أو غيرها أو تزوج المرتدة كافر ثم اسلم فالذى ينبغي ان يقال هنا اننا نكرم على نكاحهم أو مناحكم
 كالحرابي اذا نكح نكاحا فاسدا ثم اسلم فان المعنى واحد وهذا جيد في القياس اذا قلنا ان المرتد
 لا يؤمن بفعل ما تركه في الردة من العبادات لكن طرده انه لا يحد على ما اوتى به في الردة من
 المحرمات وفيه خلاف في المذهب وان كان المنصوص انه يحد فاذا قلنا انه يؤمن بقضاء ما
 تركه من الواجبات ويضمن ويعاقب على ما فصله من المحرمات ففيه نظر وبما يدخل في هذا
 كل عقود المرتدين اذا اسلموا قبل التقاض أو بعده وهذا باب واسع يدخل فيه خمسة احكام
 أهل الشرك في النكاح وتوابعه والاموال وتوابعها وتماثلها على مال مسلم أو تأسسوا ميراثا ثم اسلموا
 بعد ذلك والد ماء وتوابعها وقال القاضي في الجامع فان كان الحركتيا لم يجر له ان يزوج الامة الكتابية
 (وقال أبو العباس) مفهوم كلام الجد أنه يباح للكافر نكاح الامة الكافرة وتباح الامة لمواجد
 الطول غير خائف العنت اذا شرط على السيد عتق كل من يولد منها وهو مذهب الليث لا تمتنع مفسدة
 اوراق ولده وكذا الزوج امة كناية شرطه عتق ولدها منه والآية انما دلت على تحريم غير
 المؤمنات بالمفهوم ولا عموم له بل يصدق بصورة ولو خشي القادر على الطول على نفسه الزنا بأمة غيره
 لحبته لها ولم يبدلها سيدها له بملك أباح له نكاحها وهو مروى عن الحسن البصري وغيره من
 السلف ولو تزوج الامة في عدة الحرة جاز عند اصحابنا اذا كانت العدة من طلاق بائن وكان
 خائفا للعنت عادما لطول حرة بناء على ان علة المنع ليست هي الجمع بينها وبين الحرة ويخرج المنع
 اذا منعنا من الجمع بينهما وكذلك خرج الجد في الشرح * ذكر اصحابنا ان الزوج اذا اشترى زوجته

انفسخ النكاح وقال الحسن اذا اشترى زوجته للمتق فاعتقها حين ملكها فها على نكاحها وهذا قوي فيما اذا قال اذا ملكتك فأنت حرة وصحنا الصفة لانه اذا ملكها فالملك لا يوجب بطلان النكاح لان الحرية لا تنافيه وانما التنافي ان تكون مملوكته زوجته فاذا زال الملك عقب ثبوته لم يجماع النكاح فلا يبطله لانه حين زوال الملك كان ينبغي زوال النكاح والملك في حال زواله لا يثبت له وهذا الذي لحظه الحسن فانه اذا اشتراها ليعتقها فاعتقها لم يكن للملك قوة تفسخ النكاح ويؤيد هذا القول ان حدوث الملك بمنزلة اختلاف الدين واذا لم يدم تغير الدين فهما على نكاحهما فكذلك هنا اذا النكاح يقع سابقا وهذا انما يكون اذا كان المتق حصل بعد الملك فهنا لم يتقدم الانفساخ على المتق ويكره نكاح الحرائر الكنائيات مع وجود الحرائر المسلمات قاله القاضي واكثر العلماء كما يكره ان يحصل أهل الكتاب ذباحين مع كثرة ذباحين مسلمين ولكن لا يحرم ولو قتل رجل رجلا ليتزوج امرأته حرمت على القاتل مع حلها لغيره ولو جبر امرأة على زوجها حتى طلقها ثم تزوجها وجب ان يعاقب هذا عقوبة بليغة وهذا النكاح باطل في احد القولين في مذهب مالك واجد وغيرهما ويجب التفريق بين هذا الظالم المعتدي وبين هذه المرأة الظالمة واذا احب امرأة في الدنيا ولم يتزوجها وتصدق بغيرها وطلبها من الله تعالى ان تكون له زوجة في الآخرة رجي له ذلك من الله تعالى ولا يحرم في الآخرة ما يحرم في الدنيا من التزوج باكثر من اربع والجمع بين الاختين ولا يمنع ان يجمع بين المرأة وبنتها

باب الشروط والعيوب في النكاح

اذا شرط الزوج للزوجة في المقدم أو اتفقا قبله أن لا يخرجها من ديارها أو بلدها ولا يتزوج عليها أولا يتسرى أو ان تزوج عليها فلها تطليقها صح الشرط وهو مذهب الامام أحمد ولو غدعها فساقر بها ثم كرهته لم يكرهها واذا أراد ان يتزوج عليها أو يتسرى وقد شرط لها عدم ذلك فقد يفهم من اطلاق أصحابنا جوازه بدون إذنها لكونهم انما ذكروا ان لها الفسخ ولم يتراضوا للمنع (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا ذلك وظاهر الاثر والقياس يقتضي منعه كسائر الشروط الصحيحة واذا فعل ذلك ثم قبل ان يفسخ طلق أو باع بقياس المذهب انها لا تملك الفسخ وأما ان شرط ان كان له زوجة أو سرية فصداها الفان ثم طلق الزوجة أو أعتق السرية بعد المقدم

قبل ان تطالبه في اعطائها ذلك نظر ومن شرط لها ان يسكنها منزل أبيه فسكنت ثم طلبت
سكنى منفردة وهو عاجز لم يلزمه ما عجز عنه بل لو كان قادراً فليس لها عند مالك وهو احد القولين
في مذهب الإمام أحمد وغيره غير ما شرط لها * وعليه بطلان نكاح الشفار من اشتراط عدم المهر
فان سموا مهرا صح وقياس المذهب انه شرط لازم لانه شرط استحل به الفرج ولولا لزومه لم
يك قول المجيب والقابل مصححا لنكاح الاول وان شرط الزوجان أو احدهما فيه خيارا صح العقد
والشرط وان شرطها بكرا أو جميلة أو ثيبا فبانت بخلافه ملك الفسخ وهو رواية عن الإمام أحمد
وقول مالك واحد قولي الشافعي ولو شرط عليها ان تحافظ على الصلوات الخمس أو تلزم الصدق
والامانة فيما بعد العقد فتركته فيما بعد ملك الفسخ كما لو شرطت عليه ترك التسري فتسري
فيكون فوات الصفة اما مقارنا واما حادثا كما ان المنت إما مقارن أو حادث وقد يتخرج في
فوات الصفة في المستقبل فولان كما في فوات الكفاءة في المستقبل وحدوث المنت لكن الشروط
هنا فعل متعده أو تركها فعلا ليس هو صفة ثابتة لها ولو شرطت مقام ولدها عندها ونفقتها على
الزوج فهو مثل اشتراط الزيادة في الصداق ويرجع في ذلك الى العرف كالا جبر بطعامه وكسوته
ولو شرطت انه يطؤها في وقت دون وقت ذكر القاضي في الجامع انه من الشروط للفاسدة ونص
الإمام أحمد في الامة يجوز ان يشترط أهلها ان تخدمهم نهارا ويرسلوها ليلا يتوجه منه صحة
هذا الشرط ان كان فيه غرض صحيح مثل ان يكون لها بالنهار عمل فتشترط ان لا يستمتع بها
الا ليلا ونحو ذلك وشرط عدم النفقة فاسد ويتوجه صحته لاسيما اذا قلنا انه اذا أصر الزوج
ورضيت الزوجة به لم تملك المطالبة بعد واذا شرطت ان لا تسلم نفسها الا في وقت بعينه فهو
نظير تاخير التسليم في البيع والاجارة وقياس المذهب صحته وذكر اصحابنا انه لا يصح ولو شرطت
زيادة في النفقة الواجبة بقياس المذهب وجوب الزيادة وكذلك اذا شرطت زيادة على المنفعة التي
يستمتع بها بمطلق العقد مثل ان تشترط ان لا يترك الوطاء الا شهرا أو أن لا يسافر عنها أكثر من
شهر فان اصحابنا القاضي وغيره قال في تعطيل المسألة لانها شرطت عليه شرطا لا يمنع المقصود
بعقد النكاح ولها فيه منفعة فيلزم الزوج الوفاء به كما لو شرطت من غير تعديله وهذا التعليل
يقضي صحة كل شرط لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح ولا يصح نكاح الحل ونية ذلك
كشرطه وأمانية الاستمتاع وهو ان يتزوجها ومن نية ان يطلقها في وقت أو عند سفره فلم

يذكرها القاضي في المجرّد ولا الجامع ولا ذكرها أبو الخطاب وذكرها أبو محمد المقدسي وقال
النكاح صحيح لا بأس به في قول عامة العلماء الا الاوزاعي (قال أبو العباس) ولم ارا احدا من اصحابنا
ذكر انه لا بأس به تصريحاً الا أبا محمد واما القاضي في التعليق فسوى بين نيته على طلاقها في
وقت بعينه وبين التحليل وكذلك الجدة وأصحاب الخلاف واذا ادعى الزوج الثاني انه نوي التحليل
او الاستمتاع فينبغي ان لا يقبل منه في بطلان نكاح المرأة الا أن تصدقه او تقوم بينة اقرار
علي التواطئ قبل المقد ولا يبغي ان يقبل على الزوج الاول فتحل في الظاهر بهذا النكاح الا
ان يصدق على افساده فأما ان كان الزوج الثاني ممن يعرف بالتحليل فينبغي ان يكون ذلك لتقديم
اشترائه الا ان يصرح له قبل المقد بانه نكاح رغبة واما الزوج الاول فان غلب على ظنه صدق
الزوج الثاني حرمت عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولو تقدم شرط عرفي او انقضى بنكاح التحليل
وادعي انه قصد الى نكاح الرغبة قبل في حق المرأة ان صححنا هذا المقد والا فلا وان ادعاه بعد
المفارقة ففيه نظر وينبغي ان لا يقبل قوله لان الظاهر خلافه ولو صدقت الزوجة ان النكاح
الثاني كان فاسداً فلا تحمل للاول لاعترافها بالتحريم عليه وولد المفقور وبامه حر بفدية والده وان
كان عبداً تعلق برقبته وجها واحداً لانه ضمان جنابة محضة ولو لم يكن ضمان جنابة لم يلزمه الضمان
بحال لا انتفاء كونه ضمان عقد أو ضمان يد فيعتبر ان يكون ضمان اتلاف أو منع لما كان يتمتع
ملكاً للسيد كضمان الجنين وفارق مالواستدان العبد فانه حينئذ قبض المال باذن صاحبه وهنابض
مالية الاولاد بدون اذن السيد فهي جنابة محضة ولو اذن له السيد في نكاح حرة فالضمان عليه
لانه اذن له في الاتلاف أو الاستدانة على رواية

(فصل في العيوب المثبتة للفسخ والاستحاضة عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر
الوجهين واذا كان الزوج صغيراً أو به جنون أو جذام أو برص فالدالة التي في الرضاع تقتضي
ان لها الفسخ في الحال ولا ينتظر وقت إمكان الوطء وعلى قياسه الزوجة اذا كانت صغيرة أو مجنونة
أو عقلاء أو قروناً ويتوجه أن لا فسخ الا عند عدم إمكان الوطء في الحال واذا لم يقر بالعنة ولم ينكر
أو قال ألسنت ادرى أعين أنا أم لا فينبغي أن يكون كما لو أنكر العنة ونكل عن اليمين فان النكول
عن الجواب كالنكول عن اليمين فان قلنا يحبس الناكل عن الجواب بالتأجيل أيسر من الحبس
ولو نكل عن اليمين فيما اذا ادعى الوطء قبل التأجيل فينبغي أن يؤجل هنا كما لو نكل عن

اليمين في العنة والسنة المعبرة في التأجيل هي الهلالية هذا هو المفهوم من كلام العلماء لكن
تفصيلهم بالمصول يوم خلاف ذلك لكن ما بينهما متقارب ويتخرج اذا علمت بمتة أو اختارت
المقام منه على عمنه هل لها الفسخ على روايتين ولو خرج هذا في جميع العيوب لتوجه وترد
المرأة بكل عيب ينفر عن كمال الاستمتاع ولو بان الزوج عقبا بقياس قولنا بثبوت الخيار للمرأة
ان لها حقاً في الولد ولهذا قلنا لا يزل عن الحرة الا باذنها وعن الامام احمد ما يقتضيه وروى
عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضاً وتلليل اصحابنا توقف الفسخ على الحاكم
باختلاف اهل العلم فانه ان أريد كل خيار مختلف فيه فومه يتوقف على الحاكم لخيار المنة يجب
وهو مختلف فيه وخيارها بعد الثلاث مختلف فيه وهما لا يتوقفان على الحاكم ثم خيار امرأة المحبوب
متفق عليه وهو من جملة العيوب التي قال لا تتوقف على الحاكم ولا لما يبنى الاعتذار فان اصل خيار
العنة والشرط مختلف فيه بخلاف اصل خيار المنة لان اصل خيار العيب ثم خيارات البيع لا تتوقف
على الحاكم مع الاختلاف والواجب ألا التفريق بين النكاح والبيع ثم لو علل بخفاء الفسخ
وظهوره فان العيوب وفوات الشرط قد تحني وقد يتنازعون فيها بخلاف اعتاق السيد لكان أولى
من تلليله بالاختلاف ولو قيل بان الفسخ يثبت بتراضيهما تارة وبحكم الحاكم أخرى أو بمجرد
فسخ المستحق ثم الآخر ان امضاء والا امضاء الحاكم لتوجه وهو الاقوي ومتى اذن الحاكم
أو حكم لاحد باستحقاق عقد أو فسخ مأذونه لم يحتج به ذلك الى حكم بصحته بلا نزاع لكن
لو عقد الحاكم أو فسخ فهو فله والاصح انه حكم واذا اعتبر تفريق الحاكم ولم يكن في الموضع
حاكم يفرق فالاشبه ان لها الامتناع وكذلك تملك الانتقال من منزله فان من ملك الفسخ للمقد
ملك الامتناع من التسليم وينبغي أن تملك النفقة في هذه المدة لان المانع منه واذا اعتقت الأمة
تحت عبد ثبت لها الخيار اتفاقاً وكذلك تحت حر وهو رواية عن الامام احمد ومذهب أبي حنيفة
وان كان الزوج عبداً لمسكها وقها وبضها ولو شرط عليها سيدها دوام النكاح تحت
حر أو عبد فرضيت لزما ذلك ومذهب الامام احمد يقتضيه فانه يجوز العتق بشرط ذكر أبو محمد
المقدسي اذا أسلمت الأمة أو ارتدت أو ارضعت من يفسخ نكاحها ارضاعه قبل الدخول سقط
المهر وجعله أصلاً قائماً عليه ما اذا اعتقت قبل الدخول واختارت الفراق معه ان المهر يسقط
على رواية لنا (قال أبو الباس) والتنصيف في مسألة الاسلام ونظائرها الى فانها انما فسخت

لإعتاقه لها فالأعتاق سبب للفسخ ومن أثلّف حقه متسببا سقط وان كان المباشر غيره بخلاف ما اذا كان السبب والمباشرة من الغير فاذا قيل في مسألة القتل بالتنصيف فالردة والاسلام والرضاع أولى بلا شك واذا دخل النقص على الزوج بالمرأة وفوات صفة أو شرط صحيح أو باطل فانه ينقض من المسمى بنسبة ما نقص وهذا النقص من مهر المثل لو لم يسلم لها مباشرة أو كان الزوج معيبا فيقال الف درهم واذا اسلم لها ذلك أو كان الزوج سليما فيقال ثمانمائة درهم فيكون فوات الصفة والعيب قد صار من مهر المثل الخمس فينقصها من المسمى بحسب ذلك فيكون بقيته مال ذهب منه فيزاد عليه مثل ربه فاذا كان الفين استحق الفين وخمسمائة وهذا هو المهر الذي رضيت به ولو كان الزوج معيبا أو لم يشترط صفة وهذا هو المدل ويرجع الزوج المنفرد بالصدائق علي من غره من المرأة أو الولي في أصح قول العلماء

باب نكاح الكفار

والصواب ان انكحتهم المحرمة في دين الاسلام حرام مطلقا اذا لم يسلموا هوقبوا عليها وان أسلموا على لم من ذلك لعدم اعتقادهم تحريمه واختلاف في الصحة والفساد والصواب انها صحيحة من وجهين فأن أريد بالصحة اباحة التصرف فانما يباح لهم بشرط الاسلام وان اريد نفوذه وترتيب الاحكام الزوجية عليه من حصول الحل به للمطلق ثلاثا ووقوع الطلاق فيه وثبوت الاجصان به فصحيح وهذا مما يقوي طريقة من فرق بين أن يكون التحريم لغير المرأة أو لوصف لان ترتيب هذه الاحكام على نكاح المحارم بعيد جدا وقد اطلق أبو بكر وابن أبي موسى وغيرهما صحة انكحتهم مع تصريحهم بانه لا يحصل الاجصان بنكاح ذوات المحارم ولو قيل إن من لم يعلم التحريم فهو في ملك الحرمات بمنزلة اهل الجاهلية كما قلنا على احدى الروايتين ان من لم يسلم الواجبات فهو فيها كاهل الجاهلية فلا يجب عليهم القضاء كذلك أو تلك تكون عقودهم أو فلهم بمنزلة عقود اهل الجاهلية فاذا اعتقدوا ان النكاح بلاولي ولاشهود وفي العدة صحيح كان بمنزلة نكاح اهل الجاهلية ويحمل ما نقل عن الصحابة على ان المماند لم يندثر تركه تلمذ العلم مع تصديره بخلاف اهل البوادي والحديث المهد بالاسلام ومن قلد فقهاء فيتوارثون

بهذه الانكحة ولو تقاسموا ميراثا جهلا فهذا شبيه بقسم ميراث المفقود اذا ظهر حيا لا يضمون ما القوا لانهم معذرون وأما الباقي فيفرق بين المسلم والكافر كما فرقنا في أموال القتال بينها فان الكافر لا يرد باقيا ولا يضمن نالفا والمسلم يرد الباقي ويضمن التالف وعلى قياسه كل متلف معذور في اتلافه لتأويل أو جهل واذا أسلم الكافر وتحت معتدة فان كان لم يدخل بها منع من وطئها حتى تنقضي العدة وان كان دخل بها لم يمنع الوطء الا أن تكون قبل وطئه^(١) وعلى التدبيرين فلا يفسخ النكاح ويحتمل أن يقال في أنكحة الكفار التي قضى بفسادها ان كان حصل بها دخول استقر وان لم يكن دخل وقبضته فرض لها مثل المهر ونص عليه الامام أحمد في روايه ابن منصور لانما تقرر تقاض الكفار في المشهور اذا كان من الطرفين فاذا قبضت الحر أو الخنزير قبل الدخول لم يحصل التقاض من الطرفين فاشبهه مالو باع خرا بمن وقبضها ثم اسلما فانما لانحكم له بالثمن فكذا هنا وان لم تقبضه فرض لها مهر المثل فان كان عين لها محرما مثل ان كان عاقبتهم التزويج على خمر أو خنزير أو دراهم مع خمر وخنزير يحتمل ذلك وجب ان أحدهما أنه يحمل ذلك وجوده كعدمه ويكون كمن لا اقارب لها فينظر في عادة أهل البلد والا فاقرب البلاد والثاني تعتبر قيمة ذلك عندهم وفرق اصحابنا في غير هذا الموضع بين الحر والخنزير فكذلك هاهنا فيتخرج ان لها في الخنزير مهر المثل وفي الحر القيمة وحيث وجبت القيمة فلا كلام وان اختلفا فان قامت بينة للمسلمين بالقيمة عندهم بان يكون ذلك المسلم يعرف بسر ذلك عندهم قضى به والا فالقول قول الزوج مع يمينه وان لم يكن سمي لها صداقا فرض لها مهر المثل ويتوجه ان الاسلام والترافع ان كانا قبل الدخول فلهذا ذلك كما لو كان على محرم وأولى وان كان بعد الدخول فاجاب مهرها فيه نظر فان الدين اسلموا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بعض انكحتهم ذلك ولم يأمر أحدهم باعطاء مهر واذا اسلمت الزوجة والزوج كافر ثم اسلم قبل الدخول أو بعد الدخول فالنكاح باق ما لم تنكح غيره والامر اليها ولا حكم له عليها ولا حق عليه لان الشارع لم يفصل وهو مصلحة محضة وكذا ان اسلم قبلها وليس له حبسها حتى اسلمت ولو قبل الدخول أو بعده فهي امرأته ان اختار وكذا ان ارتد الزوجان أو أحدهما ثم اسلم أو أحدهما وان كان الزوجان سبق أحدهما بالاسلام ولم يعلم عنه فلزوجة نصف المهر قاله أبو الخطاب

(١) كذا بالأصل

تفريعا على رواية ان لها نصف المهر ان كان هو المسلم وقال القاضي ان لم تكن قبضته لم يجز أن تطالبه بشئ وان كانت قبضته لم يرجع عليها فيما فوق النصف وقياس المذهب هنا القرعة (قال أبو العباس) وقياس المذهب فيما أراه ان الزوجة اذا اسلمت قبل الزوج فلا نفقة لها لان الاسلام سبب يوجب البيئونة والاصل عدم السلامة في المدة فاذا لم يسلم حتى انقضت المدة تبينا ونوع البيئونة بالاسلام ولا نفقة عندنا للبائن وان اسلم الكافر وله ولد صغير تبعه في الاسلام فاذا كان تحت الصغير أكثر من اربع نسوة فقال القاضي ليس لوليه الاختيار منهن لأنه راجع الى الشهوة والارادة ثم قال في الجامع يوتف الامر حتى يبلغ فيعتار وقال في المحرر حتى يبلغ عشر سنين وقال ابن عقيل حتى يراهق ويبلغ اربعة عشر سنة (وقال أبو العباس) الوقف هنا ضعيف لان الفسخ واجب فيقوم الولي مقامه في التمين كما يقوم مقامه في تعيين الواجب عليه من المال من الزكاة وغيرها * اسلم وتحت أكثر من اربع نسوة فاسلمن معه اختار منهن أربعا وفارق سائرهن وليس طلاق احدهن اختيارا لها في الاصح

كتاب الصداق

ولا يجوز كتابة الصداق على المحرر وقاله ابن عقيل وكلام الامام احمد في رواية حنبل يقتضي انه يستحب أن يكون الصداق أربعمائة درهم وهذا هو الصواب مع القدرة واليسار فيستحب بلوغه ولا يزداد عليه وكلام القاضي وغيره يقتضي انه لا يستحب بل يكون بلوغه مباحا ولو قيل انه يكره جعل الصداق دينا سواء كان مؤخر الوفاء وهو حال أو كان مؤجلا لكان متوجها لحديث الواهبة والصداق المقدم اذا كثر وهو قادر على ذلك لم يكره الا أن يقرن بذلك ما يوجب الكراهة من معنى المباهاة ونحو ذلك فاما اذا كان عاجزا عن ذلك كره بل يحرم اذا لم يتوصل اليه الا بمسألة أو غيرها من الوجوه المحرمة فاما ان كثر وهو مؤخر في ذمته فينبغي أن يكره هذا كله لما فيه من تعريض نفسه لشغل الذمة والالوجه انه اذا تزوج بنية أن يطيها صداق محرما أولا يوفيه الصداق ان الفرج لا يحل له فان هذا لم يستحل الفرج بماله فلو تاب من هذه النية ينبغي أن يقال حكمه حكم مالهو تزوجها بنية بجرمة^(١) والمرأة لا تحرر محرما

(١) قوله يعني بجرمة الخ كذا بالاصل

قال في المهر كالمصاح عروضا في بيع أو اجارة صح مبرا إلا منافع الزوج الحر المفدرة بالزمان فانها على روايتين وأما القاضي في التعليل فاطلق الخلاف في منافع الحر من غير تقييده بزواج وكذلك ابن عقيل وأما أبو الخطاب والشيخ أبو محمد في المنع فلفظهما اذا تزوجها على منافسه مدة معلومة فلي روايتين فاعتبر صاحب المهر القيد في الزوجية والحرية ولعل مأخذ المنع انها ليست بمال كقول الحنفية وسلمه القاضي ولم يمنعه في غير موضع وقال أبو محمد هذا ممنوع بل هي مال ونجوز للماوضة عليها (قال أبو العباس) والذي يظهر في تعليل زواية المنع انه لما فيه من كون كل من الزوجين يصير ملكا للآخر فكأنه بقضي الى تنافي الاحكام كما لو تزوجت عبدا وطى هذا التعليل فيلبنى اذا كانت المنفعة اثيرها أن تصح وطى هذا تخرج قصة شبيب وموجب هذا التعليل ان المرأة لا تستأجر زوجها اجارة معينة مقدرة بالزمان وان كل واحد من الاجيرين لا يستأجر الآخر ويجوز أن يكون المنع مختصا بمنفعة الخدمة خاصة لما فيه من المهنة والمنافاة واذا لم تصح المنافع صدقا فقياس المذهب انه يجب قيمة المنفعة المشروطة الا اذا علم ان هذه المنفعة لا تكون صدقا فيشبهه ماله اصدقها مالا منصوبا في ان الواجب مهر المثل في احد الوجهين واذا تزوجها على أن يعلمها أو يعلم غلامها صنعة صح ذكره القاضي والاشبه بجوازه أيضا ولو كان المعلم اخاها أو ابنها أو اجنبيا وان لم يحصل للمرأة ما اصدقها لم يكن النكاح لازما ولو أعطيت بدله كالبيع وانما يلزم ما يلزم الشارع به أو ائتمره المكلف وما خالف هذا القول ضعيف مخالف للاصول فاذا لم تقل بامتناع العقد بتعذر تسليم المقود عليه فلا أقل من أن تلك المرأة الفسخ فاذا اصدقها شيئا معيناً وتلف قبل قبضه ثبت للزوجة فسخ النكاح وان كان الشرط باطلا ولم يعلم الشرط بطلانه لم يكن العقد لازما بل ان رضى بدون الشرط والا فله الفسخ واذا تزوجها على أن يشتري لها عبد زيد فامتنع زيد من بيعه فاعطاها قيمته ثم باعه زيد العبد فهل لها رد البدل وأخذ العبد تردد فيه أبو العباس ولو اصدقها عبدا بشرط أن تعتقه فقياس المشهور من المذهب انه يصح كالبيع والذي ينبغي في اصناف سائر المال كالعبد والشاة والبقرة والحيات ونحوها انه اذا اصدقها شيئا من ذلك أن يرجع فيه الى معنى ذلك اللفظ في عرفها كما تقول في الدرام والدنانير المطلقة في العقد وان كان بعض ذلك غالبا أخذ به كالبيع أو كان من عاداتها اقتناؤه أو لبسه فهو كالمقووظ به ونص الامام أحمد في رواية جعفر النسياني

انه اذا اصدقها عبدا من عبيده انه يصح ولها الوسط على قدر ما يجدها ونقلها دليل على ذلك فانه لم يعتبر الخادم مطلقا وانما اعتبر ما يناسبها (قال أبو العباس) في الخلع ولو خالها على عبد مطلق لو قيل يجب ما يجزئ عتقه في الكفارة وما يجب في النذر المطلق لكان أقرب الى القياس الا أنه لا يعتبر فيه الايمان * اطلق القاضي انه اذا تزوجها على بيت انه لا يصح واستدل بمسألة تفاوتها في الحضر ومفهومها ان البدوية ليست كذلك وهذا أشبه لان بيوت البادية من جنس واحد كالخادم بخلاف الحضر فان بيوتهم تختلف جنسا وقدرنا وصفا اختلافا متفاوتا ولو علم السورة أو القصيدة غير الزوج بنوى بالتعليم انه عن الزوج من غير أن يعلم الزوجة فهل يقع عن الزوج فيتوجه أن يقال ان قلنا لا يجبر الغريم على استيفاء الدين من غير المدين لم يلتفت الى نيته اذ لم يظهرها لان هذا الاستيفاء شرط بالرضا والغريم المستحق لم يرض انه يستوفي دينه من غير المدين وان قلنا يجبر المستحق على الاستيفاء من غير الغريم فيوجه أن يؤثر مجرد دينه الموفي وقيل قوله فيما بعد * ولو تزوجها على مائة مقدمة ومائة مؤجلة صحح ولا تستحق المطالبة بالمؤجلة الا بموت أو فرقة ونص عليه الامام أحمد في رواية جماعة واختاره شيوخ المذهب كالقاضي وغيره جاء عن ابن سيرين عن شريح انه تزوج رجلا امرأة على عاجل وأجل الى الميسرة فقدمته الي شريح فقال^(١) دلنا على ميسرة فأخذه لك وقياس المذهب ان هذا شرط صحيح لان الجهالة فيه أقل من جهالة الفرقة وكان في الحقيقة هذا الشرط مقتضى العقد ولو قيل بصحته في جميع الآجال لكان متجها صرح الامام احمد والقاضي وأبو محمد وغيرهم بانه اذا اطلق للصدّق كان حالا (قال أبو العباس) ان كان الفرق جاريا بين أهل الارض ان المطلق يكون مؤجلا فينبغي أن يحمل كلامهم على ما يعرفونه ولو كانوا يفرقون بين لفظ المهر والصدّق فالمهر عندم ما يسجل والصدّق ما يؤجل كان حكمهم على مقتضى عرفهم ولو امرأة اتفق معها على صدّق عشرة دنانير وانه يظهر عشرين دينارا وأشهد عليها بقبض عشرة فلا يحل لها ان تنذر به بل يجب عليها الوفاء بالشرط ولا يجوز تحليف الرجل على وجود القبض في مثل هذه الصورة لأنّ الاشهاد بالقبض في مثل هذا يتضمن الإبراء ولو تزوجها على ان يعطيها في كل سنة تقي معه مائة درهم فقد يؤخذ من كلام كثير من أصحابنا ان هذه تسمية فاسدة لجهالة المسمى وتوجه صحته

(١) قوله فقال دلنا على ميسرة الخ كذا بالاصل

بل هو الاشبه باصولنا كما لو باعه الصبرة كل قفيز بدرهم أو اكراه الدار كل شهر بدرهم ولان
تقدير المهر بمدة النكاح بمنزلة تأجيله بمدة النكاح اذ لا فرق بين جهالة القدر وجهالة الاجل
وعلى هذا لو تزوجها على ان يحيط لها كل شهر ثوبا صبح أيضا اذ لا فرق بين الايمان والمنافع
وان تزوجها على منفعة داره أو عبده ما دامت زوجته وفيها قد تبطل المنفعة قبل زوال النكاح
فان شرط لها مثلا اذا تلبت فهنا ينبغي ان يصح وان لم يشترط ففيه نظر ولو قيل في كل موضع
تبرعت للمرأة بالصدقات ثم وقع الطلاق وهو باق بعينه انه يرجع بالنصف على من هو في يده
وكذلك في جميع الفسوخ لم يمد بخلاف ما لو خرج بمعاوضة ولو ادعى الزوج ان الصداق في عقد
واحد تكرر وقالت بل هو عقدان بينهما فرقة فالقول قولها ولها المهر ان هذا قول أبي الخطاب
والجد وينبغي ان يكون القول قوله لان الاصل عدم الفرقة بينهما والاصل براءة ذمته مما زاد
على المهر الثاني ولا يستحق الا نصفه لان الاصل عدم الدخول ولم يثبت بنية ولا اقرار وقال
أبو محمد ان أنكر الدخول فالقول قوله وان لم ينكره ولم يعترف به فالقول قولها في وجود
الدخول (قال أبو العباس) وهكذا يحق في كل صورة ادعت عليه صداقا في نكاح فأنكر الزوج
وقامت به اليقينة ووقع منه الطلاق هل يحكم عليه بجميع المسمى أو بنصفه أو يفرق بين ادعائه المسقط
وعدمه على الاوجه ومأخذ المسئلة ان الصداق اذا تبين بالعقد وحصلت الفرقة فهل يحكم به عليه
ما لم يدع عدم الدخول ولو صالحت عن صداقها المسمى بالل جاز لانه اسقاط لبعض حقها ولو
صالحته على أكثر من ذلك بطل الفضل لان في ذلك ربا لانه زيادة على حقها وقياس المذهب
جواز له زيادة على المهر بعد العقد وذلك جائز وصحنا انه يصح ان يصطلح على مهر المثل بأقل منه
وأكثر مع انه واجب بالعقد والزيادة في المهر هل يفتر لزومها الى قبول الزوجة ينبغي ان
يكون كاتيانه الفرض بعد الفرض فلو فرض لها أكثر من مهر المثل فهل يلزم بمجرد فرضه كلام
أحمد زادها في مهرها مطلق لم يفصل بين ان تكون قبلها أم لا ولو أراد ان يغير المهر مثل تبديل
تقد بتقد أو تأجيل الحال أو احلال المؤجل ونحو ذلك فوجب تعليل أصحابنا في الفرق بين
النكاح والبيع والاجابة ان هذا لا يصح لان هذا ليس بتبديل فرض وانما هو تغيير لذلك الفرض
وقد يحتمل كلامهم صحته أيضا لان هذه الحالة بمنزلة ابتداء العقد وهو أشبه بكلامهم (وقال
أبو العباس) وقد كتبت عن الامام أحمد فيما اذا أهدي لها هدية بعد العقد فأنها ترد ذلك اليه

إذا زال العقد الفاسد فهذا يقتضي أن ما وهبه لها سببه النكاح فإنه يبطل إذا زال النكاح وهو خلاف ما ذكره أبو محمد وغيره وهذا المنصوص جار على أصول المذهب الموافقة لأصول الشريعة وهو أن كل من أهدى أو وهب له شيء بسبب يثبت بثبوته ويزول بزواله وبمحرم بجرمته وبمحله بحله حيث جاز في تولي الهدية مثل من أهدى له للفرس فإنه يثبت فيه حكم بدل الفرس وكذلك من أهدى له لولاية مشتركة بينه وبين غيره كالإمام وأمير الجيش وسامي الصدقات فإنه يثبت في الهدية حكم ذلك الاشتراك ولو كانت الهدية قبل العقد وقد وعدوه بالنكاح فزوجوا غيره رجع بها والنقد المقدم محسوب من الصداق وإن لم يكتب في الصداق إذا توأما عليه ويطلب بنصفه عند الفقرة قبل الدخول لأنه كالشرط المقدم إلا أن يفتوا بخلاف ذلك وإذا اعتق أمته على أن تزوجه نفسها ويكون عتقها صداقها قال القاضي هي بالخيار إن شاءت تزوجه وإن شاءت لم تزوجه وتابعه أبو محمد وأبو الخطاب وغيرهما لأنه سلف في النكاح فلا يلزم الوفاء به ويتوجه صحة السلف في العقود كلها كما يصح في العتق ويصير العتق مستحقا على السلف إن فعله والا قام الحاكم مقامه في توفية العقد المستحق كما يقوم مقامه في توفية الأعيان والمنافع لأن العقد منفعة من المنافع فجاز السلم فيه كالصناعات وهذا بمنزلة الهبة المشروطة فيها الثواب والمنصوص عن الإمام أحمد في اشتراط التزويج على الأمة إذا اعتقها لزوم هذا الشرط قبلت أم لم تقبل كاشتراط الهدية قال أحمد بن القاسم سئل أحمد عن الرجل يعتق الجارية على أن يتزوجها يقول قد اعتقتك وجعلت عتقك صداقك أو يقول قد اعتقتك على أن تزوجك قال هو جائز وهو سواء اعتقتك وتزوجتك وعلى أن تزوجك إذا كان كلاما واحدا إذا تكلم به فهو جائز وهذا نص من الإمام أحمد على أن قوله على أن تزوجك بمنزلة قوله وتزوجتك وكلامه يقتضي أنها تصير زوجة بنفس هذا الكلام وعلى قول الأولين إذا لم يتزوجها ذكروا أنه يلزمها قيمة نفسها سواء كان الامتناع منه أو منها وهذا فيه نظر إذا كان الامتناع منه ويتخرج على قولهم أنها تعتق عجانا ويتخرج أنه يرجع إلى بدل العوض لا إلى بدل العتق وهو قياس المذهب وأقرب إلى العدل إذا الرجل طابت نفسه بالعتق إذا أخذ هذا العوض وأخذ بدله قائم مقامه ومن اعتقت عبدا على أن يتزوج بها أو يسواها أو بدون عتق ولم يلزمه شيء ذكره أصحابنا وعلاء ابن عقيل بأنها اشترطت عليه تملك البضع وهو لا قيمة له وعلاء

القاضي بأنه سلف في النكاح والحظ في النكاح للزوج وهذا الكلام فيه نظر فان الحظ في النكاح للمرأة ولهذا ملك الاولياء أن يجبروها عليه دون الرجل وملك الولي في الجملة أن يطلق على الصغير والهيون ولم يملك ذلك من الصغيرة ولو اراد أن يفسخ نكاحها ومعلوم أنها اشترطت نفقة ومهر أو استمتاعاً وهذا مقصود كما أنه إذا اعتقها علي أن يتزوجها شرط عليها استمتاعا يجب عليه النفقة وأما إذا خبر بين الزوج وعنده فيتوجه ان عليه قيمة نفسه وإذا بدل الزوج فليس عليه الا مهر المثل فإنه مقتضي النكاح المطلق وانما اوجبنا عليه بالمقابلة قيمة نفسه لان الموضع المشروط في المقدم هو تزوجه بها ولا قيمة له في الشرع فيكون كمن أعتقه على عوض لم يسلم لها ويتوجه أنه إذا لم يتزوجها يعطيها مهر المثل أو نصفه لانه هو الذي تستحقه عليه إذا تزوجها فإنه يملك الطلاق بعد ذلك وانما يجب لها بالمقد مهر المثل وهذا البحث يجري فيما إذا أعتق عبده على أن يتوجه أخته أو يستقها وإذا لم تصحح الطلاق مهرها فذكر القاضي في الجامع وأبو الخطاب وغيرهما أنها تستحق مهرأ بضده وقاله ابن قتيب وهو أجود فان الصداق وان كان له بدل عند تعدده فله بدل عند فساد تسميته هذا قياس الذهب ولو قيل بطلان النكاح لم يبعد لان المسمى فاسد لا بدل له فهو كالخمر وكنكاح السفاح وإذا صححنا اصداق الطلاق فانت الزرة قبل الطلاق فقد يقال حصل مقصودها من الفرقة بأبلغ العارق فيكون كالأل وفي عنه المهر أجنبي وفيه نظر والذي ينبغي في الطلاق انه إذا كان السائل له ليخلص المرأة جاز له بدل عوضه سواء كان نكاحاً أو مالا كأن كانت له امرأة يضربها ويؤذيها فقال طلق امرأتك علي أن أزوجهك بنتي فهذا سلف في النكاح أو قال زوجتك بنتي على طلاق امرأتك فهذه مسئلة اصداق الطلاق والاشبه أن يقال في مثل هذا ان الطلاق يصير مستحقاً عليه كالأل قال خذ هذا الألف على أن تطلق امرأتك وهذا سلف في الطلاق وليس بمنع كما تقدم وأما ان كان باذل الموضع لنرض ضرر المرأة فهنا لا يجوز للحديث فلي هذا فلو خالست الزرة عن ضررها بمال أو خالعت أبوها فهنا ينبغي أن لا يجوز هذا كما لا يجوز أن يخالعت الرجل أو كان مقصوده التزوج بالمرأة فالأجنبي ينظر في مسئلة الطلاق ان كانت محرمة فله حكم وان كانت مباحة أو مستحقة فله حكم وإذا كان الأجنبي قد حرم عليه أن يسأل الطلاق فهل يحمل للزوج أن يحميه وبأخذ الموضع وهذا نظير بيعه إياه على بيع أخيه ولزوج موليته بدون مهر مثلها ولم يكن بألزم الزوج المسمى والتمام على الولي وهو رواية عن الامام كالوكيل في البيع ويتحرر

لاصحابنا فيما اذا زوج ابنة الصغير بمهر المثل أو أزيد روايات احدها ان على الابن مطلقاً الآن
يضمنه الاب فيكون عليهما الثانية أن يضمنه فيكون عليه وحده. الثالثة انه على الاب ضمناً الرابعة
انه عليه اصالة. الخامسة انه اذا كان الابن مقراً فهو على الاب اصالة. السادسة الفرق بين رضا الابن
وعدم رضاه وضمن الاب المهر والنفقة على الابن قد يكون بلفظ الضمان وقد يكون بلفظ آخر
مثل أن يقول الذي لى لابی أو أنا وابی شيء واحد وهل يترك والد له ونحو ذلك من الالفاظ
التي تنرم حتى يزوجوا ابنة ولد يكون بدلالة الكلام وقد يذكر الاب ما يقتضي انه قد ملك
ابنه مالا أو يخبرهم بذلك فيزوجوه على ذلك مثل أن يقول أنا أعطيت عشرة آلاف درهم أوله
عشرة آلاف درهم ونحو ذلك فهذا ينبغي أن يتلاقى حقهم بهذا القدر من مال الاب ونفقة الزوجة
قبل بلوغ الزوج أو قبل رضاه بنبي أن تكون كلمته قال القاضي في الجامع اذا مات الاب الذي عليه
مهر ابنة فأخذ من تركته فانه يرجع به على الابن نص عليه في رواية ابن منصور والبرزالي قال
القاضي يحتمل أن يكون أثبت له ذلك بناء على الرواية الاخرى وانه تطوع بذلك لكن لم يحصل
القبض منه وعلى هذا كله أبو حفص (قال أبو العباس) ولا يتم الجواب الابن المأخوذ جميعاً وذلك ان
الاب قائم مقام ابنة فلو ضمنه أجنبي بأذنه صح فاذا ضمنه هو فأولى أن يكون ضمناً لازماً للابن واذا
كان له أن يثبت المال في ذمته بدون ضمانه فضمانه وتضاؤه أولى قال القاضي في الجامع اذا ضمنه
الاب ثمه كالمضمنه أجنبي واذا قبضها اياه فهل يملك الرجوع به على الاب على روايتين أصحهما
ضمن الابن عن غيره بغير اذنه (قال أبو العباس) بل يرجع قولاً واحداً لانه قائم مقام ابنة في الاذن
لنفسه كالمضمن أجنبي بأذن نفسه واذا وفي الانسان عن غيره ديناً من صدق أو غيره كان للمستوفي
أخذه له وفاء من دينه وبدل عنه وأما الموفى عنه اذا لم يرجع به عليه فهو متبرع عليه ثم هل يقال لو أنسخ
ثبت الاستحقاق أو بضمه كالطلاق قبل الدخول وفسخ البيع للموفى عنه أو لم يملك فيعود
الى الموفى الراجع أن لا يجب انتقاله ويقرر المهر بالخلوة وان منعت الوطء وهو ظاهر كلام أحمد
في رواية حرب وقيل له فأن أخذاً وعندها نسوة وقبض عليها ونحو ذلك من غير أن يخلو بها قال
اذا نال منها شيئاً لا يحمل لغيره فعليه المهر وأن قلنا لا مهر بالخلوة في النكاح الفاسد على قولنا بوجوب
الجلدة فيه والفسخ لا اعتبار الزوج بالمهر أو النفقة نظير الفسخ لانه بالزوج فيخرج منه التنصيف
على الرواية المنصوصة عنه فيه فان لها نصف المهر لكونها معذورة في الفسخ ويتخرج ذلك ويلزم

من قال ان خروج البضع من ملك الزوج يقوم ونجب المتعة لكل مطلقة وهو رواية عن الامام
أحمد نقلا عن حنبل وهو ظاهر دلالة القرآن (واختار أبو العباس) في الاعتصام بالكتاب والسنة أن لكل
مطلقة متعة الا التي لم يدخل بها وقد فرض لها وهو رواية عن الامام أحمد وقاله عمر وإذا أوجبنا
المتعة للدخول بها أو كان الطلاق بائنا أو رجيا فينبغي أن تنجب لها أيضا مع نفقة العدة حيث
أوجبناها وتكون نفقة الرجعية متعينة عن متاع آخر بحيث لا تنجب لها كسوتان ولا بدمن اعتبار
العصر في مهر المثل فان الزمان كان زمان رخص رخص وان زادت المهور وان كان زمن غلاء
وخوف نقص وقد تعتبر عادة البلد والقبيلة في زيادة المهر ونقصه وينبغي أيضا اعتبار الصفات
المعتبرة في الكفاءة فاذا كان أبوها موسرا ثم افتقر أو ذا صنعة جيدة ثم تحول الى دونهما أو كانت
له رئاسة أو ملك ثم زالت عنه تلك الرئاسة والملك فيجب اعتبار مثل هذا وكذلك لو كان أهلها
لهم عز في أوطانهم ورئاسة فانقلبوا الى بلد ليس لهم عز فيه ولا رئاسة فان المهر يختلف بمثل ذلك في
العادة وان كانت عادتهم يسمون مهر اولسكن لا يستوفونه قط مثل عادة أهل الجفاء مثل الاكراد
وغيرهم فوجوده كعدمه والشرط المتقدم كالمقارن والاطراد الرفي كالمقضي (قال أبو العباس) وقد
سئلت عن مسألة من هذا وقيل لي ما مهر مثل هذه قلت ما جرت العادة بأنه يؤخذ من
الزوج فقالوا انما يؤخذ المنحل قبل الدخول قلت هو مهر مثلها * والاب هو الذي يديه
عقدة النكاح وهو رواية عن الامام أحمد وقاله طائفة من العلماء وليس في كلام الامام أحمد
ان عفوه صحيح لان يديه عقدة النكاح بل لان له أن يأخذ من مالها ما شاء وتعليق الامام
أحمد بالأخذ من مالها ما شاء يقتضي جواز العفو بعد الدخول عن الصداق كله وكذلك سائر
الديون والاشبه في مسألة الزوجة الصغيرة انه يستحق ولها المطالبة لها بنصف الصداق
والنصف الآخر لا يطالب به الا اذا مكنت من نفسها لان النصف مستحق بإزاء الحبس
وهو حاصل بالعقد والنصف الآخر بإزاء الدخول فلا يستحق الا بئذله واذا اختلفا
في قبض المهر فالمتوجه ان كانت العادة الغالبة جارية بحصول القبض في هذه الديون أو الاعيان
فالقول قول من يوافق المادة وهو جار على أصولنا وأصول مالك في تمارض الأصل والمادة والظاهر
انه يرجع وفرق بين دلالة الحال المطلقة العامة وبين دلالة الحال المقيدة المخصوصة فاما ان كانت
الزوجة وقت العقد فقيرة ثم وجد معها الف درهم فقالا هذا هو الصداق وقالت أخذه مني

غيره ولم تعين ولم يحدث لها قبض . ثم فرو نظير تلبيح السورة المشروطة وفيها وجهان ونظيره الاتفاق عليها والكسوة وفي هذه المواضع كلها اذا أبدت جهة القبض الممكن منها كالممكن من الزوج فينبغي أن القول قولها والا فلا قال أصحابنا وغيرهم يجب مهر المثل للموطوءة بشبهة وينبغي انه ان أمكن أن يكون في وطئ الشبهة مسمى فيكون هو الواجب فان الشبهة ثلاثة أقسام شبهة عقد وشبهة اعتقاد وشبهة ملك فاما عقد النكاح فلا ريب فيه وأما عقد البيع فانه اذا وطئ المرأة المشتراة شراء فاسداً فلا شبهة ان لامهر ولا أجرة لمنافعها وأما شبهة الاعتقاد فان كان الاشتباه عليه فقط فينبغي أن لا يجب لها مهر وان كان عليها فقط فان اعتقدت أنه زوجها فلا يبعد ان يجب المهر المسمى وأما شبهة الملك مثل مكاتبته وأمة مكاتبته والامة المشتركة فان كان قد اتفق مع مستحق المهر على شيء فينبغي أن لا يجب سواء وهذا قياس ضمان الايمان والمنافع فانها تضمن بالقيمة الا أن يكون المالك قد اتفق مع المثلث على غير ذلك سواء كان الاتفاق حلالاً أو حراماً واذا تكرّر الوطئ في نكاح الشبهة فلا ريب ان الواجب مهر واحد كما يجب عدة واحدة ولا يجب المهر للمكرهة على الزنا وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة واختيار أبي البركات (وذكر أبو العباس) في موضع آخر عن أبي بكر التفرقة فواجبه للبكر دون الثيب ورواه ابن منصور عن الامام احمد لكن الأمة البكر اذا وطئت مكرهة أو شبهة أو مطاوعة فلا يبنى أن يختلف في وجوب ارش البكارة وهو ما نقص قيمتها بالثبوت وقد يكون بعض القيمة أضعاف مهر مثل الامة ومتى خرجت منه زوجته بغير اختياره بافسادها أو بافساد غيرها أو بيمينه لا يفل شيئاً فعملته فله مهرها وهو رواية عن الامام احمد كالمفقود بناء على الصحيح ان خروج البضع من ملك الزوج متقوم وهو رواية عن الامام أحمد والفرقة اذا كانت من جهتها فهي كاتلاف البائع فيخير على المشهور بين مطالبتها بمهر المثل وضمان المسمى لها وبين إسقاط المسمى

باب الوليمة

وتختص بطعام العرس في مقتضي كلام أحمد في رواية الروزى وقيل تطلق على كل طعام لسرور حادث وقاله القاضي في الجامع وقيل تطلق على ذلك الا انه في العرس أظهر ووقت

الولية في حديث زينب وصفته تدل على انه عقب الدخول والاشبه جواز الاجابة لاجوبها اذا كان في مجلس الولية من بهجر وأعدل الاقوال أنه اذا حضر الولية وهو صائم ان كان ينكسر قلب الداعي بترك الاكل فالأكل أفضل وان لم ينكسر قلبه فإتمام الصوم أفضل ولا ينبغي لصاحب الدعوة الاخاح في الطعام للمدعو اذا امتنع فان كلا الامرين جائز فاذا الزمه بما يلزمه كان من نوع المسئلة المنهى عنها ولا ينبغي للمدعو اذا رأى انه يترتب على امتناعه مفسدات ان يمتنع فان فطره جائز فان كان ترك الجائز مستلزما لا موعده فإتمامه ينفى ان يفعل ذلك الجائز وربما يصير واجبا وان كان في اجابة الداعي مصلحة الاجابة فقط وفيها مفسدة الشبهة فالنفع ارجح (قال ابوالعباس) هذا فيه خلاف فيما ظننه والدعاء الى الولية اذن في الاكل والدخول قاله في المنفى وقال في الحر لا يباح الاكل الا بصريح اذن او عرف وكلام الشيخ عبد القادر يوافقه ومناقلاه مخالف لما قاله عامة الاصحاب والحضور مع الانكار الزيل على قول عبد القادر هو حرام وعلى قول القاضي والشيخ ابي محمد هو واجب والا فليس بكلام الامام احمد في التخيير عند المنكر المعلوم غير المحسوس ان يتخيرها ايضا وان كان التترك اشبه بكلامه لروال المفسدة بالحضور والانكار لكن لا يجب لما فيه من تكليف الانكار ولان الداعي أسقط حرمة بتأخذه المنكر ونظير هذا اذا مرت بلبس بمعية هل يسلم عليه أو يترك التسليم وان خافوا ان يأتوا بالحرم ولم يظن على ظنهم أحد الطرفين فقد تمارض الموجب وهو الدعوة والمبيع وهو خوف شهود الخطيئة فينبغي ان لا يجب لان الموجب لم يسلم عن الممارض المساوي ولا يحرم لان الحرمة كذلك فينبغي الوجوب والتعريم وينبغي الجواز ونصوص الامام احمد كلها تدل على المنع من اللبس في المكان المضرو وقاله القاضي وهو لازم للشيخ أبي محمد حيث جزم بمنع اللبس في مكان فيه الحر وآية الذهب والفضة ولذلك مأخذ ان أحدهما ان اتمرا ذلك في المنزل منكر فلا يدخل الى مكان فيه ذلك وعلى هذا فيجوز الدخول الى دور أهل الدمة وكنائسهم وان كانت فيها صور لانهم يقرون على ذلك فانهم لا يهون عن ذلك كما يهون عن اظهار الحر وبهذا يخرج الجواب عن جميع ما احتج به أبو محمد ويكون منع الملائكة سببا لمنع كونها في المنزل وعلى هذا فلو كان في الدعوة كلب لا يجوز اقتناؤه لم تدخل الملائكة أيضا بخلاف الجنب فان الجنب لا يطول بقاؤه جنبا فلا تمتنع الملائكة من الدخول اذا كان هناك زمنا يسيرا والثاني ان يكون نفس اللبس محرما ومكرها

ويستثنى من ذلك أوقات الحاجة كما في حديث عمر وغيره وتكون العلة ما يكتسبه المنزل من الصورة المحرمة حتى أنه لا يدخل منازل أهل الذمة (ورجح أبو العباس) في موضع آخر عدم الدخول إلى بيعة فيها صور وأنها كالمسجد على القبر والكنائس ليست ملكا لاحد وأهل الذمة ليس لهم منع من عبيد الله فيها لأنها لحنام عليه والمأبد بينهم وبين الغالين أعظم أجرا ويحرم شعور عيد اليهود والنصارى ونقله منها عن أحمد وبيعه لهم فيه وبمخرج من رواية منصوبة عن الإمام أحمد في منع التجارة إلى دار الحرب إذا لم يلزمه بفعل محرم أو ترك واجب وينكر ما يشاهده من المنكر بحسبه ويحرم بيعهم ما يعملونه كنيسة أو مثالا ونحوه وكل ما فيه تخصيص لميدم أو ما هو بمنزلة (قال أبو العباس) لا أعلم خلافا أنه من التشبه بهم والتشبه بهم منهي عنه إجماعا وتجب عقوبة فاعله ولا ينبغي إجابة هذه الدعوة * ولما صارت المأمة الصفراء أو الزرقاء من شأرم حرم لبسها ويحرم الأكل والذبح الزائد على المعتاد في بقية الأيام ولو العادة فعله أو لتفريح أهله ويمزلات ما ويكره موسم خاص كالغائب وليلة القدر وليلة النصف من شعبان وهو بدعة وإماما يروي في الكحل يوم عاشوراء أو الخضاب أو الاغتسال أو المصافحة أو مسح رأس اليتيم أو أكل الحبوب أو الذبح ونحو ذلك فكل ذلك كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك بدعة لا يستحب منه شيء عند أئمة الدين وما يفعله أهل البدع فيه من النياحة والندب والمأتم وسب الصحابة رضي الله عنهم هو أيضا من أعظم البدع والمنكرات وكل بدعة ضلالة وهذا وإن كان بعض البدع والمنكرات أغلظ من بعض والخلاف في كسوة الحيطان إذا لم تكن حريرا أو ذهباً فالحرير والذهب فيحرم كما تحرم سيور الحرير والذهب على الرجال والحيطان والاثواب التي تختص بالمرأة في كون ستورها وكسوتها كفرشها نظر إذ ليس هو من اللباس ولا ريب في تحريم فرش اثياب تحت دابة الأمير لاسيما أن كانت خزاً أو منصوبة ورخص أبو محمد ستر الحيطان لحاجة من وقاية حر أو برد ومقتضى كلام القاضي المنع لإطلانه على مقتضى كلام الإمام أحمد ويكره تعليق الستور على الابواب من غير حاجة لوجود اغلاق غيرها من ابواب ونحوها وكذلك الستور في الدهليز لغير حاجة فإن ما زاد على الحاجة فهو سرف وهل يرتقى إلى التحريم فيه فنظر قال المروزي سألت أبا عبد الله عن الجوز ينثر فكرهه وقال يملطون أو يقسم عليهم وقال في رواية اسحاق بن هاني لا يعجبني انتهاب الجوز وإن يوكل السكر كذلك قال

القاضي يكره الاكل التقاطا من النشار سواء أخذه أو أخذه ممن أخذه وقول الامام احمد هذه
 نية تقتضي التحريم وهو قوي واما الرخصة المحضة فتبعد جدا ويكره الاكل والشرب قائما
 لغير حاجة ويكره القران فيما جرت العادة بتناوله إفراداً واختلف كلام أبي العباس في أكل
 الانسان حتى يتخمل يكره أو يحرم (وحزم أبو العباس) في موضع آخر بتحريم الاسراف
 وفسر بمجاوزة الحد وإذا قال عند الاكل بسم الله الرحمن الرحيم كان حسنا فانه أكل بخلاف
 الذبح فانه قد قيل ان ذلك لا يناسب ويكره الانسان من يت صدقه وقريبه بغير اذنه اذا لم يحزه عنه

باب عشرة النساء

ولو شرط الزوج ان يسلم الزوجة وهي صغيرة ليحصنها بقياس المذهب على احدى الروايتين
 اللتين خرجهما أبو بكر أنها اذا استثنت بعض منفعتها المستتقة بمطلق العقد انه يصح هذا
 الشرط كما لو اشترط في الامة التسليم ليلاً أو نهاراً واذا اشترط في الامة ان تكون نهاراً عند
 السيد قلنا ان ذلك موجب العقد المطلق أو لم يقل فأحد الوجهين ان هذا الشرط للسيد
 لا عليه كاشتراطها دارها وهو شرط له وعليه ولو خرج هذا على اشتراط دارها وهو انه اذا
 اشترطت دارها لم يكن عليه أجره تلك الدار لكان متوجهاً واذا كان موجب العقد من التقاض
 ميره الى العرف فليس العرف ان المرأة تسلم اليه صغيرة ولا تسحق ذلك لعدم التمكن من الانتفاع
 ولا تجب عليه النفقة فانه اذا لم يكن له حق في بدنها لعدم تمكنه فلا نفقة لها اذا النفقة تتبع الانتفاع
 وتجب خدمة زوجها بالمعروف من مثلها مثله ويتنوع ذلك بتنوع الاحوال بخدمة البدوية ليست
 بخدمة القروية وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة وقاله الجوزجاني من أصحابنا وأبو بكر بن
 أبي شيبة ويتخرج من نص الامام احمد على انه يتزوج الامة لحاجته الى الخدمة لا الى
 الاستمتاع وكلام الامام احمد يدل على انه ينهى عن الاذن للذمية بالخروج الى الكنيسة والبيعة
 بخلاف الاذن للمسلمة الى المسجد فانه مأمور بذلك وكذا قال في المنهي ان كانت زوجته ذمية
 فله منعها من الخروج الى الكنيسة وللزوج منع الزوجة من الخروج من منزله فاذا نهاها لم يخرج
 لزيادة مريض محرم لها أو شهود جنازته فلما عند الاطلاق فهل لها ان تخرج لذلك اذا لم ياذن
 ولم يمنع كعمل الصناعة أولاً فعمل الاباذن كالصيام (تردد فيه أبو العباس) وكلام القاضي في التعليق
 يقتضي ان التمكن من القبلة ليس بواجب على الزوجة (قال أبو العباس) وما أراه صحيحاً بل تجبر

على تمكينه من جميع أنواع الاستمتاع المباحة ولو تطاوع الزوجان على الوطء في الدبر فرق بينهما وقاله أصحابنا وعلى قياسه المطاوعة على الوطء في الحيض * وتهجر المرأة زوجها في المضجع حتى الله بدليل قصة الذين خطفوا وينبغي ان تملك النفقة في هذه الحال ان المنع منه كما لو امتنع عن أداء الصداق ويجب على الزوج وطء امرأته بقدر كفايتها ما لم ينهك بدنه أو تشغله عن معيشته غير مقدر بأربعة أشهر كالامة فان تنازعا فينبغي ان يفرضه الحاكم كالنفقة وكوطئه اذا زاد ويتوجه أن لا يتقدر قسم الابتداء الواجب كما لا يتقدر الوطء بل يكون بحسب الحاجة فانه قد يقال جواز الزوج بأربع لا يقتضي انه اذا تزوج بواحدة يكون لها حال الانفاد ما لها حال الاجتماع وعلى هذا فتحمل قصة كعب ابن سور على انه تقدير شخص لا يراعى كما لو فرض النفقة وقول أصحابنا يجب على الرجل المبيت عند امرأته ليلة من أربع وهذا المبيت يتضمن سنتين أحدهما الجامعة في المنزل والثانية في المضجع وقوله تعالى واهجروهم في المضاجع مع قوله صلى الله عليه وسلم ولا يهجر الا في المضجع دليل على وجوب للمبيت في المضجع ودليل على انه لا يهجر المنزل ونص الامام أحمد في الذي يصوم النهار ويقوم الليل يدل على وجوب المبيت في المضجع وكذا ما ذكره في النشوز اذا نشزت هجرها في المضجع دليل على انه لا يفعله بدون ذلك وحصول الضرر لازوجة بترك الوطء مقتضى للفسخ بكل حال سواء كان بقصد من الزوج أو بغير قصد ولو مع قدرته وعجزه كالنفقة وأولى للفسخ بتعذره في الايلاء اجماعا وعلى هذا فالقول في امرأة الاسير والمحبوس ونحوهما من التعذر انتفاع امرأته به اذا طلبت فرقتة كالقول في امرأة المفقود بالاجماع كما قاله أبو محمد المقدسي قال أصحابنا ويجب على الزوج أن يبيت عند زوجته الحرة ليلة من أربع وعند الامة ليلة من سبع أو ثمان على اختلاف الوجهين ويتوجه على قولهم أنه يجب للامة ليلة من أربع لان التنصيف انما هو في قسم الابتداء فلا يملك الزوج باكثر من أربع وذلك انه اذا تزوج بأربع إماء فمن في غاية عدده فتكون الامة كالحر في قسم الابتداء وأما في قسم التسوية فيختلفان اذا جوزنا للحر أن يجمع بين ثلاث حرائر وأمة في رواية وأما على الرواية الأخرى فلا يتصور ذلك وأما العبد فقياس قولهم انه يقسم للحر ليلة من ليلتين والامة ليلة من ثلاث وأربع ولا يتصور أن يجمع عنده أربعاً على قولنا وقول الجمهور وعلى قول مالك يتصور قال أصحابنا ويجب للمعبي كالبصاء والخدماء اذا لم يحز الفسخ وكذلك عليهما تمكين

الابرس والاجنم والعباس وجوب ذلك وفيه نظر اذ من الممكن ان يقال عليها وعليه في ذلك ضرر لكن اذا لم تمكنه فلا نفقة لها واذا لم يستمتع بها فلها الفسخ ويكون الثبت للفسخ هنا عدم وطئه فهذا يقود الى وجوبه وينفق على المحنون المأمون وليه والاشبه انه من يملك الولاية علي بدنه لانه يملك الحصانة فالذي يملك تعليمه وتأديبه الاثب ثم الوصي قال اصحابنا ويأثم ان طلق احدي زوجتي ومث قسمها وتعليمهم يقتضي انه اذا طلقها قبل محيى نوبتها كانت له ذلك ويتوجه ان له الطلاق مطلقا لان القسم انما يجب مادامت زوجة كالثقة وليس هو شيء هو مستقر في النعمة قبل مضي وقته حتى يقال هو دين ثم لو لم يقسم لها حتى خرجت الليلة التي لها وجب عليه القضاء فلز طلقها قبله كان عاصيا ولو اراد ان يقضيها عن ليلة من ليالى الشتاء ليلة من ليالى الصيف كان لها الامتناع لاجل تفاوت ما بين الزمانين ويجب على الزوج التسوية بين الزوجات في النفقة وكلام القاضي سيفي التليق يدل عليه وكذا الكسوة قال اصحابنا ولا يجوز ان تأخذ الزوجة موزعا عن حقها من المبيت وكذا الوطء ووقع في كلام القاضي ما يقتضي جوازه (قال أبو العباس) وقياس المذهب عندي جواز أخذ الموزع عن سائر حقوقها من القسم وغيره لانه اذا جاز للزوج ان يأخذ الموزع عن حقه منها جاز لها ان تأخذ الموزع عن حقها منه لان كلاً منهما منفعة بدنية وقد نص الامام احمد في غير موضع على انه يجوز ان تبذل المرأة الموزع ليصير أمرها بيدها ولاها تستحق حبس الزوج كما يستحق الزوج حبسها وهو نوع من الرق فيجوز أخذ الموزع عنه وقد تشبه هذه المسئلة الصلح عن الشفعة وخذ القذف ولو سافر باحدا من بنير قرعة قال اصحابنا يأثم ويقضى والا تقوى انه لا يقضى وهو قول الحنفية والمالكية واذا ادعت الزوجة أو وليها ان الزوج يظلمها وكان الحاكم وليها وخاف ذلك نصب الحاكم مشرفا وفيه نظر ومسألة نصب المشرف لم يزد كرها الخرق والقدماء ومقتضي كلامه اذا وقعت العداوة وخيف الشقاق بمثل الحكماء من غير احتياج الى نصب مشرف قال اصحابنا ويجوز ان يكون الحكماء اجنبيين ويستحب ان يكونا من اهلها ووجوب كونها من اهلها هو مقتضى قول الخرق فانه اشترطه كما اشترط الامانة وهذا أصبح فانه نص القرآن ولان الاقارب اخبر بالعلل الباطنة واقترب الى الامانة والنظر في المصلحة وايضا فانه نظر في الجمع والتفريق وهو اولى من ولاية عقد النكاح لا سيما ان جعلناها حاكين كما هو الصواب ونص عليه الامام احمد

في احدي الروايتين وهو قول علي وابن عباس وغيرهما ومذهب مالك وهل للحكمين اذا قلناهما
 حاكمان لا وكيلان ان يطلقا ثلاثا أو يفسخا كما في المولى قالوا هناك لما قام مقام الزوج في الطلاق
 ملك ما يملكه من واحدة وثلاث فيتوجه هنا كذلك اذا قلناهما حاكمان وان قلنا وكيلان لم
 يملك الا ما وكلا فيه وأما الفسخ هنا فلا يتوجه لانه ليس حاكما أصليا

كتاب الخلع

اختلف كلام أبي العباس في وجوب الخلع لسوء العشرة بين الزوجين وان كانت مبنضة لخلقه
 أو لنير ذلك من صفاته وهو يحجبها فكرهه الخلع في حقه تتوجه وتقل ابو طالب عن الامام
 احمد ان كانت المرأة تبغض زوجها وهو يحجبها لا أمرها بالخلع وينبغي لها ان تصبر وحمله القاضي
 على الاستحباب لا الكراهة لنصه على جوازه في مواضع ولو عضلها لتفتدي نفسها منه
 ولم تكن تزني حرث عليه قال ابن عقيل العوض مردود والزوجة بان (قال ابو العباس) وله
 وجه حسن ووجه قوي اذا قلنا الخلع يصح بلا عوض فانه بمنزلة من خلع على مال منصوب
 أو خنزير ونحوه وتخريج الروايتين هنا قوي جدا وخلع الحبلى لا يصح على الاصح كما لا يصح
 نكاح المحلل لانه ليس المقصود به الفرقة وإنما يقصد به بقاء المرأة تبع زوجها كما يقصد بنكاح
 المحلل وطئها تعود الى الاول والمقد لا يقصد به بعض مقصوده واذ لم يصح لم تبين به الزوجة ويجوز
 الخلع عند الائمة الاربعة والجمهور من الاجنبي فيجوز ان يحتلما كما يجوز ان يقتدي الاسير وكما
 يجوز ان يبذل الاجنبي لسيد العبد عوضا لعنته ولهذا ينبغي ان يكون ذلك مشروطا بما اذا
 كان قصده تخليصها من رق الزوج لمصلحة في ذلك وتقل منها عن الامام احمد في رجل قال لرجل
 طلق امرأتك حتى أتزوجها ولك الف درهم فأخذ منه الالف ثم قال لامرأته انت طالق فقال
 سبحانه الله رجل يقول لرجل طلق امرأتك حتى أتزوجها لا يحل هذا وفي مذهب الامام الشافعي
 وجهان اذا قيل ان الخلع فسخ لا يصح من الاجنبي قالوا لانه اقالة والا قالة لا تصح من الاجنبي ذكره
 ابو المعالي وغيره من أهل الطريقة الخراسانية والصحيح في المذهبين انه على القول بأنه فسخ هو
 فسخ وان كان مع الاجنبي كما صرح بذلك من صرح من فقهاء المذهبين وان كان شارح الوجيز لم يذكر
 ذلك فقد ذكره أئمة المرافين كأبي اسحاق في خلافه وغيره وفي معنى الخلع من الاجنبي العفو عن

القصاص وغيره على مال من الاجنبي كما ذكره الفقهاء في النادم لاصلاح ذات البين فانه يضمن لكل من الطرفين مالا من عنده والتحقيق انه يصح ممن يصح طلاقه بالملك أو الوكالة والولاية كالحاكم في الشقاق وكذلك فله الحاكم في الايلا او العنة او الاعسار أو غيرها من المواضع التي يملك الحاكم الفرقة ولان المبدو والسفيه يصح طلاقها بلا عوض فبالعوض اولى لكن قد يقال في قبولها لاوصية واليه بلا اذن الولي وجهان فان لم يكن بينهما فرق صحيح فلا يخرج الخلاف والأظهر ان المرأة اذا كانت تحت حجر الاب ان له ان يخالغ بها اذا كان لها فيه مصلحة ويوافق ذلك بعض الروايات عن مالك وتخرج على اصول لاحمد والخلع بموض فسخ باي لفظ كان ولو وقع بصريح الطلاق وليس من الطلاق الثلاث وهذا هو المنقول عن عبد الله بن عباس واصحابه وعن الامام احمد وقدماء اصحابه لم يفرق احدهم من السلف ولا احمد بن حنبل ولا قدماء اصحابه في الخلع بين لفظ ولفظ لا تفض الطلاق ولا غيره بل انما ظاهم كلها صريحة في انه فسخ باي لفظ كان قال عبد الله راي ابى يذهب الى قول ابن عباس وابن عباس صحيح عنه انه كلما اجاز له المال فليس بطلاق والذي يقتضيه القياس انها اذا طلقتا النكاح ثبت صداق المثل فكذا الخلع واولى وقال ابو العباس في موضع آخر هل للزوج ايانة امراته بلا عوض فيه ثلاثة اقوال أحدها ليس له ان يبينها الا بعوض وان كان طلاق وقع بعد الدخول بلا عوض فرجعي وهذا مذهب الشافعي واحد القولين في مذهب مالك واحدى الروايتين عن الامام احمد والقول الثاني بائنها بعوض مطلقا باختيارها وغير اختيارها وهذا مذهب ابى حنيفة ورواية عن الامام احمد والقول الثالث له بائنها بعوض في بعض المواضع دون بعض فاذا اختارت الابانة بعوض فله ان يبينها ويصح الخلع بعوض وقع به اليقونة اما طلاقا واما فسحا على احد القولين وهذا مذهب مالك المشهور عنه في رواية ابى القاسم وهو الرواية الاخرى عن الامام احمد اختارها الخرق وهذا القول له مأخذان أحدهما ان الرجعة حق للزوجين فاذا تراضيا على اسقاطها سقطت والثاني ان ذلك فرقة بعوض لأنها رضىت بترك النفقة والسكنى ورضى هو بترك اوتجاعها وكان له ان يجعل العوض اسقاطا ما كان ثابتا لها من الحقوق كالدين فله ان يجعله اسقاطا ثابت لها بالطلاق كالمال على نفقة الولد وهذا قول قوى وهو داخل في النفقة من غيره ولو شرط الرجعة في الخلع بقياس المذهب صحة هذا الشرط كما لو بذلت له مالا على ان تملك امرها فان الامام احمد نص على جواز ذلك لأن الاصل جواز الشرط في العقود قال القاضي في

الخلع ولو طلقها فشرعت في العدة ثم بذلت له مالا ليزيل عنها الرجعة لم تزل ذكره القاضي بما يقتضي انه محل وفاق وفيه نظر واذا خالته على البراء مما يعتد ان وجوبه اجتهد او تقليد مثل ان يخالها على قيمة كلب اتلفته معتمدين وجوب القيمة فينبغي ان يصح ولو تزوجها على قيمة كلب له في ذمتها فينبغي ان لا تصح التسمية لان وجوب هذا نوع غرر والغرر يصح على الغرر بخلاف المصدق نقل منها عن الامام احمد في رجل خلع امراته على الف درهم لها على ابيه انه جائز فان لم يده له ابوه شيأ رجع على المرأة وترجع المرأة على الاب وكلام الامام احمد صحيح على ظاهره وهو خلع على الدين والدين من الثرر فهو بمنزلة الخلع على البيع قبل القبض فلما لم يحصل العوض بمينه رجع في بدله بخالفنا فيمن اشترى مضموا باقدر على تخليصه فلم يقدر ولو خالته على مال في ذمتها ثم أحالته به على ابيه لكان تأويل القاضي متوجها وهو ان القاضي تأول المسئلة على أنها حوالة وان الزوج لما قبل الحوالة لم يحصل من الاب اعتراف بالدين فلهذا ملك الرجوع عليها بما عمل الخلع وكان لها خصامة الاب فيما تدعيه فاما ان كان قد حصل من جهته اعتراف بالدين ثم جحد به بذلك لم يكن للزوج الرجوع عليها لان الحق قد انتقل وجوده لا يثبت له الرجوع

كتاب الطلاق

ويصح الطلاق من الزوج وعن الامام احمد رواية ومن العبد الصبي والمجنون وسيدهما والذي يجب أن يسوى في هذا الباب بين العتد والفسخ فكل من ملك العتد عليه ملك الفسخ عليه فان هذا قياس هذه الرواية وهو موجب شهادة الأصول ويندرج في هذا الرعي المزوج والاولياء اذا زوجوا المجنون فانا اذا جوزنا للولي في احدى الروايتين استيفاء القصاص وجوزنا له الكتابة والعتق لمصلحة وجوزنا له المقابلة في البيع وفسخه لمصلحة فقد اقتناه مقام نفسه وكذلك الحاكم الذي له التزويج وهذا فيمن يملك جنس النكاح ولا يقع طلاق السكران ولو بكر محرم وهو رواية عن الامام احمد اختارها ابو بكر ونقل اليموني عن احمد الرجوع عما سواها فقال كنت اقول يقع طلاق السكران حتى تبنت فغلب على انه لا يقع وقصد ازالة العقل بلا سبب شرعي محرم ولو ادعى الزوج انه حين الطلاق زائل العقل لمرض او غشي (قال ابو العباس) افشيت انه اذا كان هناك سبب يمكن معه صدقه فالقول قوله منع عينه ويجب على الزوج امر زوجته بالصلاة فان لم تصل وجب

عليه فراقها في الصحيح (وقال أبو العباس) في موضع آخر اذا دعيت الى الصلاة وامتنعت انفسخ
نكاحها في أحد قول الملاء ولا ينفسخ في الآخر اذ ليس كل من وجب عليه فراقها ينفسخ
نكاحها بالافعله فان كان عاجزاً عن طلاقها لثقل مهرها كان مسبباً بتزوجه بمن لا تصلي وعلى هذا
الوجه فيتوب الى الله تعالى من ذلك وينوي انه اذا قدر على أكثر من ذلك فعله ولا يقع طلاق
المكره والا كراه يحصل اما بالتهديد أو بان يقلب على ظنه انه يضره في نفسه أو ماله بلا تهديد
(وقال أبو العباس) في موضع آخر كونه يقلب على ظنه لتحقيق تهديده ليس بمجيد بل الصواب انه لو
استوى الطرفان لكان أكرها وأما ان خاف وقوع التهديد وغلب على ظنه عدمه فهو محتمل
في كلام أحمد وغيره ولو أراد المكره ابتاع الطلاق وتكلم به وقبح وهو رواية حكها أبو
الخطاب في الانتصار وان سحره ليطلق فأكراه (قال أبو العباس) تأملت المذهب فوجدت
الاكراه يختلف باختلاف المكره عليه فليس الاكراه المعتبر في كلمة الكفر كالاكراه المعتبر
في الهبة ونحوها فان أحمد قد نص في غير موضع على أن الاكراه على الكفر لا يكون الا
بتعذيب من ضرب أو قيد ولا يكون الكلام أكرها وقد نص على أن المرأة لو هبت
زوجها صداقتها أو مسكنها فلها أن ترجع بناء على أنها لا تهب له الا اذا خافت أن يطلقها أو يسيء عشرتها
بجعل خوف الطلاق أو سوء الشرة أكرها في الهبة ونفسه في موضع آخر لانه أكرها ومثل
هذا لا يكون إكراها على الكفر فان الاسير اذا خشي من الكفار أن لا يزوجه وأن يحولوا
بينه وبين أسرته لم يبيع له التكلم بكلمة الكفر ومثل هذا لو كان له عند رجل حق من دين
أو وديعة فقال لا أعطيك حتى تبني أو تبني فقال مالك هو أكرها وهو قياس قول أحمد
ومنصوصه في مسألة ما اذا منها حقها لتختلع منه وقال القاضي تبعاً للحنفية والشافعية ليس
أكراها وكلام أحمد في وجوب طلاق الزوجة بأمر الاب مقيد بصلاح الاب والطلاق في
زمن الحيض محرم لاقتضاء النهي الفساد ولانه خلاف ما أمر الله به وان طلقها في طهر أصابها
فيه حرم ولا يقع ويقع من ثلاث بمجموعة أو مفرقة بعد لدخول واحدة (قال أبو العباس) ولا أعلم احداً
فرق بين الصورتين والرجعية لا يلحقهم الطلاق وان كانت في العدة بناء على ان ارسال طلاقه على
الرجعية في عدها قبل أن يراجعها محرم ولو قال انت طالق في آخر طهرك ولم يطلأ فيه فهو مباح
الاعلى رواية القروء الأظهر وقوله جمهور أصحابنا وقال الجعدي تبعاً للقاضي في المجرد هو بدعة

ومن حلف بالطلاق كاذبا يعلم كذب نفسه لا تطلق زوجته ولا يلزمه كفارة يمين ولو قال رجل امرأة فلان طالق فقال ثلثا فلهذه تشبه ما لو قال لي عليك الف فقال صحاح وفيه وجهان وهذا أصله في الكلام من اثنين اذا أتى الثاني بالصفة ونحوها هل يكون متهما للاول وعقد النية في الطلاق على مذهب الامام أحمد أنها ان سقطت شيئا من الطلاق لم تقبل مثل قوله أنت طالق ثلثا وقال نويت الا واحدة فانه لا يقبل رواية واحدة وان لم تسقط من الطلاق وانما عدل به من حال الى حال مثل أن ينوي من وثاق وعقال ودخول الدار الى سنة ونحو ذلك فهذا على روايتين احدهما يقبل كما لو قال انت طالق انت طالق وقال نويت بالثانية التأكيده فانه يقبل منه رواية واحدة وانت طالق ومطلقة وما شا كل ذلك من الصيغ هي انشاء من حيث انها هي اثبات للعزم وشهادتهم وهي اخبار لدلائلها على المعنى الذي في النفس ومن أشهد عليه بطلاق ثلاث ثم أتى بأنه لا شيء عليه لم يؤخذ باقراره لمعرفة أن مسنده في إقراره ذلك مما يحمله وإذا صرف الزوج لفظه الى ممكن يتخرج أن يقبل قوله اذا كان عدلا كما قاله أحمد فيمن اخبرتها أنها نكحت من أصابها وفي الخبر بالثمن اذا ادعى الفلأط على رواية ولو قيل بمثل هذا في الخبرة بمحضها اذا علق الطلاق به يتوجه وذلك لان الخبر اذا خالف خبره الاصل اعتبر فيه الدلالة ولا يقع الطلاق بالكتابة الابنية الا مع قرينة لإرادة الطلاق فاذا قرن الكتابات بلفظ يدل على أحكام الطلاق مثل أن يقول فسخت النكاح وقطعت الزوجية ورفعت الملاءة بيني وبين زوجتي وقال الفزالي في المستصفي في ضمن مسألة القياس لا يقع الطلاق بالكتابة حتى ينويه (قال أبو العباس) هذا عندي ضعيف على المذاهب كلها فانهم مهدوا في كتاب الوقت انه اذا قرن بالكتابة بعض أحكامه صارت كالصريح ويجب أن يفرق بين قول الزوج لست لي بامرأة وما أنت لي بامرأة وبين قوله ليس لي امرأة وبين قوله اذا قيل له لك امرأة فقال لا فان الفرق ثابت بينهما وصفا وعددا اذا الاول نفى لنكاحها ونفى النكاح عنها كائيات طلاقها يكون انشاء ويكون اخبارا بخلاف نفى المنكوحات محوما فانه لا يستعمل الا اخبارا وفي المنفى والكافي وغيرهما انه لو باع زوجته لا يقع به طلاق وقال ابن عقيل وعندي أنه كناية (قال أبو العباس) وهذا متوجه اذا قصد الخلع لا بيع الرقبة قال القاضي ان قال لها اختارني نفسك فذكرت أنها اختارت نفسها فانكر الزوج فالقول قوله لان الاختيار مما يمكنها اقامة البيعة عليه فلا يقبل

قولها في اختيارها (قال أبو العباس) يتوجه أن يقبل قولها كالوكيل على ما ذكره أصحابنا في أن الوكيل يقبل قوله في كل تصرف وكل فيه ولو ادعى الزوج أنه رجع قبل إيقاع الوكيل لم يقبل قوله إلا بينة نص عليه الإمام أحمد في رواية أبي الحارث ذكره القاضي في المجرى وإذا قال لزوجته إن أبرأيني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما تدعي النساء على الرجال إذا كانت رشيدة^(١)

باب ما يختلف به عدد الطلاق

وإذا قال الزوج يلزمى الطلاق وله أكثر من زوجة فإن كان هناك نية أو سبب يقتضي التعميم أو التخصيص عمل به ومع فقد النية والسبب فالتحقيق أن هذه المسئلة مبنية على الروايتين في وقوع الثلاث بذلك على الزوجة الواحدة لأن الاستفراق في الطلاق يكون نادرة في نفسه ونادرة في عمله وقد فرق بينهما بأن عموم المصدر لأفراده أقوى من عموم المأكل والمشروب إذا كان عاما فلا يلزم من عمومه لأفراده وأنواعه عمومه لمفولاته (ونرى أبو العباس) في موضع آخر وقوع الطلاق لجميع الزوجات دون وقوع الثلاث بالزوجة الواحدة وفرق بأن وقوع الثلاث بالواحدة محرم بخلاف المتعددات وإذا قلنا بالعموم فلا كلام وإن لم يقل به فهل تميز واحدة بالقرعة أو يخرج بتعيينه على روايتين * والفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام الغير والسكوت لا يكون فصلا مانعا من صحة الاستثناء والاستثناء والشرط إذا كان^(٢) سؤال سائر أثر وكل هذا يؤيد الرواية الأخرى وهو أنها ما دام في ذلك الكلام فله أن يلحق به ما يغيره فيكون اتصال الكلام الواحد كاتصال القبول والایجاب ولا يشترط في الاستثناء والشرط والعطف المغير والاستثناء بالمشيئة حيث يؤثر في ذلك فلا بد أن يسمع نفسه إذا لفظ به (قال أبو العباس) تاهت نصوص كلام الإمام أحمد فوجدته يأمر باعتزال الرجل زوجته في كل يمين حلف الرجل عليها بالطلاق وهو لا يدري أبار هو فيها أوحاش حتى يستيقن أنه بارفان لم يعلم أنه بار في وقت وشك في وقت اعتزلها وقت الشك نص على فروع هذا الأصل في مواضع * إذا قال لامرأته إن كنت حاملا فانت طالق فإنه نص على أنه يعتزلها حتى تبين أنها ليست بحامل ولم يذكر القاضي خلافا في أنه يمنع من وطئها قبل الاستبراء إن كان قد وطئها قبل اليمين وتلخص من كلام

(١) كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل

القاضي أنها اذا لم تحض ولم يظهر بها حمل فهل يحكم ببراءة الرحم بحيث يجوز وطؤها ويتبين ان الطلاق لم يقع بمضى تسعة اشهر او ثلاثة اشهر على وجهين وهذا انما هو في حق من تحيض وتحمل واما اليسة والصغيرة فان الواجب ان يستبرأ بمثل الحيضة وهو ثلاثة اشهر أو شهر واحد على ما فيه من الخلاف او يقال يجوز وطئ هذه قبل الاستبراء الا ان تكون حاملا هذا هو الصواب وكل موضع يكون الشرط اسرا عديما يتبين فيما بعد مثل ان يقول ان لم يقدم زيد أو لا يقدم في هذا الشهر ونحو ذلك فلا يجوز الوطء حتى يتبين ومنها اذا وكل وكيفا في طلاق زوجته فانه يعتزلها حتى يدري ما فعل وحله القاضي على الاستحباب والوجوب متوجه ومنها اذا قال انت طالق ليلة التقدير فانه يعتزلها اذا دخل العشر الا واخر لا مكان ان تكون ليلة القدر اول ليلة وحله القاضي على المنع * ومنها اذا قال انت طالق قبل موتي بشهر فانه يعتزلها ابدا وحله القاضي على الاستحباب * ومنها مسألة ان كان هذا الطائر غرابا فامرأتى طالق ثلاثا وقال آخر ان لم يكن غرابا فامرأتى طالق ثلاثا وطار ولم يعلم ما هو فانهما يترلان نساءهما حتى يتقنا وحله القاضي على الاستحباب وما كان من هذه الشروط مما يثسا من استنباطه فقيه مع العلم وقوعه ذكر القاضي في مسألة الطائر ان ظاهر كلام احمد ايقاع الخنث وتعليل القاضي في مسألة انت طالق ان شاء الله صريح في ذلك فانه جعل الشرط الذي لا يعلم بمنزلة عدم الاشتراط وهذا ظاهر في قول احمد انت طالق ان شاء فلان فلو لم يشأ تطلق لان مشيئة العباد ومشية الله لا تدرك مغيبة عنه فان هذا يقتضي ان كل شرط مغيب لا يدرك يقع الطلاق المعلق به وعلى هذا من حلف ليدخل الجنة بحث لانه مغيب لا يدرك لكن كلام الامام احمد في اكثر المواضع انما فيه الامر بالاعتزال فقط وهذا فقه حسن فان الحلف بالطلاق محمول على الحلف بالله ولو حلف بالله على امر وهو لا يعلم انه صادق في يمينه كان آثما بذلك وان لم يتقن انه كاذب فكذلك يمين الطلاق واشد وقد نص على انه اذا شك هل طلق ام لا أنه لا يقع به الطلاق ولم يتعرض للاعتزال فينتظر هل يؤمر بالاعتزال هنا ام يفرق بان هذا لم يحلف يمينافرو بمنزلة من شك هل حلف ام لا قال في المحرر وتام التورع في الشك قطعه برجمة او عقدا ان أمكن والا ففرقة متيقنة بان يقول ان لم يكن طلق في طالق وقال القاضي اما في الورع فان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق واحدة لا اعتقاده ان الزيادة عليها بدعة الزم نفسه طلاقة وراجعها فان كان الطلاق قد وجد فقد راجع وان لم يكن قد وجد منه فاضره وان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق ثلاثا ألزم

نفسه ثلاثا ومعناه انه يقع عدد الطلقات الثلاث فتحل لغيره من الا زواج ظاهرا وباطنا (قال ابو العباس) وما يدل على انه متى اوقع الشك في وقوع الطلاق فالاولى استبقاء النكاح بل يكره اويحرم ايقاعه لاجل الشك اذ الطلاق يفيض الى الرحمن حبيب الى الشيطان ويدل عليه قصة هاروت وما روت وأبضا فان النكاح دوامه أكد من ابتدائه كالصلاة وإذا شك في الصلاة هل أحدث أم لا لم يستحب له ان ينصرف عنها بالشك بنص الحديث لما فيه من ابطال الصلاة بالشك فكذلك ابطال النكاح بل الصلاة اذا ابطالها أمكن ابتداءها بخلاف النكاح * وان طلق واحدة من نسائه معينة ثم نسبها أو مبهمة غير معينة أخرجت بالقرعة على الصحيح

باب تعليق الطلاق بالشروط

والمعلق من الطلاق على شرط ايقاع له عند الشرط ولهذا يقول بعض الفقهاء ان التعليق يصير ايقاعا في ثاني الحال ويقول بعضهم انه منهي لأن يصير ايقاعا وإذا علق الطلاق بالنكاح فالمذهب المنصوص انه لا يصح ولو قال على منذهب مالك اذ هو التزام المذهب معين وذلك لا يلزم وهذا اذا لم تكن الزوجة حال التعليق في نكاحه فان كانت في نكاحه حينئذ وعلق طلاقها على طلاق يوجد فنص احمد في رواية بن منصور وغيره على انه يصح هذا التعليق وحكاه القاضي في المبرد عن أبي بكر ورجحه ابن عقيل لان التعليق هنا في نكاح * ومن أصلنا ان الصفة المطلقة تناول جميع الا نكحة باطلاتها وتبطل الصفة فيها فكيف اذا اقترنت بنكاح معين ولو قال كما " وتعليق النذر بالملك * مثل ان رزقي الله مالا فله على ان أتصدق به أو شي * منه فيصبح انقاعا وقد دل عليه قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن) الآية وتعليق العتق بالملك صحيح وهو المذهب المنصوص عن احمد والمخلل وصاحبه لا يحكيان في ذلك خلافا وابن حامد والقاضي يحكيان روايتين (قال جمهور اصحابنا اذا قال المطلق عجلت معلقته لم يتعجل وفيما قالوه نظر فانه يملك تعجيل الدين المؤجل وحقوق الله تعالى وحقوق العباد في الجملة سواء تأجلت شرعا أو شرطا ولو قيل زنت اسرأتك أو خرجت من الدار ففضب وقال في طالق لم تطلق وأنتي به ابن عقيل وهو قول عطاء بن أبي رباح وغريب منه ما ذكره ابن أبي موسى وخالف فيه القاضي اذا قال

(١) كذا بالأصل

لا امرأته أنت طالق ان دخلت الدار بفتح الحمزة انها لا تطلق اذا لم تكن دخلت لانه انما طلقها
لعله فلا ثبت الطلاق بدونها ومن هذا الباب ما يسأل عنه كثير مثل ان يعتقد ان غيره أخذ
ماله فيحلف ليردنه أو يقول ان لم يردده فاسرائي طالق ثم بين انه لم يأخذه أو يقول ليحضرن
زيدتم يتبين موته أو انعطيني من الدراهم التي ملك ولا دراهم معه ثم هذا تسان الأول منه ما يتبين
حصول غرضه بدون الفعل المحلوف عليه مثل ما اذا ظن انها سرقت له مالا فيحلف ليردنه فوجدها
لم تسرقه والثاني ما لم يحصل معه غرضه مثل ان يحلف ليعطيني الف درهم من هذا الكيس فيتبين
انه ليس فيه دراهم فالتقسيم الاول يظهر فيه جدا انه لا يبحث لان مقصوده لتردنه ان كنت أخذته
وهذا الشرط وان لم يذكر في اللفظ فهو قطع والثاني فانه وان لم يحصل فيه غرضه لكن لا غرض
له مع وجود المحلوف عليه فيصير كأنه لم يحلف عليه وفي الاول يحصل غرضه منه فيصير كأنه بر
بالتفعل ولو قال أنت طالق اليوم اذا جاء غدا وأنا من أهل الطلاق (قال أبو العباس) فانه يقع
الطلاق على ما رأيته لانه ما جعل هذا شرطا يتعلق وقوع الطلاق به فهو كما لو قال أنت طالق
قبل موتي بشهر فانه لم يجعل موته شرطا يقع به الطلاق عليها قبل شهر وانما رتب فوقه على ما رتب ومن
علق الطلاق على شرط او التزمه لا يقصد بذلك الا الحض أو المنع فانه يجزئه فيه كفارة يمين ان
حنث وان أراد الجزاء بتطبيقه طلق كره الشرط أولا وكذا الحلف بعق وظهار وتحريم وعليه
يدل كلام أحمد في نذر الحج والنصب وقوله هو يهودي ان فعلت كذا والطلاق يلزمى ونحوه
يمين باتفاق المعتاد والفقهاء والامم ويتوجه اذا حلف ليعملن كذا ان مطلقه يوجب فعل المحلوف عليه
على الفور ما لم تكن قرينة تقتضي التأخير لان الأيمان كالامر في الشريعة بخلاف قوله لتدخلن
المسجد الحرام وقوله بلى وربى لتبين فان مقصوده الخبر لا الحض وقد يجاب عن هذا بأن الفور
ما جاء من جهة اللفظ بل من جهة حكم الامر (قال أبو العباس) سئلت عن قال الطلاق يلزمى
مادام فلان في هذا البلد فأجبت انه ان قصد به الطلاق الى حين خروجه فقد وقع وانما التوقيت
وهذا هو الوضع اللغوي وان قصدت طالق ان دام فلان فان خرج عقب اليمين لم يحنث والا حنث
وهذا نظير أنت طالق الى شهر قال أبو الحسن التميمي سئلت عن رجل له أربع نسوة قال لو احدة
منهن وهو مواجه لها من بدأت بطلاقها منكن فمبدي حر وقال للثانية ان طلقك فمبدي
حران وقال للثالثة ان طلقك فتلاث من عبيدي أحرار وقال ان طلقك الرابعة فأربعة من عبيدي

أحرار ثم طلقهم كم يعتق عليه قال فأجبت على ما حصر من الحساب انه يعتق عليه بطلاقه لمن عشرة أعبد (قال أبو العباس) هذه المسئلة لم تجمع الصفات في عين واحدة ولكن طلاق كل واحدة صفة على انفرادها وهذا اللفظ اذا كان قد طلق من متفرقات فالتوجه أن يعتق عشرة أعبد كما قال أبو الحسن وان طلق من بكامة واحدة توجه أن يعتق ثلاثة عشر عبدا وأصبح الطرق في الاكتفاء ببعض الصفة ان الصفة ان كانت حصا أو منما أو تصديقا أو كذبا فهي كاليمين والا فهي علة محضة فلا بد من وجودها بكاملها (قال أبو العباس) سئلت عن من قال لامرأته أنت طالق ثلاثا غير اليوم قال فقلت ظاهره وقوع الطلاق في الغد لكن كثير ما يعني به سوى هذا الزمان وهو الذي عنه الخالف فانه كما لو قال أنت طالق في وقت آخر وعلى غير هذه الحال أو في سوى هذه المدة ونوى التأخير فان عين وقتنا بعينه مثل وقت مرض أو فقر أو غلاء أو رخس ونحو ذلك تنبذ به وان لم ينو شيئا فهو كما لو قال أنت طالق في زمان متراخ عن هذا الوقت فيشبه الحين الا ان المنارة قد يراد بها المنارة الزمانية وقد يراد بها المنارة الحالية والذي عنه الخالف ليس معينا فهو مطلق فتي تغيرت الحال تغيرا يناسب الطلاق وقع وان قال أنت طالق في أول شهر كذا طلقت بدخوله وقاله أصحابا وكذا في غرته ورأسه واستقباله واذا قال أنت طالق مع موتي أو مع موتك فليس هذا بشي قلده منها عن الامام أحمد وجزم به الاصحاب ولكن يتوجه على قول ابن حامد أن تطلق لان صفة الطلاق والبيئنة اذا وجدت في زمن واحد وقع الطلاق ولعل ابن حامد يفرق بأن وقوع الطلاق مع البيئنة له فائدة وهو التحريم أو نقص المدد بخلاف البيئنة بالموت ولوعاق الطلاق على صفات ثلاث فاجتهد من في عين واحدة لا تطلق الا طلقة واحدة لانه الاظهر في مراد الخالف والعرف يقتضيه الا أن ينوى خلافه ونص الامام أحمد في رواية ابن منصور فيمن قال لامرأته أنت طالق طلقة ان ولدت ذكرا أو طلقين ان ولدت أنثى فولدت ذكرا وأنثى انه على ما نوى انما أراد ولادة واحدة وأنكر قول سفيان انه يقع عليها بالاول ماعاق به وتبين بالتأني ولا تطلق به قال أصحابنا اذا قال أنت طالق وعبدى حران شاء زيد لم يقع الا بعشبة زيد لهما اذ لم ينوى غيره ويتوجه أن تعود المشيئة اليهما اما جميعا واما مطلقا بحيث لو شاء أحدهما وقع ماشاء وكذلك نظيره في الخلع انما طالقان ونظيره أن يقول (١) والله لا مؤمن ولا فكن ان شاء الله الجميع فينتفي الشرط ولم يفعل جميع المحلوف

(١) قوله والله لا مؤمن الى آخره كذا بالاصل لعله ولا كافر فليحذر

عليه فيبحث قال القاضي في الجامع فان قال أنت طالق ان لم يشأ زيد فقد علق الطلاق بصفة هي عدم المشيئة فتي لم يشأ وقع الطلاق لوجود شرطه وهو عدم المشيئة من جهته (قال أبو العباس) والقياس انها لا تطلق حتى تفوت المشيئة الا ان تكون نية أو قرينة تقتضي الفورية واذا قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله انه لا يقع به الطلاق عند أكثر العلماء وان قصد انه يقع به الطلاق وقال ان شاء الله تديننا لذلك وتأكيده لا يقع عند أكثر العلماء ومن العلماء من قال لا يقع مطلقا ومنهم من قال يقع مطلقا وهذا التفصيل الذي ذكرناه هو الصواب وتطبيق الطلاق ان كان تليقا محضا ليس فيه تحقيق خبر ولا حض على فعل كقوله ان طلعت الشمس فهذا يفيد فيه الاستثناء ويتوجه ان يخرج على قول أصحابنا هل هذا عين أم لا ومن هذا الباب توقيته بمحدث يتعلق بالطلاق معه غرض كقوله ان مات أبوك فانت طالق أو ان مات أبي هذا فانت طالق ونحو هذا وقياس المذهب ان الاستثناء لا يؤثر في مثل هذا فانه لا يخلف عليه بالله والطلاق فرع اليمين بالله وان كان الحلف عليه أو الشرط خبرا عن مستقبل لا طلبا كقوله ليقدم الحاج أو السلطان فهو كاليمين ينفع فيه الاستثناء وان كان الشرط أمرا حاضرا كقوله ان لم أفعل كذا فانت طالق ان شاء الله تعالى فينبغي ان يكون كالنبوت كما في اليمين بالله ويفيد الاستثناء في النذر كما في لا تصدقن ان شاء الله لانه عين ويفيد الاستثناء في الحرام والظهار وهو المنصوص عن احمد فيهما وللعلماء في الاستثناء النافع قولان أحدهما لا ينفعه حتى ينويه قبل فراغ المستثنى منه وهو قول الشافعي والقاضي أبي يلى ومن تبعه والثاني ينفعه وان لم يرد الابد الفراغ حتى لو قال له بعض الحاضرين قل ان شاء الله نفعه وهذا هو مذهب أحمد الذي يدل عليه كلامه وعليه متقدمو أصحابه واختيار أبي محمد وغيره وهو مذهب مالك وهو الصواب ولا يعتبر قصد الاستثناء فلو سبق على لسانه عادة أو أي به تبركا رفع حكم اليمين وكذا قوله ان أراد الله وقصد بالارادة مشيئته لا محبته وأصره ومن شك في الاستثناء وكان من عادته الاستثناء فهو كما لو علم انه استثنى كالمستحاضة تمل بالعادة والتميز ولم تجلس أقل الحيض والاصل وجوب المبادأة في ذمتها قال في المحرر اذا قال اذا طلقك فانت طالق أو فعبدى حر لم يبحث في يمينه الا بتطبيق بنجزه أو يلقه بهما بشرط قبواخذ (وقال أبو العباس) يتوجه اذا كان الطلاق المطلق قبل عقد هذه الصفة أو معها معلقا بفعله فعليه باختياره ان يكون فعله له تطليقا وان التطبيق

يفتقر الى ان تكون الصفة من فعله أيضا فاذا علقه بفعل غيره ولم يأمره بالفعل لم يكن تطليقا وان حلف لا يطلق فخل أمرها يدها أو غيرها فطلعت نفسها فالما
 الصداق ان قلنا يتنصف جملناه بتطليقا وان قلنا يسقط لم يجمله تطليقا وانما هو تمكين من التطليق واذا قال
 اذا طلقك أو اذا فاع عليك طلاقى فأت طالق قبله ثلاثا فتعلقه باطل ولا يقع سوى المنجزة وقال ابن
 شريح ينحسم باب الطلاق وما قاله محدث في الاسلام لم يفت به أحد من الصحابة ولا التابعين ولا
 أحد من الأئمة الاربعة وأنكر جمهور العلماء على من أففى بها ومن قلدها شخصا وحلف بالطلاق
 بعد ذلك معتقدا انه لا يقع عليه الطلاق بها لم يقع عليه طلاق في أظهر قولى العلماء كن واقعه
 فيمن يستقدها أجنبية وكانت في الباطن امرأته فأنها لا تطلق على الصحيح وان حلف على غيره
 ليكلمن فلانا ينبغي ان لا يبر الا بالكلام الطيب كالسلام ونحوه دون السب ونحوه فان اليمين في
 جانب النفى أهم من اللفظ اللغوى وفي جانب الاثبات أخص كاللنا فيمن حلف ليتزوجن ونظائره
 فإنه لا يبر الا بكمال المسعى ولو علق الطلاق على كلام زيد فهل كتابته أو رسالته الحاضرة
 كالأشارة فيجىء فيها الوجهان أو يحث بكل حال (ترد فيه أبو العباس) قال وأصل ذلك
 الوجهان انعقاد النكاح بكتابة القادر على النطق واذا قال ان عصيت أمرى فأت طالق ثم
 أمرها بشيء أمرا مطلقا خالف حث وان تركته ناسية أو جاهلة أو عابئة ينبغى ان
 لا يحث لان هذا الترك ليس عصيانا وان أمرها أمرا بين انه ندب بان يقول انا أمرتك
 بالخروج وأبيح لك القعود فلا حث عليه لحل اليمين على الامر المطلق على مطلق الامر
 والمندوب ليس مأمورا به أمرا مطلقا وانما هو مأمور به أمرا مقيدا ولو علق على خروجها بغير
 إذن ثم أذن لها مرة فخرجت أخرى بغير إذن طلقت وهو مذهب احمد لان خرجت نكرة
 في سياق الشرط وهي تمتضى العموم وان أذن لها فقالت لا أخرج ثم خرجت الخروج للأذن
 فيه قال (أبو العباس) سئل عن هذه المسئلة ويتوجه فيها ان لا يحث لان امتناعها من الخروج
 لا يخرج الاذن عن ان يكون اذا كان هو اذا قالت لا أخرج قد اطمان الى انها لا تخرج
 ولم تشمره بالخروج فقد خرجت بلا علم والاذن علم وبإباحة ويقال أيضا انها ردت الاذن عليه
 فهو بمنزلة قوله أمرك يدك اذا أردت ذلك وأصل هذا ان هذا الباب نوعان نو كيل وإباحة
 فاذا قال له بع هذا فقال لا أبيع ان النفى يرد القبول في الوصية والموصى اليه لم يملكه بعد واذا

أباحه شيئاً فقال لا أقبل فهل له أخذه بعد ذلك فيه نظر ويتوجه ان الانشاء كالخبر في التكرار (وظاهر كلام أبي العباس) ان لتفضيئه حقه في وقت عينه فإبرأه قبله لا يحنت وهو قول أبي حنيفة ومحمد وقول في مذهب أحمد وغيره

باب جامع الإيمان

واذا حلف على معين موصوف بصفة فبان موصوفاً بغيرها كقوله والله لا أكل هذا الصبي فتبين شيخاً أولاً أشرب من هذا الخمر فتبين خلا أو كان الحالف يعتقد ان المخاطب يفعل المحلوف عليه لا اعتقاده انه ممن لا يخالفه اذا أكد عليه ولا يحنته أو لكون الزوجة قريبته وهو لا يختار تطبيقها ثم تبين انه كان غلطاً في اعتقاده فهذه المسئلة وشبهها فيها نزاع والاشبه انه لا يقع كالمواقى امرأة ظنهما أجنبية فقال أنت طالق فتبين انها امرأته فاتها لا تطلق على الصحيح اذا اعتبار بما قصده في قلبه وهو قصد معيناً موصوفاً ليس هو هذا البين وكذا لا حنت عليه اذا حلف على غيره ليفعله بخلافه اذا قصد اكرامه لا ائزاه به لأنه كالأمر اذا فهم منه الاكرام لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر بالوقوف في الصف ولم يقف ويتوجه أن يفرق بين المخالفة في الذات والمخالفة في الصفات كما فرق بينهما في صحة العقد وفساده ولوحاف لا يدخل الدار فادخل بعض جسده فهل يحنت على روايتين ويتوجه أن يفرق بين أن يكون المقصود تحريم البقعة على الرجل فيحنت بادخال بعض جسده الى بعضها لمباشرته بعض المحرم وبين أن يكون مقصوده التزامه بقعة فاذا أخرج بعضه لم يحنت كما في المعتكف ولوحاف لا آكل الربا ولا أشرب الخمر ولا أربي فشراب النبيذ المختلف فيه أو أقرض قرضاً جبر منفعة أو نكح بلاولى ولا شهود فيحنت عندنا ان اعتقد التحريم أو لم يكن له اعتقاد وحدته وان اعتقد حله أو لم يحده ففي تحنيته تردد ويتوجه أن يفرق بين ما يسوغ فيه الخلاف كالحليل الربوية وكمسئلة النبيذ ولوحاف لا أشارك فلانافساخته الشرية وبقيت بينهما ديون مشتركة أو أعيان (قال) أفتيت ان المؤمنين تنحل بانفساخ عقد الشرية ومن حلف لا يشم وردا ولا بنفسجاً فشم دهنهما أو ماء الورد حنت وقال القاضي لا يحنت (قال أبو العباس) ويتوجه أن يحنت بالماء دون الدهن وكذلك ماء اللبان والنيلوفر لان الماء هو الحامل لرائحة الورد ورائحته فيه بخلاف الدهن فانه مضاف الى الورد ولا تظهر فيه الرائحة كثيراً وفي دخول الفاكة اليابسة في مطلق الحلف على الفاكة نظر وكذلك استثنى أبو محمد بعض ثمر الشجر كالزيتون ومن حلف لا يدخل دار

فلان فدخل داراً أوصى له بمنفعتها فهي كالمستأجرة وكذلك الموقوفة على غيره وإن كانت وقفاً على
الجنس فهي أقوى من المعارة لأن المنفعة مستحقة للجنس ولا بدخل العقب والسبب في مطلق
الحلف على لبس الحلي إلا بمن عادة التحلي به وإذا زوج ابنه ثم قال والله لا أزوجهكها أو ما بعت
أزوجهكها فهذا التزويج اسم للتسليم الذي هو الدخول وكذلك في الإجارة ونحوها ولو حلف لا يكلم
فلاناً حيناً ولم ينو شيئاً فهو ستة أشهر نص عليه أحمد وهذه المسئلة تقتضي أصلاً وهو أن اللفظ المطلق
الذي له حد في العرف وقد علم أنه لم يزد فيما تناوله الاسم فإنه يزل على ما وقع من استعمال
الشرع وإن كان اتفاقاً كما يقوله في مواطن كثيرة وإذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليس به أوجاهلاً
بأنه المحلوف عليه فلا حنث عليه ولو في الطلاق والمثاق وغيرهما يمينه بالية وهو رواية عن أحمد
ورواتها بقدر رواية التفرقة ويدخل في هذا من فعله متأولاً إما تقليداً لمن أتاه أو مقلداً لعالم ميت
مصيباً كان أو مخطئاً ويدخل في هذا إذا خالع وفعل المحلوف عليه مستقداً أن الفعل بعد الخلع لم يتناول
يمينه أو فعل المحلوف عليه ناسياً أو أوجاهلاً وقد ظن طائفة من الفقهاء أنه إذا حلف بالطلاق على أمر
معتقده كما حلف قتيبن بخلافه أنه يحنث قولاً واحداً وهذا خطأ بل الخلاف في مذهب أحمد ولو
حلف على نفسه أو غيره ليفعلن شيئاً فجعله أو نسيه فلا حنث عليه إذا لفرق بين أن يتذكر المحلوف عليه
لعدم العلم أو لعدم القدرة ويتوجه فيما إذا نسي اليمين بالكلية أن يقتضي الفعل أن أمكن قضاءه
وإن لم يعلم المحلوف عليه يمين الخالف فكأن ناسياً ولو حلف لا يزوجه بنته فزوجها الأبد أو الحاكم
حنث أن تسبب في التزويج وإن لم تسبب فلا حنث إلا أنه تقتضي النية أو التسبب أن مقصوده أنه
لا يمكنها من التزويج فإن قدر على ذلك فلم يمنعها حنث والا فلا وإن كان المقصود أنها لا تزوجه حنث
بكل حال ولو حلف لا يامل زيدا ولا يديمه فامل وكيله أو باعه حنث ومتى فعل المحلوف على تزوجه
بنفسه أو وكيله حنث قال في المهر والفصول فإن كان يزوجته فمرة فقال أن أكلتها فأنت طالق
وإن لم تأكلها فأنت طالق فأكلت بعضها حنث بناء على قولنا فبين حلف أن لا يأكل هذا الرغيف
فأكل بعضها (قال أبو العباس) ينبغي أن يقال في مثل هذه اليمين مثل قوله في مسألة السلم وهي أن تزني أو
صدمت أو أمت في الماء أو خرجت أن يحنث بكل حال لمنه لئلا يمتنع من الأكل ومن تركه فكأن
الطلاق معلق بوجود الشيء وبعدمه فوجوده بضمه وعدمه بالبعض لا يخرج عن الصفتين كما إذا علق
بمحال الوجود فقط أو بمحال الدم فقط

كتاب الرجعة

(قال أبو العباس) أبو حنيفة يجعل الوطى رجعة وهو أحد الروايات عن أحمد والشافعي لا يجعله رجعة وهو رواية عن أحمد ومالك يجعله رجعة مع النية وهو رواية أيضا عن أحمد فيبيع ووطى الرجعية إذا قصد به الرجعة وهذا أعدل الأقوال وأشبهها بالاصول وكلام أبي موسى في الارشاد يقتضيه ولا تصلح الرجعة مع الكتمان بحال وذكره أبو بكر في الشافعي وروى عن أبي طالب قال سألت أحمد عن رجل طلق امرأته وراجعها واستكم الشهود حتى انقضت العدة قال يفرق بينهما ولا رجعة له عليها ويلزم اعلان التسريح والخلع والشهاد كالنكاح دون ابتداء الفرقة قال أحمد في رواية ابن منصور فان طلقها ثلاثا ثم جحد تقدي نفسها منه بما تقدر عليه فان أجبرت على ذلك فلا تنزير له ولا تقر به وتهرب ان قدرت وقال في رواية أبي طالب تهرب ولا تنزوج حتى يظهر طلاقها ويعلم ذلك فان لم يبر بطلاقها ومات لارت لانها تأخذ ما ليس لها وتفر منه ولا تخرج من البلد ولكن تختفي في بلدها قيل له قال بعض الناس قتله بمنزلة من يدفع عن نفسه فلم يعجبه ذلك فان قال استحللت وتزوجتها قال تقبل منه قال القاضي لا تقتله معناه لا تقصد قتله وان قصدت دفعه فأدى ذلك الى قتله فلا ضمان (قال أبو العباس) كلام أحمد يدل على انه لا يجوز دفعه بالقتل وهو الذي لم يعجبه لأن هذا ليس متمديا في الظاهر والدفع بالقتل انما يجوز لمن ظهر اعتداؤه وقطع جمهور أصحابنا محل المطلقة ثلاثا بوطي المراهق والذي ان كانت ذمية (قال أبو العباس) النكاح الذي يقران عليه بعد الاسلام والحي به اليانا للحكم صحيح فعلى هذا يجعلها النكاح بلاولى ولا شهود وكذلك لو تزوجها على اخت ثم ماتت الاخت قبل مفارقتها فامالو تزوجها في عدة أو على أخت ثم طلقها مع قيام المفسد فيها موضع نظر فان هذا النكاح لا يثبت به التوراة ولا يحكم فيه بشئ من أحكام النكاح فينبغي أن لا تحل له قال أصحابنا ومن غابت مطلقة المحرمة ثم ذكرت انها تزوجت من أصابها وانقضت عدتها منه وأمكن ذلك فله نكاحها اذا غلب على ظنه صدقها والا فلا وقد تضمنت هذه المسئلة ان المرأة اذا ذكرت انه كان لها زوج فطلقها فانه يجوز تزوجها وتزوجها وان لم يثبت انه طلقها ولا يقال ان ثبوت اقرارها بالنكاح يوجب تعلق حق الزوج بها فلا يجوز نكاحها حتى يثبت زواله ونص الامام أحمد في الطلاق اذا كتب اليها انه طلقها لم تنزوج

حتى يثبت الطلاق وكذلك لو كان للمرأة زوج فادعت أنه طلقها لم تزوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين لأننا نقول المسألة هنا فيما إذا ادعت أنها تزوجت من أصابها وطلقها ولم تعينه فإن النكاح لم يثبت لمين بل لجهول فهو كما لو قال عندي مال لشخص وسلمته إليه فإنه لا يكون اقراراً بالاتفاق فكذلك بولها كان لي زوج وطلقني وسيدي أعفني ولو قالت تزوجني فلان وطلقني فهو كالإقرار بالمال وادعاء الوفاء والمذهب لا يكون اقراراً

باب الإيلاء

وإذا حلف الرجل على ترك الوطئ وغيا بنفاه لا يئلب على الظن خلو المدة^(١) منها فخلت منها فملي روايتين أحدهما هل يشترط العلم بالنفاه وقت اليمين أو يكفي ثبوتها في نفس الأمر وإذا لم يئب وطلق بعد المدة أو طلق الحاكم عليه لم يقع إلا طلاق رجعية وهو الذي يدل عليه القرآن ورواية عن أحمد فأكرا جع فله ان يطأ عقب هذه الرجعة إذا طلبت ذلك منه ولا يمكن من الرجعة إلا بهذا الشرط ولأن الله إنما جعل الرجعة لمن أراد إصلاحاً بقوله (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان ارادوا إصلاحاً)

كتاب الظهار

وإذا قال لزوجته أنت علي حرام فهو ظهار وإن نوى الطلاق وهو ظاهر مذهب أحمد والمود هو الوطء وهو المذهب ولو عزم على الوطء فأصبح القولين لا تستقر الكفارة إلا بالوطء ولا ظهار من أمته ولا أم ولده وعليه كفارة ثقله الجماعة ونقل أبو طالب كفارة ظهار ويترجه على هذا أن تحرم عليه حتى يكفر كأحد الوجهين لو قال أنت علي حرام وأولى قال في المهرد ولو وطئ في حال جنونه لزمته الكفارة نص عليه مع أنه ذكر في الطلاق ما يقتضي أنه لا حنث عليه في ظاهر المذهب فإن توجه فرق والا كان المنصوص الحنث في الجنون مطلقاً وفيه نظر وما يخرج في الكفارة المطابقة غير مقيد بالشرع بل بالفرف ممدراً أو نوعاً من غير تقدير ولا تملك وهو قياس المذهب في الزوجة والأتارب والملك والضيف والإجير المستأجر

(١) كذا بالأصل

بطعامه والادام يجب ان كان يطعم أهله بأدام والا فلا وعادة الناس تختلف في ذلك في الرخص والفلاء والبسار والاعسار وتختلف بالشتاء والصيف والواجبات المقدرات في الشرع من الصدقات على ثلاثة أنواع تارة تقدر الصدقة الواجبة ولا يقدر من يمطاها كالزكاة وتارة يقدر المعطى ولا يقدر المال كالكفارات وتارة يقدر هذا وهذا كنفدية الاذي وذلك لان سبب وجوب الزكاة هو المال فقدر المال الواجب وأما الكفارات فسببها فعل بدنه كالجماع واليمين والظهار فقدر فيها المعطى كما قدر العتق والصيام وما يتعلق بالحج فيه بدن ومال فبذاته بدنه ومالية فلها قدر فيه هذا وهذا

كتاب اللعان

ولو لم يقل الزوج في أيمانه فيما رميته به قياس المذهب صحته كما اذا اقتصر الزوج في النكاح على قوله قبلت واذا جوزنا ابدال لفظ الشهادة والسخط واللعن فلان نجوزه بنفي العربية أولى وان لاعن الزوج وامتنعت الزوجة عن اللعان حدث وهو مذهب الشافعي ولفظة علق هل هي صريح أو تعريض (اختلف فيه كلام أبي العباس) ولو شتم شخصا فقال أنت ملمون ولد زنا وجب عليه التنزيير على مثل هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ان المشتوم فعله كفعل الخبيث أو كفعل ولد الزنا ولا يحمد القاذف الا بالطلب اجماعا والقاذف اذا تاب قبل علم المقدوف هل تصح توبته الا شبه انه يختلف باختلاف الناس (وقال أبو العباس) في موضع آخر قال أكثر العلماء ان علم به المقدوف لم تصح توبته والا صحت ودعا له واستغفر وعلي الصحيح من الروايتين لا يجب له الاعتراف لو سأله فعرض ولو مع استحلافه لانه مظلوم وتصح توبته وفي تجويز التصريح بالكذب المباح ههنا نظر ومع عدم توبته واحسان تعريضه كذب ويمينه غموس واختيار أصحابنا لا يملأه بل يدعو له في مقابلة مظلمته وزناه بزوجة غيره كفيئته وولد الزنا مظنة ان يعمل عملا خبيثا كما يقع كثيرا وأكرم الخلق عند الله تعالى^(١)

(١) بياض بالاصل

باب ما يلحق من النسب

ولا نصير الزوجة فراشا الا بالدخول وهو مأخوذ من كلام الامام أحمد في رواية حرب وتبعض الاحكام لقوله احتجبي ياسوده وعليه نصوص أحمد وان استلحق ولده من الزنا ولا فراش لحقه وهو مذهب الحسن وابن سيرين والنخعي واسحاق ولو أقر بنسب أو شهدت به بينة فشهدت بينة أخرى ان هذا ليس من نوع هذا بل هذا روى وهذا فارسي فهذا في وجه نسبه تعارض القافة أو البينة ومن وجه كبر السن فهذا المعارض الباقي للنسب هل يقدح في المقتضى له (قال أبو العباس) هذه المسألة حدثت وسئلت عنها وكان الجواب ان التباين بينهما ان أوجب القطع بعدم النسب فهو كالسن مثل ان يكون أحدهما حبشيا والآخر روميا ونحو ذلك فهنا يلتفت للنسب وان كان أمرا محتملا لم ينفعه لكن ان كان المقتضى للنسب الفراه لم يلتفت الى المعارضة وان كان المثلث له مجرد الاقرار أو البينة فاختلف الجنس معارض ظاهر فان كان النسب بنوة فتبوتها أرجح من غيرها اذ لا بد لابن من اب غالبا وظاهراً قال في الكافي ولو أنكر المجنون بعد البلوغ لم يلتفت الى انكاره (قال أبو العباس) ويتوجه ان يقبل لانه ايجاب حق عليه مجرد قول غيره مع منازعته كما لو حكمنا للقيط بالحرية فاذا بلغ فامر بالرق قبلنا امراره ولو ادخلت المرأة زوجها امته ان ظن جوازه لحقه الولد والا فروايتان ويكون حراما على الصحيح ان ظن حلها بذلك واذا وطئ المرتهن الامة المرهونة باذن الراهن وظن جواز ذلك لحقه الولد والنقد حرا واذا تداعيا بهيمة أو فصيلا فشهد القائف ان دابة هذا تنتجها ينبغي ان يقضى بهذه الشهادة وتقدم على اليد الحسية ويتوجه ان يحكم بالقيافة في الاموال كلها كما حكمنا بذلك في الجذع المقلوع اذا كان له موضع في الدار وكما حكمنا في الاشتراك في اليد الحسية بما يظهر من اليد العرفية فاعطينا كل واحد من الزوجين ما يناسبه في العادة وكل واحد من الصافين ما يناسبه وكما حكمنا بالوصف في اللقطة اذا تداعيا اثنان وهذا نوع قيافة أو شبهة به وكذلك لو تنازعا غراساً أو ثمر في ايديهما فشهد أهل الخبرة انه من هذا البستان ويرجع الى أهل الخبرة حيث يستوى المتداعيان كما رجع الى أهل الخبرة بالنسب وكذلك لو تنازع اثنان لباساً أو بنلاً من لباس أحدهما دون الآخر أو تنازعا دابة تذهب من بعيد الى اصطبل أحدهما دون الآخر أو تنازعا

زوج خف أو مصراع مع الآخر شكله أو كان عليه علامة لاحدهما كالزبول التي للجند
وسواء كان المدعى في أيديهما أو في يد ثالث وأما ان كانت اليد لاحدهما دون الآخر فالقيافة
المعارضة لهذا كالقيافة المعارضة للفراش فإذا قلنا بتقديم القيافة في صورة الرجحان فقد نقول
هنا كذلك ومثل ان يدعي أنه ذهب من ماله شيء ويثبت ذلك فيقص القائف أثر الوطء
من مكان الى مكان آخر فشهادة القائف ان المال دخل الى هذا الموضع توجب أحد الأمرين
أما الحكم به وأما ان يكون الحكم به مع اليمين للمدعى وهو الاقرب فان هذه الامارة ترجع
جانب المدعى واليمين مشروعة في أقوى الجانبين ولو مات الطفل قبل ان تراه القافة قال
الزني يوقف ماله وما قاله ضيف وإنما قياس المذهب القرعة ويحتمل الشركة ويحتمل أن
يرث واحد منهما

كتاب العدد

ويتوجه في المعتقد بعضها اذا كان الحرييليا ان لا يجب الاقراء فان تكميل القروء من الامة انما
كان للضرورة فيؤخذ للمعتقد بعضها بحساب الاصل ويكمل قال في المحرر واذا ادعت الممتدة
انقضاء عدتها بالاقرء أو الولادة قبل قولها اذا كان ممكنا الا أن تدعيه بالحيض في شهر فلا يقبل
قولها الابينة نص عليه وقوله الخرق مطلقا (قال أبو العباس) قياس المذهب المنصوص أنها اذا
ادعت ما يخالف الظاهر كلفت البينة واذا أوجبنا عليها البينة فيما اذا علق طلاقها بحيضها فقالت
حضت فان التهمة في الخلاص من العدة كالتهمة في الخلاص من النكاح فيتوجه أنها اذا ادعت
الانقضاء في أقل من ثلاثة أشهر كلفت البينة وان ادعت الانقضاء بالولادة فهو كما لو ادعت
أنها ولدت وانكر الزوج فيما اذا علق طلاقها على الولادة وفيها وجهان واذا أقر الزوج أنه طلق
زوجته من مدة تزيد على العدة الشرعية فان كان المقر فاسقاً أو مجبول الحال لم يقبل قوله في
انقضاء العدة التي فيها حق الله تعالى وان كان عدلاً غير متهم مثل أن يكون غائباً فلما حضر
أخبرها أنه طلقها من مدة كذا وكذا فهل العدة حين بلغها الخبر اذ لم تقم بذلك بينة أو من حين
الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عند أحمد والمشهور عنه هو الثاني والصواب
في امرأته المفقود مذهب عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة وهو أنها تتربص أربع سنين

ثم تمتد للوفاة ويجوز لها أن تزوج بعد ذلك وهي زوجة الثاني ظاهرا وباطنا ثم اذا قدم زوجها الاول بعد تزوجها خسر بين امراته وبين مهرها ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعده وهو ظاهر مذهب أحمد وعلى الأصح لا يعتبر الحاكم فلو مضت المدة والمدة تزوجت بلا حكمة (قال أبو العباس) وكنت أقول ان هذا شبه النقطة من بعض الوجوه ثم رأيت ابن عقيل قد ذكر ذلك ومثل بذلك وهذا لان المجهول في الشرع كالمردوم واذا علم بعد ذلك كان التصرف في أهله وماله موقوفا على اذنه ووقف التصرف في حق النسيب على اذنه يجوز عند الحاجة عندما بلا نزاع وأما مع عدم الحاجة ففيه روايتان كما يجوز التصرف في النقطة بعدم العلم لصاحبها فاذا جاء المالك كان تصرف الملتقط موقوفا على اجازته وكان تربص أربع سنين كالحول في النقطة وبالجملة كل ضرورة فرق فيها بين الرجل وامراته بسبب يوجب الفرقة ثم تبين انتفاء ذلك السبب فهو شبه المفقود والتخيري فيه بين المرأة والمهر هو اعدل الا ظنت موته ولو قدر انها كنتم الزوج الزوجان مشهوران بخلاف المرأة لكن او مفترط فيه وانه يجوز له الفسخ والزواج زانية لكن المتزوج بها كالمتزوج بامرأة امرأته مبهمة ومات قبل الاقراع فاه فالأظهر هنا وجوب العدتين على كل منهما بانه الشبهة ان كانت شبهة نكاح فتعتمد الموطوءة عدة الزوجة حرة كانت او امة وان كانت شبهة ملك فعدة الأمة المشتراة واما الزنا فالعدة بالحل (وقال أبو العباس) في موضع آخر الموطوءة شبهة نستبرأ بحيضة وهو وجه في المذهب وتمتد الزنى بها بحيضة وهو رواية عن احمد والمختلفة يكفيها الاعتداد بحيضة واحدة وهو رواية عن احمد ومذهب عثمان بن عفان وغيره والفسوخ نكاحها كذلك وأوماً اليه احمد في رواية صالح والمطلقة ثلاث تطليقات عندها حيضة واحدة (قلت) علق أبو العباس من الفوائد بذلك عن ابن اللبان ومن ارتفع حيضها ولا تبدي ما رفته ان علت عدم عوده فتعتمد بالاشهر والا اعتدت بسنة والمطلقة البائنة وان لم تلزمه نفقتها ان شاء اسكنها في مسكنه او غيره ان صلح لها ولا عذر بمحضينها لماته وانفق عليها فله ذلك وكذلك الحامل من وطء الشبهة والنكاح الفاسد لا يجب على الواطئ نفقتها

ان قلنا بالنفقة لها الآن يسكنها في منزل يليق بها تحصينا لما فيه من مآل ذلك ونجب لها النفقة والله اعلم
فصل في الاستبراء

ولا يجب استبراء الامة البكر سواء كانت كبيرة او صغيرة وهو مذهب ابن عمر واختيار البخاري
ورواية عن احمد * والاشبه ولا من اشتراها من رجل صادق واخبره انه لم يوطأ أو وطئ
واستبرأ انتهى

كتاب الرضاع

واذا كانت المرأة معروفة بالصدق وذكرت انها ارضعت طفلا خمس رضعات قبل قولها ويثبت
حكم الرضاع على الصحيح ورضاع الكبيرة تنتشر به الحرمة بحيث لا يحتملون منه للحاجة لقصة
سالم مولى ابى حذيفة وهو مذهب عائشة وعطاء والليث وداود بمن يرى انه ينشر الحرمة
مطلقا والارتضاع بعد الفطام لا ينشر الحرمة وان كان دون الحول وقاله ابن القاسم صاحب مالك
واذا اشترك اثنان في وطء امرأة لحكم المزلتضع من لبنها حكم ولدها من هذين الرجلين واولادها
فان لم يلحق باحدهما فالواجب انه يحرم على اولادها لانه اخ ل احد الصنفين وقد اشتباه او يقال كما
قيل في الطلاق يحل لكل منهما فان الاشتباه في حق اثنين لا واحد

كتاب النفقات

وعلى الولد المؤسر ان ينفق على أبيه المعسر وزوجة أبيه وعلى اخوته الصغار ولا يلزم الزوج تمليك
الزوجة النفقة والكسوة بل ينفق ويكسو بحسب العادة لقوله عليه السلام ان حقها عليك أن
تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسبت كما قال عليه السلام في المملوك ثم المملوك لا يجب له
التمليك اجماعا وان قيل انه يملك بالتمليك ويتخرج هذا أيضا من احدى الروايتين في انه لا يجب
الكفارة على الفقير بل هنا أولى للمسر والمشقة واذا انقضت السنة والكسوة صحيحة قال اصحابنا عليه
كسوة السنة الاخرى وذكروا احتمالا انه لا يلزمه شي وهذا الاحتمال قياس المذهب لان النفقة
والكسوة غير مقدرة عندنا فاذا كفتها الكسوة عدة سنين لم يجب غير ذلك وانما يتوجه ذلك
على قول من يجعلها مقدرة وكذلك على قياس هذا لو استثبتت من نفقة أمس لليوم وذلك انها

وان وجبت معاوضة فالموض الآخر لا يشترط الاستبقاء فيه ولا التملك بل التمكن من الانتفاع فكذلك عوضه ونظير هذا الاجير بطعامه وكسوته ويتوجه على ما قلنا أن قياس المذهب بان الزوجة اذا اقتضت النفقة ثم تلفت أو سرفت انه يلزم الزوج عوضها وهو قياس قولنا في الحاج عن الغير اذا كان ما أخذه نفقة تلف فانه يتلف من ضمان مالكه قال في المحررولو انفقت من ماله وهو غائب فتبين موته فهل يرجع عليها بما انفقت بعد موته على روايتين (قال أبو العباس) وعلى قياسه كل من أبيع له شيء وزالت الاباحة بفعل الله أو بفعل المبيع كالعير اذا مات أو رجع والمناخ وأهل الموقوف عليه لكن لم يذكر الجدهنا اذا طلق فلعنه يفرق بين الموت والطلاق فان التفريط في الطلاق منه والقول في دفع النفقة والكسوة قول من شهد له العرف وهو مذهب مالك ويخرج على مذهب احمد في تقديمه الظاهر على الاصل وعلى أحد الوجهين فيما اذا اصدتها تعليم قصيدة ووجدت حافظة لها وقالت تملتها من غيره وقال بل منى ان القول قول الزوج واذا خلا بزوجه استقر المهر عليه ولا تقبل دعواه عدم عليه بها ولو كان أعمى نص عليه الامام احمد لان العادة انه لا يخفى عليه ذلك فقد تقدمت هنا العادة على الاصل فكنا دعواه الاتفاق فان النافذة هناك أقوى ولو اتفق الزوج على الزوجة وكسناها مدة ثم ادعى الولي عدم اذنه وانها تمت حجه لم يسمع قوله اذا كان الزوج قد تسلمها التسليم الشرعي باتفاق أئمة العلماء وخالف فيه شذوذ من الناس وأقرار الولي لها عنده مع حاجتها الى النفقة والكسوة اذن صرفي ذكر اصحابنا من الصور المستقطبة لنفقة الزوجة صوم النذر الذي في الذمة والصوم للكفارة وقضاء رمضان قبل ضيق وقته اذا لم يكن ذلك في اذنه (قال أبو العباس) قضاء النذر والكفارة عندنا على الفور فهو كالمعين وصوم القضاء يشبه الصلاة في أول الوقت ثم ينبغي في جميع صور الصوم أن تسقط نفقة النهار فقط فان مثل هذا ان تلتزم يوما وتحيي يوما فانه لا يمكن أن يقال في هذا كما قيل في الاجارة ان منع تسليم بعض المنفعة يسقط الجميع اذا مضى من النفقة لا يسقط ولو أطاعت في المستقبل استحققت والزوجة المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها ولا سكنى الا اذا كانت حاملا فورايتان واذا لم توجد النفقة في البركة فانه ينبغي أن تجب لها النفقة في مال الحمل أو في مال من تجب عليه النفقة اذا قلنا تجب للحمل كما تجب انجرة الرضاع (وقال أبو العباس) في موضع آخر النفقة والسكنى تجب للمتوفى عنها في عتقها ويشتترط فيها مقامها في بيت الزوج فان خرجت فلا جناح اذا كان أصلح لها والمطلقة البائن الحامل

تجب لها النفقة من أجل الحمل والحمل وهو مذهب مالك وأحد القولين في مذهب أحمد والشافعي وإذا تزوجت المرأة ولها ولد فنضب الولد وذهبت به إلى بلد آخر فليس لها أن تطالب الأب بنفقة الولد، وارضاع الطفل واجب على الأم بشرط أن تكون مع الزوج وهو قول ابن أبي ليلى وغيره من السلف ولا تستحق اجرة المثل زيادة على نفقتها وكسوتها وهو اختيار القاضي في المجرد وقول الحنفية لأن الله تعالى يقول (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فلم يوجب لمن إلا الكسوة والنفقة بالمعروف وهو الواجب بالزوجية وما عساه يتجرد من زيادة خاصة للمرضع كما قال في الحامل فإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضن حلال من فدخلت نفقة الولد في نفقة أمه لأنه يتنذى بها وكذلك المرضع وتكون النفقة هنا واجبة بشيئين حتى لو سقط الوجوب بإحدهما ثبت الآخر كما لو نشزت وارضعت ولدها فلها النفقة للارضاع لا للزوجية فاما إذا كانت بائنا وارضعت له ولده فأنها تستحق اجرها بلا ريب كما قال الله تعالى فإن ارضعن لكم فآتوهن أجورهن وهذا الاجر هو النفقة والكسوة وقاله طائفة منهم الضحاك وغيره وإذا كانت المرأة قليلة اللبن وطلقها زوجها فله أن يكتري مرضعة لولده وإذا قل ذلك فلا فرض للمرأة بسبب الولد ولها حضانتها ويجب على القريب انتكاه قريبه من الأسر وإن لم يجب عليه استنقاذه من الرق وهو أولى من حمل العقل وتجب النفقة لكل وارث ولو كان مقاطعا من ذوي الأرحام وغيرهم لأنه من صلة الرحم وهو عام كمعوم الميراث في ذوي الأرحام وهو رواية عن أحمد والأوجه وجوبها مرتبا وإن كان المؤسر القريب ممتنعا فينبغي أن يكون كالمعسر كما لو كان للرجل مال وحيل بينه وبينه لفصب أو بعد لكن ينبغي أن يكون الواجب هنا القرض رجاء الاسترجاع وعلي هذا فتى وجبت عليه النفقة وجب عليه القرض إذا كان له وفاء وذكر القاضي وأبو الخطاب وغيرهما في اب وابن القياس أن على الأب السدس إلا أن الأصحاب تركوا القياس لظاهر الآية والآية انما هي في الرضيع وليس له ابن فينبغي أن يفرق بين الصغير وغيره فإن من له ابن يبعد أن لا تكون عليه نفقته بل تكون على الأب فليس في القرآن ما يخالف ذلك وهذا جيد على قول ابن عقيل حيث ذكر في التذكرة أن الولد يتفرد بنفقة والديه



باب الحضانه

لاحضانه الا لرجل من المعصبة أو لامرأة وارثة أو مدلية بمعصبة أو بوارث فان عدموا فالحاكم وقيل ان عدموا ثبتت لمن سواهم من الاقارب ثم للحاكم ويتوجه عند العدم أن تكون لمن سبقت اليه اليد كاللقيط فان كفال اليتامى لم يكونوا يستأذنون الحاكم والوجه ان يتردد ذلك بين الميراث والمال * والعمة أحق من الخالة وكذا نساء الأب أحق يقدمن على نساء الأم لان الولاية للاب وكذا اقاربه وانما قدمت الام على الاب لانه لا يقوم مقامها هنا في مصلحة الطفل * وانما قدم الشارع عليه السلام خالة بنت حمزة على عمته صفية لان صفية لم تطلب وجعفر طلب فلما عن خالتها فقضى لها بها في غيبتها وضمف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح * واذا تزوجت الام فلا حضانه لها وعلى عصبه المرأة منعها من المحرمات فان لم تمتنع الاب بالحبس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للمولود أن يضرب أمه ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تمكن من سوء بل يلاحظونها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة كسوها وليس لهم اقامة الحد عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الجنائيات

المقويات الشرعية انما شرعت رحمة من الله تعالى بمباهده فهي صادرة عن رحمة الخلق واردة الاحسان اليهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الاحسان اليهم والرحمة لهم كما يقصد الوالد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض * وتوبة القاتل للنفس عمداً مقبولة عند الجمهور وقال ابن عباس لا تقبل وعن الامام احمد روايتان واذا اتحص منه في الدنيا فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب احمد وغيره وليس التوبة بعد الجرح أو بعد الرمي قبل الاصابة مانعة من وجوب القصاص ذكر اصحابنا من صور القتل الممدد الموجب للقود من شهدت عليه بيئة بالردة فقتل بذلك ثم رجعوا وقالوا عمدنا قتله * وهذا فيه نظر لان المرتد انما يقتل اذا لم يتب فيمكن الشهود عليه التوبة كما يمكنه التخلص اذا التى في النار * والذال على من يقتل بغير حق يلزمه القود والدية اذا عمدوا مسالك الحيات جنائية محرمة

قال في الحرور لو امر به يعني القتل سلطان عادل أو جائر ظلما من لم يعرف ظلمه فيه فقتله فالقود والدية على الأمر خاصة (قال أبو العباس) هذا بناء على وجوب طاعة السلطان في القتل المجهول وفيه نظر بل لا يطاع حتى يعلم جواز قتله وحينئذ فتكون الطاعة له معصية لاسيما إذا كان معروفا بالظلم فهذا الجمل بعدم الحل كالمعلم بالحرمه وقياس المذهب انه اذا كان المأمور ممن يطيعه غالبا في ذلك انه يجب القتل عليهما وهو أولى من الحاكم والشهود سبب يقتضي غالبا فهو أقوى من المكروه ولا يقتل مسلم بذمي إلا أن يقتله غيلة لاخذ ماله وهو مذهب مالك قال اصحابنا ولا يقتل حر بعبد ولكن ليس في العبد نصوص صحيحة صريحة كما في الذي بل أجود ما روى (من قتل عبده قتلناه) وهذا لانه اذا قتله ظلما كان الامام ولي دمه وأيضا فقد ثبت في السنة والآثار انه اذا مثل بعبده عتق عليه وهو مذهب مالك واحمد وغيرهما وقله أعظم أنواع المثلة فلا يموت الا حرا لكن حرته لم تثبت حال حياته حتى ترثه عصبته بل حرته ثبتت حكما وهو اذا عتق كان ولاؤه للمسلمين فيكون الامام هو وليه فله قتل قاتل عبده وقد يحتج بهذا من يقول ان قاتل عبد غيره لسيده قتله واذا دل الحديث على هذا كان هذا القول هو الراجح وهذا قوي على قول احمد فانه يجوز شهادة العبد كالحرة بخلاف الذي فلماذا لا يقتل الحر بالعبد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون تشكافا دماؤهم ومن قال لا يقتل حر بعبد يقول انه لا يقتل الذي الحر بالعبد المسلم والله سبحانه وتعالى يقول (ولعبد مؤمن خير من مشرك) فالعبد المؤمن خير من الذي المشرك فكيف لا يقتل به والسنة انما جاءت لا تقتل والد بولده فالحاق الجسد أبي الام بذلك بعبد ويتوجه أن لا يرث القاتل دما من وارث كما لا يرث هو المقتول وهو يشبه حد القذف المطالب به اذا كان القاذف هو الوارث أو وارث الوارث فعلى هذا لو قتل أحد الابنين أباه والاخر أمه وهي في زوجية الاب فكل واحد منهما يستحق قتل الآخر فيقتصاصا لاسيما اذا قيل انه مستحق القود بملك تملكه الى غيره اما بطريق التوكيل بلا ريب واما بالتملك وليس بعبد واذا كان المقتول رضى بالاستيفاء أو بالذمة فينبغي أن يتعين كما لو عفا وعليه تخرج قصة علي اذا لم تخرج على كونه مرتدا أو مفسدا في الارض أو قاتل الائمة وإذا قال انما قاتل غلام زيد فقياس المذهب ان كان نحو يالم يكن مقرا وان كان غير نحوى كان مقرا كما لو قاله بالإضافة ومن رأى رجلا ففجر باهله جازله قتلها فيما بينه وبين الله تعالى وسواء كان الفاجر محصنا او

غير محصن معروفا بذلك أم لا كما دل عليه كلام الأصحاب وفتاوى الصحابة وليس هنا من باب دفع الصائل كما ظنه بعضهم بل هو من عقوبة المعتدين المؤذين وأما إذا دخل الرجل ولم يفعل بمداخلة ولكن دخل لأجل ذلك فهذا فيه نزاع والاحوط لهذا أن يتوب من القتل في مثل هذه الصورة ومن طلب منه الفجور كان عليه أن يدفع الصائل عليه فإن لم يدفعه إلا بالقتل كان له ذلك باتفاق الفقهاء فإن ادعى القاتل أنه صال عليه وانكر أولياء المقتول فإن كان المقتول معروفا بالبر وقتله في محل لاربية فيه لم يقبل قول القاتل وإن كان معروفا بالفجور والقاتل معروفا بالبر فالقول قول القاتل مع يمينه لاسيما إذا كان معروفا بالتعرض له قبل ذلك

باب استيفاء القود والعفو عنه

والجماعة المشتركة في استحقاق دم المقتول الواحد أما أن يثبت لكل واحد بعض الاستيفاء فيكونون كالمشتركين في مقدأ وخصومة وتبين الإمام قوى كما يؤثر عليهم لثباته عن الممتنع . والقرعة إنما شرعت في الأصل إذا كان كل واحد مستعقا أو كالمستعق ويتوجه أن يقدم الأكثر حقا أو الأفضل لقوله كبروكا وأوليا في النكاح وذلك أنهم قالوا هنا من تقدم بالقرعة قدمته ولم تسقط حقوقهم ويتوجه إذا قلنا ليس للولي أخذ الدية إلا برضا الجاني أن يسقط حقه بموته كما لو مات العبد الجاني أو المكفول به وهو ظاهر كلام أحمد في رواية أبي ثواب وأبي القاسم وأبي طالب ويتوجه ذلك وإن قلنا الواجب القود عينا أو أحد شيئين لأن الدية عدل العفو فاما الدية مع الهلاك فلا والذي ينبغي أن لا يماثل المجهنون بقتل ولا قطع لكن يضرب على ما فعل ليزجر وكذا الصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيرا بلينا قال أصحابنا وإن وجب لعبد قصاص أو تعزير فذهب فطلبه واستقاطه إليه دون سيده ويتوجه أن لا يملك استقاطه مجانا كالفلس والورثة مع الديون المستترقة على أحد الوجهين وكذلك الأصل في الوصي والقياس أن لا يملك السيد تعزير القذف إذا مات العبد إلا إذا طالب كالوارث ويغفل بالجاني على النفس مثل ما فعل بالمجنى عليه ما لم يكن محرما في نفسه أو يقتله بالسيف إن شاء وهو رواية عن أحمد ولو كوى شخصا عسما كان للمجنى عليه أن يكويه مثل ما كراه أن يمكن ويجرى القصاص في اللطمة والضربة ونحو ذلك وهو مذهب الخلفاء الراشدين وغيرهم ونص عليه أحمد في رواية إسماعيل بن سماعيل النجفي ولا يستوفى القود في الطرق

الاجحضة السلطان ومن ابرأ جانيا حراجياته على عاقلة ان قلنا تجب الدية على العاقلة أو تحمل عنه ابتداء أو عبدا ان قلنا جنائيه في ذمته مع أنه يتوجه الصحة مطلقا وهو وجه بناء على ان مفهوم هذا اللفظ في عرف الناس العفو مطلقا والتصرفات تحمل موجباتها على عرف الناس فتختلف باختلاف الاصطلاحات واذا عفا أولياء المقتول عن القاتل بشرط ألا يقيم في هذا البلد ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدّم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد يفسد به العقد أم لا ولا يصح العفو في قتل النملة لتعذر الاحتراز منه كالقتل في المحاربة وولاية القصاص والعفو عنه ليست عامة لجميع الورثة بل تخص بالمصبة وهو مذهب مالك وتخرج رواية عن احمد واذا اتفق الجماعة على قتل شخص فلا ولاء الدم أن يقتلوه ولم أن يقتلوا بعضهم وان لم يعلم عين القاتل فلا ولاء أن يحلفوا على واحد بقتله أنه قتله ويحكم لهم بالدم انتهى

كتاب الديات

المعروف ان الحر يضمن بالاتلاف لا باليد الا الصغير فقيه روايتان كالروايتين في سرقة فان كان الحر قد تعلق برقبته حق لغيره مثل أن يكون عليه حق قود أو في ذمته مال أو منفعة أو عنده أمانات أو غصوب تلفت بتلفه مثل أن يكون حافظا عليها واذا تلف زال الحفظ فينبغي انه ان اتلف فذهب بالاتلاف من عين أو منفعة مضمونة ضمنت كالقود فانه مضمون لكن هل ينتقل الحق الى القاتل فيخير الاولياء بين قتله والعفو عنه أو الي ترك الاول فقيه روايتان وأما اذا تلف تحت اليد العادية فالتوجه أن يضمن ما تلف بذلك من مال أو بدل قود بحيث يقال اذا كان عليه قود لخال بين أهل الحق والقود حتى مات ضمن لهم الدية ومن جنى على سنه أسنان واختلفوا فالقول قول المجني عليه في قدر ما تلفه كل واحد منها قاله اصحابنا ويتوجه أن يقتصر على القدر المتنازع فيه لانه ثبت على احدهما لا بعينه كما لو ثبت الحق لاحدهما لا بعينه واذا أخذ من لحية بالمال جمال فيه فهل يجب القسط أو الحكومة

(فصل في) وأبو الرجل وابنه من عاقلة عند الجمهور كابي حنيفة ومالك واجد في اظهر الروايتين عنه وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تميز العاقلة في أصبح قولى العلماء ولا يؤجل على العاقلة اذا

دأى الإمام المصلحة فيه ونص على ذلك الإمام أحمد ويوجه أن يعقل ذوو الارحام عند عدم المعصية اذ قلنا يجب الثقة عليهم والمرد يجب أن يعقل عنه من يرثه من المسلمين أو أهل الدين الذى انتقل اليه

باب القسامة

يقتل الميموني عن الامام أحمد انه قال أذهب الى القسامة إذا كان ثم لطمخ وإذا كان ثم سبب بين وإذا كان ثم عداوة وإذا كان مثل المدعى عليه يعقل هذا فذكر الامام أحمد اربعة أمور اللطمخ وهو التكلم في عرضه كالشهادة المردودة والسبب البين كالترفع عن قتيل والعداوة كون المطلوب من المعروفين بالقتل وهذا هو الصواب واختاره ابن الجوزي ثم لوث يقلب على الظن أنه قتل من أتهم بقتله جاز لا وليه المقتول أن يحلفوا بخين يميناً ويستحقوا دمه وأما ضرب به ليقتر فلا يجوز الا مع القرائن التي تدل على انه قتله فان بعض العلماء جوز تقريره بالضرب في هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقاً

كتاب الحدود

قوله تعالى (فاسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً) قد يستدل بذلك على ان المذهب اذا لم يعرف فيه حكم الشرع فانه يسلك فيجس حتى يعرف فيه الحكم الشرعي فينفذ فيه واذا زنى الذي بالسلمة قتل ولا يصرف عنه القتل الاسلام ولا يعتبر فيه أداء الشهادة على الوجه المعتبر في المسلم بل يكفي استفاضته واشتهاره وان حملت امرأة لا زوج لها ولا سبب حدث أن لم تدعى الشبهة وكذا من وجد منه رائحة الخمر وهو رواية عن احمد فيها وغلظ المعصية وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان والكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات لكن قد تحبط ما قبلها عند أهل السنة ولا يشترط في القطع بالسرقة مطالبة المسروق منه بما له وهو رواية عن أحمد اختارها أبو بكر ومذهب مالك كإقراره بالزنا بأمة غيره ومن سرق قمراً أو ماشية من غير حرز اضعفت عليه القيمة وهو مذهب أحمد وكذا غيرها وهو رواية عنه والاص الذي غرضه سرقة أموال الناس ولا غرض له في شخص معين فان قطع يده واجب ولو عفا عنه رب المال

﴿فصل﴾ والمحاربون حكمهم في مصر والصحراء واحد وهو قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأكثر أصحابنا قال القاضي المذهب على ما قال أبو بكر في عدم التفرقة ولا نص في الخلاف بل هم في البنيان أحق بالعقوبة منهم في الصحراء والزوى فالمباشرة في الخراب وهو مذهب أحمد وكذا في السرقة والمرأة التي تحضر النساء للقتل تقتل والعقوبات التي تقام من حد أو تعزير إذا ثبتت بالبينّة فإذا أظهر من وجب عليه الحد التوبة لم يوثق منه بها فيقام عليه وإن كان ثانياً في الباطن كان الحد مكفراً وكان مأجوراً على صبره وإن جاء ثانياً بنفسه فاعترف فلا يقام عليه في ظاهر مذهب أحمد ونص عليه في غير موضع كما جزم به الأصحاب وغيرهم في المحاربين وأنه شهد على نفسه كما شهد به ماعز والنامدية واختار إقامة الحد عليه أقيم والا لا وتصح التوبة من ذنب مع الإصرار على آخر إذا كان المقتضى للتوبة منه أقوى من المقتضى للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد هذا هو المعروف عن السلف والخلف ويلزم الدفع عن مال الغير وسواء كان المدفوع من أهل مكة أو غيرهم (وقال أبو العباس) في جند قاتلوا عرباً نهبوا أموال تجار ليردوها إليهم فهم مجاهدون في سبيل الله ولا ضمان عليهم بقود ولا دية ولا كفارة ومن آمن للرياسة والمال لم يثب ويأثم على فساد نيته كالصلي رياء وسمعة

﴿فصل﴾ والأفضل ترك قتال أهل البني حتى يبدأ الإمام وقاله مالك وله قتل أهل الخوارج ابتداء أو متممة تخريبهم وجمهور العلماء يفرقون بين الخوارج والبغاة المتأولين وهو المعروف عن الصحابة وأكثر المصنفين لقتال أهل البني يري القتل من ناحية على ومنهم من يرى الامساك وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل الحديث مع رؤيتهم لقتال من خرج عن الشريعة كالحرورية ونحوهم وأنه يجب والأخبار توافق هذا فاتبعوا النص الصحيح والقياس المستقيم وعلي كان أقرب إلى الصواب من معاوية ومن استحل أذى من أمره ونهأ بتأويل فكالمبتدع ونحوه يسقط توبته حق الله تعالى وحق العبد (واخرج أبو العباس) لذلك بما اتفق البغاة لأنه من الجهاد الذي يجب الاجر فيه على الله تعالى وقتال التار ولو كانوا مسلمين هو قتال الصديق رضي الله عنه مائى الزكاة يأخذ مالهم وذريتهم وكذا المقتز إليهم ولو ادعى أكرها ومن أجهز على جريح لم يأثم ولو تشهد ومن أخذ منهم شيئاً خمس وبقية له والرافضة الجليّة يجوز أخذ أموالهم وسبي حريمهم يخرج على تكفيرهم قال أصحابنا وإن اقتتل طائفتان لمصيبة

أو طلب رئاسة فيها ظالماتان ضامنتان فواجبوا الضمان على مجموع الطائفة وإن لم يعلم عين الملتف وإن تقاطلا تقاصلا لأن المباشروالأمين سواء عند الجمهور وإن جهل قدر مانهبه كل طائفة من الاخرى تساويا كمن جهل قدر الحرام المختلط بماله فإنه يخرج النصف والباقي له ومن دخل لصالح فقتل فجعل قاتله ضمنه الطائفتان واجمع العلماء على أن كل طائفة مستنعة عن شريعة متواترة من شرائع الاسلام فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله كالحاربين وأولى

﴿ فصل ﴾

وإذا شككت في المظوم والمشروب هل يسكر أو لا لم يحرم بمجرد الشك ولم يتم الحد على شارب ولا ينبغي إباحته للناس إذ كان يجوز أن يكون مسكرا لأن إباحة الحرام مثل تحريم الحلال فتكشف عن هذا شهادة من تقبل شهادته مثل أن يكون طعمه ثم تاب منه أو طعمه غير معتقد تحريمه أو معتقد أحله لتداو ونحوه أو على مذهب السكوفيين في تحليل بسير النبيذ فإن شهد به جماعة ممن يتأوله معتقدا تحريمه فينبغي إذا أخبر عدد كثير لا يمكن تواطؤهم على الكذب أن يحكم بذلك فإن هذا مثل التواتر والاستفاضة كما استفاض بين الفساق والكفار الموت والنسب والنكاح والطلاق فيكون أحد الأمرين أما الحكم بذلك لأن التواتر لا يشترط فيه الاسلام والعادلة (وأما) الشهادة بذلك بناء على الاستفاضة فلا يحصل بها التواتر ولنا أن نمتحن بعض المدول بتأوله لوجهين أحدهما أنه لا يعلم تحريم ذلك قبل التأويل فيجوز الاقدام على تناوله وكرامة الاقدام على الشبهة تمارضها مصلحة بيان الحال الوجه الثاني أن الحرمان قد تباح عند الضرورة والحاجة الى البيان موضع ضرورة فيجوز تناولها لاجل ذلك والحشية التقنية نجسة في الاصح وهي حرام مسكر منها أو لم يسكر والمسكر منها حرام باتفاق المسامحين وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر ولهذا أوجب الفقهاء فيها الحد كالخمر وتوقف بعض المتأخرين في الحد بها وإن أكلها يوجب التنزيه بما دون الحد فيه نظراذ هي داخلة في عموم ما حرم الله تعالى وأكلتها ينبشون عنها ويشبهونها بشرب الخمر وأكثر وتصدم عن ذكر الله وإنما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها لأنها إنما حدثت أكلها في أواخر المائة السادسة أو قريبا من ذلك فكان ظهورها مع ظهور سيف بن (بخشا) ولا يجوز التداوى بالخمر ولا بغيرها من الحرمان وهو مذهب أحد ويجوز شرب ابن الخليل إذا لم يصر مسكرا

والصحيح في حد الخبر أحد الروايتين الموافقة لمذهب الشافعي وغيره ان الزيادة على الأربعين الى الثمانين ليست واجبة على الاطلاق بل يرجع فيها الى اجتهاد الامام كما يجوز ناله الاجتهاد في صفة الضرب فيه بالجريد والنعال وأطراف الثياب في بقية الحدود ومن التعزير الذي جاءت به السنة ونص عليه أحمد والشافعي نفي الخنث وحلق عمر رأس نصر بن حجاج ونفاه لما افتتن به النساء فكذا من افتتن به الرجال من المردان ولا يقدر التعزير بل بما يردع المعزى وقديكون بالمرز والنيل من عرضه مثل ان يقال له يا ظالم يا عندي وباقامته من المجلس والذين قدروا التعزير من أصحابنا انما هو فيما اذا كان تعزيرا على ما مضى من فعل أو ترك فان كان تعزيرا لاجل ترك ما هو فاعل له فهو بمنزلة قتل المرتد والحربي وقتال الباغي والعمادى وهذا تعزير ليس يقدر بل ينتهى الى ان يقتل كما في الصائل لاخذ الممال يجوز أن يمنع من الاخذ ولو بالقتل وعلى هذا فاذا كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع الا بالقتل قتل وحينئذ فن تكرر منه فعل الفساد ولم يرتد بالحدود المقدرة بل استمر على ذلك الفساد فهو كالصائل الذي لا يندفع الا بالقتل فيقتل قيل ويمكن أن يخرج شارب الخمر في الرابعة دلى هذا ويقتل الجاسوس الذي يكرر التجسس وقد ذكر شيئا من هذا الحنفية والمالكية واليه يرجع قول ابن عقيل وهو أصل عظيم في صلاح الناس وكذلك تارك الواجب فلا يزال يعاقب حتى يفعله ومن قفز الى بلاد العدو أو لم يندفع ضرره الا بقتله قتل والتعزير بالمال سائغ اتلافا وأخذا وهو جار على أصل احمد لانه لم يختلف أصحابه ان العقوبات في الأموال غير مذبذبة كلها وقول الشيخ أبي محمد المقدسى ولا يجوز أخذ مال المعزى فإشارة منه الى ما يفعله الولاة الظلمة ومن وطئ امرأة مشركة قدح ذلك في عدالته وادب والتعزير يكون على فعل المحرمات وترك الواجبات فمن جنس ترك الواجبات من كتم ما يجب بيانه كالبائع المدلس والمؤجر والناكح وغيرهم من العاملين وكذا الشاهد والخبر والمفتي والحاكم ونحوهم فان كتمان الحق مشبه بالكذب وينبغي ان يكون سببا للضمان كما ان الكذب سبب للضمان فان الواجبات عندنا في الضمان كفعل المحرمات حتى قلنا لو قدر على انجاء شخص باطعام أو سقي فلم يفعل فأت ضمنه فلي هذا فلو كتم شهادة كتماننا أبطال بها حق مسلم ضمنه مثل ان يكون عليه حق بينة وقد اداه حقه وله بينة بالاداء فكتم الشهادة حتى يغرم ذلك الحق وكما لو كانت وثائق لرجل فكتمها أو جعلها حتى فات الحق ولو قال انا أعلمها ولا أؤديها فحوب الضمان

ظاهر * وظاهر ثقل حبل وابن منصور سماع الدعوي والاعداء^(١) والتخفيف في الشهادة * ومن هذا الباب لو كان في القرية أو المحلة أو البلدة رجل ظالم فسأل الوالي أو الترميم عن مكانه ليأخذ منه الحق فانه يجب دلالته عليه بخلاف ما لو كان قصده أكثر من الحق فملى هذا إذا كنتموا ذلك حتى تلف الحق ضمنوه وبملاك السلطان تميز من ثبت عنده انه كتم الخبر الواجب كما يملك تميز المقر اقاررا مجهولا حتى يفسره أو من كتم الاقرار وقد يكون التميز بتركه المستجب كما يزرر العاطس الذي لم يحمد الله بترك تسميته (وقال أبو العباس) في موضع آخر والتزير على الشيء دليل على تحريمه ومن هذا الباب ما ذكره أصحابنا وأصحاب الشافعي من قتل الداعية من أهل البدع كما قتل الجعد بن درهم والجهم بن صفوان وغيلان التديري وقتل هؤلاء له مأخذان (أحدهما) كون ذلك كفرا كقتل المرتد أو جحودا أو تليظا وهذا المعنى يم الداعي اليها وغير الداعي وإذا كفروا فيكون قتلهم من باب قتل المرتد (والمأخذ الثاني) لما في الدعاة الى البدعة من افساد دين الناس ولهذا كان أصل الامام أحمد وغيره من فقهاء الحديث وعلمائهم يفرقون بين الداعي الى البدعة وغير الداعي في رد الشهادة وترك الرواية عنه والصلاة خلفه وهجره ولهذا ترك في الكتب الستة ومسند أحمد الرواية عن مثل عمر وابن عبيد ونحوه ولم يترك عن القدرية الذين لبسوا بدعة وطى هذا المأخذ فقتلهم من باب قتل المفسدين المحاربين لان المحاربة باللسان كالمحاربة باليد ويشبه قتل المحاربين للسنة بالرأي قتل المحاربين لها بالرواية وهو قتل من يتمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قتل النبي صلى الله عليه وسلم الذي كذب عليه في حياته وهو حديث جيد لما فيه من تغيير سنته وقد قرر (أبو العباس) هذا مع نظائره في الصارم المسلول كقتل الذي يتعرض لحرمه أو يسبه ونحو ذلك وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل المفرق بين المسلمين لما فيه من تفريق الجماعة ومن هذا الباب الجاسوس المسلم الذي يخبر بدورات المسلمين ومنه الذي يكذب بلسانه أو بخطه أو يأمر بذلك حتى يقتل به أعيان الامة علماءها وأمرؤها فتحصل أنواع من الفساد كثيرة فهذا متى لم يندفع فسادة الا يقتله فلا ريب في قتله وان جاز ان يندفع وجاز ان لا يندفع قتل أيضا وعلي هذا جاء قوله تعالى ١ من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الارض (وقوله (انما جزاء الذين يحاربون

(١) كذا بالأصل ولله من الاعداء

الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا) واما ان اندفع الفساد الا كبر بقتله لئلا يبق فساد دون ذلك فهو محل نظر (قال أبو العباس) وافقت اميرا مقدما على عسكر كبير في الحرية اذا نهبوا اموال المسلمين ولم ينزجروا الا بالقتل ان يقتل من يكفون بقتله ولو انهم عشرة اذ هو من باب دفع الصائل قال واصر اميرا خرج لتسكين الفتنة الثالثة بين قيس بن وقدة قتل بينهم الفان ان يقتل من يحصل بقتله كف الفتنة ولو انهم مائة قال وافقت ولاية الامور في شهر رمضان سنة اربع بقتل من أمسك في سوق المسلمين وهو سكران وقد شرب الخمر مع بعض أهل الدمة وهو يجتاز بشقة لم يذهب بها الي ندمائه وكنت اقيمتهم قبل هذا بانه يعاقب عقوبتين عقوبة على الشرب وعقوبة على القطر فقالوا ما مقدار التعزير فقلت هذا يختلف باختلاف الذنب وحال المذنب وحال الناس وتوقفت عن القتل فكبر هذا على الامراء والناس حتي خفت انه ان لم يقتل ينحل نظام الاسلام على انتهاك المحارم في نهار رمضان فاقتبت بقتله فقتل ثم ظهر فيما بعد انه كان يهوديا وانه اظهر الاسلام والمطلوب له ثلاثة احوال (احدها) برأته في الظاهر فهل يحضره الحاكم على روايته وذكر (ابو العباس) في موضع آخر ان المدعى حيث ظهر كذبه في دعواه بما يؤذي به المدعى عليه عزز لكذبه ولاذاه وان طريقة القاضي رد هذه الدعوى على الروايتين بخلاف ما اذا كانت ممكنة ونص احمد في رواية عبد الله فيما اذا علم بالعرف المطرد انه لا حقيقة للدعوى لا يمد به وفيما لم يعرف واحد من الامرين يمد به كما في رواية الاثرم وهذا التفریق حسن (والحال الثاني) احتمال الامرين وانه يحضره بلا خلاف (والحال الثالث) تهمة وهو قيام سبب يوم ان الحق عنده فان الاتهام اتمال من الوم وحبسه هنا بمنزلة حبسه بعد اقامة البينة وقبل التعزير او بمنزلة حبسه بعد شهادة احد الشاهدين فاما امتحانه بالضرب كما يجوز ضربه لامتناعه من اداء الحق الواجب دينا او عينا ففي المسألة حديث النعمان بن بشير في سنن أبي داود لما قال ان شتمت ضربه فان ظهر الحق عنده والا ضربتكم وقال هذا قضاء الله ورسوله وهذا يشبه تحليف المدعى اذا كان معه لون فان اقتران اللون بالدعوى جعل جانبه مرجحا فلا يستبعد ان يكون اقترانه بالتهمة يبيح مثل ذلك والمقصود انه اذا استحق التعزير وكان متهما بما يوجب حقا واحدا مثل ان يثبت عليه هتك الحرز ودخوله ولم يقر بأخذ المال واخراجه ويثبت عليه الحراب خروجه بالسلاح وشهره له ولم يثبت عليه القتل والاخذ فهذا بمنزلة قله من الماصي وهل يجوز ان يفعل ذلك ايضا امتحانا

لا غير فيجمع بين المصلحتين هذا قوي في حقوق الادميين فاما في حدود الله تعالى عند الحاجة الى اقامتها فيحتل ويقوي ذلك ان يعاقب الامام من استحق العقوبة بقتل وتوهم العامة انه عاقبه على بعض الذنوب التي يريد الحذر عنها وهذا شبه انه صلى الله عليه وسلم اذا اراد غزوا وري بغيرها والذي لا ريب فيه ان الحاكم اذا علم كتمان الحق عاقبه حتى يقربه كما يعاقب كاتم المال الواجب اداؤه فاما اذا احتمل ان لا يكون كاتما فهذا كالمتم سواء وخبر من قال له جنى بارت فلانا سرق كذا تخبر انسي مجهول فيفيد تهمة واذا طلب المتم بحق فن عرف مكانه دل عليه والقوادة التي تفسد النساء والرجال اقل ما يجب عليها الضرب البليغ وينبغي شهرة ذلك بحيث يستغيض هذا في النساء والرجال واذا ركب دابة وضمت عليها ثيابها نودي عليها هذا جزء من بفعل كذا وكذا كان من أعظم الجرائم اذ هي بمنزلت عبور السوء امرأة لوط وقد اهلكها الله تعالى مع قومها ومن قال لمن لامة الناس تقرأون توارىخ آدم وظهر منه قصد معرفتهم بخطيئته عزز ولو كان صادقا وكذا من يمسك الجنة ويدخل النار ونحوه وكذا من ينقص مسلما بانه مسلماني أو اباه مسلماني مع حسن اسلامه ومن غضب فقال ما نحن مسلمون ان اراد ذم نفسه لنقص دينه فلاحرج فيه ولا عقوبة ومن قال لذي يا حاج عزز لان فيه تشبيه قاصد الكنائس بقاصد بيت الله وفيه تعظيم ذلك فهو بمنزلة من يشبه اعياد الكفار باعياد المسامين وكذا يمز من يسمى من زار القبور والمشاهد حاجا الا ان يسمى حاجا بقيد كحاج الكفار والضالين ومن سعى زيارة ذلك حجاً أو جعل له دناسك فانه ضال مضل ليس لاحد ان يفعل في ذلك ما هو من خصائص حج البيت العتيق وان اشترى اليهودى نصرانيا فجعله يهوديا عزز على جملة يهوديا ولا يكون مسلما ولا يجوز للجنداء مخالطة الناس عموما ولا مخالطة الناس لهم بل يسكنون في مكان مفرد لهم ونحو ذلك كما جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكما ذكره العلماء واذا امتنع ولى الامر من ذلك أو المجذوم أثم بذلك واذا أصر على ترك الواجب مع علمه به فسق ومن دعي عليه ظلما له ان يدعو على ظلمه بمثل ما دعا به عليه نحو اخراك الله او لعنك او يشتمه بغير فرية نحو يا كلب يا خنزير فله ان يقول له مثل ذلك واذا كان له ان يستعين بالخلق من وكيل ووال وغيرهما فاستعانتهم بخالفه اولى بالجواز ومن وجب عليه الحد بقتل او غيره يسقط عنه بالتوبة وظاهر كلام اصحابنا لا يجب عليه التعزير كقولهم هو واجب في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة (ذكر أبو العباس)

في موضع آخر ان المرتد اذا قبلت توبته ساغ تعزيره بعد التوبة

— فصل —

ويقام الحد ولو كان من يتيمه شريكاً لمن يتيمة عليه في المعصية أو عونا له ولهذا ذكر العلماء ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط بذلك بل عليه ان يأمر وينهى ولا يجمع بين معصيتين والرقيق ان زنا علانية وجب على السيد اقامة الحد عليه وان عصى سرا فيذبني ان لا يجب عليه اقامته بل يخير بين ستره أو استنابته بحسب المصلحة في ذلك كما يخير الشهود على من وجب عليه الحد بين اقامتها عند الامام وبين الستر عليه واستنابته بحسب المصلحة فانه يرجح ان يتوب ان ستره وان كان في ترك اقامة الحد ضرر على الناس كان الراجح فعله ويجب على السيد بيع الامة اذا زنت في المرة الرابعة ويجتمع الجلد والرجم في حق المحصن وهو رواية عن احمد اختارها شيوخ المذهب

باب حكم المرتد

والمرتد من أشرك بالله تعالى أو كان مبغضاً للرسول صلى الله عليه وسلم ولما جاء به أو ترك انكار منكر بقلبه أو تومأ ان احداً من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم قاتل مع الكفار أو اجاز ذلك أو انكر جمعا عليه اجماعاً قطعيًا أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوم ويسألهم ومن شك في صفة من صفات الله تعالى ومثله لا يجملها فرتد وان كان مثله يجملها فليس يرتد ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك في قدرة الله واعادته لانه لا يكون الا بعد الرسالة رمنه قول عائشة رضي الله عنها ما يكتم الناس يعلمه الله قال نعم واذا أسلم المرتد عصم دمه وماله وان لم يحكم بصحة اسلامه حاكم باتفاق الائمة بل مذهب الامام أحمد المشهور عنه وهو قول أبي حنيفة والشافعي انه من شهد عليه بالردة فانكر حكمه باسلامه ولا يحتاج أن يفي بما شهد عليه به وقد بين الله تعالى انه يتوب عن أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع ومن شفع عنده في رجل فقال لوجاء النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما قبلت منه ان تاب بعد القدرة عليه قتل لا قبلها في أظهر قولي العلماء فيهما ولا بضمن المرتد ما اتلفه بدار الحرب أو في جماعة مرتدة ممتعة وهو رواية عن احمد اختارها الخلال وصاحبه * والتنجم كالاستدلال باحوال الفلك على الحوادث الارضية هو من السحر

ويحرم اجماعا واقوال المنجمين ان الله يدفع عن اهل البادية والدعاء ببركة ذلك ما زعموا ان الافلاك توجهه وان لهم من ثوب الدارين ما لا تقوى الافلاك ان تجلبه » واطفال المسلمين في الجنة اجماعا وأما اطفال المشركين فأصبح الاجوبة فيهم ماثبت في الصحيحين أنه سئل عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله أعلم بما كانوا عاملين فلا نحكم على معين منهم لا بجنة ولا نار ويزعمون انهم يمتحنون يوم القيامة فمن أطلع منهم دخل الجنة ومن عصي دخل النار وقد دلت الاحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار والصحيح في اطفال المشركين انهم يمتحنون في عرصات القيمة

كتاب الجهاد

ومن عجز عن الجهاد ببدنه وقدر على الجهاد بماله وجب عليه الجهاد بماله وهو نص أحمد في رواية أبي الحكم وهو الذي قطع به القاضي في أحكام القرآن في سورة براءة عند قوله (انضروا خفافا وثقالا) فيجب على الموسرين النفقة في سبيل الله وعلى هذا فيجب على النساء الجهاد في أموالهن ان كان فيها فضل وكذلك في أموال الصغار واذا احتيج اليها كما تجب النفقات والزكاة وينبغي أن يكون محل الروايتين في واجب الكفاية فاما اذا هم العدو فلا يبقى للخلاف وجه فان دفع ضررهم عن الدين والنفس والحرمة واجب اجماعا (قال أبو العباس) سئلت عن عليه دين وله ما يوفيه وقد تعين الجهاد فقلت من الواجبات ما يقدم على وفاء الدين كنفقة النفس والزوجة والولد الفقير ومنها ما يقدم وفاء الدين عليه كالعبادات من الحج والكفارات ومنها ما يقدم عليه الا اذا طولب به كصدقة الفطر فان كان الجهاد المتعين لدفع الضرر كما اذا حضره العدو أو حضر الصف قدم على وفاء الدين كالنفقة وأولى وان كان استغناء قضاء الدين أولى اذا الامام لا ينبغي له استغناء المدين مع الاستغناء عنه ولذلك قلت لو ضاق المال عن اطعام جبايع والجهاد الذي يتضرر بتركه قدمنا الجهاد وان مات الجبايع كما في مسألة التفرس^(١) وأولى فان هناك تقتلهم بقلنا وهنا يموتون بفعل الله وقتل أيضا اذا كان الغرماء يجاهدون بالمال الذي يستوفونه فالواجب وفاؤهم لتخصيل المصلحتين الوفاء والجهاد ونصوص الامام أحمد توافق ما كتبتة وقد ذكرها

(١) كذا بالأصل فليحذر

الخلال قال القاضي اذا تمين نرض الجهاد على اهل بلد وكان على مسافة يقصر فيها الصلاة فن شرط وجوبه الزاد والراحلة كاللحج وما قاله القاضي من القياس على الحج لم ينقل عن أحمد وهو ضعيف فان وجوب الجهاد قد يكون لدفع ضرر العدو فيكون أوجب من الهجرة ثم الهجرة لا تستبر فيها الراحة فبعض الجهاد أولى وثبت في الصحيح من حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال علي المرء المسلم السمع والطاعة في عمره ويسره ومنشطه ومكرهه وأثره عليه فلو وجب الطاعة التي عمادها الاستنفار في السر واليسر وهنا نص في وجوبه مع الاعسار بخلاف الحج هذا كله في قتال الطلب وأما قتال الدفع فهو اشد أنواع دفع الصائل عن الحرمه والدين فواجب اجماعا فالمدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لاشيء أوجب بعد الايمان من دفعه فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الامكان وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين طلبه في بلاده والجهاد منه ماهو باليد ومنه ماهو بالقلب والدعوة والحجة واللسان والرأى والتدبير والصناعة فيجب بنائة ما يمكنه ويجب على القعدة لعذر أن يخلفوا النزاة في أهلهم وما لهم قال المروزي سئل أبو عبد الله عن النزو في شدة البرد في مثل الكانونين فيتعوف الرجل ان خرج في ذلك الوقت ان يفرط في الصلاة فترى له ان ينزو أو يقعد قال لا يقعد النزو خير له وأفضل فقد قال الامام أحمد بالخروج مع خشية تضيق الفرض لان هذا مشكوك فيه أولانه اذ أخر الصلاة بمض الاوقات عن وقتها كان ما يحصل له من فضل النزو مريا على ما فاته وكثيرا ما يكون ثواب بعض المستحبات أو واجبات الكفاية أعظم من ثواب واجب كما لو تصدق بالف درهم وزكى بدرهم قال ابن بختان سألت ابا عبد الله عن الرجل ينزو قبل الحج قال نعم الا أنه بعد الحج أجود وسئل أيضا عن رجل قدم يريد النزو ولم يحج فنزل على قوم فمبطوه عن النزو وقالوا انك لم تحج تريد أن تنزو قال أبو عبد الله ينزو ولا عليه فان أمانه الله حيج ولا نري بالنزو قبل الحج باسا (قال أبو العباس) هذا مع أن الحج واجب على الفور عنده لكن تأخيرها لمصلحة الجهاد كتأخير الزكاة الواجبة على الفور لا انتظار قوم أساح من غيرهم أو لغيرهم أهل الزكاة وتأخير الفوائت للانتقال عن مكان الشيطان ونحو ذلك وهذا أجود ما ذكره بعض أصحابنا في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج ان كان وجب عليه

متقدما وكلام احمد يقتضى الغزو وان لم يبق معه مال للحج لانه قال فان أعانه الله حج مع ان عنده تقديم الحج أولى كما انه يتعين الجهاد بالشروع وعند استنفار الامام لكن لو اذن الامام لبعضهم لنوع مصالحة فلا بأس واذا دخل العدو بلاد الاسلام فلا ريب أنه يجب دفعه على الاقرب فالاقرب اذ بلاد الاسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة وانه يجب التنفير اليه بلا اذن والد ولا غريم ونصوص أحمد صريحة بهذا وهو خير مما في المختصرات لكن هل يجب على جميع أهل المـكان التنفير اذا نفر اليه الكفاية كلام أحمد فيه مختلف وقاتل الدفع مثل ان يكون العدو كثيرا لا طاقة للمسلمين به لكن يخاف ان انصرفوا عن عدوم عطف العدو على من يخلفون من المسلمين فهنا قد صرح أصحابنا بانه يجب ان يفلوا مهجم ومهجم من يخاف عليهم في الدفع حتى يسلموا ونظيرها ان يهجم العدو على بلاد المسلمين وتكون المقاتلة أقل من النصف فان انصرفوا استولوا على الحريم فهذا وأمثاله قتال دفع لا قتال طلب لا يجوز الانصراف فيه بحال ووقعة أحد من هذا الباب والواجب ان يعتبر في أمور الجهاد وترى أهل الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون الدنيا الذين يغلب عليهم النظر في ظاهـر الدين فلا يؤخذ برأيهم ولا يرا آ أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا والرباط أفضل من المقام بمكة اجماعا ولا يستمان بأهل الذمة في عمالة ولا كتابة لانه يلزم منه مفسد أو يفضى اليها وسئل أحمد في رواية أبي طالب في مثل الخراج فقال لا يستمان بهم في شيء ومن تولى منهم ديناً للمسلمين انقض عهد ومن ظهر منه أذى للمسلمين أو سمي في فساد لم يحز استعماله وغيره أولى منه بكل حال فان أبابكر الصديق رضي الله عنه عهد ان لا يستعمل من أهل الردة أحدا وان عاد الى الاسلام لما يخاف من فساد دينهم والامام عمل المصاحبة في المال والاسرى لعمل النبي صلى الله عليه وسلم باهل مكة (وقال أبو العباس) في رده على الرافضى يقع منها التأويل في الدم والمال والمرض ثم ذكر قتل أسامة للرجل الذمى أسلم بمد ان علاه بالسيف وخبر المقداد فقال قد ثبت أنهم مسلمون يحرم قتلهم ومع هذا فلم يضمن المقتول بقود ولا كفارة ولا دية لان القتال كان متأولا وهذا قول أكثرهم كالشافعى وأحمد وغيرهم وان مثل الكفار بالمسلمين فالمثلة حق لهم فلهـم فطـرها للاستيفاء وأخذ الثار ولهم تركها والصبر افضل وهذا حيث لا يكون في التمثيل السائق لهم دعاء الى الايمان وحرز لهم عن المدوان فانه هنا من اقالة الحدود والجهاد ولم تكن القضية في أحد

كذلك فلهذا كان الصبر أفضل. فلما ان كانت الائمة حق الله تعالى فالصبر هناك واجب كما يجب حيث لا يمكن الانتصار ويحرم الجزع انتهى

باب قسمة الغنائم واحكامها

لم ينص الامام أحمد على ان الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ولا على عدمه وانما نص على احكام اخذ منها ذلك فالصواب انهم يملكونها ملكا مقبدا لا يساوي ملك المسلمين من كل وجه واذا اسلموا وفي ايديهم أموال المسلمين فهي لهم نص عليه الامام أحمد وقال في رواية أبي طالب ليس بين المسلمين اختلاف في ذلك (قال أبو العباس) وهذا يرجع الى ان كل ما قبضه الكفار من الأموال قبضا يعتدون جزاءه فانه يستقر لهم بالاسلام كالعقود الفاسدة والانكحة والموارث وغيرها ولهذا لا يضمون ما اتفقوا على المسلمين بالاجماع وما باعه الامام من الغنيمة او قسمه وقتلنا لم يملكوه ثم عرف ربه فلا شبه ان المالك لا يملك انتزاعه من المشتري عيانا لأن قبض الامام بحق ظاهره وباطنه ويشبه هذا ما يبيحه الوكيل والوصي ثم يتبين مودعا او منصوبا او مرهونا وكذا القبض والقبض منه واجب ومنه مباح وكذلك صرفه منه واجب ومنه مباح قال في المحرر وكل ما قلنا قد ملكوه ماعدا ام الولد فاذا اغتتمناه وعرفه ربه قبل قسمته رد اليه ان شاء والابقى غنيمة (قال أبو العباس) يظهر الفرق اذا قلنا قد ملكوه يكون الرد ابتداء ملك والا كان كالمعصوب واذا كان ابتداء ملك فلا يملكه ربه الا بالاخذ فيكون له حق الملك ولهذا قال والابقى غنيمة والتحقيق انه فيه بمنزلة سائر الغنائم في الغنيمة وهل يملكونها بالظهور او بالقيمة على وجهين وعليهما من ترك حقه صار غنيمة ومثله لو ترك العامل حقه في المضاربة أو ترك احد الورثة حقه او احد اهل الوقف المعين حقه ونحو ذلك وعلى ذلك اجازة الورثة ومثله عفو المرأة او الزوج عن نصف الصداق قال في المحرر وان لم يعرفه ربه بعينه قسم ثمنه وجاز التصرف فيه (قال أبو العباس) اما اذا لم يعلم انه ملك المسلم فظاهر انه لا يرده واما اذا علم قبل يكون كاللقطة او كالحبس والفني واخدا أو يصير مصرفا في المصالح وهذا قول اكثر السلف ومذهب اهل المدينة ورواية عن أحمد ووجه في مذهبه وليس للغانمين اعطاء اهل الحبس قدره من غير الغنيمة وتحريق رجل النال من باب التمييز لا الحد الواجب فيجهتد الامام فيه بحسب المصلحة

ومن العقوبة المالية حرمانه عليه السلام السلب للمددي لما كان في أخذه عدونا على ولي الامر
 وإذا قال الامام من أخذ شيئا فهو له أو فضل بعض التامين على بعض وقتنا ليس له ذلك على رواية
 هل تباح لمن لا يمتد جواز أخذه ويقال هذا مبني على الرويتين فيما إذا حكم بإباحة شيء يمتد
 المحكوم له حراما وقد يقال يجوز هنا قول واحد لا بالتفرق ولما في تصرفات السلطان بين
 الجواز وبين النفوذ لا نألو قلنا تبطل ولايته وقسمه وحكمه لما أمكن إزالة هذا الفساد إلا بأشده
 فسادا منه فينفذ دفعا لاحتماله ولما هو شرمه في الوفاء والواجب ان يقال يباح الأخذ مطلقا لكن
 يشترط أن لا يظلم غيره إذا لم يظلم على ظنه ان المأخوذ أكثر من حقه فيه نظر والتحريم في
 الزيادة أقرب وان لم يظلم على ظنه واحد من الامرين فالحل اقرب ولو ترك قسمة التسمية
 وترك هذا القول وسكت سكوت الاذن في الانتهاج وأقر على ذلك فهو اذن فان الاذن منه نأوه يكون
 بالقول ونأوه بالفعل ونأوه بالافراد على ذلك فالثلاث في هذا الباب سواء بما في إباحة المالك في
 أكل طعامه ونحو ذلك بل لو عرف انه راض بذلك فيما يرون ان يصدر منه قول ظاهر أو فعل
 ظاهر أو ارار فالرضا منه بتغير اذنه بمنزلة اذنه الدال على ذلك اذ الاصل رضا حتى لو أقام
 الحد وعقد الانكحة من رضي الامام بفعله ذلك كان بمنزلة اذنه على أكثر أصولنا فان الاذن
 العرفي عندنا كاللفظي والرضا الخاص كالاذن العام فيجوز للانساب ان يأكل طعام من يعلم
 رضاه بذلك لما بينهما من المودة وهذا أصل في الإباحة والوكالة والولايات لكن لو ترك القسمة
 ولم يرض بالانتهاج إما لمجزئه أو لاخذه المال ونحو ذلك أو أجاز القسمة فهنا من قدر على أخذ
 مبالغ حقه من هذا المال المشترك فله ذلك لان مالكيه متعينون وهو قريب من الورثة لكن
 يشترط انتفاء المفسدة من فتنه أو نحوها وتوضيح البقال والخير وهو قياس المذهب والأصول
 كمن يرضخ لمن لا سهم له من النساء أو العبيد والعبيدان ويجوز النيابة في الجهاد إذا كان النائب
 ممن لم يتعين عليه والطفل إذا سبي يتبع سايه في الاسلام وان كان مع أبويه وهو قول الاوزاعي
 ولاحمد نص يوافقونه ويتبعه أيضا إذا اشتراه ويحكم بإسلام الطفل إذا مات أبواه أو كان نسبه
 منقطعاً مثل كونه ولد زنا أو منقياً بلغان وقاله غير واحد من العلماء

باب الهدنة

ويجوز عقدها مطلقاً. وقتنا والموت لازم من الطرفين يجب الوفاء به ما لم ينقضه العدو ولا ينقض بمجرد خوف الخيانة في أظهر قولي العلماء وأما المطلق فهو عقد جائز يعمل الامام فيه بالمصلحة (وسئل أبو العباس) عن سبي ملطية مسلميها ونصارها فخرم مال المسلمين وأباح سبي النصاري وذريتهم ومالهم كسائر الكفار اذ لا ذمة لهم ولا عهد لانهم تقضوا عهدهم السابق من الأئمة بالحاربة وقطع الطريق وما فيه الفضاضة علينا والاعانة على ذلك ولا يعقد لهم الا من عن قتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهؤلاء التتر لا يقاتلونهم على ذلك بل بعد اسلامهم لا يقاتلون الناس على الاسلام ولهذا وجب قتال التتر حتى ياتزموا شرائع الاسلام منها الجهاد والتزام أهل الذمة بالجزية والصغار ونواب التتر الذين يسمون الملوك لا يجاهدون على الاسلام وهم تحت حكم التتر ونصاري ملطية وأهل المشرق ويهودهم لو كان لهم ذمة وعهد من ملك مسلم يجاهدون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية كاهل المغرب واليمن لما لم يعاملوا أهل مصر والشام معاملة أهل العهد جاز لا هل مصر والشام غزوم واستباحة دمهم ومالهم لان أبا جندل وأبا نصير حاربوا أهل مكة مع ان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهداً وهذا باتفاق الأئمة لان العهد والذمة انما يكون من الأجانيين والسبي المشتبه يحرم استرقاقه ومن كسب شيئاً فادعاه رجل وأخذه فعلي الآخذ للمأخوذ منه ما غرمه عليه من نفقة وغيرها ان لم يعرف انه ملكه او ملك الغير أو عرف وأنفق غير متبرع والله أعلم

باب عقد الذمة واخذ الجزية

والكتاب الذي بأيدي الخيابة الذين يدعون انه بخط علي في اسقاط الجزية عنهم باطل وقد ذكر ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم كأبي العباس بن شريح والقاضي بن يعلى والقاضي الماوردي وذكر انه اجماع وصدق في ذلك (قال أبو العباس) ثم انه طام إحدي وسبعائة جاني جماعة من يهود دمشق بعروفي كلها انه بخط علي بن أبي طالب في اسقاطه الجزية عنهم وقد لبسوها ما يقتضي تعظيمها وكانت قد نفقت على ولاية الامور في مدة طويلة فاسقطت عنهم الجزية بسببها

وبسببهم تواضع^(١) ولاية الامور فلما وقفت عليها تين لي في نقشها ما يدل على كذبها من وجوه عديدة جداً * اذا كان من أهل الذمة زنديق يظن جحود الصانع أو جحود الرسل أو الكتب المنزلة أو الشرائع أو المعاد ويظهر التدين بموافقة أهل الكتاب فهذا يجب قتله بلا ريب كما يجب قتل من ارتد من أهل الكتاب الى التمثيل فان أراد الدخول في الاسلام فهل يقال انه يقتل أيضا كما يقتل منافق المسلمين لانه ما زال يظهر الاقرار بالكتب والرسل أو يقال بل دين الاسلام فيه من الهدى والنور ما يزيل شبهته بخلاف دين أهل الكتابين هذا فيه نظر ويمنع أهل الذمة من اظهار الاكل في نهار رمضان فان هذا من المنكر في دين الاسلام ويمنعون من تعلية البنيان على جيرانهم المسلمين وقال العلماء ولو في ملك مشترك بين مسلم وذمي لان مالا يتم الواجب الا به واجب * والكنائس العتيقة اذا كانت بأرض العدو فلا يستحقون ابقائها ويجوز هدمها مع عدم الضرر علينا واذا صارت الكنيسة في مكان قد صار فيه مسجد للمسلمين بصل في فيه وهو أرض عنوة فانه يجب هدم الكنيسة التي به لما روى أبو داود في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا يجتمع قبلتان بأرض) وفي أثر آخر (لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب) ولهذا أقرهم المسلمون في أول الفتح على ما في أيديهم من كنائس العدو بأرض مصر والشام وغير ذلك فلما كثرت المسلمون وبنيت المساجد في تلك الأرض أخذ المسلمون تلك الكنائس فاقطعوا وبنوها مساجد وغير ذلك وتنازع العلماء في كنائس الصلح اذا استهدمت هل لهم اعادةها على قولين ولو انقضت أهل مصر ولم يبق أحد ممن دخل في العقد المبتدأ فان انتقض فكالمفتوح عنوة ويمنعون من القاب المسلمين كمن الدين ونحوه ومن حمل السلاح والعمل به وتعلم المقاتلة الدقاف^(٢) والرمي وغيره وركوب الخيل ويستط^(٣) مسلم ذميا بقعة عنده كما يودعه ويعامله فلا ينبغي ان يمدل عنه ويكره الدعاء بالبقاء لكل أحد لانه شيء قد فرغ منه ونص عليه الامام أحمد في رواية أبي اسرم وقال له رجل جئنا الله وياك في مستقر رحمتك فقال لا تقل هذا (وكان أبو العباس) يميل الى أنه لا يكره الدعاء بذلك ويقول ان الرحمة ههنا المراد بها الرحمة المخلوقة ومستقرها الجنة وهو قول طائفة من السلف (واختلف كلام أبي العباس) في رد نية الذي هل ترد مثلها

(١) كذا بالاصل (٢) كذا بالاصل (٣) كذا بالاصل

أو عليكم فقط ويجوز أن يقال أهلاً وسهلاً ويجوز عيادة أهل الذمة وتبنيهم وتمزيقهم ودخولهم المسجد للمصاحبة لأرجحة كرجاء الإسلام وقل العلماء بإعاد الذمي ويبرض عليه الإسلام وليس لهم اظهار شيء من شعار دينهم في دار الإسلام لا وقت الاستسقاء ولا عند لقاء الملوك ويعنعون من المقام في الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة والينبع وفذلك وتبوك ونجرها وما دون المنحنى وهو عقبة الصواب^(١) والشام كمان والمشور التي تؤخذ من تجار أهل الحرب تدخل في أحكام الجزية وتقديرها على الخلاف (واختار أبو العباس) في رده على الرافضي اخذ الجزية في جميع المقار وأنه لم يبق أحد من مشركي العرب بعد بل كانوا قد أسلموا وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة من أخذها من الجميع أو سوى بين الجوس وأهل الكتاب فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة ولا يبقى في يد رهاب مال إلا باقته فقط ويجب أن يؤخذ منهم مال كالورق التي في الديورة والمزارع اجماعاً ومن له تجارة منهم أو زراعة وهو مخالطهم أو معاونهم على دينهم كمن يدعو إليه من رهاب وغيره تلزمه الجزية وحكمه حكمهم بلا نزاع وإذا أبي الذي بذل الجزية أو الصنار أو التزام حكمنا ينقض عهده وساب الرسول يقتل ولو أسلم وهو مذنب أحمد ومن قطع الطريق على المسلمين أو تجسس عليهم أو أعان أهل الحرب على سبي المسلمين أو أسرهم وذهب بهم إلى دار الحرب ونحو ذلك مما فيه مضرة على المسلمين فهذا يقتل ولو أسلم ولو قال الذي هؤلاء المسلمون السكلاب أبناء السكلاب ينقصون علينا أن أواد طائفة معينين عوقب عقوبة تزجره وامثاله وإن ظهر منه قصد الموم ينقض عهده ووجب قتله

باب قسمة النبي

ولاحق للرافضة في النبي وليس لولاية الامور أن يستأثروا منه فوق الحاجة كالاقطاع بصرفونه فيما لا حاجة اليه ويقدم المحتاج على غيره في الاصح عن احمد وعمل النبي إذا خانوا فيه وقبلوا هدية أو رشوة فن فرض له دون أجرته أو دون كفايته وكفاية عياله بالمعروف لم يستخرج منه ذلك القدر وإن قلنا لا يجوز لهم الاخذ بخيانة فانه يلزم الامام الاعطاء كاخذ المضارب حصته أو الغريم دينه بلا اذن فلا فائدة في استخراجهم ورده اليهم بل ان لم يصرفه الامام مصارفة الشرعية

(١) كذا بالأصل فليحذر

لم ينع على ذلك وقد ثبت ان عمر شاطر عماله كسعد وخاله وأبي هريرة وعمر بن العاص ولم يهملهم بخيانة بينة بل بمحابة اقتضت ان جعل أموالهم بينهم وبين المسلمين * ومن علم تحريم ما وزنه أو غيره وجهل قدره فسمه نصفين والامام ان يخص من أموال التي، كل طائفة بصنف وكذلك في المناسم على الصحيح وليس للسلطان اطلاق التي دائماً ويجوز للامام تفضيل بعض النافعين لزيادة منفعة على الصحيح انتهى

كتاب الاطعمة

والاصل فيها الحل لمسلم يعمل صالحاً لان الله تعالى انما أحل الطيبات لمن يستعين بها على طاعته لا معصيته لقوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتوا وآمنوا) الآية ولهذا لا يجوز أن يمان بالمباح على المعصية كمن يعطي اللحم والخبز لمن يشرب عليه الخمر ويستعين به على الفواحش ومن أكل من الطيبات ولم يشكر فهو مذموم قال الله تعالى (لتسألن يومئذ عن التيمم) أي عن الشكر عليه * وما يأكل الجيف فيه روايتا الجلالة وعامة أجوبة أحمد ليس فيها تحريم ولا أثر لاستحباب العرب فلم يحرمه الشرع فهو حل وهو قول أحد قدماء أصحابه وبحرم متولد من مأكول وغيره ولو تغير كحيوان من نعمة نصفه خروف ونصفه كلب * والمضطر يجب عليه أكل الميتة في ظاهر مذهب الائمة الاربعة وغيرهم لا السؤال وقوله تعالى (فن اضطر غير باغ ولا عاد) قد قيل انهما صفة للشخص معالفاً فالباغي كالباغي على امام المسلمين وأهل العدل منهم كما قال الله تعالى (فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى تقيء) والمادي كالمائل قاطع الطريق الذي يريد النفس والمال * وقد قيل انهما صفة لضرورته فالباغي الذي يبنى الحرم مع قدرته على الحلال والمادي الذي يتجاوز قدر الحاجة كما قال (فن اضطر في غمصة غير متجانف لاثم) وهذا قول أكثر السلف وهو الصواب بلارب ولبس في الشرع ما يبدل على ان المعاني بسفره لا يأكل الميتة ولا يقصر بل انصوص الكتاب والسنة عامة مطابقة كما هو مذهب كثير من السلف وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو الصحيح والمضطر الى طعام الغير إن كان فقيراً فلا يلزمه عوض اذ إطعام الجائع وكسوة العارى فرض كفاية ويصير ان فرض عين على الميئذ اذا لم يقر به غيره * وان لم يكن يده الامال لغيره كوقف ومال يقيم ووصية

ونحو ذلك فهل يجب أو يجوز صرفه في ذلك أو يفرق بين ما يكون من جنس الجهة فيصرف وبين ما يكون من غير جنسها فلا (تردد نظر أبي العباس في ذلك كله) وإن كان غنيا لزمه العوض إذا الواجب معاوضته وإذا وجد المضطر طعاما لا يعرف مالكة وميته فانه يأكل الميتة إذ لم يعرف مالك الطعام وامكن رده اليه بعينه أما إذا تذر رده الى مالكة بحيث يجب أن يصرف الى الفقراء كالمقصوب والامانات التي لا يعرف مالكةا فانه يقدم ذلك على الميتة وإذا كانت الحاجة الى عين قديعت ولم يتمكن المشتري من قبضها فينبغي أن يخير المشتري بين الامضاء والفسخ كما لو غصبها غاصب لانها في كلا الموضعين اخذت ثم اختياره على وجه يتمكن من اخذ عوضها الا أن الاخذ كان في أحد الموضعين بحق وفي الآخر باطل وهذا انما تأثيره في الاخذ لا في المأخوذ منه لكن يحتاج الى الفرق بين ذلك وبين استحقاق اخذ التنقيص بالشفعة فيقال الفرق بينهما ان المشتري هناك يعلم ان الشريك يستحق الانزاع فقد رضى بهذا الاستحقاق بخلاف المشتري لغير اضطرار ثم يحدث اضطرار اليها ولو كانت الضرورة الى منافع مؤجرة ثم ظهرت دابة وسكنى أو دار أو نحو ذلك مما يحتاج اليه المؤجر أو المستأجر فان لنا بوجوب القيمة في كلاعيان وان قلنا تؤخذ مجانا فانها تكون من ضمان المؤجر لا المستأجر لانه لما استحق اخذها بغير عوض كانت ذلك بمنزلة تلفها بامر سماوي ولو تلفت بامر سماوي كانت من ضمان المؤجر وحيث أوجبنا الضمان فالواجب المعروف عادة كالزوجة والقريب والرقيق ومن امتنع من أكل العطييات بلا سبب شرعي فبتدع مذموم وما نقل عن الامام أحمد انه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له فكذب ويكره ذبح الفرس الذي ينفع به في الجهاد بلا نزاع

كتاب الذكاة

وإذا لم يقصد المذكي الا كل بل قصد مجرد حل ميتة لم تبج الذبيحة وما أصابه بسبب الموت كأكيلة السبع ونحوها فيه نزاع بين العلماء هل يشترط أن لا يبقى موتها بذلك السبب أو أن يبقى معظم اليوم أو أن يبقى فيها حياة بقدر حياة المذبوح أو ازيد من حياته أو يمكن ان يزيد فيه خلاف والا ظهر انه لا يشترط شيء من ذلك بل متى ذبح فخرج منه الدم الاحمر الذي يخرج من المذكي

المذبح في المائدة ليس هو دم الميتة فإنه يحل أكله وإن لم يتحرك في أظهر قول العلماء، وتقطع الحلقوم والمرئ والودجان والاقوى أن قطع ثلاثة من الأربع يبيع سواء كان فيها الحلقوم أو لم يكن فإن قطع الودجين أبلغ من قطع الحلقوم وأبلغ من أنهار الدم والقول بأن أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان أبوه أو أجداده في ذلك الدين قبل النسخ والتبديل قول ضعيف بل المقطوع به بأن كون الرجل كتابياً أو غير كتابي هو حكم يستفيد بنفسه لا ينسبه فشكل من ندين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده قد دخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله بعد النسخ والتبديل أو قبل ذلك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وإن كان بين أصحابه خلاف معروف وهو الثابت بين الصحابة بلا نزاع بينهم وذكر الطحاوي أن هذا إجماع قديم والمأخذ الصحيح المنصوص عن أحمد في تحريم ذبائح بني نعلب أنهم لم يتدينوا بدين أهل الكتاب في واجباتهم وعظوماتهم بل أخذوا منهم حل الحرمات فقط ولهذا قال على إنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب إلا بشرب الخمر لا أنا لم نعلم أن آبائهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل فإذا شككنا فيهم هل كان أجدادهم من أهل الكتاب أم لا فإخذنا بالاحتياط فحقتنا دماهم بالعزبة وحرمان ذبيحتهم ونساءهم احتياطاً وهذا ما أخذ الشافعي وبعض أصحابنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وفي هذا دليل على أن الإحسان واجب على كل حال حتى في أزهاق النفس ناطقة بأبوابهم فافعل الإنسان أن يحسن القتلة للآدميين والذبحة للبهائم ويحرم ما ذبحه الكتابي لبيده أو ليتعرب به إلى شيء يعظمه وهو رواية عن أحمد والذبيح إسماعيل وهو رواية عن أحمد واختيار ابن حامد وابن أبي موسى وذلك أمر قطعي

﴿ فصل ﴾

والصيد الحاجة جائز وأما الصيد الذي ليس فيه إلا اللهو واللعب فتكروه وإن كان فيه ظلم للناس بالمدوارس على زرعهم وأموالهم فحرام والتحقيق أن المرجع في تعليم الفهد إلى أهل الخبرة فإن قالوا أنه من جنس تعليم الصقر بالاكل الحق به وإن قالوا أنه تعلم بترك الاكل كالكلب الحق به وإذا أكل الكلب بعد تعلمه لم يحرم ما تقدم من صيده ولم يبيع ما أكل منه

كتاب الايمان

الخالف لا بدله من شيتين من كراهة الشرط وكراهة الجزاء عند الشرط ومن لم يكن كذلك لم يكن حالفاً سو كان قصده الحض والمنع او لم يكن قال اصحابنا فان حلف باسم من اسماء الله تعالى التي قد يسمي بها غيره واطلاقه ينصرف الى الله تعالى فهو يمين ان نوي به الله واطلاق وان نوي غيره فليس يمين قال (ابو العباس) هذا من التاويل لانه نوى خلاف الظاهر فان كان ظاهراً لم تنفعه وتنفع المظلوم وفي غيرهما وجهان اذ الكلام المحلوف به كالحلوف عليه واظن ان كلام احمد في المحلوف به نصاً قال في المحرر فان قال اسم الله مرفوعاً مع الواو او عده مع الواو منصوباً مع الواو ويعنى في القسم باسم فهو يمين الا ان يكون من اهل العربية ولا يريد اليمين (قال ابو العباس) يتوجه فيمن يعرف العربية اذ اطلق وجهان كما جاء في الحاسب والنحو في الطلاق كقوله ان دخلت الدار فانت طالق واحدة في اثنين ويتوجه ان هذا يمين بكل حال لان ربطه جملة القسم يوجب في اللغة ان يكون يميناً لانه لحن لحن لا يحيل المعنى بخلاف مسألة الطلاق^(١) (قال في المحرر وان قال ايمان البيعة لازم لي او لم يلزم لي ان فعلت كذا فهذه يمين رتبها الحجاج تتضمن اليمين بالله تعالى والطلاق والعناق وصدقة المال فان عرفها الحالف ونواها انعقدت يمينه بما فيها والا فلا وقيل تنعقد اذا نواها وان لم يعرفها وقيل لا تنعقد الايمان بالله بشرط النية (قال ابو العباس) قياس ايمان المسلمين تلزمي انه اذا عرف ايمان البيعة انعقدت بالنية ويتوجه أيضاً أنها تلزمه بكل حال وان لم يعرفها وهو مقتضي قول الخرقى وابن بطه ثم قال صاحب المحرر ولو قال ايمان المسلمين تلزمي ان فعلت كذا الزمه يمين الظاهر والطلاق والعناق والنذور واليمين بالله نوى ذلك او لم ينو ذكره القاضي وقيل لا يتناول اليمين بالله تعالى (قال ابو العباس) قياس ايمان البيعة تلزمي ان لا تنعقد ايمان المسلمين تلزمي الا بالنية وجمع المسلمين كما ذكره صاحب المحرر كانه من طريقتين ولو قال على لافعلن فيمين لان هذه لام القسم فلا تذكر الا معه مظهراً او مقدراً قال في المحرر وان عقدها يظن صدق نفسه فان بخلافه فهو كمن حلف على عدم فعل شيء في المستقبل فعلمه ناسياً (قال ابو العباس) وهذا ذهول لان أبا حنيفة ومالكاً يمتثلان الناسي ولا يمتثلان هذا

(١) كذا بالاصل

لأن تلك اليمين انقضت بلا شك وهذه لم تنقذ ولم يقل أحد أن اليمين على شيء تنفيه عن صفته بحيث
توجب إيجاباً أو تحريم تحريماً لا ترفعه الكفارة ويجب إيراد القسم على معين (ومحرم) الحلف
بغير الله تعالى وهو ظاهر المذهب وعن ابن مسعود وغيره لأن أحلف بالله كاذباً حب إلى من
ان أحلف بغيره صادقة (قال أبو العباس) لأن حسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق وسبب
الكذب أسهل من سبب الشرك (واختلف) كلام أبي العباس في الحلف بالطلاق فاختلف
في موضع آخر أنه لا يكره وأنه قول غير واحد من أصحابنا لأنه لم يحلف بمخلوق ولم يلزم لنفي
الله شيئاً وإنما ألزم الله كما يلزم بالنذر والالتزام لله أبلغ من الالتزام به بدليل النذر له واليمين به
ولهذا لم تنكر الصحابة على من حلف بذلك كما أنكروا على من حلف بالكعبة والعهد والعقود
مقاربة المعنى أو متفقة فإذا قال اعاهد الله أني أخرج العام فهو نذر وعهد ويمين وإن قال لا أكلم
زيداً فيمين وعهد لأن نذر فالإيمان تضمنت معنى النذر وهو أن يلزم الله قربة لزمه الوفاء وهي
عقد وعهد ومعاودة لله لأنه ألزم الله ما يطلبه الله منه وإن تضمنت معنى العقود التي بين الناس
وهو أن يلزم كل من المتعاقدين للآخر ما اتفقا عليه فمعاودة ومعاودة يلزم الوفاء بها إن كان العقد
لازماً وإن لم يكن لازماً خير وهذه إيمان بنص القرآن ولم يمرض لها ما يحمل عقدها إجماعاً ولو
حلف لا يندفع كفر القسم إلا لندم مع أن الكفارة لا ترفع إثمه ومن كرر إيماناً قبل التكفير
فروايتان ثالثها وهو الصحيح أن كانت على فعل فكفارة وإلا فكفارنان ومثل ذلك الحلف
بندور مكفرة وطلاق مكفر ولا يجوز التعريض لنفي ظالم وهو قول بعض العلماء كالغلام بلا حاجة
ولأنه تدليس كتدليس المبيع وقد كره أحمد التدليس وقال لا يعبرني ونهيه لا يجوز التعريض
مع اليمين ولو حلف ليتزوجن على إصرانه المنصوص عن أحمد لا يبرحني يتزوج ويدخل بها
ولا يشترط مماثلتها والكلام يتضمن فعلاً كالحرمة ويضمن ما يقتضيه بالفعل من الحروف والمماثل
ولهذا يجعل القول تسبياً للفعل تارة وتقسماً منه أخرى وبني عليه من حلف لا يعمل عملاً فقال
قولا كالكراهة ونحوها هل يحنث وفيه وجهان في مذهب أحمد وغيره والإزالة ليست سكين^(١)
اتفاقاً ولو طالت مدتها

باب النذر

توقف أبو العباس في تحريره وحرمة طائفة من أهل الحديث وأما ما وجب بالشرع إذا نذره العبد أو عاهد عليه الله أو بايع عليه الرسول أو الأمام أو تحالف عليه جماعة فإن هذه العقود والمواثيق تقتضي له وجوباً ثانياً غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول فيكون واجباً من وجهين وكان تركه موجبا لترك الواجب بالشرع والواجب بالنذر هذا هو التحقيق وهو رواية عن أحمد وقاله طائفة من العلماء ونذر اللجاج والغضب يغير فيه بين فعل ما نذره والتكفير ولا يضر قوله على مذهب من يلزم بذلك ولا أقول من نوى الكفارة ونحوه لأن الشرع لا يغير بتوكيد أو قصد الجزاء عند الشرط لزمه مطلقاً عند أحمد ولو قال إن قدم فلان أصوم فهذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة (قال أبو العباس) لأعلم فيه تراخا ومن قال هذا ليس بنذر فقد أخطأ وقول القائل لئن ابتلاني الله لأصبرن ولئن أقيت عدوا لأجاهدن ولو علمت أي العمل أحب إلى الله لمعلمته فهو نذر مطلق بشرط كقول الله تعالى (لئن آتانا الله من فضله) الآية ولو نذر الصدقة بمال صرفه مصرف الزكاة ومن أسرج بشراً أو مقبرة أو جبلاً أو شجرة أو نذر لها أو لسكانها أو المصافين إلى ذلك المكان لم يجز ولا يجوز الوفاء به إجماعاً ويصرف في المصالح ما لم يعلم ربه ومن الجائز صرفه في نظيره من المشروع وفي لزوم الكفارة خلاف ومن نذر قنديلاً يومه الذي صلى الله عليه وسلم صرفت قيمته لجيرانه عليه السلام وهو أفضل من الختمه والصواب على أصله أن يقال في جميع العبادات والكفارات بل وسائر الواجبات التي هي من جنس الجائز أنه يجوز تقديمها إذا وجد سبب الوجوب ولا يتقدم على سببه فعل هذا إذا قال إن شئني الله صمى فله على صوم شهره فله تعجيل الصوم قبل الشفاء لوجود النذر ومن نذر صوماً معيناً فله الانتقال إلى زمن أفضل منه ومن نذر صوم الدهر أو صوم الخبيس أو الاثنين فله صوم يوم وإفطار يوم واستحب أحمد لمن نذر الحج مفرداً أو قارناً أن يتمتع لأنه أفضل لأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصعبه بذلك في حجة الوداع قال في الحرر ومن نذر صوم سنة بمئينها لم يتناول شهر رمضان ولا أيام النهي عن صوم الفرض فيها وعنه يتناولها في غيرها وفي الكفارة وجهان وعنه يتناول أيام النهي دون أيام رمضان (قال أبو العباس) الصواب أنه يتناول رمضان ولا قضاء عليه إذا صامها لأنه نذر صوماً واجباً وغير واجب بخلاف أيام النهي وهذا القول غير الثلاثة المذكورة وإنما تجب الرواية الثالثة على قول من لا يصرح بنذر الواجب استثناءً بالحباب الشارع وأما قضاء ما صومها فبعد لأن النذر

لم يقتض صوماً آخر كسألة قدوم زبده قال أصحابنا اذ نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم ليلاً لم يلزمه شيء (قال أبو العباس) لو قيل يلزمه كفارة يمين كما لو نذر صوم لليل وأيام الخيض أو القضاء مع ذلك أو بدونه لتوجه ولو نذر الصلاة في وقت النهي أو صوم أيام التشريق لم يجز وإن كان يفعل فيها الوجه بالشرع بل الواجب عليه فعل الصلاة في وقتها وفعل الصوم في أيام العشر فإن لم يفعل قضاء على سبيل البديل للضرورة وما وجب للضرورة لا يجوز أن يوجب مثله بالنذر ولو نذر صوم يوم معين أبداً ثم جهله أفنى بعض العلماء بصيام الأسبوع (قال أبو العباس) بل بصوم يوماً من الأيام مطلقاً أي يوم كان وعليه كفارة يمين فإنها لا تجزئ إلا بتعيين النية على المشهور والتعيين يسقط بالمعنى إلى كفارة أو إلى غير كفارة كالتعيين في رمضان والواجبات غير الصلاة المذكورة أيضاً قال أصحابنا ومن نذر المشي إلى بيت الله تعالى أو موضع من الحرم لزمه أن يمشي في حج أو عمرة فإن ترك المشي وركب لعذر أو غيره يلزمه كفارة يمين وعنه دم (قال أبو العباس) أما لعذر عذر فالتوجه لزوم الاعادة كما لو قطع التتابع في الصوم المشروط فيه التتابع أو تخرج لزوم الكفارة لأن البديل قائم مقام المبدل ولو نذر الطواف على أربع طوافين وهو المنصوص عن أحمد ونقل عن ابن عباس ولو قال إن فعلت كذا فلي ذبح ولدي أو معصية غير ذلك أو نحوها وقصد اليمين فيمين والا فنذر معصية فيذبح في مسئلة الذبح كشاً ولو فعل المعصية لم تسقط عنه الكفارة ولو في اليمين ويلزم الوفاء بالوعد وهو وجه في مذهب أحمد وبخبر رواية عنه من تأجيل العارية والصلح عن عوض المتلف بمؤجل وإن نذر أن يهب برأياً يجاب ليمينه وقد يحمل على الكمال انتهى

كتاب القضاء

قد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر فهو تنبيه على انواع الاجتماع * والواجب اتخاذ ولاية القضاء ديناً وقربة فإنها من افضل القربات وإنما فسد حال الاكثر لطلب الرئاسة والمال به أو من فعل ما يمكنه لم يلزمه ما يعجز عنه وما يستفده التولى بالولاية لاحد له شرعاً بل يتلقى من اللفظ والاحوال والعرف واجمع العلماء على تحريم الحكم والفتيا بالهوى ويقولون وجه من غير نظر في الترجيع ويجب العمل بموجب اعتقاده فيأله وعليه اجماعا والولاية لها ركنان القوة والامانة فالقوة في الحكم ترجع الى العلم بالمعدل بتنفيذ الحكم

والامانة ترجع الى خشية الله تعالى* ويشترط في القاضي ان يكون ورعا* والحاكم فيه صفات ثلاث
فن جهة الاثبات هو شاهد ومن جهة الامر والنهي هو صفة^(١) ومن جهة الالتزام بذلك هو ذو
سلطان واقل ما يشترط فيه صفات الشاهد لانه لا بد ان يحكم بعدل ولا يجوز الاستفتاء
الا بمن يثق بمسلم وعدل وشروط القضاء تعتبر حسب الامكان ويجب تولية الامثل
فالامثل وعلى هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لمدحه انفع الفاسقين وأقلها شر اواعدل المقلدين
واعرفهما بالتقليد وان كان احدهما أعلم والاخر أروع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف الهوى
فيه الاورع وفيما ندر حكمه ويخاف فيه الاشتباه الاعلم* واكثر من يميز في العلم من
التوسطين اذا نظر وتامل ادلة الفريقين بقصد حسن ونظر تام ترجع عنده احد هما لكن قد لا
يثق بنظره بل يحتمل ان عنده مالا يعرف جوابه فالواجب على مثل هذا موافقته للقول الذي
ترجع عنده بلا دعوى منه للاجتهاد كالاجتهاد في اعيان المفتين والائمة اذا ترجع عنده احدهما فله
والدليل الخاص الذي يرجع به قول على قول أولى بالاتباع من دليل عام على ان احدهما اعلم وادين
وعلم الناس بترجيح قول على قول ايسر من علم احدهم بان احدهما اعلم وادين لأن الحق واحد
ولا بد ويجب ان ينصب على الحكم دليلا وادلة الاحكام من الكتاب والسنة والاجماع وتكلم
الصحابة فيها والى اليوم يقصد حسن بخلاف الامامية (قال ابو العباس) النبي الذي سمع اختلاف
العلماء وادلتهم في الجملة وعنده ما يعرف به رجحان القول وليس للحاكم وغيره ان يتبدي الناس بقهرهم
على ترك ما يشرع والزامهم برأيه اتفاقا ولو جاز هذا لجاز لغيره مثله وأفضى الى التفرق
والاختلاف وفي لزوم التمسك بذهب وامتناع الانتقال الى غيره وجهان في مذهب احمد وغيره وفي
القول بلزوم طاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم في كل أمره ونهيه وهو خلاف الاجماع وجوازه
فيه مافيه* ومن أوجب تقليد امام بعينه استتيب فان تاب والا قتل وإن قال ينبغي كان جاهلا
ضالاً ومن كان متبعالا امام فخالقه في بعض المسائل لقوة الدليل أولسكون أحدهما أعلم وأتقى
فقد أحسن (وقال أبو العباس) في موضع آخر بل يجب غلبه وإن أجمد نص عليه ولم يقدح
ذلك في عدالته بلا نزاع* وكره العلماء الاخذ بالرخص ولا يجوز التقليد مع معرفة الحكم اتفاقا
وقبله لا يجوز على المشهور الا أن يضيق الوقت ففيه وجهان أو يعجز عن معرفة الحق بتعارض

(١) كذا بالاصل

الادلة فقيه وجهات فهذه أربع مسائل والمعجز قد يعني به المعجز الحقيقي وقد يعني به المشقة
 العظيمة والصحيح الجواز في هذين الموضعين * والقضاء نوعان اخبار هو اظهار وابداء وأمر
 هو انشاء وابتداء * فالخبر ثبت عندى ويدخل فيه خبره عن حكمه وعن عدالة الشهود وعن
 الاقرار والشهادة * والآخر وهو حقيقة الحكم أمر ونهى وإباحة ويحصل بقوله اعطه ولا تكلمه
 أو ازمه وبقوله حكمت والزمت * قال الحاكم ثبت عندى بشهادتهما فهذا فيه وجهان أحدهما ان
 ذلك حكم كما قاله ابن عقيل وغيره * وفعل الحاكم حكم في أصح الوجهين في مذهب أحمد وغيره *
 والوكالة يصح قبولها على الفور والتراخي بالقول والفعل والولاية نوع منها قال القاضى في
 التعليق اذا استأذن امرأة في غير عمله لزوجها فذنت له فزوجها في عمله لم يصح العقد لان
 اذنها يتعلق بالحكم وحكمه في غير عمله لا ينفذ فان قالت اذا حصلت في عملك فقد اذنت لك
 فزوجها في عمله صح بناء على جواز تليق الوكالة بالشرط ومن شرط جواز العقد عليها أن تكون
 في عمله حين العقد عليها فان كانت في غير عمله لم يصح عقده لانه حكم على من ليس في عمله
 (قال أبو العباس) لافرق بين أن تقول زوجنى اذا صرت في عملك أو اذا صرت في عملك
 فزوجنى لان تقييد الوكالة أحسن حالا من تعليقها انهم لو قالت زوجنى الآن أو فهم ذلك
 من اذنها فهنا اذنت لغير قاض وهذا هو مقصود القاضى قال في المحرر ويجوز أن يولى
 قاضيين في بلد واحد وقيل ان ولاهما فيه مملا واحدا لم يجوز (قال أبو العباس) تولية قاضيين
 في بلد واحد إما أن يكون على سبيل الاجتماع بحيث ليس لاحدهما الانفراد كالوصيين والوكيلين
 وإما على طريق الانفراد أما الاول فليس هو مسألة الكتاب ولا مانع منه اذا كان فوقهما من
 يرد مواضع تنازعهما وأما الثانى فهو مسألة الكتاب * وثبت ولاية القضاء بالاخبار وقصة ولاية
 عمر بن عبد العزيز هكذا كانت واذا استناب الحاكم في الحكم من غير مذهبه ان كان لكونه
 أرجح فقد أحسن والا لم تجز الاستنابة * واذا حكم أحد الخصمين خصمه جاز لقصة ابن مسعود
 وكذا مفت في مسألة اجتهادية وهل يفتقر ذلك الى تعيين الخصمين أو حضورهما أو يكتفى بوصف
 القصة له الاشبه انه لا يفتقر بل اذا تراضيا بقوله في قضية موصوفة مطابقة لقضيةهم فقد لزمه
 فان أراد أحدهما الامتناع فان كان قبل الشروع فينبغي جوازه وان كان بعد الشروع لم يملك
 الامتناع لانه اذا استشعر بالغلبة امتنع فلا يحصل المقصود * قال القاضى في التعليق وعلى ان

الحدود تدخل في ولاية القضاء فمن لا يصلح لبعض ماتضمنه الولاية لا يصلح لشيء منها ولا
تمتد الولاية له (قال أبو العباس) وكلام أحمد في تزويج الدهقان وتزويج الوالي صاحب الحسير^(١)
يخالف هذا وولاية القضاء يجوز تبويضها ولا يجب أن يكون عالما بما في ولايته فان منصب
الاجتهاد ينقسم حتى لو ولاء في الموارث لم يجب أن يعرف الا الفرائض والوصايا وما يتلحق
بذلك وان ولاء عقد الانكحة وفسخها لم يجب أن يعرف الا ذلك وعلى هذا قضاء الاطراف
يجوز أن لا يقضى في الامور الكبار والدماء والقضايا المشككة وعلى هذا فلو قال اتقض فيما تعلم
كما يقول له أفت فيما تعلم جاز وبقي ما لا يعلم خارجا عن ولايته كما يقول في الحاكم الذي ينزل
على حكمه الكفار وفي الحاكم في جزاء الصيد قال في الحرر وغيره ويشترط في القاضي عشر
صفات (قال أبو العباس) هذا الكلام انما اشترطت هذه الصفات فيمن يولى لا فيمن يحكمه
الخصمان وذكر القاضي ان الامي لا يجوز قضاؤه وذكره محل وفاق قال وعلى انه لا يتمتع أن
يقول اذا تما كما به ورضيا به جاز حكمه (قال أبو العباس) هذا الوجه قياس المذهب كما يجوز
شهادة الامي اذ لا يوزع المعرفة عين الخصم ولا يحتاج الى ذلك بل يقضى على موصوف كما
قضى داود بين المالكين ويتوجه أن يصح مطلقا ويدرف باعيان الشهود والخصوم كما يعرف
بماني كلامهم في الترجمة اذ معرفة كلامه وعينه سواء وكما يجوز أن يقضى على غائب باسمه ونسبه
واصحابنا قاسوا شهادة الامي على الشهادة على الغائب والميت وأكثر ما في الموضوعين عند الرواية
والحكم لا يفتقر الى الرؤية بل هذا في الحاكم أوسع منه في الشاهد بدليل الترجمة والتعريف
بالحكم دون الشهادة وبما به يحكم أوسع مما به يشهد ولا تشترط الحرية في الحاكم واختاره أبو الخطاب
وابن عقيل قال وفي الحرر وفي العزل حيث قلنا به قبل العلم وجهان كالوكيل (قال أبو العباس)
الا صوب انه لا ينزل هنا وان قلنا ينزل الوكيل لان الحق في الولاية لله وان قلنا هو وكيل
والنسخ في حقوق الله لا يثبت قبل العلم كما قلنا على المشهور أن نسخ الحكم لا يثبت في حق من
لم يبلغه وفرقوا بينه وبين الوكيل بان أكثر ما في الوكيل ثبوت الضمان وذلك لا ينافي الجهل
بخلاف الحكم فان فيه الاثم وذلك ينافي الجهل كذلك الامر والنهي وهذا هو المنصوص عن
أحمد ونفس الامام أحمد على ان للقاضي أن يستخاف من غير اذن الامام فرقا بينه وبين الوكيل
وجبلا له كالوصي الا أنه لا يكره للحاكم شراء ما يحتاجه في مظنة الحاجة والاستقلال والتبديل

قال القاضي في التعليل قلته المخالف على الوصي في مباشرة البيع فإنه لا يجزئ في المادة والقاضي بخلافه ولا يكره له البيع في مجلس فتياء ولا يكره له قبول الهدية بخلاف القاضي (قال أبو العباس) هذا فيه نظر وتفصيل فإن العالم في هديته ومما ملته شبيه بالقاضي وفيه حكايات عن أحمد والعالم لا يمتاض على تعليمه * والقضاة ثلاثة من يصلح ومن لا يصلح والمجهول فلا يرد من أحكام من يصلح إلا ما علم أنه باطل ولا ينفذ من أحكام من لا يصلح إلا ما علم أنه حق واختار صاحب المغنى وغيره أن كان توليته ابتداءً وأما المجهول فينظر فيمن ولاه وإن كان بولي هذا تارة وهذا تارة نفذ ما كان حقاً ورد الباطل والباقي موقوف وبين لا يصلح^(١) إذا للضرورة ففيه مسئلتان * أحدهما على القول بأن من لا يصلح تنقض جميع أحكامه هل ترد أحكام هذا كلها أم يرد ما لم يكن صواباً والثاني المختار لأنها ولاية شرعية * والثانية هل تنفذ المجتهدات من أحكامه أم يتمقها العالم العادل هذا فيه نظر وإن أمكن القاضي أن يرسل إلى الغائب رسولا ويكتب إليه الكتاب والدعوى ويحجبه عن الدعوى بالكتاب والرسول فهذا هو الذي ينبغي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بمكاتبة اليهود لما ادعى الانصارى عليهم قتل صاحبهم وكاتبهم ولم يحضروه وهكذا ينبغي أن يكون في كل غائب طلب إقراره أو إنكاره إذا لم يبق الثالب بينة وإن أقام بينة فمن الممكن أيضاً أن يقال إذا كان الخصم في البلد لم يجب عليه حضور مجلس الحاكم بل يقول أرسلوا إلى من يملئني بما يدعى به علي وإذا كان لا بد للقاضي من رسول إلى الخصم يملئه الدعوى يحضروه فيجوز أن يقوم مقامه رسول فإن المقصود من حضور الخصم سماع الدعوى ورد الجواب بإقرار أو إنكار وهذا نظير مانص عليه الإمام أحمد من أن النكاح يصح بالمراسلة مع أنه في الحضور لا يجوز تراخي القبول عن الإيجاب تراخياً كثيراً ففي الدعوى يجوز أن يكون واحداً لأنه نائب الحاكم كما كان أنيس نائب النبي صلى الله عليه وسلم في إقامة الحد بعد سماع الاعتراف أو يخرج على المراسلة من الحاكم إلى الحاكم وفيه روايتان فينتظر في قضيته خبيراً (قال أبو العباس) فما وجدت إلا واحداً ثم وجدت هذا منصوحاً عن الإمام أحمد في رواية أبي طالب فإنه نص فيها على أنه إذا قام بينة بالعين المودعة عند رجل سلمت إليه وقضي على الغائب قال ومن قال بغير هذا يقول له أن ينتظر بقدر ما يذهب الكتاب ويحيى فإن جاء

(١) كذا بالأصل فليحذر

والأخذ السلام المودع وكلامه محتمل تخيير الحاكم بين أن يقضي على الغائب وبين أن يكتبه في الجواب

باب الحكم وصفته

ومسألة تحرير الدعوى وفروعها ضعيفة لحديث الحضرمي في دعواه على الآخر أرضا غير موصوفة وإذا قيل لا تسمع الدعوى إلا محررة فالواجب أن من ادعى بحملا استفصله الحاكم (وظاهر كلام أبي العباس) صحة الدعوى على المبهم كدعوى الانصار قتل صاحبهم ودعوى المستروق منه على بنى أيرق وغيرهم ثم المبهم قد يكون مطلعا وقد ينحصر في قوم كقولها انكحني أحدهما وزوجني أحدهما والثبوت المحض يصح بلا مدعى عليه وقد ذكره قوم من الفقهاء وفعله طائفة من القضاة وسمعت الدعوى في الوكالة من غير حضور الخصم المدعى عليه ونقله مهنا عن أحمد ولو كان الخصم في البلد وتسمع دعوى الاستيلاء وقاله أصحابنا وفسره القاضي بأن يدعى استيلاء أمة فتكره (وقال أبو العباس) بل هي المدعىة ومن ادعى على خصمه أن يبدع عقارا استقله مدة معينة وعينه وأنه استحقه فانكر المدعى عليه وأقام المدعى بينة باستيلائه لاستحقاقه لزم الحاكم إثباته والشهادة به كما يلزم البينة أن تشهد به لانه كفرع مع أصل وما لزم أصلا الشهادة به لزم فرعه حيث يقبل ولو لم تلزم اعانة مدعى باثبات وشهادات ونحو ذلك إلا بعد ثبوت استحقاقه لزم الدور بخلاف الحكم ثم أن أقام بينة بأنه هو المستحق أسر باعطائه ما ادعاه والا فهو كمال مجهول يصرف في المصالح ومن يبدع عقار فادعى رجل بثبوت عند الحاكم أنه كان لجدته إلى موته ثم إلى ورثته ولم يثبت أنه مخلف عن مورثه لا ينزع منه بذلك لأن أصلين تعارضا وأسباب انتفاء أكثر من الارث ولم تجر العادة بسكوتهم المدة الطويلة ولو فتح هذا الباب لانتزع كثير من عقار الناس بهذا الطريق ولو شهدت له بينة بملكه إلى حين وقفه وأقام وارث بينة أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه قدمت بينة الوارث أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه لأن معها زيادة علم كتقديم من شهد له بأنه اشتراه من أبيه على من شهد له بأنه ورثه من أبيه قال القاضي إذا ادعى على رجل الفاء من ثمن مبيع أو قرض أو غصب فقال لا يستحق على شيأ ولم اغصبه فهل يكون جوابا يحلف عليه على وجهين أحدهما هو جواب صحيح يحلف عليه والثاني ليس بجواب صحيح يحلف عليه لانه محتمل أن يكون غصبه ثم رده عليه أو أقرضه ثم رده عليه أو باعه ثم رده إليه

(قال أبو العباس) إنما يتوجه الوجهان في أن الحاكم هل يلزمه بهذا الجواب أم لا وأما صحته فلا ريب فيها وقياس المذهب أن الأجمال ليس بجواب صحيح لأن المطلوب قد يمتد أنه ليس عليه لجل أو تأويل ويكون واجبا عليه في نفس الأمر أو في مذهب الحاكم ويعين المدعي بمنزلة الشاهد وكما لا يشهد بتأويل أو جهل ومن أصلنا إذا قال كان له على ثم أوفيته لم يكن مقرا فلا ضرر عليه في ذلك إلا إذا قلنا بالرواية الضعيفة فقد أطلق أحمد التعديل في موضع فقال عبد الله سالت أبي عن أبي يعفور البدي قال ثقة قال أبو داود لأحمد الأسود بن قيس قال ثقة (قال أبو العباس) وعلى هذه الطريقة فكل لفظ يحصل به تعديل الشهود مثل أن يقول الناس فيه لأنهم الأخير كما نقل عن شريح وسوار وغيرهما ثم وجدت القاضي قد احتج في المسئلة بأن عمر سأل رجلا عن رجل فقال لأنهم الأخير وعلى هذا فلا يعتبر لفظ الشهادة وأن أوجبا اثنين لأن هذا من باب الاجتهاد بمنزلة تقويم المقوم والقائف لأنه من باب المسموع ومثله المزكي والتفليس والرشد ونحوها فإن هذا كله أثبات صفات اجتهادية ويقبل في الترجمة والجرج والتعديل والتسليف والرسالة قول عدل واحد وهو رواية عن أحمد ويقبل الجرج والتعديل باستفاضة ومتنفي بتطيل ألقاضى أنه لو قال المزكي هو عدل لكن ليس على أنه يقبل مطلقا مثل أن يكون صدق المعدل وشهادة العدو لعدوه مقبولة فوجود المداوة لا يمنع التزكية وأن لم تقبل شهادته على المزكي وإذا كان المدعى به مما يعلمه المدعى عليه فقط مثل أن يدعي الورثة أو الوصي على غريم للميت فيزكى قضى عليه بالنكول وأن كان مما يعلمه المدعى كالدعوى على ورثة ميت حقا عليه يتعلق بتركته وطلب من المدعى اليمين على البتات فإن لم يحلف لم يأخذ وإن كان كل منهما يدعي العلم أو طالب من المطلوب اليمين على نفي العلم فهنا يتوجه القول بأن القول بالرد أرجح وأصله أن اليمين ترد على جهة اقوى المتداعيين المتجاحدين ولو وصي لطفلة صغيرة تحت نظرا بها بمبلغ دون الثلث وتوفيت الموصية وقتل. وأنه الطفلة فيحكم للطفلة بما ثبت لها في الوصية ولا يحلف والدها ولا يوقف الحكم إلى بلوغها وخلعها بلا نزاع إلى المبلغ من هذا لو ثبت للعبي أو المجنون حق على غائب بالمكان المستحق بالناس عاقلا حلف على عدم الإبراء والاستيفاء في أحد الوجهين يحكم به للعبي والمجنون ولا يحلف وليه كما نصح عليه العلماء ولم يذكر العلماء تحليف البالغ للوصي له في الوصية وإنما أخذ به بعض الناس قال الإمام أحمد في رواية منها في الرجل يقيم الشهود يستقيم

للحاكم ان يقول احلف فقال قد فعل ذلك علي ويقيم ذلك قال ان فعل ذلك علي وقال في رواية
ابراهيم بن الحارث في رجل جاء بشهود على حق فقال المدعي عليه أستحلفه لم يلزم المدعي
اليمين فحمل القاضي الرواية الاولى على ما اذا ادعى على صبي او مجنون او غائب والثانية على ما اذا
ادعى على غيره (وحمل أبو العباس) الرواية الاولى على ان للحاكم أن يفعل ذلك اذا أراد مصلحة
لظهور دينة في الشهود لانه يجب مطلقا والثانية لا يجب مطلقا فلا منافاة بين الروایتين كما قلنا في
تفريق الشهود بين أين وحتى وكيف فان الحاكم يفعل ذلك عند الريبة ولا يجب فعله في كل شهادة
وكذلك تليظ اليمين للحاكم أن يفعله عند الحاجة اختلفت الرواية عن أحمد فيما لو حكم الحاكم بما يرى
المحكوم له تحريمه فهل يباح بالحكم على روايتين والتحقيق في هذا انه ليس للرجل أن يطلب
من الامام ما يرى انه حرام ومن فعل هذا فقد فعل ما يمتد تحريمه وهذا لا يجوز لكن لو كان
الطالب غيره أو ابتداء الامام بحكمه أو قسمه فهنا يتوجه القول بالحلل قال أصحابنا ولا ينقض
الحاكم حكم نفسه ولا غيره الا أن يخالف نصا أو اجما (قال أبو العباس) يفرق في هذا بما اذا
استوفى المحكوم له الحق الذي ثبت له من مال أو لم يستوف فان استوفى فلا كلام وان لم يستوف
فالذي ينبغي نقض حكم نفسه والاشارة على غيره بالنقض وليس للانسان أن يمتدأ أحد القولين
في مسائل النزاع فيما له والقول الآخر فيما عليه باتفاق المسلمين كما يمتدأه اذا كان جارا استحق
شفعة الجوار واذا كان مشتريا لم يجب عليه شفعة الجوار والقضية الواحدة المشتملة على أشخاص
أو اعيان فهل للحاكم أن يحكم على شخص أو له بخلاف ما حكم هو أو غيره لشخص آخر أو عليه
أو عين مثل أن يدعى في مسألة الحمارية بمض ولد الابوين فيقضى له بالتشريك ثم يدعى
عنده فيقضى عليه في التشريك أو يكون حاكم غيره قد حكم بنفي التشريك لشخص أو عليه
فيحكم هو بخلافه فهذا ينبغي على ان الحكم لاحد الشريكين أو الحكم عليه حكم عليه وله وقد ذكر
ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لكن هناك يتوجه أن يبقى حق النائب فيما طريقه الثبوت
لتمليك من قدح الشهود ومعارضته أما اذا كان طريقه الفقه المحض فهنا لا فرق بين الخصم الحاضر
والنائب ثم لو تداعيا في عين من الميراث فهل يقول أحد ان الحكم باستحقاق عين معينة لا يمنع
الحكم بعدم استحقاق العين الاخرى مع اتخاذ حكمها من كل وجه هذا لا يقوله أحد بوضوح ذلك أن
الامة اختلفت في هذه المسألة على قولين قائل يقول يستحق جميع ولد الابوين جميع التركة وقائل يقول

لاحق لواحد منهم في شيء منها فلو حكم حاكم في وقتين أو حاكمان باستحقاق البعض أو استحقاقهم
للبعض لكان قد حكم في هذه القضية بخلاف الاجماع وهذا قد يضل به بعض قضاة زماننا لكان هو
ظنين في علمه ودينه بل ممن لا يجوز توليته القضاء ويشبه هذا طبقات الوقف أو أزمته الطبقة فإذا
حكم حاكم بأن هذا الشخص مستحق لهذا المكان من الوقف ومستحق الساعة بمقتضى شرط شامل
لجميع الأزمته والامكنة فهو كالميراث وأما أن حكم باستحقاق تلك الطبقة فهل يحكم للطبقة الثانية
إذا اقتضى الشرط لها وأخذ هذا فيه نظر من حيث أن تلقى كل طبقة من الواثبات في زمن حدوثها
شبيه بما لو مات عتيق شخص فحكم حاكم بميراثه المال وذلك أن كل طبقة من أهل الوقف تستحق
ما حدث لها من الوقف عند وجودها مع أن كل عصة تستحق ميراث المتقين عند موتهم والاشبه
بالمسألين مالو حكم حاكم في عتيق بأن ميراثه للأب أكبر ثم توفي ابن ذلك للعتيق الذي كان محجوبا
عن ميراث أبيه فهل لحاكم آخر أن يحكم بميراثه لغير الأب أكبر هذا يتوجه هنا وفي الوقف مما
يترتب الاستحقاق فيه بخلاف الميراث ومحوه مما يقع مشتركا في الزمان * نقل الشيخ أبو محمد
في الكافي عن أبي الخطاب أن الشهود إذا باتوا بعد الحكم كافرين أو فاسقين وكان
الحاكم به اتلفا فإن الضمان عليهم دون الزكين والحاكم قال لأنهم فوتوا الحق على مستحقه
بشهادتهم الباطلة (قال أبو العباس) هذا ينفي على أن الشاهد الصادق إذا كان فاسقا أو متعها
بحيث لا يحل للحاكم الحكم بشهادته هل يجوز له أداء الشهادة أن جازله أداء الشهادة بطل قول أبي
الخطاب وإن لم يجر كان متوجها لأن شهادتهم حينئذ فعل محرم وإن كانوا صادقين كالتأذف
الصادق * وإذا جوزنا للفاسق أن يشهد جوزنا للمستحق أن يستشده عند الحاكم ويحكم فسخه
والأفلا وعلى هذا فلو امتنع الشاهد الصادق العدل أن يؤدي الشهادة إلا يجعل هل يجوز
اعطاؤه الجمل أن لم يجعل ذلك فسقا فلي ما ذكرنا قال صاحب الحرر وعنه لا ينتقض الحكم إذا كانا
فاسقين وينرم الشاهدان للمال لأنها سبب الحكم بشهادة ظاهرها اللزوم (قال أبو العباس) وهذا
يوافق قول أبي الخطاب ولا فرق إلا في تسميته ضاهما قضا وهذا لا أثر له لكن أبو الخطاب يقول
في الفاسق وغير الفاسق على ما حكى عنه وهذه الرواية لا تتوجه على أصلنا إذا قلنا الجرح
المطلق لا ينتقض وكان جرح البيعة طلقا فإنه اجتهد ولا ينتقض به اجتهد ورواية عدم النقض أخذها
القاضي من رواية الميموني عن أحمد في رجلين شهدا ههنا فهما دفنا فلانا بالبصرة فقسم ميراثه

ثم ان الرجل جاء بعد وقد تلف ماله قدين لهما كم انهما شهدا على زور ايضمنهما ماله قال وظاهر هذا انه لم يقض الحكم لانه لم يفرم الورثة قيمة ما تلفوه من المال بل اغرم الشاهدين ولو تقضه لاغرم الورثة ورجعوا بذلك على الشهود لانهم معذورون فيكون قوله يضمنهما يعني الورثة (قال أبو العباس) النقص في هذه الصورة لاختلاف فيه فان تبين كذب الشاهد غير تبين فسقه فقول أحمد اما ان يكون ضمانا في الجملة كسائر المتسببين او يكون استقرارا كما دلت عليه أكثر النصوص من ان المعذور لا ضمان عليه * ولو زكى الشهود ثم ظهر فسقهم ضمن المزكون وكذلك يجب ان يكون في الولاية لو اراد الامام ان يولى قاضيا او واليا لا يرفه فسأل عنه فزكاه اتوام ووصفوه بما يصلح معه للولاية ثم رجعوا او ظهر بطلان تزكيتهم فينبى ان يضمنوا ما افسده الوالى والقاضى وكذلك لو اشاروا عليه وامروا بولايته لكن الذي لا ريب في ضمانه من تعهد المعصية منه مثل الخيانة أو البجز ويخبر عنه بخلاف ذلك او يأمر بولايته او يكون لا يعلم حاله ويذكره او يشير له فاما ان اعتقد صلاحه واخطأ فهذا معذور والسبب ليس عمر ما وعلى هذا فالزكى للعامل من المقترض والمشتري والوكيل كذلك * واخبار الحاكم انه ثبت عندي بمنزلة اخباره انه حكم به اما ان قال شهد عندي فلان او قر عندي فهو بمنزلة الشاهد سواء فانه في الاول تضمن قوله ثبت عندي الدعوى والشهادة والبدالة او الاقرار وهذا من خصائص الحكم بخلاف قوله شهد عندي او قر عندي فانما يقتضى الدعوى * وخبره في غير محل ولايته كخبره في غيره زمن ولايته ونظير اخبار القاضى بعد قوله اخبار امير النزو والجهاد بعد قوله بمافله * ومن كان له عند السان حق ومنعه اياه جازله الاخذ من ماله بغير اذنه اذا كان سبب الحق ظاهرا لا يحتاج الى اثبات مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها واستحقاق الاقارب النفقة على اقاربهم واستحقاق الضيف الضيافة على من نزل به وان كان سبب الحق خفيا يحتاج الى اثبات ليجز وهذه الطريقة المنصوصة عن الامام أحمد وهي اعدل الاقوال

باب كتاب القاضى الى القاضى

ويقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحدود والقصاص وهو قول مالك وابى ثور في الحدود وقول مالك والشافى وابى ثور ورواية عن أحمد في القصاص والمحكوم اذا كان عينا في بلد الحاكم

فانه يسلمه الي المدعى ولا حاجة الى كتاب واما ان كان دينا او عينا في بلد أخرى فهنا يقف على الكتاب وههنا ثلاث مسائل متداخلات مسألة احضار الخصم اذا كان غائبا ومسألة الحكم على الغائب ومسألة كتاب القاضي الى القاضي ولو قيل انما نحكم على الغائب اذا كان المحكوم به حاضرا لأن فيه فائدة وهي تسليمه وأما اذا كان المحكوم به غائبا فينبغي أن يكتب الحاكم بما ثبت عنده من شهادة الشهود حتى يكون الحكم في بلد التسليم لكان متوجها وهل يقبل كتاب القاضي بالثبوت أو الحكم من حاكم غير معين مثل أن يشهد شاهدان أن حاكما نافذ الحكم حكم بكذا وكذا القياس أنه لا يقبل بخلاف ما اذا كان المكاتب معروفا لان مراسلة الحاكم ومكانته بمنزلة شهادة الاصول للفروع وهذا لا يقبل في الحكم والشهادات وان قيل في الفتاوى والاخبارات وقد ذكر صاحب المحرر ما ذكره القاضي من أن الخصمين اذا اقرا بحكم حاكم عليهما خيرا لثاني بين الامضاء والاستئناف لان ذلك بمنزلة قول الخصم شهد علي شاهدان ذوي عدل فهنا قد يقال بالتغيير أيضا ومن عرف خطه باقراره أو انشاء أو عقد أو شهادة حمل به كالتب فان حضروا نكر مضمونه فكاعترافه بالصوت وانكار مضمونه ولما لم أن يكتب للمدعى عليه اذ ثبتت براءته محضرا بذلك ان تضرب بتركه وللمحكوم عليه أن يطالب الحاكم عليه بتسمية البيئة ليتمكن من القدح فيها باتفاق

باب القسمة

وما لا يمكن قسمة عينه اذا طلب أحد الشركاء بيعة وقسم ثمنه بيع وقسم ثمنه وهو المذهب المنصوص عن أحمد في رواية الميموني وذكره الاكثرون من اصحابنا فيقال على هذا اذا وقف قسطا مشاعا مما لا يمكن قسمة عينه فانهم بين أمرين إما بيع النصيب الموقوف وإما إبقاء شركة لازمة وجوابه إما الفرق وإما الالتزام أما الفرق فيقال للوقف منع من نقل الملك في العين فلا ضرر في شركة عينه وأما الشركة في المنافع فيزول بالحياة أو المؤاجرة عليها والالتزام أن يجوز مثل هذا أو جعل الوقف مفرزا تنديما لحق الشريك كما لو طلب قسمة العين وأمكن فانا تقدم حق الافراز على حق الوقف ومن قال هذا فينبغي له أن يقول بقسم الوقف وان قلنا القسمة بيع ضرورة وقد نص أحمد على بيع الشائمة في الوقف والاعتياض عنها ومن تأمل الضرر الناشئ من

الاشتراك في الاموال الموقوفة لم يخف عليه هذا * ولو طلب أحد الشريكين الاجارة أجبر الآخر معه ذكره الاصحاب في لوتف * ولو طلب أحد الملو لم يجب بل يكرى عليهما على مذهب جماهير العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد وإذا أوجبنا على الشريك أن يؤجر مع صاحبه فاجر أحد الشريكين المعين المؤجرة بدون اذن شريكه مدة فينبغي أن يستحق أكثر الامرين من أجرة المثل والاجرة المسماة لأن الاجرة المسماة اذا كانت أكثر فالمستأجر رضي أن ينفع بها وعلى قياس ذلك كل من اكترى مال غيره بتدبير اذنه ويلزم اجابة من طلب المحاباة بالزمان والمكان وليس لاحدهما أن يفسخ حتى ينقضى الدور ويستوفي كل واحد منهما حقه منه ولو استوفى أحدهما نوبته ثم تلفت المنافع في مدة الاجارة فانه يرجع على الاول ببدل حصته من تلك المدة التي استوفاهما ما لم يكن قد رضي بمنفعة الرهن التأخر على أى حال كان جملا للتالف قبل القبض كالتالف في الاجارة وسواء قلنا القسمة افراز أو بيع فان المعادلة معتبرة فيها على القولين فلهذا يثبت فيها خيار البيع والتدليس * وإذا كان بينهما أشجار فيها الثمرة أو اغنام فيها اللبن أو الصوف فهو كاققسام الماء الحادث والمنافع الحادثة وجماع ذلك انقسام المدوم لكن لو نقص الحادث المتأخر فلا آخر الفسخ قال القاضي رأيت في تعليق أبي حفص المكبري عن أبي عبد الله ابن بطنة في قوم بينهم كروم فيها ثمرة لم تبلغ مثل الحصرم فارادوا قسمتها فقال لا تجوز قسمتها وفيها غلة لم تبلغ لان القسمة لا تجوز الا بالقيمة والقسمة كالبيع وكما لا تجوز بيعه كذلك لا تجوز قسمته قال وهذا يدل من كلام أحمد على أنها بيع (قال أبو العباس) هذا من ابن بطنة يقتضي ان بيع الشجر الذي عليه ثمرة لم تبلغ لا يصح لتضمنه بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وهو خلاف المعروف من المذهب وخلاف قوله من باع ثمرة قد ابرأت فثمرتها للبائع الا أن يشترطه المبتاع ومفهوم كلامه ان الحصرم اذا بلغ جازت القسمة مع انها انما تقسم خوصا كأنه بيع شاة ذات لبن بشاة ذات ابن وعلى قياسه يجوز عنده بيع نخلة ذات وطب بنخلة ذات وطب لان الربوى تابع وإذا طلب أحد الشركاء القسمة فيما يقسم لزم الحاكم اجابته ولو لم يثبت عنده ملكه كبيع الموهون والجاني وكلام أحمد في بيع ما لا ينقسم وقسم ثمنه عام فيما يثبت عنده انه ملكه وما لا يثبت كجميع الاموال التي تباع وان مثل ذلك لو جاءته امرأة فزعمت انها خلفه لاولى لها هل يزوجها بلا بينة * وقد نص أحمد في رواية حرب فيمن أقام بينة بسهم من ضيعة بيد قوم بعدا

منه تقسم عليهم ويدفع اليه حقه فقد أمر الإمام أحمد الخالك أن يقسم على الغائب إذا طلب الحاضر وان لم يثبت ملك الغائب * والمكيلات والموزونات المتساوية من كل وجه اذا قسمت لا يحتاج فيها الى قرعة نعم الابتدا بالكيل أو الوزن لبعض الشركاء ينبغي أن يكون بالقرعة ثم اذا خرجت القرعة لصاحب الاكثر فهل يوفى جميع حقه أو يقدر نصيب الاقل الاوجه أن يوفى الجميع كما يوفى مثله في المقار بين انصائه لان عليه في التفريق ضررا وحقه من جنس واحد بخلاف الحكومات فان الخضم لا يقدم الا بواحدة لعدم ارتباط بعضها ببعض نعم ان تعدد سبب استحقاقه مثل أن يكون وراثت ثلث صبرة وابتاع ثلثها فمنا يتوجه وجهان واذا تهايا فلاحوا القرعة الارض وزرع كل واحد منهم حصته فالزراع له ولرب الارض نصيبه الامن نزل من نصيب مالك فله أخذ أجرة^(١) الفضيلة أو مقاسمتها وأجرة وكيل القرى والامين لحفظ الزرع على المالك والفلاح كسائرا لاملاك فاذا اخذوا من الفلاح بقدرها عليه أو ما يستحقه الضيف حل لهم وان لم يأخذ الوكيل لنفسه الا قدر أجرة عمله بالمرووف والزيادة يأخذها المقطع فالمقطع هو الذي ظلم الفلاحين * والوقف على جهة واحدة لا تقسم عنه اتفاقا والله أعلم

باب الدعاوى

ويجب أن يفرق بين فسق المدعي عليه وعدائه فليس كل مدعى عليه يرضي منه باليمين ولا كل مدعى يطالب باليمين فان المدعى به اذا كان كبيرة والمطلوب لان لم عدائه فن استحل أن يقتل أو يسرق استحل أن يخلف لاسيما عند خوف القتل أو القلع ويرجع باليد المرفوعة اذا استويا في الخشية أو عدمها وان كانت الدين بيد احدهما فن شاهد الحال معه كان ذلك لونا فيحكم له يمينه قال الاصحاب ومن ادعى انه اشترى أو اتهم من زيد عبده وادعى آخر كذلك أو ادعى العبد الدق وأقام يمينين بذلك صححنا سبق التصرفين ان علم التاريخ والامراضنا فيتمساعطان أو يقتسم أو يقرع على الخلاف وعن أحمد تقدم بينة العتق (قال أبو المباس) الا صوب ان اليمينتين لم يتعارضا فانه من الممكن أن يقع المقدان لكن يكون بمنزلة مالوزوج الوليان المرأة وجهل السابق فاما أن يقرع أو يطل المقدان بمحكم أو يميز حكم ولو قامت بينة بان الولي أجر حصته بأجرة مثلها

(١) كذا بالاصل فليحرر

وبينة بنصفها أخذ باعلى البينتين وقاله طائفة من العلماء قال في غير ولو شهد شاهدان
انه أخذ من صبي ألفا وشاهدان على رجل آخر انه أخذ من الصبي ألفا لزم الولي أن يطالبهما
بالألفين الا أن تشهد البيئتان على الف بعينها فيطلب الولي ألفا من أيهما شاء (قال أبو العباس)
الواجب أن يقرع هنا اذا لم يكن فعل كل منهما مضمنا نقل مهنا عن أحمد في عبد شهد له رجلان
بأن، ولاء باعه نفسه بالف درهم وشهد لمولاه رجل آخر انه باعه بالفين يمتق القيد ويحلف لمولاه
انه لم يبعه الا بالف قال القاضي فقد نص على الشاهد واليمين في قدر العوض الذي وقع العتق
عليه (قال أبو العباس) بل اختلف الشاهدان وليس هذا بما يتكرر فليس للسيد أن يحلف مع
شاهده الا كبر لا خلافا لهما كما لا يحلف مع شاهده بالقيمة الكبيرة قال أصحابنا ومن تغليظ
اليمين بالمكان عند صخرة بيت المقدس وليس له أصل في كلام أحمد ونحوه من الأئمة بل السنة
أن تغليظ اليمين في مكان غلط في سائر المساجد عند المنبر والتغليظ بالمكان والزمان واللفظ لا يستحب
على قول أبي البركات ويستحب على قول أبي الخطاب مطلقا وكلام أحمد في رواية الميموني
يقضي التغليظ مطلقا من غير تعليق باجتهاد الامام ولنا قول ثالث يستحب اذا رآه الحاكم
مصلحة * ومتى قلنا التغليظ مستحب اذا رآه الحاكم مصلحة فينبغي انه اذا امتنع منه اخطم صار
ناكلا ولا يحلف المدعى عليه بالطلاق وفاقا

كتاب الشهادات

الشهادة سبب موجب للحق وحيث امتنع أداء الشهادة امتنعت كتابتها في ظاهر كلام أبي
العباس والشيخ أبي محمد المقدسي ويجوز اخذ الاجرة على أداء الشهادة وتحملها ولو تميلت اذا
كان محتاجا وهو قول في مذهب أحمد ويحرم كتبها ويقدر فيه * ولو كان يبد انسان شي لا يستحقه
ولا يصل الى من يستحقه بشهادتهم لم يلزم أدائها وإن وصل الى مستحقه بشهادتهم لم يلزم أدائها وتأمين
الشهود متأول بمجهد والطلب العرفي أو الحال في طلب الشهادة كاللفظي عليها المشهود له أولا
وهو ظاهر الخبر وخبر يشهد ولا يستشهد محمول على شهادة الزور واذا أدى الآدي شهادة
قبل الطلب قام بالواجب وكان أفضل كن عنده أمانة أداها عند الحاجة والمسألة تشبه الخلاف
في الحكم قبل الطلب * واذا غلب على ظن الشاهد انه يمتنع فيدعى الى القول المخالف للكتاب

والسنة أو الى محرم فلا يسوغ له اداء الشهادة وفاقا اللهم الآن يظهر قولاً يريد به مصلحة عظيمة
ويشهد بالاسنفاضة ولو عن واحد تسكن نفسه اليه اختاره الجد قال القاضي لا تصح الشهادة
للمجهول ولا بمجهول (قال أبو العباس) وفي هذا نظر بل تصح الشهادة بالمجهول ويقضي له بالتيقن
وللمجهول، يصح في مواضع كثيرة أما حيث يقع الحق بمجهول فلا ريب فيها كما لو شهد بالوصية
بمجهول أو للمجهول أو شهد بالقطعة واللقيطه والمجهول نوعان مبهم كاحدهذين ومطلق كبعد وكذلك
في البيع والاجارة والصداني كما قلنا في الواجب الخير والمطلق (قال أبو العباس) وقد سئلت عن
بينة شهدت بوقف من دار معينة من دور ثم تهدمت وصارت عرصه فلم تعرف عين تلك الدار
التي فيها السهم ولا عدد الدور فقلت يحتمل أن يقرع قرعتين قرعة لعدد الدور وقرعة لتعيين
ذات السهم وكذلك في كل حق اختلط بغيره وجهلنا القدر فيقرع للقدر فيكتب رقاعاً باسماء
المدد أخرج لعدد الحق الفلاني* والشاهد يشهد بما يسمع وإذا قامت بينة تدل على ما دخل في اللفظ
قبلت* ويتوجه أن الشهادة بالدين لا تقبل الا مفسرة للنسب ولو شهد شاهدان ان زيدا يستحق من
ميراث مورثه قدراً معيناً أو من وقف كذا وكذا جزءاً معيناً أو انه يستحق منه نصيب فلان
ونحو ذلك فكل هذا لا تقبل فيه الشهادة الامع إثبات النسب لان الانتقال في الميراث والوقف
حكم شرعي يدرك باليقين نارة وبالا جتهاد أخري فلا تقبل حتى يتبين سبب الانتقال بان يشهد بشرط
الواقف وعن بقى من المستحقين أو يشهد بموت المورث وعن خلف من الورثة وحينئذ فان رأى الحاكم
ان ذلك السبب يفيد الاحتمال حكم به والاروت الشهادة وقبول مثل هذه الشهادات يوجب ان تشهد
الشهود بكل حكم مجتهد فيه بما يخاف فيه أو اتفق عليه وأنه يجب على الحكام الحكم بذلك فتصير مذاهب
الفقهاء مشهوداً بها حتى لو قال الشاهد في مسألة الحاربية أشهد أن هذا يستحق من تركه الميت بناء على
اعتقاده التشريك يتعين ان ترد مثل هذه الشهادة المطلقة* وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء يقتضي
انه يقبل في الشهادة على حقوق الآدميين من رضوه شهداء بينهم ولا ينتظر الى عدالته كما تكون مقبولا
عليهم فيما اتفقوا عليه* وقوله تعالى في آية الوصية والرجمة اثان ذو اعدل أي صاحباً عدل المدل في
المقال هو الصدق والبيان الذي هو ضد الكذب والسكران كما بينه الله تعالى في قوله (واذ قلتم
فاعدوا ولو كان ذا قربى) والعدل في كل زمان ومكان وطائفة بحسبها فيكون الشاهد في كل قوم
من كان ذا عدل فيهم وإن كان لو كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر* وهذا يمكن الحكم

بين الناس والافلو اعتبر في شهود كل طائفة ان لا يشهد عليهم الا من يكون قائماً باداء الواجبات وترك
 المحرمات كما كان الصحابة لبطلت الشهادات كلها أو غالبها (وقال ابو العباس) في موضع آخر اذا فسر
 الفاسق في الشهادة بالفاجر وبالمتهم فينبغي ان يفرق بين حال الضرورة وعدمها كما قلنا في الكفار
 (وقال ابو العباس) في موضع ويتوجه ان تقبل شهادة المروفين بالصدق وان لم يكونوا ملتزمين للحدود
 عند الضرورة مثل الحبس وحوادث البدو وأهل القرية الذين لا يوجد فيهم عدل * وله أصول *
 منها قبول شهادة أهل الذمة في الوصية وشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وشهادة
 الصبيان فيما لا يطلع عليه الرجال ويظهر ذلك بالمختصر في السفر اذا حضره اثنان كافران
 واثنان مسلمان يصدقان وليسوا بملازمين للحدود أو اثنان مبتدعان فهذان خير من الكافرين
 والشروط التي في القرآن انما هي في استشهاد التحمل لا الاداء وينبغي ان نقول في الشهود
 ما نقول في المحدثين وهو انه من الشهود من تقبل شهادته في نوع دون نوع أو شخص دون شخص
 كما أن المحدثين كذلك ونأ الفاسق ليس بمردود بل هو موجب للتبين عند خبر الفاسق
 الواحد ولم يؤمر به عند خبر الفاسقين وذلك ان خبر الاثنين يوجب من الاعتقاد ما لا يوجب خبر
 الواحد اما اذا علم انهما لم يتواطئا فهذا قد يحصل العلم وترد الشهادة بالكذبة الواحدة وان لم تقل هي
 كبيرة وهو رواية عن احمد ومن شهد على اقرار " شرعية قدح ذلك في عدالته ولا يستريب أحد
 فيمن صلى محدثاً أو الي غير القبلة أو بعد الوقت أو بلا قراءة انه كبيرة * ويحرم اللعب بالشرط نج
 وهو قول احمد وغيره من العلماء كالألو كان يعوض أو تضمن ترك واجب أو فعل محرم اجماعاً وهو
 شر من النرد وقاله مالك * ومن ترك الجماعة فليس عدلاً ولو قلنا هي سنة * وتحرم محاكاة الناس
 المضحكة ويذر هو ومن يأمر به لانه أذى ومن دخل قاعات العلاج فتح على نفسه باب الشر
 وصار من أهل التهم عند الناس لانه اشتهر من اعتاد دخولها وقوعه في مقدمات الجماع أو فيه * والعشرة
 المحرمة والنفقة في غير الطاعة وعلى كافر والامر بمنع منها ومن عشرة أهلها ولو بمجرد خوف وقوع
 الصفائر فقد بلغ عمر أن رجلاً يجتمع اليه الأحداث فهمي عن الاجتماع به بمجرد الريبة * وتقبل شهادة
 الكافر على المسلم في الرصية في السفر اذا لم يوجد غيره وهو مذهب احمد ولا تعتبر عدالتهم
 وان شاء لم يحلفهم بسبب حق لله * ولو حكم حاكم بخلاف آية الوصاية لنقض حكمه فانه خالف

(١) كذا بالاصل فليحذر

نص الكتاب بتأويلات سمجة* وقول احمد قبل شهادة أهل الذمة اذا كانوا في سفر ليس فيه غير
هذه ضرورة يقتضى هذا التعليل قبولها في كل ضرورة حضرا وسفرا وصية وغيرها وهو منحة
كما تقبل شهادة النساء في الحدود اذا اجتمعن في العرس والحمام ونص عليه احمد في رواية بكر بن
محمد عن أبيه وتقل ابن صدقة في الرجل يوصى بأشياء لا قاربه ويعتق ولا يحضره الا النساء هل
يجوز شهادتهن في الحقوق* والصحيح قبول شهادة النساء في الجمعة فان حضورهن عنده أسير
من حضورهن عند كتابة الوثائق وعن احمد في شهادة الكفار في كل موضع ضرورة غير المخصوص
عليه روايتان لكن التحليف هنالم يترضوا له فيمكن ان يقال لا تحليف لأنهم انما يحلفون حيث تكون
شهادتهم بدلا في التحميل بخلاف ما اذا كانوا أصولا قد علموا من غير تحميل (وقال أبو العباس) في
موضع آخر ولو قيل تقبل شهادتهم مع إيمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان وجهها وتكون شهادتهم
بدلا مطلقا واذا قبلنا شهادة الكفار في الوصية في السفر فلا يعتبر كونهم من أهل الكتاب وهو
ظاهر القرآن وتقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهو رواية عن أحمد اختارها أبو الخطاب في
انتصاره وذهب أبي حنيفة وجماعة من العلماء ولو قيل أنهم يحلفون مع شهادتهم بعضهم على بعض كما
يحلفون في شهادتهم على المسلمين في وصية السفر لكان متوجها وشهادة الرضى على الميت مقبولة قال في
المنفى لا نعلم فيه خلافا (قال أبو العباس) الا ان يقال قد يستفيد بهذه الشهادة نوع ولاية في تسليم المال ومثله
شهادة المودع أو دغنيها فلان ومالكها فلان والواجب في العدو أو الصديق ونحوهما أنه إن
علم منهما العدالة الحقيقية قبلت شهادتهما أما ان كانت عدالتهما ظاهرة مع إمكان ان يكون الباطن
بخلافه لم تقبل ويتوجه مثل هذا في الأب ونحوه وتقبل شهادة البدوي على القروي في الوصية
في السفر وهو أخص من قول من قبل مطلقا أو منع مطلقا وعلى القاضي وغيره منع شهادة
البدوي على القروي أن العادة أن القروي انما يشهد على أهل القرية دون أهل البادية (قال
أبو العباس) فاذا كان البدوي قاطنا مع المدعين في القرية قبلت شهادته لوال هذا المعنى فيكون
قولا آخر في المسئلة منفصلا (وقال أبو العباس) في قوم أجروا شيئا لا تقبل شهادة أحد منهم
على المستأجر لأنهم وكلاء أو أولياء وتشتط الحرية في الشهادة وهو رواية عن أحمد والشهادة
في مصرف الوقف مقبولة وان كان مستندها الاستفاضة في أصح القولين

﴿ فصل ﴾

قال أحمد في رواية حرب من كان أخرس فهو أصم لا تجوز شهادته قيل له فإن كتبها قال لم يلغى في هذا شيء واختار الجدل قبول الكتابة ومنعها أبو بكر وقول أحمد فهو أصم لا تجوز شهادته لعدم سماعه فهذا منتف فيما رآه قال الأصحاب تجوز شهادة الأعمى في المسموعات وفي ما رآه قبل عماء إذا عرف الفاعل باسمه ونسبه وإن لم يعرفه إلا بعينه فوجهان وكذلك الوجهان إذا تمذر حضور المشهود عليه أو به لموت أو غيبة أو حبس بشهد البصير على حليته إذا في الموضعين تعذرت الرؤية من الشاهد فاما الشاهد نفسه هل له أن يعين من رآه وكتب صفته أو ضبطها ثم رأي شخصاً بتلك الصفة هذا أبعد وهو شبه بخطه إذا رآه ولم يذكر الشهادة قال القاضي فإن قال الأعمى أشهد أن فلان على هذا شيئاً ولم يذكر اسمه ونسبه أو شهد البصير على رجل من وراء حائل ولم يدر اسمه ونسبه لم يصح وذكره محل وفاق (قال أبو العباس) قياس المذهب أنه إذا سمع صوته صحت الشهادة عليه أداء كما تصح تحملاً فإنه لا يشترط رؤية المشهود عليه حين التحمل ولو كان حاضراً إذا سماه ونسبه وهو لا يشترط في أصبح الوجهين فكذلك إذا أشار إليه لا يشترط رؤيته وعلى هذا فتجوز شهادة الأعمى على من سمع صوته وإن لم يعرف اسمه ونسبه ويؤيدها عليه إذا سمع صوته ولا يشترط في أداء الشهادة لفظاً أشهد وهو مقتضى قول أحمد قال علي بن المديني أقول علي أن العشرة في الجمة ولا أشهد فقال أحمد متى قلت فقد شهدت وقال ابن هاني لأحمد تفرق بين العلم والشهادة في أن العشرة في الجنة قال لا وقال الميموني قال أبو عبد الله وهل معنى القول والشهادة الا واحد قال أبو طالب قال أبو عبد الله العلم شهادة وزاد أبو بكر بن حماد قال أبو عبد الله (الا من شهد بالحق وهم يعلمون) وقال ومن شهدنا إلا بما علمنا وقال المروزي أظن أني سمعت أبا عبد الله يقول هذا جهل أقول فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أشهد أنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال أبو العباس) ولا أعلم نصاً يخالف هذا ولا يعرف عن صحابي ولا تابعي اشتراط لفظ الشهادة ولا يعتبر في أداء الشهادة وأن الدين باق في ذمة الغريم إلى الآن بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال إذ ثبت عنده سبق الحق إجماعاً ويعرض في الشهادة إذا خاف الشاهد من اظهار الباطن ظلم المشهود عليه وكذلك التعريض في الحكم إذا خاف الحاكم من اظهار الأمر وتوقع الظلم وكذلك التعريض في الفتوى

والزواية كالمين وأولى اذ المين خبر وزيادة

﴿فصل﴾

قصة أبي قتادة وخزيمة تقتضي الحكم بالشاهد في الأموال وقال القاضي في التعليق الحكم بالشاهد الواحد غير متبع كما قاله المخالف في الحلال في النيم وفي القابلة على ان لا نعرف الرواية بمنع الجواز (قال أبو العباس) وقد يقال المين مع الشاهد الواحد حق للمستحلف وللامام فله ان يسقطها وهذا أحسن ويستبر في شهادة الاعصار بمد البسار ثلاثة وفي حل المسئلة وفي دفع الغرماء وكلام القاضي يدل عليه ولو قيل انه يحكم بشهادة امرأة واحدة مع مين الطالب في الأموال لكان متوجها لانهما انما مقام الرجل في التحمل ونثبت الوكالة ولو في غير المال وبين وهو رواية عن أحمد والاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة بدليل الأمة السوداء في الرضاع فان عقبة بن الحارث اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان المرأة اخبرته انها أرضعته فهاهنا من غير سماع من المرأة وقد احتج به الأصحاب في قبول شهادة المرأة الواحدة في الرضاع فلولا أن الاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة ما صحت الحجة يؤيده أن الاقرار بحكم الحاكم بالمقد الفاسد يسوغ الى الحاكم الثاني ان ينقضه مع مخالفته لمذهبه وشاهد الزور اذا تاب بعد الحكم فيما لا يبطل برجوعه فهنا قد يتعلق به حق آدمي فلا يسقط عنه التعزير وأما اذا تاب قبل الحكم أو بعد الحكم فيما يبطل برجوعه فهنا لم يتعلق به حق آدمي ثم نارة يجيئ الى الامام ثانيا فهذا بمنزلة قاطع الطريق اذا تاب قبل القدرة وتارة يتوب بعد ظهور تزويره فهنا لا ينبغي أن يسقط عنه التعزير ومن شهد بعد الحكم شهادة تناه في شهادته الاولى فمكرجوعه عن الشهادة وأولى (واقفي أبو العباس) في شاهد واس بكذا وكتب خطه بالصحة فاستخرج الوكيل على حكمة ثم قاس وكتب بخطه بزيادة فغرم الوكيل الزيادة (قال أبو العباس) يغرم الشاهد ما غرمه الوكيل من الزيادة بسببه تمد الكذب او اخطأ كالرجوع والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاقرار

والتحقيق ان يقال ان المخبر ان اخبر بما على نفسه فهو مقر وان اخبر بما على غيره لنفسه فهو مدع وان اخبر بما على غيره لغيره فان كان مؤتمنا عليه فهو مخبر والا فهو شاهد فالقاضي والوكيل

والمسكاتب والوصى والمأذون به كل هؤلاء ما ادوه مؤمنون فيه فاخبارهم بعد المزل ليس اقرارا وانما هو خبر محض واذا كان الانسان يبلى سلطان او قطاع طريق ومخوم من الظلمة نخاف ان يؤخذ ماله او المال الذي يتركه لورثته او المال الذي بيده للناس إما بحجة انه ميت لا وارث له او بحجة انه مال غائب او بلا حجة اصلا فيجوز له الاقرار بما يدفع هذا الظلم ويحفظ هذا المال لصاحبه مثل ان يقر لحاضر انه ابنه او يقر ان له عليه كذا وكذا أو يقر ان المال الذي بيده لفلان ويتأول في اقراره بان يعني بقوله ابني كونه صغيرا او بقوله أخي اخوة الاسلام وان المال الذي بيده له أى له لانه قبضه لكوني قد وكلته في ايصاله أيضا الى مستحقه لكن يشترط ان يكون المقر له أمينا والاحتياط ان يشهد على المقر له أيضا ان هذا الاقرار تلجئة تفسيره كذا وكذا وان أقر من شك في بلوغه وذكرا انه لم يبلغ فالقول قوله بلا يمين قطع به في المنى والمحرر لعدم تكليفه ويتوجه ان يجب عليه اليمين لأنه ان كان لم يبلغ لم يضره وان كان قد بلغ حجزته فاقتر بالحق نص الامام أحمد في رواية ابن منصور اذا قال البائع بعثك قبل ان يبلغ وقال المشتري بعد بلوغك ان القول قول المشتري وهكذا يمي في الاقرار وسائر التصرفات هل وقعت قبل البلوغ أو بعده لان الاصل في العقود الصحة فاما أن يقال هذا عام واما أن يفرق بين ان يتيقن انه وقت التصرف كان مشكوكا فيه غير محكوم ببلوغه أولا يتيقن فاما مع تيقن الشك قد يتيقنا صدور التصرف ممن لم يثبت أهليته والاصل عدمها فقد شككنا في شرط الصحة وذلك مانع من الصحة وأما في الحالة الاخرى فانه يجوز صدوره في حال الاهلية وحال عدمها والظاهر صدوره وقت الاهلية والاصل عدمه قبل وقتها فالاهلية هنا متيقن وجودها (ثم ذكر أبو العباس) ان من لم يقر بالبلوغ حتى تعلق به حق مثل اسلامه بابيه أو ثبوت الذمة له بعباده لا يه أو بعد تصرف الولي له أو تزويج ولي أبعد منه لموليته فهل يقبل منه دعوى البلوغ حينئذ ام لا لثبوت هذه الاحكام المتعلقة به في الظاهر قبل دعواه (واشار أبو العباس) الى تخرج المسئلة على الوجهين فيما اذا راجع الرجعية زوجها فقالت قد انقضت عدتي وشبيه أيضا بما اذا ادعى المجهول المحكوم باسلامه ظاهرا كاللقيط الكفر بعد البلوغ فانه لا يسمع منه على الصحيح وكذلك لو تصرف المحكوم بحريته ظاهرا كاللقيط ثم ادعى الرق فني قبول قوله خلاف معروف واذا اقر المريض مرض الموت الخوف لو ارث فيحتمل ان يجعل اقراره لو ارث كالشهادة فتد في حق من تزد

شهادته له كالأب بخلاف من لا ترد ثم هذا هل يخاف المقر له منه كالشاهد وهل يعتبر عدالة المقر ثلاث احتمالات ويحتمل ان يفرق مطلقا بين الدل وغيره فان الدل معه من الدين ما يمنه من الكذب ونحوه في براءة ذمته بخلاف الفاجر ولوحاف المقر له مع هذا ان كد فان في قبول الاقرار مطلقا فساد عظيم وكذلك في رده مطلقا ويتوجه فيمن اقر في حق الغير وهو غير منهم كافر العبد بجنابة الخطأ واقرار القاتل بجنابة الخطأ ان يجعل المقر كشاهد ويخاف منه المدعى فيما ثبت شاهد آخر كما قلنا في اقرار بعض الورثة بالنسب هذا هو القياس والاستحسان واقرار العبد لسيدته يثنى على ثبوت مال السيد في ذمة العبد ابتداء ودواما وفيها ثلاثة أوجه في الصداق واقرار سيده له ينبنى على ان العبد اذا قبل يملك هل يثبت له دين على سيده قال في الكافي وان اقر العبد بشكاح أو قصاص أو تزيير فذف صح وان كذبه الولي (قال أبو العباس) وهذا في الشكاح فيه نظر فان العبد لا يصح نكاحه بدون اذن سيده لان في ثبوت نكاح العبد ضررا عليه فلا يقبل الا بتصديق السيد قال وان اقر لعبد غيره بمال صح وكان لسيدته (قال أبو العباس) واذا قلنا يصح قبول الهبة والوصية بدون اذن السيد لم يفتقر الاقرار الى تصديق السيد وقد يقال بل وان لم تقل بذلك لجواز أن يكون قديما لك مباحا فافر بعينه أو تلفه وتضمن قيمته واذا جبر المولى على المأذون له فافر بعد الجبر قال القاضي وغيره لا يقبل وقياس المذهب بتبعض ومتى ثبت نسب المقر له من المقر ثم رجع المقر وصدقه المقر له هل يقبل رجوعه فيه وجهان حكاهما في الكافي (قال أبو العباس) ان جعل النسب فيه حقا لله تعالى فهو كالجزية وان جعل حق آدمي فهو كالمال والاشبه انه حق الادمي كالولاء ثم اذا قبل الرجوع عنه لحق الاقارب الثابت من الحرمة ونحوها هل يزول أو يكون كالاقرار بالرق (تردد نظر أبي العباس) في ذلك فاما ان ادعى نسباً ولم يثبت لادم تصديق المقر له أو قال انا فلان ابن فلان وانتب الى غير معروف أو قال لأب لي أو لانسب لي ثم ادعى بعد هذا نسباً آخر أو ادعى ان له اباً فقد ذكر الاصحاب في باب ما علق من النسب ان الاب اذا اعترف بالابن بعد نفيه قبل منه فكذلك غيره لان هذا النفي والاقرار بمحمل ومنكر لم يثبت به نسب فيكون اقراره بعد ذلك مقبولا كما قلنا فيما اذا اقر بمال لمكذب اذا لم يجعله ليثبت المال فانه اذا ادعى المقر بعد هذا انه ملكه قبل منه وان كان المقر به رقيق نفسه فهو كغيره بناء على ان الاقرار المكذب وجوده كدمه وهناك على الوجه الآخر يجعله بمنزلة

المال الضائع أو المجهول فيحكم بالجزية وبالمال ليثبت المال وهنا يكون بمنزلة مجهول النسب فيقبل به الاقرار ثانياً وبسر المسألة ان الرجوع عن الدعوي مقبول والرجوع عن الاقرار غير مقبول والاقرار الذي لم يتعلق به حق الله ولا الآدمي هو من باب لدعاوي فيصح الرجوع عنه ومن أقر بطفل له أم فجاءت أمه بدمه موت المقر تدعى زوجته فلا شبهة بكلام أحمد ثبتت الزوجية فهنا حمل على الصحة وخالف الاصحاب في ذلك ومن أقر بقبض ثمن أو غيره ثم أنكر وقال ما قبضت وسأل خلاف خصمه فله ذلك في أصح قولي العلماء ولا يشترط في صحة الاقرار كون المقر به بيد المقر* والاقرار قد يكون بمعنى الانشاء كقوله (قالوا أقررنا) ولو أقر به واراد انشاء تملكه صحح ومن أنكر زوجية امرأة فبرأته ثم أقر بها كان لها طلبها بحقها ومن أقر وهو مجهول نسبه ولا وارث حتى أخ أو عم فصدمته المقر له وأمكن قبل صدقة المولى أولاً وهو قول أبي حنيفة وذ كره الجمل تخريجاً لكل صلة كلام متغيرة له استثناءً وغير المتقارب فيها متواصل والاقرار مع الاستدراك متواصل وهو أحد القولين، ولو قال في الطلاق انه سبق لسانه لكان كذلك ويحتمل أن يقبل الاقرار المتصل ومن أقر بملك ثم ادعى شراءه قبل اقراره ولا يقبل ما يناقض اقراره الامع شبهة متادة ولو أبان زوجته في مرضه فمقر وارث شافعي انه وارثه واقبضها وورثها مع علمه بالخلاف لم يكن له دعوي ما يناقضه ولا يسوغ الحكم له بقياس المذهب فيما اذا قال أنا مقر في جواب الدعوي أن يكون مقر بالمدعي به لان المفعول ما في الدعوي كما قلنا في قوله قبلت ان القبول ينصرف الى الايجاب لا إلى شيء آخر وهو وجه في المذهب وأما اذا قال لا أنكر ما تدعيه فين الانكار والاقرار مرتبة وهي السكوت ولو قال الرجل أنا لا أكذب فلانا لم يكن مصداقاً له فالمتوجه أنه مجرد نفي الانكار إن لم ينضم اليه قرينة بأن يكون المدعى مما يعلمه المطلوب وقد ادعى عليه علمه والا لم يكن اقراراً حكى صاحب الكافي عن القاضي انه قال فيما اذا قال المدعى لي عليك الف فقال المدعي عليه قضيتك منها مائة أنه ليس باقرار لان المائة قد رفعها بقوله والباقي لم يقربه وقوله منها يحتمل ما تدعيه (قال أبو العباس) هذا يخرج على أحد الوجهين في أبرائها وأخذتها وقبضتها انه مقر هنا بالالف لان الماء يرجع الى المذكور ويخرج ان يكون مقر بالمائة على رواية في قوله كان له على وقضيته ثم هل يكون مقر بها وحدها أو الجميع على ما تقدم والصواب في الاقرار المطلق بشرط ان نفس الاقرار لا يتعلق وانما يتعلق المقر به لان المقر به قد يكون مطلقاً بسبب قد يوجب أو يوجب ادائه.

دليل يظهره فالاول كما لو قال مقرا ذات قدم زيد فلي لفلان الف صح وكذلك ان قال ان رد عبده
الآبق فله ألف ثم أقر بها فقال ان رد عبده الآبق فله الف صح وكذلك الاقرار بموضع الخلع
لو قالت ان طلقني أو ان عفا عني فله عندي الف وأما التعليق بالشهادة فقد يشبه التحكيم، لو قال
ان حكمت علي بكذا التزمته لزمه عندنا فلذلك قد يرضى بشهادته وهو في الحقيقة التزام وتزكية
لشاهد ورضي بشهادة واحد وإذا أقر العاوي بمضمون محض وادعى عدم العلم بدلالة اللفظ ومثله
يجعله قبل منه على المذهب وإذا أقر لغيره بدين له فيها حق لا يثبت الا برضى المالك كالرهن والاجارة
ولا يثبتة قال الاصحاب يقبل ويتوجه ان يكون القول قوله لان الاقرار ما تضمن ما يوجب تسليم
العين أو المنفعة فما أقر ما يوجب التسليم كما في قوله كان له على وقضيته ولانا يجوز مثل هذا الاستثناء
في الانشآت في البيع ونحوه فكذلك في الاقرارات والقرآن يدل على ذلك في آية الدين وكذا
لو أقر بفعل فعله وادعى اذن المالك والاستثناء يمنع دخول المستثنى في اللفظ لانه يخرج به بعد
مادخل في الاصح قال القاضي ظاهر كلام احمد جواز استثناء النصف لان أبا منصور روي
عن احمد اذا قال كان لك عندي مائة دينار فقضيتك منها خمسين وليس بينهما مائة فالقول قوله
(قال أبو العباس) ليس هذا من الاستثناء المختلف فيه فان قوله قضيتك ستين مثل خمسين قال أبو
حنيفة اذا قال له على كذا وكذا درهم لزمه أحد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهم لزمه إحدى
وعشرين وان قال كذا درهم لزمه عشرون وما قاله أبو حنيفة أقرب مما قاله أصحابنا فان أصحابنا
بنوه على ان كذا وكذا تأكيذا وهو خلاف لانه يكفي ان يقول كذا درهم لما كان^(١) في اراد
درهما وأيضا^(٢) لولفت العرب هو خلاف لا النصب ثم يقتضى الرفع لهما وهذا مثل الترجمة وان
الدرهم المعروف الظاهر ان يقول درهم والواجب ان يفرق بين الشيئين الذي يتصل أحدهما بالارض
عادة كالقرباب في السيف والخاتم في الفص لان ذلك اقرار بهما وكذلك الزيت في الزق والتمرة
في الجراب ولو قال غصبت ثوبا في منديل واخذت منه ثوبا في منديل كان اقرارا بهما لاله عندي
ثوب في منديل فانه اقرار بالثوب خاصة وهو قول أبي حنيفة واذا قال له على من درهم الى عشرة
أو ما بين الدرهم الى العشرة فلماذا أوجه أحدها يلزمه تسعة وثانيها عشرة وثالثها ثمانية والذي ينبغي
ان يجمع بين الطرفين من الاعداد فاذا قال من واحد الى عشرة لزمه خمسة وخمسون ان ادخلنا

(١) كذا بالاصل (٢) قوله وأيضا الخ كذا بالاصل

الطرفين وخمسة وأربعون ان ادخلنا المبتدأ فقط وأربعة وأربعون ان اخرجناهما ويعتبر في الاقرار
عرف المتكلم فيحمل مطلق كلامه على أقل احتمالاته والله سبحانه وتعالى أعلم
تمت النسخة والحمد لله على التمام حمدا كثيرا عدد ما جرت الاقلام والصلاة والسلام على خير
الانام محمد وعلى آله الكرام صلاة دائمة متصلة الدوام
وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الجمعة تاسع عشر شهر رمضان من شهر سنة اثنين
وعشرين ومائة والف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
ان تجدد عيباً فسد الخلا * جل من لا عيب فيه وعلا



ليعلم انه لم يكن بيدنا من نسخ الاختيارات الا نسخة واحدة محرفة ولم نجد في مصر
ولا غيرها نسخة أخرى فلذا قد اعتنينا بتصحيحها بقدر الامكان
والحمد لله على التمام وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين



وبهاتم المجلد الرابع من فتاوي شيخ الإسلام ويلحقه الخامس
وأوله كتاب التسمينيه لشيخ الإسلام ابن تيميه



فهرست المجلد الرابع

من فتاوي ابن نيميه ويلييه فهرست الاختيارات

صفحة

(باب الوقف)

- ٢ مسألة في رجل متول امامة مسجد وخطابته وناظر وقفه الخ والجواب عنها
- ٣ مسألة وقف انسان على زيد ثم علي اولاد زيد النمانية شيئاً مات واحد الخ وجوابها
- ٥ مسألة في وقف على أربعة أنفس عمرو وبقوته وجهمة وعائشة الخ وجوابها
- ٨ مسألة في واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف الخ وجوابها
- ٨ مسألة في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له بها وظيفة الخ وجوابها
- ٩ مسألة فيمن وقف وقفاً وشرط لناظر جارية وجامكية كما شرط الخ وجوابها
- ١٠ مسألة الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو الخ وجوابها
- ١٠ مسألة في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل الخ وجوابها
- ١١ مسألة في مدرسة وفقت على الفقهاء والمتنفة الفلانية برسم سكانها الخ وجوابها
- ١١ مسألة في أوقاف ببلد على أبا كن مختلفة الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً على أولاده فلان وفلان الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً مستغلاً ثم مات فظهر عليه دين الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر الخ والجواب عنها
- ١٤ مسألة في رجل أقر قبل موته بعشرة أيام ان جميع الخانات والاعيان الخ والجواب عنها
- ١٥ فصل سورة كتاب الوقف هذا ما وقفه عامر بن يوسف والجواب عنها
- ١٧ مسألة في رجل قال في مرضه اذا مت فداري وقف الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة فيما استقر اطلاقه من الملوک المتقدمين الخ والجواب عنها
- ٣١ مسألة في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد الخ والجواب عنها

صفحة

- ٣٢ مسألة في قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم ويعطونهم الخ والجواب عنها
 ﴿ باب اللقطة وغيرها ﴾ ٣٢
- ٣٢ مسألة في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس الخ والجواب عنها
 مسألة في حجاج التقوا مع عرب الخ والجواب عنها ٣٢
- ٣٣ مسألة في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت الخ والجواب عنها
 مسألة في حكم من وجد لقطة والجواب عنها ٣٤
- ٣٤ مسألة في رجل لقي لفيّة في وسط فلاة وقد انشد عليها الخ والجواب عنها
 مسألة جاء التتار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دواب الخ والجواب عنها ٣٤
- ٣٤ مسألة فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم ربا الخ والجواب عنها
 ﴿ كتاب الوصايا ﴾ ٣٥
- ٣٥ مسألة في رجل اوصى زوجته عند موته انها لا تهب شيئا الخ والجواب عنها
 مسألة في ايتام تحت يد وصى ولهم اخ من أم الخ والجواب عنها ٣٥
- ٣٦ مسألة في نصراني توفي وخلف تركة واوصى وصية الخ والجواب عنها
 مسألة في رجل له جارية وله منها اولاد خمسة الخ والجواب عنها ٣٦
- ٣٦ مسألة في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ الخ والجواب عنها
 مسألة في وصى على ايتام بوكالة شرعية وللإيتام دار فباعها الخ والجواب عنها ٣٧
- ٣٧ مسألة في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى الخ والجواب عنها
 مسألة في رجل مات وخلف ستة أولاد ذكور الخ والجواب عنها ٣٧
- ٣٨ مسألة في وصى تحت يده مال لايتام فهل يجوز أن يخرج الخ والجواب عنها
 مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها ٣٨
- ٣٨ مسألة في رجل خلف اولادا وأوصى لاخته كل يوم بدرهم الخ والجواب عنها
 مسألة في رجل اوصى لرجلين على ولده ثم انهما اجتهدا الخ والجواب عنها ٣٩
- ٣٩ مسألة في رجل اوصى لاولاده بيهام مختلفة الخ والجواب عنها

صفحة

- ٣٩ مسألة في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بأن يباع شراب الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في رجل أوصى لاولاده الذكور بتخصيص ملك دون الاناث الخ والجواب عنه
- ٤٠ مسألة فيمن وصى أو وقف على جيرانه فما الحكم والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في الرضى ونحوه اذا كان بمضى مال الرضى مشتركاً الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في وصى نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال اليه الخ والجواب عنها
- ٤١ مسألة في رجل جليل القدر له تعلقات مع الناس وأوصى الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت اباهاً وعمها الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في وصى على اولاد أخيه ونوفى وخلف اولاداً الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في رجل توفى صاحب له في الجهاد فجمع تركته الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة ايام بأشياء الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في وصى تحت يده ايتام ووالدتهم حامل الخ والجواب عنها
- ٤١ مسألة في مسجد لرجل وعليه وقف والوقف عليه حكر الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في وصى قضي ديناً عن الموصى بغير ثبوت عند الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في رجل وصى على مال يقيم وقد قارض فيه مدة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد وقع كلفة اليتيم والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن دفع مال يتيم الى عامر يشترى به ثمرة مضاربة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة في ضمان بساتين بدمشق وان الجيش المنصور الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في ضمان بساتين وانهم لما سمعوا بقدوم العدو الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في مضارب رفته صاحب المال الى الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في شراء الجفان لمصير لثيت أو لاوتقيداً ولها الخ والجواب عنها
- ٤٧ ﴿كتاب الفرائض وغيره﴾
- ٤٧ مسألة في رجل له اولاد وكسب جارية واولادها الخ والجواب عنه

صفحة

- ٤٧ مسألة في رجلين اخوة لاب وكانت أم أحدهما أم ولد الخ والجواب عنها .
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا ووالدة الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وبنتا وأما واختا من أم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل توفي وخلف ابنتين وزوجة الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل تزوج امرأة واعطاها المهر وكتب عليه صداق الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث والجواب عنها
- ٤٩ مسألة ما بال قوم غدوا قد مات ميثم * فاصبحوا يقسمون المال والحللا الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة فيمن ترك ابنتين وعمه أبا أبيه من امه فما الحكم الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور الخ والجواب عنها .
- ٥٠ مسألة في رجل مات وترك زوجة واختا لاهويه الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه وأختا الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وأما وأختا شقيقة الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد اخ ومن أبيه الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وابن أخت الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل توفي وخلف أخاه وأختا شقيقتين الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل تزوج ابنته وكتب الصداق عليه الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل خص بعض الأولاد على بعض الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل له خالة ماتت وخلفت موجودا ولم يكن لها وارث والجواب عنها

صحيفة

- ٥٤ مسألة في امرأة وصت وصايا في حال مرضها لزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها زوج وجدة وأخوة اشقاء الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل أعطي زوجته من صداقها جارية الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل خلف زوجة وثلاث أولاد ذكر منها الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة أولاد والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل مات والدته وخلفته ووالده وكرمه الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة توفى زوجها وخاف أولادها والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في رجل خلف شيئا من الدنيا وقاسمه أولاده الخ والجواب عنها
- ٥٧ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا الخ والجواب عنها
- ٥٧ ﴿كتاب النكاح﴾
- ٥٧ مسألة في شروط النكاح من شرط انه لا يتزوج على الزوجة الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في امرأة تزوجت ثم بان انه كان له زوج الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجوها الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في يتيمة حضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل تزوج بكرا فوجدتها مستحاضة الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في رجل تزوج ابنة أخيه من ابنه والزواج فاسق الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة الخ والجواب عنها

صحيفة

- ٦١ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي ووليها في مسافة القصر النخ والجواب عنها
- ٦١ مسألة في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي وله ابن ابن النخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في رجل تزوج يتيمة وشهدت امها ببلوغها النخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في امرأة لها أب وأخ ووكيل أبيها في النكاح النخ والجواب عنها
- ٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها النخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في رجل تزوج بكرا بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد النخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي عدة زوجها النخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي النخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة جدي أمه وأبي جده وأنا عمة له وهو خالي والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها النخ والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم أو نائبه ان يزوجه أم لا وهل يثبت لها الخيار اذا بلغت أم لا والجواب عنها
- ٦٨ مسألة في تزويج المالك بالعوار من غير عتق النخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في رجل حنث من زوجته فنكحت غيره ليحلها للاول النخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في العبد الصغير اذا استحل بها النساء وهو دون البلوغ النخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في امام عدل طلق امرأته وبقيت عنده النخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها النخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شريف زوج ابنته لرجل غير شريف النخ والجواب عنها
- ٧١ مسألة في المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج شرطا النخ والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل ركض يسير البلاد في كل مدينة شهراً النخ والجواب عنها

مختصه

- ٧٣ مسألة في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية معتوقة وقد طلبها منه رجل ليتزوجها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل ينكح زوجته في دبرها والجواب عنها
- ٧٥ مسألة في الاماء الكتانيات ما الدليل على وطئهن بملك اليمين النخ والجواب عنها
- ٧٨ فصل وأما الهوسية فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبني النخ والجواب عنها
- ٧٩ مسألة في رجل زني بامرأة في حال شبوئته وقد رضى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في بنت بالنخ وقد خطبت اقرباء لها فأت النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في رجل قرني تزوج بجارية مملوكة فأولدها ولد أهل النخ والجواب عنها
- ٨٤ مسألة في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح العلماء النخ والجواب عنها
- ٨٥ ﴿باب من النكاح﴾
- ٨٥ مسألة في رجل تكلم بكلمة الكفر ثم بعد ذلك حلف بالطلاق والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة فظهر مجذوما فهل لها فسخ النكاح والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة مصالحة على صداق النخ والجواب عنها
- ٨٦ مسألة هل تصح مسألة ابن سريج أم لا فإن قلنا لا تصح النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة هل تصح مسألة العبد أم لا والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل له زوجة وأمة ماتريد الزوجة فطلق الزوجة النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل وكل ذميا في قبول نكاح امرأة مسلمة النخ والجواب عنها
- ٨٨ مسألة في امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج وشرطوا عليه في المقد النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت النخ والجواب عنها
- ٩٠ مسألة في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

- ٩٠ مسألة في مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة من المسلمين الخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه الخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في امرأة تزوجت برجل فلما دخلت رأته بحجسه برصاً الخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيباً فهل له فسخ النكاح
- ٩٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة الخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج بامرأة ومعه بنت وتوفيت الخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت بآخر الخ والجواب عنها

باب الولاء

- ٩٣ مسألة في رجل خلف ولداً ذكراً وابنتين غير مرشدين الخ والجواب عنها
- ٩٣ مسألة في رجل أسلم هل يبقى له ولاية على أولاده الكتابيين والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل توفي وخلف مستولدة له الخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقبة ماله الخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون الف مرلخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل له عبد وولد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ذلك والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل عازب ونفسه تنوق الى الزواج غير أنه يخاف أن يتكلف من المرأة الخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياماً وجاء أناس الخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة عن أبي هريرة قال قال عليه السلام لا تنكح الأيم حتى تستأمر الخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة في رجل تزوج بالغة من جدتها أبي أيها الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل تحت حنجر والده وقد تزوج بغير اذنه الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل طلب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة فيمن برطل ولي امرأة ليزوجها إياه فزوجها الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في قولكم في العمل السريجية وهي ان يقول لامرأته الخ والجواب عنها

صفحة

- ٩٨ مسألة في رجل تزوج عتيقة بمض بنات الملوك النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب بنت رجل من المدول النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوة النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل مالكي المذهب حصل له نكته النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في ثيب بالنخ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل زوج ابنته لرجل وأراد الزوج السفر النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل متزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها النخ والجواب عنها
- ١٠٣ مسألة في امرأة لها أخوان دون البلوغ ولها خال فجاء رجل يتزوج بها النخ
- ١٠٣ مسألة في رجل اعتقد الدوملسند لابن سريج ثم حلف بالطلاق النخ
- ١٠٤ مسألة في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها عقد قط النخ
- ١٠٤ مسألة في رجل أمك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم النخ
- ١٠٥ مسألة في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل ٠٠٠٠
- ١٠٥ مسألة في بنت يتيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الي من يكفلها فهل يجوز لاحد ان يتزوجها باذنها (أم لا) ٠٠٠٠
- ١٠٦ ﴿باب النهي عن مخالطة المهدوم وغيره﴾
- ١٠٦ مسألة في رجل مبتلى سكن في دار بين قوم اصحاء ٠٠٠٠
- ١٠٦ باب الايلاء مسألة في رجل حلف بالطلاق انه لا يبطأ زوجته ٠٠٠٠
- ﴿كتاب الطلاق وغيره﴾
- ١٠٦ مسألة في رجل طلق زوجته طلقه رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم ٠٠٠٠
- ١٠٧ مسألة في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق يا كل الحرام ويشرب الخمر ٠٠٠٠

صحيحة

- ١٠٧ مسألة في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها ٠٠٠٠
- ١٠٧ مسألة في رجل نوى ان يطلق امرأته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق ٠٠٠٠
- ١٠٧ مسألة في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها ٠٠٠٠
- ١٠٨ مسألة في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها ٠٠٠٠
- ١٠٩ مسألة في رجل له زوجة خلف أبوها انه ما يخليها معه ٠٠٠٠
- ١٠٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة وجأه منها ولد وأوصاه الشهود ٠٠٠٠
- ١٠٩ مسألة في رجل حنق من زوجته فقال انت طالق ثلاثا قالت له زوجته الخ والجواب عنها
- ١١٠ مسألة في رجل أكره على الطلاق والجواب عنها
- ١١٠ مسألة في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كتابية الخ والجواب عنها
- ١١٨ مسألة فيمن طلق امرأته ثلاثا وأفتاه مفت بانه لم يقع الخ والجواب عنها
- ١١٩ مسألة في رجل مسك وضرب وسجنوه واغصبوه على الطلاق الخ والجواب عنها
- ١٢٠ مسألة في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير سكنها الخ والجواب عنها
- ١٢١ مسألة في رجل تخاصم مع امرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزمي الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل تزوج بامرأتين فاختارت احدهن الطلاق الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل متزوج وله أولاد وولدت له تكره الزوجة الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك الخ والجواب عنها
- ١٢٣ مسألة في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتاني وأبرأتني منه الخ والجواب عنها
- ١٢٣ مسألة في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة الخ والجواب عنها
- ١٢٣ مسألة في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبته الخ والجواب عنها
- ١٢٤ ﴿باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغيرها﴾
- ١٢٤ مسألة في امرأة مبغضة لزوجها فطلبت الانحلال منه الخ والجواب عنها
- ١٢٤ مسألة ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة الخ والجواب عنها
- ١٢٤ مسألة في رجل له زوجة تصوم بالنهار وتقوم بالليل الخ والجواب عنها

صحيفة

- ١٢٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من مدة أحد عشر سنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل له امرأة كساها كسوة مثمعة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي النخ والجواب عنها
- ١٢٧ مسألة في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها النخ والجواب عنها
- ١٢٩ مسألة في رجل متزوج بامرأتين يحب احدهما النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له زوجة وهي نائز تمنه نفسها فهل تسقط نفقتها والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له امرأة قد نشزت عنه في بيت أبيها النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في قوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فمطوحن النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له رجل يا رسول الله ان امرأة لا ترد كعب لأمس فهل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد بها النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجس النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في امرأة متزوجة برجل ولها اقارب كلما أرادت تزودم النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلا اجنبيا فوقها حقها
- ١٣٤ مسألة في رجل أتته زوجته بفاحشة بحيث أنه لم ير عندها ما ينكره الشرع
- ١٣٤ مسألة في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق
- ١٣٥ مسألة في امرأة اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج فباع الموض
- ١٣٥ مسألة في مسر هل يسقط عليه الصداق
- ﴿ كتاب الظهار وغيره ﴾
- ١٣٥ مسألة في رجل شافني للمذهب بانته زوجته بالطلاق
- ١٣٦ مسألة في رجلين قال احدهما لصاحبه يا أخي لا تقبل هذه الامور

- ١٣٦ مسألة في رجل حنق من زوجته فقال ان بقيت انكحك انكح ابي
 ١٣٦ مسألة في رجل تزوج وأراد الدخول الليل الغلاية والا كانت مثل امه
 ١٣٧ مسألة في رجل قال في غيظه لزوجته أنت على حرام مثل أبي
 ١٣٧ مسألة في رجل قالت لزوجته انت على حرام مثل أبي وأخي
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأة بائن ٤٠٠ ان ردديك تكوني مثل ابي واختي
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته انت على مثل أبي واختي

باب العدة

- ١٣٧ مسألة في رجل تزوج امرأة ولها عنده اربع سنين لم تحض وذكر
 ١٣٨ مسألة في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة
 ١٣٨ مسألة في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها الخ
 ١٣٩ مسألة في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده
 ١٣٩ مسألة في رجل تزوج امرأة وأقامت في صحبته خمسة عشر
 ١٤٠ مسألة في رجل ادعت عليه مطلقة بعد ست سنين بنت
 ١٤٠ مسألة في امرأة بانت فتزوجت بعد شهر ونصف
 ١٤٠ مسألة في امرأة معتدة عدة وفات ولم تعقد في بيتها
 ١٤١ مسألة في امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادت ان تحيض
 ١٤١ مسألة في رجل أقر عن عدول انه طلق امرأته من مدة
 ١٤١ مسألة في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع
 ١٤١ مسألة في رجل عقد عقدا على أنها تكون بالغاً ولم يدخل بها
 ١٤٢ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان
 ١٤٢ مسألة فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر
 ١٤٣ مسألة في امرأة عزم على الحج هي وزوجها فأت زوجها
 ١٤٣ مسألة في رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما

صحيفة

- ١٤٣ مسألة في رجل تزوج امرأة من ثلاث سنين وورث منها ولد الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في مريض استبطن الحيض فتداوت لهجيته الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوفاء العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في مطلقة ادعت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في رجل تزوج مصالحة وقعدت معه أياما فطلق لها زوج آخر الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في امرأة كانت نحيف وهي بكر فلما تزوجت ولدت الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا واوفت العدة عنده الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم ينسبها الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنها أن تزوج الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم اوفت العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٧ مسألة في أمة متزوجة وسافر زوجها وبعها سيدها الخ والجواب عنها

باب الرضاع

- ١٤٧ مسألة ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أعطت لامرأة أخرى ولدا الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في رجل ربه ففلس عينيه بلبن زوجته فهل يحرم عليه الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل له بنت خالة اختان الواحدة وضعت معه الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت معك الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوج والقط والنمل الزوج ترضع من لبن ولدها والقط يأكل الفرايج والنمل يدب في الطعام فهل له حرق بيوتهم بالنار أم لا
- ١٥٢ مسألة في أختين ولهما بنات وبنين فاذا ارضع الاختان الخ والجواب عنها

صحيفة

- ١٥٢ مسألة في رجل له بنت ابن عم ووالد بنت المذكور قد رضع الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد أجرت لبنها الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في الأب إذا كان عاجزا عن أجره الرضاع فهل له الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة هل تقبل شهادة المرضعة أم لا والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل له قرينة لم يتراضع هو وأبوها لكن لهما اخوة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في أختين اشقاء لاحدهما بنتان والاخرى ذكر الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في امرأة ذات بعل ولها ابن على غير ولد ولا حمل الخ والجواب عنها
- ١٥٧ مسألة في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان يتزوج بالبت الخ

كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك

- ١٥٧ مسألة في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر النفقة الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل حلف على زوجته لا هجر نك ان كنت ماتت ما تولى والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل طلق زوجته طلقة واحدة وكانت حاملا فسقطت فهل تسقط النفقة
- ١٥٩ مسألة في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة وأولاد الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد وطلب منه ما يمونه والجواب عنها

- ١٦٠ مسألة في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد كبير فساغر مع كراثم أمواله الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم ينتفع بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم تزوج بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في سريض طلب من رجل ان يطيبه وينفق عليه ففعل الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في امرأة مريضة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها الخ
- ١٦١ مسألة في الصدقة على المحتاجين من الاهل وغيرهم الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له ولد وله مالى والوالد فقير وله عائله الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غائبا وهي عند امها الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكر الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل له ولد وتوفى ولده وخلف ولدا عمره ثمان الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة هل يجوز للعامل في القراض أن ينفق على نفسه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل خطب امرأة فمثل عن نفقته فقيل له الخ والجواب عنها
- ١٦٤ ~~مسألة~~ باب الهبة والصدقات والمطايا والهديات وغيرها ~~مسألة~~
- ١٦٤ مسألة في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل يهب الرجل شيئا اما ابتداء أو يكون دين الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل توفى زوجته وخلفت أولادا الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها أب الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل أعطى أولاده الكبار شيئا ثم أعطى لأولاده الصغار الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل قدم لأمير مملوكا على سبيل التمييز الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة تملك زيادة عن نحو ألف درية ونوت أن يهب الخ والجواب عنها

صحيفة

- ١٦٥ مسألة في رجل له جارية فاذن لولده أن يستمتع بها ويعطئها الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده ووطئها
- ١٦٨ مسألة في رجل مات وخلف ولدين ذكرين وبنتا وزوجة وقسم عليها الميراث الخ
- ١٦٨ مسألة في رجل له اولاد وهب لهم ماله ووهب أحدهم نصيبه لولده الخ
- ١٦٨ مسألة في امرأة أعطتها زوجها حقوقها في حال حياته الخ والجواب عنها
- ١٦٨ مسألة في دار لرجل تصدق منها بالنصف والرابع على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٩ مسألة في رجل اهدى الامير هدية لطلب حاجة أو التقرب الخ والجواب عنها
- ١٧١ مسألة في رجل تبرع وفرض لامه على نفسه وهي صحيحة الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا حتى أترى الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها أموالها الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل وهب لانسان فرسان ثم بعد ذلك طلب الواهب منه أجرتهما
- ١٧٢ مسألة في رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته ...
- ١٧٢ مسألة في رجل أعطاه أخ له شيئا من الدنيا يقبله أم يرده ...
- ١٧٣ مسألة في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ...
- ١٧٣ مسألة في رجل له اولاد ذكور وأنثى فنحل البنات دون الذكور ...
- ١٧٤ مسألة في الصدقة والهدية أيهما أفضل والجواب عنها
- ١٧٤ مسألة في رجل وهب لابنته مصاغا ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالطلاق أن لا يأخذ منها شيئا منه واحتاج أن يأخذ منها شيئا فهل له أن يرجع في هبته أم لا .
- ١٧٤ مسألة في رجل أهدى الى ملك عبدا ثم إن المهدى اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك
- ١٧٥ مسألة في امرأة لها اولاد غير اشقاء تخصصت أحد الاولاد وتصدقت عليه بمحصة ..
- ١٧٥ مسألة في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها بمحصة ...

صحيفة

١٧٥ مسألة في رجل ملك بنته مسلماً ثم ماتت وخلفت والدها وولدها فهل يجوز للرجل ان يرجع فيها كتبه لبنته أم لا

١٧٦ مسألة فيمن وهب لبنته هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع

١٧٦ مسألة في رجل قدم لبعض الاكابر غلاما والمادة جارية انه اذا قدم يعطى عنه أو نظير الثمن فلم يعط شيئا الخ

١٧٦ مسألة في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين وأوهب في مرض موته لمملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

١٧٦ مسألة في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنته التي دينار الخ

١٧٧ مسألة في امرأة ابرئت زوجها من جميع صداقها ثم أشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المدة كورة على البرائة الخ والجواب عنها

﴿ كتاب الجراح والديات والتود وغيرها ﴾

١٧٨ مسألة في يقيم له موجود تحت أمين الحكم وان عمه تمتد غتله حسدا فقتله وثبت عليه الخ

١٧٨ مسألة في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينه وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل يجوز عليه الصلاة والجواب عنها

١٧٩ مسألة في رجلين تضاربا وتخاصما فوق أحدهما فأتى فأيجب عليه

١٧٩ مسألة في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا ان يرجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب أحدهما صاحبه ضربة بالدبوس فوق عن فرسه الخ

١٨٠ مسألة في رجلين تخاصما وتخاصما فقام واحد ونطح الآخر في اذنه فجرح دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في خصاميه فأتى والجواب عنها

١٨٠ مسألة ما حكم قتل المتعمد والجواب عنها

﴿ باب ديات النفس وغيرها ﴾

١٨١ مسألة في انسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ وأخذ منه القصص في الدنيا الخ

١٨١ مسألة في ثلاث حملوا عامود رخام ثم منهم اثنين رموا العامود على الآخر فكسروا رجليه

صحيفة

- ١٨١ مسألة فيمن ضرب رجلا ضربة فككت زمانا ثم مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتى مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة حامل تعدت اسقاط الجنين أما بضرب أو بشرب دواء فما يجب عليها
- ١٨٢ مسألة في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بحضرة عدول وأنها حبلى منه النخ
- ١٨٣ مسألة في صبي دون البلوغ جنى جنابة يجب عليه فيها دية النخ
- ١٨٣ مسألة في رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ثم أنه جأته ودفع اليه أربعة افدنة طين
- ١٨٤ مسألة في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتمودت منهم الخشبة من غير عمد
- فاصاب رجلا فاقام يومين وتوفي فما يجب عليهما النخ
- ١٨٤ مسألة في رجل يهودي قتل مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه النخ
- ١٨٤ مسألة في مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ثم تاب فهل ترجى له التوبة
- ١٨٥ مسألة في رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدي النخ ثم بعد أسبوع توفي أحدهما النخ
- ١٨٦ مسألة في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا النخ والجواب عنها
- ١٨٦ مسألة فيمن آثموا بقتيل واعترف واحد منهم بالمقوبة فهل يسرى على الباقي
- ١٨٦ مسألة في رجل أخذ له مال فآتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على
- تقريره فأقر ثم أنكر فضربه حتى مات فما يجب عليه النخ
- ١٨٦ مسألة في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة آخر
- ما حضروا تحليفهم فضربوه بالسيف والدبابيس فهل القصاص عليهم مموما أم لا
- ١٨٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجوارحه مع رجل اجنبي فما الحكم فيهم
- ١٨٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لأولاده الكبار ان
- يقنلوه أم لا وإذا وافق ولي الصغار الحاكم على القتل مع الكبار فهل يقتلون
- ١٨٧ مسألة في رجل قتل قتيلاً وله أب وأم وقد هببا للقتال دم ولدهما النخ والجواب عنها
- ١٨٨ مسألة في رجل ضرب رجلا فتحول جنسه ووقعت انبائه فما يجب عليه
- ١٨٨ مسألة في رجل قاتل لزوجته اسقطي ما في بطنك والآن ثم علي فاذا فمليت فما يجب عليهما

ضييفة

- ١٨٨ مسألة في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين وقتله فما يجب عليه
١٨٨ مسألة في عسكر زلوا مكانا فجاء اناس سرقوا منهم قاشا فلحقوا السارق فضر به
بالسيف ومات فما الحكم
١٨٩ مسألة في رجل له ملك وهو واقف فاعلموه بوقوعه فاني ان ينقضه ثم وقع على صغير
فهمه هل يضمن أولا

باب القسامة وغير ذلك

- ١٨٩ مسألة اذا قال المضروب ما قاتلي الا فلان فهل يقبل قوله أم لا
١٨٩ مسألة فيمن قتل أنا ضاربه والله قاتله الخ
١٨٩ مسألة في رجل عثر على سبعة انفس فحصل بينهم خصومة فقاموا باجمعهم ضربه بحضرة
رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء الى أن مات الخ فما يلزم السبعة
١٩٠ مسألة في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله الخ والجواب عنها
١٩٠ مسألة فيما يتعلق بالنهم في المبرقات في ولايته الخ والجواب عنها
١٩٢ مسألة فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقر أم لا
١٩٢ مسألة في أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخاصم رجل الخ والجواب عنها
١٩٣ مسألة في رجل جندى وله أقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتيل الخ والجواب عنها
١٩٣ مسألة في رجل تخاصم مع شخص فراح الى بيته فحصل له ضيف فلما قارب الوفاة اشد
على نفسه ان قاتله فلان الخ والجواب عنها
١٩٣ مسألة في شخصين اتها بقتيل وعوقبا فامر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر
بشيء فهل يقبل قوله أم لا
١٩٤ مسألة في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك الخ
١٩٤ مسألة في رجل رأي رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في رمضان الخ والجواب عنها
١٩٤ مسألة في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده أربعمائة درهم ثم وجدت
السرقه فجاء صاحب السرقه وصالح المتهم على مائتي درهم فهل يصح منه ابراء الخ

صحيفة

- ١٩٥ مسألة في رجل من أكابر مقدمي المسكر معروف بالخير والدين الخ
- ١٩٦ مسألة في رجل قتل رجلاً عمداً وللمقتول بنت الخ والجواب عنها
- ١٩٦ مسألة في أمام مسجد قتل فهل يجوز أن يصلي خلفه والجواب عنها
- ١٩٦ مسألة في رجل قتل جماعة منهم أربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعاً
- ١٩٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار الخ والجواب عنها
- ١٩٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره ورجل أجنبي فما الحكم فيهم
- ﴿ باب قطاع الطريق والبنانة ﴾
- ١٩٧ مسألة في جندي مع أمير وطلع السلطان إلى الصيد ورسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم فطلع إلى الجبل فوجد ثلاثين نفرًا فهربوا الخ والجواب عنها
- ١٩٨ مسألة في قوم ذوى شركة مقيمين بارض وهم لا يصلون المكتوبات الخ والجواب عنها
- ١٩٩ مسألة في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضاً
- ٢٠١ مسألة في المفسدين في الأرض الذين يستحلون أموال الناس الخ
- ٢٠٢ مسألة في الطائفتين يزعمان أنهما من أمة محمد وهما يتدعيان بدعوى الجاهلية الخ
- ٢٠٤ مسألة في الأخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان الخ
- ٢٠٧ مسألة في أقوام يقطعون الطريق على المسالمين ويقتلون من يمانهم الخ
- ٢٠٨ مسألة في الطائفتين من الفلاحين قتلتا فكسرت أحدهما الأخرى
- ٢٠٩ مسألة في النصيرية القائلين باستحلال الحر وتناسخ الأرواح الخ
- ٢١٦ مسألة فيمن يلعن المعاوية ماذا يجب عليه الخ والجواب عنها
- ٢٢٧ مسألة في المزمع من تميم الذي بني القاهرة هل كان شريفاً الخ
- ٢٣٣ فصل وأما سؤال القائل أنهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم أعظم خجة على زندقته الخ
- ٢٤٠ مسألة في البنانة والخوارج هل هي الفاظ مترادفة أم بينهما فرق الخ
- ﴿ باب حد الزنا والقذف وغير ذلك ﴾
- ٢٤٢ مسألة في أم المصيبة وحد الزنا هل تزداني الأيام المباركة أم لا

صحيفة

- ٢٤٢ مسألة ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل يلحقه أحد الخ
- ٢٤٣ مسألة في قوله عليه السلام اذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة
- ٢٤٤ مسألة في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص الخ
- ٢٤٤ مسألة فيمن شتم رجلا فقال له أنت ملعون ولد زنا والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط ان رد مطلقة الخ والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين الخ
- ٢٤٦ مسألة في رجل يسفه على والديه فإيجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في رجل زنى بأمرأة ومات فهل يجوز لولد المذكور أن يتزوج بها
- ٢٤٦ مسألة في رجل قذف رجلا وقال له أنت علق ولد زنى فإيجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في الفاعل والمفعول به بمد ادرا كهما ما يجب عليهما وما يظهرهما الخ
- ٢٤٧ مسألة فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس فإيجب على القاذف
- ٢٤٧ مسألة في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخ ومنعه من أجره ملكه الخ
- ٢٤٧ مسألة في رجلين تنازعا في سب أبي بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه الخ
- ٢٤٨ مسألة في اتيان الحائض قبل النسل وما معنى قول أبي حنيفة الخ
- ٢٤٨ مسألة ما معنى قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة الخ
- ٢٤٩ مسألة قال في التهذيب من أتى بهيمة فاقتلوا الفاعل والمفعول بها الخ
- ٢٤٩ مسألة في رجل من امراء المسلمين له ممالك فهل له أن يقيم على احدهم حدا الخ
- ٢٤٩ مسألة فيمن شتم رجلا وسبه والجواب عنها
- ٢٥٠ مسألة في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث الخ
- ٢٥٣ مسألة فيمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل أن يحل يسقط عنه الحد بالتوبة
- ٢٥٣ مسألة في امرأة تواد تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحسبت الخ
- ٢٥٤ مسألة في مسلم بدت منه مصيبة في حال عيابه توجب مهاجرته الخ

ضيعة

باب الاشربة وخذ الشرب

- ٢٥٤ مسألة في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاسرار
- ٢٥٥ مسألة فيمن قال أن خمر العنب والحشيشة يجوز بمضه اذا لم يسكر
- ٢٥٦ مسألة في نبيذ التمر والزبيب والمزرد والسوينة التي تعمل من الجوز الخ
- ٢٥٧ مسألة في النصوص هل هو حلال أم حرام وم يقولون أن جمر الخ
- ٢٥٩ فصل وأما التداوى بالخمر فانه حرام عند جماهير الائمة الخ
- ٢٦٠ مسألة في رجل لمب بالشرنج وقال هو خير من الترد فهل هذا صحيح الخ
- ٢٦١ مسألة في رجل مدمن على المحرمات وهو مواظب على صلوات الخمس الخ
- ٢٦٢ مسألة فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه
- ٢٦٤ مسألة ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى أن أكلها جائز حلال الخ
- ٢٦٤ مسألة في اليهود والنصارى اذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراقنها الخ
- ٢٦٥ مسألة في قوله عليه السلام لا غنية لفاسق وما حد الفسق الخ
- ٢٦٧ مسألة في رجل اعتاد كل ليلة قبل العصر شيئا من المعاجين الخ
- ٢٦٧ مسألة فيمن يأخذ شيئا من العنب ويضيف اليه أصنافا من العطر الخ
- ٢٦٨ مسألة هل يجوز بيع الكرم لمن يعصر خرا الخ والجواب عنها
- ٢٦٨ مسألة في المريض اذا قالت له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم الكلب أو الخنزير
- ٢٧٠ مسألة فيمن يتداوى بالخمر ولم الخنزير وغير ذلك من المحرمات الخ
- ٢٧١ مسألة في الخمر اذا غلى على النار ونقص ثلثه هل يجوز استعماله أم لا
- ٢٧٢ مسألة في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم يرد عليه
- ٢٧١ مسألة هل يجوز التداوى بالخمر
- ٢٧٢ مسألة في رجل عنده حجرة خلفها قنوة هل يجوز الشرب من لبنها الخ
- ٢٧٢ مسألة في الخمر والميسر هل فيها اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع
- ٢٧٢ مسألة هل يجوز لآكل الحشيشة أن يؤم الناس الخ

صحيفة

- ٢٧٤ مسألة فيمن هس الذرة فاخذ ينل عليه في قدره ثم ينزله الخ
 ٢٧٤ مسألة في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما افترض الخ
 ٢٧٦ مسألة هل يجوز شرب قليل ما سكر كثيره من غير خمر الغب
 ٢٧٨ مسألة في اليهود بمصر من أمصار المسلمين وقد كثر منهم بيع الخمر الخ

كتاب الجهاد

- ٢٧٩ مسألة في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل الخ
 ٢٧٩ مسألة في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم
 ٢٨٠ مسألة في رجل جندي وهو يريد أن لا يخدم والجواب عنها
 ٢٨٠ مسألة اذا دخل التتار الشام وهبوا أموال المسلمين والنصارى
 ٢٨٠ مسألة فيمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصارى الخ
 ٢٨٠ مسألة ما تقول سادة العلماء أئمة الدين واعانهم على بيان حق الميئين في هؤلاء التتار الذين يقدمون
 الى الشام مرة بعد مرة وقد انتسبوا الى الاسلام الخ والجواب عنها
 ٢٩٨ مسألة في أجناد يمتنعون عن قتال التتار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها الخ
 ٣٠٢ مسألة ما تقول بعض العلماء والفقراء ان الدعاء مستجاب عند قبور اربعة من اصحاب الائمة
 الاربعة قبر الفندلارى وقبر البرهان البلخي وقبر الشيخ نصر المقدسى الخ
 ٣٠٨ فصل وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث فاستوحى الخ
 ٣٠٩ فصل وأما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبدالقادر الجيلاني الخ
 ٣١٠ وأما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن الخ
 ٣١٠ فصل وما يفعله بعض الناس وتحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر نبي الخ
 ٣١٠ فصل وأما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين الخ
 ٣١١ فصل وأما قول السائل هل يجوز أن يستنيت الى الله في الدعاء بنبي مرسل الخ
 ٣١٤ وأما الاشجار والاحجار والعيون ونحوها ما ينذر لها بعض العامة الخ

صحيفة

- ٣١٦ فصل وأما عسقلان فانها كانت ثنرا من ثغور المسلمين الخ
 ٣١٨ فصل وقد تبين الجواب في سائر المسائل المذكورة بان قصد الصلاة والدعاء الخ
 ٣١٨ فصل وأما قول القائل اذا عثر ياجاه محمد يالست نفيسه أو ياسيدي شيخ فلان الخ
 ٣١٨ وكذلك النذر للقبور أو لاحد من أهل القبور كالنذر لابراهيم الخليل الخ
 (تم فهرست الفتاوى ويليها فهرست الاختيارات)

فهرست كتاب الاختيارات العلمية (لشيخ الاسلام ابن تيمية)

صحيفة	صحيفة
١٧ كتاب الصلاة	٢ كتاب الطهارة* وباب المياه
١٨ باب المواقيت	٤ باب الآتية
٢٠ باب الأذان والاقامة	٥ باب آداب التخلي
٢٣ باب ستر العورة	٦ باب السواك وغيره
٢٤ باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة	٦ باب صفة الوضوء
٢٦ باب استقبال القبلة	٧ باب المسح على الخفين
٢٨ باب النية	٩ باب ما ظن ناقضا وليس بناقض
٢٩ باب تسوية الصفوف	١٠ باب الفسل
٣٤ باب ما يبطل الصلوة وما يكره فيها	١٢ باب التيمم
٣٥ باب سجود التلاوة	١٣ باب ازالة النجاسة
٣٦ باب سجود السهو	١٦ باب الحيض

صحيفة	صحيفة
٣٣ فصل ولو قال البائع بقتك الخ	٣٦ باب صلاة التطوع
٣٣ فصل وثبت خيار المجلس الخ	٣٩ باب صلاة الجماعة
٧٥ باب الربا	٤٣ باب صلاة أهل الأعداء
٧٦ فصل والصحيح انه يجوز بيع المقاتي	٤٤ باب اللباس
٧٦ باب السلم	٤٧ باب صلاة الجمعة
٧٧ باب القرض	٤٨ باب صلاة الميدين
٧٧ باب الضمان	٥٠ باب صلاة الكسوف
٧٨ فصل والحوالة على ما له في الدين الخ	٥٠ كتاب الجنائز
٧٨ فصل ويجوز رهن المبد المسلم	٥٨ كتاب الزكاة ..
٧٨ باب الصلح وحكم الجوار	٥٩ فصل ويرجع أبو العباس ...
٧٩ باب الحجر	٦٠ فصل ويجوز اخراج زكاة العروض
٨١ باب الوكالة	٦٠ فصل ويجزئه في الفطرة ...
٨٥ فصل الاشتراك في مجرد الملك الخ	٦٠ فصل وما سماه الناس درهما الخ
٨٦ باب المزارعة والمساقات	٦١ فصل ولا ينبغي أن يعطي الزكاة الخ
٨٨ باب الاجارة	٦٣ كتاب الصوم
٩٣ فصل والمارية تجب مع غناء المالك	٦٤ فصل ولا يفطر الصائم بالاكتحال
٩٤ كتاب السبق	٦٤ فصل وان تبرع انسان بالصوم
٩٤ كتاب القصب	٦٥ فصل يستحب صيام ثلاثة أيام
٩٨ باب الشفعة	٦٦ فصل في مسائل التفضيل وليلة القدر
٩٩ باب الوديعة	٦٧ باب الاعتكاف
١٠٠ كتاب الوقف	٦٧ كتاب الحج
١٠٨ باب الهبة	٦٩ فصل وينتقد الاحرام بنية النسيك
١١١ كتاب الوصية	٧١ كتاب البيع

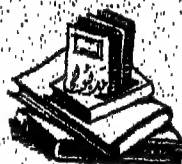
صحيفة	صحيفة
١٦٣ كتاب الطهارة	١١٢ باب تبرعات المريض
١٦٤ كتاب اللعان	١١٤ باب الموصى له
١٦٥ باب ما يلحق من النسب	١١٤ باب الموصى به
١٦٦ كتاب العدد	١١٥ باب الموصى اليه
١٦٨ كتاب الرضاع	١١٥ كتاب الفرائض
١٦٨ كتاب النفقات	١١٧ كتاب العتق
١٧١ باب الحضانة	١١٨ فصل ولاعتق أم الولد
١٧١ كتاب الجنائيات	١١٨ كتاب النكاح
١٧٣ باب استيفاء القود والمفرو عنه	١١٩ فصل وينعقد النكاح بماعده الناس
١٧٤ كتاب الديات	١٢٣ باب المحرمات في النكاح
١٧٤ فصل وأبو الرجل وابنه الخ	١٢٨ باب الشروط والعيوب في النكاح
١٧٥ باب القسامة	١٣٠ فصل في العيوب المثبتة للفسخ
١٧٥ كتاب الحدود	١٣٢ باب نكاح الكفار
١٧٦ فصل والحاربون حكمهم الخ	١٣٤ كتاب الصداق
١٧٦ فصل والافضل ترك قتال الخ	١٤٢ باب الوليمة
١٧٧ فصل واذا شككت في المظنوم الخ	١٤٥ باب عشرة النساء
١٨٢ فصل ويقام الحد ولو كان من يقيمه شريكا	١٤٨ كتاب الخلع
١٨٢ باب حكم المرتد	١٥٠ كتاب الطلاق
١٨٣ كتاب الجهاد	١٥٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق
١٨٦ باب قسمة الغنائم وأحكامها	١٥٥ باب تعليق الطلاق بالشروط
١٨٨ باب الهدنة	١٦٠ باب جامع الايمان
١٨٨ باب عقد الدمة وأخذ الجزية	١٦٢ كتاب الرجعة
١٩٠ باب قسمة النقي	١٦٣ باب الولاء

صفحة	صفحة
٢٠٦ باب كتاب القاضي الى القاضي	١٩١ كتاب الاطعمة
٢٠٧ باب القسمة	١٩٢ كتاب الذكاة
٢٠٩ باب الدعوى	١٩٣ فصل والصيد لحاجة جائز
٢١٠ كتاب الشهادات	١٩٤ كتاب الايمان
٢١٤ فصل قال أحمد الخ	١٩٥ باب النذر
٢١٥ قصة أبي قتادة وخزيمة	١٩٦ كتاب القضاء
٢١٥ كتاب الاقرار	٢٠٢ باب الحكم وصفته

(تم النشرت)

- طبعت بالمطبعة الفنية ت: ٣٩١١٨٦٢

الورقة العربية المجلد الثاني



٨: عملية الجوانية - الهامة - نشأ ٩١٨٢٠٩

الورقة العربية للخطوط الفنية



A - مجلة الجارية - الجريدة - سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

